د. حسن أمين البعيني

دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٣

دراسة في تاريخهم السياسي

المركز العربي للأبحاث والتوثيق

الجمهورية اللبنانية

القضاء المذهبي الدرزي

لمن يهمه الامر

نحن رئيس المحكمة الاستئنافية العليا -

بعد الاطلاع على مؤلف الدكتور حسن البعيني

بعنوان - " دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي . "

وبناء على تفويض سماحة شيخ عقل الطائفة الدرزية

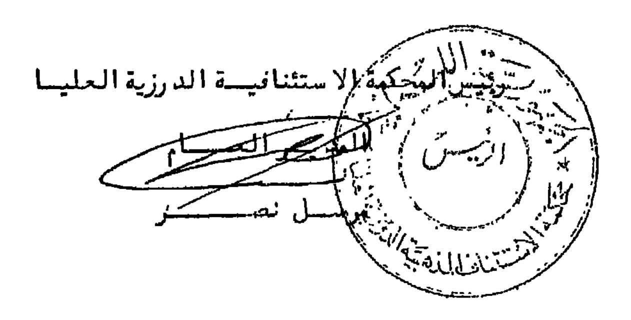
بتاريخ ٢٤/ ٨/ ١٩٩١ .

لذلك

نوافق على طباعة المؤلف المذكور اعلاه .

وللبيان اعطيت هذه الموافقة بتاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٩١

رئيس المحكمة الاستئنافية الدرزية العليا



مرسل نصر

دُرُوز سُورِيَة وَلبْنَان
فيْ عَهدْ الانْتدَابْ الفرنسيْ
١٩٢٠-١٩٤٣

الطبعة الأولى
آب (أغسطس) ١٩٩٣

جميع الحقوق محفوظة
للمركز العربي للأبحاث والتوثيق

بيروت - شارع مار الياس - تجاه ثكنة الحلو - بناية صالح
هاتف ٣٠٥١٥٨ - ص.ب ١٤/٥٠٦٨

الإهداء

إلى الذين كان لمحبّتهم وصبرهم وتضحيتهم فضل في إعداد دراساتي.

إلى زوجتي، وأبنـــائي: شـادي، وفـــادي، ومهـا، وجــودت،

كلمة شكر

هذه الدراسة هي في الأصل أطروحة دكتوراه قُدِّمت إلى قسم التاريخ في الجامعة اللبنانية، ونوقشت في ١٨ كانون الثاني ١٩٩١، ونالت درجة جيِّد جدّاً مع تنويه اللجنة. والشكر كلّ الشكر لمن ساعدني فيها واجب، وأخصّ به الأستاذ المشرف منير اسماعيل وأساتذة لجنة المناقشة سامي مكارم وعبد المجيد نعنعي وأحمد حطيط وابراهيم محسن، والأستاذين عبد الرؤوف سنو ووجيه كوثراني، الذين صرفوا جزءاً من وقتهم لقراءة الدراسة وأعطوا الملاحظات القيِّمة التي أسهمت في تحسينها.

كما أتقدَّم بالشكر لمن زوَّدوني بالوثائق والمعلومات ولكل من سهَّل مهمّتي. وبناءً على واجب الإعتراف بالفضل، وعلى الأمانة العلمية، فقد اقترنت أسماؤهم باسم الوثيقة أو المعلومة، التي أعطوني إيَّاها، في الهوامش ومكتبة البحث. وأخيراً أخصّ بالشكر الدكتور محمد الباشا الذي كان له فضل قراءة الدراسة وتجويدها من الناحية اللغوية.

تقديم

الدكتور
منير اسماعيل

ما ان انجلى الصراع بعد الحرب العالمية الأولى بين الدول المركزية والدول المتحالفة، حتى ظهرت النوايا على حقيقتها وبرزت الأطماع واضحة. . . وغدت الولايات العربية في السلطنة العثمانية نهباً مقسَّماً بين الدول المتحالفة والمنتصرة.

بدا ذلك واضحاً في اتفاقية سايكس - بيكو (٩ - ١٦ نوار ١٩١٦) وتوأمها وعد بلفور (٢ تشرين الثاني ١٩١٧). وقد طالت نتائجها المنطقة العربية، وتحديداً بلاد الشام دون سائر الولايات البلقانية، في ظل صليبية مقنَّعة.

إن مشاريع تجزئة المنطقة العربية إلى دول عنصرية وطائفية مسألة قديمة، قدم المسألة الشرقية. ولم يكن آخرها ما جاء في اتفاقية سايكس - بيكو. وإذا كانت هذه الاتفاقية لم تنفذ، إلّا أن أهدافها الكبرى ظلت خارج النزاع الاقليمي بين الدولتين، فرنسة وبريطانية، وهي الأساس، أي تجزئة هذه المنطقة وتفتيتها إلى أكثر من دولة. ولا تزال كل دولة منها، حتى اليوم، رهينة هذا الواقع. وقد بدا أن الخروج منه لم يتعدَّ نطاق الكلام.

لقد حفظت هذه الاتفاقية مكاناً بارزاً في خريطتها لتنفيذ وعد بلفور. هذا الوعد الذي أعطته بريطانية لليهود لإقامة وطن قومي لهم، وقد تطور مع الزمن، بدعم بريطاني وأميركي وفي ظل تخاذل عربي متمادٍ ومريب، ليتجسد في دولة مستقلة. وقد تم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني لهذه الغاية لاسيما أن بريطانية كانت تعمل من أجل إنشاء دولة يهودية في فلسطين تفصل بين مصر والدولة العثمانية، إذ كانت لاتزال تحفظ في مخططها الاستعماري مشروع احتلال مصر والاستقرار فيها تأميناً لطريق الهند. وقد تطور البحث في هذا الموضوع. . . بعد أن بدىء تنفيذ شق قناة السويس، ووجدت بريطانية في دولة يهودية تقام على الضفة الشرقية للقناة تكون حليفة لها ما يؤمن حماية القناة وسلامتها.

وإمعاناً من الدولتين، البريطانية والفرنسية، في السير بتنفيذ اتفاقية سايكس - بيكو،

وحرصاً على إضفاء الشرعية الدولية على هذه الاتفاقية، فقد استعجلتا إنهاء مؤتمر الصلح.

وفي ٢٨ حزيران عام ١٩١٩ نُشرت معاهدة فرساي، وفيها ميثاق عصبة الأمم الذي أقر في المادة ٢٢ منه مبدأ الانتداب على البلاد العربية المنفصلة عن الدولة العثمانية.

واستباقاً للأحداث في سورية ولبنان وفلسطين، وخوفاً من أن تتطور بشكل لا يمكن احتواؤه، ولاسيما أنها كانت قد ترامت أصداؤها في أوروبة، اجتمع الحلفاء في سان ريمو (San Remo) في ايطالية (٩ ـ ٢٦ نيسان ١٩٢٠) لتكريس مهام الانتداب على هذه البلاد. فكانت سورية ولبنان من نصيب فرنسة، والعراق وفلسطين في عهدة بريطانية، في تجاوز واضح لأهم بنود اتفاقية سايكس ـ بيكو.

ولم يلق عهد الانتداب الترحيب من جميع اللبنانيين، فقد انقسموا ما بين مؤيد ورافض. ونتج عن هذه المواقف سلسلة من الثورات الداخلية، فوقفت فئة من اللبنانيين إلى جانب السلطات الفرنسية في مقاومة الثائرين على هذا العهد. وأعادت هذه الأحداث إلى الأذهان ذكرى الحروب الطائفية في كثير من مظاهرها السابقة. وقد استطاعت سلطات الانتداب في لبنان أن تسيطر على هذه الثورات متجنبة التعقيدات التي ستؤثر على سمعة فرنسة في الخارج واستمرار الحكم في لبنان، ومخافة أن تنقلب نتائجها مباشرة على مؤسساتها الإدارية والمالية والاقتصادية...

ولم يكن الفرنسيون يجهلون العقلية اللبنانية، فقد حرصوا على الطائفية، فكانت ركيزة أساسية في سياستهم الداخلية عرفوا كيف يستغلونها في فترات حرجة من تاريخ حكمهم في لبنان، فزادت اللبنانيين فرقة وتشرذماً وانكماشاً.

وقد تجلت بدايات إعطاء الطائفية الدور الأساسي في الحكم في هذا العهد، وذلك من خلال ما جاء في الدستور اللبناني، لاسيما المواد ٩، ١٠، ٩٥، ومن قوانين وأنظمة هدفت جميعها إلى توطيد دعائم الطائفية، جعلت اللبنانيين يتقبلونها برضى لأنهم وجدوا فيها على مرّ العهود مصدر خير، على تفاوت بين طائفة وطائفة.

وإذا كان الأمر يسيراً على فرنسة في لبنان فإنه كان مختلفاً تماماً في سورية. ذلك أن أكثرية السوريين كانت تنأى بنفسها عن قبول الانتداب، وهي التي كانت تعيش هاجس الاستقلال بعد خروج الملك فيصل على إثر معركة ميسلون (٢٤ تموز ١٩٢٠). فإذا كان السوريون قد قبلوا على مضض وبهدوء يشوبه الحذر، في بادىء الأمر، الوجود العثماني فإن الاحتلال الفرنسي كان يدفع السوريين، يوماً بعد يوم، إلى الثورة ورفض الأمر الواقع الذي فرض عليهم في مؤتمرات بلغت فيها المساومات حداً كبيراً من الاستهتار بحق الشعوب في

تقرير مصيرها. لذلك شهدت ساحة «الوطن السوري» كما حدده الاستعمار الفرنسي ـ البريطاني ثورات متتالية بلغت ذروتها من الضراوة والشدة في الثورة السورية الكبرى التي اندلعت في ٢١ تموز عام ١٩٢٥ في جبل الدروز وقادها سلطان باشا الأطرش واشترك فيها قادة كثيرون في طليعتهم الأمير عادل أرسلان ورشيد بك طليع، وانتشرت شعلتها في معظم المناطق السورية من حلب إلى إقليم البلان (الجولان)، وتخطت الحدود إلى لبنان. وانضوى تحت لوائها آلاف المجاهدين السوريين واللبنانيين. وتلاقت الأكثرية في محاربة الانتداب الفرنسي وصنائعه، وأبلى الجميع في المعارك غير المتكافئة في العدد والعدة بلاءً أثار الإعجاب وأوقع الرعب في نفوس القادة والجنود الفرنسيين. وقد عرض الدكتور حسن البعيني أخبار هذه الثورة باعتزاز وفخر لم يحجبا عنه الموضوعية والتجرد.

أما الجوانب الأخرى من تاريخ الدروز في عهد الانتداب فقد تناولها بالتعليل والاستنتاج وتتبع مواقف الدروز وأوضاعهم السياسية في جميع المراحل، فكان المحقق القدير والمحلل الدقيق للوثائق يفرز غثها من سمينها بروح الناقد المتبصر. وقد راقبت عن كثب اندفاع المؤلف ودأبه على العمل والاخلاص له خلال سنوات في الجامعة اللبنانية فكان من ثمارها هذا الكتاب الذي يسرني أن أقدمه للقراء باعتزاز وفخر.

إن المؤلف مسكون بحب عشيرته ورجالاتها، وهذا واضح في ثنايا هذا الكتاب فإذا كان الأمير شكيب أرسلان والأمير عادل أرسلان والأمير أمين مصطفى أرسلان وسلطان باشا الأطرش وكمال بك جنبلاط ينتمون إلى بني معروف، فقد تجاوزوا بأعمالهم وإنجازاتهم حدود الطائفة، فكانوا أبداً للعرب كل العرب.

ويبقى الهاجس الكبير الذي لازم صديقنا الدكتور حسن البعيني ألا وهو إبراز دور المسلمين الدروز في القضايا الوطنية والعربية والإسلامية، ودحض مزاعم المغرضين.

حسن البعيني. واحد من باحثينا الواعدين. له محبتي وتقديري.

المقدمة

الموضوع

تكتسب الدراسات عن عهد الانتداب أهمّية كبيرة، لأن في معالجته فهماً للحاضر، ولأن مخلّفاته ما تزال بادية في دول المشرق العربي. فهذه الدول تتحمّل وتعالج اليوم نتائج معاهدة سايكس ـ بيكو، ووعد بلفور، وسياسة التجزئة الاستعمارية التي تجلببت بزيّ الانتداب، والتي نفّذتها بريطانيا وفرنسا بموافقة عصبة الأمم لتفتيت المنطقة وإضعافها واستغلال ثرواتها.

وإذا كان مفيداً دراسة الدول والمناطق والمدن، والنواحي الاقتصادية والاجتماعية، فإنه من المفيد أيضاً دراسة الطوائف في عهد الانتداب، ومن ثمّ دراسة دروز سورية ولبنان، ولا سيما أنه لم تتناولهم حتى الآن أية دراسة من هذا النوع تتحدّث عن أوضاعهم السياسية، وتتبّع مواقفهم من الأحداث وتطوّر شأنهم ودورهم في تاريخ بلاد الشام في الفترة التي تحوّلت فيها من الولايات والسناجق التابعة للدولة العثمانية إلى الدول الخاضعة للانتداب الفرنسي والبريطاني ومن ثم إلى الدول المستقلّة. فإذا استثنينا الذين تحدّثوا عنهم من خلال تاريخ المشرق العربي، أو تاريخ كل من سورية ولبنان، يمكن تصنيف من تناولوهم في جوانب معيّنة في عهد الانتداب أو في إحدى فتراته كما يلي:

منهم من تناول تاريخهم بدءاً بزمن الدعوة إلى مذهبهم في عام ٤٠٨/١٠١٧ وانتهاءً بعهد الانتداب أو الاستقلال مثل عباس أبو صالح وسامي مكارم «تاريخ الموحّدين الدروز السياسي في المشرق العربي» بيروت ١٩٨٠، وسعيد الصغير «بنو معروف الدروز في التاريخ» بيروت ١٩٥٤، و N. Bouron: «Les Druzes. Histoire du Liban et de la montagne houranaise», Paris 1930

ومنهم من تحدّث عن فئة منهم هي دروز جبل العرب مثل عبد الله النجار «بنو معروف في جبل حوران» دمشق ١٩٢٤، وحنا أبي راشد «جبل الدروز» و«حوران الدامية» بيروت ١٩٦١، وشبلي العيسمي «التعريف بمحافظة جبل العرب» دمشق ١٩٦٢، وكتابي «جبل العرب» بيروت ١٩٨٥. و Henri Bordeaux: «Dans la montagne des Druzes»، Paris 1926 و G. Carbillet: «Au Djebel Druse. choses vues et vecues», Paris 1929.

ومنهم من تحدَّث عنهم في الدراسات عن الثورات السورية، وعلى الأخصّ الثورة السورية الكبرى، مثل سلطان باشا الأطرش «مذكّرات سلطان الأطرش» القدس ١٩٧٩، وسلامه عبيد: «الثورة السورية الكبرى على ضوء وثائق لم تنشر بعد» بيروت ١٩٧١، وأدهم الجندي «تاريخ الثورات السورية» دمشق ١٩٦٠، ومنير الريس «الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، الثورة السورية الكبرى» بيروت ١٩٦٩، وأمين سعيد «الثورة العربية الكبرى» منشورات دار إحياء الكتب العربية بمصر، لا تاريخ، ومحيي الدين السفرجلاني «تاريخ الثورة السورية» دمشق ١٩٦١، وعبد الرحمن الشهبندر «مذكرات الزعيم الشهيد الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، ثورة سورية الكبرى» عمان. لا.ت.، ومحمد سعيد العاص «صفحة من الأيام الحمراء» القدس ١٩٣٥، وفلاديمير لوتسكي «الحرب الوطنية التحرّرية في سوريا» بيروت ١٩٨٧ وLe général Andréa: «La révolte Druze et L'insurrection Syrien» Paris 1937.

لذا جاءت دراسة الدروز في سورية ولبنان معاً في عهد الانتداب أول بحث عنهم. وأسباب اختيارهم في موضوع واحد تعود إلى ترابطهم الاجتماعي العصبي المذهبي لأنهم أبناء العمومة والخؤولة نتيجة للقرابة المستمرّة والنزوح، وإلى تواصل تأثّرهم بعضهم بأوضاع بعض، ونصرتهم المتبادلة، وتوسّطهم لإنهاء نزاعاتهم الداخلية ولحلّ قضاياهم مع الآخرين، ووحدة بلديهم في الجغرافيا والتاريخ والمصير وترابطهما السياسي، وقدرهما الواحد، وخضوعهما معاً للانتداب الفرنسي ونظمه وسياسته وممارساته وتخلّصهما معاً منه، ومقاومتهما السياسية والعسكرية له المشتركة أحياناً. ولم يجرِ الحديث عن أي من دروز سورية ولبنان في فصول مستقلّة إلاّ في النواحي التي اقتضت ذلك.

إن إعداد دراسة بعنوان «دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي» في عام ١٩٩٢، ربّما أدّى عند بعضهم إلى الاعتقاد أنه قد يبرز تمايز الدروز، وينمّي الشعور الفئوي، ويغذّي الولاء الطائفي، في زمن قوي فيه الشعور المدني واتجاه العلمنة. لكن الدراسة في الواقع عمل أكاديمي صرف يتحدَّث عن ماضي الدروز في عهد انتداب تعامل مع الطوائف كأنها كتل سياسية، وسهّل عملية احتلاله وحكمه للبلاد باعتماد شتّى أشكال الفرز المناطقي والفئوي والديني والمذهبي، التي منها إنشاء دويلات مصطنعة في سورية على أساس مذهبي من بينها دولة للدروز في جبل الدروز، وتكريس نظام سياسي طائفي في لبنان كان من أهم أسباب أحداثه الدامية المأسوية. كما سيظهر من محتواها أنها تعزّز الولاء الوطني والمشاعر القومية والانتماء العربي والإسلامي من خلال تتبّع مسار تاريخ الدروز الوطني والعربي والإسلامي، وإبراز نزوعهم إلى ما هو أبعد من الحدود الضيّقة، وتجاوزهم الفئوية

والمناطقية فكراً وممارسة، وتواصل نضالهم الوطني وجهادهم من أجل قضايا العرب والمسلمين. فهي تزيد من معرفة الدروز لأنفسهم، ومن معرفة الآخرين لهم.

في الدراسة فصل عن عهود ما قبل الانتداب بعنوان «موجز في تاريخ الدروز السياسي»، وأربعة أبواب يشتمل كل منها على ثلاثة فصول روعي فيها الترتيب الزمني وتسلسل الحوادث وارتباطها بعضها ببعض. الموجز يتحدَّث عن الدروز منذ قيام الدعوة إلى مذهبهم في عام ١٠١٧ حتى بدء الاحتلال الفرنسي في عام ١٩١٨. ولم يقصد منه تناول الأحداث ومسبّباتها بالتفصيل، وإنما إلقاء الضوء على نشوء مذهب الدروز وانتشاره، وأماكن وجودهم، وإماراتهم العربية الإسلامية، وإسهامهم في المرابطة والدفاع عن السواحل الشامية، وأبرز أحداثهم، وتراجع شأنهم في بعض الأماكن، ومدى تأثّرهم بتغلغل النفوذ البريطاني والفرنسي بين عامي ١٨٦٠ و١٩١٤، وموقفهم من الثورة العربية والأتراك في خلال الحرب العالمية الأولى. وهذه المعلومات عن تاريخهم القديم، وإن مختصرة، تمهِّد لتاريخهم الحديث، وتسهِّل على القارىء فهمه.

والباب الأول «الدروز في عهد الاحتلال ومطلع عهد الانتداب الفرنسي» يتناول موقفهم من الحكومة العربية والانتداب الفرنسي، وموقعهم في السياسة التقسيمية الفرنسية والبريطانية، وأوضاعهم في «دولة لبنان الكبير»، وكيفية تأسيس دولة جبل الدروز وقيام الحكم الأهلي فيها ثم الحكم العسكري الفرنسي المباشر.

والباب الثاني «الدروز ومقاومة الفرنسيين» يتحدَّث عن مقاومتهم العسكرية للفرنسيين التي تجلَّت في حوادث متعدِّدة وفي نشاط «العصابات» العاملة ضدهم، وفي الاشتراك بالثورات التي نشبت عليهم وعلى الأخصّ الثورة السورية الكبرى، أهمّ محطّات الدروز النضالية في عهد الانتداب.

والباب الثالث «الدروز من نهاية الثورة السورية الكبرى إلى بداية الحرب العالمية الثانية» يتضمَّن أوضاع مجاهدي الثورة في المنفى، وتواصل إسهام الدروز في القضايا العربية والإسلامية، والحديث عن الدروز في الجمهورية اللبنانية بين عامي ١٩٢٦ و١٩٣٩، واستمرار انفصال جبل الدروز عن سورية ووضعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والصراع الذي دار بين الوحدويين والانفصاليين فيه.

والباب الرابع «الدروز في مرحلة استقلال سورية ولبنان» يتضمَّن وضع الدروز في الحرب العالمية الثانية، وفي فترة الحكم المزدوج (البريطاني والفرنسي) لسورية ولبنان الذي أعقب احتلال الحلفاء لهما، وفي عهد الاستقلال، ودورهم في تحقيق هذا الاستقلال وتوحّدهم فيه وبداية مسيرة كمال جنبلاط التقدمية الإصلاحية.

والفصل الأخير من الباب الرابع «الدروز من الاستقلال إلى الجلاء» يخرج عن الفترة المحدَّدة لعنوان البحث والتي تنتهي بعام ١٩٤٣. لكنني وجدت له ضرورة لأنه استكمال لما قبله، ولأن الانتداب الفرنسي الذي بدأ احتلالاً عسكرياً في عام ١٩١٨ انتهى احتلالاً عسكرياً لسورية ولبنان، إذ بالرغم من استقلالهما في عام ١٩٤٣، وإنهاء الانتداب عليهما، ظلَّت جيوش دولتي فرنسا وبريطانيا تؤثّر فيهما بشكل أو بآخر حتى جلاء آخر جندي فرنسي في آخر كانون الأول ١٩٤٦.

المصادر والمراجع

تعتمد الدراسة على الوثائق والمخطوطات والكتب والصحف والمجلَّات باللغات العربية والفرنسية والانكليزية والإسبانية[1]. وهي تعتمد على الوثائق المحلية أكثر من الأجنبية[2]، وعلى المصادر أكثر من المراجع إلاَّ في الحالات التي لا تؤمِّن فيها المصادر المعلومات الوافية كما جرى عند اعتماد الصحف أحياناً بدلاً من محاضر المجلس النيابي اللبناني لأن هذه المحاضر اختصرت بعض الوقائع الحاصلة في المجلس أو سكتت عنها.

أولاً: الوثائق

أ ـ وثائق غير منشورة، وهي متعدِّدة، وقد أشير إلى مصادرها وأصحابها في الهوامش ومكتبة البحث، ومع ذلك يقتضي التعريف ببعضها:

ـ وثائق من مكتبة يافت في الجامعة الأميركية في بيروت، وأهمّها وثائق مكتب الشؤون الخارجية البريطانية Foreign Office، وقد اختصرت بمصطلح F.O. وهي ترتدي أهمّيّة كبيرة في تغطية الفترة الأولى من عهد الانتداب، وخصوصاً في ما يتعلَّق بجبل الدروز، لأن معظمها مراسلات وتقارير من القنصل البريطاني في دمشق، بالمر، إلى هذا المكتب، تتضمَّن معلومات عن علاقة زعماء جبل الدروز بالبريطانيين وبإمارة شرق الأردن الناشئة. وهي في النهاية تعبير عن وجهة نظر بريطانية إزاء الحدث أو الواقعة.

ـ وثائق من مركز الوثائق التاريخية في دمشق، وهي تعود إلى عهد الانتداب الفرنسي، وأبرزها أوراق نسيب البكري التي لها فائدة جلّى في ما يتعلَّق بتاريخ جبل الدروز في عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨. فنسيب البكري الذي كان آنذاك محافظاً للجبل ترك لنا تقارير وبرقيات،

---

(١) استعنت بترجمة النصوص عن الانكليزية بالأستاذين أمل زين الدين وسليمان أبو كروم، وبترجمة النصوص عن الإسبانية بالأستاذة عايدة حسن.

(٢) حال وضعي الوظيفي والمعيشي دون الذهاب إلى لندن وباريس للاطلاع على وثائق مكتباتها، ومع هذا فإن في غنى الدراسة بالوثائق والمصادر والمراجع بعض التعويض عن ذلك.

واحتفظ برسائل مبعوثة إليه تلقي الضوء على مواقف أهل جبل الدروز من الوحدة مع سورية والانفصال عنها. كما أن ملف أوراقه يحتوي أيضاً على رسائل منه وإليه تتعلّق بالثورة السورية الكبرى لأنه كان أحد قادتها في الغوطة ورئيس المجلس الوطني الذي شُكِّل هناك.

ـ أوراق محمد عز الدين الحلبي، وهو أحد قادة الثورة السورية الكبرى، وأحد نواب جبل الدروز وزعيم «الكتلة الوطنية» فيه ومن العاملين لوحدته مع سورية، ومن أقوى أنصار الأمير عادل أرسلان في نزاعه مع سلطان باشا الأطرش في النبك عام ١٩٢٩. ونظراً لكل هذا فإن الرسائل الواردة إليه ومسوّدات الرسائل المبعوثة منه تلقي الضوء على حوادث ومواقف عديدة.

ـ أوراق حسني صخر (قائد الدرك في حكومة جبل الدروز) ومعظمها رسائل مرسلة إليه توضح كيفية تنظيم قوة الدرك في الجبل وقيامها بمهات حفظ الأمن، وتنظيم بعض أمور الثورة السورية الكبرى.

ـ أوراق عقله القطامي، وهو أحد نواب جبل الدروز، وأبرز زعيم مسيحي فيه، وأحد قادة الثورة السورية الكبرى. وأوراقه عبارة عن رسائل عديدة من قادة الثورة ومشايخ حوران تتعلّق بمحاولة نشر الثورة في حوران، وإيصالات كثيرة بمدفوعات الثورة ومقبوضاتها، إلى جانب وثائق متنوعة ذات أهمية نظراً لصلته بالطرشان ومعايشته حوادث الجبل وتطوراتها.

ـ أوراق الأمير نديم ناصر الدين، وهي رسائل مرسلة إليه وإلى أمين ناصر الدين، في خلال إشرافهما على جريدة «الصفاء»، من مسؤولين وفعاليات اجتماعية وسياسية يعبّرون بها عن مواقفهم إزاء المواضيع المطروحة وقضايا الدروز.

ب ـ وثائق منشورة وأهمّها:

ـ مجموعة الوثائق الفرنسية المتعلِّقة بتاريخ لبنان التي أصدرها عادل اسماعيل في ستة وثلاثين جزءاً بالفرنسية «Documents Diplomatiques et consulaires» وقد استشهدنا بها مختصرة بـ «Doc» وهي تشكِّل ينبوعاً لا ينضب من المعلومات للمؤلِّفين.

ـ المذكرات والبيانات والعرائض والرسائل والتصريحات المنشورة في عديد من الكتب وأعداد كثيرة من المجلّات والصحف.

ـ الأنظمة الداخلية للأحزاب والنوادي والجمعيات، والقوانين الأساسية، وقد أفادت كثيراً عند الحديث عنها لأنها مصادر أساسية لدراستها.

ثانياً: المخطوطات، اعتمدت الدراسة على عدة مخطوطات أهمها: «مخطوطة محمد

الأشرفاني»، و«مخطوطة ناصر الدين العيد»، و«مخطوطة يوسف العقيلي»، و«مخطوطة عز الدين الكاتب». وهي تتناول مذهب الدروز، وتؤرِّخ للفترة التي نشأ فيها، وللحوادث في عهود الدول الإسلامية، وعلى الأخص التي كان الدروز على علاقة بها. يضاف إليها «مذكرات صيّاح الأطرش» التي تتحدَّث بالتفصيل عن أوضاع مجاهدي الثورة السورية الكبرى في أثناء وجودهم في صحراء المملكة العربية السعودية[1].

ثالثاً: الكتب المصادر، بالإضافة إلى الكتب المصادر التي لا بدّ من الاعتماد عليها لكتابة تاريخ بلاد الشام الوسيط والحديث، والتي هي مدرجة في مكتبة البحث، هناك مصادر رئيسية تمَّ الاعتماد عليها هي المذكرات التي تعطي معلومات عمّا عايشه أصحابها من حوادث، ولكنها تتطلَّب نظرة موضوعية لأنها لا تخلو من الذاتية وأهمها ما يلي:

- مذكرات قادة الثورة السورية الكبرى مثل: سلطان باشا الأطرش، وعبد الرحمن الشهبندر، وفوزي القاوقجي، ومحمد سعيد العاص.

- مذكرات قادة ومسؤولين ورجال دين في الدول العربية مثل الملك عبد الله، وبشارة الخوري، وكميل شمعون، وشكيب أرسلان، وعادل أرسلان، وسامي الصلح، وخالد العظم، وترجمة البطريرك الياس الحويك، ومذكرات قادة ومسؤولين وقناصل أجانب مثل ونستون تشرشل، وشارل ديغول، وجورج كاترو، والجنرال أندريا، وقسطنطين بتكوفيتش، وتشارلز تشرشل، وهنري بوردو، والكابتن كاربيه، والصحافية الفرنسية أليس بولو.

رابعاً: الكتب المراجع، وأهمها الكتب التي صدرت في حينه، أو التي جاءت غنية بالوثائق وغزيرة بمعلوماتها مثل كتاب أمين سعيد «الثورة العربية الكبرى»، وحنا أبي راشد «جبل الدروز»، وعبد الله النجار «بنو معروف في جبل حوران»، وستيفن هامسلي لونغريغ «تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي»، ولوتسكي «الحرب الوطنية التحررية في سوريا»، وسلامه عبيد «الثورة السورية الكبرى»، ومنير تقي الدين «لبنان ماذا دهاك»، وحكمت الحداد «لبنان الكبير»، وجورج كرم «قضية لبنان» و«الكتاب الذهبي لجيوش الشرق».

ونكتفي بذكر ملاحظة عامة تتعلَّق بمن كتبوا عن الدروز، وبمناقشة ثلاثة كتب صدرت مؤخَّراً. والملاحظة هي أن المؤلِّفين الفرنسيين أنصفوا الدروز أكثر من المؤلِّفين المحليين عند الحديث عن دورهم وإسهامهم في الأحداث كدورهم مثلاً في الثورة السورية الكبرى، لكنهم

---

(١) من المفيد أن تنشر هذه المذكرات لأنها مذكرات يومية كتبت في حينه.

انطلقوا من نظرتهم التقسيمية إلى سكّان بلاد الشام فأبرزوا الدروز فئة مستقلة عن سائر المسلمين، وأقلية انفصالية تطلب استقلال جبل الدروز عن سورية. وبعض المؤلفين الدروز كتبوا عن عاطفة وهوى، واقتصر بعضهم على ذكر المناقب فقط مثل سامي أبو شقرا «مناقب الدروز في العقيدة والتاريخ»، كما أن في كتاب فؤاد الأطرش «الدروز: مؤامرات وتاريخ وحقائق» هاجس المؤامرة المدبَّرة على الدروز، ومغالطات كثيرة.

إن الدروز، كما سترد الإشارة إليه، لم يطلبوا وطناً خاصاً بهم، ولم يكن لهم في فترة قصيرة دولة في جبل الدروز إلاّ لأن الانتداب الفرنسي شاءها لهم في إبّان ضعف القوى الوطنية في سورية بعد هزيمة ميسلون. وتاريخهم لا يكتب بمعزل عمّن حولهم وعن تطور الأحداث، كما أنهم ليسوا أقلية تدبّر المؤامرات ضدها، ولا يجب أن ينتاب أحدهم شعور بذلك أبداً. إنهم فئة عربية، وطائفة إسلامية، تجذّرت في المشرق العربي، وأسّس بعض أسرها إمارات دافعت عنه ضد هجمات البيزنطيين والصليبيين قديماً، ثم إنه كان لهم دور كبير في الثورات على الانتداب الفرنسي حديثاً، والنضال من أجل قضايا العرب والمسلمين. وأي اتجاه فكري وتاريخي، أجنبي أو محلي، يحاول إخراجهم من جسم الإسلام الذي هم جزء منه، ومن دائرة العروبة التي يعملون فيها، ويدخلهم دائرة الأقلية التي تكره وتُكره، ودائرة المؤامرات المزعومة، هو اتجاه خاطىء وخطر.

أمّا الكتب الثلاثة التي نودّ الإشارة إليها، فهي الكتب الآتية:

- «مذكرات سلطان الأطرش»، نشرتها «بيروت المساء»، وطبعت وصدرت في جزءين. إلاّ أنها توقّفت عند العام ١٩٢٦[1]. وهذا جعلها مبتورة وجعل الحاجة ملحّة إلى إصدار الباقي منها. وبالرغم من أن صدورها في فترة متأخِّرة في السبعينات، واعتمادها على ما حفظته الذاكرة لا على تدوين يومي، أضعفاها، فهي تظل أحد المصادر عن الثورة السورية الكبرى لأنها صادرة عن قائدها العام، ووجهة نظر درزية هي حتى الآن الوحيدة المنشورة.
- «مذكرات الأمير عادل أرسلان»، مذكرات يومية غنية بالمعلومات والتفاصيل التي توضح الكثير من الأمور والموضوعات لصلة صاحبها بالأحداث. وهي تعطي مئات الأدلة على وطنيته وعروبته ودفاعه عن العرب وأوطانهم، وتتسم بالصراحة الجارحة أحياناً، إلاّ أنها تتصف بالذاتية، ويحتاج ما أورده فيها، نقلاً عمّا سمعه أو قرأه، إلى تحقيق. ففي حديثه

(١) يقول سلطان الأطرش بصدد وقفه نشر مذكراته في كتابه إلى أمين الأعور في ١٣ آذار ١٩٧٤ ما يلي: «لقد كلّفت ابني منصور الاطّلاع على مخطوطة الكتاب الذي وضعه الأستاذ صلاح مزهر والأستاذ يوسف الدبيسي عن الثورة السورية. وأرى أن تتريّثوا بطبعه حتى نتذاكر معه ومع غيره من الإخوان الذين لهم صلة بالموضوع بما يستجدّ من آراء». من وثائق أسعد سليم.

مثلاً عن فتنة نيسان ١٩٤٤ في لبنان فسّر كلام إحدى البرقيات عن رفع راية أجنبية على دار المجلس الحكومي بأنها راية روسية[١] مع العلم أنها راية فرنسية رفعت على المجلس النيابي لا الحكومي. وفي نقله حديث زائر مغرض عن سلطان الأطرش ذكر أنه يربي الخنازير[٢]، مع العلم أن ذلك لم يحصل على الإطلاق.

وما نشر من مذكرات عادل أرسلان هو جزء من كلٍّ لأنه تبيّن أن هناك بعضاً منها وجد بعد نشر المذكرات وهو مذكراته عن عام ١٩٤٨ التي تقارب ٣٠٠ صفحة. كما أن المذكرات المنشورة لا تتناول أهمّ الفترات والأحداث التي عاصرها مثل فترة الحكومة العربية في دمشق بين عامي ١٩١٨ و١٩٢٠ التي كان أحد مسؤوليها المقرَّبين من الملك فيصل، وفترة تأسيس إمارة شرق الأردن في عام ١٩٢١ التي كان فيها مستشاراً للأمير عبد الله، وفترة الثورة السورية الكبرى التي كان أحد أدمغتها السياسيين وأحد قادتها العسكريين، مع الإشارة إلى أنه، كما يذكر، يملك وثائق ومفكِّرات عنها[٣]. لذا تبقى الضرورة قائمة للحصول على سائر المذكرات لأنها، في حال وجودها، أهم مما نشر.

- كتاب لوتسكي «الحرب الوطنية التحررية في سوريا»، وهو يؤرِّخ للثورة السورية الكبرى انطلاقاً من فرضية وضعها وهي مدى تأثير ثورة أوكتوبر الشيوعية في حركات التحرّر، معتمداً على مصادر ومراجع عربية وأجنبية من بينها عشرات الصحف الأجنبية. ومع أهمية المعلومات الكثيرة والدقيقة، والشروحات المستفيضة، والتعاطف الكلّي لمؤرِّخ سوفياتي مع ثورة عربية، فإنه أخطأ حين وصف جميع الثورات التي قامت في سورية ولبنان، لا بعضها، بأنها ثورات وانتفاضات فلّاحية[٤].

وبالغ لوتسكي في تقدير دور الأحزاب والقوى الثورية العالمية ودعمها للثورة السورية الكبرى، وخصوصاً الأحزاب والصحف الشيوعية[٥] ودور العمال والمزارعين والشغيلة فيها. وفرَّق خطأً بين عمل هؤلاء وعمل قادتها الإقطاعيين[٦]، وغالى في إعطاء الثورة في الغوطة بعداً اجتماعياً، إلّا أنه هو نفسه بعد أن يذكر هذا البعد بقوله: «إن الثوار طرحوا بصورة واعية هدف تصفية الملكية الإقطاعية وطرق الإستغلال الإقطاعية»، يستطرد قائلاً عكس

(١) عادل أرسلان: «مذكرات الأمير عادل أرسلان»، تحقيق يوسف ايبش، الجزء الأول، بيروت ١٩٨٣، ص ٤٥١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٨.

(٣) رسالة عادل أرسلان إلى نديم ناصر الدين بشأن إعطاء معلومات تتعلّق بالثورة السورية الكبرى. من أوراق نديم ناصر الدين.

(٤) لوتسكي: «الحرب الوطنية التحررية في سوريا»، ص ١٣٨ - ١٤٠ وص ١٤٧.

(٥) - المرجع نفسه، ص ٢٠٥ - ٢٠٨.

(٦) - المرجع نفسه، ص ١٧٨.

ذلك: «ولم تكن مهمة الثورة الوطنية المعادية للامبريالية قد اقترنت بعد بمهام الثورة الوطنية المعادية للإقطاعية المطروحة بوضوح ووعي. والأرجح أن الحاجة الماسة لتأمين المؤن لفصائل الثوّار كانت هي السبب المباشر لهجمات الفلاّحين على أملاك الإقطاعيين»(١).

خامساً: المجلات والصحف، إن فترة البحث الحديثة جعلت المجلات والصحف الصادرة فيها مراجع ضرورية تفوق في أهميتها أحياناً أي مرجع بل أي مصدر، لأنها تشير إلى الحدث أو الواقعة في حينه. وقد أغنت البحث بالمعلومات، وعوّضت عمّا لم توفّره الوثائق والكتب بما تضمّنته من بيانات ومذكرات وتصريحات ورسائل للمسؤولين والهيئات والفعاليات السياسية والاجتماعية. وأبرز المجلات المعتمد عليها مجلة «الضحى» لأنها تُعنى بنشر كل ما يتعلّق بالدروز وقضاياهم. وأبرز الصحف الرسمية صحيفة «العاصمة» الناطقة باسم الحكومة العربية، و«النشرة الرسمية للمفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان»، و«الجريدة الرسمية» لكل من دولتي سورية ولبنان التي تشمل، علاوة على القوانين والمراسيم والقرارات، محاضر المجلس النيابي.

والصحف غير الرسمية، المعتمد عليها أكثر من غيرها مع التدقيق في ما ورد فيها، هي «البشير» و«لسان الحال» و«البيرق» و«الجبل» و«الشورى» و«المقطّم» و«الصفاء» و«ألف باء» و«الاستقلال العربي» و«الحقيقة» و«النهار»، وذلك لسعة انتشارها وغناها بالأخبار من جهة، ولوجود مراسلين لبعضها في المناطق الدرزية من جهة أخرى مثل «النهار» و«البيرق». ومن الطبيعي أن تأتي الصحيفتان الآتيتان: «الصفاء» في لبنان و«الجبل» في جبل الدروز في طليعة الصحف المعتمد عليها لأنها تتابعان موضوعات الدروز وقضاياهم، ولأن أولاهما «الصفاء» تُعدّ من أمات الصحف العربية.

سادساً: المقابلات الشخصية، نظراً لأن فترة الدراسة حديثة، اقتضى الاستشهاد بالمعمّرين المعايشين للأحداث والمساهمين فيها، أو بمن كانوا على صلة بهم، لأن في ذاكرتهم معلومات وحقائق لا تحويها الكتب والصحف والمجلات. وما ذُكِرَ لي امرؤ توقّعت الاستفادة منه وتيسّر الوصول إليه إلاّ قصدته. ولم آخذ بأقوال أحد إلاّ بعد تمحيصها والتأكّد من صحّتها.

المصطلح

إن وجود «الموحّدين» أو المسلمين الدروز يقتصر فقط على بلاد الشام، وحالياً على المناطق الآتية منها: أقضية الشوف وعاليه والمتن وجزين ومرجعيون والبقاع الغربي وزحلة

(١) ـ المرجع نفسه، ص ٢٣١.

وصيدا[1] وراشيا وحاصبيا، ومدينة بيروت، في لبنان، ودمشق وغوطتها، وإقليم البلّان، ووادي العجم، وقضاءا ادلب وحارم التابعان لمحافظة حلب، ومحافظة جبل العرب، في سورية، والجليل في فلسطين، والرصيفة، والزرقاء، والأزرق، وعمّان، في المملكة الأردنية الهاشمية.

واسم «الدروز» الذي اشتهر به «الموحّدون» لا يرد على الإطلاق في مخطوطاتهم الدينية، إذ أن أئمّتهم أطلقوا على مذهبهم اسم «مذهب التوحيد»، وخاطبوهم بـ «الموحِّدين» و«المسلمين» و«الإخوان»، وكنّوهم بـ «الأعراف»، ووصفوهم بـ «الأشراف»[2]. وقد تكون كنيتهم «بنو معروف»[3] التي اشتهروا بها أيضاً، والتي امتزجت مع صفة محبَّبة عندهم هي أنهم أهل المعروف وصانعوه، بسبب كنيتهم «الأعراف». وقد كان شعار اليمنيين في الحرب «يا المعروف» مقابل شعار القيسيين «الهوبرة»[4].

إن اسم الدروز إذاً هو «الموحّدون» و«المسلمون» واسم مذهبهم هو «مذهب التوحيد»، أمّا بشأن تسميتهم بالدروز، فقد تعدَّدت الآراء، وأصدقها الرأي الذي يقول إنهم حملوه منذ بداية الدعوة نسبة إلى نشتكين الدرزي «الذي نسب الدروز وأهله إليه»[5]. وهناك رأي يقول إنهم اكتسبوا اسمهم هذا من قائدهم المظفَّر أنوشتكين الدِزْبَرِيّ، وأن الدرزية هي تسمية عسكرية لا مذهبية[6]. لكن هذا الرأي مزج بين نشتكين الدرزي الذي قتل في شهر محرَّم ٤١٠ (أيار ١٠١٩) في القاهرة لانحرافه عن تعاليم دعوة التوحيد، والقائد أنوشتكين الدِزْبَرِيّ الذي انتصر في معركة الأقحوانة في ربيع الثاني سنة ٤٢٠ (أيار ١٠٢٩). كما أن هناك رأياً آخر يقول إن إمام الموحِّدين، حمزة بن علي، كان يسأل تلاميذه المبتدئين عمّا أصابوه من علوم «الحكمة»، فيجيبونه أنهم متدرّسون، وبعد أن أصبحوا علماء، وفي لحظة إعجابه بهم، قال: «أنتم متدرِّزون لا متدرِّسون، أي أنكم أصبحتم مدرزين بالعلوم

(١) يسكن الدروز من قضاء جزين بلدتي عاريا والسريرة، ومن قضاء مرجعيون بلدة إبل السقي، ومن قضاء البقاع الغربي بلدة حربة قنفار، ومن قضاء زحلة بلدة المريجات، ومن قضاء صيدا بلدة البرامية.

(٢) «مخطوطة عز الدين الكاتب، ص ٦٢٦.

(٣) جاء عند سليم ابو اسماعيل أن لقب بني معروف «أطلق على الدروز بسبب اعتزائهم إلى إحدى قبائلهم «بنو معروف». انظر كتابه: «الدروز»، بيروت، لا تاريخ، ص ٦٤.

(٤) جاء عند محمد كرد علي في «خطط الشام»، الجزء السادس، بيروت ١٩٧٠، ص ٢٦٤، أن لقب آل معروف، شعار اليمنيين، أطلق على دروز حوران في العهد الأخير. ولمزيد من المعلومات حول إطلاق اسم «بني معروف» على الدروز، انظر مقال منير اسماعيل «المجادلات الفخرالدينية» في الملحق الأدبي لجريدة «النهار» تاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٧٢.

(٥) «مخطوطة محمد الاشرفاني»، ص ٧٤٩ ـ ٧٥٠.

(٦) القائل بهذا الرأي هو سليم أبو اسماعيل، انظر كتابه «الدروز»، ص ٦٥.

والعقيدة دخلت فيكم كما يدخل الخيط في النسيج»[1]. والرأيان الأخيران، بالرغم من ضعفهما، لا يبدوان مستغربين كرأي الباحثين الخاطىء الذي ينسب الدروز إلى الكونت درو الفرنسي.

إن اسم الدروز لا يرتاح «الموحِّدون» إليه، بل يرتاحون إلى اسميهم الحقيقيين «الموحِّدين» و«المسلمين»، وإلى لقبهم «بني معروف». وكتب معظم مؤلّفيهم ومقالاتهم معنونة باسم «الموحِّدين الدروز» أو «بني معروف الدروز» أو «المسلمين الدروز». وبما أنَّ اسم الدروز داخل في العناوين إلى جانب أسماء «الموحِّدين» و«المسلمين» و«بني معروف»، وبما أنَّه متداول وجميع الدروز مضطرون لتقبّله لأنهم عرفوا به، ولأنه لا يضيرهم حمله لاقترانه بالبطولات والأمجاد، ولأنه الأكثر شيوعاً واستعمالاً، وبدافع من الاختصار، فقد استعملته في عنوان الدراسة، وفي كل ما ورد فيها.

والدروز هم إحدى الفرق أو الطوائف أو المذاهب الإسلامية. ومنهم من أطلق على قواعد إيمانهم اسم «مسلك التوحيد» و«معتقد التوحيد» و«عقيدة التوحيد»[2]وقدآثرت استعمال تسمية «مذهب التوحيد» أو «مذهب الدروز» لأن تسمية «المذهب» شائعة عندهم ولأنها ترد في مخطوطاتهم القديمة[3].

وسورية ولبنان هما الدولتان اللتان يُدرس فيهما تاريخ الدروز. الأولى كانت مجزَّأة في عهد الانتداب الفرنسي إلى أربع دول ثم إلى ثلاث، والثانية أُعلنت في عام ١٩٢٠ وشملت سنجق جبل لبنان والملحقات المضمومة إليه من ولايتي سورية وبيروت. وهما جزءان من بلاد الشام، المعروفة أيضاً باسم سورية، التي تضمّهما حالياً مع فلسطين وشرق الأردن، والتي اختلفت حدودها في عهد الانتداب عنها في ما قبله إذ سلخ من أقضية ولاية حلب الواحد والعشرين أحد عشر قضاءً من بينها ثلاثة من لواء حلب[4].

وقد اختلفت أسماء مناطق سورية ولبنان وكذلك حدود بعضها تبعاً للتعديلات الإدارية أو للصيغ السياسية أو لأسباب أخرى، حتى أنه بات لعبارة سورية نفسها عدة

---

(١) Ferdinand Perrier: «La Syrie sous le gouvernement de Méhémet Ali jusqu'en 1842», Paris 1840, page 229. وقد أورد هذا الكاتب قوله كما زعم نقلاً عن عقّال الدروز.

(٢) اعتمد سامي مكارم التسميات الثلاث الواردة أعلاه، انظر كتابه «مسلك التوحيد»، بيروت ١٩٨٠، ص ٧، ١٨، ٢٠.

(٣) «مخطوطة ناصر الدين العيد»، ص ٣١.

(٤) عبد الكريم غرايبة: «سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠ ـ ١٨٧٦»، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، طبعة ١٩٦٢، ص ٨١.

مدلولات. ففي هذه الدراسة عبارة «سورية الطبيعية» تعني بلاد الشام، وعبارة «سورية» تعني سورية السياسية أو الدولة التي تحمل هذا الاسم اليوم، وتعني سورية الكيان الذي كانت تطمح دولتا العلويين وجبل الدروز المفصولتان عنه إلى الانضمام إليه، وعبارة «دولة سورية» تعني الدولة التي ضمّت دولتي دمشق وحلب، المنشأتين عام ١٩٢٠، ابتداء من عام ١٩٢٢.

والكيان اللبناني الذي أنشىء عام ١٩٢٠ باسم «دولة لبنان الكبير» لا يُذكر باسمه أو باسم لبنان إلّا بعد تلك الفترة، بينما تُذكر المقاطعات التي تألّف منها باسمائها المعهودة. فجبل الشوف أو «الأشواف» الذي قامت فيه الإمارة التنوخية فالمعنية فالشهابية هو «جبل الدروز» و«جبل ابن معن» قبل أن تشمله تسمية جبل لبنان منذ مطلع القرن التاسع عشر التي كانت تطلق قبل ذلك على مناطق جبيل والبترون وجبّة بشرّي، لكنه سيذكر باسم الشوف فقط، ولن يُذكر باسم «جبل الدروز» كي لا يكون هناك مجال للخلط بينه وبين جبل الدروز في سورية.

وجبل الدروز في سورية سيذكر بهذا الاسم بعد إنشاء دولته في عام ١٩٢١، واعتماده اسماً رسمياً[1]، وقبل ذلك سيذكر باسم جبل حوران كما سترد الإشارة إليه باسم جبل العرب أحياناً[2].

المنهج

تكلّمت عن الدروز في سياق تاريخ بلاد الشام وما أحاط به من مناخ سياسي إقليمي ودولي، وما خضع له من تأثيرات، وفي سياق الأحداث التي عايشوها، وعلى الأخص تلك التي كان لهم إسهام فيها أو دور بارز في صنعها. وتناولتهم من حيث هم فئة متأثّرة ومؤثّرة، وفي صميم مجريات الأمور السياسية في سورية ولبنان لأنهم، على قلّة عددهم الذي يبلغ نسبة ١/٢٦ من سكّانها اعتماداً على احصائيات عام ١٩٢٢[3]، ليسوا طائفة هامشية، بل من

---

(١) بدأ اسم جبل الدروز يرد عند بعض المسؤولين العثمانيين والمؤلّفين منذ أواخر القرن التاسع عشر. ومع الزمن ازداد استعماله وغلب على اسم جبل حوران إلى أن أصبح اسماً رسمياً في عام ١٩٢١ عندما أسّس الفرنسيون دولة في الجبل باسم دولة جبل الدروز.

(٢) أول ما ورد اسم جبل العرب ورد على لسان عجاج نويهض في الحفلة التكريمية التي أقيمت لمجاهدي الثورة السورية الكبرى، في عمّان في أيار ١٩٣٧، بمناسبة العفو عنهم، وبدأ منذ ذلك الحين يرد على الألسن وفي المراسلات والمقالات. ففي رسالة للمجاهد عبد الكريم عامر في ٢٨ أيار ١٩٣٧ يرد ما يلي: «جبل الدروز الملقّب بجبل العرب». الرسالة من أوراق نديم ناصر الدين. لكن تسمية جبل العرب لم تصبح رسمية إلّا بعد أن غدا جبل الدروز محافظة سورية في عهد الاستقلال.

(٣) بلغ عدد سكّان سورية ولبنان ما عدا البدو ٢,٧٠٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٢٢ بينهم ٨٥,٠٠٠ نسمة من الدروز =

أكبر المسهمين في تاريخها الوسيط والحديث. حتى أن تاريخ الشوف أو جبل لبنان، الذي هو قلب لبنان الكبير ونواته، هو من صنعهم طوال تسعمائة عام بعد تقبّلهم الدعوة إلى مذهب الدروز، وتاريخ جبل حوران (جبل العرب) الحديث هو من صنعهم. وفي عهد الانتداب ظلَّ لهم دورهم الفاعل وموقعهم البارز في السياسة. إلا أن التوسع في الكلام اقتصر على ما يخصهم وما له علاقة بهم، وعلى كل ما يلقي الضوء على تاريخهم، لأن الحديث، لو تناول كل موضوع أو حدث بما يزيد على ما هو ضروري للتوضيح، لتطلّب آلاف الصفحات نظراً لطول الفترة الزمنية نسبياً وغناها بالأحداث وكثرة المؤثّرات الإقليمية والدولية. كما اقتصر التوسع في الكلام على دروز لبنان وجبل الدروز لأن دور دروز إقليم البلان ودمشق والغوطة محدود إذا ما استثنينا دورهم في الثورة السورية الكبرى، ولأن شأن دروز حلب ودورهم ضعيفان ويتوازيان مع عددهم القليل في القرن العشرين.

صدر لي عن إحدى مناطق الدروز (جبل العرب) كتاب «جبل العرب ١٦٨٥ - ١٩٢٧» في عام ١٩٨٥، وعن أحد قادتهم سلطان الأطرش كتاب «سلطان باشا الأطرش» في عام ١٩٨٥. والكتابان يشتركان مع هذه الدراسة في بعض الموضوعات والأحداث، وقد وجدت أنه من غير الطبيعي أن أتجاوز هذه الموضوعات والأحداث، أو أن أوجز فيها، إلاّ أنني تناولت كل ما هو مشترك بمعالجة مختلفة، وعلى ضوء وثائق ومعلومات جديدة توافرت لي في فاصل زمني بلغ سبع سنوات.

وبما أن التاريخ «في باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق»[1]، فقد اعتمدت الموضوعية، والأمانة العلمية وذكرت ما للدروز وما عليهم، مفصّلاً نقاط ضعفهم التي تتجلّى خصوصاً في بعض وجوه الانقسام والتفكك، وإهمال تنظيم شؤون البيت الداخلية كما يجب، وعجز قياداتهم في لبنان عن تحقيق جميع مصالحهم ونيل كامل حقوقهم في التمثيل النيابي والوزاري وفي الوظائف العامة؛ وهذا،

= في دولتي لبنان الكبير وجبل الدروز. انظر Haut Commissariat de la République française en Syrie et au Liban: «La Syrie et le Liban en 1922» P. 51, 58. وبلغ عدد دروز دولة حلب٥,٠٠٠ نسمة، وعدد دروز دولة دمشق ١٥,٠٠٠ نسمة. انظر الياس وجرجي جدعون: «الدليل السوري اللبناني الفلسطيني» لعام ١٩٢٣، بيروت ١٩٢٣، ص ٢٥ وعلى الأرجح أن عدد دروز دولتي دمشق وحلب هذا أقل من الواقع، كما أن العدد الذي أورده لونغريغ (٤٣,٠٠٠ نسمة) هو أكثر من عددهم الحقيقي. انظر ستيفن هامسلي لونغريغ: «تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي»، ترجمة بيار عقل، بيروت ١٩٧٨، ص ١٦٣. وأرقام هذه الإحصاءات هي أرقام تقريبية.

(١) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر»، الجزء الأول (المقدمة)، بيروت، لا. ت.، ص ٣ - ٤.

إذا ما أضفنا إليه انحياز السلطة ضدهم أدّى إلى تراجع دورهم وتدنٍّ شأنهم في مراكز القرار السياسي والسلطة في لبنان عمّا كان عليه في الماضي، متوسّعاً في شرح الغبن اللاحق بهم في لبنان لأوضح أن هذا الغبن، الذي يطالبون وسائر المسلمين بإزالته اليوم، تعود جذوره إلى عهد الانتداب، «ففهم الماضي ضروري لإدراك الحاضر»[1]، مفصّلاً كذلك نقاط قوّتهم التي تتجلّى خصوصاً في الانتفاضات والثورات على المحتل، وفي العمل الوطني، والمساهمة في القضايا العربية والإسلامية التي تبرز في أي زمن وأية مناسبة مهمّة، وتؤكّد ما يُردّد في أوساطهم باعتزاز، وما يرد على لسان منصفيهم، وهو أنهم عبر تاريخهم سيف العروبة والإسلام.

وقد كتبت بطريقة تجمع بين العرض والتعليل والمناقشة والمقارنة للوصول إلى الاستنتاجات والحقائق دون أن يكون هناك فصل جامد بين العرض والاستنتاج اللذين كثيراً ما تداخلا بعضهما ببعض. ولم أتوقّف عند الأمور المعروفة إلاّ إذ كان فيها خدمة للموضوع. واعتمدت على ذكر التفاصيل التي رأيتها ضرورية للإيضاح، وتحدّثت عن كل من أسهم في الأحداث. وإن كنت قد توسّعت في الحديث عن دور القادة والزعماء، فلأنه في مجتمع عشائري وإقطاعي هو الأبرز، ولا بدّ من الكتابة عنه بأمانة كلية مع الإشارة إلى أن أهميته مستمدّة من أهمية دور القاعدة الشعبية.

(١) عبد العزيز الدوري وآخرون: «تفسير التاريخ»، بغداد، لا.ت، ص ٧.

موجز في تاريخ الدروز السياسي من عام ١٠١٧ إلى عام ١٩١٨

أصل الدروز

حاول بعض المستشرقين والرحّالة الغربيين نفي الأصل العربي عن الدروز أو التخفيف من نسبته فيهم فنسبوهم إلى عناصر كردية وفارسية وهندوسية بل وفرنسية. وقد أورد فيليب حتّي نظرياتهم[١] وأخذ بها وأضاف «إن الدروز مزيج من عناصر عربية وعراقية وفارسية، اتخذوا طابعاً فارسياً، وانتحلوا العروبة لكونهم أقلية في خضمّ أكثرية عربية[٢]». إن تبنّي فيليب حتّي نظريات المؤرّخين الغربيين، اعتماداً على ورود بضع كلمات فارسية في كتب منسوبة للدروز، وعلى وجود بعض الدعاة من الفرس والترك بين دعاتهم، جعله عرضة لنقد شكيب أرسلان الذي قال: «نقل المؤرّخ الأستاذ فيليب حتي في كتابه عن الدروز جميع ما خلط الخالطون من افرنج وغيرهم في أصل هذه الفرقة وجرى هو نفسه مجرى بعض مؤرّخي الافرنج»[٣].

والذين يعيدون الدروز إلى أصل فرنسي، إضافة إلى أصولهم الأخرى، ينسبونهم إلى الكونت الفرنسي درو الذي لجأ مع فرسانه الصليبيين بعد معركة حطين عام ١١٨٧ إلى سفوح جبل الشيخ، زاعمين أنهم امتزجوا مع الدروز هناك وناصروهم ضد العدو المشترك من الأعراب[٤]. ومنهم من قال إنهم يعودون إلى أصل انكليزي وأنهم متحدّرون من ريكاردوس قلب الأسد.

مقابل ذلك فإن سائر المؤرّخين والمؤلّفين يعيدون الدروز إلى الأصل العربي. وفي الاستشهاد باثنين منهم ما يغني. يقول محمد كامل حسين بعد أن يتكلّم عن أشهر أسر الدروز وتاريخهم: «إن الدروز من أصل عربي خالص، وأن كل ما قيل إنهم من أصل

---

(١) Philip khûri Hitti: «the origins of the Druze People and religion», New York, Columbia University, Press 1928, PP. 13 - 14.

(٢) Ibid, P. 14, 22, 23.

(٣) سعود المولى: «الأمير شكيب أرسلان «بنو معروف أهل العروبة والإسلام»، بيروت ١٩٩٠، ص ٧٩.

(٤) انظر بيجيه ده سان بيير: «الدولة الدرزية»، ترجمة حافظ أبو مصلح، لبنان ١٩٦٧، ص ٣٦ - ٣٧، حيث يشرح الكاتب كيفية لجوء الصليبيين إلى الدروز وتحالفهم معهم. وانظر ص ٤٥، حيث يذكر أن فخر الدين أراد استرجاع صولجان مملكة القدس المنتزع من أجداده، وهذا يوحي بأن الكاتب ينسب فخر الدين والدروز إلى الصليبيين الذين كانوا هم لا الدروز حكّام القدس. وقد قال بهذا الرأي اخرون منهم:

Ferdinand Perrier: «La Syrie sous le gouvernement de Méhémet Ali», PP. 215 - 217, et Joseph Masele: «Le Djebel Druze», Beyrouth 1944, PP. 209 - 211, et N. Bouron: «Les Druzes...»P.92.

إلا أن جيوفاني ماريتي يخطىء ذلك الرأي ويقول: «إن الدروز كانوا موجودين قبل هزيمة الصليبيين، انظر كتابه: «تاريخ فخر الدين، أمير الدروز الكبير»، تعريب بطرس شلفون، بيروت ١٩٨٥، ص ٣٥ - ٣٦.

فارسي أو آرامي أو فرنسي أو انجليزي هو كلام قيل لسبب استعماري ليبعدوا هذه الطائفة عن إخوانهم العرب وعن المسلمين خاصّة»[1]. ويقول الأمير شكيب أرسلان: «إن الدروز في النسب عرب أقحاح لا يوجد في العرب الحاليين من جزيرة العرب أصلح عروبة منهم. ونستدلّ على ذلك بما يأتي:

أولاً: من سحنتهم العربية الصرفة وتشابه بعضهم لبعض إذ لا يوجد قبيل يشبه بعضه بعضاً مثل الدروز.

ثانياً: من نقاوة لغتهم العربية وإخراجهم الحروف من مخارجها الصحيحة فلا تجد في الخارج من جزيرة العرب من يتكلّم العربية مثل الدروز، ولا من يتلفّظ بالعربية مثل الدروز. . .

ثالثاً: التواريخ التي عند الدروز والتي عند الطوائف الأخرى المساكنة لهم في جبل لبنان متفقة على كونهم أبناء اثنتي عشرة قبيلة هاجروا من ديار حلب إلى لبنان. . .

رابعاً: إنهم كانوا من الشيعة السبعية أي القائلين بالأئمة السبعة، وهم فرقة من الشيعة. . . وكذلك موجودة قرابات عصبية بين كثير من الدروز والشيعيين والسنّيين، وإن كانت هذه القرابات أكثرها بين الشيعيين والدروز وذلك مثل بني أبي شقرا وبني الأعور وغيرهما. ولا يخفى أن الشيعة في سورية عرب أقحاح أيضاً. . .

خامساً: في الدروز أنفسهم بطون وأفخاذ معروفة الأنساب إلى قبائل العرب. هذا إلى لخم، وذاك إلى طي، وأناسيّ إلى تميم، وأناسيّ إلى كلب. ومنهم من درست صلاتهم بأقاربهم من القبائل، ومنهم من لا تزال معروفة مثل بني عزام الذين لهم أقارب في الشرارات ومثل بني قعيق وبني ركين وبني خميس[2] الذين لهم أقارب في عرب العراق. نعم يوجد في الدروز بعض عائلات وجيهة أصلهم من الأكراد والأتراك وهم معروفون وعددهم قليل جداً. وهذا لا يخرج هذه الطائفة عن صراحة النسب العربي لأن العبرة بالسواد الأعظم كما لا يخفى»[3].

وكلام شكيب أرسلان عن عروبة دروز لبنان ينطبق أيضاً على دروز سورية وفلسطين والأردن. فدروز هذه الدول عرب خلّص، وعروبتهم جزء من عروبة بلاد الشام، وهم من سلالة قبائل عربية استقرّت فيها قبل الفتح العربي وبعده، ومعظمهم يعود إلى أصول يمنية.

---

(١) محمد كامل حسين: «طائفة الدروز، تاريخها وعقائدها»، القاهرة ١٩٦٠، ص ٢٦.

(٢) هذه العائلات الأربع المذكورة أعلاه موجودة حالياً في بلدة نيحا الشوف ومعروفة بهذه الأسماء.

(٣) مقالة شكيب أرسلان بعنوان: «بنو معروف بأجمعهم عرب صراح»، في «الشورى»، عدد أول أوكتوبر ١٩٢٥.

ليس في الدروز غير العرب. أما الذين استجابوا إلى «دعوة التوحيد» من غير سكّان بلاد الشام، فإنهم لم يحملوا اسم الدروز. وإذا سلّمنا جدلاً بوجود قلّة غير عربية بينهم، فمن الخطأ أن يُنسبوا إليها لا إلى الكثرة العربية الساحقة. ومن الخطأ كذلك أن يُنسبوا إلى القلّة من الدعاة غير العرب إلى مذهبهم مثل حمزة بن علي الفارسي الأصل، ولا يُنسبوا إلى الدعاة العرب. كما أنه من المستغرب بل من الخطأ الفادح، أن يُنسبوا إلى الانكليز وإلى الفرنسيين. ففي نسبتهم إلى الفرنسيين خطورة كبيرة لأنها لا تطعن فقط في جهادهم ضد الصليبيين بجعلهم حلفاء لهم ضد المسلمين، وحماة لفلولهم المنهزمة، بل تطعن أيضاً في أصلهم العربي، وفي مبادىء تمشّوا عليها لا تسمح حتى بالزواج من غيرهم، وفي عقيدتهم التي لا تجيز تقبّل أي معتنق لمذهبهم بعد إقفال باب الدعوة عام ١٠٤٣ الذي حصل قبل هذا التمازج الدرزي الفرنسي المزعوم بـ ١٤٤ عاماً. وفي نسبة الدروز إلى العناصر الأعجمية والتركيز عليها خلفية استعمارية عند معظم المؤرِّخين الأجانب ولا سيما الفرنسيين تحاول إيجاد جذور تاريخية للعلاقات بينهم وبين الفرنسيين منها ادعاء القربى والأصل الواحد، وخلفية انعزالية عند فيليب حتّي وأمثاله ممن يقولون بلبنان غير العربي ترمي إلى نفي انتمائه العربي بنفي عروبة سكّانه.

مذهب الدروز

نشأ مذهب الدروز (مذهب التوحيد) في أحضان العقيدة الشيعية الاسماعيلية الفاطمية. وأُعلن عنه في عهد الحاكم بأمر الله، سادس الخلفاء الفاطميين، حين قُرىء سجل من الإمام الحاكم عام ١٠١٧/٤٠٨ يدعو الناس إلى إعلانه بدون خوف أو تستر[١]. وانتشر في المناطق الممتدة من افريقيا الشمالية إلى الهند، وخصوصاً في المناطق التابعة للدولة الفاطمية. ولكن عدم تقبّل أي معتنق جديد بعد إغلاق باب الدعوة إليه عام ١٠٤٣/٤٣٥، والردّات عنه، وسنوات المحنة في عهد الخليفة الفاطمي الظاهر، وقيام الدولة الأيوبية التي أعادت سيطرة المذهب السنّي إلى بلاد الشام ومصر، وتشدّد دولة المماليك مع أتباع المذاهب الإسلامية الأخرى، كل هذا قلّص عدد المؤمنين به، حتى أن مصر التي هي مركز الدعوة خلت منهم، واقتصر أتباعه الذين يعرفون باسم «الدروز» على بلاد الشام فقط[٢].

---

(١) «مخطوطة محمد الأشرفاني»، ص ٥٨٨ ـ ٦٠٧.

(٢) يعتقد الدروز أن هناك فئات في الهند والباكستان وإيران وتركيا وبعض الدول العربية، معروفة بأسماء مختلفة، تشاركهم معتقداتهم الفلسفية الدينية. وقد وجدت رسائل مبعوثة إلى الهند ورسائل إلى اليونان ورسائل أخرى جمعها كمال جنبلاط في عدة كتب هي: «رسائل الهند» و«مصحف المنفرد بذاته» و«الصحف الموسومة بالشريعة الروحانية» وكتاب «سجل سرائر الأول والآخر»، واعتقد بعض مشايخ الدروز ومفكّريهم أنها من رسائل دعاة مذهب الدروز، فيما شكّ بعضهم بصحّة ذلك.

حظيت بلاد الشام بقسط وافر من النشاط المبذول لنشر الدعوة بدليل كثرة الدعاة المرسلين إليها، وكثرة الرسائل الواردة إلى أمرائها ومشايخها، ومنها الرسائل الواردة إلى الأمراء التنوخيين، حكّام منطقة «الغرب»[1] وهي المنطقة المطلّة على بيروت والواقعة إلى الجنوب الشرقي منها، وأمراء آل برغشة «أكابر وادي التيم»[2]، وأمراء دمشق والغوطة وسكّانها الملقبين بـ«آل البستان»، وأهل جبل السمّاق غربي حلب[3]، وشيوخ فلسطين[4]. كما انتشر المذهب في إقليم البلّان بدليل مقتل أحد المرتدّين عنه، سكين، في بلدة عرنة[5].

ومن الأرجح أن تكون الدعوة قد وصلت إلى جبل حوران لأن هناك رسالة لإمام الدروز يذكر فيها من بين المناطق التي سمّاها لأحد الدعاة بلاد البثنية أي جبل حوران[6]. ومما يزيد في قوّة هذا الترجيح اعتقاد بعض المؤرّخين بدرزية الشهابيين وهو أمر لا يصحّ إلاّ في فترة الدعوة التي تزامنت مع وجودهم في جبل حوران، فمذهب الدروز لا يجيز اعتناق أي مؤمن جديد بعد تلك الفترة.

تميّز الدروز منذ بداية الدعوة عن سائر المسلمين بمفاهيم خاصّة لبعض آيات القرآن الكريم، ولبثوا فرقة إسلامية زادت خصوصيتها وضوحاً وتكريساً مع الزمن، ومع اتساع نطاق حرية المعتقد والتعبير عنه وإقامة الشعائر ولا سيما في المناطق الجبلية الحصينة التي سكنوها. ومن الأمور الأساسية التي ميّزتهم اتباعهم لرئاسة روحية هي وراثة للإمامة، واستقلال قضائهم المذهبي فعلياً[7]، ثم استقلاله رسمياً حين اعترفت الدولة العثمانية بهم طائفة إسلامية مستقلّة بشؤونها المذهبية وأحوالها الشخصية، وحصرت أمور القضاء بقضاتهم، وحظّرت على قاضي الشرع الإسلامي النظر فيها، بموجب كتابي والي دمشق عام ١٨٨٩ وعام ١٨٩٠، وكتاب شيخ الإسلام عام ١٨٩٠ إلى نائب الشرع في حاصبيا[8]. وحجبهم لتعاليمهم هو من باب التقية، وقد فرضتها ظروف الاضطهاد والخوف اللذين كثيراً

---

(١) «مخطوطة محمد الأشرفاني»، ص ٦٨٧.

(٢) «مخطوطة يوسف العقيلي»، ص ٣١٨.

(٣) «مخطوطة محمد الأشرفاني»، ص ٧٢٧.

(٤) «مخطوطة يوسف العقيلي»، ص ٣٢٢.

(٥) «مخطوطة محمد الأشرفاني»، ص ٧٥٨.

(٦) يوسف خطار أبو شقرا: «الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية»، طبعة ١٩٥٢، ص ١٨٧.

(٧) يذكر أسد رستم في «آراء وأبحاث»، بيروت ١٩٦٧، ص ٨٤، أن صلاحية القاضي الدرزي في إمارة الشوف كانت تتناول المسلمين والمسيحيين.

(٨) انظر نص هذه الكتب عند حليم تقي الدين: «قضاء الموحّدين الدروز في ماضيه وحاضره»، بيروت ١٩٧٩، ص ٥٠ ـ ٥٢.

ما عانوا منها، ولم تـزل بزوالهـا، وهذا أدّى إلى تخـرّصات مغـرضة حـول مذهب الـدروز، وتفسيره تفسيرات خاطئة ومعادية، وإلى مناقضة بعض المعلوم عنه للمستور.

لا مجال هنا للحديث عمَّن ادّعوا بـأن الدروز غـير مسلمين، وادّعـاء بعضهم مشفوع بإنكار عروبة الدروز. فهذا الموجز في تاريخ الدروز لا يتسع لـذلك. لـذا سيتناول الحـديث فقط انعكاس هذا الادعاء على الصعيد السياسي، ودحضه. فالدروز بحسب دراسة للجنرال غـورو مقـدّمـة إلى وزارة الخـارجيـة الفـرنسيـة في ١٨ تشرين الأول ١٩٢١ «لا ينتمـون إلى الإسـلام»[١]. وهم في نظر بعض الكتّـاب الفرنسيّين أعداء مـواطنيهم الذين لا يشـاركونهم إيمـانهم[٢]. وهذا يعني أن الـدروز أصحاب دين خـاص بهم فيما يعـد الدروز أنفسهـم فـرقـة إسلامية دينها الإسلام. ولئن كان ذلك في نظر الدروز والأكثرية السـاحقة من سـواهم حقيقة لا داعي لإثبـاتهـا، فـإنـه من المفيـد ذكـر الأدلّـة الآتيـة عليهـا لنقض ادعـاءات المغـرضـين والجاهلين:

١ ـ اشتقاق مذهب الدروز من الإسلام نتيجة لتفسيره بعض آيات القرآن تفسيراً خاصاً[٣].
٢ ـ الإطـلاق على مسلكهم اسم «مذهب الدروز»، وعـلى قضـائهم اسم «القضـاء المـذهبي الدرزي».
٣ ـ أكثر أسمائهم هي محمد وأحمد وعلي وحسن وحسين وفاطمة.
٤ ـ إتمام معاملاتهم وفق الشرع الإسلامي[٤].
٥ ـ إيمانهم بعقائد الإسلام، ومباركتهم عقود الزواج بالآيات القرآنية، وترديدهم في صلاتهم عـلى الميت ما يتيسّر منهـا وخصوصـاً سـورة الفـاتحـة، وذكـرهم أنهم أمام جنـازة مسلم وتلقينهم الميت العبارات الآتية: «إذا جاء منكر ونكير وسألاك ما دينك؟ ومن نبيك؟ وما

---

(١) انظر دراسة الجنرال غورو عند وجيه كوثراني: «بلاد الشام، السكّان، الاقتصاد والسياسة الفـرنسية في مـطلع القرن العشرين»، بيروت ١٩٨٠، ص ٣٤٩.

(٢) Henri Bordeaux: «Dans La Montagne des Druzes» P. 46. et La Mazière: «Partant pour la Syrie», Paris 1936, P. 110.

(٣) يقول عبد الله النجـار في «مذهب المـوحِّدين الـدروز»، لا مكان للطبـع وتاريخـه، ص ١٦، «إن الإسلام من حيث انحصاره في القرآن وعدم خروجه عنه هو مدار هذا المذهب الذي يفسِّر آياته على طريقته الخاصة. فهو ليس ديانة، وكتبه تسمّى الحكمة مما يدل على مصدرها الفلسفي الحافل بالنقد والتحليل والدحض والإثبات والتأويل».

(٤) يذكر سليمان تقي الدين في «المسألة الطائفية في لبنان»، بيروت، لا.ت، ص ١٣٩، «أن الوثائق العائلية في مكتبتـه العائدة للعهد المعني كانت تتمّ وفق الشرع الإسلامي، وعلى الشريعة المصطفـاوية والمـذهب السنّي الحنفي». والمادة ١٧١ من قانون الأحوال الشخصية الدرزية الصادر في لبنان وسورية تنص على ما يلي: «في جميع المسائل الداخلة في اختصاص قاضي المـذهب والتي لم يرد عليهـا نص خاص في هـذا القانـون يطبِّق القـاضي المشار إليـه أحكام الشرع الإسلامي، المذهب الحنفي وجميع النصوص القانونية التي لا تتعارض مع الشرع الإسلامي»، انظر «قانون الأحوال الشخصية لطائفة الموحِّدين الدروز»، ص ٦٧.

كتابك؟ ومن إخوانك؟ وما قبلتك؟ فقل لهما: الإسلام ديني، ومحمد صلى الله عليه وسلَّم نبيِّي، والقرآن كتابي، والمسلمون والمسلمات إخوتي وأخواتي، والكعبة قبلتي، والصلاة فريضتي»[1].

٦ ـ تميّز تاريخ إماراتهم الإسلامية بإنشاء الجوامع الكثيرة التي كانوا يصلُّون فيها[2].

٧ ـ مخاطبة إمامهم لهم بالمسلمين[3].

٨ ـ إشهارهم لإسلامهم. ففي عريضتهم إلى الباب العالي سنة ١٨٤١ يذكرون أن الطائفة الدرزية تدين بالإسلام[4]. وفي رسالة شيخي عقل دروز جبل لبنان وقاضي المذهب إلى زعماء دروز حوران في ٢٢ ربيع أول ١٣١٨ يرد ما يلي: «اعلموا أن طائفتنا هي بعض الأمة المحمَّدية وفرع الأرومة الإسلامية»[5]. وشيخ عقل الدروز في لبنان، الشيخ محمد أبو شقرا يقول: « الدروز مسلمون تقبَّلوا الإسلام ديناً، واتخذوا الفاطمية مذهباً»[6]. ورئيس المحكمة الاستئنافية الدرزية العليا الشيخ مرسل نصر يقول: «دين الدروز هو الإسلام. وهم يشهدون أن لا إلّه إلَّا الله وأن محمداً رسول الله، ويقرُّون بوجوب الصوم والصلاة والزكاة والحج لمن استطاع إليه سبيلاً ويتمسَّكون بكتاب الله وسنَّة رسوله الثابتة النسب إليه، ويعودون إليهما في ما يتعلَّق بالعبادة والقضاء»[7].

٩ ـ اعتراف شيخ الجامع الازهر، محمد شلتوت، بإسلامهم بقوله: «إن الدروز موحِّدون مسلمون مؤمنون»[8]، واعتراف رئيس لجنة الفتوى بالأزهر، محمد عبد اللطيف السبكي، بإسلامهم وإصداره فتوى تؤكِّد ذلك وبأنه «لا يجوز لأحد أن يتَّهمهم بعدم الإسلام»[9].

إن الدروز إذاً هم إحدى الفرق الإسلامية، ودينهم هو الإسلام، وهم يعودون إلى

---

(١) «تلقين الميت» من المخطوطات التي ينقلها المصلُّون وملقِّنو الميت واحداً عن آخر. وقد ألغي حالياً بسبب التطور كما ألغي إلقاء قصيدة البردة للإمام البوصيري وأبقي على الشعائر الدينية الإسلامية الرئيسية.

(٢) تم إنشاء جامع في بلدة السمقانية عام ١٩٨٩. وفي هذا دلالة على أن إنشاء الدروز للجوامع ليس تقية، وأن ما درج عليه السلف يطبِّقه الخلف.

(٣) «مخطوطة عز الدين الكاتب»، ص ٢٩٠.

(٤) انظر نص عريضة الدروز إلى الباب العالي عند فيليب وفريد الخازن: «مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان»، الجزء الأول، بيروت ١٩٨٣، ص ٥٠.

(٥) صورة عن الرسالة، من وثائق الدكتور مبير اسماعيل.

(٦) «الضحى»: عدد تشرين الأول ١٩٧١، ص ١٨.

(٧) مقابلة شخصية مع الشيخ مرسل نصر بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣٠.

(٨) «الضحى»: عدد تشرين الأول ١٩٧١، ص ١٩.

(٩) صورة عن الفتوى الصادرة بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٨ (١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٨) عن رئيس لجنة الفتوى بالأزهر، أيضاً «الضحى»: عدد كانون الأول ١٩٦٨، ص ٣٠.

القرآن في ما يتعلّق بالعبادة، وإلى الشرع الإسلامي في ما يتعلّق بالقضاء، وإلى الحظيرة الواحدة التي تجمع المسلمين عند حصول الفرز على أساس ديني. والقصد من اعتبارهم عند الفرنسيين غير مسلمين، أو أعداء لمواطنيهم، إظهارهم فئة ذات دين خاص بها تَكره وتُكره، وتمييزهم عن سائر المسلمين والمواطنين، وإيجاد شرخ بينهم، لتسهيل عملية خلق دولة جبل الدروز في سورية على أساس مذهبي، واستمراريتها خدمة لسياسة فرنسا التقسيمية ومصالحها الاستعمارية.

دروز دمشق وحلب وفلسطين

كان الدروز كثيرين في دمشق، وخصوصاً في باب المصلّى، وباب السريجة، وقنوات، والشاغور[1]. وكانت أكثرية قرى الغوطة مأهولة بهم، وقد ضايقوا الحملة الصليبية الثانية عام ٥٤٣/١١٤٨. وهذا حملها على إخلاء الغوطة إلى مكان آخر[2]، إلّا أنهم تناقصوا بسبب لزوم أكثرهم مذهب السنّة. كما تحوَّل دروز وادي بردى إلى السنّة أيضاً. ومما يذكر في هذا المجال أن أهل يلدا وبابيلا ظلّوا على مذهب الدروز حتى منتصف القرن الثامن عشر وقد ساعدوا دروز الأشرفية وصحنايا في نزاعهم مع أهل داريا السنّة[3]. ولم يبق من قرى الغوطة وجوارها الآهلة بالدروز سوى جرمانا والأشرفية وصحنايا ودير علي وجديدة عرطوز. ولم يبق من دروز دمشق إلّا القليل الذين يسكنون أحياءها الجنوبية، وخصوصاً في باب المصلّى وقنوات.

ودروز حلب كانوا من أكبر التجمّعات الدرزية في بلاد الشام عند بدء الدعوة، وشكّلوا قوّة عسكرية في سورية الشمالية «وطمعوا بالسيطرة على البلاد»[4]. إلّا أنهم نُكبوا على يد التحالف المرداسي البيزنطي ضدهم[5]. وتحوَّل بعضهم إلى السنّة. ثم خسروا قسماً كبيراً

---

(١) إن المؤرِّخ ابن القلانسي هو من دروز دمشق. انظر سليم أبو اسماعيل «الدروز»، ص ٥، ومحمد خليل الباشا «معجم أعلام الدروز»، بيروت ١٩٩٠، المجلّد الأول، ص ٢٦٢

(٢) ستيفن رنسيمان: «تاريخ الحروب الصليبية»، ترجمة السيد الباز العريني، بيروت ١٩٦٨، الجزء الثاني، ص ٤٥٤.

(٣) مخطوطة تذكر أسباب نزاع داريا والأشرفية وحوادثه عام ١٧٦٩، ووقوف أهل يلدا وبابيلا إلى جانب دروز الأشرفية وصحنايا لأنه لم يكن قد مضى على تحوّلهم إلى السنّة إلّا زمن قصير. كما يذكر ابن سباط نزاعاً مماثلاً حصل سنة ٩٠٠ هـ وقف فيه عسكر دمشق إلى جانب أهل داريا. انظر «تاريخ ابن سباط» مخطوطة الجامعة الأميركية في بيروت، ص ٢١٠.

(٤) كمال ابن العديم: «زبدة الحلب من تاريخ حلب»، تحقيق سامي الدهان، الجزء الأول، دمشق ١٩٥١، ص ٢٤٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٠، ويحيى بن سعيد الأنطاكي: «تاريخ الأنطاكي»، تحقيق لويس شيخو، بيروت ١٩٠٥ - ١٩٠٩، ص ٢٦٥.

منهم في الجهاد ضد الصليبيين، ونتيجة لانتقال آل معن والحمدانيين وآل جنبلاط والعديد من الأسر من منطقة حلب إلى مناطق أخرى من بلاد الشام.

وقبل أن ينتقل آل جنبلاط إلى الشوف كانوا زعماء التجمع الدرزي في حلب وسائر أجزاء سورية الشمالية واستطاعوا أن يعززوا دور الدروز هناك. لقد ناصر آل جنبلاط بقيادة قاسم جنبلاط الدولة العثمانية ضد المماليك، وكانوا عوناً لها في فتوحاتها في الشرق والغرب. كما رافق جنبلاط جنبلاط السلطان العثماني في حروبه في بلغراد ورودس ومولدافيا، وكان له الفضل الأكبر في احتلال فاماغوستا في قبرص[1]. إلاَّ أن علي باشا جنبلاط، حاكم كلس، ثار ضد الدولة العثمانية إثر قتلها عمه حسين، والي حلب، وتملَّك حلب وسيطر على سورية الشمالية وجزء من الأناضول. لكن الدولة العثمانية ظفرت به، وأخمدت ثورته عام ١٦٠٧[2]. فنُكب دروز سورية الشمالية عند إخماد هذه الثورة وبعدها، وانتقل آل جنبلاط وأسر كثيرة إلى حمى فخر الدين المعني الثاني، فسكن آل جنبلاط في مزرعة الشوف، وتفرَّقت سائر الأسر في عدة مناطق[3].

وبعد هذا حصل نزاع بين دروز حلب والسنّة هناك في مطلع القرن التاسع عشر[4]، وتجدَّد عام ١٨١١ إثر ظهور الخطر الوهّابي ولجوء والي حلب، الكنج يوسف، إلى التشدُّد في تطبيق المذهب السني. فاضطرّ قسم كبير من الدروز إلى الانتقال إلى الشوف ووادي التيم، ومنهما انتقل فريق منهم إلى جبل حوران. وقد تمَّ انتقالهم من حلب بمساعدة مشتركة من بشير الثاني وبشير جنبلاط[5]. ولم يبق من دروز حلب بعد هذه الضربات والنزوحات، وتحوّل فريق منهم إلى السنّة، سوى أقلية تسكن في قضاءي أدلب وحارم.

انتشر مذهب الدروز في فلسطين بين عكا وغزة على الساحل، وبين عكا وصفد.

---

(١) سليم حسن هشي: «علي باشا جنبلاط»، بيروت ١٩٨٦، ص ٢١، ٣٠.

(٢) انظر عن ثورة علي باشا جنبلاط، بولس قرألي: «علي باشا جانبولاد»، بيروت ١٩٣٩، ص ٦٩ - ٧٢، وهو يورد في ص ٤٧ - ٥٤ بنود معاهدة لم تنفَّذ بين علي باشا جنبلاط وتوسكانا.

(٣) هناك قصيدة مخطوطة لشاعر درزي مجهول الاسم كان شاهد عيان لانتقال الدروز من حلب تصف انتقالهم وسلوكهم الطريق الساحلية، وكيفية توزعهم بعد وصولهم إلى منطقة «الغرب» إلى أربعة أقسام: قسم سكن الساحل، وقسم سكن بلاد الشقيف، وقسم سكن مجدل شمس، وقسم سكن الشوف. وتذكر أن فخر الدين وزَّعهم على هذه المناطق وأوصى سكَّانها بهم.

(٤) نجد في عدة مخطوطات درزية غير منشورة منها قصيدة لمحمد الحلبي، الشاهد العيان لنزاع دروز حلب مع السنّة، وصفاً للنزاع وذكراً لأسبابه.

(٥) حيدر الشهابي: «الغرر الحسان في حوادث الزمان»، بيروت، طبعة ١٩٨٠، المأخوذة عن طبعة مصر ١٩٠٠، ص ٩١٨.

وفيها انتصر قائد الجيش الفاطمي أنوشتكين الدزبري، وأمير بني كلب رافع بن ابي الليل، على حسان بن مفرج وصالح بن مرداس، ألدّ أعداء الدروز، في معركة الأقحوانة عام ٤٢٠/١٠٢٩[1]. إلاّ أن دروز فلسطين كانوا عند بدء الدعوة أقل دروز المناطق الشامية عدداً، وهم كذلك اليوم، إذا استثنينا دروز حلب. وقد تناقصوا ابتداء من أواسط القرن الثامن عشر بسبب نزوحهم إلى جبل حوران نتيجة لتضييق حكّام صفد من آل زيدان عليهم. ووجودهم يقتصر اليوم على ١٧ قرية موزَّعة على أربع مناطق هي ساحل عكا، والجليل، والشاغور، والكرمل[2].

إمارات الدروز في الشوف ووادي التيم

قامت في الشوف ووادي التيم أربع إمارات درزية راوحت بين الاتساع والضيق تبعاً لقوتها أو ضعفها، ولمساحة الأرض التي تقطعها الدولة الإسلامية الحاكمة (الفاطمية، والزنكية، والأيوبية، والمملوكية، والعثمانية) وفق نظام الالتزام أو الإقطاع الذي تعود جذوره إلى ظهور الإسلام[3].

١ - **الإمارة التنوخية**: التنوخيون حلف من قبائل عربية، انتقلوا على مرحلتين إلى بلاد الشام، قبل الفتح العربي وبعده، واستقرُّوا في المناطق المطلّة على البحر المتوسط لحماية ساحله من غارات البيزنطيين، ونزلوا في المنطقة الممتدّة من اللاذقية شمالاً حتى عكا جنوباً، وأسَّسوا إمارة في اللاذقية، وأخرى في الشوف امتدَّت من عين عار وبكفيا والمروج شمالاً إلى مشارف صيدا جنوباً، وشملت أحياناً البقاع ووادي التيم[4]. تميَّز تاريخهم بعد اعتناقهم مذهب الدروز بتواصل الدور الجهادي الإسلامي في قتال الصليبيين بالتعاون مع جيوش الدول الإسلامية.

إن الحملة الصليبية الأولى لم تصادف عند مرورها على الساحل ابتداء من جنوبي طرابلس أية مقاومة إلاّ عند وصولها إلى صيدا[5]. لكن عضد الدولة علي التنوخي اعترض مع الملك السلجوقي، شمس الملوك دقاق، طريق بغدوين عند نهر الكلب عام ١١٠٠ فأعطاه

---

(١) ابن القلانسي، أبو يعلى حمزة التميمي: «تاريخ دمشق»، تحقيق سهيل زكار، دمشق ١٩٨٣، ص ١١٩ - ١٢٠، وابن الاثير: «الكامل في التاريخ»، الجزء التاسع، بيروت ١٩٧٩، ص ٢٣١. وتاريخ الانطاكي ص ٤١١.

(٢) للمزيد من المعلومات عن دروز فلسطين انظر نجيب صعب: «القرى الدرزية في اسرائيل والجولان»، طبعة ١٩٧٨، صفحات متفرِّقة.

(٣) انظر عن الإقطاع، صبحي الصالح: «النظم الإسلامية»، بيروت ١٩٦٨، ص ٣٦١.

(٤) للمزيد من المعلومات عن التنوخيين انظر نديم حمزة: «التنوخيون»، بيروت ١٩٨٥، ص ٣٣ - ٦٠.

(٥) René Grousset: «Histoire des Croisades et du Royaume de Jerusalem», Paris 1934 p.p. 149 - 155.

الملك دقاق مدينة صيدا ليدافع عنها فولّى عليها مجد الدولة التنوخي لينصرف هو إلى الدفاع عن بيروت.

كانت التلال المحيطة ببيروت والمأهولة بالتنوخيين، بالإضافة إلى المساعدة الفاطمية لها، تؤخّر سقوطها. لذا قام الصليبيون مع النصارى الساكنين في شمال جبل لبنان بهجوم مفاجىء على قرى التنوخيين فنهبوها، وقتلوا من صادفوه[1]. ولم ينج إلاّ من اختبأ أو من كان غائباً. وبعد هذا أحكم الصليبيون حصارهم على بيروت وفتحوها عام ١١١٠، وقتلوا معظم سكّانها. وكان من بين القتلى عضد الدولة علي التنوخي ورجاله. وحين عاد مجد الدولة بعد سقوط صيدا، التي كان يدافع عنها، إلى «الغرب» «وجده قاعاً صفصفاً لا يسمع فيه إلاّ البكاء والعويل»[2].

أدّت نكبة التنوخيين إلى ضعف الفرع الأرسلاني، وانتقال الإمارة بعد مجد الدولة، إلى فرع البحتريين الذين اشتدّ ساعدهم مع اشتداد ساعد الأتابكة، والذين واصلوا بقيادة الأمير بحتر القتال ضد الصليبيين وهزموهم في موقعة رأس التينة في بيروت عام ٥٤٦/١١٥١[3]، ثم واصلوا بقيادة ابنه كرامة الحرب عليهم. لكنهم نُكبوا كالفرع الأرسلاني حين غدر حاكم بيروت الصليبي بثلاثة من أبناء كرامة بن بحتر، وهاجم رجاله منطقة «الغرب» وأخذوا سكّانها على حين غرّة فلم ينج منهم إلاّ من استطاع الفرار والتخفّي في الشعاب والأودية ومن بينهم الابن الأصغر لكرامة، جمال الدين حجى[4]. ومع هذا استطاعوا أن ينهضوا بإمارتهم ويحافظوا عليها إزاء الخطر الصليبي. واتخذوا بيروت قاعدة ثانية لهم بالإضافة إلى عبيه، وأقاموا فيها الجوامع والخانات، ورابطوا لصدّ هجمات الفرنجة، وساعدوا المماليك على فتح قبرص[5].

---

(١) يذكر ابن الأثير في «الكامل في التاريخ»، الجزء العاشر، ص ٣٤٤، مساعدة أخرى قدّمها نصارى شمال لبنان، الذين يسميهم «أهل الجبل» للصليبيين وهي مساعدتهم في احتلال طرابلس. ويشير الشدياق إلى مساعدة النصارى للصليبيين في الهجوم على التنوخيين إلاّ أنه يسميهم «المردة». أنظر كتابه «كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان»، تحقيق فؤاد أفرام البستاني، الجزء الثاني، بيروت ١٩٧٠، ص ٥٠٦. ويقول منير اسماعيل في مخطوط بعنوان «المردة والجراجمة والموارنة» إنه تمّ إجلاء المردة عن جبل لبنان الشمالي بعد معاهدة الصلح بين الخليفة الأموي عبد الملك والأمبراطور البيزنطي جوستنيانوس الثاني. إلاّ أن بعض الموارنة ظلّوا في أدبياتهم وتواريخهم يدعون بقاء المردة بعد ذلك التاريخ.

(٢) طنوس الشدياق: «أخبار الأعيان...»، الجزء الثاني، ص ٥٠١، ٥٠٧.

(٣) شكيب أرسلان: «الروض الشقيق في الجزل الرقيق»، ديوان الأمير نسيب أرسلان مع السجل الأرسلاني وتعليق الأمير شكيب عليه. دمشق ١٩٣٥، ص ١٨٧.

(٤) صالح بن يحيى: «تاريخ بيروت»، تحقيق فرنسيس هورس وكمال سليمان الصليبي، بيروت ١٩٦٧، ص ٤٥. وهو يضيف أن السلطان صلاح الدين، بعد فتحه مدينة بيروت قال لحجى «ها قد أخذنا ثارك من الفرنج. طيّب قلبك. أنت مستمر مكان أبيك وإخوتك، وكتب له منشور العلامة».

(٥) شكيب أرسلان: «الروض الشقيق...»، ص ١٦٢.

٢ ـ إمارة آل جندل ١١٠٠ ـ ١١٥٧: نشأت إمارة آل جندل في وادي التيم، وامتدَّت إلى جنوب الشوف حيث بنوا بلدة تحمل اسمهم (حارة جندل)، وإلى بعلبك، وأجزاء من جبل عامل، والسفح الشرقي من جبل الشيخ حيث بنى أميرهم جندل بن قيس قلعة تحمل اسمه[١]. وفي عهد ولدي جندل، برق وضحَّاك، نشب النزاع بين الدروز والنصيرية من أجل السيطرة على قلعة بانياس، والاستئثار بالنفوذ في وادي التيم، وانتهى بانتصار الدروز وطرد النصيرية[٢]. بيد أن إمارة آل جندل ضعفت في عهد الضحَّاك الذي انتزع منه الملك العادل نور الدين محمود قلعة جندل وبعلبك، ثم انتزع وادي التيم بكامله من الجنادلة وأعطاه لظهير الدين التنوخي فظل بيده إلى أن انتزعه الصليبيون منه وألحقوا أحد أجزائه (حاصبيا) ببارونية صيدا[٣].

وبقدوم الشهابيين إلى وادي التيم، واستقرارهم فيه بعد تغلُّبهم مع الدروز الموجودين فيه على الصليبيين، بدأ تاريخه يقترن بهم. ومع ذلك ظلَّ آل برغشة الدروز يقاسمونهم النفوذ حتى مطلع العهد العثماني ـ كما قاسموا من قبل آل جندل ـ بدليل تولية السلطان سليم الأول، بعد فتحه سورية، المقدَّم بدر الدين خطار برغشة مقدماً على منطقتي وادي التيم والعرقوب[٤].

٣ ـ الإمارة المعنية ١٥١٦ ـ ١٦٩٧: المعنيون عرب يمنيون ينتسبون إلى الأمير معن بن ربيعة، نزحوا من الجزيرة العربية إلى الجزيرة الفراتية، ومنها إلى جهات حلب حيث شاركوا في نواحي الجبل الأسود في المعارك الدائرة ضد الصليبيين، وتكبَّدوا خسائر كبيرة. ثم انتقلوا عام ١١٢٠ إلى الشوف ونزلوا في بعقلين[٥]. وكان انتقالهم بأمر من طغتكين زنكي لمساعدة التنوخيين ولملء الفراغ الذي أحدثه انهزامهم عام ١١١٠ أمام الصليبيين وسقوط بيروت وصيدا. لذا شارك المعنيون ـ مع آل نكد الذين انضمُّوا إليهم[٦] ـ التنوخيين في مهمَّة التصدِّي للصليبيين. ومع بداية الحكم العثماني في بلاد الشام بعد معركة مرج دابق عام ١٥١٦ برز دورهم، وتقدَّموا الأمراء التنوخيين، وأسَّسوا إمارة فاقت في قوتها وتوسعها الإمارة التنوخية.

---

(١) للمزيد من المعلومات عن إمارة آل جندل انظر يحيى حسين عمار: «تاريخ وادي التيم والأقاليم المجاورة»، ينطا، لبنان ١٩٨٥، ص ١٩٦ ـ ٢٢٦.

(٢) ابن القلانسي: «تاريخ دمشق»، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

(٣) حيدر الشهابي: «الغرر الحسان...»، ص ٣٤٩ ـ ٣٥١.

(٤) نص التولية للمقدَّم بدر الدين خطار برغشة المكتوب على رق غزال المحفوظ عند أحد حفدائه يوسف برغشة في بكيفا وهو بتاريخ أواسط شهر ذي الحجة ٩٢٣.

(٥) طنوس الشدياق: «أخبار الأعيان...»، الجزء الأول، ص ١٨٦، ٢٣٥.

(٦) ـ المصدر نفسه، ص ١٦٦.

والمعنيون معدودون عند أكثرية المؤرِّخين، كما هم على حقيقتهم، دروزاً[1]. وأشهر أمرائهم فخر الدين الثاني هو «الأمير فخر الدين بن قرقماس بن معن الدرزي»[2]، بحسب تعبير المحبي، و«فخر الدين الدرزي»[3] بحسب تعبير محمد فريد بك، وهو حفيد التنوخيين لأمّه نسب التنوخية، المشهور عنم أنهم بخلاف العديد من الأسر الدرزية الإقطاعية لم يزوّجوا أو يتزوَّجوا إلاَّ من الدروز. وعبارة «أمير الدروز» التي أطلقها بعضهم عليه[4] تعني أنه من الدروز وأمير على الدروز ولا تعني أنه أمير غير درزي مؤمّر عليهم.

نُكب الدروز في عهد قرقماز على يد الوالي العثماني، ابراهيم باشا، بنهب قراهم، وقطع أشجارهم، والتنكيل بهم، وقتل خمسمئة شيخ في عين صوفر[5]. إلاَّ أن ابنه فخر الدين نهض بالإمارة، وزاد عمرانها، وقوّى اقتصادها، ووحَّد بين أبنائها على اختلاف مللهم وأحزابهم، وانتهج سياسة متسامحة مع النصارى فأدخلهم في جيشه واستفاد من أيديهم العاملة وخبرتهم الإدارية والمهنية، وأنشأ جيشاً نظامياً من السكمان هو أول جيش نظامي ينشئه حاكم شرقي تابع للدولة العثمانية، وزوَّده بالأسلحة التوسكانية والإسبانية الحديثة.

توسَّع فخر الدين على حساب من حوله من الولاة العثمانيين والمقاطعجيين الضعفاء، ووصل نفوذه إلى جهات حلب وانطاكية شمالاً، وتدمر وصلخد شرقاً، وغزة جنوباً، ضمن نطاق الالتزام الضرائبي السائد، وبرضى من الدولة العثمانية التي كانت منشغلة بالحروب في أوروبا، وبالاضطرابات التي أثارها جنود الانكشارية في الآستانة، ففاق من سبقوه ومن أعقبوه من أمراء الدروز توسعاً ونفوذاً وقوّة. إلاَّ أن طموحه كان سبب تركه الإمارة سنة ١٦١٣ وسفره إلى أوروبا ،ومكثه فيها خمس سنوات، وسبب نهاية حكمه سنة ١٦٣٣.

اختلف المؤرِّخون والباحثون في الحكم على فخر الدين وأهدافه. فهو، في نظر أحد

---

(١) انظر عن درزية المعنيين، مقالة شكيب أرسلان بعنوان «أصل بني معروف» في «الضحى» عدد شباط ١٩٦١، ص ٤٤.

(٢) المحبي: «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر»، الجزء الثالث، بيروت لا.ت، ص ٢٦٦.

(٣) محمد فريد بك: «تاريخ الدولة العلية العثمانية»، بيروت ١٩٧٧، ص ١٢٦.

(٤) عنوان مؤلف جيوفاني ماريتي هو «تاريخ فخر الدين، أمير الدروز الكبير»، ورسالة البابا إلى فخر الدين في ١٦ كانون الثاني ١٦٠٩ تخاطبه بـ «أمير الدروز». انظر عبد العزيز نوار: «وثائق أساسية من تاريخ لبنان»، ١٥١٧ ـ ١٩٢٠، جامعة بيروت العربية، طبعة ١٩٧٤، ص ٤٥ ـ ٤٧.

(٥) يذكر بعض المؤرِّخين أن سبب هذه النكبة يعود إلى اتهام رجال قرقماز زوراً بنهب الأموال المرسلة من مصر إلى الآستانة في جون عكار. انظر اسطفان الدويهي: «تاريخ الأزمنة»، بيروت ١٩٨٣، ص ٤٤٧ ـ ٤٤٨، إلاَّ أن هذا السبب مشكوك فيه، ومن المرجح أن يكون امتلاك الدروز لأفضل الأسلحة النارية آنذاك كان الدافع الأساس لحملة ابراهيم باشا من أجل جمع هذه الأسلحة وإحكام السيطرة العثمانية على الشوف، أنظر كمال سليمان الصليبي: «بيت بمنازل كثيرة»، بيروت ١٩٩١، ص ١٨٣.

المنظِّرين للايديولوجية المارونية السياسية، جواد بولس، العامل على «إعادة بناء الوحدة الجغرافية والسياسية لفينيقيا القديمة... وتحقيق الخطّة الكاملة للقومية اللبنانية»[1]. وفي نظر أحد المؤرِّخين الداعين إلى العروبة، محمد جميل بيهم، «حامل مهمة بناء إمارته على النمط الحديث، ومهمة تحرير قومه من الأتراك الذين استبدُّوا دونهم بالخلافة... فكان هدف الأمير القومي إنشاء دولة عربية لأن لبنان لم يكن له في معجم السياسة وجود وقتئذ»[2]. وفي رأي مؤرِّخين درزيين هما عباس أبو صالح وسامي مكارم، أسبق الجميع «لبناء وطن ودولة تضاهي في تقدّمها ما وصلت إليه البلدان المتقدِّمة»، وحّد بدرزيته المتسامحة أبناءها وساوى بينهم[3]. ومحاولته الانفصالية، المتهم بها، مسوغة عند محمد جميل بيهم بالتحرّر من الأتراك المستبدِّين بالخلافة، وعند شكيب أرسلان بأنه لم يكن فيها شيء من انشقاق الدروز عن الإسلام فهي لو نجحت «لربّما تأسّست دولة عربية في برِّ الشام»[4].

إن هؤلاء المؤرِّخين يتفقون على أن البناء الذي شاده فخر الدين، أو حاول إشادته هو دولة، ولكنهم يختلفون على تحديد هوية هذه الدولة[5]. ويشاركهم سواهم في إطلاق لفظة الدولة على إمارته[6]. إلاَّ أنه لا يمكن وصفها بالدولة لأن مفهوم الدولة لا ينطبق عليها، ولأنها ظلّت تابعة للدولة العثمانية ضمن نطاق الالتزام الضرائبي[7]. ولا يمكن وصفها بالمذهبية الدرزية تبعاً لمذهبه نظراً لتسامحه ومساواته بين السكّان واعتماده على الموارنة، ولأن تطلُّعاته كانت أبعد من حدود المناطق المسكونة بالدروز. ولا يمكن تحديدها بحدود ثابتة لأن حدودها تغيَّرت من وقت إلى آخر بحسب حدود منطقة التزامه ومراحل قوته وضعفه،

---

(١) جواد بولس: «لبنان والبلدان المجاورة»، بيروت ١٩٧٣، ص ٣٥٣، ٣٥٨.

(٢) محمد جميل بيهم: «عروبة لبنان»، بيروت ١٩٦٩، ص ٩١.

(٣) عباس أبو صالح وسامي مكارم: «تاريخ الموحِّدين الدروز السياسي...»، ص ١٤٠. وسامي مكارم: «مسلك التوحيد»، ص ١١.

(٤) شكيب أرسلان: «مقالة بعنوان «أصل بني معروف» في «الضحى»: عدد شباط ١٩٦١، ص ٤٢ - ٤٣.

(٥) يعالج وجيه كوثراني في «المسألة الثقافية في لبنان، الخطاب السياسي والتاريخ»، بيروت ١٩٨٤، ص ٥٧ - ٧٧، معظم أقوال المؤرِّخين المذكورين أعلاه. ويقول في ص ٧٧ كيف تتقاطع اتجاهاتهم في مجال واحد «هو مجال البحث عن (بطل قومي) في الفترة العثمانية، صالح لأن يكون محطة لصياغة الايديولوجية الاستقلالية عن الأتراك».

(٦) من الذين أطلقوا لفظة «دولة» على إمارة فخر الدين ياسين سويد. انظر Yassine Soueid: «Histoire militaire des Muqâta A - S Libanais à L'époque des deux Emirats «Tome I. L'Emirat Ma'nite 1516 - 1697. Beyrouth 1985. P. 313, 335.

(٧) يذكر أ. ن. بولياك في «الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان»، ترجمة عاطف كرم، بيروت ١٩٤٨، ص ١٥٤ - ١٥٥، أنه حتى عام ١٦٢٤ كان يتم التلزيم من قبل والي دمشق، وبين عامي ١٦٢٤ و١٦٣٣ من قبل السلطان العثماني مباشرة، وبعد ذلك من قبل والي صيدا.

وبحسب وضع ولاة الدولة العثمانية وعلاقتهم معه. إنه القائل: «السلطنة نقل تخم، وكلما حكمنا بلاد نتقوّى في رجالها وأموالها وننقل إلى غيرها»[1].

إن توسّع فخر الدين كان توسيعاً لمنطقة التزامه انطلاقاً من محور ثابت هو إمارته في الشوف. وتطلّعه إلى أوروبا وعلى الأخص إلى توسكانا[2] كان انفتاحاً يرمي إلى زيادة التبادل التجاري، والنهوض بإمارته على النمط الأوروبي، وتزويد جيشه بالأسلحة، وتحصين موقفه، وقد حقّق له مكاسب لا بأس بها فيما فسح المجال أمام الدول الأوروبية لتحاول النيل من الدولة العثمانية. وحمله للسلاح في وجه الدولة العثمانية هو من قبيل الدفاع عن النفس والنفوذ المهدَّد، والحرص على الكيان القوي، ولا تنطبق عليه مواصفات الثورة، فهو لم يعلن الثورة عليها، ولم يمتنع عن دفع الضرائب، وظلّ حريصاً على رضى السلطان. وكل ما قام به هو مجابهة مألوفة آنذاك مع عساكر الشام كما حصل في معركتي عراد (١٦٠٧) وعنجر (١٦٢٣) اللتين لم تضرّا به، بل إن عنجر آلت إلى توسيع رقعة التزامه، واضطراره إلى الدفاع عن النفوذ المهدَّد في عامي ١٦١٣ و ١٦٣٣ حين هاجمته الجيوش العثمانية.

وكما أودى الطموح بعلي باشا جنبلاط، وأدّى إلى إضعاف الدروز في حلب، هكذا أودى بمعاصره، وحليفه فخر الدين، كما أودى بآلاف المقاتلين الدروز في تصدّيهم للحملات العثمانية، وخصوصاً في معارك ابنه علي مع حملة أحمد الكجك في وادي التيم[3]. وكانت هزيمته عام ١٦٣٣ ومقتله عام ١٦٣٥ بداية نهاية الإمارة المعنية عملياً، ونقطة تحوّل هامّة في تاريخ الدروز، إذ بدأوا يضعفون بعده حتى بات طموح الذين تسلّموا الإمارة المعنية أن يحتفظوا بها في الشوف في وقت شدّدت فيه الدولة العثمانية الرقابة عليهم عبر واليها في ولاية صيدا المنشأة في عام ١٦٣٠، وقويت منافسة آل علم الدين التنوخيين، المدعومين منها لهم، كما قوي الصراع القيسي اليمني. وبموت الأمير أحمد المعني عام ١٦٩٧ بدون عقب انتهت الإمارة المعنية، وانتقل الحكم إلى الشهابيين[4].

٤ ـ الإمارة الشهابية ١٦٩٧ ـ ١٨٤٢: الشهابيون قبيلة عربية تتحدّر من قريش،

---

(١) أحمد الخالدي الصفدي: «تاريخ الأمير فخر الدين المعني»، تحقيق أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني بعنوان: «لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني»، بيروت ١٩٦٩، ص ٢٤٤.

(٢) حول موقف توسكانا من فخر الدين، وتردّد دوق توسكانا في مساعدته، انظر منير اسماعيل: «ملخص محاضرة في المجلس الثقافي للبنان الجنوبي»، نشرته «النهار» و«السفير» في عدد ١٣ كانون الثاني ١٩٨٤.

(٣) يذكر بيجيه ده سان بيير في «الدولة الدرزية»، ص ٧٤، أن علي بن فخر الدين خسر في معاركه مع أحمد الكجك ١٢ ألف مقاتل.

(٤) أنظر حول هذا الموضوع: Mgr Pierre Dib: «L'Eglise Maronite», T. III Histoire civile, Beyrouth 1962, pp. 157 - 159.

ينتسبون إلى مالك بن الحرث الملقب بـ«شهاب» الذي أقرّه الخليفة عمر بن الخطاب أميراً على حوران فسكن مع أبناء عشيرته شهباء. ومن هناك انتقلوا في أوائل الثلث الأخير من القرن الثاني عشر إلى وادي التيم حيث قاتلوا بقيادة أميرهم منقذ الصليبيين وانتزعوه منهم فأقرّهم السلطان صلاح الدين الأيوبي عليه[1].

بعض المؤرِّخين يذكرون أنهم على مذهب السنّة، ولقبهم «أمراء الدروز» لا يعني عندهم أنهم من الدروز بل مؤمّرون عليهم، وبعضهم يذكرون أنهم دروز[2]. واختيار زعماء الدروز لأحدهم (بشير الأول أمير راشيا) في اجتماع السمقانية لم يأت فقط لكونهم امراء، وقيسيين، وأقرباء المعنيين وحلفاءهم، يحلّون مشكلة وراثة الأمير أحمد المعني المتوفى بدون عقب، ومشكلة عدم اتفاق دروز الشوف على أمير منهم، بل جاء أيضاً على الأرجح لأنهم دروز. وعدم التأكيد بشكل جازم على هويتهم المذهبية عائد إلى عدم وضوح الفرز المذهبي بين بعض المسلمين في القرون الماضية، وإقامة جميع امراء الدروز شعائر الإسلام على مذهب السنّة والجماعة، وظهور الكثيرين آنذاك أنهم على مذهب الدولة العثمانية السني للاستفادة من تلك التقيّة السياسية السلطوية، وانتهاء جميع الشهابيين نصارى وسنّة في الوقت الحاضر.

ظهر الشهابيون في خلال حكمهم بمظهر الدروز، ولُقِّبوا بـ«أمراء الدروز». وكانت إمارتهم تدعى «إمارة الدروز» في المؤلَّفات العربية والأجنبية، وفي مراسلات الدولة العثمانية والقناصل الأجانب، حتى أن فرمان السلطان العثماني عبد المجيد القاضي بتعيين آخر أمير

---

(١) طنوس الشدياق: «أخبار الأعيان...» الجزء الأول، ص ٣٥ - ٣٨.

(٢) من المؤرِّخين الذين يعدُّون الشهابيين دروزاً، اسكندر ابكاريوس: «نوادر الزمان»، لندن ١٩٨٧، ص ١٧٣. وف. فوستنفلد: «فخر الدين أمير الدروز»، ترجمة بطرس شلفون، بيروت ١٩٨٦، ص ٩٥. وأسد رستم في «آراء وأبحاث»، ص ٥٣، ويوسف خطار أبو شقرا في «الحركات في لبنان...»، ص ٨، ويوسف ابراهيم يزبك في «ولي من لبنان. سيرة الأمير السيد جمال الدين عبد الله التنوخي»، طبعة ١٩٦٠، ص ٢٧. ويذكر القنصل الفرنسي في بيروت في رسالته إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٦ تشرين الثاني ١٨٧٩ أن سلطان دمشق وحلب نقل الدروز من حوران إلى وادي التيم والشوف لمقاتلة الصليبيين. أنظر: Adel Ismail: «Le Liban. Documents diplomatiques et consulaires. Les sources françaises.» 1975 - 1988, T.14 p.124. والدروز الذين نقلهم سلطان دمشق من حوران هم الشهابيون. وفي الكلام عن دين بشير الشهابي الثاني يقول عارف النكدي: «جاء الأمير بشير إلى حكم لبنان درزياً، ثم مسلماً سنّياً، ثم مسيحياً، ثم مارونياً متعصّباً. أنظر «أوراق لبنانية»، المجلّد الثاني، ص ٢٢٠. وفي كلام اللورد دوفرين البريطاني عن بشير الثاني يرد ما يلي: «نصفه ملسم وربعه مسيحي والربع الآخر درزي». أنظر فيليب وفريد الخازن «مجموعة المحررات السياسية...»، المجلّد الثالث، ص ٢١٥. وفي كلام شكيب أرسلان عنه أيضاً يقول: «كان أمير الدروز، وإن كان في باطنه مسيحياً وفي ظاهره مسلماً سنياً». أنظر: مقالته بعنوان «أصل بني معروف» في «الضحى»، عدد شباط ١٩٦١، ص ٤٢.

منهم على جبل لبنان عام ١٨٤٠ هو بشير الثالث، اعتبره أمير «قبائل الدروز»[1].

بعد إزاحة الشهابيين منافسيهم (آل علم الدين التنوخيين) في موقعة عين دارة عام ١٧١١، انتفت المنافسة الخارجية لهم، أو كادت، على الإمارة، وانحصر الطامعون بها فيهم بحيث غدا أي فريق معارض أو ثائر مضطراً إلى السير وراء أمير منهم[2]. وهذا عائد إلى قناعة مقاطعجيي الدروز بما لهم من نفوذ يفوق أحياناً نفوذ الأمير الشهابي نفسه، وإلى عدم وجود أمراء منهم تجمع عليهم الكلمة، فهم لو كان بينهم عام ١٦٩٧ من يرضي الأكثرية لما جاؤوا بشهابيي وادي التيم ليحكموا الشوف. فآل أرسلان مثلاً، بالرغم من حملهم لقب الإمارة يمنيون، ونفوذهم دون سائر المقاطعجيين الكبار. وأمراء آل أبي اللمع لا يحظون بثقة الدروز[3]. إلاّ أنه في عام ١٨٣٢ صدر فرمان سلطاني بتعيين نعمان جنبلاط حاكماً على «جبل الدروز» (الشوف) وكسروان بدلاً من بشير الشهابي الثاني الذي ناصر محمد علي ضد الدولة العثمانية[4]. لكن هذا التعيين ظلّ غير ذي أهمية على الصعيد العملي لأن نجاح الحملة المصرية على بلاد الشام أبقى بشير الثاني أميراً.

احتفظ مقاطعجيو الدروز في مطلع العهد الشهابي بدورهم السياسي لامتلاكهم المال والرجال والسلطة الفعلية في مناطقهم، ولافتقار الأمراء الشهابيين الوافدين إلى الشوف لبعض هذا لأنهم لم يكونوا ذوي عصبية فيه ولحداثة عهدهم به. لكن نفوذ الدروز بدأ يضعف بعد ذلك شيئاً فشيئاً لأنهم استنزفوا قدراً كبيراً من طاقتهم البشرية وإمكانياتهم المادية في صراع المتنافسين على الإمارة من الشهابيين، وأنهكتهم الحروب ضد الولاة العثمانيين والحروب التي تدخّلوا فيها مع والٍ ضد آخر، وقد شُغلوا بعد انتهاء الصراع القيسي اليمني بالصراع اليزبكي الجنبلاطي وشغلوا الإمارة به، فكان ذلك مع انتقال غرضيتهم الجديدة إلى غيرهم في عهد الإمارة وبعده تعويضاً تافهاً عمّا فقدوا من نفوذ[5].

---

(١) Baron de Testa: «Recueil des traités de la Porte ottomane avec les Puissances étrangères», Paris 1892 - 1894. T III, p. 83.
وأوردت مجلة «أوراق لبنانية» نص الفرمان في المجلّد الثاني، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٢) A. Ismail: «Doc», Op. Cit. T 2. p. 360 et T 3. p. 149.
وانظر أيضاً منير اسماعيل «الثقافة والدين والسياسة» في «دراسة عن التحوّل السياسي في تاريخ لبنان الحديث»، منشورات الحركة الثقافية، انطلياس، ١٩٨٤. ص ٨٣ - ٨٥.

(٣) René Ristelhueber: «Traditions françaises en Syrie et au Liban», Paris 1918. p. 21.

(٤) أنظر نص المرسوم عند أسد رستم: «الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا. الأوراق السياسية»، ١٢٤٧ هـ، الجزء الأول، بيروت ١٩٣٠، ص ١١٧.

(٥) أنظر بشأن انتقال الغرضية إلى الأسر المسيحية، عيسى اسكندر المعلوف: «دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف»، بعبدا ١٩٠٧ - ١٩٠٨، ص ٢٢٩، وأسد رستم: «آراء وأبحاث»، ص ٥٤، و Ferdinand Perrier «La Syrie Sous le gouvernement de Méhémet Ali», p. 206.

والغرضية اليزبكية والجنبلاطية هي في الأصل نزاع على النفوذ بين الزعامة الجنبلاطية والزعامة العمادية تعود جذوره إلى عهد فخر الدين الثاني،[1] إلاّ أنها لم تبرز بقوّة إلاّ بعد منتصف القرن الثامن عشر في عهد الأمير يوسف الشهابي الذي استغلّها لإضعاف المقاطعجيين الدروز[2]، ومن بعده استغلها خلفه بشير الثاني لإضعاف زعامة الدروز السياسية والدينية معاً.

وفيما كان الدروز يضعفون مقاطعجيين وعامّة، ويتناقص عددهم بسبب خسائرهم في الحروب المتتابعة، وانتقال قسم منهم إلى جبل حوران، كانت سلطة الأمراء الشهابيين تتنامى على حساب مقاطعجييهم، ونفوذ النصارى الاقتصادي والسياسي يزداد يوماً بعد يوم في مناطقهم بسبب انتقال أعداد كبيرة من داخل سورية وشمال جبل لبنان إلى الشوف (جبل الدروز) للعمل عند الدروز، وتلبية حاجات مناطقهم إلى اليد العاملة والمهارات الفنية[3]، ممثّلين في إمارة الدروز كما في بعض أراضي الدولة العثمانية الدور الوظيفي الذي قام به الأقباط في مصر[4]، مستحصلين بالهبات والجد على الثروة والأملاك. لقد انصرف الدروز إلى الحرب فأضعفتهم، وانصرف النصارى إلى العمل فأغناهم وزاد قوّتهم. ونتيجة لكل هذا اختلّ ميزان القوى لمصلحة النصارى، وعلى الأخص الموارنة، ووجد الدروز أنفسهم أمام طموح ماروني للسيطرة على كامل جبل لبنان يتحقّق شيئاً فشيئاً. «ومن الصعب التكهّن متى أفاقوا على واقع فقدانهم السيطرة»[5].

كان بشير جنبلاط الزعيم المؤهّل لإعادة مجد الدروز وسلطتهم[6]، ونجح في ذلك إلى حين إذ بقي طوال فترة تحالفه مع بشير الثاني يقاسمه شؤون السلطة الفعلية[7]، وكان أغنى منه مالاً ورجالاً[8]. لكن بشير الثاني بعد أن أضعف منافسيه من الشهابيين، ونكّل

---

(١) جاء في «تاريخ الأمير فخر الدين المعني» للخالدي ما يدل على أن جذور اليزبكية والجنبلاطية تعود إلى ما قبل سفر فخر الدين إلى أوروبا سنة ١٦١٣. ففي حديثه عن حملة حافظ باشا عام ١٦١٤ يقول في ص ٣٢ ما يلي: «أنصف الأمير فخر الدين الشيخ يزبك ابن عبد العفيف من خصمه الشيخ جنبلاط»، وفي ص ٣٦ يقول: «إن حافظ باشا صار يكاتب لأهل الشوف الذين هم من هوا الشيخ جنبلاط الذي كان محبوسا في قلعة الشقيف».

(٢) ابراهيم الأسود: «تنوير الأذهان في تاريخ لبنان»، الجزء الثاني، بيروت ١٩٢٥، ص ٥٣.

(٣) أنظر عن استقدام المسيحيين للعمل عند الدروز، يوسف أبو شقرا: «الحركات في لبنان...»، ص ٢٥.

(٤) C. Volney: «Voyage en Egypte et en Syrie», Paris 1959, p. 221.

(٥) كمال سليمان الصليبي: «تاريخ لبنان الحديث»، بيروت ١٩٦٧، ص ٤٣.

(٦) يذكر يوسف أبو شقرا في «الحركات في لبنان...»، ص ١٥، (حاشية) أن بشير جنبلاط كان يعمل على جمع دروز بلاد الشام تحت لوائه.

(٧) تشارلز تشرشل: «بين الدروز والموارنة»، تعريب فندي الشعار، بيروت ١٩٨٤، ص ٥١. وهنري غيز: «بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن»، تعريب مارون عبود، الجزء الثاني، بيروت ١٩٥٠، ص ٥٧.

(٨) Adel Ismail: «Doc» Op. Cit. T. 3. p. 142.

ببعضهم، ودسَّ السم لأخيه حسن، وأضعف مقاطعجيي الدروز، باشر إضعاف حليفه بشير جنبلاط فنشب الصراع بينهما وانتهى بهزيمة بشير جنبلاط وقتله في عكا[1].

إن قضاء بشير الثاني على زعيم الدروز الأكبر بشير جنبلاط ـ بعد القضاء على نفوذ مقاطعجييهم، ومضايقتهم وتغريمهم ومصادرة ممتلكاتهم وتوزيعها على أنصاره من النصارى ـ كان ضربة كبيرة أضعفت الدروز وحطَّمت قوَّتهم، وأنقصت عددهم لاضطرار الكثيرين منهم إلى النزوح إلى مصر والآستانة وجبل حوران[2]، وقوَّت بالمقابل الموارنة، فبدا بشير الثاني بطل بناء النفوذ المسيحي الماروني على حساب النفوذ الدرزي. وعمله لم يكن محاولة لمركزة الإدارة كما فسَّره بعضهم[3]، بل كان إضعافاً للمقاطعجيين بحسب المألوف في عصره[4]. ومنذ ذلك الوقت، ومنذ أن بدأ يتعاون مع الكنيسة التي كانت تعمل لإنشاء وطن مسيحي ماروني[5]، بدأ يتغيَّر طابع الإمارة الشهابية الإسلامي، وبدأت تتعطَّل صيغة التعايش الدرزي المسيحي[6].

مشيخة جبل حوران

يقترن نزوح الدروز إلى جبل حوران ابتداء من عام ١٦٨٥ باسم الأمير علم الدين المعني، ويقترن تثبيت أقدامهم باسم آل الحمدان الذين يعودون في النسب إلى الحمدانيين، حكَّام حلب، والذين بعد زوال إمارتهم هناك نزحوا إلى الشوف ومنه إلى جبل حوران حيث غدوا نواة استقطبت الدروز النازحين بعد موقعة عين دارة عام ١٧١١ وسواها من المناسبات

---

(١) أوعز والي مصر محمد علي، بناء على طلب بشير الثاني، إلى والي عكا عبد الله باشا، بقتل بشير جنبلاط الذي كان مسجوناً في عكا فأمر عبد الله باشا بقتله. أنظر أسد رستم: «المحفوظات الملكية المصرية»، بيروت ١٩٤٠ - ١٩٤٣، الجزء الأول، ص ٦٤ - ٦٧.

(٢) A. Ismail: «Doc» Op. Cit. T 7. P.77 et T 9, pp. 134 - 150.

(٣) سميليا نسكايا: «الحركات الفلاحية في لبنان»، تعريب عدنان جاموس، بيروت ١٩٧٢، ص ٦٦.

(٤) Dominique Chevallier: «La société du Mont Liban à L'époque de la Révolution industrielle en Europe», Paris 1971, p. 102.

(٥) يتوسع ايليا حريق في الحديث عن الأيديولوجية المارونية والمعبِّرين عنها. أنظر كتابه «التحوّل السياسي في تاريخ لبنان الحديث»، بيروت ١٩٨٢، ص ٩٨ - ١١٣، وفي ص ١١٤ يخلص إلى قول ما يلي: «ولم يكن إلَّا في القسم الأول من القرن التاسع عشر أن بدأ الموارنة يدَّعون حق إقامة مثل هذه الدولة. وجدير بالذكر أن ذلك كان في وقت أصبح فيه رجال الاكليروس أكثر نشاطاً ونفوذاً في الإمارة. وكان المطران مراد من أصحاب هذه الفكرة، كما كانت الكنيسة أيضاً. وفي الأيام الأولى وما تلاها كان رجال الاكليروس حملة مشعل العقيدة المارونية ومثلها العليا. كما كانوا أول من طوَّروا فكرة قيام دولة مارونية».

(٦) أطلق كمال جنبلاط على تغيير بشير الثاني والكنيسة لطابع الإمارة اسم «تنصير الوضع اللبناني»، أنظر كمال جنبلاط: «في السياسة اللبنانية، أوضاع وتخطيط»، طبعة ١٩٧٨، ص ٦٥.

والحوادث التي جعلت الدروز ينزحون من شتى المناطق بشكل إفرادي أو جماعي[1]، وأسَّسوا مشيخة الدروز في جبل حوران. وهذه التسمية هي الملائمة لهذا التجمّع الدرزي انطلاقاً من كون زعاماته مشيخات للقرى والعشائر تتسلسل في أهميتها حتى تصل إلى شيخ المشايخ الذي كان من آل الحمدان ثم أصبح من الطرشان بعد زوال المشيخة الحمدانية عام ١٨٦٩ عملياً ورسمياً عام ١٨٧٦.

فمشيخة جبل حوران مجموعة من العشائر، للقوية منها سلطة في قرية أو عدة قرى على الضعيفة، لا تشاركها فيها العشيرة الحاكمة التي تبقى لها زعامة التمثيل السياسي إلى جانب سلطة فعلية في منطقة وجودها[2]. والأمر شورى بينها جميعها إذ أن قرارات الحرب والشؤون المهمة التي تتعلّق بالمصير والمصلحة العامة تُبحث في مجالس تمثّل بعض العشائر أو مجموعها. وفي هذه المشيخة تنتظم العلاقات الاجتماعية والسياسية في ظل نظام عشائري وفق الأعراف والتقاليد كالتحالفات بين العشائر، والتوسّط بين المتنازعين، وعقد الراية لحلّ النزاع الدامي، وإجارة الضيف الممثّلة بالوجه والتشهيد[3]، وفي إطار من الاستقلال الداخلي الذي تركته السلطة الحاكمة لدروز حوران فلم تتعامل معهم إلاّ عبر زعمائهم، مستفيدة أحياناً من تنافسهم على الزعامة، متخذة من شيخ مشايخهم السند الأول لحكمها. وهم لم يقبلوا تنظيماتها الإدارية إلاّ على أساس أن يكون الموظفون منهم.

لم تعرف أوضاع دروز جبل حوران الاستقرار في بداية توطنهم، بل كانوا يتنقّلون بين قرى الجبل المهجورة[4]. وقد لفتوا الانتباه بفضل معاركهم المنتصرة على البدو الذين كانوا يفرضون الأتاوة (الخوّة) على السكّان، ويعتدون بمواشيهم على المزروعات، ويعمدون إلى النهب، وثورتهم الشهيرة على المصريين بين عامي ١٨٣٧ و١٨٣٨ التي انتقلت إلى إقليم

---

(١) عالجت نزوح الدروز وأسبابه في كتابي «جبل العرب»، ص ١٦٣ - ١٦٨، وانظر مقالة لسليمان أبو عز الدين بعنوان «توطن الدروز في جبل حوران» في مجلة «الكلية»: عدد تشرين الثاني ١٩٢٥، ص ٣١٦.

(٢) أنظر خريطة العشائر وتسلسل الزعامات ومفهومها عند عبد الله النجار: «بنو معروف في جبل حوران»، ص ١٠٩ - ١١٢، وسلامة عبيد: «الثورة السورية الكبرى...»، ص ٦١ - ٦٤، وانظر عن توزّع العشائر وأسمائها، حنا أبي راشد: «جبل الدروز»، ص ٥٠ - ٧٦.

(٣) عقد الراية البيضاء دلالة على عقد الصلح ويُشهد عاقدها، الزعيم المصلح، جميع الحاضرين والغائبين على الصلح ويحرّم الأخذ بالثأر على أهل القتيل الحاضرين والغائبين والذين لم يولدوا بعد، كما يشهد الناس لكي يعينوه على أهل القتيل إذا خرقوا العهد. والوجه هو أن يقول المستجير الضيف للمضيف أنا بوجهك، والتشهيد هو أن يشهّد الناس أنه متوجّه إلى مضيفه. والمضيف في تينك الحالين مضطر إلى الدفاع عن ضيفه وحمايته إلى أن تنتهي ضيافته. وللمزيد من المعلومات أنظر عبد الله النجار: «بنو معروف في جبل حوران»، ص ١٣٠ - ١٣٣.

(٤) جون لويس بركهاردت «رحلات في سورية»، ترجمها سلامة عبيد بعنوان «جبل حوران في القرن التاسع عشر»، مكتبة حرب للطباعة والنشر، لا.ت، ص ٤٠.

البلّان ووادي التيم واشترك فيها دروز الشوف[1] فأصبحت عامة وخطرة تهدِّد بخسارة محمد علي لسورية[2]. وبعد ذلك شغلوا الدولة العثمانية بثوراتهم المتلاحقة ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر بسبب رفضهم نزع سلاحهم، والتجنيد الإلزامي، ودفع الضرائب التي تولّى مرابو دمشق وتجّارها جمعها. فكانت هذه الثورات تؤدِّي إلى سوق الحملات العثمانية لتأديبهم، وحصول الاعتداءات عليهم أحياناً من قبل بعض الجهلة من العامية في دمشق[3].

انقسم دروز حوران على أساس عشائري وأساس طبقي. وانقسامهم الأول ناتج من العصبية التي كثيراً ما أدّت إلى التكتلات العشائرية المبنية على القسم بالتضامن والتعاهد بالدم، القائمة على المصلحة والقرابة. وانقسامهم الثاني ناتج من الصراع بين العشائر الحاكمة، وعلى رأسها آل الحمدان وآل الأطرش، التي استأثرت بالسلطة والامتيازات والأرض، والعشائر المحكومة.

وتعود جذور الانقسام الطبقي إلى عهد المشايخ الحمدانيين الذين امتلكوا الأرض وحق تسخير الفلاحين وترحيلهم إلى جانب امتيازات مالية وقضائية تعسفوا في استعمالها. وعندما قامت أسرة الطرشان تنافسهم على الزعامة ناصرها الفلاحون على أساس اتفاق مع ابراهيم الأطرش ينيلهم الحقوق التي يطالبون بها. إلَّا أن ابراهيم الأطرش الذي تغلَّب على الحمدانيين، وأسَّس المشيخة الطرشانية، لم يعط الفلاحين سوى جزء يسير من حقوقهم، فانقلبوا ضده، وتابعوا المطالبة بتحسين أوضاعهم، واجتمعوا في ١٥ شعبان ١٣١٦ (١٨٩٨)، ووقَّعوا على وثيقة عرفت باسم مكان اجتماعهم (وثيقة مجدل الشور) تعاهدوا فيها على التضامن لمنع التعدِّي والمحافظة على الحقوق[4]. وبعدها ثاروا عليه وعلى سائر مشايخ أسرته، ودعيت ثورتهم بـ «ثورة العامية»، وألغوا بفضلها ترحيلهم وتسخيرهم، ونالوا حق التملُّك، ولم يبق للمشايخ إلَّا ثمن الأرض في كل القرى ما عدا عرى التي احتفظ شيخها شبلي الأطرش بربع الأرض[5].

---

(١) للمزيد من المعلومات عن هذه الثورة أنظر سليمان أبو عز الدين: ابراهيم باشا في سوريا»، بيروت ١٩٢٩، ص ٢٠١ - ٢١٣. و«مذكرات تاريخية» لمؤلِّف مجهول، تحقيق أحمد غسان سبانو، دمشق، لا. ت، ص ٨١ وما بعدها.

(٢) جوزيف حجار: «أوروبا ومصير الشرق العربي»، ترجمة بطرس الحلاق، بيروت ١٩٧٦، ص. ١٢١.

(٣) إحدى وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات في بعقلين رقم ٥١٩٢٥ تذكر أن الدولة العثمانية علَّقت إعلانين في الشام يهدِّدان بإنزال القصاص الشديد بكل من يتعرَّض للدروز أو من يعتدي عليهم.

(٤) صورة عن وثيقة مجدل الشور.

(٥) للمزيد من المعلومات عن «ثورة العامية» أنظر هيثم العودات: «انتفاضة العامية الفلاحية في جبل العرب»، دمشق ١٩٧٦، ص ٣٧ - ٤٧. وعبد الله حنا: «العامية والانتفاضات الفلاحية في جبل حوران»، ١٨٥٠ - ١٩١٨ دمشق ١٩٩٠.

لقد شكَّل التجمع الدرزي في جبل حوران قوّة بدأت تضاهي قوّة التجمع الدرزي في الشوف، وعوَّضت عمَّا فقده الدروز من شأن في جهات أخرى وعلى الأخص في جهات حلب، إذ بينما كان يتراجع دورهم هناك وعددهم يقل، كانوا يتكاثرون في جبل حوران حتى باتوا أكثرية سكَّانه الساحقة فصبغوه بطابعهم، وأعطي اسمهم. فكان ذلك مع استقلالهم الفعلي بإدارة شؤونهم الداخلية منطلقاً للفرنسيين لإنشاء دولة لهم عام ١٩٢١.

دروز جبل لبنان في عهدي القائمقاميتين والمتصرفية

من المألوف في عهد الإمارتين، المعنية والشهابية، انقسام سكَّانها وصراعهم على أساس الغرضية القيسية واليمنية، ثم اليزبكية والجنبلاطية. لكن ابتداء من عهد بشير الثاني ظهر انقسام جديد على أساس طائفي بدت ملامحه الأولى في التعارض بين موقف الدروز المتخوِّفين من حملة بونابرت «الذين يكرهون فرنسا كرهاً عظيماً»[١]، المناهضين كذلك في ما بعد للحملة المصرية على بلاد الشام، وموقف النصارى المؤيِّد لهاتين الحملتين. واتخذ هذا الانقسام طابع المواجهة حين أرسل بشير الثاني ابنه خليل على رأس ألفي مقاتل نصراني لمساعدة قائد الحملة المصرية ابراهيم باشا، في قتال الدروز الثائرين، في وادي التيم، بعد أن أرسل حفيديه مجيد ومحمود لقتال الثوار الدروز في إقليم البلان ووادي العجم وحاصبيا، ولمنع دروز جبل لبنان عن نصرة إخوانهم الثائرين في حوران وجهات جبل الشيخ[٢].

بهذا يكون بشير الثاني بذر بذور الفتنة بين الدروز والنصارى[٣] لتينع في عهد خلفه بشير الثالث الذي كان أعجز من أن يواجه المشكلات المعقَّدة التي تركها له سلفه، أو التي جدَّت في عهده، بل كان بسيىء سياسته عاملاً على زيادة هذه المشكلات. وقد رأى الدروز فيه حاكماً مسيحياً ستستمر في عهده الغلبة المسيحية التي عانوا منها في المرحلة الأخيرة من حكم بشير الثاني، فطلبوا في عريضتهم إلى الباب العالي في آخر حزيران ١٨٤١ نزع السيطرة المسيحية وتعيين حاكم درزي عليهم[٤]. وفي أواخر عام ١٨٤١ نشبت الفتنة الطائفية الأولى بين الدروز والنصارى، وبها انتهى حكمه القصير.

---

(١) بازيلي: «سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي»، ترجمة ياسر جابر، بيروت ١٩٨٨، ص ١٠٠.

(٢) طنوس الشدياق: «أخبار الأعيان...»، ص ٤٤٥، أنظر أيضاً A. Ismail: «Doc», Op. Cit. T. 5 p. 380.

(٣) يقول أمين الريحاني ما يلي: «لو لم يحارب الموارنة مع ابراهيم باشا لما كانت مذابح سنة ١٨٤٥، ولولا هذه المذابح لما كانت سنة الستين»، أنظر كتابه «النكبات»، بيروت ١٩٨١، ص ٧٦.

(٤) أنظر نص عريضة الدروز إلى الباب العالي عند فيليب وفريد الخازن: «مجموعة المحررات السياسية...»، المجلَّد الأول، ص ٥١.

بعد فشل تجربة الحكم العثماني المباشر الممثلة بتعيين عمر باشا النمساوي حاكماً على جبل لبنان في مطلع عام ١٨٤٢[1]، وبعد استحالة اتفاق الدروز والنصارى على أمير محلي بسبب النزاع الدامي الذي انفجر بينهم، والتدخل الأجنبي الذي ساهم في تعطيل تفاهمهم، وُضع نظام القائمقاميتين في نهاية عام ١٨٤٢[2] الذي قسّم جبل لبنان إلى إمارتين باسم القائمقامية: قائمقامية نصرانية في شماله، وقائمقامية درزية في جنوبه، وجاء حلاً طائفياً وسطاً وقف الاضطرابات الطائفية لمدة ثلاث سنوات، وحافظ على المعادلة السياسية القائمة بين الدروز والنصارى، وكان نواة للنظام السياسي الطائفي الذي سيعتمد لاحقاً لجبل لبنان ثم للبنان الكبير.

واجهت زعماء الأسر الدرزية المقاطعجية الخمس (آل جنبلاط، وآل عماد، وآل نكد، وآل تلحوق، وآل عبد الملك) صعوبة تسمية أحدهم قائمقاماً. وكانوا جميعاً مشايخ لكنهم متفاوتون في النفوذ. وكان آل آرسلان الوحيدين المحتفظين بلقب الإمارة، بيد أنهم آنذاك دون سائر هؤلاء المشايخ نفوذاً. وكحلٍّ لهذه المشكلة اتفق زعماء الأسر الدرزية الخمس على الأمير أحمد أرسلان قائمقاماً بعد أن اشترطوا عليه عدّة شروط[3]. وقد تسلّم أمراء أرسلانيون عديدون هذا المنصب في عهدي القائمقاميتين والمتصرفية، ولم يتسلّمه أحد سواهم من سائر العشائر الدرزية سوى نسيب جنبلاط.

استفحل آنذاك تدخّل قناصل الدول الأوروبية بسبب ضعف الدولة العثمانية. وكانت فرنسا قد وضعت، بموجب مرسوم صادر من لويس الرابع عشر في ٢٨ نيسان ١٦٤٩، الموارنة تحت حمايتها[4]، إلاّ أن ادعاء حمايتهم لم يقتصر عليها فقط، فالقنصل النمساوي نافس قنصلها في بيروت في هذا الشأن في عامي ١٨٤١ و١٨٤٢، لكنها ظلّت الدولة الأوروبية الأولى أو «الأم الحنون»[5] التي يعتمد عليها الموارنة الملقّبون بفرنساويي الشرق بحسب تعبير أحد رجال الدين الموارنة[6]. وانبرى القنصل الروسي لحماية الروم الأرثوذكس.

---

(١) أنظر حول هذا الموضوع، منير وعادل اسماعيل: «الصراع الدولي حول المشرق العربي»، الجزء الأول. بيروت ١٩٩٠، ص ٤٥.

(٢) Adel Ismail: «Histoire du Liban du XVII Siècles à nos jours», T IV 1840 - 1861, Beyrouth 1958, PP. 204 - 205.

(٣) انظر نص وثيقة الشروط في «الضحى»: عدد نيسان ١٩٦٠، ص ١١٤.

(٤) F. Charles Roux: «France et Chrétiens d'Orient», Paris 1939 - P. 48.

(٥) هذا اللقب شائع ومتداول عند الموارنة وهو يرد في مقالة لتوفيق اده بعنوان: «La France notre mère» في «Correspondance d'Orient», 10 Octobre 1918, pp. 189 - 190.

(٦) اسطفان البشعلاني: «لبنان ويوسف بك كرم»، بيروت ١٩٢٥، ص ٢٩٩.

وبقي الدروز خارج إطار الحماية من أية دولة أوروبية إلى أن بدأ الكولونيل البريطاني هيو روز يعرض حماية دولته عليهم فيما بدأوا هم يحسُّون نتيجة لضعف الدولة العثمانية، وتدخل القناصل الأوروبيين في شؤونها، بالحاجة إلى مساعدة دولة أجنبية دون أن يتخلُّوا عن ولائهم التقليدي للدولة العثمانية. لكن موضوع حمايتهم كان مجالاً للمنافسة بين القنصل البريطاني والقنصل الفرنسي في بادىء الأمر. فبينما اتجه القنصل البريطاني نحو سعيد جنبلاط، اتجه القنصل الفرنسي نحو أخيه نعمان جنبلاط الذي ينافسه في الزعامة[١]. وانتصار سعيد جنبلاط على أخيه سار بالدروز في اتجاه الحماية البريطانية التي فرضتها الضرورة أكثر من ذي قبل بعد أن اتخذ الفرنسيون نهائياً جانب الموارنة.

نشبت الفتنة الثانية بين الدروز والنصارى عام ١٨٤٥ واستدعت مجيء وزير الخارجية العثماني شكيب أفندي لوضع حدٍّ لها، فقام بإصلاحات عديدة لنظام القائمقاميتين أنهاها في أيار ١٨٤٦ موزِّعاً الوظائف على أساس طائفي[٢]، ونجح بعقد المصالحة بين الدروز والنصارى[٣]. لكن ترتيباته لم تهدِّىء الأوضاع سوى ١٤ سنة إذ نشبت الفتنة الثالثة عام ١٨٦٠، وتعدَّدت أسبابها. فقناصل الدول الأوروبية واصلوا تدخلهم وتأليب الدروز والنصارى بعضهم ضد بعض للوصول إلى مزيد من النفوذ وتحقيق المصالح في بلاد الشام. والدولة العثمانية كانت تعمل لتطويق الاختراق الأوروبي لمناطق نفوذها. والكنيسة المارونية كانت تعمل لإنشاء الوطن المسيحي على كامل جبل لبنان متذرِّعة بحجَّة نزع سيطرة المقاطعجيين الدروز على نصارى القائمقامية الدرزية. والدروز التفُّوا حول مقاطعجييهم لا للذود عن امتيازاتهم وإبقاء سيطرتهم، بل للحفاظ على ما تبقَّى لهم جميعاً من نفوذ وشأن مهدِّدين بمحاولة تنفيذ مشروع الوطن المسيحي المرتبط بالغرب، كما كان قتالهم في أحد وجوهه دفاعاً عن وجودهم المهدَّد[٤].

توصَّلت الدولة العثمانية إلى اتفاق بين الدروز والنصارى لم يُعمل به بسبب تدخل الدول الأوروبية. وأرسلت فرنسا باسم أوروبا المسيحية حملة إلى جبل لبنان بحجَّة حماية النصارى ظاهراً ومن أجل مدّ نفوذها إلى الشرق حقيقة. فانتقل قسم من الدروز إلى جبل حوران خوفاً من الفرنسيين. وحوكم الدروز وألزموا بالتعويض على المتضرِّرين من

---

(١) A. Ismail: «Doc», Op. Cit. T. 7 p. 21, 28, et T. 8, p. 190, 203, 227, 231, 251. (٣)

(٢) Ibid. T. 8, pp. 348 - 361.

(٣) رسالة شكيب أفندي إلى قائمقام النصارى حيدر أبو اللمع المدرجة في الملحق رقم ١.

(٤) أرسل مطران صور وصيدا الأرثوذكسي إلى نصارى راشيا الرسالة التالية: «قد اجتمع زعماء أهالي زحلة وديـر القمر وكسروان وجزين والأماكن المجاورة في جبل لبنان، وعزموا على أن يكونوا يداً واحدة ضد هذه الملّة (الدرزية) الضعيفة والقليلة العدد للقضاء عليهم وإخراجهم من البلاد التي سبق أن كانت لأجدادكم»، أنظر كمال الصليبي: «تاريخ لبنان الحديث»، ص ١٣٤.

النصارى، وسجن بعض زعمائهم، ونفي آخرون إلى طرابلس الغرب وبلغراد[1]. ونتيجة لهذا وللخسائر التي تكبّدوها غدت الغلبة التي حقّقوها على النصارى باهظة الثمن.

كان النصر العسكري إلى جانب الدروز، لكن التسوية السياسية، التي كُرِّست عام ١٨٦١ بنظام المتصرفية وكانت هزيمة وإن محدودة للدولة العثمانية، كانت نصراً سياسياً للنصارى الذين توافرت لهم في سنجق جبل لبنان هيمنة لم يحقّقوها من قبل[2]. صحيح أن نظام المتصرفية لم يخلّ على صعيد التمثيل في مجلس الإدارة وفي الوظائف إلّا قليلاً بالمعادلة السياسية التي كانت قائمة بين الدروز والموارنة[3]، إلّا أن عهد المتصرفية شهد اطراداً في تغلغل النفوذ السياسي والاقتصادي الأوروبي من خلال نشاط القناصل والإرساليات والمدارس والمؤسسات الأقتصادية والمالية، استفاد منه الموارنة أكثر من سواهم وكان فرصة لهم لأخذ حصّة من الوظائف تزيد على حجمهم السكّاني، والمضيّ قدماً في إرساخ غلبتهم السياسية.

أمّا الدروز الذين لم يكن عندهم كما عند الموارنة مشروع سياسي، فقد بدوا راضين، وخصوصاً في الفترة الأخيرة من عهد المتصرفية، وفي فترة ضعف الدولة العثمانية، بالتسوية الدولية وبامتيازات جبل لبنان[4] وبالصيغة السياسية الطائفية التي حفظت لهم المركز الثاني بعد الموارنة، وأبقت على المعادلة السياسية الدرزية المارونية، لأنهم كانوا مع الموارنة قطبي العمل السياسي. وقد حرصوا على إبقاء هذه المعادلة، «وأخذوا يعملون على منع الموارنة من تحقيق أهدافهم، ويحاولون ما أمكنهم شلّ نفوذ الموارنة في الإدارة اللبنانية أو فرض نفوذ درزي مماثل وموازٍ لنفوذهم»[5]، بحسب ما ذكر القنصل الروسي بتكوفيتش الذي عاش في بيروت بين عامي ١٨٦٩ و١٨٨٢.

وفي محاولتي شكيب أرسلان الآتيتين استمرار للنهج السياسي الدرزي الذي ذكره القنصل الروسي بتكوفيتش. لقد حاول شكيب أرسلان جعل منصب المتصرف مناوبة بين

---

(١) رسالة مجلس المحاكمة الكبير في متصرفية جبل لبنان إلى حسين ناصر الدين المسجون في بلغراد، بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٨٦٢. من أوراق نديم ناصر الدين:

(٢) أنظر بنود نظام المتصرفية في A, Ismail: «Doc», Op. Cit. T II, PP 102 - 111.

(٣) أنظر كيفية توزيع الوظائف في Ibid. T. 15, p. 291, 302, 303, 309, 311, 312 et T. 17, pp. 269 - 275.

(٤) تعبّر زعامة درزية سياسية هي شكيب أرسلان، وزعامة روحية هي شيخ العقل حسين طليع عن تمسُّك الدروز ببروتوكول ١٨٦١ وبالامتيازات الممنوحة لجبل لبنان. أنظر شكيب أرسلان: «سيرة ذاتية»، بيروت ١٩٦٩، ص ٣٥ - ٣٦، و«أوراق لبنانية»، المجلّد الأول، ص ٢٨٥. ورسالة شكيب أرسلان إلى نديم ناصر الدين في ٢٩ رمضان ١٣٥١، من أوراق نديم ناصر الدين.

(٥) قسطنطين بتكوفيتش: «لبنان واللبنانيون»، ترجمة يوسف عطا الله، بيروت ١٩٨٥، ص ٧٦.

مسيحي ومسلم لأن هذا لا يمس امتيازات جبل لبنان الأساسية التي يحرص عليها[1]، كما طالب بعضو درزي رابع في مجلس الإدارة حين أعطي الموارنة عضواً خامساً عن دير القمر، لكن سفراء الدول الأوروبية الموقّعة على البروتوكول مانعوا في تحقيق هذا الطلب[2].

أثر التغلغل البريطاني والفرنسي عند الدروز بين عامي ١٨٦٠ و١٩١٤

وثّقت الفتن الطائفية العلاقات بين الدروز والبريطانيين لأن البريطانيين ظهروا بمظهر حماة الدروز في خلالها. وبعدها ظلّت بريطانيا تقدّم المساعدة لهم. فقد تدخّل قنصلها مع سعيد جنبلاط لدى الدولة العثمانية لحل نزاع دروز حوران مع والي دمشق محمد قبرصلي باشا الذي قاد ضدهم حملة فاشلة عام ١٨٥٢[3]. ثم تدخّل لحل نزاعهم مع الدولة العثمانية على إثر حملتها عليهم عام ١٨٧٨. وكان سفيرها في الآستانة يحول دون اتخاذ العثمانيين التدابير التأديبية بحقّهم[4].

وفي عام ١٩٠٨ قام المندوب البريطاني في مصر أولدن غورست برحلة استطلاعية إلى دمشق وحوران[5]. فربط سفير فرنسا في الآستانة في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية بين رحلة أولدن هذه وزيارة الجنرال مكسويل في خريف ١٩١١ إلى «بيروت ولبنان» مستفيداً من هذه الزيارة التي وُصِفت بأنها ترفيهية «لإقامة علاقات مع الزعماء الدروز ومشايخ البلاد الأكثر نفوذاً»[6].

مقابل هذا النشاط السياسي البريطاني المرافق لإنشاء المدارس وإيفاد البعثات التبشيرية، كان هناك النشاط الفرنسي السياسي والاقتصادي والثقافي أو ما سمّاه القنصل الفرنسي ريستلهوبر «العمل الهادىء والمعنوي الذي هو أفضل مثل على التغلغل السلمي»[7]. فبلاد الشام هي بالنسبة للفرنسيين ذات أهمية حيوية وتشكّل أحد قطبي محور سياستهم في حوض المتوسط، فيما يشكّل المغرب العربي القطب الآخر. وهم في خططهم للسيطرة عليها

---

(١) يقول شكيب أرسلان: «سعيتُ بان تعينّ الدولة العثمانية متصرفاً مسلماً حتى لا تنحصر هذه المتصرفية في المسيحيين وحدهم بل يكون المتصرّف تارة محمدياً وطوراً مسيحياً وليس في هذين الأمرين ما يمسّ امتيازات لبنان الأساسية»، رسالته إلى نديم ناصر الدين، من أوراق نديم ناصر الدين.

(٢) Mounir Ismail: «Le Liban sous les Mutaçarrifs. Situation interieure et politique internationale», 1861 - 1915. Thèse de Doctorat. Université de Paris, Sorbonne, p. 534.

(٣) A, Ismail: «Doc», OP. Cit. T 10, p. 17.

(٤) نادر العطار: «تاريخ سورية في العصور الحديثة»، الجزء الأول، دمشق ١٩٦٢، ص ٣٢٩.

(٥) «المراقب»: عدد ١٩ كانون الأول ١٩٠٨.

(٦) وجيه كوثراني: «بلاد الشام...»، ص ٢٦٠.

(٧) René Ristelhueber: «Traditions françaises...», P. 277.

لم يعتمدوا على موارنة جبل لبنان فقط، بل حاولوا التقرُّب من سائر السكَّان.

إن فوزي الأطرش يشير إلى اتصال نابوليـون الأول بجدِّه اسماعيل[1]. وهـذه الإشارة قابلة للمناقشة لأنه في عهد نابوليون الأول كانت الزعامة الأولى في جبل حوران لآل الحمدان لا للطرشان، وفي هذه الحالة يُفترض أن يتم أي اتصال خارجي بدروز حوران عبر مشايخهم آل الحمدان. فإذا كان كلام فـوزي الأطرش صحيحـاً، فإن الاتصـال يكون من نـابوليـون الثالث بجدِّه اسماعيل الثاني الذي كان على علاقة حسنة بعبد القادر الجزائري[2]، وهو يوحي باهتمام الفرنسيين بدروز حوران، الذي رافق ترشيحهم عبد القادر الجـزائري لإمـارة عربيـة في بلاد الشام ذات صلة بهم[3]، فزعيم الطرشان المعروف بميوله نحو البريطانيين وضـع نفسه وأنصاره، كما تقول رسالـة القنصل الفـرنسي في بيروت إلى وزيـر الخارجيـة الفرنسيـة في ٣١ تشرين الأول ١٨٨٠، تحت الحماية الفرنسية[4].

وفي خلال استقبال الجنرال غوروزعماء دروز حوران عام ١٩٢٠ قدَّم أحدهم إليه رسالة بعث بها رئيس وزراء فرنسا غامبتا عام ١٨٨٢ إلى زعمائهم رداً على رسالتهم إليه جاء فيها: «إن بـين الشعوب التي تبقى محبَّة فرنسا وحمايتها مضمونتين لهم في كل مصالحهم الحسنـة والعادلـة تكون الطائفة الدرزية في المقام الأول»[5]. ولعلَّ ذلك كان الممهِّد لاستقرار البعثة اليسوعية موقَّتاً في داما عام ١٨٨٤، وفي نجران عام ١٨٨٨[6].

وعنـدما وضعت الـدولة العثـمانية عـام ١٩٠٠ تنظيماً إدارياً لجبـل حوران، عـارضـه زعماؤه، وأرسل عشرون منهم رسالة إلى القنصـل الفرنسي في دمشق يـطلبون مسـاعدتـه لمنع إنشاء قائمقاميتي صلخد وعاهرة (عريقة)[7]، وربما كانت هذه الرسـالة إحـدى الرسـائل التي أرسلوها إلى القناصل الأوروبيين حول هذا الموضوع.

وتدخَّل الفرنسيون لإطلاق شيخ مشايخ دروز حوران يحيى الأطرش، المنفي من قبـل الأتراك إلى جزيرة رودس، عند احتلال الإيطاليـين لها عـام ١٩١٢، مقابـل تعهُّد أن يكـون

---

(١) عبد الله النجار: «بنو معروف في جبل حوران»، ص ٢٠٠.

(٢) أنظر عن علاقة عبد القادر الجزائري بدروز حوران، محمد سعيد الجزائري: «مذكراتي عن القضايـا العربيـة والعالم الإسلامي»، دمشق ١٩٦٨، ص ٨٠ - ٨١، أيضاً A. Ismail: «Doc», Op. Cit. T. 11, p. 306.

(٣) A, Ismail: «Doc», Op. Cit. T 14; P. 113, 213, 273, et T 12; P. 193.

(٤) Ibid. T 14; P. 237.

(٥) «البشير»: عدد ٧ تشرين الأول ١٩٢٠. والجريدة لا تذكر شيئاً عن رسالة زعماء دروز حوران إلى غامبتا.

(٦) Josephe Mascle: «Le Djebel Druze», P. 243.

(٧) ذوقان قرقوط: «تطور الحركة الوطنية في سورية»، بيروت ١٩٧٥، ص ١٩٣.

موالياً لهم ومساعداً عند احتلال عساكرهم سورية[1]، وبعدها اجتمع بقنصلهم في منزل عمر الجزائري في دمّر، وجدَّد العهد لهم[2].

والاتصالات التي جرت بين الفرنسيين وزعماء من بلاد الشام قبل الحرب الكبرى أقلقت جمال باشا عند الاطلاع عليها بعد وضع اليد على سجلّات القنصلية الفرنسية في بيروت، واتخذها مبرِّراً لنفي العديدين منهم وإعدام بعضهم. وكان من بين المنفيين بعض الزعماء الدروز مثل الأخوين فؤاد وتوفيق أرسلان، ومصطفى العماد، وفريد العماد، وفؤاد عبد الملك، ومحمود تقي الدين. وصرَّح جمال باشا لفؤاد أرسلان أنه اضطر إلى نفيه ونفي أخيه «لأنه لا يقدر أن يعمل استثناء لأحد. وقد جاءت أسماؤهما في جملة أسماء الأشخاص الذين كانوا يتردَّدون على قناصل الدول قبل الحرب ويعملون بإشارتهم»[3]. لكن أحداً من الدروز لم يشنق بالرغم من صدور أحكام الإعدام بحق بعضهم مثل فريد العماد والأخوة أمين ورشيد ومحمود تقي الدين[4].

ومع كل هذا فإن الاتصالات الدرزية الفرنسية قبل الحرب العالمية الأولى ظلَّت ذات تأثير محدود وضعيف للغاية لأنها لم تؤدّ إلى إقامة أية مؤسسة فرنسية دائمة في جبل حوران، أو إلى تغلغل النفوذ الفرنسي عند سواد الدروز. «وباستثناء جبل لبنان، فإن جميع مناطق بلاد الشام ظلَّت متأثِّرة بالنفوذ البريطاني»[5]. حتى أن دروز جبل لبنان - إذا ما استثنينا الولاء التقليدي للدولة العثمانية - كان معظمهم موالياً لبريطانيا[6].

الدروز بين الثورة العربية والأتراك

بالرغم من بعض الفصول الدامية بين الدولة العثمانية والدروز، حظيت بتأييد كبير منهم في الحرب العالمية الأولى، جرياً على عادتهم في تأييدها حين تخوض الحرب ضد أعدائها. وقد

---

(١) شكيب أرسلان: «سيرة ذاتية»، ص ٤٤ - ٤٥، وهو يذكر أن يحيى الأطرش كان يفضِّل الانكليز على الفرنسيين، لكنه وقَّع على هذا التعهُّد الذي لم يقرأه حتى ينجو من الأسر.

(٢) ذوقان قرقوط: «تطور الحركة الوطنية في سورية»، ص ١٩٤، ٢١٦.

(٣) شكيب أرسلان: «سيرة ذاتية»، ص ٢٠٣.

(٤) مقابلة شخصية مع سفير لبنان خليل تقي الدين في ٦ أيار ١٩٨٧ الذي أضاف أن المال حوّل حكم الإعدام على والده محمود تقي الدين إلى النفي ثلاث سنوات، ومقالة لرشيد تقي الدين بعنوان «البيان في خلال ربع قرن»، في «البيان»، عدد ٢٦ آذار ١٩٣٥.

(٥) A, Ismail: «Doc», Op. Cit. T 19; P. 115.

(٦) يذكر سعيد تقي الدين في «المجموعة الكاملة، المقالات السياسية»، بيروت ١٩٨١، ص ١٥٥، أنه لُقِّن خطاباً قاله عام ١٩١٢ أمام القنصل البريطاني وحشد من مستقبليه في سراي بعقلين جاء فيه: «كونوا على ثقة يا سيدي سعادة القنصل بأنني درزي انكليزي». ويضيف قائلاً: «كنا في لبنان طوائف تخص دولاً أجنبية، وكان الدروز من نصيب بريطانيا».

كانت مساعداتهم لها في حروبها مع الصفويين وفي أوروبا، ومعركة مرج دابق، وفتح قبرص، ومقاومة الحملة المصرية، وحرب القرم[1]، ملحوظة عند سلاطينها[2]. ولم ينبع موقف معظمهم في تأييدها من كونها الدولة الحاكمة وهم تبعاً لذلك مضطرُّون إلى تأييدها، بل عن قناعة وإيمان، واستمر حتى نهايتها[3]. فأبرز المؤيِّدين لها في جبل حوران، سليم الأطرش، اعتبر تأييدها منهجاً سار عليه الدروز من معركة مرج دابق إلى الثورة ضد المصريين[4]. وأبرز مؤيِّديها في جبل لبنان، شكيب أرسلان، دعا إلى نصرتها في كل وقت وكل مكان لأنها الدولة الإسلامية الوحيدة الصامدة في وجه الغرب المسيحي الاستعماري، ولأنه كان يخشى في حال انهيارها أن تُقسَّم الدول العربية بين الحلفاء[5]، وهو ما حدث فعلاً.

كان دروز بيروت غير معفين من التجنيد[6]. وقد جنَّدت الدولة العثمانية منهم الكثيرين وأرسلتهم إلى جبهات القتال البعيدة. وكان دروز جبل لبنان معفين من التجنيد بموجب الامتيازات التي تضمَّنها بروتوكول ١٨٦١، ومع ذلك جنَّد شكيب أرسلان منهم ١٢٠ شاباً للاشتراك في الهجوم العثماني على قناة السويس[7]. أمَّا دروز حوران، فلم تحاول الدولة العثمانية تجنيدهم، ولم يتجنَّدوا في جيشها انسجاماً مع موقفهم التاريخي من التجنيد، النابع من ضرورة الاحتفاظ بمقاتليهم لردّ غارات البدو. ولم يقدِّم لها سليم الأطرش إلاَّ نصرة سياسية حين شنَّ حرباً كلامية على معارضها سلطان الأطرش، وحين وقف ضد تقدّم جيش الثورة العربية نحو جبل حوران[8].

وإلى جانب ذلك نجد فريقاً من الدروز أيَّد الثورة العربية ضد الدولة العثمانية. وأبرز أعضائه في جبل لبنان عادل وأمين أرسلان، وفي جبل حوران سلطان الأطرش، وفي الإقليم

---

(١) تألَّفت فرقة عسكرية من خمسة آلاف مقاتل بقيادة ناصيف النكدي لمساعدة الدولة العثمانية في حرب القرم. أنظر عاطف بو عماد: «الأسرة النكدية»، بيروت ١٩٨٩، ص ٢٥١ - ٢٥٢.

(٢) تقول برقية السلطان عبد الحميد إلى زعيم الشراكسة، أشحوذ بك، من أجل إجراء الصلح بين الدروز والشراكسة إثر النزاع بينهم عام ١٨٨٥ «إن الطائفة الدرزية خدماتها المقدَّسة من ستماية وسبعة وتسعين سنة للآن محفوظة عندنا، وعليها مدركين سورية». البرقية موجودة في دفاتر الكثيرين من الدروز الثقات، وعند شيخ عقل دروز لبنان الشيخ محمد أبو شقرا. وهذا ما حملنا على اعتمادها.

(٣) قال أمين ناصر الدين لمن فرحوا بنهاية الحرب الكبرى وهزيمة تركيا وجلاء جيوشها عن جبل لبنان «ستبكون دماً على تركيا»، مقابلة شخصية مع نديم ناصر الدين.

(٤) رسالة سليم الأطرش إلى سلطان الأطرش. انظر حنا أبي راشد: «جبل الدروز»، ص ١٣٢.

(٥) شكيب أرسلان «سيرة ذاتية»، ص ١٠٨، و«الشباب»، القاهرة، عدد ٤ مايو (أيار) ١٩٣٨.

(٦) «اللطائف»، السنة التاسعة، الجزء الأول، ١٥ يناير (كانون الثاني) ١٨٩٦، ص ٣٨٢.

(٧) شكيب أرسلان «سيرة ذاتية»، ص ١٤٠ - ١٤٧. انظر أيضاً الملحق رقم ٣.

(٨) انظر رسالة سليم الأطرش إلى فيصل عند سلطان الأطرش، «مذكرات سلطان الأطرش»، الجزء الأول، ص ٤٧.

أسعد كنج أبو صالح . وقد انضمَّ الكثيرون إلى الثورة العربية، ولم يخل الأمر ممن قاتل في جيش الحلفاء مثل علي ناصر الدين[1].

غدا جبل حوران في الحرب الكبرى مقصد المحتاجين والجائعين، وملجأ أميناً للوطنيين الهاربين من الأتراك، ومعقلاً للثورة العربية. وقد اتصل قائد جيش الشمال في الثورة العربية، فيصل، بدروزه[2]، واتصل بهم أخوه علي[3] وممثله نسيب البكري. والتحق المتطوِّعون منهم بالجيش العربي عند وصوله إلى العقبة، وبعد وصوله إلى الأزرق تزايد عددهم، وعند قدومه إلى درعا سار سلطان الأطرش على رأس فرسان الجبل واشتركوا في المعارك التي دارت في حوران وعلى مشارف دمشق بين الترك وجيش الثورة العربية. وكان سلطان مع مجموعة من فرسانه أول من دخل دمشق مساء ٣٠ أيلول ١٩١٨، كما كان أول من رفع العلم العربي فيها بصورة شعبية غير رسمية[4].

استنتاجات

الدروز أصحاب مذهب متفرِّع من الإسلام لا أصحاب دين، أعلنوا إسلامهم في كل وقت عقيدة وممارسة وسياسة. والإمارات الإسلامية التي أنشأوها تبعت للدول الإسلامية الحاكمة ضمن إطار نظام الالتزام الضرائبي السائد. ودورهم الإسلامي الذي كان في جانبه العسكري دور مرابطة لحماية الساحل الشامي من هجمات البيزنطيين والصليبيين، والذي قاموا به بكثير من الأعباء، يشكِّل صفحة مشرقة في تاريخهم، وهو سيستمر بعد إجلاء الصليبيين، وسيظهر في كل مناسبة. وهم في النسب عرب أقحاح يعود معظمهم إلى أصول يمنية.

والمناطق التي يسكنونها في بلاد الشام، في القرن العشرين، هي ذاتها التي تقبَّل فيها أجدادهم الدعوة إلى مذهبهم منذ ألف عام تقريباً مع اختلاف حجم الحيِّز المكاني الذي يشغلونه، واختلاف نسبتهم إلى سائر السكَّان عمَّا قبل، حتى أن جبل حوران الذي يعود وجود الدروز فيه حديثاً إلى ما بعد عام ١٦٨٥ كان أحد المراكز التي شملتها الدعوة. وقد عاشوا في هذه المناطق الجبلية المنيعة عصبية مذهبية كثيراً ما تمرَّدت على السلطة حين حاولت نزع سلاحها، أو فرض الضرائب الباهظة عليها، أو تجنيدها، أو إدخال نظم إدارية تتعارض مع نظامها العشائري كما في جبل حوران. وتلازمت في مجتمعهم صفتا العشائرية

---

(١) «مذكرات الأمير عادل أرسلان»، الجزء الأول، ص ٣٠٩.

(٢) رسالتا فيصل إلى خليل المغوش. الأولى بدون تاريخ والثانية في ٢٥ ربيع الأول ١٣٣٦، وفيها يقول: «عقبه متوجِّهين إلى دياركم لنكون نحن وإياكم يداً واحدة على أعداء العرب والإنسانية».

(٣) رسالة علي بن الحسين إلى محمد الزغير في جمادى الأولى ١٣٣٦.

(٤) توسعت في شرح إسهام الدروز في الثورة العربية في كتابي «سلطان باشا الأطرش»، ص ٥٦ ـ ٥٨.

والإقطاعية، فهناك عشائر قوية غنية حاكمة، وأخرى ضعيفة فقيرة محكومة. وانشغلوا نتيجة لهذا بنزاعات داخلية اتخذت في أحد وجوهها صراعاً عشائرياً حزبياً كما في الشوف، وصراعاً عشائرياً طبقياً كما في جبل حوران.

بلغ الدروز أوج مجدهم في عهد فخر الدين المعني الثاني وعهد معاصره علي باشا جنبلاط، وبقضاء الدولة العثمانية عليهما تلقّوا أوجع الضربات. لكنه في الوقت الذي ضعف فيه دروز الشوف نسبياً بعد نهاية فخر الدين، ودروز حلب كلياً بعد نهاية علي باشا جنبلاط، نشأ تجمُّع درزي في جبل حوران توازى في الأهمية مع تجمُّع الدروز الأكبر في الشوف، وأصبح مثله حمى وملجأ لدروز سائر المناطق. وقد أضفى الدروز عليه صبغتهم وخصوصيتهم فكان هذا مع تمتّعهم بالاستقلال الفعلي في إدارة شؤونهم الداخلية منطلقاً للفرنسيين لخلق الدولة الدرزية فيه.

حافظت إمارات الدروز في الشوف على طابعها الإسلامي، ونعمت بالتعايش بين طوائفها، وانقسم أبناؤها على أساس الغرضية. ومحاولة تغيير طابعها الإسلامي بإحلال الغلبة المسيحية مكان الغلبة الإسلامية الدرزية أدّت مع التدخل الأجنبي إلى الفتن الطائفية التي انتصر فيها الدروز عسكرياً، وانتصر فيها النصارى سياسياً بفضل التدخل الدولي إذ انتهت بوضع حلٍّ دولي لمصلحتهم منح جبل لبنان استقلالاً داخلياً وامتيازات بضمانة دولية استفادوا منها لتكريس غلبتهم. وقد توثّقت العلاقات في خلال الفتن الطائفية وبعدها بين الدروز والبريطانيين، إضافة إلى علاقتهم بالأتراك الحاكمين، لأن البريطانيين ظهروا بمظهر حماتهم فغدوا أقرب شعب أجنبي لهم، وغدا انتدابهم مفضّلاً على الانتداب الفرنسي حين طُرحت الوصاية الدولية على بساط البحث بعد الحرب الكبرى بالرغم من محاولات الفرنسيين التقرّب منهم.

الباب الأول

الدروز في عهد الاحتلال
ومطلع عهد الانتداب الفرنسي

الفصل الأول

الدروز من الحكومة العربية
إلى الانتداب الفرنسي
١٩١٨ - ١٩٢٠

الدروز وتأسيس الحكومات التابعة للحكومة العربية

أرسل محمد سعيد الجزائري برقيات إلى رؤساء البلديات في المدن، وإلى الشخصيات البارزة، يعلمهم بجلاء الأتراك، ويطلب إعلان الحكومات العربية باسم الحكومة العربية الهاشمية التي أُسِّست برئاسته في ٣٠ أيلول ١٩١٨ في دمشق على «دعائم الشرف». فأُسست حكومات عربية في بيروت وجبل لبنان ومرجعيون وصيدا وصور والنبطية والبقاع[١]. وأسهم الدروز في إنشاء اثنتين منها هما حكومة جبل لبنان وحكومة صيدا، بالإضافة إلى تمثيلهم في الحكومة الأم، الحكومة العربية في دمشق، ومشاركتهم في أعمالها. فآل جنبلاط المقيمون في البرامية بالقرب من مدينة صيدا على علاقة وثيقة بسكّان هذه المدينة، وقد أسهم رشيد جنبلاط في تشكيل حكومتها[٢].

---

(١) أنظر بشأن هذه الحكومات محمد جميل بيهم: «العهد المخضرم في سوريا ولبنان»، بيروت ١٩٦٨، ص ٧٨، وخيرية قاسمية: «الحكومة العربية في دمشق» ١٩١٨ - ١٩٢٠، بيروت ١٩٨٢، ص ٥٦ - ٥٧، وسليمان موسى: «الحركة العربية»، ١٩٠٨ - ١٩٢٤، بيروت ١٩٧٧، ص ٣٩٧.

(٢) يصف رشيد جنبلاط في مذكراته تشكيل حكومة صيدا وإسهامه فيها وابتهاج الدروز بقيام الحكم العربي وتأييدهم له فيقول: «بعد محاورات عنيفة انتخب رياض بك الصلح حاكماً، وكان لنا صولة حازمة بالأمر ذكرها المومى إليه بمناسبات عديدة. وعلى أثر ذلك أبرقت لدمشق برقية هذا نصّها: «سامي مقام نائب سلطان العرب. عواطفنا العربية ترقص طرباً ببزوغ شمس الحكومة العربية. نحن طائعون لأوامرها، مستعدون لبذل النفوس في سبيلها. وليحيى سلطان العرب، وليحيى الاستقلال»... وأرسلت إلى الأمير فيصل البرقية التالية: «المعمور العربي من أدناه لأقصاه يحيّي أميره فيصل الفاتح. وهذا العاجز، باسم أكثرية الطائفة الدرزية، يرفع لعظمتكم فريضة التهاني، وإلى الله يتوسّل أن يؤيّد سلطنة العرب ما بقيت الأرض، وأن يسلسل ملككم الهاشمي الشريف ما قيل الله أكبر والسلام». أنظر «العرفان»، المجلّد الرابع والأربعين، سنة ١٩٥٦، ص ٩٦٢ - ٩٦٣.

أمّا في جبل لبنان، فكانت مهمة تشكيل الحكومة العربية موكولة إلى البطريرك الماروني الياس الحويك بناء على برقية محمد سعيد الجزائري إليه[1]. إلاّ أنه لم يفعل ذلك، بل إنه لم يجب عن هذه البرقية وآثر مراقبة تطوّر الأحداث. وقد تسلّم رئيس بلدية بعبدا، حبيب فياض، من المتصرّف التركي، ممتاز بك، حكومة جبل لبنان. لكن الموظفين الرسميين لهذه الحكومة في بعبدا اختاروا من بينهم عادل أرسلان (درزي) ومالك شهاب (ماروني) لتسلّم زمامها. أطلع عادل أرسلان البطريرك الماروني على تشكيلها فأبرق البطريرك في ٥ تشرين الأول ١٩١٨ إلى مالك شهاب طالباً إليه أن يستمر في تصريف شؤون الحكومة «بعدل وحزم»، وأن ينصح الأهلين في جبل لبنان بواسطة موظفيه الإداريين بأن يمتنعوا عن الاتصال بأحد في ما يتعلّق بشؤون مستقبل البلاد «إلى أن يكون تيسّر لنا ولهم تبادل الآراء بهذا الشأن»[2].

وحاول رشيد نخلة أن يتسلّم الإدارة في بيت الدين في ٢ تشرين الأول باسم «حركة الفدائيين في لبنان»[3] التي تؤيِّد «الحكومة اللبنانية» المنشأة في بعبدا، دفعاً للفوضى الناشئة عن التظاهرات التي أعقبت جلاء الأتراك، وريثما يعاد المجلس الإداري الكبير وتُشكّل حكومة «حسب النظام اللبناني». كما يذكر في برقيته إلى محمد سعيد الجزائري[4]. وفي برقيته «إلى الرؤساء الروحيين وإلى فريق كبير من أهل الرأي والمكانة في لبنان» يبلغهم أن «جماهير الفدائيين تضطلع بالعمل العام ومسؤوليته في بيت الدين، وترفع راية لبنان التاريخية»[5].

كان رشيد جنبلاط أحد الذين أبرق إليهم رشيد نخلة، فاحتجّ في برقيته إلى محمد سعيد الجزائري على تصرف رشيد نخلة وعلى تكلّمه باسم «فدائيي لبنان ولا فدائيين فيه»، وعدّ طلبه إبقاء شكل حكومة جبل لبنان على ما هو عليه «مضرّ بالمصلحة العامة وخاصة الدروز»، تاركاً الأمر لما ترتئيه الحكومة العربية «مفاداة لاضطراب الأفكار»[6]. وفي برقيته الجوابية إلى رشيد نخلة يذكر أن الأكثرية الساحقة من فدائيين، وغيرهم من الدروز، يرون غير ما يرى رشيد نخلة[7].

---

(١) ابراهيم حرفوش: «دلائل العناية الصمدانية في ترجمة معلي الطائفة المارونية، غبطة مار الياس بطرس الحويك»، جونيه، لبنان ١٩٣٥، ص ٥٨٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٨٤.

(٣) رشيد نخله: «كتاب المنفى»، بيروت ١٩٥٦، ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٤) انظر نص برقية رشيد نخلة إلى محمد سعيد الجزائري في المرجع نفسه، ص ٢٣٩.

(٥) انظر نص برقية رشيد نخلة إلى الرؤساء الروحيين وأهل الرأي في المرجع نفسه، ص ٢٤٠.

(٦) أنظر نص برقية رشيد جنبلاط إلى محمد سعيد الجزائري في «العرفان»، المجلّد الرابع والأربعين، سنة ١٩٥٦، ص ٩٦٢.

(٧) انظر نص برقية رشيد جنبلاط إلى رشيد نخلة في المرجع نفسه والصفحة نفسها.

في تلك الأثناء كان فيصل يعمل على ربط الحكومات التي أُسِّست في شتى المناطق بالحكومة المركزية في دمشق. ومن أجل هذا أرسل شكري الأيوبي إلى بيروت تلبية لنداء حكومتها وطلب أعيانها وأعيان من جبل لبنان[1]، فوصلها في مساء ٧ تشرين الأول، وتسلّم ولايتها، ثم انتقل في اليوم التالي إلى بعبدا ورفع العلم العربي فوق سرايتها، وطلب إلى مجلس الإدارة مزاولة أعماله، وعيّن حبيب السعد رئيساً لحكومة جبل لبنان فأقسم حبيب السعد يمين الولاء للحكومة العربية وللشريف حسين، وكان أمين أرسلان معاوناً له[2].

أمّا ردّة فعل الفرنسيين على تدابير فيصل، فقد جاءت سريعة إذ احتج مندوبهم في دمشق، المفوض السامي بالوكالة الكابتن كولوندور، على إرسال الجنود العرب إلى بيروت لأن هذا، في رأيه، يخالف الاتفاقيات المعقودة، وغادر دمشق فوراً إلى بيروت ليعجِّل في إنزال جنود القطعة البحرية السورية الذين كانت طلائعهم قد وصلت إلى مرفأ بيروت في ٧ تشرين الأول[3]. وتسلَّم الكولونيل الفرنسي دي بياباب السلطة من رئيس الحكومة العربية في بيروت عمر الداعوق، وانتقل إلى بعبدا فألغى ترتيبات شكري الأيوبي، إلَّا أنه أبقى على مجلس الإدارة وثبَّت حبيب السعد رئيساً له. وأُنذر شكري الأيوبي من قبل رجال الاستخبارات البريطانية إنهاء مهمته بعد أن أُنزلت الأعلام العربية في ليل ١٠ - ١١ تشرين الأول[4].

وفي ضوء ما تقدَّم يمكن القول إن ملء الفراغ السياسي والأمني الناتج من جلاء الأتراك بسلطة محلية كان مدار بحث سكَّان جبل لبنان واهتمامهم اللذين رافقا اتصالاتهم بالحكومة العربية في دمشق. وقد تمحور العمل السياسي حول ثلاث نواح هي: النظام السياسي لجبل لبنان، والجهة التي تتسلَّم السلطة، والاتجاه السياسي الذي ستسير فيه مع وجود معارضة من بعض الدروز لاستمرار نظام المتصرفية الذي كان قائماً ولمحاولة إدارة الشوف من قبل «حركة الفدائيين» بشكل لا يرضي التوجه العربي الوحدوي عندهم مقابل تفويض منهم بالأمر للحكومة العربية. وقد لاقى تأسيس حكومتي جبل لبنان وصيدا التأييد من الدروز الذين تمثَّلوا في حكومة جبل لبنان بعادل أرسلان ثم بأمين أرسلان الذي اختير معاوناً لشكري الأيوبي. واختيار درزي وماروني لتسلُّم حكومة جبل لبنان دليل على استمرارية صيغة المعادلة الدرزية المارونية فيه.

---

(١) ورد في مذكرات رشيد جنبلاط في المرجع نفسه، ص ٩٦٣، أنه نتيجة لبرقيته إلى محمد سعيد الجزائري المتضمِّنة احتجاجه على بادرة رشيد نخلة «جاء شكري باشا الأيوبي من دمشق إلى بيروت لإقرار الحال». وجاء في «الحقيقة»: عدد ٨ تشرين الأول ١٩١٨، أن شكري الأيوبي جاء إلى بيروت تلبية لطلب من أعيانها لينظِّم أمر الحكومة العربية في المدينة.

(٢) «الحقيقة»: عدد ٩ تشرين الأول ١٩١٨.

(٣) Gantaut - Biron: «Comment La France s'est installée en Syric», Paris 1922. p. 49.

(٤) «الحقيقة»: عدد ١٢، تشرين الأول ١٩١٨.

أنهى الفرنسيون، بالاتفاق مع البريطانيين، حكومتي جبل لبنان وبيروت العربيتين بسرعة، في إطار تحقيق سيطرتهم على المناطق التي تعطيهم إياها اتفاقية سايكس بيكو. ثم إنهم عملوا في ما بعد بالمبدأ التقسيمي الاستعماري لهذه الاتفاقية - مع بعض التعديل في حدود المناطق وصيغة الهيمنة - حين اتفقوا في مؤتمر سان ريمو في ٢٨ نيسان ١٩٢٠ على وضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والعراق وفلسطين مع شرق الأردن تحت الانتداب البريطاني، لأن هناك شعوباً، في نظر الدول الكبرى المنتصرة في الحرب الكبرى، من بينها الجماعات التي كانت تتبع للدولة العثمانية، عاجزة عن حكم نفسها بنفسها، ومحتاجة إلى وصاية الدول المتطوِّرة. ومصلحة هذه الشعوب وتطويرها كما جاء في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم «وديعة مقدَّسة في ذمّة المدنية»[1].

الدروز والحكومة العربية في دمشق

١ - دروز «المنطقة الشرقية»: عدّ الجنرال اللنبي بلاد الشام من «أراضي العدو المحتلّة»، ووضعها تحت إمرته، وقسَّمها في ٢٣ تشرين الأول ١٩١٨ إلى ثلاث وحدات إدارية هي: «المنطقة الشمالية» أو «الغربية» ويتولّى إدارتها ضابط فرنسي[2]، و«المنطقة الجنوبية» ويتولّى إدارتها ضابط بريطاني، و«المنطقة الشرقية» وتتولّى إدارتها الحكومة العربية في دمشق التي يرأسها آنذاك رضا الركابي. وعيَّن اللنبي الضابط الفرنسي مرسييه والضابط البريطاني كورنوالس ليكونا ضابطي ارتباط مع الحكومة العربية في دمشق. وباستثناء دروز جبل لبنان وبيروت الذين تبعوا لـ «المنطقة الغربية» وللإدارة الفرنسية، ودروز فلسطين الذين تبعوا لـ «المنطقة الجنوبية» وللإدارة البريطانية، فإن دروز سائر المناطق الشامية تبعوا لـ «المنطقة الشرقية» وللحكومة العربية التي تمثَّلوا فيها وشاركوا في أعمالها.

كان سلطان الأطرش مستشاراً لفيصل إلى أن ترك دمشق بعد فترة قصيرة من تأسيس الحكومة العربية لزهده في الوظائف وعدم رضاه عن سياسة بعض أعوان فيصل، لكنه استمر على الاتصال به والتعاون معه[3]. وخلال إقامته في دمشق هاجم دروز حوران حي الأكراد

---

(١) Bénoit Aboussouan: «Le problème politique Syrien», Paris 1925; P. 136.

(٢) تحوّل اسم «المنطقة الشمالية» إلى اسم «المنطقة الغربية» ابتداء من ١٩ شباط ١٩١٩ بموجب التعديلات المحدثة في «أراضي العدو المحتلّة». التعديلات واردة في أرشيف «أراضي العدو المحتلّة» المنطقة الغربية. مراسلات من ١٧ تشرين الثاني ١٩١٨ إلى ١٠ أيلول ١٩٢٠. مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت. N° 744 N° $\frac{1}{10}$ 10

(٣) يذكر سلطان الأطرش في مذكراته، الجزء الأول، ص ٥٤، أنه رفض تسلُّم أي منصب في الحكومة العربية بالرغم من إلحاح فيصل عليه.

فيها بسبب نزاع سابق، وحصلت تعديات من البدو على متاجرها. وعند بحث موضوع الأمن الذي اختلّ بسبب هذه الأعمال وأمثالها، حصل خلاف بينه وبين عودة أبو تايه (شيخ قبيلة حويطات التوايهة) كاد يخلق أزمة للحكومة بسبب دفاع عودة أبو تايه عن البدو واتهامه الدروز بالنهب، ورد سلطان عليه.[1].

وتسلّم سليم الأطرش منصب متصرّف جبل حوران الذي تحوّل إلى محافظة سورية. فبالرغم من معارضته الثورة العربية، فإن مصلحة الحكومة العربية قضت بالتعاون معه لأنه زعيم الجبل العشائري، ولأنه ترأس وفد زعماء الجبل عند مجيئهم لتهنئة فيصل في دمشق. ومثّل نسيب الأطرش الجبل في مجلس الشورى الذي ألّفه رضا الركابي[2]، ثم مثّله مع علي عبيد في المؤتمر السوري الذي انتخب قبل مجيء لجنة الاستفتاء الأميركية[3].

وبالرغم من أن الحكومة العربية ضمّت بين أعضائها وموظفيها عناصر من مختلف المناطق والفئات، وكان اتجاهها وطنياً لا فئوياً، فإنه كان لا بدّ لها من مراعاة مظاهر الانقسام الفئوي والمناطقي التي لفتت انتباه فيصل وأخيه زيد كما لفت انتباههما أيضاً رغبة أهل دمشق بالانفراد بالحكم[4].

فتوزيع المناصب والوظائف لم يرض الجميع وكان مثار شكوى بعض السكّان. وفي ما خصّ الدروز احتجَّ الموجودون منهم في دمشق على خلوّ وزارة الركابي، التي شكّلت عند إعلان الملكية في سورية في ٨ آذار ١٩٢٠، من وزير درزي، وقاموا بمظاهرة سلمية احتجاجاً على عدم دخول رشيد طليع فيها[5] وهو الذي كان مدير الداخلية في حكومة مجلس المديرين. وهذا يعني أن دروز «المنطقة الشرقية» يرضيهم أن يتمثّلوا بزعماء من دروز جبل لبنان. وشكا أحد زعماء دروز حوران، متعب الأطرش، من الغبن اللاحق بهم[6]. حتى أن توزيع

(١) يذكر لورنس أنه كان من العاملين على إنهاء هذا النزاع. أنظر Thomas Lawrence: «Les Sept piliers de la Sagesse», Paris 1938; pp. 802 - 803.

(٢) يوسف الحكيم: «سورية والعهد الفيصلي»، بيروت ١٩٨٠، ص ٣٩.

(٣) لما طلب فيصل موافقة الأمة على سياسته وتوكيله في مؤتمر الصلح، بايعه نسيب الأطرش عن دروز جبل حوران. أنظر «العاصمة»: ملحق العدد ٢٤ في ٢٩ أيار ١٩١٩.

(٤) انظر تصريح الأمير زيد عند سليمان موسى: «الحركة العربية»، ص ٦٦٦.

(٥) «لسان الحال»: عدد ١٥ آذار ١٩٢٠.

(٦) يقول متعب الأطرش في منشوره إلى بكوات ومشايخ جبل الدروز «أنظروا في مدّة الشريف كيف كانت رجاله تطغى على رجالكم في المال والرتب»، أنظر حنا أبي راشد: «جبل الدروز»، ص ١٧٧.

الوظائف بين دروز حوران أنفسهم لم يرض الرؤساء الدينيين الذين اتهموا بعض الزعماء الزمنيين بالاستئثار بالوظائف، ودعوا إلى اجتماع عام في شهباء في منتصف نيسان ١٩٢٠ نوقش فيه هذا الأمر، وبُحث موضوع إطلاع الحكومة العربية عليه[١].

٢ ـ **دروز جبل لبنان**: كانت موجة التأييد للحكومة العربية، عند تأسيسها، عارمة بين دروز جبل لبنان. وقد عبّروا عن هذا التأييد بمظاهر كثيرة منها التحاق الكثيرين من قادتهم ومناضليهم بها، واجدين فيها ملجأً يقيهم تضييق السلطة الفرنسية، ومتنفساً لتوجّههم العربي. وتسلّموا وظائف إدارية وعسكرية وقضائية، ومناصب نيابية وحكومية. فكان رشيد جنبلاط زعيماً في الجيش العربي ومرافقاً لفيصل[٢]. وتسلّم فريد العماد عدة مناصب إدارية كبيرة[٣]. وكان عباس حمية مستشار محكمة التمييز العليا، وفؤاد سليم وحسيب ذبيان من الضباط البارزين. وعُيِّن رشيد طليع مديراً للداخلية في حكومة المديرين فوالياً على حلب، وعُيِّن عادل أرسلان معاوناً للحاكم العسكري[٤].

وتمثَّل دروز جبل لبنان في المؤتمر السوري عند انتخابه بأمين أرسلان ورشيد جنبلاط وعارف النكدي، وفي ما بعد تمثَّلوا بأمين أرسلان وعلي تلحوق الذي حلَّ مكان رشيد جنبلاط بعد تعيين الفرنسيين رشيد جنبلاط مستشاراً للمندوب الإداري في المنطقة الغربية. وإذا كان من الطبيعي أن يتمثَّلوا بأفراد منهم في هذا المؤتمر، فإنه من الملفت للانتباه تمثيل أحدهم، سعيد طليع من جديدة الشوف، لمنطقة طرابلس. وتمثيل سعيد طليع لغير الدروز ولمنطقة غير منطقته، وتسلّمه لإمانة سر المؤتمر[٥]، مما يدلّ على أن التمثيل وتوزيع الوظائف في الحكومة العربية كانا يتمّان غالباً بمعزل عن الاعتبارات الفئوية والمناطقية.

ولما طلب فيصل مبايعته وتوكيله إلى مؤتمر الصلح في باريس، حضر إلى دمشق نسيب جنبلاط ومصطفى العماد، وبايعاه عن دروز لبنان[٦]. وقبل أن يعودا استحصل فيصل من والده على إرادة ملكية تمنح نسيب جنبلاط وسام الاستقلال مع لقب باشا، وعُيِّن مصطفى العماد عضواً في مجلس الشورى. وحضّر شكيب أرسلان معاهدة بين الحكومة العربية

---

(١) انظر عن اجتماع شهباء «لسان الحال»: عدد ٢٤ نيسان ١٩٢٠.

(٢) مذكرات رشيد جنبلاط غير المنشورة.

(٣) مقابلة شخصية مع نديم ناصر الدين.

(٤) يذكر يوسف الحكيم في «سورية والعهد الفيصلي»، ص ١٣٠، أن فيصلاً قبل استقالة عادل أرسلان من وظيفة معاون الحاكم العام لسابق خلاف في الرأي بينه وبين رئيس مجلس المديرين رضا الركابي، وعيَّنه مستشاراً في دار الإمارة.

(٥) سعيد طليع: «ذكرى استقلال سورية»، مصر ١٩٢٠.

(٦) «العاصمة»: عدد أول أيلول ١٩١٩. ويوسف الحكيم: «سورية والعهد الفيصلي»، ص ٨٢.

ومصطفى كمال، لكن القيادة البريطانية أخبرت فيصلاً أنها ترفض اتفاقه مع الترك فتوقّف عن متابعة الاتصالات بهم[1]. ومشروع هذه المعاهدة وجدته السلطة الفرنسية بين أوراق عادل أرسلان في دمشق[2].

وإضافة إلى هؤلاء الذين استطاعوا التعبير عن توجّههم القومي العربي بالتحاقهم بالحكومة العربية ومساعدتها، نجد الأكثرية من دروز جبل لبنان المقيمين تعبّر عن ذلك في استفتاء اللجنة الأميركية، وفي رفض الانتداب الفرنسي والعمل السياسي والعسكري ضده، وفي السعي لاتحاد جبل لبنان مع سورية في ظل الحكومة العربية. وكان قادتها على صلة دائمة بمعتمد هذه الحكومة في بيروت، يعملون معه لإفشال الدعاية للانتداب الفرنسي التي يقوم بها أنصاره «ومقاومة التفكير السيّء الذي يحاول المفسدون إدخاله في نفوس السذّج من الدروز وغيرهم. . . فالدروز لا يوافق مصلحتهم أن يكونوا تحت حكم دولة أجنبية لا ترعى لهم ذمّة، ودولة قوية لا تكترث لجمعهم القليل ونفوذهم المدني الضعيف. فهم على كل الأحوال مضطرون لتفضيل الحكومة الوطنية التي تراعي جانبهم، وتحفظ حقوقهم وتعرف قيمتهم»[3].

من كل هذا نستنتج أن فئة كبيرة من دروز جبل لبنان ظلّت، بالرغم من الوجود الفرنسي في «المنطقة الغربية»، الممسك بزمام الأوضاع السياسية والإدارية والأمنية، والمهيمن على كل الأمور، مشدودة إلى الحكومة العربية وإلى الوحدة السورية مع الإشارة إلى أن توجّهها نحو دمشق كان يضعف بضعف الحكومة العربية وبنسبة نجاح الفرنسيين في تثبيت أقدامهم وفي التقرّب من الدروز.

الدروز والوفود إلى مؤتمر الصلح

طلبت السلطة الفرنسية إلى مجلس إدارة جبل لبنان تشكيل وفد إلى مؤتمر الصلح في باريس ليطالب باستقلال لبنان بمساعدة فرنسا وإرشادها. فاجتمع مجلس الإدارة في ٥ كانون الأول ١٩١٨، واتخذ أربعة قرارات هي توسيع نطاق جبل لبنان، وتأييد استقلاله، واختيار

(١) أندريا: «ثورة الدروز وتمرّد دمشق»، بيروت ١٩٧١، (حاشية للمترجم حافظ أبو مصلح اقتبسها عن مذكرات هاني أبو مصلح)، ص ٣٧ - ٣٩. وخيرية قاسمية: «الحكومة العربية»، ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٢) أنظر بنود المعاهدة عند علي محافظة: «موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية»، ١٩١٩ - ١٩٤٥. بيروت ١٩٨٥، ص ٩٠.

(٣) رسالة المعتمد العربي في بيروت إلى أمين خضر في ١٩ شباط ١٩١٩. أنظر سعيد مراد: «الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين»، ١٩١٤ - ١٩٤٦، بيروت ١٩٨٦، (ملحق) ص ٣٢٥.

مجلس نيابي على مبدأ التمثيل النسبي حفظاً لحقوق الأقلية، ومساعدة دولة فرنسا. وفوّض وفداً مؤلّفاً من سبعة أعضاء لعرض هذه القرارات على مؤتمر الصلح[١].

تخلّف عن الوفد كل من ابراهيم أبو خاطر وتامر حمادة ومحمود جنبلاط. وأُعلن آنذاك أن تخلّفهم بسبب المرض[٢]. بيد أن هذا التخلّف عائد في الحقيقة لأسباب أخرى. فتامر حمادة الذي سُمّي من قبل عمّه محمد سعيد حمادة تخلّف بسبب انتقاله إلى دمشق، وقد اختير بعد ذلك ممثّلاً لمنطقة الهرمل في المؤتمر السوري. وتخلّف ابراهيم أبو خاطر بسبب اعتماده سياسة محايدة بين فيصل والفرنسيين[٣]. وتخلّف محمود جنبلاط بسبب موقفه من الانتداب الفرنسي المنسجم آنذاك مع موقف الأكثرية الدرزية المعارضة له. والوثائق الفرنسية تصوِّر أعيان الدروز منقسمين إلى فريقين: أولهما الحزب الجنبلاطي الذي يرأسه، كما يرد فيها، محمود جنبلاط وملحم حمادة، وثانيهما حزب توفيق أرسلان وفؤاد عبد الملك اللذين هما من دعاة لبنان الكبير ولا يعطيان أهمية لتأثير الشريف حسين، وشيخ العقل حسين حمادة الذي يؤيِّد النفوذ الفرنسي فيما شيخ العقل الثاني حسين طليع «ملتحق كلياً بالسلطة الشريفية»[٤].

والوثائق الفرنسية تخطىء في عدِّها محمود جنبلاط وملحم حمادة زعيمي الحزب الجنبلاطي. والصحيح هو أنهما من أقطاب الحزب الجنبلاطي لأن هناك زعماء مثل نسيب وفؤاد جنبلاط أكثر أهميّة منهما، وقد جاء في إحداها أن آل جنبلاط الذين يتزعّمون الحزب الجنبلاطي كانوا معارضين للاحتلال الفرنسي. لذا أوصى المفوض السامي جورج بيكو بتسمية محمود جنبلاط عضواً في الوفد اللبناني الأول ونائباً لرئيسه بدافع الحرص على استمالتهم. وفي هذه التسمية مراعاة للمعادلة السياسية القائمة في جبل لبنان (الدرزية المارونية) ظنّاً من بيكو أن ذلك يقرِّب الدروز عموماً والفريق الجنبلاطي خصوصاً، من الانتداب الفرنسي. «فمحمود جنبلاط هو سليل العائلة الدرزية التي يحمل اسمها، والتي تخلّت بشخصه وبشكل واضح عن تحفّظها التقليدي إزاء فرنسا»[٥].

---

(١) Arrêt du Conseil Administratif du Mont-Liban dans sa séance du 5 Décembre 1918 من وثائق الدكتور منير اسماعيل. وانظر «أوراق لبنانية»، المجلد الثالث، ص ٥٦٩ ـ ٥٧٠. وفيها يرد أن المفوضية الفرنسية دفعت ثلاثة آلاف فرنك شهريا لكل من أعضاء الوفد.

(٢) Lyne Lohéac: «Daoud Ammoun et la création de L'Etat Libanais», Paris 1978; p. 73.

(٣) يذكر مهيب حمادة في «تاريخ علاقة البقاعيين بالسوريين»، الجزء الأول، طبعة ١٩٨٢، ص ٥٠ (حاشية)، أن منهم من يرى أن ابراهيم أبو خاطر خاف على أملاكه الواسعة الواقعة ضمن نفوذ فيصل في البقاع.

(٤) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية Annexe no 34. نقلاً عن حكمت الحداد: «لبنان الكبير»، ١٩١٨ ـ ١٩٢٠، بيروت ١٩٨٧، ص ٧٨.

(٥) رسالة المفوض السامي جورج بيكو إلى الوزير الفرنسي المفوض باستقبال أعضاء الوفد اللبناني - E Levant 1918 1929 Syrie-Liban N° 6 p. 72-73. أنظر جورج كرم «قضية لبنان»، بيروت ١٩٨٥، ص ٣٢ ـ ٣٣.

وهذا الكلام عن محمود جنبلاط يعبّر عن توقّع الفرنسيين قبوله الاشتراك في الوفد اللبناني الأول. لكنه لم تغره عضوية الوفد ولا نيابة رئاسته فلم يسافر معه إلى باريس، ولم يوقّع بعد ذلك على قرار مجلس الإدارة رقم ٥٦١ تاريخ ٢٠ أيار ١٩١٩ الذي ينادي باستقلال لبنان السياسي والإداري بحدوده التاريخية والجغرافية ويعدّ المناطق المطالب بها لتوسيع حدوده بلاداً لبنانية مغصوبة[١].

حين تخلّف محمود جنبلاط عن السفر مع الوفد لم يُعيَّن بديلاً عنه أحد العضوين الدرزيين الآخرين في مجلس الإدارة (فؤاد عبد الملك ومحمد صبرا الأعور)، كما لم يُعيَّن أحد زعماء آل أرسلان وآل جنبلاط الذين هم أكثر الأسر الدرزية نفوذاً، بل عُيِّن نجيب عبد الملك الذي هو دون فؤاد عبد الملك أهمية ومنزلة في عشيرته[٢]. وهذا يدلّ على ضعف التمثيل الدرزي في الوفد اللبناني الأول، وأن الفرنسيين كانوا يريدون مطلق زعيم يمثّل الدروز، ويعملون على قسمتهم وزيادة فرقائهم، كما يحمل على الترجيح أن أحداً من آل جنبلاط وآل أرسلان[٣]، أو أي زعيم آخر ذي أهمية بارزة، لم يكن ليجرؤ آنذاك على المغامرة بالوقوف في وجه الأكثرية الدرزية المعارضة للانتداب الفرنسي. وما يعزّز هذا الترجيح أيضاً هو إهانة هذه الأكثرية للأقلية الدرزية المؤيّدة للانتداب الفرنسي في مؤتمر عيناب.

طالب رئيس الوفد داود عمون، وهو أحد العاملين لاستقلال لبنان وتوسيع حدوده، خصوصاً من خلال عمله في جمعية الاتحاد اللبناني، في خطابه أمام مجلس العشرة في باريس في ١٥ شباط ١٩١٩، باستقلال لبنان، وإرجاع حدوده التاريخية والطبيعية، ومساعدة فرنسا، مع احتفاظ لبنان بصفته الممتازة، وعدم اشتراكه في الوحدة السورية[٤]. ولا شك في أن هناك تناقضاً بين المطالبة بالاستقلال التام، وطلب الانتداب الفرنسي. فاستقلال لبنان المنشود هو إذاً في نظر طالبيه بهذه الصيغة استقلال عن سورية.

لذا ارتاحت السلطة الفرنسية التي كانت وراء تشكيل الوفد وذهابه، والتي رعته في الطريق[٥]، إلى مطالبه المعروفة سلفاً، ومنحت أعضاءه الأوسمة. وقد أثنى نجيب عبد الملك

---

(١) صورة عن قرار مجلس الإدارة رقم ٥٦١. ويقول المفوض السامي جورج بيكو في تعليقه على هذا القرار الذي رفعه إلى وزير الخارجية الفرنسية أنه أقرّ بإجماع الأصوات باستثناء واحد منها هو صوت العضو الدرزي محمود جنبلاط الذي يرفض فصل لبنان عن سورية. أنظر جورج كرم «قضية لبنان»، ص ٣٣٣.

(٢) مقابلة شخصية مع عبد المجيد عبد الملك في ٢٠ آذار ١٩٨٧.

(٣) كان فؤاد أرسلان المشهور عنه تأييده للانتداب الفرنسي لا يزال آنذاك خارج لبنان لأن الأتراك نفوه بعد نشوب الحرب العالمية الأولى. وقد عاد إلى لبنان في منتصف شباط ١٩١٩.

(٤) Lyne lohéac: «Daoud Ammoun...», P. 74.

(٥) لمّا توقّف الوفد في بور سعيد منعته السلطة البريطانية من متابعة طريقه بحجة أن فيصلاً هو الشخص الوحيد المولج

في تصريح صحفي على داود عمون وسائر أعضاء الوفد «الـذين مثَّلوا بلادهم أحسن تمثيـل» وقال إن عبـد الحليم الحجَّار تكلَّم في مؤتمـر الصلح، وأنه هـو أيضاً عـرض للمؤتمر مـطالب خاصة بالطائفة الدرزية «كان وقعها حسناً في المجلس وقوبلت بالارتياح في الجملة»[١].

وفي الفترة التي كان الوفد اللبنـاني الأول في باريس يعـرض قضية لبنـان، كان فيصـل هناك يعرض قضية العرب، ويطالب في خطابه أمام مؤتمر الصلح بأن يعترف الحلفاء باستقلال الشعوب العربية من خط الاسكندرونة وديار بكر شمالاً إلى المحيط الهندي جنوباً بضمانة من عصبة الأمم، وأن يفي الحلفاء بالوعود التي قطعوها على أنفسهم في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨. وبعد ذلك أكَّد في مذكـرته إلى مؤتمـر الصلح في ٢٩ كانـون الثاني ١٩١٩ مـا ورد في خطابـه أمامه، وطالب بإرسال لجنة تحقيق للوقوف على رغائب الشعب[٢].

رافق أمين أرسلان فيصلاً في مهمته. وهـذا يدلّ عـلى أن فيصل لم يكن يتكلَّم بـاسم دروز «المنطقة الشرقية» فقط، بل باسم أكثرية دروز «المنطقة الغربية» أيضاً، نظراً لوجود أحد أبرز ممثلي اتجاههم العربي الوحدوي إلى جانبه. والذي يعزِّز هذا القول هو أن فريقاً من زعماء دروز هذه المنطقة وعلى رأسهم نسيب جنبلاط ومصطفى العماد بايعوه بعد ذلك التـاريخ ووكَّلوه إلى مؤتمـر الصلح.

بعـد ذلك شُكِّـل وفـد لبنـاني ثان مختلف عن الـوفد اللبنـاني الأول بأنـه وفـد مسيحي صرف برئاسة البطريرك الحويك. وهذا دليـل على الـطابع المسيحي للوجهـة السياسيـة «التي ستسم ولادة لبنان الكبير في روحه وميوله»[٣]. تقدَّم البطريرك بمطالبه إلى مؤتمـر الصلح باسم الحكـومة اللبنـانية ومجلس الإدارة بمقتضى التفـويض الذي يحمله وبـاسم المدن والقـرى التي تطلب الانضمام إلى لبنان[٤]، عادًّا نفسه في كتابه الذي رفعـه إلى رئيس الجمهوريـة الفرنسيـة كليمنصو، وفي خطابه في بعبدا بعد عودته، ممثِّلاً كل الملل والنحل اللبنانية[٥].

ومع أن البطريرك الحويك كان ممثلاً للمسيحيين بشكل عام وللموارنة بشكـل خاص، كما جاء في احتجاج حزب الاستقلال[٦]، فإنه يعبِّر عن اتجاه توسيـع حدود لبنـان واستقلالـه

= بتمثيل لبنان في مؤتمر السلام. فتدخَّل القنصل الفرنسي في بور سعيد للسماح للوفد بمتابعة طريقه. أنظر Edward Brémond: «Le Hedjaz dans la Guerre mondiale», Paris 1931; p. 223.

(١) انظر تصريح نجيب عبد الملك في «لسان الحال»: عدد ١٧ آذار ١٩١٩.

(٢) جورج انطونيوس: «يقظة العرب»، بيروت ١٩٧٨، ص ٣٩٧ - ٣٩٨.

(٣) Edmond Rabbath: «La Formation Historique du Liban politique», Beyrouth 1973; P. 284.

(٤) يوسف مزهر: «تاريخ لبنان العام»، الجزء الثاني، بيروت لا.ت، ص ٨٨٨.

(٥) ابراهيم حرفوش: «دلائل العناية الصمدانية...»، ص ٥٩٧.

(٦) صورة عن احتجاج حزب الاستقلال في ٧ آب ١٩١٩.

تحت الحماية الفرنسية، الموجود عند المسيحيين بنسبة كبيرة، وعند المسلمين بنسبة صغيرة. وهو من ثم يعبّر عن هذا الاتجاه الموجود آنذاك عند الأقلية الدرزية لأنه استحصل على توكيل من مجلس الإدارة بتاريخ ١٦ حزيران ١٩١٩ يضم توقيع أعضائه الدروز الثلاثة، ولأن الذين مُنعوا عن تقديم طلباتهم المؤيّدة لاستقلال لبنان وتوسيع حدوده تحت الحماية الفرنسية إلى اللجنة الأميركية في عيناب في ١١ تموز ١٩١٩ قدّموها في بكركي في اليوم الذي قابلت فيه اللجنة البطريرك الماروني هناك، ولأن البطريرك رغب في أن يكون وفده مؤلّفاً من كل الطوائف «وفي عدادهم شيخ الدروز»[1]. وشيخ الدروز الذي لم يذكر اسمه هو بوجه التأكيد شيخ العقل حسين حمادة نظراً لتأييده الانتداب الفرنسي، وتظاهره بذلك منذ أواخر ١٩١٨، فيما كان شيخ العقل حسين طليع، المشهور عنه قلّة تنقله حتى في الأراضي اللبنانية، من أنصار الحكومة العربية.

ثم شُكّل وفد لبناني ثالث مهمته تتمة لمهمة الوفد الثاني، برئاسة المطران عبد الله الخوري بناء على توكيل مجلس الإدارة بموجب قراره الصادر في ٢٨ شباط ١٩٢٠[2]. وقد روعي التمثيل الطائفي في تشكيله. ولكنه خلا في النهاية من التمثيل السنّي والشيعي والأرثوذكسي بسبب خلوّه في الأصل من ممثّل سنّي وبسبب عدم التحاق ألفرد سرسق عن الأرثوذكس وكامل الأسعد عن الشيعة به. واقتصر على تمثيل الموارنة والدروز والروم الكاثوليك.

طالب الوفد في باريس باستقلال لبنان وتوسيع حدوده بحماية فرنسية، وأرسل إلى مؤتمر الصلح مذكرة يبدي فيها أسفه لإهمال معاهدة الصلح مع تركيا ذكر استقلال لبنان، وتخوّفه من أن ينضم لبنان إلى سورية وأن يكون استقلاله فيها ذاتياً إدارياً ضيّق المجال[3]. ووجه إلى المؤتمر برقية أنكر فيها قرار المؤتمر السوري الذي نادى بفيصل ملكاً على سورية الطبيعية بما في ذلك لبنان، ووجود ممثلين عن لبنان في هذا المؤتمر، وأيّد قرارات مؤتمر بعبدا الذي استنكر إعلان الملكية في سورية[4].

اشترك توفيق أرسلان في كل ما قام به هذا الوفد تنفيذاً للمهمة التي ذهب من أجلها معه، وأظهر تقرّباً زائداً من المسؤولين الفرنسيين[5]. وهو إذا كان قد طلب وأخوه فؤاد

---

(١) ابراهيم حرفوش: «دلائل العناية الصمدانية...»، ص ٥٩٤.

(٢) انظر نص القرار عند يوسف السودا: «في سبيل الاستقلال»، بيروت ١٩٦٧، ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٣) انظر نص المذكرة عند ابراهيم حرفوش: «دلائل العناية الصمدانية...»، ص ٦٣١.

(٤) Archive de Patriarche Maronite. Mar. Ann N° 35; p. 2. نقلاً عن حكمت الحداد: «لبنان الكبير»، ص ١٣٤.

(٥) قال توفيق أرسلان لرئيس الوزارة الفرنسية ميلران عند مقابلة الوفد اللبناني له في ٢٠ آذار ١٩٢٠: «إن كل =

وسواهما، في استفتاء اللجنة الأميركية، استقلال لبنان في ظل الانتداب الفرنسي، باسم أقلية درزية، فإنه يطلبه اليوم باسم أكثرية درزية. فقد ورد في «الصفاء» رداً على انتقادات المهاجرين الدروز ما يلي: «والذين خالفوا رأي الأمير توفيق في بادىء الأمر من زعماء وأعوان، ما لبثوا بعد التفكر أن عادوا إلى الفكرة وتمَّ الاتفاق بين عموم الطائفة الدرزية على قبول المساعدة الفرنساوية. وقد صرَّحوا بذلك مراراً في بتدين وغيرها»[1].

إن دروز جبل لبنان تمثَّلوا في الوفدين اللبنانيين (الأول والثالث) إلى مؤتمر الصلح، ورافق أمين أرسلان فيصلاً إلى هذا المؤتمر. ويمكن القول إن ممثلهم الحقيقي في البداية، إضافة إلى تمثيله دروز سائر مناطق سورية الطبيعية، كان فيصلاً لا نجيب عبد الملك. لكنه بين تاريخ ذهاب الوفد الأول والثالث كان قد حصل تطور في موقفهم يسمح بالقول إن توفيق أرسلان أصبح يمثِّل تيَّاراً درزياً واسعاً قابلاً الانتداب الفرنسي بعد أن غدا واقعاً مفروضاً.

الدروز ولجنة كنغ - كرين الأميركية

أقرَّ مؤتمر الصلح في ٢٥ آذار ١٩١٩ إرسال لجنة تحقيق دولية للوقوف على رغبات الشعب في سورية بناءً على طلب رئيس الجامعة الأميركية في بيروت هوارد بلس، وفيصل، لكنه لم يتحقَّق إلَّا إرسال لجنة أميركية بسبب معارضة فرنسا، وتمنّع بريطانيا عن الاشتراك في اللجنة بحجة تمنّع فرنسا عن ذلك، ومعارضة الصهيونية للجنة لأن أعمالها ستمتدّ إلى فلسطين. وكانت إيطاليا غير معنية مباشرة بها[2].

دعيت مقاطعات سورية الطبيعية إلى انتخاب سريع لأعضاء المؤتمر السوري. وقد تمثَّل دروز سورية ولبنان في هذا المؤتمر، واختير ثلاثة من ممثليهم أعضاء في اللجنة التي انتخبها في ٣١ تموز

= الفرنسيين الذين أمُّوا بلادنا بالعصور الغابرة، والذين منهم لا يزالون في بلادنا، طالما حقَّقوا لنا شهامة فرنسا وميلها نحو بلادنا، فربُّونا على حبِّها، ولم يعد يمكن أن نقتلع هذا الحب من قلوبنا. فنستحلفك بأعز ما لديك بألَّا تقتل هذه العاطفة التي هي في قلوب اللبنانيين». أنظر رسالة المطران عبد الله الخوري إلى البطريرك الياس الحويك عند حكمت الحداد: «لبنان الكبير»، الملحق رقم ٣٧، وعند ابراهيم حرفوش: «دلائل العناية الصمدانية...»، ص ٦٢٦.

(١) مقالة بعنوان: «صاحب البيت أدرى عن ذهاب الأمير توفيق أرسلان إلى باريس»: «الصفاء»: عدد ٣٠ تموز ١٩٢٠.

(٢) جورج أنطونيوس: «يقظة العرب»، ص ٤٠٠ - ٤٠٢ وص ٤٠٧.

١٩١٩ للاحتجاج على ما تقوم به فرنسا من سياسة الاحتلال والفصل هم: أمين أرسلان ورشيد جنبلاط وسعيد طليع[١].

اتخذ المؤتمر السوري عدة قرارات هي طلب الاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية، وأن تكون حكومتها ملكية مدنية نيابية، وتدار مقاطعاتها على طريق اللامركزية الواسعة، وتحفظ فيها حقوق الأقليات على أن يكون فيصل ملكاً عليها، والاحتجاج على المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم التي تدخل سورية في عداد الأمم المتوسطة المحتاجة إلى دولة منتدبة، واعتبار الانتداب مساعدة فنية، وتفضيل الانتداب الأميركي على غيره لأن الشعب الأميركي أبعد الشعوب عن فكرة الاستعمار. وفي حال رفض الولايات المتحدة الانتداب على سورية، فإن المؤتمر يقبل المساعدة البريطانية، وهو يرفض الانتداب الفرنسي في أي حال، ويرفض المطالب الصهيونية في فلسطين. ولا يقبل فصل فلسطين والمنطقة الغربية الساحلية التي منها لبنان عن سورية الطبيعية، ويطلب الاستقلال للقطر العراقي[٢].

بدأت اللجنة الأميركية أعمالها في فلسطين ثم انتقلت إلى سورية حيث قابلها في دمشق في ٢٧ حزيران ١٩١٩ وفد من دروز حاصبيا، كما قابلها وفد من زعماء دروز حوران برئاسة سلطان الأطرش[٣]. وقد أيّد الوفدان قرارات المؤتمر السوري العام، وطالبا باستقلال سورية وبالانتداب الأميركي أولاً والبريطاني ثانياً إذا كان لا بدّ من الانتداب[٤]، باستثناء أحد زعماء دروز حوران، فارس الأطرش، الذي طالب بالانتداب الفرنسي، ثم قدَّم للجنة في اليوم التالي عريضة باسمه وباسم سبعة غيره يؤكّد فيها ما قاله شفاهاً في اليوم السابق، ويطلب عدم تجزئة سورية واستقلالها الإداري الواسع تحت حماية فرنسا[٥]. وقابلت اللجنة وفداً يمثّل حزب الاستقلال الذي قدَّم لها مطالبه في تقرير وافقت عليه أكثرية لجنته المركزية ثم أقرّته الأكثرية الساحقة في البلاد. وقد تكلَّم باسمه أمامها سعيد طليع[٦].

---

(١) إن بقية أعضاء اللجنة هم جميل بيهم ومظهر أرسلان وابراهيم هنانو وتوفيق مفرج وعبد القادر الخطيب. أنظر محمد جميل بيهم: «العهد المخضرم في سوريا ولبنان»، ص ١٧٣.

(٢) انظر قرارات المؤتمر السوري عند جورج أنطونيوس: «يقظة العرب» ص ٥٩٦ - ٥٩٩.

(٣) «الحقيقة»: عدد ٣ تموز ١٩١٩.

(٤) مقابلة شخصية مع سلطان الأطرش في ٢٦ آب ١٩٨٠.

(٥) أنظر نص خلاصة الحديث الذي دار بين فارس الأطرش واللجنة الأميركية، ونص عريضته إلى اللجنة الأميركية عند حكمت الحداد: «لبنان الكبير»، الملحق رقم ٩ والملحق رقم ١٠. والحديث والعريضة هما بخط أحد عمّال الفرنسيين عارف الغريّب.

(٦) أسعد داغر: «مذكراتي على هامش القضية العربية»، القاهرة، لا. ت، ص ١٠٤، ١٣٣.

انتقلت اللجنة الأميركية من دمشق إلى البقاع[1]، ومنه إلى بيروت حيث قابلت في السابع والثامن من تموز الوفود التي تمثّل الجمعيات والطوائف. وممن قابلتهم وفد جمعية «جامعة لبنان الكبير» الذي قدَّم لها عريضة جاء فيها أن الجمعية تمثّل أكثرية اللبنانيين، وأنها تطالب بإعادة الأراضي المسلوخة عن لبنان إليه وباستقلاله عن سورية بضمانة الانتداب الفرنسي، وبأن تكون حدوده من سلسلة الجبال الشرقية إلى البحر المتوسط، ومن فلسطين إلى العاصي. ومن أعضاء هذا الوفد عضوان درزيّان[2].

وانتقلت اللجنة إلى صيدا في ١٠ تموز. وهناك قابلت وفوداً من مختلف الطوائف والجمعيات من بينها وفد يمثّل الطائفة الإسلامية في صيدا قدَّم لها طلبات مطابقة تماماً لقرارات المؤتمر السوري[3]، ووفد آل جنبلاط المقيمين في البرامية الذي ضمَّ نسيب وفريد وكامل جنبلاط، وقدَّم طلبات مطابقة أيضاً لقرارات المؤتمر السوري. وقد طلب نسيب جنبلاط أن لا يكون حاكم لبنان من أبناء لبنان، وأن يعود أمر تعيينه إلى فيصل[4].

وفي ١١ تموز انتقلت اللجنة الأميركية إلى عيناب حيث قابلت الوفود الدرزية، ووفداً يمثل سنّة إقليم الخروب برئاسة عبد الحليم الحجار، ووفداً يمثل الشيعة برئاسة علي الحسيني وحسين درويش ومحمود سليم. والوفدان السنّي والشيعي أيّدا مطالب المؤتمر السوري. ثم قابلت وفد الأرثوذكس والبروتستانت[5]. كان دروز جبل لبنان هم الأكثرية في عيناب، وقد جاؤوا إليها حسب عاداتهم في المناسبات مسلّحين حاملين بيارقهم «يهزجون ويحوربون»[6]. ولما وصلت اللجنة حيُّوها بالهتاف للأمة الأميركية وللرئيس ويلسن. وقد تكلَّم رشيد جنبلاط، وألقى أسعد تلحوق خطاباً بالانكليزية. كما فوَّض رجال الدين علي تلحوق عرض المطالب والتكلُّم باسمهم[7].

---

(١) صرّح الدكتور كنغ (أحد عضوي اللجنة الأميركية) في شتورة أنه يعتقد أن الوحدة السورية تصبح ممكنة فقط في ظل الانتداب الأميركي. أنظر Harry. N. Howard: «The King - Crane Commission», Beirut 1963, p. 125.

(٢) نجد بين التواقيع التي استطعنا قراءتها في عريضة وفد جمعية «جامعة لبنان الكبير» توقيع أمين حماده (شقيق شيخ عقل الدروز حسين حماده) بصفته رئيساً ثانياً للجمعية إلى جانب الرئيس الأول بطرس الظاهر، وتوقيع محمود حماده ابن شيخ العقل المذكور. أنظر نص العريضة عند حكمت الحداد: «لبنان الكبير»، الملحق السادس.

(٣) صورة عن مطالب الطائفة الإسلامية في صيدا. من وثائق الدكتور منير اسماعيل.

(٤) «الحقيقة»: عدد ١٢ تموز ١٩١٩.

(٥) المرجع نفسه: عدد ١٥ تموز ١٩١٩، و«لسان الحال»: عدد ٢٠ تموز ١٩١٩.

(٦) جورج حنا: «من الاحتلال إلى الاستقلال. لبنان في ربع قرن»، طبعة ١٩٤٦، ص ٢١.

(٧) «الحقيقة»: عدد ١٥ تموز ١٩١٩.

ومما ذكرته المراجع يتّضح وجود تيّارين درزيين: الأول تكلّم باسمه رشيد جنبلاط وعلي وأسعد تلحوق وهو يمثّل أكثرية الدروز الساحقة التي تؤيِّد قرارات المؤتمر السوري العام باستثناء ما طلبه بعض أفراده القلائل في ما يتعلّق بالدولة المنتدبة وهو المطالبة بالانتداب البريطاني أولاً[1]. وأقطاب هذا التيّار بالإضافة إلى من تكلّموا باسمه هم: أمين أرسلان ومصطفى العماد ومحمد تلحوق. والتيّار الثاني وهو يمثّل الأقلية الدرزية، ويطلب استقلال لبنان بضمانة فرنسية. وأقطابه هم شيخ عقل الدروز اليزبكي حسين حماده وأخوه أمين، وفؤاد أرسلان وأخوه توفيق، وشفيق الحلبي وسواهم ممن طلبت السلطة الفرنسية حضورهم إلى عيناب[2].

إن الجماهير المعارضة للانتداب الفرنسي منعت المؤيِّدين له من الوصول إلى مكان اللجنة الأميركية لنقل وجهة نظرهم، وكادت تفتك بفؤاد أرسلان الذي لم ينج من غضبتها إلّا بتنحيته من أمامها من قبل أمين أرسلان والحؤول بينها وبينه[3]. وأبناء بعقلين وجّهوا الإهانات إلى ابن بلدتهم شفيق الحلبي[4]. ومصطفى العماد هدّد مختار الباروك الدرزي بالقتل لحمله مضبطة تطلب الانتداب الفرنسي[5]. وفي الواقع لولا تدخّل الحكماء «ولولا تدخّل رجال الدرك لوقع ما لا تحمد عقباه»[6]. فلقد تفاعل صراع الزعامات الدرزية على النفوذ مع اختلاف وجهة نظرهم من الانتداب فأسهما معاً في خلق هذا الجو المتشنّج.

وفي هذا الذي حصل في عيناب دلالة على مدى تأييد الأكثرية الدرزية لاستقلال سورية ووحدة لبنان معها على أساس اللامركزية، ومدى معارضتها للإنتداب الفرنسي التي بلغت حدّ النقمة على طالبيه ومحاولة الفتك بهم وعدم السماح لهم حتى بالتعبير عن آرائهم. لذا اضطرّ هؤلاء إلى أن ينتقلوا إلى بعبدا في اليوم نفسه حيث أبانوا مطالبهم واعترضوا على ما جرى في عيناب[7]. وانتقل

---

(١) يذكر رشيد جنبلاط في مذكراته غير المنشورة ما يلي: «أردت أن أوحِّد كلمة الدروز في لبنان حتى مناطق حاصبيا وراشيا ومجدل شمس عربوناً للوفاء للدولة الانكليزية. وقمت بجولة إلى بعض المناطق من حدّ جزين ولغاية المتن الشمالي. وكان يرافقني في جولتي الأمير أمين مصطفى (أرسلان) وتناولنا توكيلاً وتفويضاً من أبناء هذه المناطق وكذلك من قرى إقليم الخروب».

(٢) صرّح فريد أحمد تقي الدين بأن السلطة الفرنسية حقّقت مع والده وعزلته من منصبه القضائي كحاكم صلح في الشوف لأنه لم يحضر إلى عيناب من أجل تأييد الانتداب الفرنسي. مقابلة شخصية في ٢٦ حزيران ١٩٨٧.

(٣) صرّح رشيد القاضي في مقابلة شخصية في ١٣ شباط ١٩٨٧ أن أمين القاضي كان من أشدّ المتهجّمين على فؤاد أرسلان في عيناب.

(٤) مقابلة شخصية مع نجيب شاهين الغصيني في ٧ تشرين الأول ١٩٨٦.

(٥) مقابلة شخصية مع فايز العماد في ٢٧ نيسان ١٩٨٦.

(٦) جورج حنا: «من الاحتلال إلى الاستقلال»، ص ٢٢.

(٧) «لسان الحال»: عدد ١٢ تموز ١٩١٩.

فؤاد أرسلان إلى بكركي، وحضر مقابلة البطريرك الحويك للجنة الأميركية. وقد سلّم أمين حماده كتاباً رسمياً من أخيه شيخ العقل حسين حماده يطلب استقلال لبنان ومساعدة فرنسا[1].

أمضت اللجنة الأميركية ٤٢ يوماً في مناطق متفرِّقة من سورية الطبيعية. وقابلت أعضاء الجمعيات والنقابات والبلديات، ورؤساء الطوائف، والوجهاء. وقدَّمت تقريراً يظهر أن ١٠٧٣ عريضة أو ٧٥,٥٪ من مجموع العرائض طلبت انكلترا بالدرجة الثانية[2]، وأن ١٠٣٢ عريضة طلبت مساعدة انكلترا إذا امتنعت أميركا من بينها العرائض الدرزية باستثناء ٤ عرائض درزية من أصل ٦٦ طلبت انكلترا بالدرجة الأولى. ويظهر التقرير أن دروز «المنطقة الشرقية» طلبوا حكومة عربية تحت الوصاية البريطانية، وأن دروز لبنان جاهروا بالانفصال عنه إذا أعطي لفرنسا، وأن النسبة الكبيرة من بين العرائض هي لسورية المتحدة، والنسبة الكبيرة الثانية مؤيِّدة للاستقلال، أي أن النسبة الكبيرة من العرائض مؤيِّدة لقرارات المؤتمر السوري، وهي تشمل عرائض الوفود الإسلامية[3].

ومما تقدَّم يتبيَّن أن الأكثرية الساحقة من دروز سورية ولبنان كانوا مع قرارات المؤتمر السوري أي أنهم كانوا مع وحدة سورية الإدارية بما في ذلك لبنان، واستقلالها، ومع الانتداب الأميركي بالدرجة الأولى والبريطاني بالدرجة الثانية، وضد الانتداب الفرنسي. ولم يكن الخلاف بين الدروز على مفهوم الانتداب الذي علموا أن عصبة الأمم قد أقرَّته في معاهدة الصلح المبرمة في فرساي في ٢٨ حزيران ١٩١٩، والذي وافقوا عليه إذا كان لا بدّ منه وفهموه إرشاداً ومساعدة فنية واقتصادية، بل كان الخلاف على هوية الدولة المنتدبة.

أمَّا لماذا طالبت أكثرية الدروز بالانتداب الأميركي أولاً ثم البريطاني ثانياً بالرغم من علاقتهم التاريخية بالبريطانيين لا بالأميركيين، فهذا يعود إلى أن النفوذ البريطاني كان آنذاك أقلّ في أوساطهم

---

(١) Georges Samné: «La Syrie», Paris 1920; P. 568.

(٢) ظلَّت العلاقات بين بريطانيا ومعظم العرب حسنة بالرغم من توقيعها على اتفاقية سايكس - بيكو وإصدارها تصريح بلفور، لأنهم اطمأنُّوا لوعودها السابقة لهم بالاستقلال، ولأنهم لم يعوا آنذاك الخطر الصهيوني على حقيقته وتصوَّروا، كما جاء على لسان مفتي القدس كامل الحسيني، أن استيطان اليهود في فلسطين إسكان مشردين، لهم ما لسكَّانها العرب الأصليين وعليهم ما عليهم. أنظر ردّه على خطاب وايزمن في القدس، سليمان موسى: «الحركة العربية»، ص ٤٣٠.

(٣) أنظر تقرير لجنة كنغ كرين عند حسن الحكيم: «الوثائق التاريخية المتعلِّقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي»، بيروت ١٩٧٤، ص ٩٢ - ١٠٥.

ممّا كان عليه في القرن التاسع عشر، وإلى انسجامهم مع قرارات المؤتمر السوري، وإلى تفضيل المؤتمر السوري الانتداب الأميركي لتأثره بالدعاية الأميركية التي روّج لها أعضاء «الجمعية السورية الأميركية» و«الجامعة الوطنية لسورية الجديدة» وبعض أساتذة الجامعة الأميركية في بيروت المقرّبين من رئيسها هوارد بلس، بأن الولايات المتحدة ليس عندها نوايا استعمارية، وليس لها مطامع في سورية، بل هي الضمان الحقيقي لوحدتها، ولأنها لم تشترك في اتفاقية سايكس ـ بيكوولا في تصريح بلفور[1].

الدروز وتمرد مجلس الإدارة

استاء أعضاء مجلس الإدارة من حاكم جبل لبنان القومندان لابري الذي كان يتطاول عليهم ولا ينفّذ قراراتهم، ونقموا على الحكم العسكري الفرنسي المباشر الذي منع الإدارة اللبنانية من ممارسة ما كانت تنعم به من استقلال في العهد التركي[2]. ونتيجة لذلك، ولاستمرار تغليب الروح العسكرية على دوائر الحكومة، وعدم استجابة الفرنسيين لمطلب استخدام العدد الكافي من الموظفين اللبنانيين، وجّه بعض أعضاء مجلس الإدارة أنظارهم إلى الحكومة العربية مؤمنين بأن استقلال لبنان يضمنه حياده السياسي وتفاهمه معها ولا يضمنه انتداب أو حماية أجنبية، وأجروا اتصالات بها اطّلع عادل أرسلان عليها بصفته مستشاراً لفيصل[3]، وأسهم أمين أرسلان في إنجاحها بكفالته المال المدفوع لهم، المعدود عند الفرنسيين رشوة فيما هو تغطية لنفقات سفرهم إلى أوروبا[4].

وفي ١٠ تموز ١٩٢٠ وقّع سبعة من أعضاء المجلس، بينهم العضوان الدرزيان محمود

---

(١) أنظر عن أسباب تفضيل المؤتمر السوري للانتداب الأميركي عادل اسماعيل: السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨»، الجزء الخامس، بيروت ١٩٦٤، ١٩٧٠، ص ٣٢ - ٣٣.

(٢) زين نور الدين زين: «الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان»، بيروت ١٩٧٧، ص ١٦٦.

(٣) أنظر ما كتبه عادل أرسلان عن هذه الاتصالات في «الحياة»: عدد ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ في ٢٠ و٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٤) يرد في دفاع محمود جنبلاط بشأن تهمة الرشوة الموجّهة إليه من قبل الفرنسيين ما يلي: «إن ثروتي تبلغ الخمسين أو الستين ألف ليرة، ولي إرث من أختي يبلغ ستين ألف ليرة. وإن رجلاً هذا المبلغ ثروته، وهو من عائلة درزية عريقة، لا يبيع نفسه ووطنه بألف ليرة. أنظر «لسان الحال»: عدد ٢٠ تموز ١٩٢٠. وقد أنكر عادل أرسلان في مقابلة شخصية مع زين زين إنكاراً قاطعاً أمر الرشوة. أنظر زين زين: «الصراع الدولي في الشرق الأوسط...»، ص ٢٥٩.

جنبلاط وفؤاد عبد الملك، مضبطة تتضمَّن البنود الخمسة الآتية: استقلال لبنان التام المطلق، وحيادة السياسي، وإعادة الأراضي المسلوخة عنه بالاتفاق مع سورية، وتحديد العلاقات الاقتصادية مع سورية بموجب لجنة من مجلسي النواب السوري واللبناني، وملاحقة الدول للتصديق على هذه البنود وضمان استقلال لبنان[1]. وكان في نيّة الأعضاء السفر إلى باريس، لكن السلطة الفرنسية كشفت أمرهم، وألقت القبض عليهم في ١٠ تموز وهم في طريقهم إلى دمشق، وأصدرت بياناً اتهمتهم فيه بأنهم «بخيانتهم وطنهم وفرنسا بوقت واحد لم يتردَّدوا أن يبيعوا وجدانهم السياسي»[2]. وأصدر المفوَّض السامي غورو منشورا إلى اللبنانيين يذكر فيه أن أعضاء مجلس الإدارة لا يستحقُّون أن يكونوا إخواناً لهم ولبنانيين، وأن عملهم هو عار وخيانة ودوافعه الرشوة[3]. ثم عجَّل في احتلال سورية التي تطلعوا إليها.

أحال غورو أعضاء مجلس الإدارة السبعة وسائر المتهمين إلى مجلس حربي بدأ بمحاكمتهم في ١٧ تموز. واستمرت محاكمتهم يومين كاملين صدرت بعدهما أحكام تغريمهم ونفيهم إلى جزيرة كورسيكا[4]. وكانت التهمة الموجَّهة إلى أمين أرسلان معرفته العمل الذي قام به أعضاء مجلس الإدارة وكتمانه ومساعدتهم على تنفيذه، فأجاب أمين أرسلان بأنه شريفي، وأنه يريد الوحدة مع سورية، وأنه مختلف بشأنها مع الأعضاء المذكورين الذين تمَّت محاكمتهم[5].

وبالرغم من أن غورو أصدر قراراً في ١٢ تموز حلَّ بموجبه مجلس الإدارة لعجزه عن القيام بوكالته، فإن بياناً صدر باسم مجلس الإدارة وصف الأعضاء السبعة بـ «المتآمرين والمرتشين» وقبَّح أعمالهم، واحتجَّ على خطَّتهم، وكرَّر طلب «تأييد الاستقلال، وإعادة

---

(١) صورة عن مذكرة أعضاء مجلس الإدارة السبعة.

(٢) «البشير»: عدد ١٥ تموز ١٩٢٠.

(٣) المرجع نفسه: عدد ٢٠ تموز ١٩٢٠.

(٤) يذكر بشارة الخوري في «حقائق لبنانية»، الجزء الأول، بيروت ١٩٦٠، ص ١٠٦، ما يلي: «وجرت في المحاكمة ظواهر لا تمتّ إلى حرمة القضاء بسبب، وقد تفوَّه الكولونيل ديفوكريسون، رئيس المحكمة، وحذا حذوه النائب العام العسكري، بعبارات تهديد وتحقير للأعضاء المحاكمين». أنظر أيضاً ما كتبه يوسف مزهر عن مذكرات الياس الحويك في «تاريخ لبنان العام»، الجزء الثاني، ص ٩٢٤.

(٥) «الهدى»: عدد ١١ آب ١٩٢٠. وفي مقابلة شخصية مع محمد أمين آرسلان في ٢٧ كانون الثاني ١٩٨٧ صرَّح بأن والده حاول إلقاء مسؤولية عمل أعضاء مجلس الإدارة على عاتقه ليخفِّف من عقوبتهم، وهزىء بأصول المحاكمة، وأجاب رئيس المحكمة على اتهامه إياه بأنه شريفي: «إذا كانت تهمة شريفي تعني العمل للاستقلال والوحدة، فأنا شريفي وسأبقى وأعتز بذلك» وكان الفرنسيون يلقِّبونه «الخصم الشريف».

الحدود المغصوبة، ووصاية فرنسا وحدها»[1]. والذين وقّعوا هذا البيان هم عبد الحليم الحجار وحبيب السعد وداود عمون وفؤاد أرسلان ونسيب جنبلاط ومصطفى العماد. والثلاثة الأولون أعضاء أصيلون في مجلس الإدارة. أمّا الثلاثة الأخيرون، وهم من زعماء الدروز، فقد أدرجت أسماؤهم في بيان المجلس المحلول ليصلحوا بتأييدهم للدولة المنتدبة ما خرّبه في رأيها العضوان الأصيلان محمود جنبلاط وفؤاد عبد الملك.

وبعد إدانة عمل أعضاء مجلس الإدارة عبر البيان الذي وردت الإشارة إليه، بعث نسيب جنبلاط برقية إلى رئيس الوزارة الفرنسية يحتجّ فيها باسم جميع دروز لبنان «على العمل الفظيع الذي اقترفه بعض أعضاء مجلس إدارة لبنان إذ حاولوا خيانة وطنهم، وقصدوا بيعه»، ويرجو من رئيس الوزارة أن يثق بتعلّق الدروز بوطنهم لبنان وفرنسا[2]. كما بعث شيخا العقل حسين حماده وحسين طليع باسمهما وباسم الطائفة الدرزية برقية احتجاجية على عمل مجلس الإدارة مظهرين فيها التعلّق بفرنسا[3].

يتضح مما سبق أن تمرّد بعض أعضاء مجلس الإدارة هو من أبرز المواقف السياسية المعارضة للانتداب الفرنسي. وجاء اشتراك أمين أرسلان ومحمود جنبلاط وفؤاد عبد الملك فيه إحدى الخطوات التي اتخذها الدروز ضد هذا الانتداب. وقد كان موقف أمين أرسلان مع الوحدة السورية لا مع استقلال لبنان المطلق كما يريد أعضاء مجلس الإدارة السبعة. ومن الطبيعي أن يكون فشل التمرّد مناسبة لأن يسكت الفرنسيون الأصوات المعارضة، ويستكتبوا العرائض المؤيِّدة لهم والمدينة والمستنكرة عمل مجلس الإدارة من زعماء في جبل لبنان من شتى الطوائف، بعدان استقرّت أوضاعهم، ونجحوا في تسوية علاقاتهم مع أكثرية السكّان.

تطوّر موقف الدروز من الانتداب الفرنسي

١ ـ تطوّر موقف دروز جبل لبنان: وافق دروز جبل لبنان على الوصاية الدولية إذا كان لا بدّ منها، واختلفوا على هوية الدولة الوصيّة. وبعد أن عارض أكثرهم الانتداب الفرنسي،

---

(١) «لسان الحال»: عدد ١٧ تموز ١٩٢٠.

(٢) انظر نص البرقية كاملاً في «البشير» و«لسان الحال»: عدد ١٥ تموز ١٩٢٠.

(٣) تقول برقية شيخي العقل: «باسمنا وباسم جميع الطائفة الدرزية نعرب عن استيائنا الشديد من الأعمال التي ارتكبها بعض أعضاء مجلس إدارة لبنان المخالفة لإرادة الشعب (ولمصلحة) الوطن. ونحتجّ بكل قوانا على (هذه) الأعمال. ولا نزال على ما كنّا عليه من التعلّق بفرنسة والإخلاص لها، ونعترف بإحساناتها العديدة إلى جميع اللبنانيين، ونسأل الله أن يأخذ بيد ممثليها»، أنظر «الصفاء»: عدد ٢٣ تموز ١٩٢٠.

وجدوه أمراً واقعاً يركّز أقدامه، ويحصر بالاتفاق مع البريطانيين صلاحيات الحكومة العربية في «المنطقة الشرقية» فبدأوا يتحوّلون نحوه تدريجاً. ونجحت سياسته في اجتذاب المعارضين واحداً بعد آخر لأنهم أدركوا أن مصالحهم ونفوذهم ووظائفهم مرهونة بحسن علاقتهم به وبتكيّفهم معه.

بدأ الفرنسيون منذ قدومهم بسط سلطتهم على القائمقامين ومديري النواحي ورجال الأمن[1]. وثبّتوا العديد من الموظفين في وظائفهم. وأسندوا إلى بعض الزعماء وظائف جديدة بدافع الحاجة إلى مساعدتهم والرغبة في كسب ولائهم. فقد ثبّتوا أعضاء مجلس إدارة جبل لبنان الذين من بينهم محمود جنبلاط وفؤاد عبد الملك ومحمد صبرا الأعور. وأسندوا قائمقامية الشوف في مطلع كانون الثاني ١٩١٩ إلى توفيق أرسلان. وعيّنوا في آذار سامي عبد الملك مديراً للجرد الشمالي، وسامي العماد مديراً للعرقوب الجنوبي بدلاً من تامر العماد، ومصطفى العيد مديراً للعرقوب الأعلى بدلاً من فرحان أبو علوان. وعيّنوا سعيد زين الدين مدعي عموم الاستئناف في بيروت[2]. وأبقوا فؤاد جنبلاط مديراً للشوفين. ثم عيّنوا عام ١٩٢٠، ١٥ مستشاراً للمندوب الإداري في «المنطقة الغربية» من بينهم رشيد جنبلاط وعباس حميه[3].

وحين صدرت آخر التعيينات وليس فيها تعيين أحد من آل نكد الذين فرّ بعضهم إلى دمشق خوفاً من انتقام الفرنسيين لاتهامهم بمحاولة اغتيال حبيب السعد، وجّه نسيب النكدي عريضة للجنرال غورو يشرح فيها الحالة «التي أمست فيها مؤخراً هذه العائلة المنكودة الحظ» التي كانت في كل الأدوار «مساوية لسائر عيال الجبل المرفوعة من حيث المكانة ونوال المناصب لدى الحكومة»، ويلفت نظره إلى أنه ليس جميع أفراد آل نكد متهمين ليكون ذلك مبرّراً لحرمانهم من الوظائف التي كانت لهم ولا سيما مديرية المناصف، ويضيف قائلاً: «كنا نعلّل أنفسنا أننا سوف نكون في مقدمة من يحظون بثقة رجال الحكومة الافرنسية المحترمين لأننا ممن اكتسبوا شرف الانتماء إلى صداقة تلك الدولة العظيمة»[4].

وفي هذا دليل على أن السلطة المنتدبة أعطت العيال الدرزية العريقة، باستثناء آل

---

(١) من الأمثلة على مباشرة الفرنسيين سلطتهم على الموظفين المذكورين أعلاه تكليف دي بياباب إياهم في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ سوق المجنّدين في الجيش العثماني أمام العدالة. صورة عن قرار دي بياباب. من وثائق الدكتور منير اسماعيل.

(٢) «لسان الحال»: عدد ٤ كانون الثاني و٢٥ آذار ١٩١٩.

(٣) المرجع نفسه: عدد ١٥ نيسان ١٩٢٠.

(٤) عريضة نسيب النكدي إلى الجنرال غورو. انظر الملحق رقم ٥.

نكد، ما كان لها من وظائف ومكانـة في العهد العثماني، محقِّقة التـوازن السياسي الـذي كان بينهـا، وأنها استعملت سيـاسـة التـوظيف وسيلة جـذب نـاجحـة لاحتـواء الـزعـما الـدروز واحتواء الدروز عبرهم فيما توسَّل هؤلاء الوظيفة للمحافظة على النفوذ وزيادته، وانشـدُّوا إلى مركز القرار المتمثِّل بالسلطة الفرنسية.

بعد زيارة المفوض السامي بيكو إلى بعقلين، التي جرت فيهـا محاولـة اغتياله من أحد أبنائها، استدعى خليفته الجنرال غورو إثر وصوله إلى بيروت زعماء دروز جبل لبنـان للتعرُّف عليهم. فحضر وفـد كبير منهم للسـلام عليه في ٦ كـانـون الأول ١٩١٩، مؤلَّف ممَّن أيَّـدوا الفرنسيين سابقاً مثل فؤاد وتوفيق أرسـلان، ونجيب عبد الملك، وشيـخ العقل حسـين حماده وأخوه أمين، وشفيق الحلبي، وممن عارضوهـم مثل عارف أرسـلان، وفؤاد ورشيد جنبـلاط، ومصـطفى العماد، ومحمـد تلحوق. وكان لقاؤهم معـه فرصـة للعفو عن المحكـومين الـدروز بسبب الحوادث مع النصارى والفرنسيين بناء عـلى طلب الكولـونيل الفـرنسي نيجر، وللعفـو عن المسيحيين بناء على طلب شيخ العقل حسين حماده[1].

وكان اللقاء تعبيراً عن شبه إجماع درزي حول توطيد العلاقة مع الفرنسيين بعد انقسام الدروز الحاد إزاءهم وتشنّج العلاقات بين فرقائهم، ولا سيما في مؤتمر عيناب.

وقد أعرب الكولونيل نيجر عن سروره بوحدة الدروز «التي تناسوا عندهـا اختلافـاتهم السابقة». وأعرب الجنرال غورو عن امتنانه من مجيء «زعماء الأحزاب الدرزية معاً مؤملاً أن يكـون ذلك مقـدمة لاتحـاد دائم متـين العـرى». فـردّ فؤاد أرسـلان بـأنـه لا مجـال لـلإلمام بالاختلافات في هذا اللقاء آملاً «أن يتوزَّع العدل على الجميع بـالسواء حتى لا يبقى مـوضع لشكوى، بل ينال كل قسطه الأوفى منه فتتحد الألسنة على الشكر والامتداح»[2].

وأسباب انقسام الدروز هي، بالإضافة إلى اختـلاف آلاراء حول الانتـداب، رواسب النزاعات والتكتلات الزعامية والحزبية القـديمة، وتضـارب المصالـح والتنافس عـلى الزعـامة والنفـوذ اللذين أدَّيا إلى تعـدّد الاتجـاهـات وتكـوين فـريقـين أو عـدة فـرقـاء ضمن الأسرة المقـاطعجية الـواحدة. فلقـد ثار جـدل بين الـدروز حول تـرؤس الوفـد الدرزي انتقـل إلى صفحات الجرائد، فأقرَّ بعضهم بأحقية عارف مصـطفى أرسلان بـترؤسه، وأنكـرها بعضهم الآخر، فيما ذهب فريق ثالث إلى القول إن الوفد لم يكن برئاسة أحد[3].

---

(١) «لسان الحال»: عدد ٨ كانون الأول ١٩١٩.

(٢) ـ المرجع نفسه.

(٣) «الحقيقة»: عدد ٩ كانون الأول ١٩١٩، و«لسان الحال»: عدد ٢٠ كانون الأول ١٩١٩.

وبعد استقبال غورو زعماء الدروز، زار بيت الدين في ١٨ آذار ١٩٢٠، وكرَّر أمام مستقبليه منهم، ومن مديري النواحي وشيوخ القرى والمخاتير والجموع الغفيرة، المقولة الفرنسية عن حماية فرنسا لاستقلال لبنان، فأعلن الحاضرون قبولهم الحماية الفرنسية[١].

ثم زار غورو منطقة جزين والشوف في ٧ نيسان، وأقيم له استقبال حاشد عند فؤاد جنبلاط في المختاره تغيَّب عنه لسبب صحِّي نسيب جنبلاط الذي بات مؤيِّداً للانتداب الفرنسي، وضم أمين مصطفى أرسلان، وفؤاد أرسلان، وعلي ورشيد جنبلاط، وشيخ العقل حسين طليع، ومصطفى العماد، ونجيب عبد الملك، وأمين حماده، ومحمود تقي الدين، وشفيق الحلبي. وقد أظهر فؤاد جنبلاط «ولاء الطائفة الدرزية وعواطفها لفرنسا». وأعلن محمود تقي الدين باسم الدروز طلب استقلال لبنان بحماية فرنسا فأيَّده الجميع[٢]. وفي أواخر حزيران زار غورو فؤاد أرسلان في خلده «وهناك شكر للطائفة الدرزية إخلادها إلى السكينة»[٣]. وشكره في هذه المناسبة وفي سواها من لقاءاته مع الدروز دليل على الرضى والارتياح لموقف أكثريتهم الساحقة، الذي انتهى تأييداً للانتداب الفرنسي يكاد يخلو من الإزعاج.

وممَّا سبق نلحظ أن التحوّل نحو الانتداب الفرنسي شمل جميع المعارضين المقيمين في جبل لبنان حتى الذين بايعوا فيصلاً في دمشق في صيف عام ١٩١٩ مثل نسيب جنبلاط ومصطفى العماد، وشمل رشيد جنبلاط الذي غادر دمشق تاركاً الوظيفة في الحكومة العربية، وعاد إلى جبل لبنان وتسلَّم وظيفة لدى السلطة المنتدبة، وحضر مع مصطفى العماد وأمين تقي الدين يوم العلم في بعبدا في ٢٢ آذار ١٩٢٠ إلى جانب أمين حماده ونجيب عبد الملك المعروف عنهما مماشاتهما للانتداب منذ عام ١٩١٨[٤]. وقد اختير مصطفى العماد عضواً في اللجنة التي شكِّلت في يوم العلم في بعبدا وصاغت بنود الاحتجاج على قرارات المؤتمر السوري المنعقد في ٧ آذار ١٩٢٠[٥]. ودان نسيب جنبلاط ومصطفى العماد تمرّد مجلس الإدارة، وأعلنا الولاء للسلطة المنتدبة، وشاركهما في تلك الإدانة وهذا الإعلان للولاء شيخا عقل الدروز باسم الطائفة الدرزية.

---

(١) «الصفاء»: عدد ٢٥ آذار و٣٠ تموز ١٩٢٠.

(٢) «لسان الحال»: عدد ١٠ نيسان ١٩٢٠، و«الصفاء» عدد ١٥ نيسان ١٩٢٠.

(٣) «الصفاء»: عدد ٢٥ حزيران ١٩٢٠.

(٤) يذكر رشيد جنبلاط في مذكراته غير المنشورة أن الفرنسيين عفوا عنه بعد توسُّط فريد جنبلاط. وقد رافقه المعتمد البريطاني في دمشق وقدَّمه إلى الجنرال غورو.

(٥) تلغراف غورو بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٢٠ وهو يشير إلى احتجاج اللجنة على قرارات المؤتمر السوري.
A. E. 1918 - 1929, N° 604/6 Vol 125; PP. 196 - 197.

ويمكن تلخيص أسباب هذا التحوّل بما يلي: إن الانتداب الفرنسي ثبّت أقدامه في «المنطقة الغربية» بجنود عندهم إمكانيات الهيمنة والقمع، وبموظفين لهم القرار والإشراف على شؤون الحكم والإدارة، وبوسائل الترغيب والتهديد، وأصبح أمراً واقعاً مفروضاً يحتّم التكيف معه والتعايش، حتى أن المعارضين من الدروز وسواهم قضت مصالحهم المعيشية والمادية والوظيفية والسياسية أن يتخلّوا عن معارضته ويعلنوا التأييد له. ومما ساهم في عملية التحوّل هذه تحوّل الوجود الفرنسي نفسه من صيغة احتلال عسكري مفروض إلى صيغة وصاية دولية معتمدة من عصبة الأمم.

وإضافة إلى هذه الأسباب التي رافقت ضعف الحكومة العربية، وأثرت في دروز جبل لبنان كما في غيرهم، هناك سبب مهم حملهم وسائر الدروز على التحوّل نحو الانتداب الفرنسي، وهو نصح المعتمد البريطاني زعماء الدروز، الذين اجتمعوا به على مائدة نسيب الداود في حلوه، بقبول انتداب فرنسا لأن سورية ولبنان سيكونان من حصّتها. وهذا يعني تخلياً أكيداً وصريحاً من الدولة التي طالب الدروز بانتدابها عن مبدأ الانتداب على سورية ولبنان[1]. وعبّرت جريدة «الصفاء» عن تحوّل موقف الدروز، وضرورة قبولهم الانتداب الفرنسي، في عدة مقالات افتتاحية جاء في إحداها «إن موقف الدروز السياسي يوجب عليهم أن يكونوا موالين للحكومة التي تعطى حق الإشراف على لبنان أياً كانت إذا رعيت عندها حرماتهم، وصينت حقوقهم»[2].

٢ ـ تطور موقف دروز «المنطقة الشرقية»: ارتبط موقف دروز وادي التيم والإقليم والغوطة وحوران وحلب من الانتداب الفرنسي بموقف الحكومة العربية التي يتبعون لها، وبمصيرها. والبارز في ذلك موقف دروز وادي التيم وحوران لا لأنهم الأكثر عدداً وأهمية، بل أيضاً لأنه كان يطرح قبل وصول الانتداب الفرنسي إلى «المنطقة الشرقية» ضمّ وادي التيم المرتبط تاريخياً بدمشق إلى لبنان بإشراف فرنسي، وإعطاء دروز حوران استقلالاً داخلياً.

اعتبر دروز وادي التيم اتفاق لويد جورج ـ كليمنصو حول إدارة سورية الطبيعية وإحلال الجيوش الفرنسية مكان الجيوش البريطانية غربي خط سايكس ـ بيكو، تقسيماً لسورية الطبيعية فهاجوا واستنكروا «تقسيم سورية العربية التي اشترت استقلالها بدماء أبنائها الأحرار إلى مناطق بإدارات مختلفة»[3]. ورفضوا وجود ضابط فرنسي بينهم إلى جانب

---

(١) مقابلة شخصية مع النائب سليم الداود في ٢٣ آب ١٩٨٦، ومع النائب قحطان حماده في أول نيسان ١٩٨٦.

(٢) «الصفاء»: عدد ٢٦ شباط ١٩٢٠.

(٣) أنظر برقية سامي شمس ونجيب الشهابي التي وقّعها معهما خمسون شخصاً في «العاصمة»: عدد ٢٤ تشرين الثاني ١٩١٩.

ضابط عربي بناء على اتفاق فيصل ـ كليمنصو، وطلبوا إلى الحاكم العسكري سحبه «لكونهم يطلبون الاستقلال العربي ويرفضون الحكم الأجنبي»[1].

ولم يوقِّع دروز وادي التيم على العرائض التي تطلب ضمّ منطقتهم إلى جبل لبنان وحماية فرنسا، بل وقَّعوا على عرائض مضادّة تطلب استمرار بقائهم تابعين للحكومة العربية، وواصلوا عملية التعبئة والاستعداد العسكري اللذين باشرتهما[2]. ولم يقبل بعضهم على التطوُّع في الجيش العربي فحسب، بل تحمَّسوا لتطويع غيرهم، وهذا أدّى إلى خلاف دموي بينهم وبين المسيحيين في عين حرشة في آذار ١٩٢٠[3]. وقد أقاموا في بلدة حاصبيا احتفالاً على أثر إعلان الملكية في سورية في ٨ آذار ١٩٢٠، دعا قائمقامها محمد عز الدين الحلبي إليه وإلى إقامة احتفالات مماثلة له في جبل عامل[4].

إلّا أن عوامل عديدة أثَّرت في دروز وادي التيم، وعدَّلت في موقفهم السياسي، منها اتفاق فيصل ـ كليمنصو الذي أدخل منطقتهم ضمن الإشراف الفرنسي الجزئي إلى جانب الإشراف العربي، ونصيحة المعتمد البريطاني زعماء الدروز بقبول الانتداب الفرنسي، وذهاب نسيب جنبلاط إلى حاصبيا لإقناع دروزها بالموافقة على هذا الانتداب[5]، بالإضافة إلى البلبلة التي رافقت الإنذار الفرنسي الموجَّه للحكومة العربية في ١١ تموز ١٩٢٠، واقتناع دروز وادي التيم بأن الانتداب الفرنسي الزاحف بجيوشه نحو سورية سيصل إليها سريعاً وأن واديهم سينضمّ على الأرجح إلى لبنان. كل هذا أسهم في تحوّل دروز وادي التيم عن رفض الانتداب الفرنسي وعن رفض الانضمام إلى لبنان إلى قبولهما، وحمل بعضهم ابتداء من ١٧ تموز على التضامن مع مواطنيهم المسيحيين ضد التطوّع في الجيش العربي الذي طلبت حكومة دمشق من قائمقام حاصبيا تنفيذه، ودخلوا معاً دار الحكومة، ومزَّقوا الأوراق، وأحرقوا السجلّات، وطلبوا إلى الحاكم الفرنسي في مرجعيون دخول الجند الفرنسي إلى حاصبيا[6].

---

(١) المصدر نفسه: عدد ٢٢ كانون الأول ١٩١٩.

(٢) تذكر «الحقيقة» في عدد ٢٩ تشرين الثاني ١٩١٩، و«العاصمة» في عدد ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٩، «أن الأمراء الشهابيين وفتيان المسلمين والمسيحيين في راشيا يخرجون كل يوم للتعليم العسكري. وقد أقسموا يمين الإخلاص للوطن العزيز».

(٣) أنظر عن هذا النزاع «لسان الحال»: عدد ٢٩ آذار و٢٨ حزيران ١٩٢٠، و«العاصمة»: عدد ١٩ نيسان ١٩٢٠.

(٤) مذكرات الشيخ أحمد رضا. انظر «العرفان»، المجلّد الثالث والثلاثين، سنة ١٩٤٦، ص ٧٣٣.

(٥) أنظر عن محاولة نسيب جنبلاط، مائير زامير: «الكيان المسيحي اللبناني»، تعريب سليم فارس. بيروت ١٩٨٦، ص ١١٧.

(٦) انظر عن تمرّد بعض الدروز والمسيحيين على الحكومة العربية «الصفاء»: عدد ٣٠ تموز ١٩٢٠.

حصل هذا في الفترة التي كان فيصل يقبل فيها شروط الإنذار الفرنسي التي من أهمّها تسريح الجيش العربي وقبول الانتداب الفرنسي، وتتأرجح سياسته بين السلم والحرب. مع ذلك، وفي حين كان الجيش الفرنسي يزحف نحو دمشق، لبّى بعض مجاهدي جبل لبنان ووادي التيم الدروز نداء الواجب حين استنفروا للاشتراك في معركة ميسلون فأثبتوا بذلك موالاتهم للحكومة العربية حتى ساعاتها الأخيرة.

وفي ما يتعلّق بدروز حوران، فإن بعضهم استجاب بسرعة لمحاولات الفرنسيين إقامة علاقات معهم، إلّا أن هؤلاء كانوا في البدء قلائل لا يجرؤون على العمل جهراً. ففي ١٥ نيسان ١٩١٩ عُقد اجتماع سرّي في عرمان أُسّست فيه جمعية سرّية وانتُخب لها أثنا عشر عضواً كانوا يعقدون اجتماعاتهم في المغاور ليلاً، وغايتها تنظيم مضابط من سكّان الجبل تطلب الانتداب الفرنسي[1].

وهذه السرية في تأييد الانتداب الفرنسي تحوّلت إلى شكل علني بارز عند قدوم الجنرال غورو إلى بيروت، إذ جاء وفد من دروز حوران للسلام عليه تألّف بمسعى من متعب الأطرش وترأسه أخوه يوسف وفهد الأطرش وظاهر القنطار، وقد رافق ذلك وعدٌ منه باستقلال جبل حوران[2]. وبعده توالت مواكب فرسانهم المؤلّفة من عشرات الطامعين بالمال والجاه إلى مقرّ المفوضية الفرنسية، وشُكِّلَ منهم حرس يرافق الجنرال غورو[3] انخرط فيه أيضاً فرسان من دروز جبل لبنان قام عملاء الانتداب بجمعهم، وأوهموا السلطة الفرنسية أنهم من جبل الدروز لأن غورو أمر أن يكون حرسه منه، وأن تدفع نفقاته من خزانة المفوضية الفرنسية[4].

أبدت الحكومة العربية انزعاجها من اتصال الفرنسيين بدروز حوران عند بدئه، وقدّم فيصل بشأنه احتجاجاً لضابط الارتباط البريطاني كورنوالس[5]. وراقب المعتمد العربي في بيروت خطارَ عبد الملك الذي كان إحدى وسائل الاتصال بين زعماء دروز حوران والجنرال

---

(١) حنا أبي راشد: «جبل الدروز»، ص ١٤٣.

(٢) انظر رسالة غورو إلى نسيب نصّار في المرجع نفسه، ص ١٤٦.

(٣) «المعرض»: عدد ٨ تشرين الأول ١٩٢٢.

(٤) يذكر اسكندر رياشي في «قبل وبعد ١٩١٨ ـ ١٩٤١»، بيروت ١٩٥٣، ص ٣٥، أن مواكب فرسان الدروز كانت بقيادة بعض عمال العهد الفرنساوي الجديد في لبنان مثل أمين حماده وشفيق الحلبي. ويذكر سمعان عارج في «مجموعة وثائق» نشرتها جريدة «صدى لبنان»، ص ٣١، أن كوكبة الفرسان الدرزية والاعتماد المخصّص لها البالغ ١١٤، ٤٢٤، ٩ غرشاً قد ألغيا بموجب القرار، عدد ٥٣٧، تاريخ ٤ كانون الأول ١٩٢٠.

(٥) The Wingate papers: «Telegram of Cornwallis», N° C 198 of 2 November 1918.
نقلاً عن زين زين: «الصرع الدولي في الشرق الأوسط...»، ص ٢٢٤. وسليمان موسى: «الحركة العربية»، ص ٤١٣.

غورو، ينقل الرسائل المتبادلة ويحمل الأموال الفرنسية إليهم، وقد قُبض عليه في معلقة زحلة حاملاً رسالة من الجنرال غورو إلى سليم الأطرش الذي طلب تعهداً فرنسياً باستقلال الجبل، وأُخرج من الدرك العربي[1].

وحاولت الحكومة العربية منع اتصال زعماء دروز حوران بالجنرال غورو ومعاونيه فقتل رجالها ابراهيم أبو فخر في كانون الثاني ١٩٢٠ عند عودته من بيروت، وكلِّفت فوزي القاوقجي في مهمة اعتراض جماعة منهم قادمة إلى بيروت للتطوُّع في حرس غورو أدَّت إلى قتل وجرح العديدين[2]. ولمَّا حاولت إحدى الصحف استغلال هذا وتضخيم آثاره عند دروز حوران، انبرى أحد الدروز للرد على ما جاء فيها قائلاً: «إن من قُتلوا قُتلوا بحق وعدل بعد أن أنذروا غير مرة أن يعودوا عن غوايتهم فلم يفعلوا. . . أما القول بأن الطائفة تنفر لمثل هؤلاء الاشقياء، فإنَّا نعدّه مساساً لحرمة الطائفة»[3]. وهذا القول يعبِّر عن تأييد للحكومة العربية وعداء للانتداب الفرنسي يحلِّل دماء من يمدُّون يدهم لمصافحته والتعاون معه.

مما سبق يستنتج أن المال والحفاوة في استقبال زعماء الدروز، والاغراءات المادية والمعنوية لفرسانهم المرافقين للجنرال غورو، والوعد باستقلال جبل حوران، كانت وسائل جذب ناجحة استعملتها السلطة الفرنسية مع دروز حوران لتحويل رفضهم لانتدابها إلى قبول طوعي اختياري، وولاءهم التقليدي لبريطانيا إلى ولاء لفرنسا. بيد أنه ظلَّ هناك معارضون للانتداب الفرنسي حتى بعد وصوله إلى الداخل السوري ونهاية الحكومة العربية، منهم الذين التفُّوا حول سلطان الأطرش في معارضته الانتداب الفرنسي وخلق دولة جبل الدروز، ومنهم زعماء كثيرون ظلُّوا يعلِّقون الآمال على الانتداب البريطاني، والتحق بعضهم بإمارة شرق الأردن الناشئة في ظلِّه.

استنتاجات

إن تأييد الدروز الحكومة العربية التي أسِّست في دمشق بعد جلاء الأتراك هو استمرار لتأييد الثورة العربية التي رمت إلى التحرير والاستقلال. وقد شارك فيها دروز «المنطقة الشرقية» وأيَّدوها منذ قيامها حتى نهايتها. وتطلَّع إليها دروز «المنطقة الغربية» عامل وحدة واستقلال، والتحق بها كثيرون عملوا في إداراتها وجيشها والعصابات الوطنية التي قامت بتشجيع ومساعدة منها ضد الفرنسيين، وأسهموا في إنشاء حكومتين تابعتين لها هما حكومتا

---

(١) حنا أبي راشد: «جبل الدروز، سلطان باشا الأطرش»، مصر ١٩٢٥، ص ١٠٩.

(٢) خيرية قاسمية: «مذكرات فوزي القاوقجي»، الجزء الأول، بيروت ١٩٧٥، ص ٦٥.

(٣) «الحقيقة»: عدد ١٠ شباط ١٩٢٠.

جبـل لبنـان وصيـدا اللتـان لم تستمـرا إلاّ فـترة قصـيرة بسبب احتـلال الفـرنسيـين «المنـطقـة الغـربية». وقـد كان اشـتراكهم في تأسيس حكـومة جبـل لبنان بشخص عـادل أرسـلان إلى جانب مالك شهاب الماروني استمراراً للمعادلة السياسية الدرزية المارونيـة التي كـانت قائمـة في الجبل. كما جاءت تسمية محمود جنبلاط نائباً للرئيس الماروني في الوفد اللبناني الأول تأكيداً لمراعاة هذه المعادلة.

فهم الدروز الانتداب إرشاداً ومساعدة، واتفقوا على قبوله إذا كان لا بـدّ منه، لكنهم اختلفوا في تحديد الدولة التي ستتولاّه. وقـد طلبت اكثريتهم الانتـداب الأميركي فـالبريـطاني بينما طلبت أقليتهم الانتداب الفـرنسي. ولم تتخذ أكـثريتهم هـذا المـوقف نـظراً لعـلاقـاتهم التـاريخية مـع بريـطانيا ابتـداء من عام ١٨٤٢، بـل لأن معـظم سكـان بـلاد الشـام فضّلوا الانتداب الأميركي أولاً والبريطاني ثانياً وأعلنوا ذلك في قرارات المؤتمر السـوري. أما مـوقف الدروز من الانتداب الفرنسي، فقد تحكّم به ثلاثة عوامل، أولها استـذكار تـاريخ طـويل من العداء لفرنسا، وثانيهـا انكشاف الانتـداب الفرنسي عـلى أنه احتـلال استعماري لا مسـاعدة وإرشاد، وثالثها، وهو عامل يختص بدروز جبل لبنـان ووادي التيم، رؤية الـواقع السيـاسي الذي يشهد تحالفاً ونصرة متبادلة بين الفرنسيين والنصارى وخصوصاً الموارنة، تضرَّروا منهـما خلال الاضطرابات الطائفية بينهم وبين النصارى التي بدأت في أواخر عام ١٩١٨. لذا كانوا بأكثريتهم الساحقة ضد الانتداب الفرنسي في البداية، وعبَّروا عن رفضهم له قبل مجيء لجنة الاستفتاء الأميركية وأمامها، وأثاروا المتاعب في وجهه في «المنطقة الغربية».

وبعد استفتاء اللجنة الأميركية الذي أظهر الأكثرية الدرزيـة ضد الانتـداب الفرنسي، بـدأ موقف الـدروز يتحـوَّل تـدريجاً نحـوه، وبـدأت سيـاسـة الجـذب الفـرنسيـة، المتمثّلة بالاغراءات والحفـاوة والتقرُّب من السكّـان وتوزيـع الوظـائف، وخطر الإقصـاء عن مراكـز النفوذ، تحقّق استجابات التأييد له ولا سيما حين تأكّد الـدروز من أن الفرنسيـين والبريـطانيين مـاضون في اقتسـام المشرق العربي وفقـاً لاتفاقيـة سايكس - بيكـو، وبموجب مبـدأ الانتداب الذي أقرَّتـه عصبة الأمم، وحـين وجدوا أن الفـرنسيين ثبَّتـوا أقدامهم في «المنـطقة الغـربية» وبدأوا يتطلّعون إلى الهيمنة على الداخل السوري، وأن الحكومة العربية ضعيفة أمام هجمتهم، وأن فيصلاً يبدي ليناً وتساهلاً إزاء تصلّبهم حتى أنه قبل انتدابهم حين قبل الإنذار الفرنسي في تموز ١٩٢٠. ولئن كانت هذه الأسباب قد فعلت عند الدروز كما فعلت عند غيرهم فإن ثمّة سبباً له تأثيره الفاعل وهو إيحاء البريطانيين لزعمائهم بضرورة قبول انتداب فرنسا لأن سورية ولبنان سيكونان من حصتها، كما أن ثمّة سبباً آخر أثّر في بعض دروز حوران وهو وعد الفرنسيين لهم باستقلال داخلي مقابل قبول الانتداب الفرنسي.

الفصل الثاني

الدروز في دولة لبنان الكبير
١٩٢٠ - ١٩٢٦

الدروز واستقلال لبنان

بُحث بعد الحرب العالمية الأولى مصير جبل لبنان، ورُبط كيانه باستقلاله، مصغَّراً كما كان أم موسَّعاً. أيكون استقلالاً كاملاً، أم بحماية الدول، أم بحماية فرنسا؟ أيكون تابعاً لفرنسا، أم لسورية المتحدة بظل الحماية الفرنسية؟ أم يكون تابعاً لسورية المتحدة المستقلة؟[١]. والعرائض المقدَّمة إلى لجنة التحقيق الأميركية بشأن لبنان تناولت النواحي الثلاث الآتية: لبنان كبير مستقل منفصل عن سورية تحت الوصايه الفرنسية، لبنان كبير مستقل بدون أية وصاية، لبنان إداري مستقل ضمن الوحدة السورية[٢].

أرادت الأكثرية المسيحية استقلال لبنان بضمانة فرنسية «لا عن حب بفرنسا، بل بدافع الحاجة إلى الحماية»[٣]. وهذا الاستقلال عندها هو استقلال عن سورية، فالبطريرك الياس الحويك يقول في مذكرته إلى مؤتمر السلم في باريس في ٢٥ تشرين الأول ١٩١٩ إن استقلال لبنان «ليس استقلالاً ناتجاً عن انهيار الدولة العثمانية فحسب، إنه استقلال كامل عن أية دولة عربية يمكن أن تنشأ في سورية»... وإن فرنسا «لا تحترم استقلال لبنان فقط، بل تثبِّته وتصونه وتدافع عنه»[٤].

والأكثرية الإسلامية الموجودة في لبنان الصغير والملحقات التي ضمّت إليه أرادت لبنان

(١) Georges Karam: «L'opinion publique libanaise et la question du Liban», 1918 - 1920. Beyrouth 1981, p. 149, 150, 161, 181, 183, 198.

(٢) حسن الحكيم: «الوثائق المتعلّقة بالقضية السورية...»، ص ٩٥.

(٣) Victoria de Saint point: «La vérité sur la Syrie par un témoin», Paris 1929, P. 161.

(٤) [illegible] Mgr, Antoun: «Le Liban et la France». Documents publiés par le Patriarche maronite. B[illegible]outh 1936, p. 3, et Abdallah Sfer: «Le Mandat français et les traditions françaises en Syrie et [illegible]iban», Paris 1922, pp. 58 - 59.

المستقل المتحد مع سورية على أساس اللامركزية. أما بالنسبة إلى الدروز، فيمكن التمييز بين سكّان جبل لبنان وسكّان الملحقات. فدروز جبل لبنان الذين كانوا راضين بنظام المتصرفية، وبتبعية جبل لبنان للدولة العثمانية قبل الحرب الكبرى، برز عندهم اتجاهان في خلالها بما يتعلّق بالاستقلال:

الاتجاه الأول: استقلال جبل لبنان الداخلي في ظلّ الدولة العثمانية مع الحفاظ على امتيازاته نظراً لوضعه السياسي الخاص وتركيبته الطائفية، وزعيم هذا الاتجاه هو شكيب أرسلان الذي نادى بنصرة الدولة العثمانية الإسلامية في صراعها مع الدول الغربية المسيحية.

الاتجاه الثاني: استقلال جبل لبنان عن الدولة العثمانية، وانقسم أصحاب هذا الاتجاه إلى فريقين. الفريق الأول طالب باستقلال الجبل بدون حماية دولية واتحاده مع سورية المستقلة على أساس اللامركزية. وقد تبنّى ذلك المنتسبون إلى الجمعيات العربية العاملة لاستقلال العرب مثل عادل وأمين أرسلان والملتحقون بالثورة العربية، كما تبنّاها أيضاً حسن حماده[1] أحد أعضاء اللجنة السورية السباعية التي شُكِّلت في أوائل عام ١٩١٨، وقدَّمت كتاباً إلى وزير الحربية البريطانية، اللورد ملنر، تسأله عن موقف بريطانيا بشأن استقلال الدول العربية، فأجابت الحكومة البريطانية بتصريح صادر في ١٦ حزيران ١٩١٨، عرف بالتصريح البريطاني للسوريين السبعة، اعترفت فيه بهذا الاستقلال. وعلى أثر ذلك أنشىء حزب الاتحاد السوري الذي يرمي إلى استقلال سورية الطبيعية ووحدتها على أساس اللامركزية[2].

والفريق الثاني طالب باستقلال لبنان بحماية دولية، ومن أفراده الذين أظهروا ميولهم للحلفاء فؤاد وتوفيق أرسلان، ومنهم بعض المهاجرين العاملين في الحقل السياسي والثقافي والصحفي، الآخذين بالثقافة الغربية، مثل رشيد تقي الدين، ومحمد تلحوق، وسليم أبو عز الدين، وعباس المصفي[3] الذي ركّز على ضرورة «استخلاص حقوق لبنان الموروثة والتأمين على تلك الحقوق المهضومة»[4].

---

(١) حسن حماده هو محام من بعقلين بقي رئيساً للجنة تفتيش الأوقاف في سورية سنتين، ثم استقال وذهب إلى مصر حيث أصبح مفتش الأوقاف. مقابلة شخصية مع أنور حماده في ٧ أيلول ١٩٨٦.

(٢) انظر عن هذه اللجنة، أمين سعيد: «الثورة العربية الكبرى»، الجزء الثاني، ص ٣٨.

(٣) عصام خليفة: «الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي»، ١٩٠٨ - ١٩٣٦، طبعة ١٩٨٥، ص ٢١، ٢٧.

(٤) أنظر خطاب عباس المصفي في اجتماع جمعية الاتحاد اللبناني في الاسكندرية في ٣ آذار ١٩١٨ في الكتاب الذي أصدرته هذه الجمعية بعنوان «استقلال لبنان والاتحاد اللبناني في الاسكندرية»، مصر ١٩٢٢ ص ٧٥.

بعد هزيمة الأتراك وجلائهم في خريف ١٩١٨ استمرَّت نظرة فريقي الاتجاه الدرزي الثاني إلى كيان لبنان واستقلاله كما كانت في خلال الحرب مع تزايد عدد الفريق الأول وقبوله مبدأ الانتداب كالفريق الثاني، واختلافه عنه في تحديد الدولة المنتدبة. فأفراد الفريق الأول كانوا الأكثرية، وأيّدوا الحكومة العربية، وطلبوا الاستقلال في ظلّها، وفهموا الانتداب إرشاداً ومساعدة، وطلبوا الانتداب الأميركي أولاً والبريطاني ثانياً، ورفضوا الانتداب الفرنسي. وأفراد الفريق الثاني كانوا الأقلية، وطلبوا استقلال لبنان في ظلّ الانتداب الفرنسي، وبعضهم فهم هذا الانتداب ضمانة لاستقلال لبنان، وقد زاد عددهم مع تثبيت أقدام الفرنسيين في الشرق حتى غدوا الأكثرية.

وفي ما يتعلّق بدروز الملحقات، فإن دروز وادي التيم كانوا تابعين لولاية سورية في العهد العثماني ثم أصبحوا تابعين للحكومة العربية بين عامي ١٩١٨ و١٩٢٠. ولقد طالبوا باستقلال سورية وعملوا على البقاء تابعين لها. وإن دروز بيروت كانوا تابعين لولاية بيروت، وبعد الاحتلال الفرنسي لـ «المنطقة الغربية» ظلُّوا كسائر المسلمين في بيروت يعملون للاتحاد مع سورية المستقلّة على أساس اللامركزية.

ويمكن القول بعد عرض الاتجاهات السياسية للدروز بالنسبة إلى استقلال لبنان إنهم لم يكونوا أصحاب مشروع خاص بهم، بل كان يتجاذبهم بشكل رئيس المشروعان المتصارعان: المشروع العربي، والمشروع الفرنسي المسيحي. وقد أيّدت أكثريتهم في البداية المشروع الأول الذي هو مشروعها[1]. إن الشوف هو قلب لبنان الصغير، ولبنان الصغير هو نواة لبنان الكبير. وأكثرية دروز الشوف كانوا في البداية ضد إنشاء لبنان الكبير، وضد صيغته الاستقلالية المطروحة من المسيحيين والفرنسيين. ففي حين أراده المسيحيون والفرنسيون مستقلاً عن سورية، أرادته الأكثرية الدرزية في البداية ملتحقاً بسورية المستقلّة، لكنها تحوَّلت في ما بعد إلى التسليم باستقلاله عن سورية في ظل الانتداب الفرنسي.

الدروز وتوسيع حدود لبنان

توسيع حدود لبنان مطلب مسيحي نشأ من حاجة البورجوازية المسيحية إلى المرفأ لتسهيل سبل الاستيراد والتصدير والانفتاح على الغرب، وإلى سهل البقاع الواسع لتأمين الحبوب. إن بولس نجيم، في كتابه الذي صدر عام ١٩٠٨، طالب بضم البقاع إلى جبل لبنان، ورأى عند سكّان جبل لبنان تفوّقاً على جيرانهم وقدرة على الاضطلاع بدور اقتصادي

(١) يقول ستيفن لونغريغ في «تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي»، ص ١٠٩، ما يلي: «فبالنسبة إلى الأكثرية الساحقة من الرأي العام المسلم السنّي ولأغلبية المتاولة والدروز، فإن دولة سورية واحدة حرّة ومستقلّة كانت الحلّ الوحيد المقبول».

وتوحيدي في سورية شبيه بالدور الذي اضطلع به البيمونت في إيطاليا[1]. وتمثّلت المحاولات المطلبية في مذكرة الفعاليات الاقتصادية والسياسية المسيحية إلى قناصل الدول الكبرى، بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٠٩، التي تناشدهم وقف استيلاء الحكومة العثمانية على ملاّحات الساحل، وإلغاء الرسوم على البضائع الآتية إلى جبل لبنان، وإبقاء الموانىء اللبنانية مفتوحة أمام السفن التجارية دون تمييز[2]، ومذكرة مجلس بلدية زحلة بتاريخ آذار ١٩١٣ التي تطالب بضمّ البقاع إلى جبل لبنان[3]، ومذكرة جمعية الاتحاد اللبناني في مصر، ذات الأكثرية المسيحية، إلى الحكومة العثمانية، بتاريخ ١٠ نيسان ١٩١٠، التي تطالب بفتح الموانىء اللبنانية أمام السفن التجارية وإعادة سهل البقاع إلى لبنان[4].

والأراضي التي يحتاج إليها مسيحيو الجبل ليست سوى أراضٍ مأهولة بأكثرية من أبناء دينهم، وأراضٍ زراعية خصبة، أي أنهم محتاجون إلى أراضٍ تزيد من عددهم وثروة بورجوازيتهم ولا يشكّل انضمامها إلى جبل لبنان إخلالاً بتفوّقهم العددي، بل يأتي ضمن خطة إيجاد الوطن المسيحي الملجأ الذي يضم نصارى الشرق. وهذا وجه بعضهم إلى المطالبة في استفتاء اللجنة الأميركية بضم وادي النصارى ذي الأكثرية المسيحية في جبال العلويين، وخلق ،استعداداً عند البطريرك الحويك للقبول بمبدأ تبادل السكّان. فمن أجل إقامة دولة لبنانية تكون ملجأ للمسيحيين «لا ترى البطريركية المارونية ضيراً في اعتماد طريقة تبادل السكّان كأن يحصل ذلك بين جبل الدروز وجنوب شرق لبنان في ما خصّ الدروز، وبين المسيحيين والمسلمين في بعض المناطق»[5].

وتوسيع حدود لبنان الذي بدأ مطلباً للمسيحيين انتهى مطلباً لمن جاروهم في طلب استقلال لبنان تحت الحماية الفرنسية، ومطلباً فرنسياً. وقد توافقت حاجة المسيحيين إلى الميناء والأراضي الزراعية الخصبة مع حاجة الفرنسيين إلى أن يكون الكيان اللبناني كبيراً ذا ساحل طويل على المتوسط، وأرض إضافية في الداخل، يتخذون منه قاعدة دائمة لأنهم كانوا يتوقّعون بقاءهم فيه بصورة أو بأخرى أكثر من مدة بقائهم في سورية التي ترفضهم. «إن

(١) Paul Noujaim(Jouplain): «La question du Liban», Edition 1961, P. 530.

(٢) المذكرة من أرشيف المكتبة الشرقية اليسوعية، نقلاً عن وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي»، ١٨٦٠ - ١٩٢٠، بيروت ١٩٧٨، ص ٢٢٩.

(٣) نشرت جريدة «زحلة الفتاة» نص هذه المذكرة في عام ١٩١٣ وهي موجودة في مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت بعنوان: «Zahlé. Conseil municipal . Le Béquaa aux Libanais».

(٤) بشارة الخوري: «حقائق لبنانية»، الجزء الأول، ص ٨١.

(٥) فيكتور الزمتر: «لبنان الكبير من المسألة إلى الدولة»، أطروحة دكتوراه في التاريخ قدّمت إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة القديس يوسف ببيروت ١٩٨١، ص ٢٩٦.

فرنسا التي فعلت المستحيل عام ١٨٦٠ لتحقّق للبنان أراضي أكثر اتساعاً، لا تنسى أن تضييق المساحة الحالية ناتج عن القمع الطويل الذي عانى منه لبنان... وعند رسمها لحدوده ستأخذ في الحسبان قبل كل شيء ضرورة الاحتفاظ بمناطق سهلية للجبل، ومنفذ بحري لازدهاره»[١].

التقت القلّة الدرزية في جبل لبنان مع الأكثرية المسيحية في مطلب استقلال لبنان بعد الحرب الكبرى بضمانة فرنسية. لكنها مثلها لم تجمع على توسيع حدوده، ومثلها أيضاً جاءت الحدود عندها مختلفة عما غدت عليه حدود لبنان الكبير. فقد كان من رأي توفيق أرسلان مثلاً عدم إلحاق مدينة بيروت بجبل لبنان وتركها مدينة حرّة[٢]، وهذا ما أقرّه أيضاً اتفاق فيصل - كليمنصو. كما أن بعض الدروز والنصارى المجتمعين في رأس بيروت في المرة الثانية في ٢ آب ١٩١٩ اتفقوا على تقسيم لبنان الموسَّع الحدود إلى أربع مقاطعات منفصلة إدارياً عن سورية، محتفظة معها بالعلائق السياسية والاقتصادية كحل لتضارب الآراء وتباين الاتجاهات السياسية حول الكيان اللبناني المنشود. وهذه المقاطعات هي: بيروت وصيدا وصور ومرجعيون، ولواء طرابلس واللاذقية، ولبنان الجنوبي، ولبنان الشمالي، على أن يكون رئيس لبنان الجنوبي زعيم الأمراء الأرسلانيين، ورئيس لبنان الشمالي زعيم الأمراء الشهابيين.[٣].

نلحظ في هذا الاتفاق ثلاث نواح، أولاها توسيع حدود لبنان بحيث لا يشمل فقط المقاطعات الغربية والساحلية التي ألحقت بجبل لبنان في ما بعد، بل يشمل أيضاً مقاطعة اللاذقية التي يسكن وادي النصارى فيها عدد كبير من المسيحيين، وهذا يوحي بتأثير الفريق المسيحي، العامل لضم مناطق مسيحية إلى جبل لبنان، في إقرار هذا البند من الاتفاق. وثانيتها حفظ العلائق السياسية والاقتصادية بين لبنان وسورية، دون تحديد لنوعية هذه العلائق، على أن تتمتّع كل من المقاطعات اللبنانية الأربع باستقلال إداري. وثالثتها عودة أصحاب هذا الاتفاق إلى نظام شبيه بنظام القائمقاميتين الماثل في أذهانهم وذلك بوضع أمير شهابي ماروني على جبل لبنان الشمالي، وأمير أرسلاني درزي على جبل لبنان الجنوبي.

---

(١) رسالة الرئيس الفرنسي كليمنصو إلى البطريرك الماروني الياس الحويك، أنظر: Mgr Arida: «Le Liban et la France», Op. Cit. p. II.

(٢) يوميات المطران عبد الله الخوري عن تموز ١٩٢٠، نقلاً عن حكمت الحداد: «لبنان الكبير...»، ص ١٦٤، هامش رقم ٣.

(٣) Archive du Ministère des Affaires étrangères françaises. Annexe no 25.

نقلاً عن حكمت الحداد «لبنان الكبير»، ص ٧٢. والمؤلّف لم يسمّ أحداً من المجتمعين الدروز والنصارى. ومن مراجعة الاتجاهات الدرزية خلال تلك الفترة أي فترة مجيء اللجنة الأميركية وبعدها بقليل، نرجّح أن أمين ومحمود حماده هما من بين أفراد الفريق الدرزي المجتمع في رأس بيروت لأنهما عضوان في وفد «جامعة لبنان الكبير» الذي طلب في استفتاء اللجنة الأميركية توسيع حدود لبنان وضمّ وادي النصارى من جبال العلويين إليه.

إن دروز جبل لبنان المطالبين باستقلال لبنان بضمانة فرنسية، سواء حين كانوا قلّة أو حين أصبحوا كثرة، لم يجمعوا على استقلاله بحدود موسَّعة إذ طالب بعضهم باستقلاله فقط دون توسيع حدوده، ومن طالبوا بتوسيع هذه الحدود توزَّعوا بين مطالب بتوسيعها لتشمل أجزاء من «المنطقة الغربية» ومطالب بشمولها جميع الملحقات التي ضمّت إلى لبنان الكبير لاحقاً.

وقضية توسيع حدود جبل لبنان بضمّ مناطق من ولايتي بيروت وسورية إليه تعني سكّان هذه المناطق أكثر مما تعني سواهم. وأكثريتهم سنية وشيعية ودرزية، وقد رفضت الالتحاق بجبل لبنان[1]. ودروز بيروت القلائل عبّر عن موقفهم المؤيِّد لاتحاد بيروت مع سورية ممثِّلو بيروت في المؤتمر السوري الذي أعلن استقلال سورية الموحدة على أساس اللامركزية[2]. ودروز راشيا وحاصبيا تبعوا للحكومة العربية وطالبوا باستقلال سورية في ظلّها وعارضوا الالتحاق بجبل لبنان. فالعرائض المرسلة من منطقة راشيا، المطالبة بالانضمام إلى لبنان في ظل الحماية الفرنسية لا تحتوي على توقيع أي درزي[3]. ففيما كانت عرائض المسيحيين تقدَّم إلى الفرنسيين مطالبة بالانضمام إلى لبنان، كانت تقدَّم عرائض درزية معاكسة إلى الحكومة العربية من أجل البقاء ملتحقين بها[4].

ولم يبدر عن دروز راشيا وحاصبيا موقف مؤيِّد للانتداب الفرنسي وللانضمام إلى لبنان إلّا قبل معركة ميسلون بأسبوع واحد حين تأكَّد لهم قرب وصول الانتداب إلى سورية، وحتمية إلحاق وادي التيم بلبنان. عندها طلب بعضهم دخول الجند الفرنسي إلى منطقتهم، وبهذا ترجموا موافقتهم على الانضمام إلى لبنان بحماية فرنسية. وبعدها حضر وفد من كبارهم برئاسة سليم نوفل لمقابلة الجنرال غورو ولإظهار ارتياحهم لضمّ منطقتهم إلى لبنان[5].

جاءت الخطوة الأولى بتوسيع حدود لبنان حين أصدر غورو القرار رقم ٢٩٩ في ٣ آب ١٩٢٠ الذي فصل بموجبه الأقضية الأربعة (راشيا وحاصبيا والبقاع وبعلبك) عن ولاية

---

(١) نسخة عن مذكَّرة سكَّان الملحقات المسلمين إلى المفوَّض السامي الفرنسي محفوظة في الجامعة الأميركية في بيروت برقم Box. 3 956. 9 M 53 mf No 19.

(٢) انظر عن المؤتمر السوري، محمد جميل بيهم: «العهد المخضرم في سوريا ولبنان»، ص ١١٠ - ١١٩.

(٣) لدينا العديد من صور عن عرائض يطالب موقعوها المسيحيون بالانضمام إلى لبنان ويطلبون الانتداب الفرنسي، ومنها عريضة نادي حرمون المسيحي في راشيا، وعريضة جمعية القديس نيقولاوس الأرثوذكسية في راشيا، وعريضة الجمعية الخيرية للشبّان الأرثوذكسيين في راشيا، وعريضة قومسيون الملّة الأرثوذكسية، وعريضة عين عرب، كما لدينا ثلاث عرائض من سائر أهالي راشيا ليس فيها توقيع درزي واحد.

(٤) صورة عن عريضة الخوري اسبر أبو معروف التي يستنكر فيها وجود توقيعه على عريضة تطلب عدم ضم راشيا إلى لبنان.

(٥) «لسان الحال»: عدد ٢٣ آب ١٩٢٠.

سورية من الناحية الإدارية. وتبعتها الخطوة الثانية حين أعلن غورو في ٣١ آب بعد نهاية الحكومة العربية، بناء على طلب الرئيس الفرنسي ميلران، القرار رقم ٣١٨ الذي ينص على إنشاء دولة لبنان الكبير من متصرفية جبل لبنان، وأقضية راشيا وحاصبيا والبقاع وبعلبك، وسنجق صيدا من ولاية بيروت باستثناء ما سينضم منه إلى فلسطين، وسنجق بيروت، وقسم من سنجق طرابلس. كما أعلن غورو القرارين رقم ٣٢٠ و٣٢١ القاضيين بحلّ ولاية بيروت ومتصرفية جبل لبنان[١].

رسم غورو حدود لبنان باستثناء الجنوبية منها حيث طروحات المطالبين بتوسيعها تعتمد على الخريطة الموضوعة من قيادة الحملة الفرنسية عام ١٨٦٠، وتركّز على الليطاني كحدٍّ أدنى (طرح داود عمون) أو تركّز على الليطاني في حال تعذر إيصالها إلى الناقورة (طرح البطريرك الحويك)[٢]، وحيث تتركّز أطماع الصهاينة الذين يحاولون، بدعم من الرئيس الأميركي ويلسن والبريطانيين، إيصال حدود فلسطين إلى الليطاني وأعالي الباروك ووادي التيم وجبل الشيخ وحوران، لكن الفرنسيين عارضوا ذلك[٣]. وهذا يعني أن لبنان الجنوبي وسورية الجنوبية داخلان ضمن المخطط الصهيوني لإنشاء دولة اسرائيل، وفي هاتين المنطقتين أماكن مسكونة بأكثرية درزية مثل سفوح جبل الباروك الغربية ووادي التيم وإقليم البلان وجبل حوران، وبأقلية درزية مثل أقضية جزين والبقاع الغربي ومرجعيون.

وأخيراً تمَّ الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا على الحدود الجنوبية للبنان في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠. وصرَّح بوانكاره بأن قبول الانتداب لا يفرض أية تنازلات في ما يتعلّق بسيادة لبنان التامّة ووحدة أراضيه[٤]. لكن فرنسا لم تحترم حدود لبنان ووحدة أراضيه بل إنها سلخت عنه إرضاء للصهاينة بموجب اتفاق بوليه ـ نيوكامب في ٢ شباط ١٩٢٢ الذي وقّعه ممثلون عنها وعن بريطانيا بدون مشاركة لبنانية، والذي عدَّل اتفاق ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠، ١٧ قرية من لبنان حمل أهلها الجنسية اللبنانية في إحصاء عام ١٩٢١، وكانت السلطة الفرنسية تجبي الضرائب منها سنوياً[٥] من بينها قرية المطلة التي كان يسكنها الدروز[٦]. ثم حصل تعديل

---

(١) Edmond Rabbath: «La constitution Libanaise», Beyrouth 1982, p. 68 et Arrêt de Gouraud No 318.

والقرار رقم ٣١٨. من وثائق المحفوظات الوطنية في بيروت.

(٢) عصام خليفة: «الحدود الجنوبية للبنان...»، ص ٤١، ٤٣، ٨٠.

(٣) المرجع نفسه ص ٥٩ ـ ٦٢ وص ٦٨. ونجيب صدقه: «قضية فلسطين»، بيروت ١٩٤٦، ص ٦٢، و«لسان الحال»: عدد ٤ تشرين الثاني ١٩٢٠.

(٤) Najib Dahdah: «Evolution politique du Liban», Mexico 1964, p. 245.

وانظر ايضاً تصريحاً مماثلاً لكليمنصو عند Robert de Beauplan: «où va la Syrie», paris 1929, p. 49.

(٥) مسعود ضاهر: «تاريخ لبنان الاجتماعي»، ١٩١٤ ـ ١٩٢٦. بيروت ١٩٧٤، ص ٨٦.

(٦) يذكر ادوار روبنصون الذي زار المطلة عام ١٨٣٨ أن سكّانها من الدروز. أنظر كتابه «بحث توراتي عن فلسطين =

آخر للحدود اللبنانية بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٢٣ دعي «اتفاق حسن الجوار» تنازلت بموجبه فرنسا عن كامل المنطقة اللبنانية من الحولة الملقَّبة بـ «جورة الذهب» التي كان جزء منها عائداً للدروز[1].

إن فرنسا خلقت لبنان الكبير[2] ضمن الإطار العام لسياستها التقسيمية وتصوّرها لموقعه فيها في ضوء مصالحها، وخطَّطت حدوده الجنوبية ضمن خطّة عامة بالاتفاق مع بريطانيا لاقتسام المشرق العربي مع مراعاة المطامع الصهيونية. وبالاتفاقيات التي عقدتها مع بريطانيا، والتي تنازلت بموجبها عن أجزاء من لبنان، نقضت تعهُّداتها باحترام وحدة أراضيه. لقد أوجدته بحدود موسَّعة أكثر مما طالب به المسيحيون، وطمأنتهم، ولا سيما بوجود قواتها التي كانت لهم أكبر ضمانة، إلى توسيع الحدود بهذا القدر لأنه عندهم سلاح ذو حدّين. فهو من ناحية توسيع لوطن معدود ملجأ للمسيحيين، ومن ناحية أخرى إخلال بالتفوّق العددي الذي كان لهم في جبل لبنان. واعتبرته كما اعتبروه وطناً مسيحياً. ومن تتبّع سياستها طوال عهد الانتداب يظهر كيف أنها وفّرت لهم مزيداً من الغلبة السياسية والتفوّق الاقتصادي على المسلمين، حتى أنها حدَّدت لهم بوصاياها العشر جميع الخطوات التي يجب أن يتبعوها ليبقى لبنان وطناً مسيحياً[3].

تمثيل الدروز النيابي ومشاركتهم في الإدارة

جاء تمثيل الدروز النيابي في عهد الانتداب الفرنسي ومشاركتهم في الحكم والإدارة منذ نشوء لبنان الكبير استمراراً لتمثيلهم في سنجق جبل لبنان ومشاركتهم في إدارته. لقد تمثّلوا في اللجنة الإدارية(١٩٢٠ - ١٩٢٢)، التي عيَّنها المفوض السامي غورو بعد تمرّد

= والأقاليم المجاورة»، الذي ترجمه أسد شيخاني بعنوان «يوميات في لبنان»، الجزء الأول. بيروت ١٩٤٩، ص ٢٢٨. وكان علي الحجار شيخ الدروز في المطلة، وهو الذي قاد عام ١٨٧٧ عصياناً مسلَّحاً ضد الدولة العثمانية لم ينته إلاّ بتوسط زعماء دروز الشوف. أنظر «لسان الحال»: عدد ٨ شباط ١٨٧٧ و٢٢ نيسان ١٩٢٧، وانظر محمد جابر آل صفا: «تاريخ جبل عامل»، بيروت، لا. ت، ص ٢٦٢ - ٢٦٣.

(١) انظر الإحصاء الذي قام به سلام الراسي لعدد الدونمات التي تمتلكها ست قرى جنوبية من أراضي الحولة في «المؤلفات الكاملة» لسلام الراسي، الجزء الأول (لئلا تضيع)، بيروت ١٩٧٧، ص ٦٥.

(٢) تقرير المفوض السامي دي جوفنيل إلى وزير الخارجية الفرنسية اريستيد بريان في ٣ أيلول ١٩٢٦ - A.E. 1918 1929 v 224 p. 187.

(٣) تقول الوصية الفرنسية الأولى للمسيحيين: «إن هذا الوطن لم يخلق إلاّ لكم حتى تجمعوا شملكم، وتباشروا حريتكم بعد الحروب التاريخية. فأعلموا جيداً ان كلمة لبنان معناها مسيحي. أمَّا العرب الذين جاؤوا من الصحراء، فيجب أن يعودوا إليها.» انظر
Kamal Jounblatt: «Pour le Liban», propos recueillis par philippe lapousterle. France 1978, p. 136.

مجلس الإدارة، برشيد جنبلاط وبمصطفى العماد الذي توفي بعد تعيينه بوقت قصير. وفي ٨آذار ١٩٢٢ أصدر وكيل المفوض السامي مرسوماً سمح بموجبه بإقامة مجلس تمثيلي منتخب، وأتبعه بقرار رقم ١٣٠٧ تاريخ ١٠ آذار حدَّد الإجراءات الانتخابية[1] فتمثَّل الدروز فيه بفؤاد أرسلان ورشيد جنبلاط. ثم تمثَّلوا في المجلس التمثيلي الذي تمَّ انتخابه عام ١٩٢٥، والذي شهد ولادة الجمهورية اللبنانية، بفؤاد أرسلان وجميل تلحوق.

كان الانتخاب يجري على مرحلتين: المرحلة الأولى هي انتخاب المندوبين الثانويين بحيث يمثِّل كل ٢٥٠ ناخباً مندوب ثانوي، والمرحلة الثانية هي انتخاب المندوبين الثانويين لأعضاء المجلس التمثيلي[2]. وفي هذه الحال يكون المندوبون الثانويون قد حلُّوا مكان مشايخ الصلح الذين كانوا ينتخبون أعضاء مجلس الإدارة في عهد المتصرفية، ويكون انتخابهم، في أكثر الأحيان، محدّداً لنتائج انتخابات النواب قبل حصولها، وهذا يجعل انتخابهم في الواقع المرحلة الرئيسة لانتخاب النواب.

حدَّد غورو في الجلسة الافتتاحية للمجلس التمثيلي في ٢٥ أيار ١٩٢٢ صلاحيات أعضائه بمناقشة النصوص التشريعية وميزانية الدولة وأية تكلفة ضريبية قد تنشأ أو تزاد، وذكَّر أعضاء المجلس بأنه لا يحقّ لهم مناقشة المسائل الدولية مثل استقلال لبنان وإلغاء الانتداب الفرنسي والمسائل العامّة التي لا تتعلّق بلبنان وحده والتي هي من اختصاص المفوضية العليا[3]. وتبعاً لذلك تحرَّك المجلس التمثيلي في دائرة الاختصاص التشريعي الذي وُكِلَ إليه، وفي المجال الذي أبقته له تدخلات السلطة المنتدبة، وعمل، إلَّا نادراً، بوحي منها، وتحاشى اعضاؤه إغضابها ومعارضتها، وكان فؤاد أرسلان من أبرزهم وأكثرهم جرأة في مخاطبتها وانتقاد سياستها.

ومما يجدر ذكره هو قوة التحوّل في نظرة المقاطعجيين الدروز إلى النيابة في عهد الانتداب. فعضوية المجلس الإداري الكبير في عهد المتصرفية اقتصرت على بعض زعماء الصف الأول الذين ليس لهم المرتبة الأولى في عشائرهم، وعلى زعماء الصف الثاني، بينما أقبل البارزون من زعماء الصف الأول على تسلُّم المناصب التنفيذية كالقائمقامية ومديريات النواحي. وانحصر لذلك منصب قائمقامية الشوف[4] بأهمّ عشائرهم آل أرسلان وآل

---

(١) «لسان الحال»: عدد ٣١ آذار وأول نيسان ١٩٢٢.

(٢) Raymond, O, Zoux: «Les Etats du Levant sous Mandat Français», Paris 1931, p. 97.

وانظر نص القرارين رقم ١٣٠٧ تاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢ ورقم ١٣٨٩ تاريخ ٢٥ نيسان ١٩٢٢، اللذين يحدِّدان كيفية الانتخاب في «النشرة الرسمية للمفوضية العليا للجمهورية الفرنساوية في سوريا ولبنان»، مجلَّد عام ١٩٢٢، ص ١٥٠.

(٣) Pierre Lyautey: «Le drame oriental et le rôle de la France», Paris 1923, PP. 252 - 253.

(٤) كانت قائمقامية الشوف أكبر قائمقاميات جبل لبنان مساحة وعدد نفوس وواردات. وكان القائمون عليها يأتون =

جنبلاط، واقتصرت المنافسة عليه بينهما. فضَّل المقاطعجيون الكبار تسلُّم منصبي القائمقام ومدير الناحية على أن يكونوا أعضاء في مجلس الإدارة لأن لهذين المنصبين نفوذاً كبيراً وتأثيراً عملياً، ولأنهم لا يريدون أن يصبحوا أعضاء بأصوات من يعدونهم أتباعاً لهم، كما لا يريدون أن يتساووا في المركز مع من هم أدنى منهم أو من كانوا متسلِّمين لأملاكهم[1].

أمَّا نظرة المقاطعجيين الدروز إلى النيابة في عهد الانتداب، فهي مختلفة عن نظرتهم إلى عضوية مجلس الإدارة نتيجة لانحسار نفوذهم الإقطاعي المادي ولاضطرارهم إلى التعويض عنه بنفوذ سياسي، وللتطور الفكري عندهم وعند سواهم، ولأن أهمية النائب تفوق بكثير أهمية عضو مجلس الإدارة، وهو ممثِّل للشعب اللبناني لا لمنطقته وطائفته، ومنصبه وسيلة كبيرة للحفاظ على النفوذ الموروث ولزيادته.

أنيطت السلطة التنفيذية بحاكم لبنان الفرنسي الذي يعيّنه المفوض السامي على أن يعاونه سبعة مديرين يتسلَّمون مصالح الدولة بمساعدة مستشارين فرنسيين يمتلكون السلطة الفعلية. وكان تعيين المديرين وسائر الموظفين، واستمرارهم في وظائفهم، مرهوناً بحسن علاقتهم بالسلطة المنتدبة واستعدادهم للتعاون معها وتنفيذ سياستها. كان المدير الدرزي وسائر الموظفين الدروز الكبار من أبناء الأسر الأقطاعية الدرزية، وفي البداية اتصف تعيينهم بعدم الاستقرار. فلقد عُيِّن توفيق أرسلان مديراً للمعارف من الدرجة الثالثة بموجب القرار رقم ٣٤٣ تاريخ أول أيلول ١٩٢٠[2]. وقد خلفه بعد وقت قصير شفيق الحلبي فمحمود تقي الدين، وأدرج اسمه في لائحة أعضاء اللجنة الإدارية، إلَّا أن رشيد جنبلاط عُيِّن بدلاً منه فيها فيما عُيِّن هو متصرفاً للاذقية، لكنه آثر ومتصرِّف صيدا شبلي حماده أن يتبادلا المركز[3].

وفي عام ١٩٢٠ تسلَّم فؤاد جنبلاط قائمقامية الشوف[4] وشفيق أرسلان مديرية إقليم الخروب، ورشيد أمين الدين مديرية الغرب الجنوبي، وسامي العماد مديرية المناصف،

= مباشرة بعد المتصرّف ويحصلون على أرفع رتب الدولة العثمانية. أنظر مقالة عارف النكدي بعنوان «بنو معروف في مئة عام» في «الضحى»: عدد كانون الثاني ١٩٦٠، ص ١٤.

(١) كان عضو مجلس الإدارة سليمان كنعان متسلِّماً لأملاك على جنبلاط المقيم في البرامية. كلَّفه علي جنبلاط إهداء ناووس أثري عثر عليه في أملاكه إلى السلطان العثماني عبد الحميد فمنحه السلطان لقب بك ومنح علي جنبلاط لقب باشا. مقابلة شخصية مع الوزير خالد جنبلاط.

(٢) «لسان الحال»: عدد ١٨ أيلول ١٩٢٠.

(٣) فضَّل توفيق أرسلان البقاء في لبنان بينما فضَّل شبلي حماده الخدمة بعيداً عنه في منطقة سبق له أن خدم فيها موظفاً في عهد الأتراك. وبعدها عُيِّن شبلي حماده متصرِّفاً على جبلة ثم على طرطوس. مقابلة شخصية مع النائب قحطان حماده في أول نيسان ١٩٨٦.

(٤) تسلَّم قائمقامية الشوف بعد مقتل فؤاد جنبلاط قريبه علي جنبلاط.

ومصطفى العيد مديرية العرقوب الجنوبي[1]. وفي عام ١٩٢٤ كان فايز العماد قائمقاماً على الشوف ورشيد أمين الدين مدير الشوفين، وتامر العماد مدير العرقوب الأعلى، وشكيب أبو علوان مدير المناصف، وشفيق أرسلان مدير الشويفات، وابراهيم تلحوق مدير الغرب الجنوبي، وسليم عبد الملك مدير الجرد الشمالي[2]. وفي هذا وفي ما سبق دلائل على تمثيل الدروز النيابي ومشاركتهم في الإدارة في لبنان الكبير عبر زعمائهم من أبناء الأسر الإقطاعية.

الدروز واحصاء عام ١٩٢١

باشر الفرنسيون إحصاء السكّان عام ١٩٢١. وبعد أن كسب المسيحون معركة إحصاء المغتربين لضمان تفوّقهم العددي على المسلمين بصدور القرار رقم ٧٦٧ تاريخ ٩ آذار ١٩٢١ الذي يعد المهاجرين اللبنانيين من السكّان الحقيقيين موقتاً، بوشر الإحصاء ابتداء من حزيران ١٩٢١. وإضافة إلى تمثيل الدروز بالهيئات النيابية، وتسلّمهم الوظائف، كمظهرين من مظاهر مشاركتهم في الحكم والإدارة، شاركوا أيضاً في هذا الإحصاء، ولم يصدر عنهم أية دعوة لمقاطعته كما فعل بعض المسلمين الذين أضربوا عن المشاركة فيه «استنكافاً من حمل أوراق هوية تقيّدهم لبنانيين. ومضوا في إضرابهم هذا حتى اضطر الجنرال غورو أن يقنعهم بالعدول عنه وذلك بأن يقصّ من تذكرة الهوية شطرها الأدنى الذي يشير إلى أن حامل التذكرة لبناني»[3]. أمّا استقالة فؤاد جنبلاط من رئاسة لجنة الإحصاء في الشوف، وأمين خضر من عضويتها، فهي لا تعبّر عن استنكاف الدروز عن المشاركة في الإحصاء، وإنما ربما لها علاقة بسيره، ولربما كانت على علاقة باضطرابات الشوف الطائفية الجارية آنذاك بين الدروز والنصارى، ووسيلة احتجاج على ممارسات السلطة خلالها[4].

أرسل حاكم لبنان القومندان ترابو إلى شيخي عقل الدروز يطلب إليهما حضّ أبناء طائفتهما على الاكتتاب في الإحصاء «لأن عدداً كبيراً من اللبنانيين يهملون قيد أسمائهم، وطلب تذاكر إحصائهم، وهذا كما لا يخفى يفسد على الأمة الانتخابات المقبلة». ثم يضيف قائلاً: «أرجو على الأخص أن توجبوا على كل من يلجأ إلى مجلسكم القضائي الروحي، لإجراء أية معاملة كانت، أن يبرز لكم أولاً تذكرة إحصائية»[5].

وبناء على طلب حاكم لبنان عمّم شيخ العقل حسين حماده منشوراً على أبناء الطائفة

(١) «الحقيقة»: عدد ٢٧ كانون الأول ١٩٢٠.

(٢) «الدليل السوري...» لعام ١٩٢٤، ص ٩٢.

(٣) محمد جميل بيهم: «النزعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال»، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٧، ص ١٢.

(٤) أوردت «لسان الحال» في عدد ٧ تموز ١٩٢١ نبأ استقالة فؤاد جنبلاط ولم تذكر أسبابها.

(٥) «الصفاء»: عدد ١٣ كانون الثاني ١٩٢٢.

الدرزية في ٣٠ كانون الأول ١٩٢١ يقول فيه: «لا يخفى على بصائر المفكّرين من أبناء طائفتنا المحترمين ما يترتّب على إحصاء النفوس من نيل الحقوق في الانتخابات النيابية المقبلة، وغير ذلك من الحقوق الوطنية. فصوناً لهذه المصلحة نوجب باسم الدين الشريف الوطني بأن لا يتوانى أحد من أبناء طائفتنا المحترمين عن قيد اسمه. . . فنكون بذلك التدقيق الاحصائي فعلنا ما يضمن نيل حقوقنا العمومية، وعملنا بمقتضى أوامر الدين والحكومة، ومن خالفها ـ لا سمح الله ـ يكون مخالفاً لمصلحة الطائفة والوطن، وموضوعاً للعقاب القانوني بمقتضى قرار الحكومة الذي نشر على العموم»[1].

وبالرغم من تعميم الحكومة بوجوب مبادرة السكّان لقيد أسمائهم وتهديدها بعقاب المتخلّفين، ومناشدة شيخ العقل وربما سواه أبناء الطائفة باسم الدين والوطنية ومصلحة الطائفة في الإقبال على إحصاء النفوس، جاء تعداد الدروز أقل من تعدادهم الحقيقي بدليل اتهاماتهم اللاحقة التي تدور حول عدم دقّته، وتضاف إلى اتهامات سواهم في هذا الشأن[2]. وإذا كان بعضهم قد قاطعوا الإحصاء بسبب الإهمال أو بسبب الاعتقاد بأنه مقدمة للتجنيد الإلزامي، فإن هؤلاء لا يشكّلون إلّا نسبة قليلة للغاية من الذين لم تحص أسماؤهم لأن النسبة الكبيرة منهم ناتجة عن تلاعب السلطة وتزويرها في إحصاء المقيمين والمغتربين وخصوصاً من المعارضين للانتداب الفرنسي[3].

لقد ركّز الفرنسيون على مبدأ إتمام الإحصاء لا على دقّته. لذا رأيناهم يحثّون المسلمين عليه، ويربطون بين قيد أسمائهم ونيل الحقوق المترتّبة لهم، كما أنهم طوّقوا معارضة سكّان الملحقات بقصّ القسم الذي يقيّدهم لبنانيين من تذكرة الهوية، لكنهم قاموا بالاجراءات التي تضمن تفوّق المسيحيين العددي على المسلمين.

الدروز وحاكمية لبنان

أثارت هوية حاكم لبنان اهتماماً كبيراً. أيكون فرنسياً أم لبنانياً؟ وإذا كان لبنانياً فمن أية طائفة؟ لقد طمح الموارنة إلى ترؤس لبنان الكبير المعدود عند فريق كبير منهم كلبنان

---

(١) المرجع نفسه: «عدد ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٢.

(٢) تذكر «لسان الحال» في عدد ٦ شباط ١٩٢٢، كمثل على عدم دقّة الإحصاء، أن الأرثوذكس كانوا عام ١٩١٢، ١٢١ ألف نسمة، فظهروا في عام ١٩٢١، ٦٣ ألفاً.

(٣) يذكر أمين مجيد أرسلان ما يلي: «إن موظفي القنصلية الفرنسية في بونس ايرس في الأرجنتين أعطوا بطاقات الهوية على مزاجهم، وحرموا منها المعارضين للانتداب الفرنسي. وهذا أدّى إلى خسارة ١٦٠ ألف سوري ولبناني للجنسية. فلا هم حسبوا لبنانيين وسوريين، ولا حسبوا أتراك». أنظر Magid Arslane; «Liban Y. Syria...», p. 120.

الصغير وطناً مسيحياً، فأرادوا أن يكون حاكمه منهم. والأوفر حظاً لتسلّم هذا المنصب حبيب السعد. وفي المقابل «كان سائر أبناء الطوائف المسيحية، والمسلمون الموالون لفرنسا، والدروز الخائفون من تفوّق الموارنة، يريدون حاكماً فرنسياً»[1]. وتلافياً لأية حساسيات ومتاعب قد تنشأ بين الطوائف[2]، وتمشياً مع سياسة الحكم العسكري المباشر، عيّن غورو في اليوم الذي أعلن فيه دولة لبنان الكبير، في أول أيلول ١٩٢٠، حاكماً عسكرياً فرنسياً عليه هو القومندان ترابو[3].

وتعيين ترابو حاكماً على لبنان قبل أن يوضع دستور له هو كتعيين سائر الحكّام الفرنسيين سابقاً في جبل لبنان وبيروت، وهو أمر كسائر الأمور التي قرّرتها السلطة المنتدبة واضطر اللبنانيون لتقبّلها. لكنه مع ذلك لاقى ارتياحاً عندهم عبّروا عنه في مناسبات عديدة. فخلال زيارة ترابو للبقاع في تشرين الثاني ١٩٢١ قدّم له زعماء من مختلف الطوائف في بعلبك والبقاع وراشيا، من بينهم الدرزيان علي العريان وسليمان زاكي، عريضة يلتمسون فيها بقاء الحاكم فرنسياً[4]. وعبّرت جريدة «الصفاء» عن رغبة الدروز بضرورة بقاء الحاكم فرنسياً فقالت: «إذا بقي الحاكم فرنسياً، ووقع على أبناء الطوائف ظلم، يلجأ إلى عدل الحاكم. ولكن إلى من يلجأ المظلوم إذا كان الحاكم وطنياً؟ إن الطائفة الدرزية على بكرة أبيها تطلب أن يبقى حاكم لبنان فرنسياً. ومن يلومها إذا نظرت إلى المستقبل بعين الحذر ولها من الماضي والحاضر ما هو غني عن البيان»[5]. وهذه الرغبة عبّر عنها نسيب جنبلاط في استفتاء اللجنة الأميركية حين طلب أن يكون حاكم لبنان من غير أبنائه.

بعد وصول المفوّض السامي سراي إلى بيروت في ٢ كانون الثاني ١٩٢٥، بدأ يظهر علمانيته وعداوته لرجال الدين، وأعلن عن عزمه على أن يجعل للبنان حاكماً وطنياً، ودعا إلى استقالة الحاكم فاندنبرغ. فاجتمع بناء لطلبه مجلس لبنان التمثيلي في ١٢ كانون الثاني لاختيار ثلاثة يعيّن هو أحدهم حاكماً. وقد عمل خصما إميل اده، أيوب ثابت وبترو طراد، وممثل الحكومة شارل الدباس، وممثّل المفوض السامي، روزور، على تعطيل جلسة المجلس التمثيلي ربما بوحي من سراي نفسه. وفي اليوم التالي أصدر سراي قراراً بحل المجلس

---

(١) من تقرير لجيش الشرق، انظر - Lyne Lohéac: «Daoud Ammoun...», PP. 78 - 79.

(٢) Alphonse Joffre: «Le Mandat de la France sur la Syrie et Le Grand Liban», Lyon 1924, p. 114.

(٣) انتهت مدة ترابو في ١٢ أيار ١٩٢٣ فخلفه أوبوار حتى حزيران ١٩٢٤ ثم فاندنبرغ حتى كانون الثاني ١٩٢٥ ثم لاوون كايلا حتى أيار ١٩٢٦. انظر روبير أبيلا: «أطوار الحكم في لبنان من مطلع الانتداب حتى الآن»، بيروت ١٩٤٣، ص ٦٤.

(٤) «لسان الحال»: عدد ١٤ تشرين الثاني ١٩٢١.

(٥) «الصفاء»: عدد ٩ شباط ١٩٢٣.

التمثيلي بحجة طغيان السلبية على جلساته، وقراراً ثانياً بتعيين فرنسي آخر هو كـايلا العلماني حاكماً على لبنان[1].

كان فؤاد أرسلان في جلسـة المجلس التمثيلي هـذه مع إيجـاد القانـون الأساسي الـذي يحكم بموجبه الحاكم الوطني قبل البحث بتعيينه. فلا جدوى في نظره من وجود حاكم وطني، مع تفضيله لوجوده دون أن يتطرَّق إلى هويته الطائفية، طالما هناك دكتاتورية فرنسية طـاغية، وغياب للقانون الأساسي. فحـين طالب بـإيجاد هـذا القانـون قالـوا: «خذوا حـاكماً وطنيـاً، وقيِّدوه بالسلاسل، واخضعوه للمفوضية»[2].

إذاً عنـد الدروز من مسـألة حـاكمية لبنـان اتجاهـان، أولهما اتجـاه فؤاد أرسلان الـذي يعارض تعيين حاكم وطني قبل سن القانون الأساسي، وثانيهـما الاتجاه الـذي يفضِّل الحـاكم الفرنسي على الحاكم الوطني. ورفضهم الحاكم الوطني، الذي سيكون مسيحياً وعلى الأرجح مارونياً، عائد إلى الأسباب الآتية: الاضطرابات الطائفية بينهم وبين المسيحيين التي استمرَّت من عـام ١٩١٨ حتى نهايـة عـام ١٩٢٣، والتي كـان من الصعب في أثنـائهـا تقبُّـل حـاكم مسيحي، وخـوفهم من زيادة نفـوذ الموارنـة بتسلُّم الحاكميـة لأنهم الأوفر حـظاً بتسلُّمهـا من غيرهم، وعدم ثقتهم في أن يعامل الحاكم الوطني الجميع بالعدل والمساواة، ولا يميِّـز طائفتـه عن سائر الطوائف، وتأكَّد بعضهم من أن الحاكم الوطني، ولا سيما عنـد عدم وجـود قانـون أساسي، لن يكون إلاَّ حاكماً بالاسم.

الاضطرابات الطائفية بين الدروز والنصارى

أظهر الفرنسيون ميلهم للموارنة علناً، وقال كولوندور أمام جماهيرهم الغفيرة المحتشدة في القدَّاس الاحتفالي بمناسبة عيـد الميلاد لعـام ١٩١٩ «إن فرنسـا تأتي لهـذه البلاد خصيصـاً إجابة لدعوة أصدقائها الموارنة، وللمحافظة عليهم ولإعلاء شأنهم. . . فقامت قيامة الأوسـاط الإسلامية بعد هذا التصريح، وقامت قيامة الأرثوذكس أيضاً»[3]. وهـذا التصريح العلني من مسؤول فـرنسي شجَّع المـوارنة عـلى القيام بمظاهرات استفـزازية في عيـد الفصح في نيسـان ١٩١٩ هتفوا فيها لفرنسا، ووجَّه بعضهم أقوالاً ماسَّة بالمسلمين[4]. فنتج من ذلك توتـر بين المسلمين والنصارى في بيروت.

---

(١) بشارة الخوري: «حقائق لبنانية»، الجزء الأول ص ١٢٨، ووليد عوض: «أصحاب الفخامة رؤساء لبنان»، بيروت ١٩٧٧، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٢) انظر كلام فؤاد أرسلان في «لسان الحال»: عدد ١٣ و٢٠ كانون الثاني ١٩٢٥.

(٣) اسكندر رياشي: «قبل وبعد ١٩١٨ ـ ١٩٤١»، ص ٢٤.

(٤) «لسان الحال»: عدد ٢٤ نيسان ١٩١٩.

وفي هذه الأجواء من التوتر الطائفي، وفي ظلّ استقواء النصارى بشكل عام والموارنة بشكل خاص بتحالف الفرنسيين معهم وانحيازهم إليهم، بدأت الاضطرابات الطائفية بين الدروز والنصارى، وكانت شرارتها الأولى مقتل اثنين من أعوان فؤاد جنبلاط في أيلول ١٩١٨ على يد عصابة نصرانية. ثم أخذت تتفاقم يوماً بعد يوم بسبب الفعل وردات الفعل وتسلسل عمليات الثأر. وكان من الطبيعي أن يزيد فيها رواسب الفتن السابقة عند المتعصبين، واختلاف الموقف السياسي بين الدروز الذين كان معظمهم آنذاك يؤيّدون الحكومة العربية، والوحدة مع سورية المستقلّة على أساس اللامركزية، والانتداب الأميركي أو البريطاني، ومعظم المسيحيين الذين يطلبون استقلال لبنان عن سورية في ظل الانتداب الفرنسي.

تواصلت الاضطرابات حوادث فردية وعمل عصابات، ونالت من الأبرياء. وبلغت بين نهاية عام ١٩٢٢ ومطلع ١٩٢٣ أشدّها بحصول العديد من الحوادث المؤسفة[١]. ورافقتها الإشاعات السامّة والأخبار المضخمة. وبات التنقّل محفوفاً بالخطر[٢]. وقيام هذه الاضطرابات في ظل الاحتلال الفرنسي ومنذ قدومه، وقيام الاضطرابات بين الشيعة والنصارى في جبل عامل في عامي ١٩١٩ و١٩٢٠، يثبت أن التدخل الأجنبي هو السبب في كل ما قام من فتن واضطرابات طائفية في سورية ولبنان[٣].

لم تكن الاضطرابات بين الدروز والمسيحيين هي الوحيدة التي حصلت في لبنان آنذاك، بل حصلت أيضاً اضطرابات أخرى لها طابع عشائري وانتقامي محض ضمن الطائفة الواحدة كمقتل عائلة مسيحية من ستة أشخاص في جوار البترون، واضطرابات في المدن لها طابع سياسي[٤]. وتزامنت فترة اشتدادها مع فترة قيام سلطان الأطرش بثورته في تموز ١٩٢٢، ومع اشتداد عمل العصابات العاملة ضد الانتداب الفرنسي انطلاقاً من شرق الأردن وفلسطين، وهذا جعل الوجود الفرنسي نفسه مهدّداً بالخطر. لهذا، وبعد أن تدنّت

---

(١) ذكرت الصحف أخبار هذه الحوادث في عشرات من أعدادها. ولا يزال المعمّرون يروونها بأسى. ومن الأمثلة على بشاعتها وتسلسلها نذكر مقتل جماعة من الدروز على يد عصابة نصرانية، ثم قيام محمود الرفاعي مع من تبقّى من عصابة حسن ثابت بقتل سبعة نصارى في عين اللجة في جبل الباروك ثأراً لقتلى الدروز، ثم قيام الدركي عبدو نخلة بقتل أربعة من الدروز ثأراً لقتلى النصارى. انظر «لسان الحال»: عدد ٨ تشرين الأول ١٩٢٣، و١٥ نيسان ١٩٢٤.

(٢) Pierre Bénoit: «La Châtelaine du Liban», Paris 1924, P. 170.

(٣) يورد سليمان ضاهر في مفكراته عن يومي ١٤ و١٧ محرم ٣٣٩ الموافقين ٢٨ أيلول وأول تشرين الأول ١٩٢٠ الأمثلة العديدة على اعتداءات المسلّحين المسيحيين على الشيعة بتحريض ومساعدة فرنسيين. أنظر أيضاً محمد جابر آل صفا «تاريخ جبل عامل»، ص ٢٢٧.

(٤) ستيفن لونغريغ: «تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي»، ص ١٥٦.

هيبة الحكم في لبنان، شكَّل المفوض السامي ويغان، مجلساً عدلياً عسكرياً مخوَّلاً إصدار أحكام مبرمة غير قابلة لأي طريق من طرق المراجعة، وعوّل عليه في عملية الإسراع بحفظ الأمن إذ لم يكن الفصل في الدعاوى ليتجاوز الأسبوع. وكان ويغان ينتظر لساعة متأخرة من الليل صدور الأحكام حتى يصدِّقها فوراً لتنفَّذ في الغد[1].

إن هذا يدلّ على مدى حرص ويغان على إقرار الأمن الذي بات اختلاله ينتقص من هيبة الفرنسيين. فتشكيل المجلس العدلي والسرعة في تنفيذ أحكامه المبرمة غير القابلة للاعتراض، حتَّمتهما ضرورة المحافظة على هذه الهيبة، وتثبيت الأمن والاستقرار المترجرجين، ولم يقصد منه معاقبة المجرمين لأسباب طائفية أو شخصية فقط، بل إظهار الشدّة أمام المعارضة التي هي في أكثريتها إسلامية، والقضاء على من يقومون بأعمال الشغب ضد الانتداب، وإرهاب الجميع للإخلاد إلى السكينة.

كان مشكوكاً في إمكانية معاملة الجميع بالمساواة أمام المجلس العدلي، بل كان مشكوكاً في الهدف المعلن من إنشائه. لذا عارضه نواب الطوائف الإسلامية في المجلس التمثيلي، وقاوموا مشروع تشكيله وإعلان الأحكام العرفية[2]. وقد أظهرت الوقائع انحياز السلطة في أعماله لأنها غيَّبت عنه قضايا كثيرة لمصلحة المسلمين، ففيما حوكم القتلة الدروز، لم ينل معظم القتلة النصارى أي عقاب[3]. وكما ذهب انحياز السلطة بالمساواة أمام المجلس العدلي وبعدالته، ذهب أيضاً بالمساواة في ملاحقة المجرمين النصارى والدروز، وفي جمع الأسلحة من الفريقين بحيث كان يؤخذ من الدروز أضعاف ما يؤخذ مما يماثل عددهم من النصارى[4].

نشطت مساعي الصلح والتهدئة من قبل أعيان الدروز والنصارى وبالتعاون مع السلطة لإنهاء هذه الحوادث المؤسفة التي خشي الجميع من تطوّرها إلى فتنة طائفية. فاجتمع

---

(١) «الصحافي التائه»: عدد ١٦ تشرين الأول ١٩٢٦.

(٢) «البشير»: عدد ١٢ أيار ١٩٢٣.

(٣) تذكر «الصفاء» في مقالة افتتاحية بعنوان «إلى زعماء الطائفة» في عدد ٣١ كانون الثاني ١٩٢٤ ما يلي: «أليست دماء الدروز التي سفكت ولم يعاقب أحد من سافكيها مما يوجب على الزعماء أن يطلبوا إلى أولياء الأمر عقاب المجرمين». وفي عدد الأول من آذار ١٩٢٥ يرد ما يلي: «ألم يكن عقاب قوم والإغضاء عن آخرين نتيجة التعصب ومزج الدين بالسياسة؟ إن رفاعه وعدنان والصايغ نالوا جزاءهم على ما ارتكبوا من الجرائم. أمّا غيرهم، فلم يجازوا، ولا سئلوا عمّا فعلوا. وهذه دلالة صريحة على أن لا قيمة للدم الدرزي وعلى أن دم المحمَّدي كان يسفك قبل مجيء الجنرال سراي فلا يعاقب سافكه».

(٤) فرض على قرية زرعون الدرزية، البالغ عدد مكلّفيها ٣٠ رجلاً منهم ١٠ غائبون، ١٠ بندقيات حربية و٥٠٠ خرطوشة، في حين لم يفرض على قرى الدوار، والعيرون، والقعقور، والحلة، وبنابيل، والزاهرية، وبصفرين، إلاَّ ١١ بندقية، بينما يزيد عدد مكلّفيها على ٣٠٠. ولم يفرض على بيت شباب، وهي قرية كبيرة، إلاّ ٦ بندقيات. انظر «الصفاء»: عدد ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣.

بعد حادثة سوق الخان، في أوائل حزيران ١٩٢١ جمع من الدروز والنصارى في حاصبيا بحضور لجنة أرسلها حاكم لبنان، وكتبوا العهود والمواثيق بعدم تعكير صفو الأمن وتسليم القرية القاتل من أبنائها، وفي حال التأخر عن تسليمه تتكفّل بديّة المقتول، ويفرض عليها الجزاء[1]. ودعت نظيرة جنبلاط وجوه الشوف من دروز ونصارى إلى اجتماع في المختارة برئاستها ورئاسة شيخ العقل حسين طليع في أواسط حزيران ١٩٢٣، لإعادة الصفاء والوئام والتعايش إلى ربوع الشوف، كما أنها دعت المطران أوغسطين البستاني لمساعدتها في مهمتها[2].

ونتيجة لهذه المساعي، ولتدابير السلطة، هدأت الاضطرابات، واقتصرت بعد نهاية عام ١٩٢٣ على مشاكل عادية. وألغيت حاكمية الشوف العسكرية. وعادت مسيرة العيش المشترك والعلاقات الحسنة بين الدروز والنصارى إلى أن قطعها التدخل الفرنسي في أثناء الثورة السورية الكبرى.

إجحاف من الدولة وتقصير من الدروز

تمثَّل الدروز في اللجنة الإدارية عام ١٩٢٠ بعضوٍ واحد من أصل ستة عشر وكانوا يتوقَّعون تمثيلهم بعضوين، إلاَّ أن السلطة الفرنسية لم تعيِّن بديلاً عن مصطفى العماد المتوفى، فاقتصر تمثيلهم على عضو واحد. وتمثَّلوا في المجلس التمثيلي الذي تلا اللجنة الإدارية بعضوين من أصل ثلاثين بعد أن كان لهم ربع أعضاء مجلس إدارة جبل لبنان يوم لم يزد عددهم فيه عن الثُمْن إلاَّ قليلاً[3]. وإذا كان نظام المتصرفية قد أعطاهم على صعيد مجلس الإدارة ما يتلاءم مع أهميتهم الفعلية، وأكثر من نسبتهم العددية التي تصنِّفهم في الدرجة الثالثة بين طوائف جبل لبنان، لأنهم في تاريخ وضعه كانوا مع الموارنة قطبي المشكلة والقضية، فإن السلطة المنتدبة تجاوزت أهميتهم التاريخية، وأعطتهم أقل من نسبة عددهم الفعلي إلى مجموع السكَّان، بل أقل من عددهم حسب الإحصاء غير الدقيق. وهذا مبعث الشكوى[4].

---

(١) «لسان الحال»: عدد ١٦ نيسان و١٠ حزيران ١٩٢١.

(٢) صورة عن رسالة المطران أوغسطين البستاني إلى نظيرة جنبلاط في ١٤ حزيران ١٩٢٣. ومما جاء فيها: «إني لمعتقد تمام الاعتقاد أن الإجتماع بفضل نصائحك وإرشادات سيادة الشيخ الجليل (شيخ العقل حسين طليع) ومعاونة العقلاء وحسن نيَّات الجميع يسفر عن النتيجة التي ترغبينها وتنطبق على نيَّات حكومتنا الجليلة. أمَّا من جهة النصارى، فأرجو أن تدعيهم باسمك مع إخوانهم الدروز. وهم من أشدّ الناس طاعة لأوامرك».

(٣) مقالة لعارف النكدي بعنوان «بنو معروف في مئة عام»، في «الضحى»: عدد كانون الثاني ١٩٦٠، ص ١٥.

(٤) جاء في كتاب من أحد الدروز المقيمين في الإسكندرية إلى أمين خضر في ٢٥ حزيران ١٩٢٢ ما يلي: «ومما يزيدني أسفاً أن حالة الطائفة تزداد سوءاً، وحقوقها تؤخذ منها شيئاً فشيئاً. فإذا استمرَّت هذه الحال طويلاً فإنها تصبح في =

نجد في معظم أعداد «الصفاء» مناشدة من مسؤوليها ومحرّريها للدروز بشكل عام ولأعيانهم بشكل خاص، وحثهم على المطالبة بالحقوق الضائعة. وهذا ما جاء في أحد أعدادها، وهو يظهر إجحاف السلطة بحقوق الدروز وتجاهلها: «لقد غُلب الدروز حتى في قضاء الشوف، فليس منهم بين موظفيه إلّا العدد الأقل. واستخفّ بهم في قضاء المتن فلم يعطوا مثل ما أعطي غيرهم في الشوف عملاً بالمساواة، واستضعفوا في حاصبيا وراشيا كأنهم حشرات لا بشر، ثم هضمت حقوقهم في المجلس النيابي فلم يمثّلهم إلّا اثنان. فتّش عن الموظف الدرزي في مديريات المالية والنافعة والزراعة والصحة فإن وجدته قبل أن تجد العنقاء، ضمنّا لك ما تريد. واحص الوظائف التي يتقلّدها الدروز، ما عدا ثلاثة في العدلية، ثم اجمعها، تجد الموضوع صفراً. وادخل إلى مديرية المعارف تجد المدير يتأهّب للخروج منها لأنه درزي، والدروز لا يستحقّون أن يكون المدير منهم في عاصمة لبنان الكبير. . . هناك وسيلة من يشاء من موظفي الدروز التوسُّل بها جعلته في حرز حريز وهي أن يصبأ عن دينه ويعلن أنه براء من الدروز»[1].

وشكوى الشيعة شبيهة بشكوى الدروز. فهم لم يحصلوا في جبل عامل الذي يشكّلون ثلاثة أرباع سكّانه سوى على عشرين وظيفة[2] وفي تقرير نواب الشيعة إلى المفوض السامي يطلبون فصل جبل عامل عن لبنان ويقولون: «نحن أهل جبل عامل مذ إلحاقنا بلبنان، ما زلنا نرى الغرم علينا والغنم له، ندفع الضرائب ولا ينفق علينا سوى القليل حتى نرى حقنا مهضوماً ولا نعطى من الوظائف ما نستحقّه»[3]. فالوظائف إذاً لم توزَّع بين الطوائف اللبنانية بنسبة عادلة إذ نال الموارنة الحصة الكبرى التي تزيد عن نسبة عددهم فيما حاق الإجحاف بالمسلمين، وأفضى إلى مطالبتهم الدائمة بحقوقهم.

لقد سلّم الدروز، بعد إنشاء دولة لبنان الكبير، بتحوّل المعادلة السياسية الدرزية المارونية التي كانت قائمة في عهد المتصرفية إلى مارونية سنية لأن الموارنة والسنّة هما الطائفتان الأكثر عدداً، وسلّموا بتصنيفهم في المرتبة الخامسة من حيث توزيع المناصب النيابية والوزارية والوظائف لأنهم الطائفة الخامسة بالعدد. وإنما شكوا من الغبن اللاحق بهم، وطالبوا بإنصافهم وإصلاح أوضاعهم. ولا يمكن على الإطلاق ردّ عدم إعطائهم حقّهم من وظائف الدولة إلى قلّة متعلميهم لأن متعلميهم والأكفاء عندهم آنذاك أضعاف عدد الوظائف المستحقّة

= لبنان الكبير أصغر الطوائف وأحطّها بالنسبة إلى ما كان لها من الشأن في لبنان الصغير». انظر سعيد مراد: «الحركة الوحدوية في لبنان. . .»، ملحق، ص ٣٣٤.

(١) مقالة «الصفاء» الافتتاحية بعنوان «كبر لبنان فصغر الدروز»: عدد ٢ حزيران ١٩٢٢.

(٢) «البرق»: عدد ١٥ آب ١٩٢٢.

(٣) يوسف مزهر: «تاريخ لبنان العام»، الجزء الثاني، ص ٩٧٠.

لهم، هذا إذا روعي شرط العلم والكفاية لدخول الوظيفة، وإنما يمكن ردّه إلى سياسة الانحياز ضدهم، ومحاربة السلطة لهم خصوصاً خلال الاضطرابات الطائفية بينهم وبين النصارى، وإلى تفكّكهم وضعف بعض القيِّمين على شؤونهم وتقاعسهم عن المطالبة بالحقوق.

وشكا الدروز كذلك من التعديلات الإدارية، وكان أول ما أثار شكواهم إلحاق حاصبيا في عام ١٩٢٢ بقضاء مرجعيون[1]. وقد تكرّس هذا التعديل في التقسيم الإداري المحدث في عام ١٩٢٥ وذلك بجعل جديدة مرجعيون حاضرة قضاء حاصبيا بالرغم من أن عدد سكّان حاصبيا، كما جاء في عريضة أهلها الاحتجاجية، يزيد ٣٨٠٠ نسمة عن مرجعيون، وهي تدفع لخزانة الحكومة ٩٠٠٠ ليرة زيادة عما تدفعه مرجعيون، وسكّان حاصبيا من طوائف مختلفة وجديدة مرجعيون سكّانها من طائفة واحدة[2].

وتقسيم عام ١٩٢٥ الإداري جعل بحنس مركز محافظة المتن. وهذا أدّى إلى احتجاج المتنيين الدروز لأن حاضرة المتن في عرفهم يجب أن تكون آهلة بالدروز والنصارى[3]. وبموجبه ألغيت جميع المناطق الإدارية التي كانت تدعى متصرفيات وحاكميات إدارية وقضائية، واستعيض عنها بإحدى عشر منطقة أو محافظة ومديرية واحدة مستقلة هي مديرية دير القمر التي كان غورو قد أعلنها في آب ١٩٢١ قائمقامية، والتي أصبحت تعدّ من مديريات الشوف الثمانية[4]. وهذا أثار احتجاج أهل المناصف الدروز لأنه فصل القرى عن بعضها بإلحاقه بعض أراضيهم وثلاث قرى نصرانية بمديرية دير القمر ولأنه سيؤدِّي إلى اضطراب المعاملات الشخصية والعقارية[5].

وقد أشار حاكم لبنان كايلا إلى الشكاوى من التنظيم الإداري الذي لم يجر بدون جلبة «من الموظفين الذين صرفوا من الخدمة، ومن بعض القرى التي قضت الضرورة بنقل مراكز الحكومات المحلية منها، فضجّت في بعض الأحيان من هذا التغيير»[6].

وكما لم يستطع زعماء الدروز إنالة طائفتهم حقوقها، هكذا لم يستطيعوا ترتيب أمور

---

(١) جاء في «لسان الحال»: عدد ٧ تشرين الأول ١٩٢٠ ما يلي: «لما أبلغ حاكم صيدا شاربانتيه، ومتصرفها رشيد جنبلاط، أهالي حاصبيا بإلحاق حاصبيا بقضاء مرجعيون كان له وقع أليم في نفوسهم».

(٢) «الصفاء»: عدد ٢٦ آذار ١٩٢٥.

(٣) «الصفاء»: عدد ٢ نيسان ١٩٢٥، وقد علّل الدروز مطالبتهم بنقل حاضرة المتن من بحنس إلى مكان آخر بأسباب عديدة منها أن الدرزي إذا ذهب إلى بحنس لا يجد كفيلاً من سكّانها إذا احتاج إلى كفيل.

(٤) انظر عن هذه المناطق الإدارية «الدليل السوري...»، لعام ١٩٢٥، ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٥) «الصفاء»: عدد ١٥ نيسان ١٩٢٥.

(٦) «Anniversaire de la proclamation du Grand Liban», 1925 P. 4.

البيت الداخلية كإنشاء مجلس مليٍّ. لقد حاول بعض المثقفين إنشاء جمعية عامة لشباب الدروز يكون مركزها بيروت، بعد إعلان الدستور العثماني في عام ١٩٠٨. لكن محاولة إنشاء هذه الجمعية التي شُبِّهت بـ «المجلس المليِّ» فشلت[١]. ونتيجة لحملة إعلامية بدأها أمين ناصر الدين في جريدة «الصفاء» في مطلع عهد الانتداب، وجَّه فؤاد أرسلان ونسيب جنبلاط دعوة إلى أعيان الدروز للاجتماع في ١٥ أيار ١٩٢١[٢] من أجل إيجاد المجلس المليِّ. فاجتمعوا في الموعد المحدَّد، واختاروا خمسة عشر عضواً لهذا المجلس. لكن بعض المغرضين والطامعين بالمنصب ادعوا أنهم لم يعطوا حقهم، ووقفوا مسيرة الإصلاح الداخلي في بدايتها فاقتصرت هذه المحاولة، التي اقترنت بعدم الجدية وبالخوف من الانقسام الداخلي، على تسمية أعضاء المجلس المليِّ[٣].

بعد ذلك تكرَّرت المساعي، لكن أياً منها لم ينجح[٤]. وهذا يدلّ على وجود محاولات عند الغير إصلاح أوضاع الطائفة وإنشاء مجلس مليٍّ ينظِّم شؤونها المذهبية، ويهتمّ بأوقافها ويحول دون تسيّب أموالها وهدرها، ويدعم المؤسسات التعليمية والاجتماعية[٥]، كما يدلُّ على أن هذه المحاولات تصطدم ببعض المنتفعين من بقاء الواقع الاجتماعي السياسي الدرزي كما هو، وبمعارضتهم إنشاء المؤسسات التي تحدّ من دورهم، وتشاركهم في اتخاذ القرار، وبالانقسام الداخلي والصراع على النفوذ.

استنتاجات

لبنان الموسَّع الحدود، المستقل عن سورية بحماية فرنسية، مشروع مسيحي فرنسي لم ينل في البداية إلّا تأييد القلّة الدرزية، لأن الأكثرية الدرزية، كما أكثرية سائر المسلمين، أيَّدت المشروع العربي الاستقلالي. فمعظم دروز جبل لبنان وبيروت سعوا إلى اتحادهما مع

(١) «النهار»: عدد ٣ آب ١٩٣٨.

(٢) رسالة فؤاد أرسلان ونسيب جنبلاط إلى أمين ناصر الدين، انظر الملحق رقم ٧.

(٣) تذكر «الصفاء» في عدد ٩ حزيران ١٩٢٢ أن أوراق المجلس المليِّ أهملت ولم يكلِّف أحد نفسه السعي لتسلمها.

(٤) من هذه المحاولات تقدّم النادي الإصلاحي الدرزي بمشروع قانون إيجاد المجلس المليِّ في عام ١٩٢٩ بعد أن عرضه على مفكِّري الطائفة. انظر «الصفاء»: عدد ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ و١٨ كانون الثاني ١٩٣٠. ومنها أيضاً اقتراح المحامي شاهين أبو علي مشروع ملي لجميع دروز المشرق العربي بعد حصول مشكلة القضاء في حاصبيا في عام ١٩٣٨. انظر «النهار»: عدد ٣ آب ١٩٣٨. وظلَّ المجلس الملي الدرزي مشروعاً يراود فكر الإصلاحيين إلى أن تشكَّل في ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٢، وهو حالياً متوقِّف عن العمل.

(٥) أقفلت مدرسة الداودية في عام ١٩٣١ لأن وقفها «ضعفت حالة وقلّت موارده». أنظر صك تولية شيخي العقل حسين طليع وحسين حماده وقاضي المذهب ملحم حمدان لعارف النكدي على وقف المدرسة الداودية عند حليم تقي الدين «قضاء الموحِّدين الدروز...»، ص ٣٠.

سورية على أساس اللامركزية. أمّا دروز وادي التيم، فقد رفضوا الانضمام إلى جبل لبنان وطالبوا بالبقاء متحدين مع سورية.

ومع ضعف المشروع العربي الاستقلالي ثم فشله أُرغمت الأكثرية الدرزية المعارضة للمشروع المسيحي الفرنسي وللانتداب الفرنسي على قبولها على حذر مشوب بالقلق لما كان ماثلاً في ذهن الدروز من صور الماضي عن أعمال فرنسا ضدهم، ولما رأوا من أعمالها وانحيازها في الحاضر، ولما استجد من واقع مغاير لمصلحتهم وتطلّعهم. وكان طبيعياً أن يتعاملوا مع السلطة المنتدبة كأمر واقع، وأن يتكيّفوا مع أجواء لبنان الكبير الذي، إذا استثنينا أقلّيتهم في الملحقات، لم يغيّر إلاّ قليلاً من أوضاعهم لأن أكثريتهم من سكّان لبنان الصغير الذي هو نواته. ومما زاد في عملية التكيّف استمرار توسّل السلطة الفرنسية التعاون مع زعمائهم لاحتوائهم، وتوسّل بعض هؤلاء الزعماء التعاون معها للحفاظ على نفوذهم، فشاركوا في المجالس التمثيلية وانخرطوا في جهاز الدولة الإداري الذي كان أمر تسلّم وظائفه والبقاء فيها مرهوناً برضى السلطة المنتدبة.

هناك مظهر آخر من مظاهر إقامة علاقات طبيعية بين الدروز والفرنسيين نجده في الزيارات المتبادلة بين مسؤولي الفرنسيين وزعماء الدروز وتجييش هؤلاء الزعماء لأنصارهم عند استقبال المفوض السامي والموظفين الفرنسيين أو للمشاركة في مناسبات الأعياد الفرنسية. أما مسألة تفضيل فريق كبير من الدروز لبقاء حاكم لبنان فرنسياً، فلا يمكن ردّها إلى علاقاتهم الحسنة بالفرنسيين، بل إلى حذرهم من أن يكون الحاكم مارونياً.

وإنشاء دولة لبنان الكبير غيَّر المعادلة السياسية التي كانت قائمة في جبل لبنان، وحوّلها من معادلة درزية مارونية إلى معادلة سنية مارونية، وأفضى بالدروز إلى المرتبة الخامسة. فلمّا كبر لبنان صغروا. ولم يكن يزعجهم تكبيره وتغيّر المعادلة، بل حرمانهم ضمن المعادلة القائمة في بلد لم يغب عن بالهم يوماً أنهم صانعو تاريخه الوسيط والحديث. فهم لم ينالوا حصة تتلاءم مع عددهم الفعلي أو النظري الناتج عن إحصاء عام ١٩٢١، فقلّ موظفوهم في إدارات الدولة، وكانت معظم وظائفهم عادية. لقد احتجوا على السلطة لحرمانهم حقوقهم من الوظائف، ولإجراء تقسيمات وتعديلات إدارية مغايرة لمصالحهم، وأظهروا الشكوى من تقاعس بعض زعمائهم عن المطالبة بحقوقهم.

وفي السنوات الثلاث الأولى من عمر لبنان الكبير واصل الدروز والنصارى زجّ أنفسهم في حوادث دموية مؤسفة خاسرة كادت تؤدّي إلى فتنة. وكان الفرنسيون هم المسؤولين الأوائل عنها، أو على الأقل القادرين على منع تفاقمها كما أثبتوا قدرتهم على إنهائها حين باتت تشكّل خطراً عليهم. وقد ألّفوا المجلس العدلي لمعاقبة المشتركين فيها والمجرمين

والهدف أبعد من ذلك هو إرهاب المعارضة التي كانت تزعجهم بالمقاومة السياسية والمسلَّحة.

ومما لا شك فيه أن الدروز، كسائر المسلمين، لم يلاقوا من النصارى تحدياً سياسياً وتمادياً في إظهار النفوذ والاستعلاء فحسب، بل غالباً ما لاقوا من متطرفيهم المستقوين بالسلطة استفزازات وتحديات أحوجتهم إلى الرد والثأر لأي مسٍّ بالكرامة الفردية أو العامّة، مع علم مسبق عند جميع الملتجئين منهم إلى حمل السلاح في وجه السلطة وأعوانها بأن نهايتهم ستكون القتل أو الإعدام. ومع أن هذا يعتبر في أحد وجوهه مظهراً من مظاهر مقاومة الانتداب الفرنسي عبر مقاومة حلفائه المتطرفين، فإن اتسامه بالسمة الطائفية قلَّل من أهميته.

الفصل الثالث

الدروز في دولة سورية ودولة جبل الدروز ١٩٢١ - ١٩٢٥

دروز دولة سورية

بعد إنشاء دولة لبنان الكبير في ٣١ آب ١٩٢٠ أصدر غورو قراراً في أول أيلول أنشأ بموجبه دولة بلاد العلويين، وجعل في الثاني من أيلول ولاية حلب حكومة مستقلّة، وحوَّل متصرفية جبل حوران إلى دولة بموجب الاتفاقية الدرزية الفرنسية في ٤ آذار ١٩٢١، ودمج قضاء الاسكندرونة مع قضاءي انطاكية وجسر الشاغور في لواء واحد هو لواء الاسكندرونة الذي أُعطي نظاماً خاصاً قبل الاتفاقية الفرنسية التركية في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١، وخلق مصلحة للبدو تابعة للفرنسيين مباشرة. وادَّعى الفرنسيون أنهم لم يحدثوا هذه الانقسامات ويوجدوا هذه الدول، بل وجدوها قائمة واضطرُّوا إلى تحمل نتائجها، «وهذا كان نقطة ضعف هذه الدول»[١]. وبرَّروا عملهم أمام لجنة الانتدابات وأمام العالم بالدفاع عن مصالح الأقليات والطوائف الدينية المختلفة. إلاَّ أنهم قلَّصوا عدد الدول السورية حين أوجدوا اتحاداً بين دول دمشق وحلب وبلاد العلويين في ٢٨ حزيران ١٩٢٢[٢] حلَّ مكانه اتحاد بين دولتي دمشق وحلب في أول كانون الثاني ١٩٢٥ باسم «دولة سورية»[٣].

قُسِّمت دولة دمشق عند إنشائها في عام ١٩٢٠ إلى أربعة ألوية هي: دمشق وحمص وحماه وحوران، يقطن الدروز في لواء واحد منها هو لواء دمشق، ويسكنون في قضاءين من أقضيته الستة، بالإضافة إلى مدينة دمشق وغوطتها، هما قضاء وادي العجم، وقضاء

(١) Catroux, L. T Colonel: «Le Mandat français en Syrie, son application à L'Etat de Damas», Paris, «Revue politique et parlementaire», 10 Fevrier 1922, p. 20.

(٢) «النشرة الرسمية للمفوضية العليا...»: عدد ٢٣ تموز ١٩٢٢، قرار المفوض السامي غورو، عدد ١٤٥٩، تاريخ ٢٨ حزيران ١٩٢٢.

(٣) المصدر نفسه: عدد ٣١ كانون الأول ١٩٢٤، قرار المفوض السامي ويغان، عدد ٢٩٨٠، تاريخ ٥ كانون الأول ١٩٢٤.

القنيطرة[1]، وأهمّ قراهم في هـذين القضاءين مجـدل شمس وقلعة جنـدل وبقعاثـا ومسعده[2]. وزعامتهم السياسية ممثّلة بآل أبي صالح[3]. وقراهم في الغوطة: جرمانا والأشرفية وصحنايا.

ويسكن دروز حلب في ست عشرة قـرية مـوزَّعة عـلى قضاءي ادلب وحـارم التابعـين حالياً لمحافظة حلب. ففي ادلب أربع قرى، وفي حارم القرى البـاقية. وأهمّ القـرى: معرّة الاخوان وكفتين. إلاّ أن شـأنهم هو الأضعف بـين دروز سائـر المناطق الشـامية. وزعـامتهم السياسية الأولى هي لآل القصاب[4].

ولم يتمثّل دروز دولة سورية بأي منصب نيابي أو وزاري في عهد الانتداب، بـل كـان مشـايخهم ووجهاؤهم واسـطة بينهم وبين المسؤولـين. والسبب في عـدم تمثيلهـم يعـود إلى قلّة عددهم وافتقارهم إلى القيادات البارزة. وكانوا بحاجة إلى تمثيلهم وإلى وجـود موظفـين منهم في الإدارة لتسهيل تسيير مصالحهم وأعمالهم، لذا طالبوا عام ١٩٣٠ بأخذ حقّهم أسوة بسائر الطوائف[5].

كـان دروز الغوطـة وقضاءي وادي العجم والقنيـطرة تابعـين سياسيـاً وإداريـاً لـدولـة سورية، وقضائياً بالنسبة إلى أحوالهم الشخصية لقاضي المذهب الـدرزي في حاصبيـا التابعـة لدولة لبنان الكبير. وكانوا مرتبطين بإخوانهم في دولة جبل الدروز أكثر من ارتباطهم بدروز سائر المناطق. لذا فإن وحدة سورية تجمع هذه الدول الثلاث هي مؤطّرة لهذه الارتباطات، وحلٌّ يلبّي طموحهم الوحدوي الذي حملهم على أن يضعوا في الثورة السورية الكبرى كل ثقلهم من أجل تحقيق الوحدة السورية والاستقلال، وأن يتحمّلوا عبئاً بشرياً ومادياً كبيراً.

وفي الواقع السياسي التقسيمي، الذي أراد الفرنسيون من خلاله تعزيز التمايز الفئـوي

---

(١) انظر عن التقسيمات الإدارية لدولة دمشق «الدليل السوري» لعام ١٩٢٢، ص ١٥٧.

(٢) انظر عن هذه القرى Adib Souleiman Bagt: «La Région de Djolan», Etude de Géographie régionale Paris. 1958, P. 324.

(٣) اجتمع زعماء دروز جميع مناطق بلاد الشام في أسبوع شيخ المجـدل كنج أبـو صالـح في ٢١ حزيـران ١٩٣٨. وبعد مذاكرتهم، وبناء على موافقة أهل المجدل ومشايخ الإقليم وآل الفقيد، بويع أخوه أسعد بالزعامة. رسالة محمد عـز الدين الحلبي إلى نديم ناصر الدين في ٢١ حزيران ١٩٣٨. من أوراق نديم ناصر الـدين. وفي مقابلة شخصيـة مع الدكتور نزيه أبو صالح في ١٧ كانون الثاني ١٩٨٨ صرّح أنَّ التفاوت المادي بين عشيرته وسـائر العشـائر في الإقليم ضئيل للغاية.

(٤) مقـابلة شخصية مـع العقيد عـادل القصّاب من معـرّة الاخوان في ٢٥ كـانون الأول ١٩٨٧، الـذي أضـاف أن آل القصاب هم في الأصل آغوات، ولكن بعد زواج عـلي القصاب من الـطرشان في عهـد الانتداب أطلق عليـه زعماء جبل الدروز لقب باشا.

(٥) «لسان الحال»: عدد ١٧ كانون الأول ١٩٣٠.

والمناطقي، كانت النزعة العصبية المذهبية والعشائرية تستيقظ أو توقظ، وتضخّم الحوادث الفردية، وتشكّل منطلقاً لاستغلال الفئويين والمغرضين لها. ففي أواخر نيسان ١٩٣١ حصلت حادثة فردية بسبب الخلاف على المرعى وتخوم الأراضي تطوَّرت إلى خلاف بين أهالي مجدل شمس وبقعاتا الدروز، وأهالي جباتا الخشب السنّة. لكن حكمة العقلاء وتدخّل السلطة حالا دون تفاقم النزاع واستغلاله[1]، وأنهياه بسرعة بعقد مصالحة بين أهالي تلك القرى أعقبها صلح بين الدروز والشراكسة أنهى النزاع الذي تجدَّد بينهم في خلال الثورة السورية الكبرى من جرَّاء اشتراك الكوكبات الشركسية في قتال الثوار الدروز[2].

استقلال جبل الدروز

إذا كان جبل لبنان بأكثريته المسيحية نواة نفوذ الفرنسيين في المشرق العربي، وقاعدة انطلاقهم إلى سورية، وإذا كانت، بحسب تصريح الجنرال غورو، سهول حلب بإمكانها أن تقدِّم لهم ما ينقصهم من حبوب، وسهول حوران وانطاكية أراضي زراعية ممتازة ، فإن جبل حوران في نظرهم ذو أهمية استراتيجية واقتصادية لوجودهم في سورية تحملهم على عدم التخلِّي عنه لغيرهم[4]. وقد كشفوا عن خطتهم لمنحه استقلالاً داخلياً في ظل نفوذهم قبل أن تطأ أقدامهم أرض سورية الداخلية، وقبل أن يكتبوا بانتصارهم في ميسلون نهاية الحكومة العربية. فاتفاق فيصل ـ كليمنصو، الذي يعتبر خطوة من خطوات فيصل المتساهلة والمرنة، حوى بين ملاحقة الثلاثة ملحقاً خاصاً بجبل حوران يقضي بأن يطبَّق فيه استقلال ذاتي داخل الدولة السورية[5].

إن فيصلاً سلَّم باستقلال ذاتي لجبل حوران داخل الحكومة العربية مشابه لاستقلاله الذاتي الفعلي السابق داخل ولاية سورية. وبحسب تصريح سليم الأطرش إن ما يمكن أن

---

(١) يتهم الرئيس الروحي في جبل الدروز محمود أبو فخر مراسل جريدة «ألف باء» يوسف السلال، من نصارى المجدل، بأنه وراء الحملة المفترية التي شنّتها هذه الجريدة على الدروز، ومقصده الانتقام منهم لتهدّم داره واضطراره إلى ترك المجدل في خلال «الثورة السورية الكبرى»، انظر «الصفاء»: عدد ١٤ أيار ١٩٣١. ويحمل عبد الغفار الأطرش في بيان له على جريدة «ألف باء» ويطلب إلى جميع الدروز الذين يلقّبهم بـ «الشعب الدرزي» قطع اشتراكهم فيها، ويشيد بالدولة الفرنسية ومسؤوليها الذين تفهَّموا الحقيقة، وعملوا على إنهاء النزاع، انظر «لسان الحال»: عدد ٢ حزيران ١٩٣١.

(٢) انظر عن هذا الصلح «لسان الحال»: عدد ٧، و١٤ تشرين الأول ١٩٣١.

(٣) «البشير»: عدد ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٠.

(٤) دراسة مقدَّمة من الجنرال غورو إلى رئيس الوزراء الفرنسي. أوردها وجيه كوثراني في «بلاد الشام...» ص ٣٥٢، أيضاً Henri Bordeaux: «Dans la Montagne des Druzes», P.P. 89 - 90.

(٥) عادل اسماعيل: «السياسة الدولية...» الجزء الخامس، ص ٤٦، وزين زين: «الصراع الدولي في الشرق الأوسط...»، ص ١٤٢.

يطبَّق من القوانين والأنظمة في مدن سورية لا يمكن تطبيقه في الجبل المحافظ منذ القديم على عادات وطبائع خاصة، على أن استقلاله لا يعني فصله اقتصادياً وعلمياً وأدبياً وقومياً عن سورية[1].

إذاً إن خصوصية دروز جبل حوران الناتجة من كونهم عصبية مذهبية مستقوية بتماسكها ومنعة جبلها الطبيعية، ورغبتهم في إدارة شؤونهم الداخلية، شكّلت مدخلاً للفرنسيين لتنفيذ جزء من مخطط تقسيمي معد سلفاً فاستثاروا، من أجل إنجاحه، رغبة الطامحين إلى الاستقلال، وحرَّكوهم لتقديم العرائض المطالبة به بحماية فرنسية. إلاّ أن مصير جبل حوران كان مرتبطاً بمؤتمر الصلح، وبالسياسة الفرنسية العامة في الشرق، ونوع الصيغة السياسية المنوي اعتمادها في سورية (الفدرالية أو الكونفدرالية). وبعد معركة ميسلون بأسبوعين لم يكن قد تقرَّر مصيره إذ أرسل رئيس الجمهورية الفرنسية ميلران، في ٦ آب ١٩٢٠، برقية إلى غورو تظهر اتجاهاً فرنسياً نحو جعل حوران سهلاً وجبلاً منطقة مستقلة داخلياً. تقول البرقية السرية التي تحمل عنوان «مخطط لتنظيم الانتداب في سورية»: «أمّا بالنسبة لحوران، فإنه يضم الدروز في الجبل والمسلمين السنّة في المسطّحات، ولهؤلاء زعماؤهم الإقطاعيون الذين ينبغي علينا أن نستخدمهم ونحسّن وضعهم... أيجب أن نترك لجبل الدروز استقلاليته أو أن نضمّه إلى حوران»[2].

وقبل أن يُحسم هذا الموضوع عند المسؤولين الفرنسيين، استدعى غورو الرؤساء الروحيين الأربعة (أحمد الهجري، وحسن جربوع، وعلي الحناوي، ومحمود أبو فخر) إلى عاليه ليتفاوض معهم في ما يتعلّق بمصلحة طائفتهم[3]. فلقد كان وسائر المسؤولين الفرنسيين يركِّزون عليهم لما لهم من نفوذ روحي، وعلى الزعماء الطرشان لما لهم من نفوذ سياسي. وإذ تعذَّر على الرؤساء الروحيين الانتقال إلى عاليه بسبب نشوب ثورة الحوارنة على الفرنسيين، وقيام اضطرابات بينهم وبين الدروز، وكل غورو مهمة متابعة الاتصال، الذي بدأته الغرفة السياسية في بيروت، بزعماء الجبل إلى مندوب المفوضية الفرنسية في دمشق، الكولونيل كاترو، مزوّداً إياه برأيه الذي يشكّ فيه بإمكانية إلحاق سكّان الجبل بسكّان السهل الحوراني[4].

---

(١) «الصفاء»: عدد ٧ كانون الثاني ١٩٢١.

(٢) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية .M. AEF. Serie Levant, Serie Liban, Vol 125 F, P.P. 193 - 233، نقلاً عن وجيه كوثراني: «سورية من الولاية العثمانية إلى الدولة المنتدبة»، أطروحة دكتوراه في التاريخ مقدّمة إلى جامعة القديس يوسف في بيروت، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عام ١٩٨٥، ص ٣٤٤ ـ ٣٤٩.

(٣) رسالة الجنرال غورو إلى الشيخ محمود أبو فخر، انظر «الصفاء»: عدد ١٥ تشرين الأول ١٩٢٠.

(٤) Catroux: «Deux missions en Moyen - Orient», 1919 - 1922, Paris 1957, P. 31.

وقد تكوّن هذا الرأي عند غورو على أثر النزاع الذي حصل بين الدروز والحوارنة، والذي أسهم الفرنسيون في خلقه وتأجيجه، وعمل به إذ أبلغ في ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٠ سليم الأطرش، الذي جاء لاستقباله في دمشق على رأس وفد درزي، منح الجبل الاستقلال الذي طلبه سكّانه على أن تعيّن حدوده في ما بعد بحسب مقتضى الحال[١]. وهذا الوعد لسكّان جبل حوران بإعطائهم الاستقلال حفز سكّان السهل على الاقتداء بهم فقاموا هم أيضاً بتنظيم مضابط يطلبون فيها حكومة مستقلة[٢].

وعلى أثر نجاح المفاوضات بين زعماء الدروز والمسؤولين الفرنسيين، تمّ توقيع الاتفاقية المعنونة باسم «التشكيلات الأساسية لحكومة جبل الدروز» في ٤ آذار ١٩٢١، وبوشر تشكيل حكومة الجبل ثم اعترف باستقلالها في شباط ١٩٢٢. «فكانت دولة جبل الدروز، التي هي أصغر الدول السورية، آخر مولود بينها»[٣]. وفي ٥ نيسان ١٩٢٢ حضر كاترو إلى السويداء، وأبلغ سليم الأطرش وزعماء الجبل موافقة عصبة الأمم على استقلال جبل الدروز الإداري في ظل الانتداب الفرنسي. «لذا تقرّر أن يكون اليوم المذكور عيد استقلال «دولة جبل الدروز»[٤]. وأعقب ذلك إحضار كاترو صك استقلال الجبل الموافق عليه من الحكومة الفرنسية فقرىء في احتفال كبير في السويداء في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٢[٥].

خاطب الفرنسيون الدروز بـ «الشعب الدرزي»[٦]، أي بالعبارة نفسها التي يُخاطَب بها سكّان فرنسا «الشعب الفرنسي». وهذه العبارة استعملها في ما بعد بعض زعماء الدروز في بياناتهم. وللفظة «الشعب» معان مختلفة، وتعبيره حين يطلق على شعب الدولة يُعنى به العنصر البشري المكوّن لها إضافة إلى عنصري الأرض والسلطة. وهذا المعنى الأخير هو الذي قصده الفرنسيون في توجّههم إلى دروز حوران لأنهم نظروا إليهم كعنصر بشري مستكمل لمواصفات الشعب المكوّن للدولة.

---

(١) «الصفاء»: عدد ٥ تشرين الثاني ١٩٢٠.

(٢) «الحقيقة»: عدد ٨ شباط ١٩٢١.

(٣) Alphonse Joffre: «Le Mandat de la France», p. 119.

(٤) رسالة سليم الأطرش إلى عقله القطامي، عدد ١٨١٠، تاريخ ١٣٣٩ هـ، من أوراق عقله القطامي.

(٥) يذكر قائد الدرك في حكومة جبل الدروز، توفيق الأطرش، في رسالته إلى حسني صخر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢، أنه عمّم الدعوة على جميع سكّان الجبل للحضور إلى العاصمة السويداء لأن الكولونيل كاترو سيحضر إليها «أولاً لأجل تسليم صك الاستقلال لجبلنا المحبوب المصادق عليه، والثاني لأجل تقليد وسام جوقة الشرف من رتبة كومدور إلى سموّ الأمير المعظّم سليم الأطرش». من أوراق حسني صخر.

(٦) بلاغ كاترو إلى مشايخ دروز حوران، انظر سلامة عبيد: «الثورة السورية الكبرى. . .»، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١. بلاغ آخر أيضاً من كاترو إلى سكّان جبل الدروز في عام ١٩٢١. من أوراق عقله القطامي.

وخاطب الفرنسيون أيضاً الدروز بـ «الأمة الدرزية»[1] «La nation Druze». وهذه العبارة يطلقونها على أنفسهم «La Nation Française» أي «الأمة الفرنسية». وليست هذه العبارة جديدة إذ أن بونابرت، من أجل استمالة الدروز، وعد بشير الثاني باستقلال «الأمة الدرزية»[2]. والمقصود بعبارة «الأمة الفرنسية» الأمة القومية غير المكوّنة على أساس ديني. والمقصود بعبارة «الأمة الدرزية» في رسالة بونابرت، وفي رسائل القناصل الفرنسيين، طائفة الدروز أو الأمة القائمة على أساس ديني كأن نقول «الأمة الإسلامية» لأن الفرنسيين نظروا إلى الدروز كأنّهم فئة دينية غير مسلمة، وذهب بعضهم أبعد من ذلك فنظروا إليهم كعرق[3].

واستقلال دولة جبل الدروز، الذي منح الفرنسيون بموجبه، بحسب رأيهم، «الشعب الدرزي تكريس خصوصية ملّته وعرقه»، يشبه في نظرهم استقلال «دولة العلويين»، ويختلف عن استقلال دولتي سورية ولبنان اللتين لهما مستقبل دولي. «فللدروز الحق في أن يُعترف لهم بالاستقلال، ويحق لهم أيضاً المطالبة بالحصول على شروط تساعد على تطوّرهم في دائرة خاصة على أن لا يصار بهم إلى إنشاء دولة بمعنى هذه اللفظة الدولي»[4]. وتبعاً لذلك احتفظ سكّان دولة جبل الدروز بالجنسية السورية كسكّان دولتي سورية وبلاد العلويين. وقد حدّد المفوض السامي الجنرال سراي جنسية سكّان الدول الثلاث بموجب القرار عدد ١٦ ـ S الذي يعطي لهم، بالإضافة إلى الجنسية السورية، صفة الوطني المنتسب لدولة من هذه الدول ضمن الشروط والاختصاصات التي يعود لها حق تحديدها[5].

من هذا يتضح أن الكيان المصطنع الذي أنشأه الفرنسيون لا يمكن أن يكتسب، بحسب اعترافهم، صفة الدولة بمعناها الدولي. لقد شاؤوه كياناً مستقلاً عن الحكومة السورية، وسمّوه حكومة في النظام الأساسي الذي وُضع له، وسمّوه في قراراتهم ومراسيمهم دولة أسوة بدول دمشق وحلب وبلاد العلويين[6] ولبنان. وقد وقّع أول حاكم له، سليم

---

(١) بيان حاكم جبل الدروز كاربيه إلى سكّان الجبل، انظر سلامة عبيد: «الثورة السورية الكبرى...»، ص ٢٩٦. وفي هذا البيان ترد الجملة التالية: «لتحيا الأمة الدرزية... لتحيا فرنسا، لتحيا الأمة التي تهدي الحرية إلى الشعوب».

(٢) انظر نص رسالة بونابرت إلى بشير الثاني عند اميل خوري وعادل اسماعيل: «السياسة الدولية في الشرق العربي»، الجزء الأول، بيروت ١٩٥٩، ص ١٢٢.

(٣) Catroux, L.T. Colonel: «Le Mandat français en Syrie...», Op. cit. p. 18.

(٤) «التقرير الذي قدّم إلى عصبة الأمم عن حالة سوريا ولبنان مع بيان العميد»، والذي نشرته وزارة الخارجية للجمهورية الفرنسية، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٥) نص القرار عدد ١٦ ـ S وارد في «النشرة الرسمية للمفوضية العليا...»، عدد ٣١ كانون الثاني ١٩٢٥.

(٦) أصبح يطلق على «منطقة العلويين» اسم دولة ابتداء من ٢٨ حزيران ١٩٢٢ بناء على قرار المفوض السامي غورو، عدد ١٤٧٠ الوارد في المصدر نفسه: عدد ١٦ تموز ١٩٢٢.

الأطرش، باسم حاكم دولة جبل الدروز، وبهذا وقَّع بعده الحاكم الفرنسي كاربيه[1].

وقد غالت السلطة الفرنسية وسلطة جبل الدروز المحلية في إعطاء الأهمية للاستقلال بإجراء الاحتفالات الكبرى التي كانت تستمر عشرة أيام في السويداء وتبلغ ذروتها في الخامس من نيسان، في ذكرى إعلانه، بحضور المفوض السامي وممثلين عن حكومتي سورية ولبنان ومجلسيهما النيابيين وممثلي بعض المناطق السورية واللبنانية[2]. واستثنت السلطة المنتدبة جبل الدروز من الاتحاد الذي أنشأته بين دول دمشق وحلب وبلاد العلويين في ٢٨ حزيران ١٩٢٢، ومن الاتحاد الذي أنشأته بين دولتي دمشق وحلب في أول كانون الثاني ١٩٢٥. وفي هذا دلالة على مدى تركيزها بنوع خاص على استقلال دولة العلويين واستقلال دولة جبل الدروز.

وإيجاد دولة جبل الدروز هو من نتائج هزيمة ميسلون ونهاية الحكومة العربية، وقد جاء تلبية لمصلحة الفرنسيين وخدمة لسياستهم التقسيمية من أجل إضعاف السكّان وسهولة حكمهم، لا لمصلحة سكّان جبل الدروز. وكيان جبل الدروز الدولة، بالإضافة إلى اتسامه بالصبغة المذهبية الدرزية، لا يمتلك من المقوِّمات إلّا النزر اليسير لأن سكّانه عند إنشائه ٥٠,٣٢٨ نسمة ما عدا البدو على مساحة ٩٧٦٠ كلم²[3]. وأراضيه تفتقر إلى المقوِّمات الاقتصادية التي تؤمِّن الحدّ الأدنى من الموارد الكافية له. وهو يفتقر إلى المقوِّمات الإدارية المتجسِّدة على الأخص بجهاز بشري لتسيير إدارته. إنه سجن أراد الفرنسيون أن يحجزوا في داخله قوى أهله ويمنعوهم عن الاتصال بسكّان سائر المناطق ليحولوا دون اتحادهم وتضافر جهودهم المشتركة.

النظام الأساسي لدولة جبل الدروز

بدأ زعماء الجبل اجتماعاتهم لوضع تصوراتهم لاستقلاله، وكيفية تشكيل حكومته. وأول اجتماع عقدوه هو اجتماع الثعله في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٠، وفيه تلي بلاغ الكولونيل كاترو الذي أوعز الجنرال غورو إليه بكتابته. أكّد كاترو في بلاغه، وللمرة الثانية، اهتمام غورو بالجبل «ووعده السابق بمنحه سكّانه الاستقلال الإداري الواسع، وجعله حكومة مستقلّة تدير ذاتها بذاتها تحت الانتداب الفرنسي، وأستعداد الحكومة الفرنسية لتقديم

---

(١) رسائل عديدة من سليم الأطرش وكاربيه. منها على سبيل المثال رسالة سليم الأطرش إلى حسني صخر في ٨ آب ١٩٢٢، ورسالة كاربيه إلى حسني صخر في ٢٧ أيار ١٩٢٤، من أوراق حسني صخر.

(٢) انظر عن احتفالات عيد ٥ نيسان ١٩٢٤ «الفيحاء»: عدد ١١ نيسان ١٩٢٤، و«البشير»: عدد ١٠ نيسان ١٩٢٤.

(٣) De Saint Point: «La Vérité Sur La Syrie...», P. 151. وقد بلغ عدد الدروز ٤٢,٦٨٠ نسمة أي ٨٥٪ من السكّان، بينما بلغ عدد الروم الأرثوذكس ٤,٦٣٩ والروم الكاثوليك ٢,٢١٢، والبروتستانت ٢١٧، والسنّة ٦٧٤.

المستشارين والأخصائيين، وإنهاض الزراعة واستنتاج ثمرة البلاد المدفونة بالوسائل الفنية، وتوطيد الأمن بواسطة حكومة البلاد المحلية، وفتح الطرق وتسهيل المواصلات، وإحياء التجارة التي هي حياة البلاد، ومدّ الخطوط الحديدية، وتقديم ما يلزم من المساعدة المالية اللازمة بواسطة الشركات الفرنسية الغنية»[1].

إغراء لا بدّ منه ووعود خلّابة قدّمها كاترو بالنيابة عن غورو لسكّان الجبل ليحبّبهم بالانتداب الفرنسي الذي صوّره لهم رسالة تمدين وينبوع مساعدات فنية ومالية. وبعد اجتماعهم في الثعله عقدوا عدة اجتماعات في لاهثه والكفر وصلخد وقنوات، واجتماع قنوات انعقد بحضور كاترو. ولكن أبرزها هو الاجتماع الأخير في السويداء في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٠ الذي أقرّ فيه برنامج استقلال دعي «قرار السويداء». وهو يتضمّن اثنتي عشرة نقطة أو بنداً تتضمّن فهم الدروز للانتداب، وتوضح كيفية تعاطيهم مع سياسته التقسيمية بشكل يضمن مصالحهم الآنية[2].

وتعدُّد اجتماعات الدروز ناجم عن تعدد آرائهم، وعدم إجماعهم على الانتداب الفرنسي واختلاف تصوّر علاقتهم المستقبلية به وبالحكومة السورية، وعدم اتفاقهم على أسس البرنامج الاستقلالي لحكومتهم[3]. لقد ظلُّوا منقسمين إلى فريقين رئيسيين هما فريق رافض للانتداب الفرنسي، وفريق مؤيِّد له. الفريق الأول ضمَّ سلطان الأطرش وأنصاره، الذين لم يشتركوا في المفاوضات مع الفرنسيين، ولم يحضروا الاجتماعات من أجل وضع البرنامج الاستقلالي[4]، وضمَّ الذين عبّروا عن استمرار ولائهم للانتداب البريطاني، وتعليقهم الآمال على الحكومة العربية الناشئة في ظلّه، بالالتحاق بهذه الحكومة التي تزامن إنشاؤها مع إنشاء دولة جبل الدروز. والفريق الثاني أنقسم إلى عدّة أقسام «قسم بزعامة الأمير سليم الأطرش، قسم بزعامة طلال باشا عامر، وقسم بزعامة مصطفى بك نجم الأطرش. فالقسم الأول انضمَّ إليه حزب مصطفى بك، وفضل الله باشا هنيدي، وسليمان بك نصار، والباشوات نجم وعبد المجيد عز الدين، وحمد بك عامر. ولم يبق بجانب طلال

---

(١) انظر بلاغ كاترو في «الصفاء»: عدد ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٠.

(٢) أنظر نص «قرار السويداء» عند حنا أبي راشد: «جبل الدروز»، ص ١٦٥ - ١٦٧.

(٣) تظهر «الحقيقة» اختلافاً كبيراً بين فرقاء الدروز حول برنامج حكومتهم، وعلاقتها بالحكومة السورية. انظر عدد ٢٦ كانون الثاني و ٩ شباط ١٩٢١.

(٤) يذكر تقرير البعثة الفرنسية في دمشق عن تشرين الأول ١٩٢١ أن سلطان الأطرش «بقي على الحياد وأصبح زعيم المعارضة». من وثائق مكتب الشؤون الخارجية البريطانية المحفوظة في مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت. Foreign Office. 1920 - 1922. Co 732/6 - 6/P.P. 49-50.

باشا سوى نفر قليل لأن حزبه كان يطلب الاستعمار الفرنسي، لا الإشراف والمساعدة فقط»[1].

حمل وفد من زعماء الجبل «قرار السويداء» إلى البعثة الفرنسية في دمشق للموافقة عليه، وهناك اجتمع به روبير دي كه بالوكالة عن غورو، وتوصّل معه إلى توقيع اتفاقية عرفت بستة أسماء هي اتفاقية ٤ آذار ١٩٢١ نسبة إلى تاريخ توقيعها، والنظام الأساسي لدولة جبل الدروز، والاتفاقية الدرزية الفرنسية، وبرنامج استقلال جبل الدروز، واتفاقية أبو فخر دي كه لأن محمود أبو فخر وقّعها بالأصالة والنيابة عن المشايخ الروحيين وروبير دي كه وقّعها عن الجانب الفرنسي، والتشكيلات الأساسية لحكومة جبل الدروز كما جاء في عنوانها[2].

بين «قرار السويداء» الذي هو برنامج سكّان الجبل، واتفاقية ٤ آذار ١٩٢١ التي هي برنامج الفرنسيين، اختلاف كبير يظهر التباين بين فهم سكّان الجبل للانتداب وعلاقتهم به وتصورهم للاستقلال، وفهم الفرنسيين وتصورهم لذلك. ويظهر الاختلاف بين «قرار السويداء» والاتفاقية خصوصاً في ناحيتين هما: اسم حكومة الجبل وحدودها، وصيغة استقلالها وعلاقتها بالسلطة المنتدبة. وفي ما عدا ذلك فإنهما يتفقان على الأطر العامة لإدارة حكومة الجبل وارداتها، وضرورة انطباقها على العوائد المحلية، وإعفاء سكّانها من التجنيد الإجباري، وعدم جواز التدخّل في الشؤون الدينية، كما يتفقان أيضاً على تعيين حاكم أهلي دون تحديد مذهبه.

أوصلت الاتفاقية الدرزية الفرنسية الانتداب الفرنسي سلماً إلى جبل الدروز بدون خسائر بشرية، ولكن بكثير من الجهود السياسية، وبجولات من المفاوضات، وبحفاوة الفرنسيين البالغة بزعماء الجبل، ووعدهم بالاستقلال، وتقديم إغراءات منها تخصيص بعض أبنائهم في فرنسا، ودفع مبلغ مالي حدّده كاترو ببضع مئات الآلاف من الفرنكات الذهبية[3]. والذين وقّعوها هم ١٦ شخصاً بينهم ١٤ درزياً، وسنّي واحد هو نسيب الحسني، ومسيحي واحد هو عقله القطامي. «إنهم يحملون اسم ٩ عائلات فقط، وينتمون إلى ١٠ قرى، ولا يمثّلون الجبل تمثيلاً صحيحاً. فالسويداء وشهباء مع مئة قرية أخرى غير ممثّلة. والعائلات الكبيرة مثل آل عامر والحلبي ونصار... والقسم الأكبر من الزعماء الطرشان غير ممثّل»[4].

---

(١) حنا أبي راشد: «جبل الدروز» ص ١٦٥.

(٢) نسخة عن «التشكيلات الأساسية لحكومة جبل الدروز». من أوراق عقله القطامي.

(٣) Catroux: «Deux missions en Moyen Orient...», P. 48.

(٤) سلامة عبيد: «الثورة السورية الكبرى...»، ص ٨٩ - ٩٠.

لهذا، وللتراجع الذي أصاب برنامج السكّان المطلبي الوارد في «قرار السويداء» اقترن توقيع الاتفاقية بالدعاية من قبل الفرنسيين وأعوانهم، وبكتمان بنودها، كما اقترن بالاستنكار والشجب من قبل المعارضين. والمعارضون لها، لأنها دون ما يطلبون أو بدافع الوطنية أو الولاء للانتداب البريطاني أو المصالح الشخصية، احتجُّوا عليها، وأحجموا عن دخول حكومة جبل الدروز والتعاون معها. وبعضهم أراد برنامجاً أفضل في ظل الانتداب البريطاني إمَّا بالاتحاد مع إمارة شرق الأردن الناشئة أو بمعزل عنها. فالقنصل البريطاني في دمشق، بالمر، يذكر في برقية إلى مكتب الخارجية أن عبد الغفار ونسيب الأطرش اتصلا به وطلبا إقامة إمارة درزية في ظل الانتداب البريطاني غير تابعة للأمير عبد الله، وأنه لم يعطهما أي جواب[1]. وبعض الزعماء اتصلوا بالأمير عبد الله «وحصلوا منه على برنامج أوفق من البرنامج الذي استلموه من الفرنسيين ممهوراً بختم الأمير نفسه»[2].

كانت الاتفاقية الدرزية الفرنسية الاتفاقية الثنائية الوحيدة، والنظام الأساسي الوحيد. اللذين خص بهما الانتداب الفرنسي دولة جبل الدروز بخلاف دول لبنان ودمشق وحلب وبلاد العلويين. وسبب ذلك هو أن بعض زعماء الجبل أصرُّوا على إعطائهم تعهُّداً خطياً بالاستقلال وبرنامجاً لبنوده فاضطر الفرنسيون إلى إعطائهم إياهما. فاستقلال الجبل وقبول الانتداب الفرنسي كانا محور المفاوضات الدرزية الفرنسية. بعض الدروز يطلبون الاستقلال ويلوِّحون به كشرط لقبول الانتداب الفرنسي، والفرنسيون يطلبون قبول الدروز انتدابهم واعدين إياهم بضمان امتيازاتهم التي كانوا يتمتَّعون بها وبتحقيق استقلالهم، وقد أغروهم بذلك ليحوِّلوهم عن الولاء للانتداب البريطاني، وعن التطلُّع إلى إمارة شرق الأردن الناشئة في ظلِّه.

تشكيل حكومة جبل الدروز

عرف جبل الدروز التنظيم الإداري في خلال محاولات والي سورية مدحت باشا الإصلاحية حين أحدث فيه أول تنظيم إداري عام ١٨٧٨ محوِّلاً إياه إلى قائمقامية تابعة للواء حوران فيها مجلس ومحكمة وضبطية[3]. وأعقب ذلك تنظيمات أخرى أجرتها الدولة العثمانية، لكنها كانت محدودة ولم تستطع النيل من الحكم العشائري. وقد تحوَّل الجبل في عهد الحكومة العربية إلى متصرفية، وعاش بين نهاية هذه الحكومة وتشكيل حكومته في عهد الانتداب

(١) F.O. Op. Cit. 732/2/ P. 489.

(٢) سلامة عبيد: «الثورة السورية الكبرى...»، ص ٣٣. والكاتب لا يشير إلى تفاصيل هذا البرنامج ولا إلى أسماء الزعماء المتصلين بعبد الله، لكنه يقول: «ويعتقد سلطان الأطرش أن نسخة هذا البرنامج لا تزال بين أوراقه».

(٣) تقرير مدحت باشا إلى الباب العالي. انظر عبد العزيز محمد عوض: «الإدارة العثمانية في ولاية سورية» ١٨٦٤ - ١٩١٤. مصر ١٩٦٩، ص ٣٥٤.

الفرنسي فترة من الحكم العشائري اختير فيها متعب الأطرش قائداً لمتطوعين من أجل المحافظة على الأمن في منطقة حدوده مع السهل الحوراني[1].

وتشكيل حكومة جبل الدروز عام ١٩٢١ سيكون مختلفاً عمّا سبقه من تشكيلات وإصلاحات إدارية لأنه سيحصل على أساس جديد، أي على أساس أن جبل الدروز دولة مستقلّة داخلياً في ظل الانتداب الفرنسي لا كما كان في السابق قائمقامية تابعة للواء حوران في عهد الأتراك، أو متصرفية تابعة للحكومة العربية.

بعد توقيع الاتفاقية الدرزية الفرنسية وافق رئيس مجلس الوزراء الفرنسي، وزير الخارجية، على مشروع القانون المختص بإنشاء حكومة جبل الدروز، في رسالته إلى المفوّض السامي عدد ٣١٥ تاريخ ١٩ آذار ١٩٢١. فبدأت منذ ذلك التاريخ خطوات تشكيل الحكومة، وكانت أولاها تسمية رئيسها إذ أراد زعماء آل الأطرش رئاسة الحكومة لهم فيما رفضهم بعض زعماء سائر العشائر[2]. إلاّ أن الفرنسيين، الذين آثروا الطرشان على غيرهم لأنهم زعماء الجبل الأوائل، فضّلوا سليم الأطرش على أي زعيم طرشاني آخر، ومالوا إلى ترشيحه لرئاسة الحكومة. وتفضيلهم له هو على الأرجح أحد أسباب بقاء منافسيه عبد الغفار ونسيب الأطرش ميّالين إلى الانتداب البريطاني. وقد فضّلوا سليم الأطرش عليهما وعلى منافسه الثالث متعب الأطرش لأن زعامة الجبل الأولى محصورة فيه. فلقد كان، بالإضافة إلى مركزه كشيخ مشايخ الجبل، متصرفاً عليه في عهد الحكومة العربية، ولأنه كان يحظى بثقتهم أكثر من منافسيه[3].

استحصل سليم الأطرش في ٢٠ نيسان ١٩٢١ من البعثة الفرنسية في دمشق على حق تشكيل الحكومة، وفي ٢٥ نيسان دعا زعماء الجبل للاجتماع في السويداء من أجل تأليفها، فكانت خطوتهم الأولى تزكية تسمية الفرنسيين له واختياره رئيساً لها في الأول من أيار. وكان قد استحصل على لقب أمير تكريماً له وتمييزاً عن سائر مشايخ الجبل[4]. وقد انحصرت هذه الإمارة المستحدثة في دار عرى التي هو منها[5]. وهذه هي المرة الأولى التي يحمل فيها أحد

---

(١) انظر عن تعيين متعب الأطرش «الحقيقة»: عدد ١٢ شباط ١٩٢١.

(٢) Catroux: «Deux missions en Moyen Orient...», P. 45.

(٣) Message of the British Consul Palmer in Damascus On Mar.- 1921. F.O. Op. Cit. 732/1/ P. 340.

(٤) مُنح سليم الأطرش لقب أمير في آذار ١٩٢١ بعد توقيع الاتفاقية الدرزية الفرنسية. انظر «الحقيقة»: عدد ٨ آذار ١٩٢١.

(٥) هناك رسالة من الشريف حسين إلى صيّاح الأطرش تلقّبه بـ «أمير اللواء». انظر الملحق رقم ١٤، لكن صيّاح الأطرش، كما صرَّح ولده عبدي في مقابلة شخصية «لم يطلب مخاطبته بلقب أمير، بل إنه لم يفصح عن الرسالة التي تمنحه إياه إلاّ قبل وفاته بقليل». وهناك طرشاني آخر من غير دار عرى يخاطبه الناس بأمير حالياً هو علي مصطفى الأطرش.

دروز الجبل لقب الإمارة الذي كان محصوراً في الأسر الدرزية اللبنانية. وقد ودّ سليم الأطرش أن يُلقَّب الجبل أيضاً بإمارة جبل الدروز لأن ذلك في نظره «شيء معروف لدى كل مقاطعة يسكنها عنصر واحد وترأسها أسرة واحدة تمثّل عصبيتها وقوميتها وتاريخها»[١].

وبعد ذلك أرسل كاترو بلاغاً إلى سكّان جبل الدروز يطلب إليهم مواصلة تشكيل حكومتهم، تاركاً لهم حرية العمل «فكما أنهم أوجدوا رأس الحكومة كذلك (عليهم) أن يجدوا بقية الأعضاء فيكون جسم حكومتهم كاملاً يتيسَّر له القيام بمصلحة بلادهم»[٢]. لذا تمَّ انتخاب ٤١ نائباً في ٦ أيار[٣] موزعين كما يلي: ٣٦ نائباً عن الدروز، ٤ نواب عن المسيحيين، نائب واحد عن السنّة[٤]. وفي ٢٦ أيار افتتح المجلس النيابي جلسته الأولى بحضور المستشار الفرنسي، ترانكا، وسليم الأطرش.

واستكمالاً لخطوات التنظيم الإداري قُسِّم الجبل إلى ١٣ مقاطعة أو ناحية، عُيِّن على كل منها مدير ملكي وضابط اختيروا جميعاً من أفراد العشائر القوية. وهذه النواحي هي عرى، والقريّا، وصلخد، وملح، وساله، والمجدل، ونجران، وعاهره (عريقه)، ووادي اللواء، والهيت، وشهباء، وسليم، ونمره[٥]. وأبقي على قائمقاميتي صلخد وشهباء.

وعُيِّن توفيق الأطرش قائداً للدرك، ووديع تلحوق مديراً للمخابرات. وعُيِّن بضعة أنفار من الدرك زيدوا في ما بعد فأصبحوا ٢٥٠ رجلاً في عام ١٩٢٤ برئاسة حسني صخر. وتألَّفت الحكومة من عدّة مديريات أصبحت عام ١٩٢٤ عشراً هي: الملكية، والعدلية، والمعارف، والمالية، والدرك، والنفوس، والمخابرات، والمعتمدية[٦]، والشرعية[٧]، والداخلية، إضافة إلى مفتشية دوائر الحكومة التي تسلَّمها عبد الغفار الأطرش[٨].

---

(١) «لسان الحال»: عدد ٣ كانون الثاني ١٩٢١.

(٢) «بلاغ كاترو». وردت الإشارة إليه سابقاً.

(٣) قلَّص حاكم جبل الدروز كاربيه عدد النواب إلى ٣٠ نائباً في عام ١٩٢٣، انظر Carbillet: «Au Djebel Druse...», P. 103.

(٤) «ألف باء»: عدد ٧ حزيران ١٩٢١.

(٥) قلَّص كاربيه عدد النواحي إلى ست هي ساله، والقريّا، ولاهثه، وعاهره، والهيت، والمجدل. أنظر «مذكرات سلطان الأطرش»، الجزء الأول، ص ٦٧.

(٦) المعتمدية هي معتمدية دولة جبل الدروز لدى مندوب المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في دمشق، وقد تسلَّمها نسيب الأطرش.

(٧) الشرعية أي القضاء المذهبي. وقد تسلَّمها محمود أبو فخر وعُيِّن له راتب شهري من الميزانية، وجمع بين الرئاسة الروحية والقضاء المذهبي. وكان أول قاض رسمي في جبل الدروز.

(٨) أنظر عن تأليف حكومة جبل الدروز عبدالله النجار: «بنو معروف في جبل حوران»، ص ١٤٩.

هذه هي الأجهزة الرئيسة المحلية، تعاونها أجهزة فرنسية ثلاثة هي البعثة الفرنسية التي تمثل مندوب المفوض السامي لدى حكومتي دمشق وجبل الدروز، « التي وكل إليها توجيه الدولة»[1]، وقيادة الجند الفرنسي، ودائرة الاستخبارات. وهذه الدوائر، وخصوصاً رئاسة البعثة الفرنسية التي تسلّمها في البداية المستشار ترانكا، هيمنت على جميع الإدارات المحلية، وطغت سلطتها على جميع الموظفين والمسؤولين حتى حاكم الجبل الأهلي.

واحتوى علم الدولة على شعار الدروز للدلالة على الطابع المذهبي الخاص الذي اتسمت به، وعلى شعار فرنسا رمزاً إلى الانتداب. فتألّف من خمسة ألوان هي شعار الدروز وألوان بيارقهم، وهي من فوق الأخضر، فالأحمر، فالأصفر، فالأزرق، فالأبيض، وفي جانبه الأيسر ثلاث عشرة نجمة إشارة إلى النواحي الإدارية الثلاث عشرة، وفي زاويته العليا اليمنى علم فرنسا.

حدود دولة جبل الدروز

ترك مؤتمر سان ريمو تخطيط الحدود بين مناطق دولتي الانتداب (فرنسا وبريطانيا) لهما وللسكّان المحليين. لذا ستقرّر اتفاقات لاحقة الحدود بين هذه المناطق، وبينها وبين تركيا[2]. قبل ذلك لم يكن في المشرق العربي في عهد الدولة العثمانية حدود سياسية، بل حدود إدارية. وجبل حوران كسواه من المناطق في ولاية سورية كان له حدود إدارية. وأراضيه ومراعي مواشيه حدّدها استثمار سكّانه لها، وحلّ النزاعات بشأنها جرى غالباً وفق التقاليد والأعراف العشائرية، وأحياناً بمنطق القوّة ضمن دائرة الصراع القبلي والمناطقي. وبعد تأسيس دولته بات من الضروري رسم حدودها مع دولة دمشق (دولة سورية) التي فصل عنها والتي تتبع مثله للانتداب الفرنسي، ومع إمارة شرق الأردن التي تتبع للانتداب البريطاني.

١ ـ حدود دولة جبل الدوزر مع إمارة شرق الأردن: بما أن السلطة الفرنسية لم توافق على الحدود التي أقرّها مؤتمر قنوات[3] ومؤتمر السويداء، وبما أن الاتفاقية الدرزية الفرنسية تركت أمر تعيينها إلى لجنة لاحقة، وبما أن هذا الموضوع يتطلّب إشراك السلطة البريطانية، فقد باشرت اللجنة البريطانية واللجنة الفرنسية، اللتان شكّلتا لتخطيط الحدود بين مناطق الانتداب الفرنسي والبريطاني، تخطيط الحدود بين جبل الدروز وإمارة شرق الأردن.

---

(١) «Haut Commissariat de la République française»: 1922/2/ P. 69.

(٢) Edmond Rabbath: «L'évolution politique de la Syrie sous Mandat», Paris 1928, P. 115.

(٣) طالب المؤتمرون في قنوات أن تكون حدود جبل الدروز على الشكل الآتي: «غرباً السكة الحديدية، شرقاً السوط، شمالاً دير علي، جنوباً الأزرق»، أنظر «ألف باء» : عدد ٥ كانون الأول ١٩٢٠، و«لسان الحال»: عدد ٨ كانون الأول ١٩٢٠.

كان البريطانيون يطمعون بفلسطين كلها والموصل وكيليكيا وجبل الدروز، لذا طالبوا بإعادة النظر باتفاقية سايكس ـ بيكو[1]. واعتمدوا في ما خص جبل الدروز على تأييد فريق منه بزعامة نسيب وعبد الغفار الأطرش يطلب إلحاقه بانتدابهم، كما عملوا أيضاً على ضمّ حوران إلى شرق الأردن[2]. وإزاء تمسُّك الفرنسيين باتفاقية سايكس ـ بيكو التي تدخل الجبل في منطقة نفوذهم، وإصرارهم على عدم التخلّي عنه لأهميته الاستراتيجية والاقتصادية، ونجاحهم في إتمام دور العرّاب لإستقلاله، وتسوية العلاقات مع سكّانه، وإفشالهم محاولة أسد الأطرش ضمّه إلى الأردن، اقتصرت مطامع البريطانيين على الجزء الجنوبي منه وعلى الأزرق خصوصاً بحسب نص اتفاقية سايكس ـ بيكو. فجبل الدروز سيترك في القطاع الفرنسي «لأن المستر تشرشل لا يوجد عنده رغبة في توسيع المسؤوليات البريطانية في تلك المنطقة من الشرق الأوسط»[3].

ولما وصلت اللجنتان البريطانية والفرنسية إلى قرية ذيبين في تموز ١٩٢١ حصل بين اللجنة البريطانية وزعماء الجبل جدال طويل إذ طالبت هذه اللجنة بتطبيق اتفاقية سايكس ـ بيكو التي يخسر الجبل بموجبها ١٣ قرية معظمها خرب مهجورة ومراع تصل في امتدادها إلى الأزرق جنوباً، ورفض الزعماء ذلك. حتى أن الأمير سليم الأطرش لم يوافق على إلحاق المراعي بشرق الأردن بالرغم من موافقة رئيس اللجنة البريطانية نيوكمب على إدخال القرى الثلاث عشرة في حكومة الجبل بدون المراعي[4]. وبعد ذلك اجتمعت اللجنتان في ١١ آب ١٩٢١ في درعا، لكنهما لم تقرّرا شيئاً بسبب غياب بعض مشايخ قبائل شرق الأردن بالرغم من إصرار زعماء الجبل على البت بالموضوع. وقد أوضح رئيس اللجنة الفرنسية للمجتمعين أن لا خلاف بين بريطانيا وفرنسا بشأن الحدود، وعليهم هم أن يتفقوا بشأنها، وفي حال عدم اتفاقهم فإن الموضوع سيحال إلى عصبة الأمم[5].

ولم يستطع مشايخ شرق الأردن والجبل التوصل إلى اتفاق بشأن الحدود. ولم ينه الاتفاق الفرنسي البريطاني (اتفاق بوله ـ نيوكمب) الخلاف حولها. وقد تناولت البرقيات المتبادلة بين المفوض السامي غورو ووزارة الخارجية الفرنسية هذه المسألة. وفي إحدى البرقيات يرى غورو عدم ضرورة توقيع اتفاق بوله ـ نيوكمب ما لم توافق السلطة البريطانية على تحقيق مطالب الفرنسين بالنسبة لحدود الجبل مع شرق الأردن[6]. من هذه البرقية يُفهم أن هناك، بالإضافة إلى نزاع

(١) عصام خليفة: «الحدود الجنوبية للبنان...»، ص ٥٨.

(٢) يوسف الحكيم: «سورية والانتداب الفرنسي»، بيروت ١٩٨٣، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٣) Telegram of the british Consul in Damascus. Op. Cit.

(٤) «ألف باء»: عدد ٣١ تموز ١٩٢١.

(٥) ـ المرجع نفسه: عدد ١٨ آب ١٩٢١.

(٦) أنظر الملاحق الموجودة في كتاب عصام خليفة: «الحدود الجنوبية للبنان...»، ص ١٦٠ ـ ١٦٤.

الفرقاء المحليين على الحدود، نزاعاً بين البريطانين والفرنسيين بشأنها بعكس ما صرَّح به رئيس اللجنة الفرنسية.

وقد أقامت حكومة الجبل مركزاً عسكرياً في نواحي الأزرق لبسط سيطرتها على الأراضي التي تعتبرها لها. لكن فترة إقامة هذا المركز لم تطل لأن البريطانيين، الذين تخلُّوا عن مطلب ضمّ الجبل إليهم، لم يتخلُّوا عن الأزرق الذي يسهم مع غيره من المناطق بتوسيع الرقعة الشرقية من شرق الأردن المتاخمة للعراق، فألحقوه بشرق الأردن. وصدر في ١٦ آذار ١٩٢٢ القرار الفرنسي رقم ١٣٤٣ الذي يعيّن حدود الجبل مع دولة دمشق، ويحدِّد النقطة التي تتقاطع فيها تخوم دولتي دمشق وجبل الدروز من جهة، وحدود منطقتي الانتداب الفرنسي والبريطاني من جهة أخرى، في الدرجة ٣٦ والدقيقة ٣٠ من خط الطول الشرقي لغرينتش. وأُلحق بهذا القرار اتفاق دعي اتفاق حسن الجيرة يحدِّد كيفية الانتفاع من المياه والمراعي المشتركة. لكن هذا القرار لم يحدِّد تخوم جبل الدروز مع شرق الأردن بشكل نهائي يرضي سكّانه[1].

والفرنسيون، الذين أيّدوا سكّان الجبل في قضية الحدود مع شرق الأردن إرضاء لهم، وحرصاً منهم على توسيع منطقة الانتداب الفرنسي، تراجعوا عن موقفهم فعقدوا صفقة على حساب مصلحة سكّان الجبل إذ تنازلوا للبريطانيين عن بعض القرى الجنوبية المتنازع عليها معهم ومع حكومة شرق الأردن ثمناً لمساعدتهم في القضاء على الثورة السورية الكبرى وفي إخراج الثوار من الأزرق عام ١٩٢٧. لكن ذلك أعقبه تخطيط للحدود لمصلحة الجبل. ففي كانون الثاني ١٩٣٢ أبلغ حاكم الجبل، الجنرال كليمان غرانكور، مجلسه الحكومي نتيجة الاتفاق الأخير الذي عقد في باريس ولندن، وصادقت عليه عصبة الأمم، والذي يقضي بإعادة ١٤ قرية، نصَّت معاهدة سايكس - بيكو على فصلها، إلى الجبل، وأن تكون الحدود بين شرق الأردن والجبل من ضواحي تلول جلاد ورماح وأم القطين. أمّا أراضي الجبانة، فقد أصبحت تابعة لشرق الأردن بشرط أن يسمح لمواشي الجبل بالرعي فيها[2].

وهذا التحديد الجديد لم يلبِّ جميع مطالب الدروز لأنه لم يعد إليهم بعض الخرب ومساحة واسعة من الأرض استصلحوها وبنوا فيها البيوت، وأثار اعتراض مجاهديهم الموجودين في النبك الذين تخوَّفوا من تحوّل هذه الأراضي إلى الدولة اليهودية المزمع إنشاؤها والتي يطمح اليهود بتوسيع حدودها لتشمل شرق الأردن وحوران[3]. ومع أن اتفاق حسن

---

(١) أنظر نص القرار واتفاق حسن الجيرة في «النشرة الرسمية للمفوضية العليا...»: عدد ١٢ آذار ١٩٢٢، ص ٩١.

(٢) «لسان الحال»: عدد ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٣) يرد في رسالة من مجاهدي النبك منشورة في «الصفاء»: عدد ٢٩ أيلول ١٩٣٢ ما يلي: «الأولى لأهل جبل الدروز خصوصاً منهم المقرن الجنوبي والشرقي أن ينزحوا لهذه الأراضي ويستعمروها رحمة لأولادهم وأحفادهم من أن يتركوها وتغدو وطناً قومياً لليهود والأرمن».

الجيرة مع حكومة شرق الأردن، وكذلك الاتفاق الذي تمَّ التوصل إليه بين لندن وباريس، أبقيا لجبل الدروز الحق في انتفاع مواشيه من المراعي والمياه الموجودة في شرق الأردن، فإن موظفي شرق الأردن كانوا يضيِّقون أحياناً على الرعاة عند انتقالهم إلى الجبانة التي تقرَّرت مشتى لمواشي الجبل.

لذا تجدَّدت المطالبة باستعادة قرى الجبل الخراب المسلوخة، وقُدِّمت عرائض كثيرة إلى المراجع الرسمية بناء على طلب حكومته التي ألحّت على إبراز السندات المؤيِّدة للملكية وخصوصاً لملكية قرى أم الجمال وأم القطين والدفيانه. وقد رافق ذلك بضع عمليات غزو قام بها بدو شرق الأردن، وتهديد حاكم الجبل بفتح هذا الباب أمام الدروز، وتحصين البريطانيين محطة الفدين وحشدهم فيها عدداً كبيراً من الجنود استعداداً للطوارىء[1].

وفي تشرين الثاني ١٩٣٨ انتقل الكابتن البريطاني كلوب من شرق الأردن إلى جبل الدروز لبحث مسألة الحدود، فطلبت إليه المندوبية الفرنسية أن تكون المفاوضة عن طريق المفوضية العليا[2]. وعندما زار المفوض السامي الفرنسي هللو والجنرال كوله الجبل عام ١٩٤٣ جدَّد علي مصطفى الأطرش عدم اعتراف سكَّان الجبل بالحدود مع شرق الأردن، وأعرب عن الصعوبات التي يلاقيها سكَّان القضاء الجنوبي من جراء انتقال مواشيهم إلى المنطقة التي كانت أصلاً لهم، وعن الاعتداءات عليهم، طالبا وضع حدٍّ لهذه القضية[3]. إلاَّ أن تطوّراً جديداً بشأن هذه الحدود لم يحدث. وبقي سكَّان الجبل القاطنين في أقصى أجزائه الجنوبية يقيمون في جبل الدروز ويشربون وتشرب مواشيهم من شرق الأردن[4].

٢ ـ حدود دولة جبل الدروز مع دولة سورية: تخطيط حدود دولتي جبل الدروز ودمشق أثار بدوره متاعب ومشاكل ولكن بنسبة أقل بكثير ممَّا أثاره تخطيطها مع شرق الأردن. وأول نزاع حولها حصل بين الدروز والبدو حين منع البدو دروز قرى لبين وجرين وداما من دخول اللجاه ليزرعوا أراضي جدل[5] فأثار ذلك احتجاج الدروز، وبعث زعماء المقرن الغربي رسالة إلى كاترو في ١٨ كانون الثاني ١٩٢١ يعترضون فيها على وجود البدو في صور وجدل وعاسم[6].

---

(١) «النهار»: عدد ٢٧ كانون الثاني، و٢٧ تشرين الأول ١٩٣٥.

(٢) «الاستقلال العربي»: عدد ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٨.

(٣) ـ «الجبل»: عدد ٧ أيار ١٩٤٣.

(٤) ـ المرجع نفسه: عدد ١٣ شباط ١٩٤٦.

(٥) «الحقيقة»: عدد ٦ كانون الثاني ١٩٢١.

(٦) وردت هذه الرسالة في قسم الملاحق (الملحق رقم ٦).

وكما كان تعيين الحدود مطلباً لسكّان جبل حوران، كان مطلباً أيضاً لسكّان سهل حوران الذين طالب شيوخهم المستشار الإداري الفرنسي في درعا بتعيين حدود جبل الدروز ومنع تعديات أهله[1]. والفريقان لم ترضهما النتائج. فالدروز اعترضوا على القرار الفرنسي رقم ١٣٤٣ الذي سلخ الجزء الشمالي الغربي من اللجاه من أراضي حكومة جبل الدروز لأنهم يعتبرون كامل منطقة اللجاه، التي هي حصن ثوراتهم المنيع وملجأهم في الحروب، داخلة ضمن حدودهم، واعترضوا أيضاً على سلخ أربع قرى هي: جمرين وسميج وطيسيا والسماقيات لأن لهم فيها أراضي ودوراً قائمة البناء[2]. أمّا شيوخ حوران، فقد رفعوا عرائض الاحتجاج على ضمّ خمس قرى إلى جبل الدروز[3]. وكان النزاع أحياناً على الأراضي الحدودية يؤدّي إلى الاشتباك المسلّح كما حصل بين آل المحيثاوي وآل مرشد الدروز، والبدو[4].

وبعد توقيع اتفاقية الحدود بين حكومتي سورية[5] وجبل الدروز في تشرين الثاني ١٩٢٢ لم يبق إلاّ مسألة تعيين الحدود على الطبيعة، فألّفت في عام ١٩٣٣ لجنة برئاسة الفرنسي جيناردي قامت بوضع علاماتها ومسح الأراضي[6]. وبهذا سوِّيت مسألة الحدود ثمَّ سوِّيت في ما بعد مسألة توزيع مياه الوديان المشتركة بعد أن كلّف المفوض السامي لجنة لإنهائها[7].

واضح ممّا سبق كيف أن الانتداب شغل أبناء الوطن الواحد بتخطيط حدود مصطنعة، وأوجد بينهم أسباباً للتباعد والنزاع، وحاول صرفهم عن توحيد الجهود ضدّه. وقد ظلَّ نصب الحدود قائماً عند مدخل جبل الدروز من ناحية سهل حوران إلى أن أزيل في آب ١٩٤٥ بعد تحقيق استقلال سورية ووحدتها الكاملة.

عهد الحكم الأهلي ١٩٢١ - ١٩٢٣

ابتدأ عهد الحكم الأهلي في ٢٠ نيسان ١٩٢١ حين كُلِّف سليم الأطرش تأسيس حكومة جبل الدروز تنفيذاً للبند الثالث من الاتفاقية الدرزية الفرنسية التي تنصّ على

---

(١) «ألف باء»: عدد ١٣ آذار ١٩٢١.

(٢) «الصفاء»: عدد أول تشرين الثاني ١٩٣١.

(٣) «لسان الحال»: عدد ٢١ كانون الثاني ١٩٢٢.

(٤) المرجع نفسه: عدد ٨ كانون الثاني ١٩٢٣.

(٥) أوجد الفرنسيون في عام ١٩٢٢ اتحاداً بين دول دمشق وحلب وبلاد العلويين تلاه اتحاد بين دولتي دمشق وحلب عرف باسم دولة سورية.

(٦) «البيرق»: عدد ٥، و٢٤ أيلول ١٩٣٣.

(٧) ـ «النهار»: عدد ١٠ آب ١٩٣٤.

انتخاب حاكم أهلي من قبل ممثّلي الشعب لمدة أربع سنوات، وانتهى بوفاته في ١٥ أيلول ١٩٢٣. وفيه شُكِّلت الحكومة بجميع إداراتها، وانتُخب المجلس النيابي، وأُرسي الممكن من القواعد النظامية التي حلّت مكان العديد من الأعراف والتقاليد، وشُقّت الطرقات، واستحدثت الأبنية الرسمية للإدارات، وبُدىء بجرّ مياه عين القينة إلى السويداء، وأُنشىء مستوصف، وبوشر بناء المدارس في مطلع العام الدراسي ١٩٢١ - ١٩٢٢ حين افتتحت أول مدرسة(١).

اصطدم هذا العهد بعقبات شتّى. فلقد تعامل الناس بحذر مع الحكم النظامي الجديد، وعارضه بعضهم لتعارضه مع النظام العشائري الذي يفيدهم. ووجدوا حكومته الناشئة بدون مقر وإدارات وميزانية إذ كان الحاكم سليم الأطرش يقيم قبل تجهيز السراي في بيته، ويدفع رواتب الجند وينفق على البعثة الفرنسية، قبل استيفاء الضرائب واعتماد الميزانية، من جيبه. لذا لم يكونوا يحترمونها أو يطيعونها بحسب ما ذكر عبد الله النجار الذي كان أحد مديريها «بل يضحكون من القائمين بها، ويرمونهم بالخفّة والحماقة. ماذا؟ دولة؟ حكومة؟ توافه في نظر الشعب في ذلك الحين»(٢). ولتعويد الناس احترام الحكومة والأنظمة بدأ سليم الأطرش يطبِّق القانون عليه نفسه، وتعمّد ذلك في مناسبات عدّة(٣).

وواجهت تشكيل الحكومة أيضاً صعوبات عدّة ناشئة من التنافس على مناصبها كمنافسة عبد الغفار ونسيب ومتعب الأطرش سليم الأطرش. وهذا التنافس أدّى إلى أزمة حادّة في أواخر تموز ١٩٢١ اضطرّت الحاكم سليم الأطرش إلى زيارة دمشق، وقائد الدرك توفيق الأطرش إلى خلع ثوبه العسكري. وقد حُلّت الأزمة بعد عودة سليم الأطرش من دمشق، وحضور الكولونيل بوله، بإرضاء عبد الغفار الأطرش بوظيفة المفتش العام لجميع دوائر الحكومة، وسلامة الأطرش بمنصب رئيس محكمة البداية، وآخرين بمناصب مختلفة(٤).

ولربّما كان ذلك أحد أسباب اتصال عبد الغفار ونسيب الأطرش بالقنصل البريطاني بالمر، وطلبهما إنشاء إمارة درزية تحت الانتداب البريطاني. وروّج المعارضون الإشاعات عن قرب انحسار النفوذ الفرنسي عن جبل الدروز، ووصول حدود الجبل الشمالية إلى الكسوة،

---

(١) Message of the british Consul in Damascus on January 20, 1922. F.O. Op. Cit 732/6/ P. 105.

(٢) عبد الله النجار: «بنو معروف في جبل حوران»، ص ١٤٢.

(٣) - المرجع نفسه، ص ١٧٨ - ١٧٩.

(٤) المرجع نفسه، ص ١٤٥ - ١٤٦، وعبد الله النجار يكتفي بالقول «مؤامرة خطيرة» دون تسمية القائمين بها وأسبابها. أمّا جريدة «ألف باء»: عدد ٣١ تموز ١٩٢١، فتذكر أن ما حصل هو «حادث» عائلي سببه إسناد وظيفة قائد الدرك إلى توفيق الأطرش، واستياء بعضهم من ذلك. وأكّد غالب توفيق الأطرش اعتزال والده عمله من قيادة الدرك، وأن هذه الأزمة مردّها إلى توزيع المناصب بشكل عام، وأن سلطان الأطرش لا علاقة له بالأمر وكان بمعزل تام عنه. مقابلة شخصية في ١٧ تشرين الأول ١٩٨٦.

وهذا يعني دخوله في منطقة النفوذ البريطاني وتوسيع حدوده، واتخذوا من قضية الضرائب المستحدثة سلاحاً لمهاجمة الحكومة المحلية والسلطة المنتدبة. وقد بلغت الجرأة بأحد المعارضين أن يشهر مسدساً ويهدِّد المستشار الإداري الفرنسي ترانكا، والحاكم سليم الأطرش(1).

وإذا كانت السلطة المنتدبة قد استطاعت تجاوز هذه الأزمة باستنجادها بمؤيِّديها وعلى رأسهم متعب الأطرش الذي وزَّع منشوراً يظهر فيه نوايا الفرنسيين الحسنة ويبرِّر تصرّفاتهم ويهاجم معارضيهم ويؤيِّد الحكومة المحلية(2)، وإذا كانت قد احتوت بعض المعارضين بإرضائهم وتعيينهم في المناصب، وتمكَّنت من إحباط محاولة أسد الأطرش ضم الجبل إلى إمارة شرق الأردن، فإنها لم تستطع احتواء سلطان الأطرش الذي قاد الفريق المعارض، والذي توَّج معارضته في فترة الحكم الأهلي بالثورة عام ١٩٢٢. وقف سلطان بعد نهاية الحكومة العربية يراقب تطوّر الحوادث، ولم يسهم بالخطوات التي أدخلت الانتداب الفرنسي سلماً إلى الجبل وأسَّست حكومته. وحين رأى هيمنة الفرنسيين تطغى على الإدارة المحلية، وممارساتهم تتناقض مع تصريحاتهم وتعهّداتهم ونظام الجبل الأساسي، قاد معارضة فعَّالة ضدهم وضد الحكومة فاضطرّ سليم الأطرش للحضور إلى القريّا في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢١ حيث قابله وتفاهم معه بحضور الزعماء المعارضين(3).

ويبدو أن سلطان أدرك أنه من الأفضل حصر المعركة فقط مع السلطة المنتدبة، ودعم الحكومة المحلية أو على الأقل وقف التهجُّم عليها لأن المشكلة لا تنحصر فيها، بل بالسلطة المنتدبة، فطلب تعيين جلسة خاصة مع المسؤولين الفرنسيين ليقدِّم فيها مطالب المعارضة. وافق المستشار الفرنسي ترانكا على ذلك. وانعقد الإجتماع في السويداء بحضور سليم وسلطان وعبد الغفار ومتعب وصياح الأطرش عن الجانب الدرزي، والقومندان أرلابوس عن الجانب الفرنسي. وقدَّم سلطان عدة مطالب وعد أربولاس بتحقيقها(4).

تتلَّخص مطالب سلطان بما يلي: إعادة البحث في السبب الذي تُرك من أجله برنامج استقلال جبل الدروز الذي وضعه سكّانه واعتماد برنامج غيره في دمشق بدون معرفة أهل الجبل سوى أفراد قلائل، والعفو العمومي عن المحكومين السياسيين وإعادة المنفيين على أثر محاولة أسد الأطرش الإنقلابية ضد الفرنسيين، وإيضاح السبب الذي من أجله بقيت القوة الفرنسية في الجبل لأن بقاءها

---

(1) F.O. Op. Cit. 732/2/P. 406.

(2) أنظر نص منشور متعب الأطرش عند حنا أبي راشد: «جبل الدروز»، ص ١٧٥ ـ ١٧٨.

(3) تذكر «الصفاء» في عدد ١٦ كانون الأول ١٩٢١ «أنه نتيجة لهذا الاجتماع زال ما كان بين الزعيمين، الأمير سليم وسلطان باشا، من ذات البين مما جعل الجميع مسرورين غاية السرور».

(4) ـ المرجع نفسه.

غير ضروري وهو مقترن في أذهان الناس بعزم الفرنسيين على إرهابهم وفرض الضرائب الباهظة عليهم، وإجراء انتخاب قانوني للمجلس النيابي لإيصال المتعلّمين وأصحاب الكفاية وتوزيع المقاعد النيابية توزيعاً عادلاً بين المناطق لأن المجلس الحالي انتخب بطريقة الاستحسان، وفرض الضرائب بحسب مقدرة الناس على دفعها، وعدم دفع أية نفقة من صندوق الجبل لغير المأمورين المستخدمين في الحكومة الوطنية، وإعطاء الجبل حصّته من الجمارك، وإلغاء ضريبة حكومة الشام[1].

وهذه المطالب تبرهن على سوء الإدارة الفرنسية في الجبل والنقمة عليها، وتظهر مرّة أخرى الاختلاف بين فهم سكّان الجبل للانتداب وتصوّرهم للعلاقة مع سلطته، وفهم الفرنسيين وتصوّرهم، كما تعطي دليلاً آخر على أن الفرنسيين ما أرادوا من وضع برنامج استقلال الجبل سوى استدراج سكّانه لقبول انتدابهم ريثما يتمكّنون من الوصول إليه سلماً ويثبّتون أقدامهم فيه، وعندها ينفّذون السياسة التي يشاؤون والتي تخدم مصالحهم.

إن أياً من المطالب الآنفة الذكر، التي وعد أرلابوس بتحقيقها، لم يتحقّق، فزاد هذا في نقمة المعارضين. ثم جاء أمر آخر جعل الموالين للانتداب يشاركونهم في النقمة عليه، هو إعلان البعثة الفرنسية في دمشق في ٦ نيسان ١٩٢٢ أمر تجريد سكّان الجبل من السلاح. وقد وافق سليم الأطرش على ذلك فعُدَّ شريكاً للفرنسيين في مسؤولية اتخاذ هذا القرار. وأخذ الجميع يلومونه لأن الدروز رفضوا طوال فترة العهد العثماني تجريدهم من السلاح بسبب حاجتهم إليه للدفاع عن أنفسهم ضد غارات البدو التي تهدّدهم دائماً، وثاروا مرّات عديدة لهذا. «فلم يستطع سليم الأطرش مقاومة هذا التيّار إلاّ بصعوبة، ولم يتمكّن من معارضة الاحتجاج إلاّ بحجج واهية. فضعف احترامه وأعلن أنه سيستقيل»[2].

لم ينفّذ سليم الأطرش تهديده بالاستقالة لأن اجتماعاً عقد في عرى في حزيران أعاد التفاهم مرّة أخرى بينه وبين سلطان الأطرش والعديد من الزعماء[3]، لكنه استقال في مطلع عام ١٩٢٣ بحجة المرض. أمّا السبب الحقيقي لاستقالته، فهو تدخّل المستشار ترانكا في جميع الشؤون وتجاوزه إيّاه[4]. ولم يعد عن استقالته إلاّ في ٢٤ تموز حين توجّه شوفلر إلى عرى وأقنعه بذلك، ولربّما لوّح له بتغيير المستشار ترانكا حتى اقتنع بالعودة عن استقالته لأنه أعقب

---

(١) حنا أبي راشد: «جبل الدروز»، ص ١٧٩.

(٢) Andréa: «La Révolte Druze»... p. 46.

(٣) «المعرض»: عدد ٢٥ حزيران ١٩٢٢.

(٤) من الأمثلة على تدخل المستشار ترانكا في جميع الأمور اعتراضه على ترقية حسني صخر ووقفها لأنه لم يعلم مسبقاً بأسبابها ولم يُطلب رأيه في تقريرها. رسالته إلى حسني صخر بواسطة الحاكم سليم الأطرش في ٢٧ أيلول ١٩٢٢. - من أوراق حسني صخر.

ذلك تعيين مستشار جديد هو الكابتن كاربيه. لكن حياته لم تطل بعد ذلك فقد توفي في ١٥ أيلول ١٩٢٣، أو على الأرجح قتله الفرنسيون[1].

كان سليم الأطرش يوقِّع باسم «حاكم دولة جبل الدروز العام»، إلَّا أنه لم يكن الحاكم الحقيقي وإنما الاسمي لأن الحاكم الفعلي كان المستشار ترانكا ثم كاربيه. أمَّا هو، فكان منفِّذاً لجميع طلبات الفرنسيين[2]. والدليل على ذلك موافقته على نزع السلاح من السكَّان، واتخاذه تدابير الملاحقة ضد ابن عمه سلطان الأطرش وسواه من الثائرين بإيحاء من السلطة الفرنسية وبضغطها.

وبالرغم من ذلك تمكَّن سليم الأطرش بما أبقي له من صلاحيات هامشية أن يخدم قومه، ويخفِّف من وطأة الاحتلال عنهم بانتهاجه سياسة واقعية مشوبة غالباً بالتمادي في مماشاة الفرنسيين، وبكرمه الذي اشتهر به. وبموته أو بتغييبه أنهى الفرنسيون عهد الحكم الأهلي الذي شاؤوه مرحلة انتقالية للوصول إلى فرض حكمهم العسكري المباشر. فكان حقَّاً رمزاً لإستقلال الجبل الإداري الاسمي، وأول وآخر حاكم محلِّي لدولة جبل الدروز.

من الحكم الأهلي إلى الحكم الفرنسي المباشر

شغر بتغييب سليم الأطرش منصبان: زعامة الجبل العشائرية وحاكميته النظامية. وفي حفلة أسبوعه اتفق الزعماء على إلباس عباءة الزعامة لعمِّه حمد الأطرش، وألبسه إياها الرئيس الروحي الأول أحمد الهجري[3]. وبقي منصب الحاكمية شاغراً لأن تسلّمه يتطلَّب، بحسب ما ينص النظام الأساسي، موافقة مرجعين هما: المجلس النيابي، والمفوضية العليا الفرنسية، كما يتطلَّب قبل ذلك وجود مرشَّح توافق عليه الأكثرية. وقد ترشَّح لهذا المنصب حمد الأطرش عن دار عرى، وعبد الغفار الأطرش عن دار السويداء، ومتعب الأطرش عن دار رساس.

وإذا كان الأمل عند زعماء الطرشان ضعيفاً في الوصول إلى زعامة الجبل العشائرية المحصورة بطرشان دار عرى منذ عهد شبلي الأطرش[4]، فإن الأمل قوي عندهم وعند زعماء

---

(١) عالجت موضوع الاتهامات الموجَّهة إلى الفرنسيين بقتل سليم الأطرش في كتاب «سلطان الأطرش»، ص ٧٧.

(٢) Bordeaux: «Dans La Montagne des Druzes», P. 115.

(٣) فيما تذكر «لسان الحال»: عدد ٢٧ أيلول ١٩٢٣، إعلان زعماء الجبل في اجتماعهم عن ثقتهم بحمد الأطرش، يذكر سلامة عبيد في «الثورة السورية الكبرى...»، ص ١٠٥، أن عبد الغفار الأطرش أعلن عند انتهاء الاجتماع «أن الطرشان لا رئيس لهم، وكل واحد زعيم بيته».

(٤) تسلَّم شبلي الأطرش زعامة الجبل بعد إبراهيم الأطرش من عام ١٨٩٢ إلى عام ١٩٠٤، ثم تسلَّمها بعده يحيى الأطرش حتى عام ١٩١٤، ثم سليم الأطرش حتى عام ١٩٢٣.

الجبل من سائر العشائر في الوصول إلى الحاكمية لأن النظام الأساسي لا ينص على وجوب اقتران منصب الحاكمية بمنصب الزعامة العشائرية، أو على وجوب اختيار الحاكم من أطارشة عرى أو حتى من سائر الأطارشة، بل ينص على انتخاب حاكم أهلي دون تحديد هويته الطائفية. وبهذا يتساوى في حق الترشيح لمنصب الحاكمية والوصول إليه جميع المواطنين على اختلاف فئاتهم ومذاهبهم.

ولو ترك الدروز وشأنهم، والمجلس النيابي وشأنه، في عملية اختيار الحاكم، لانتهى الموضوع بسرعة بانتخاب حمد الأطرش لأنه يحظى بتأييد أكثرية أعضاء المجلس النيابي وأكثرية الزعماء، ولأنه حظي في ما بعد بتأييد سلطان الأطرش الذي تحوَّل من موقف المحايد إلى موقف المتدخِّل لمصلحته لكونه أحق المرشحين بالحاكمية وخوفاً من خسارة الحكم الأهلي[1]، ولأن هناك سوابق خمساً جعلت من زعيم الجبل العشائري حاكمه السياسي. السوابق الثلاث الأولى هي توصّل إبراهيم وشبلي وسليم الأطرش إلى منصب قائمقام الجبل ومسؤوله السياسي الأول في عهد الأتراك، والرابعة توصّل سليم الأطرش إلى منصب متصرف الجبل في عهد الحكومة العربية، والخامسة توصّل سليم الأطرش إلى منصب حاكمية الجبل عند تأسيس حكومته في مطلع عهد الانتداب الفرنسي.

لكن التدخُّل الفرنسي في الأمر حال دون حمد الأطرش ومنصب الحاكمية. فكاربيه، الذي كان يعمل بإيحاء من المفوضية العليا من أجل إلغاء الحكم الأهلي، لم يكتف بترشيح ثلاثة من الطرشان، ولم يقف عند حد تأزيم التنافس بينهم، بل لوَّح بمنصب الحاكمية لنسيب الأطرش، وزيَّن الترشيح لنجيب عامر على أساس أن عشيرته أكبر العشائر الدرزية، ولا مانع قانونياً من وصوله إلى المنصب الأول في حكومة الجبل، وأفسد على جميع المرشحين اتفاقهم، وأدخلهم في لعبة الصراع السياسي الحاد الذي ينذر بعواقب وخيمة[2].

بهذه الأساليب ضمن كاربيه نقل الحاكمية إليه بالوكالة كحلٍّ موقّت ريثما يتم الاتفاق على حاكم أهلي. ولكي يعطي نفسه صفة الشرعية نشط للحصول على تأييد السكّان فقام عملاؤه باستكتاب العرائض التي تطلب بقاءه في الحاكمية، وترفض اختيار حاكم أهلي. كما أجرى انتخاباً لمجلس نيابي جديد اختاره حاكماً أصيلاً بالإجماع بطريقة أقرب ما تكون إلى المهزلة[3].

---

(١) عبثاً حاول كاربيه إرضاء سلطان الأطرش أو تحييده، فقد حضر سلطان مع فرسانه إلى السويداء لدعم ترشيح حمد الأطرش وانتخابه. انظر .Carbillet: «Au Djebel Druse...», p.p. 107 - 112

(٢) يذكر منير الريِّس في «الكتاب الذهبي للثورات الوطنية...»، ص ١٤٩، أن التنافس على منصب الحاكم كاد يؤدِّي إلى حرب أهلية.

(٣) ذكرت «المقطَّم» في عدد ٦ تموز ١٩٢٥ عن طريقة اختيار كاربيه حاكماً أصيلاً من قبل المجلس النيابي ما يلي: «مدَّ =

وبعد هذا وافقت المفوضية الفرنسية على تعيين كاربيه حاكماً بالأصالة لأنه استطاع أن يحقّق هدفها في إلغاء الحكم الأهلي وحكم جبل الدروز حكماً مباشراً، ويشبع طمع موظفيها بالمال والهدايا. وإذا كان بوسع مسؤوليها أن يبرِّروا تسلّمه لمنصب الحاكمية بالوكالة موقتاً بأنه مخرج للأزمة الداخلية المفتعلة منهم، وأن يدَّعوا بأن ذلك لا يناقض النظام الأساسي للجبل، فإن استمراره في منصبه بالوكالة حتى ٣١ كانون الأول ١٩٢٤، وبالأصالة ابتداء من ذلك التاريخ، مخالفة كبيرة لهذا النظام الذي يوجب أن يكون الحاكم أهلياً، ومدخل لأزمة حادّة بين السلطة الفرنسية والسكّان ستتفاقم مع الأيام.

لم يخلُ عهد كاربيه من الأعمال الإصلاحية ومحاولات التطوير مثل شق الطرقات، وإقامة خزّانات المياه، وبناء متحف السويداء، وفتح مكتب البريد، وإنشاء المدارس التي ضمّت عام ١٩٢٥، ٣٠٠٠ تلميذ يتكلّمون الفرنسية، ومحاولة تعليم أعضاء المجلس النيابي. وهذه الأعمال أشاد بها بعض الكتّاب الدروز والفرنسيين[1]. وامتدحها المفوض السامي ويغان[2].

بيد أن أعمال كاربيه لم تنتج من حرصه على مصلحة السكّان كما ادَّعى بل من حرصه على مصلحة السلطة الفرنسية، ومنها ما كان تحديثاً بالقوة أو تعارض مع الأعراف أو فاقت السيِّئات المتأتية عن تنفيذه بأساليب قمعية الحسنات المتوخاة منه. فهو لم يستهدف بتقرّبه من الفلّاحين[3] ومحاربته لزعماء الصف الأول إلغاء النظام الإقطاعي، وإنما تحجيم القيادة السياسية الفاعلة المؤهّلة لقيادة الشعب. وشق الطرقات تمَّ بالسخرة التي أدَّت إلى تعطيل الناس عن أعمالهم، وبتشغيل المغضوب عليهم اقتصاصاً منهم. ونهضة التعليم شابها تحوّل المدارس إلى مراكز جاسوسية، والاستعانة بمدرِّسين شبه أميّين. وفائدة فتح مكتب البريد في السويداء ذهب بها إصرار كاربيه على حضور أصحاب الرسائل بأنفسهم إلى هذا المكتب لمراقبة رسائلهم. ومحاولة تعليم مجلس النواب تحوّلت إلى ملهاة. وعملية فرض الأمن توسّلت الأرهاب والتغريم لأتفه الأسباب كتغريم السويداء لضياع قطّة الملازم الفرنسي موريل،

= كاربيه قبّعته السوداء وقال: من يريد اختيار حاكم وطني يضع ورقة سوداء، ومن يريد اختياري يضع ورقة بيضاء. فكانت النتيجة أن انتخب بإجماع الأصوات».

(١) من الذين امتدحوا كاربيه: عبد الله النجار: «بنو معروف في جبل حوران» ص١٤٨. Pierre Lamazière: «partant pour La Syrie», p.p. 112 - 113. et DE Beauplan: «Où va la Syrie» p. 70.

(٢) أرسل ويغان إلى كاربيه البرقية الآتي نصّها: «إليك أودّ أن أوجِّه شكري على النشاط الحيّ الذي شارك في إنتاج أبهر الأعمال»، أنظر بول كوبلنز: «سكوت سراي»، ترجمة فريدريك زريق. دمشق ١٩٣٦، ص٦٢.

(٣) أعلن كاربيه للفلّاحين أن كل من يزرع قطعة أرض بالعنب تصبح ملكاً له. أنظر: Norman, N. Lewis: «Nomads and settles in Syria and Jordan», 1800 - 1980. Cambridge. Middle East Librairie. London p. 93.

ولفقدان مصباح كهربائي[1]. ومحاولة منع تجمُّع الناس في المضافات بحجة أنهم يضيِّعون وقتهم فيها اعتبرت استهانة بواجب الضيافة. ومداهمة البيوت للقبض على الملاحقين من السلطة اعتبرت خرقاً لحرمتها وانتهاكاً لعرف الإجارة شبه المقدَّس الذي تمسَّك يه الدروز عبر تاريخهم، وقد بعثت النقمة على الفرنسيين لا بمخالفتها للأعراف فحسب بل بأساليب تنفيذها الفظّة[2]. وتأسيس بيت خاص للدعارة اعتبر تدبيراً شائناً في مجتمع يراعي الأخلاق والتقاليد.

وإضافة إلى ذلك أحدث كاربيه نقلة من الحكم الفرنسي غير المباشر عبر الزعماء المحليين إلى الحكم الفرنسي المباشر حين استأثر بالحاكمية، وانتزع قيادة الدرك من حسني صخر وسلَّمها إلى صديقه الملازم موريل، وعزل عبد الغفار الأطرش من وظيفة المفتش العام لدوائر الدولة، ونسيب الأطرش من وظيفة معتمد دولة جبل الدروز في دمشق، ثم استغنى عن التعاون مع عرَّاب دخول الانتداب إلى جبل الدروز، متعب الأطرش، وصادر غلاله ومواشيه ولاحقه وجعل بيته مخفراً[3]، فحوَّله إلى خصم للفرنسيين. وبهذا زاد أعداء الانتداب لأن هؤلاء أصبحوا مع سلطان الأطرش المعارض الناقم، ومع حمد الأطرش المحروم من الحاكمية التي هي حق له، زعماء المعارضة.

اعترف كاربيه باعتماده سياسة الشدّة فقال في خطابه في عيد الاستقلال عام ١٩٢٥ «أفتخر بأن أدعو نفسي درزياً أيضاً. وإن كنت في بعض الأحيان أظهر الشدّة والقساوة، فلم يكن لي من غاية سوى إصلاح البلاد»[4]. لذا طغت سيِّئات كاربيه المستبد على حسنات كاربيه المطوِّر، ولم ير فيه سكّان الجبل الحاكم المصلح، بل الحاكم الظالم، وهم لم يرفضوا استبداده فحسب، بل رفضوا مسلكه الشخصي وشذوذه الجنسي[5]. وبرزت اتجاهات عدّة تتقاطع عند رفض استمرار الظلم الفرنسي ببقائه حاكماً هي، بالإضافة إلى اتجاه عزله[6]، الثورة التي لاح شبحها مراراً بين عامي ١٩٢٣ و١٩٢٥، والتطلُّع إلى شرق الأردن والتوجُّه

---

(١) «مذكرات عبد الرحمن الشهبندر»، ص ٥٢.

(٢) تذكر «البشير» في عدد أول تموز ١٩٢٤ مقتل ملاحق من قبل السلطة في بيت مضيفه في رساس.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) «الصفاء»: عدد ٢٣ نيسان ١٩٢٥.

(٥) مقابلات شخصية مع العديد من المعمِّرين.

(٦) هناك أربعة وعشرون اتهاماً في العريضة المقدَّمة ضد كاربيه من هلال عز الدين الحلبي إلى مندوب المفوض السامي، في آذار ١٩٢٥. صورة عن هذه العريضة، ونجد صورة عنها عند علي سيف الدين القنطار: «وثائق وبيانات ومناشير عن الثورة الدرزية»، من وثائق الجامعة الأميركية في بيروت. ميكروفيلم ٤١٠ و٤١١، وأنظر أيضاً محيي الدين السفرجلاني: «تاريخ الثورة السورية»، ص ١٣١ ـ ١٣٥.

إليه للخدمة في جيشه، ومعاودة قوة الاتجاه الوحدوي مع دمشق والتعبير عنه بالرغم من إجراءات الفرنسيين القمعية ضد أصحابه[1].

استنتاجات

اكتسب الدروز خصوصية معيَّنة لكونهم عصبية مذهبية تحصَّنوا في مناطق ريفية جبلية، ونعموا باستقلال داخلي في إماراتهم في الشوف ووادي التيم. لكن هذه الإمارات كانت تابعة للدولة الإسلامية الحاكمة ضمن نطاق الالتزام الضرائبي السائد. ولم تبلغ هذه الخصوصية بالدروز أن يعملوا لكيان مذهبي خاص بهم حتى في أوج مجد فخر الدين المعني الثاني. وإطلاق عبارة «الدولة» على إمارته، وعلى الإمارة الشهابية في مطلع عهدها، خطأ بدأ مع الكاتب الفرنسي بيجيه ده سان بيير ووقع فيه مترجم كتابه[2]، كما وقع فيه بعض المؤرِّخين والمؤلِّفين في حديثهم عن إمارة فخر الدين كما مرَّ معنا[3]، ونجلاء أبو عز الدين في حديثها عن الإمارة التنوخية حين ذكرت أنه كان للدروز في القرن الحادي عشر في شرقي بيروت دولة[4].

أمَّا دروز حوران، فقد أنشأوا في العهد العثماني، وابتداء من القرن الثامن عشر، مشيخة تبعت للواء حوران التابع بدوره لولاية سورية، ونعموا باستقلال داخلي دون أن تبلغ بهم نزعتهم إلى تصريف شؤونهم الداخلية، ونزعتهم المتمرِّدة على قوانين الدولة العثمانية، حدّ التفكير بإنشاء دولة، إلى أن شاءت فرنسا ذلك منطلقة من خصوصيتهم ومن كونهم أكثرية سكَّان جبل حوران، جاعلة لهم موقعاً في سياستها التقسيمية القائمة على إقامة الدول على أساس عرقي ومذهبي. وما دام الدروز في نظر الفرنسيين فئة دينية، وأحد عناصر الدولة التي أسَّسوها لهم في حوران في عام ١٩٢١، فإنه يصحّ مخاطبتهم بـ «الشعب الدرزي» و«الأمة الدرزية».

وبإطلاق الفرنسيين على دروز حوران لفظتي «الشعب» و«الأمة»، وبخلق دولة لهم، أعطوهم ما لا يلائمهم ووضعاً سياسياً لم تقبله أكثريتهم. لذا كان نضال دروز حوران

---

(١) قام بعض سكَّان «المقرن» الشمالي من آل الحلبي وآل عامر وآل عزَّام بتوقيع المضابط للانضمام إلى دمشق، أنظر «لسان الحال»: عدد ٨ تشرين الأول ١٩٢٣. أيضاً .Carbillet: «Au Djebel Druse...», p. 139

(٢) عنوان كتاب بيجيه ده سان بيير هو «Histoire des Druzes. Peuple du Liban». وقد ترجمه حافظ أبو مصلح بعنوان «الدولة الدرزية»، ووردت في ترجمته عبارة «الدولة الدرزية» في ثلاث صفحات هي: ص ٣٣، ٥٤، ٦٣.

(٣) أنظر ص ٤١ ـ ٤٢.

(٤) نجلاء أبو عز الدين: «الدروز في التاريخ»، ترجمة نجلاء وفريد أبو عز الدين، بيروت ١٩٨٥، ص ١٧٠.

الـوطني والقومي يستهـدف، بالإضـافة إلى التحـرير والـوحدة، إحباط مشروع مـدرزتهم[1] بإحباط مشروع الدولة الدرزية الذي يرمي إلى قوقعتهم وحجزهم في سجنهـا والإضرار بهم. وهذه الدولة كانت بدعة تقسيمية طارئة وجدت بعد هزيمة معـركة ميسلون ولم تعش طويـلاً، بـل زالت بعد انتصـار معركـة التحريـر والاستقلال، وجـاءت دليـلاً عـلى حتميـة إخفـاق أي مشروع مصطنع من هذا النوع في المستقبل كمشروع اسرائيل إقامة دولة درزية تشمـل دروز سورية ولبنان معاً[2].

لم يأت إذاً تأسيس دولة جبل الـدروز نتيجة لميـزة الجبل الخصـوصية النـاتجة من كـون أكثرية سكّـانه عصبيـة مذهبيـة درزية أدارت شؤونها الـداخلية في عهـد الأتراك، ولا نتيجـة لرغبة فريق من أبنائه، بل جاء نتيجة لهزيمة ميسلون ونهاية الحكومة العربية، وتم ضمن إطار السيـاسة التقسيميـة للفرنسيـين الذين استشـاروا من أجل ضـمان نجاحهـا رغبة أقليـة درزية طمحت إلى الاستقلال فأغروها بكثير من المال والحفاوة، وأغروها وسائر سكّان الجبل بدولـة ليكسبـوا قبولهم الانتداب الفـرنسي وتحوّلهم عن الانتـداب البريـطاني الـذي كـان يخشى منـه إقامة إمارة درزية في الجبل تابعة لإمارة شرق الأردن أو منفصلة عنها.

أُسّست دول لبنان ودمشق وحلب والعلويين عام ١٩٢٠ دون عقد اتفاقيات بينها وبين فرنسا. أمّا تأسيس دولة جبل الدروز وقيام حكومتها، فقد حصلا بناء على اتفاقية درزية فرنسية هي الوحيدة في منطقة الانتداب الفرنسي. وسبب ذلك هو أن الدروز الاستقلاليين اشترطـوا ذلك لقبول الانتداب الفرنسي فوافق الفرنسيون عليه. وقد تأخّر تأسيس دولـة جبل الـدروز عن دول لبنان ودمشق وحلب والعلويين بسبب المفاوضات بين الفرنسيـين والدروز. بيـد أن هذا الكيان الجديد ذي الطابع الطائفي الدرزي بـاسمه وعلمـه وإدارته وشهـادته العلميـة[3] كانت تنقصه مقوِّمات الدولة البشرية والإدارية والاقتصادية، فبدا هزيلاً مصطنعاً لم تُجدِ معـه مساعدات الفرنسيين لإبقائه منفصلاً عن سورية. وتحويـل جبل الـدروز إلى دولة قضى عـلى تكامله الجغرافي والتاريخي والاقتصادي مع محيطه، واستقلاله كـان استقلالاً عن هـذا المحيط لا استقلالاً حقيقياً.

واجهت عملية تشكيل حكومة الجبل، وقيامها بمسؤولياتها صعوبات عديدة مردّهـا إلى

---

(١) تدلّ لفظة «المدرزة» على الدروز فيقال مثلاً مشايخ المدرزة أي مشـايخ الـدروز. أنظر مجلة «أوراق لبنـانية»، المجلّد الأول، بيروت ١٩٨٣، ص ٢٩٣، ٤٥٠.

(٢) أنظر بشأن مشروع الدولة الدرزية محمد خالد قطمة: «قصة الدولتين المارونية والدرزية»، بيروت ١٩٨٥.

(٣) كان على الطالب أن يأخذ ما سُمِّي بـ«الشهادة الابتدائية الدرزية» قبل أن ينـال الشهادة الفـرنسية الـرسمية. أنـظر شبلي العيسمي وآخرين: «التعريف بمحافظة جبل العرب»، ص ١٠١.

تنافس الزعماء الحاد على الوظائف والنفوذ، واصطدام الحكم النظامي، الذي هو أول تجربة من نوعها على أساس دولة في تاريخ الجبل، برواسب النظام العشائري وسيادة الأعراف والتقاليد، والاختلاف الكبير بين برنامج السكّان الاستقلالي الذي تضمّنه «قرار السويداء» والبرنامج الذي تمشّت عليه الحكومة المحلية المنصوص عنه في الاتفاقية الدرزية الفرنسية، إضافة إلى معارضة الوطنيين للانتداب الفرنسي ولكل حكومة محلية تتعاون معه وتبدو رمزاً لاستقلال عن سورية لا يريدونه، وأداة طيِّعة تنفِّذ ما تؤمر به. ثم واجهت النقلة من الحكم الأهلي إلى الحكم الفرنسي المباشر معارضة قوية كانت مطالبتها بعزل كاربيه سبباً مباشراً للثورة السورية الكبرى.

إن تاريخ جبل الدروز بأحداثه الداخلية وبصلته بأحداث المنطقة العربية متأثِّراً ومؤثِّراً، سواء عند إنشاء دولته أو طوال وجوده تحت الانتداب الفرنسي، هو كما في السابق من صنع دروزه لأنهم يشكِّلون أكثرية سكّانه الساحقة التي صبغته بطابعها. شخصيتان من غيرهم قامتا بدور بارز آنذاك هما المطران نيقولاوس قاضي من خلال إشرافه على رعاياه الروم الكاثوليك أو من خلال دور الوساطة بين الدروز والفرنسيين الذي سيقوم به في الثورة السورية الكبرى، كما قام به في السابق بين الدروز والدولة العثمانية في خلال حملة سامي باشا الفاروقي عام ١٩١٠[1]، وعقله القطامي الذي أسهم في إنشاء دولة جبل الدروز وفي ضمّ أربع قرى مسيحية حورانية إليها، وأسهم في سياستها طوال عهد الانتداب.

---

(١) أنظر «الأهرام»: عدد ٢٠ تشرين الأول ١٩١٠.

الباب الثـانـي

الدروز ومقاومة الفرنسيين

الفصل الأول

الدروز ومقاومة الفرنسيين بين عامي ١٩١٨ و١٩٢٥

حفلت السنوات السبع الأولى من الاحتلال والانتداب الفرنسي بمقاومة وطنية جاءت مسلسلاً طويلاً من الحوادث والانتفاضات والثورات التي بلغت ذروتها في الثورة السورية الكبرى، وكلّفت الفرنسيين خسائر كبيرة في الأرواح والأموال[1]. وأسبابها الأساسية العامة تعود إلى رغبة السكّان في الاستقلال، وانكشاف المطامع الأجنبية في المشرق العربي وما رافقها من خيبة آمال ناتجة من نكث الحلفاء وعودهم للعرب بالاستقلال والعمل على تنفيذ وعد بلفور بإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وسياسة الفرنسيين المستبدّة التي حوّلت انتدابهم المصنّف في فئة (أ) إلى استعمار يقهر السكّان وينهب خيرات البلاد، وتجزئة الفرنسيين والبريطانيين سورية الطبيعية إلى دول، ثم تجزئة الفرنسيين سورية إلى أربع دول على أسس مذهبية وأثنية كما ادّعوا وسلخهم أجزاء من ولايتي سورية وبيروت وضمّها إلى لبنان[2].

ونقمة دروز سورية ولبنان على الانتداب الفرنسي هي وليدة هذه الأسباب العامة، وهي التي حملتهم على الاشتراك مع الآخرين في مقاومته، وفي قيام الانتفاضات في مناطقهم. وكانت هذه النقمة تنتظر الأسباب المباشرة للانفجار «فلقد خلقوا المتاعب للفرنسيين منذ أن وضعوا تحت سلطتهم»[3].

---

(١) بلغ مجموع نفقات الفرنسيين في الشرق عام ١٩٢١، ٧٤٠ مليون فرنك فرنسي، أنظر Pierre Bonardi: «L'Imbroglio syrien», Paris 1927, p. 69.

(٢) للمزيد من المعلومات والتفاصيل عن أسباب الثورات أنظر عبد الله حنا: «الحركة العمالية في سورية ولبنان»، ١٩٠٠ ـ ١٩٤٥، دمشق ١٩٧٣، ص ١٠٦، وجورج انطونيوس: «يقظة العرب»، ص ٤٩٦، وعبد الرحمن الكيالي: «الجهاد السياسي»، حلب ١٩٤٦، ص ٦٣، ٨٠، ٨١، و«مذكرات عبد الرحمن الشهبندر»، ص ٤٧ ـ ٥٣.

(٣) La Mazière: «Partant pour la Syrie» p. 111.

حوادث الشوف، تموز ـ تشرين الأول ١٩١٩

١ ـ **محاولة اغتيال المفوض السامي ورئيس مجلس إدارة جبل لبنان:** في ٢٥ تموز ١٩١٩ قام المفوض السامي جورج بيكو وقائد الأسطول الفرنسي في السواحل السورية، الأميرال مورنه، مع فريق من الضباط والموظفين الفرنسيين بزيارة بلدة بعقلين تلبية لدعوة شيخ عقل الدروز حسين حماده. وعند وصولهم مع الموكب الذي استقبلهم، ورافقهم بالحداء وإطلاق النار إلى وسط البلدة، أطلق النار عليهم أحد أبناء بعقلين، علي أبو كامل. فلم يصب جورج بيكو، وإنما جرح الأميرال مورنه والكابتن جيو ونقلا إلى المستشفى. وهذا العمل موجَّه ضد الفرنسيين وضد أعوانهم في بعقلين آل حماده الذين كانوا خصوم آل تقي الدين السياسيين[1]. وقد اتّهم الفرنسيون محمود تقي الدين بتدبيره، وقاموا على الفور بعدّة تدابير انتقامية «فسجنوا نصف رجال البلدة وبعض النساء»[2].

وفي ٦ تشرين الأول ١٩١٩ هاجم مسلَّحون دروز منزل حبيب السعد في عين تراز بقصد اغتياله، ولمّا كان هجومهم مستهدفاً هذا الزعيم الماروني الذي هو رئيس مجلس إدارة جبل لبنان وأحد الرموز المتعاونة مع الانتداب الفرنسي، وحاصلاً في خلال الاضطرابات الطائفية بين الدروز والنصارى، فقد فُسِّر تفسيرات عديدة. اتّهم حبيب السعد بعض رجال آل نكد بأنهم حرَّضوا المهاجمين على هذا العمل «ليجعل للحادثة سبباً يقرِّبه من الفرنسيين بدعوى أن الاعتداء عليه كان بسبب انتمائه إليهم»[3]. واتّهمت جريدة «الحقيقة» زميلاتها بتضخيم الحادثة، وحدَّدت سببها بنقمة مهاجمي حبيب السعد عليه، وأنكرت أن تكون محاولتهم ناجمة عن أسباب حزبية[4]. فيما ركَّزت جريدة «لسان الحال» على وجوب مجازاة الفاعلين ومن يقف وراءهم قائلة: «تأليف قوة من خمسين شخصاً أو زيادة، مدجَّجين بالسلاح الكامل، لمن الأمور التي تستوجب المجازاة ليس فقط على هؤلاء، بل على مثيري هذه الفتنة»[5].

إذاً منهم من أدرج محاولة اغتيال حبيب السعد في إطار الاضطرابات الطائفية التي

---

(١) صرح الأميرال مورنه أمام زواره أنه مستعد للذهاب إلى بعقلين مجدَّداً، ولكن على شرط أن تكون زيارته سبباً للوفاق والصلح بين الحزبين في بعقلين. أنظر «لسان الحال»: عدد ٢ آب ١٩١٩. وأنظر عن دوافع علي أبو كامل لإطلاق النار، سعيد تقي الدين: «المجموعة الكاملة»، الجزء السادس (ملحق أنا والتنّين)، بيروت ١٩٧٠، ص ٦٥. وهو يسمِّي فريق آل حماده «الحي المعادي».

(٢) سعيد تقي الدين: «ملحق أنا والتنّين»، ص ٦٦.

(٣) «عارف النكدي، فقيد العروبة الخالد»، ١٨٨٧ ـ ١٩٧٥، لبنان، لا.ت، ص ٨. (حاشية). والسبب في اتهام حبيب السعد لآل نكد عائد إلى أن بعض المهاجمين هم من كفرفاقود ويعملون في أملاك آل نكد.

(٤) «الحقيقة»: عدد ١٣ تشرين الأول ١٩١٩.

(٥) «لسان الحال»: عدد ١١ تشرين الأول ١٩١٩.

اشتـدَّت آنذاك، ومنهم من أدرجهـا في إطار الصراع الحـزبي بـين آل نكـد وحبيب السعـد، ومنهم من أدرجها في إطار الصراع بين أنصار الحكومة العـربية وأنصـار الانتداب الفـرنسي. ومن المرجَّح أن يكون العامل الطائفي المتداخل مع العامل السياسي وراء هـذه المحاولـة لأنها حصلت مباشرة بعد مقتل درزيين في بسري وآخر في الشحّار على يد العصـابات المسيحيـة، وبعد إخفاق وفد من الحكومة العربية في إقناع حبيب السعـد بفوائـد التعاون مـع دمشق[1]، ولأنها ليست محاولة الاعتداء الوحيـدة التي يتعرَّض لهـا حبيب السعد، فلقـد سلبت عصابتـا سعيد ملاعب وسعيد محمود الشريفيتان بغاله وحمولتها «ليس بقصد السلب، بـل انتقامـاً من النافذين المجنَّدين للسياسة الإفرنسية»[2]. وهذا يوحي بأن الرجل مستهدف لتعاونه مع السلطة الفرنسية، وتقلُّب مواقفه، وللثأر لقتلى الدروز في الحوادث الطائفية الجارية آنذاك.

ونظراً لارتداء هـذه الحادثـة طابعـاً سياسيـاً علاوة عـلى الطابـع الأمني اتخذت السلطة الفرنسية عدة إجراءات لتؤكِّد لمؤيِّديها وقوفهـا إلى جانبهم، ولتقتصّ بصرامـة من معارضيهـا الذين يقلقون الأمن، فـاصدرت أحكـاماً جـائرة وجـاهية وغيـابية بحق المهـاجمين والمتهمـين بتحريضهم من آل نكد، وعزلت الموظفين النكديين فاضطرَّ بعضهم إلى أن يلجأوا مع المتهمين الآخرين إلى حمى الحكومة العربية[3].

٢ ـ حـادثة مـزرعة الشـوف: تزامنت هـذه الحادثـة مع حـادثتي بعقلين وعين تـراز، وتشابهت معها في بعض الأسباب، أي النقمة على الانتداب الفرنسي وحلفائه. وسببها الرئيس محـاولة السلطة الفـرنسية تـطبيق القانـون بحق خمسة أشخـاص من آل البعيني اتَّهمتهم بقتل أحد المسيحيين ثأراً لقتيل منهم خلال الاضطرابات الطائفيـة، وتغاضيهـا عن تطبيق القـانون بحق قتلة الدروز من المسيحيين[4].

ربطت السلطة الفرنسية بين هياج آل البعيني لمقتل أحـدهم على يـد حلفائهـا ومحاولـة اغتيال المفوض السامي في بعقلين وما أعقبها[5]، ووجَّهت قوة إلى مزرعة الشوف للقبض على

---

(١) يذكر وليد عوض في «أصحاب الفخامة رؤساء لبنان»، ص ١٤٨، أن محـاولـة اغتيـال حبيب السعد جـاءت «لتفسَّر خطأ أم صواباً بأنها ردّ على مواقف الرفض للوحدة مع دمشق».

(٢) نعمان أبو شقرا: «مذكرات» غير منشورة، ص ١٨٠.

(٣) أنظر عن الأحكام الصادرة بحق المتهمين «الحقيقة»: عدد ٣ تشرين الثاني ١٩١٩.

(٤) أنظر عن انحياز السلطة الفرنسية في هذا الموضوع، محمود خليل صعب: «قصص ومشاهد من جبل لبنان»، بيروت ١٩٨٠، ص ٨٢.

(٥) يحدِّث المعمَّرون من آل البعيني وآل تقي الـدين أن بضعة عشر رجـلاً من آل البعيني حضروا مسلَّحـين إلى بعقلين للوقوف إلى جانب محمود تقي الدين والحيلولة دون اعتقال الفرنسيين اه إثر محاولة اغتيال المفوض السـامي فيها ومن بينهم الأشخـاص الخمسة الـذين اتهمتهم السلطة الفرنسيـة وأرادت القبض عليهم. ويربط أمـين سعيد في «الثورة العربية الكبرى»، الجزء الثاني، ص ١١٢، بين حادثتي بعقلين ومزرعة الشوف فيقول في معرض حـديثه عن حـادثة =

المتهمين من آل البعيني فتصدّى هؤلاء وأقاربهم لها وهزموها، ثم هزموا قوتين أخريين أكبر منها أرسلتا تباعاً إلى البلدة. عندها سيّرت قوة عسكرية كبيرة «أحاطت بالحي الدرزي في مزرعة الشوف، وضربت حوله نطاقاً، ثم بدأت المدافع بإطلاق نيرانها على البيوت، كما بدأ الجند بقذف القنابل الملتهبة فأحرقوا ٢٥ منزلاً، وقتلوا نحو ٤٠ قتيلاً نساء ورجالاً. فهام الدروز الباقون، وعددهم لا يقلّ عن المئتين بين نساء ورجال وأطفال وشيوخ وعجزة على وجوههم، فبلغوا دمشق مساء الخميس ٦ نوفمبر فضجّت حزناً وأسى لما أصابهم»[1]. «لقد اقتصّ الفرنسيون من مزرعة الشوف بإطلاق المدافع عليها وتدمير جانب من بيوتها»[2].

وساقت السلطة الفرنسية من وجدتهم من الشيوخ والنساء والأطفال أسرى إلى بيت الدين، ووضعتهم في السجن محتجّة، بحسب ما صرّح به أحد مصادرها «بأن بيوتهم لم تعد صالحة للسكن»[3]. إلّا أن الحاكم الفرنسي نزل عند طلب المطران أوغسطين البستاني فسمح له باستضافة النساء[4].

وكاد الأمن يسوء في منطقة الشوف كلها، «وأوشكت روح التمرُّد أن تدبّ إلى قرية غريفة، فلمّا رأت ما حلّ بأختها، بعثت إلى الحكومة عريضة استرحام مبيِّنة أنها طوع أوامرها. وقد أصدر الحاكم بلاغاً بيَّن فيه أن كل قرية يبدو فيها حركة عداء تجاه الحكومة يصيبها ما أصاب مزرعة الشوف»[5]. واستاء جميع الدروز مما حصل[6]. وراجت شائعات سامّة زادت في قلقهم. «فعندما وقعت حادثة مزرعة الشوف أخذ البعض يطبِّل ويزمِّر قائلاً: إن الدروز مقلقون يجب طردهم من لبنان»[7].

= بعقلين ما يلي: «إلّا أن الفرنسيين سيّروا قوات كبيرة للفتك بالقرى التي ظنّوا أن لها صلة بمطلقي الرصاص فنكّلوا بسكّانها تنكيلاً، ففرَّ الشبّان إلى رؤوس الجبال وألّفوا عصابات قوية دأبها شن الغارات وإزعاج السكّان والحكومة».

(١) المرجع نفسه والصفحة نفسها. وقد أورد أمين سعيد الوقائع كما حصلت، إلّا أنه بالغ كثيراً في رقم القتلى، وأنقص من عدد البيوت المهدَّمة والمحروقة ومن عدد النازحين الذي بلغ في الحقيقة خمسمائة نسمة بحسب ما يحدِّث المعمَّرون الذين كانوا من جملة النازحين.

(٢) مقالة الشيخ بولس مسعد بعنوان «حورارن والانتداب على سوريا ولبنان»، في «المجلة البطريركية»، السنة الثامنة، الجزء الثاني، ١٥ آذار ١٩٣٣، ص ٦٤.

(٣) «الحقيقة»: عدد ١١ تشرين الثاني ١٩١٩.

(٤) المرجع نفسه: عدد ٢٤ تشرين الثاني ١٩١٩.

(٥) «لسان الحال»: عدد ٣ تشرين الثاني ١٩١٩.

(٦) ذكر محمد قاسم البعيني الذي عاصر تلك الفترة في مقابلة شخصية أن فؤاد جنبلاط عزم على ترك الشوف والالتحاق بالحكومة العربية نظراً لما آل إليه الوضع تحت وطأة الاحتلال الفرنسي، ولما أصاب مزرعة الشوف. لكنه عاد واقتنع بنصيحة المخلصين من أن بقاءه يفيد منطقته أكثر من تركه لها.

(٧) «الصفاء»: عدد ٢٣ تموز ١٩٢٠.

وأظهرت الحكومة العربية تعاطفها مع النازحين، وقدّمت لهم العون المادي. والتحق بعضهم بالعصابات الوطنية العاملة بتوجيه منها على حدود «المنطقة الشرقية» مع «المنطقة الغربية»[1]. وهاج دروز حوران وتجمهروا واستعدُّوا لمساعدة إخوانهم. وأرسل سليم وعبد الغفار ومتعب الأطرش باسمهم برقية احتجاج إلى الأمير زيد المتسلّم شؤون الحكم خلال سفر أخيه فيصل إلى أوروبا، وإلى الحاكم العسكري العام، ومعتمدي انكلترا وفرنسا، لا تعبّر فقط عن نصرة دروز حوران لدروز الشوف فحسب، بل تعبّر أيضاً عن موقفهم المناهض للانتداب الفرنسي آنذاك[2].

كما هاج الرأي العام في سائر أماكن «المنطقة الشرقية». وأثار غضبه تهجير الفرنسيين للسكّان وإحراق بيوتهم. فأبرق سكّان حاصبيا مستنكرين. وأبرق أمير عشيرة الفضل محمود الفاعور، وشيوخ القبائل والقرى، وزعماء الدروز في الجولان، إلى الحاكم العسكري العام يحتجُّون «على الفظائع والجنايات التي تخالف مبادىء الحلفاء السامية، ولا تتفق مع المدنية الحاضرة بوجه من الوجوه»[3].

كل هذا حمل المستشار الإداري الفرنسي على استقصاء أوضاع مزرعة الشوف[4]، وحمل الجنرال غورو على الإسراع في تطويق مضاعفات حادثتها على الصعيد السياسي والصعيد الإنساني، والاستجابة للوساطات الدرزية التي كان في طليعتها توسُّط أمين أرسلان، فأصدر عفواً عاماً عن جميع المحكومين لحلّ مشكلة نزوحهم الجماعي، وأعطاهم تعويضاً جزئياً عن خسائرهم للمساهمة في إعادة بناء بيوتهم[5] فعادت أكثريتهم إلى لبنان بعد نهاية الحكومة العربية فيما فضّل أفراد قلائل البقاء في جبل الدروز.

---

(١) مقابلة شخصية مع يوسف علم الدين البعيني الذي كان من أبرز المتصدِّين للحملات الفرنسية على مزرعة الشوف، ومقابلة شخصية مع حسين نصر الله في ١٨ آذار ١٩٨٦.

(٢) تقول البرقية: «دروز حوران يحتجُّون بكل ما لديهم على المعاملة الجائرة بشأن إخوانهم دروز لبنان. تخريب مزرعة الشوف هاج الدروز هنا الذين تجمهروا لمعاونة إخوانهم. أوقفناهم موقّتاً حقناً للدماء، ومنعاً لوقوع مجازر بشرية. إن كل نقطة دم تهرق من درزي لبناني تهيج بها عواطف ثمانين ألف درزي حوراني. ودروز حوران لا يتخلُّون عن أقاربهم دروز لبنان ولو أدّى ذلك إلى إفنائهم. نرجو استعمال نفوذكم لمنع الظلم عن الدروز هناك، وإلاّ نكون غير مسؤولين عن أية نتيجة تحصل». أنظر «العاصمة»: عدد ١٣ تشرين الثاني ١٩١٩.

(٣) أنظر هذه البرقيات في المصدر نفسه: عدد ٢٤ تشرين الثاني، وأول كانون الأول ١٩١٩.

(٤) أنظر الملحق رقم ٤.

(٥) قال أمين مصطفى أرسلان لوفد من آل البعيني: «فيما كنت أسعى لدى الجنرال غورو للعفو عنكم والتعويض عن كامل خسائركم، كان بعض زعماء الدروز المتعاونين مع الانتداب ينصحونه باعتماد سياسة التشدُّد وعدم التعويض بحجة أن التساهل قد يجرىء غيركم على الفرنسيين»، مقابلة شخصية مع حسين يوسف شبلي البعيني.

الدروز والعصابات الوطنية بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٣

١ ـ الدروز والعصابات الوطنية في عهد الحكومة العربية: المقصود بعبارة «العصابات» المقترنة غالباً بعبارة «الوطنية» تلك المجموعات الوطنية، غير المنظّمة أحياناً، التي قاتلت الفرنسيين بأسلوب حرب العصابات. فابتداء من نيسان ١٩١٩ شرعت الحكومة العربية بتشجيع العصابات الوطنية في «المنطقة الغربية». وصدر عن قائد فرقة حلب القول الآتي «لما كنا لا نستطيع أن نعلن الحرب رسمياً على الفرنسيين، يجب علينا أن نملأ البلاد بالعصابات التي تجهز عليهم تدريجاً. وسيقود ضبّاطنا هذه العصابات»[١].

وتبعاً لذلك توافد ضبّاط الحكومة العربية وجنودها إلى جنوب لبنان والبقاع لمهاجمة مراكز الفرنسيين، وتحريض الناس عليهم. وإحدى مجموعاتهم التي وصلت إلى حاصبيا في تشرين الثاني ١٩١٩ ضمّت ١٦٠ جندياً بينهم موفدون لبثّ الثورة كانوا يطوفون القرى ويعلنون الجهاد[٢]. وهناك مجموعة أخرى مؤلّفة من ١٠٣ مجاهدين من مناطق متعدّدة سورية ولبنانية، بينهم الكثير من الدروز اللبنانيين الذين يأتي في طليعتهم القائد فؤاد سليم ومعاونه الملازم حسيب ذبيان[٣].

وقد أرسلت الحكومة العربية عصابتي سعيد محمود وسعيد ملاعب الدرزيتين للقيام بعمليات إخلال الأمن في جهات الجرد والشحّار وجبل الباروك. ولم تتصدّيا ومثيلاتهما للفرنسيين فقط، بل تصدّيتا أيضاً للعصابات المسيحية التي شكّلوها لمساعدتهم[٤].

قامت العصابات الوطنية بتشجيع من الأمير زيد في خلال غياب أخيه فيصل في أوروبا. وعلى أثر اتفاق فيصل مع كليمنصو وعودته إلى سورية هادن الفرنسيين، ودعا إلى الهدوء والسكينة وعدم العداء المتشدّد لفرنسا[٥]، وأوعز بوجوب وقف حركات الدنادشة الثورية في منطقة تل كلخ وحصن الأكراد[٦]. فانعكس هذا سلباً على العصابات العاملة ضد الفرنسيين

---

(١) قدري قلعجي: «جيل الفداء»، بيروت، لا.ت، ص ٣٨٦.

(٢) كان هؤلاء الموفدون يقولون للناس: «فليبع من لم يكن له بندقية ثوره أو حماره ويشتريها». أنظر «البشير»: عدد ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٩.

(٣) جدول أسماء المجموعة ورواتبهم وارد في مقالة لعجاج نويهض بعنوان «الشهيد فؤاد سليم»، في مجلة «الأماني»: عدد ١٩ أيار ١٩٧٣، ص ٢٤ ـ ٣١.

(٤) من بين هذه العصابات المسيحية عصابة فرح ورضوان التي قضى عليها في البقاع الغربي حسيب ذبيان، وسعيد محمود وأخوه مصطفى، وحسين نصر الله، مقابلة شخصية مع حسين نصر الله في ١٨ آذار ١٩٨٦.

(٥) «البشير»: عدد ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٠، وخيرية قاسمية: «الحكومة العربية»، ص ١٥٩.

(٦) حسن نمر دندشي: «فيصل الأول والدنادشة»، رسالة مقدّمة لمدرسة العلوم الإنسانية بالجامعة اللبنانية للحصول على درجة الليسانس في العلوم السياسية. بيروت ١٩٥٦، ص ٨١.

إذ توقّفت بعض المجموعات التابعة للحكومة العربية عن العمل، وضعفت عصابات جبل عامل ومحمود الفاعور، وتوقّف الدنادشة عن الثورة. إلاّ أن بعض الضبّاط الوطنيين لم يوقفوا نشاطهم، ففي مساء ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٠ حضرت فرقة من ١٧٠ فارساً إلى قرية برغز ومنها إلى قرية بلاط بقيادة فؤاد سليم وسعيد عمّون اللذين استقالا من الجيش العربي ليعملا مع القوى غير النظامية المتطوّعة[1]، وكان هدفها نسف جسر الخردلي على الليطاني. وقد تمكّنت من إبادة حاميته، لكن محاولة نسفه لم تنجح لأن الفرنسيين احتجزوا البغال المحمّلة بالديناميت في المطلة[2].

فالعصابات الوطنية عملت غالباً بتحريض من الحكومة العربية، وعلى الأخص من الأمير زيد، وعملت أحياناً باستقلالية عنها. ودعم الحكومة العربية لها ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلاقة مع السلطة الفرنسية، التي راوحت بين التفاهم والحرب الخفية أو الحرب المعلنة. وقد ضمّت كثيرين من الدروز، وبعضهم جنود في الجيش العربي، يشجّعهم عادل أرسلان. ولما كانت بعض ميادينها ومراكز انطلاقها موجودة في سفحي جبل الشيخ ومرجعيون، فقد شارك فيها دروز الإقليم ووادي التيم وبلدة إبل السقي، ووفّروا المأوى والطعام لأفرادها.

٢ ـ العصابات الدرزية بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٣: كان بوسع رجال عصابات جبل لبنان الدرزية الاحتماء من الفرنسيين بالحكومة العربية التي كانت تستقبلهم وتدعمهم. وبعد نهاية هذه الحكومة لجأ بعضهم إلى شرق الأردن وفلسطين وجبل الدروز، وعاد فريق منهم إلى لبنان متابعاً إثارة المتاعب للفرنسيين، وكان من بينهم عصابة فندي بوياغي المتهم بمحاولة اغتيال حبيب السعد، وعصابة شكيب وهّاب الشريفية التي ضمّت إلى جانب عناصرها الدرزية ثائراً شيعياً. وإضافة إلى هذا الفريق هناك عصابات أخرى مثل عصابة حسن ثابت التي حمل أفرادها السلاح ضد السلطة الفرنسية وأعوانها من العصابات المسيحية التي كانت تعتدي على الدروز في خلال الاضطرابات الطائفية بين عامي ١٩٢١ و١٩٢٣[3].

---

(١) A.A.E. Vol 33, P. 137. نقلاً عن محمد بسام: «الاتجاهات السياسية في جبل عامل»، أطروحة دكتوراه في التاريخ قدّمت إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة القديس يوسف في بيروت ١٩٨٣، ص ١٠٩.

(٢) مقابلة شخصية مع أحد أفراد هذه المجموعة نعيم محمود في ٧ نيسان ١٩٨٦، ومن مجاهدي دروز الشوف الذين شاركوا في عملية جسر الخردلي وما زال يذكر أسماءهم، بالإضافة إلى القائد فؤاد سليم، حسيب وسلمان ونجيب ذبيان، وحسن ونجيب حماده، ونصر الله البعيني، ومحمود سري الدين.

(٣) صرح السفير حليم أبو عز الدين الذي عاصر تلك الفترة بأنه كان هناك آنذاك تماس في نظر الوطنيين الدروز بين العمل الوطني للعصابات الدرزية ضد الفرنسيين، وعملها ضد أعوانهم من رجال العصابات المسيحية ورجال الحكم. مقابلة شخصية في ٢٥ نيسان ١٩٨٦.

عمدت السلطة الفرنسية إلى إحراق البيوت وسجن النساء لإرغام أفراد العصابات الدرزية على التسليم[١]. ولاحقتهم معتمدة على عملائها وعلى موظفين لبنانيين يعرفون مسالك البلاد وأوضاع سكّانها، وعيَّنت فؤاد مغبغب ويوسف كسبار مسؤولين أمنيين في الشوف لهذا الغرض، فتعسَّفا في استعمال سلطتهما[٢]. وهذا حمل عصابة شكيب وهَّاب على أن تعدّ كميناً لهما ذهب ضحيته خطأ قائمقام الشوف فؤاد جنبلاط في ٣٠ تموز ١٩٢١ فترك أفرادها لبنان وتشتَّتوا في شرق الأردن وفلسطين والحجاز[٣].

اتخذت السلطة الفرنسية تدابير انتقامية بحق القرى التي حصل بالقرب منها هذا الحادث، وهي غريفة وعينبال وعترين، مثل إحراق البيوت وفرض الغرامات وسجن ٧٠ رجلاً و١٣ امرأة أبرياء، لأنها كانت تتمشّى على مبدأ أخذ الكل بجريرة المخالفين أو المتهمين فتحمِّل القرى مسؤولية ما يحصل في خراجها من حوادث وخصوصاً إذا كان هناك متهمون منها. فقابل أهالي هذه القرى حاكم لبنان، وطلبوا إعفاءهم من الغرامة لأن لا علاقة لهم بالحادث، وبعثوا بكتاب مفتوح إليه يتظلَّمون منها[٤].

وحين تظاهر أهل غريفة وعينبال في بعقلين احتجاجاً على هذه التدابير اعتقلت السلطة المزيد منهم[٥]. ولم تطلق قبل ذلك سراح النساء إلاّ بعد وساطة شيخي عقل الدروز مع حاكم لبنان ترابو الذي وجد ذلك فرصة للظهور بمظهر صانع الجميل للطائفة الدرزية. فهو الحريص، كما ادَّعى «على احترام التقاليد الوطنية، وعادات كل طائفة من الطوائف»[٦].

حاولت السلطة الفرنسية استغلال مقتل فؤاد جنبلاط ،فأرادت بتدابيرها المتخذة لمعرفة

---

(١) أحرقت السلطة الفرنسية بيت شكيب وهَّاب وسجنت امرأته لإرغامه على التسليم، مقابلة شخصية مع ابن أخيه ومرافقه عارف وهَّاب في ١٧ آذار ١٩٨٦.

(٢) يقول سعيد تقي الدين في معرض حديثه عن الضابط الكاثوليكي فؤاد مغبغب «إنه كان يضرب الدروز، ويحبس الناس، ويهين النساء ورجال الدين، راجعه وفد من الوجهاء فكان جوابه الذي سار مثلاً، ضربت وأضرب وسأضرب»، أنظر «المجموعة الكاملة» لسعيد تقي الدين، الجزء السادس، «ملحق أنا والتنّين»، ص ٦٦. وكلمات فؤاد مغبغب لا تزال تتردَّد على ألسنة الشوفيين المعمَّرين حتى اليوم، وهم يضيفون أن محمد عطا الله تصدَّى له عند سماعه إيَّاها.

(٣) يروي المعمَّرون أن فؤاد جنبلاط الذي استقال من رئاسة لجنة الإحصاء في الشوف، نقل تجهيزات مكتبه من بعقلين إلى المختاره تمهيداً لتقديم استقالته من قائمقامية الشوف احتجاجاً على تصرُّفات الفرنسيين وأعوانهم وتجاوزهم إياه. ويشاء القدر أن يمتطي حصاناً شبيهاً بحصان يوسف كسبار، فظنّه أفراد عصابة شكيب وهَّاب أنه غريمهم.

(٤) «لسان الحال»: عدد ٦ تشرين الأول ١٩٢١، و«الصفاء»: عدد ٢٨ تشرين الأول ١٩٢١.

(٥) «الصفاء»: عدد ١٨ تشرين الثاني ١٩٢١، ومقابلة شخصية مع أحد المتظاهرين، فايز عبد الباقي، في ٦ كانون الأول ١٩٨٦.

(٦) «الصفاء»: عدد ١٦، و٣٠ أيلول ١٩٢١.

الجناة وملاحقتهم خلق البلبلة والحوادث بين الدروز بتهييج بعضهم على بعض واللعب على انقسام عائلاتهم على أساس الغرضية. لكنها فشلت في ما قصدت إليه لأن الجميع عرفوا الحادث على حقيقته، ولأن آل جنبلاط خصوصاً كانوا أول من تفهّمه وعرف مخطّط الفرنسيين فسعوا لمنع استغلالهم له واحتجّوا على تدابيرهم الانتقامية وعملوا جهدهم لوقفها.

اضطرّت عصابة فندي بوياغي إلى أن تترك لبنان عام ١٩٢٢ إلى جبل الدروز بعد أن اشتبكت مع الجنود المرسلين لملاحقتها في داريا الشوف وقتلت أحدهم[١]. ولم يبق إلاّ عصابة حسن ثابت التي أعيى السلطة الفرنسية أمر القضاء عليها فلم تتورّع عن إلزام موظفين دروز بتصفيتها بعد أن وضعتهم أمام أمرين، إمّا العزل من الوظيفة، أو تنفيذ ما أمروا به ونيل الرتب والمكافآت[٢]. فتمّت تصفية حسن ثابت ورفيقه شامل عزام بالمكيدة، وتشتّت سائر أفراد العصابة.

وتصفية حسن ثابت ورفيقه بإيدٍ درزية أظهرت بوضوح أبعاد مخطّط السلطة الفرنسية التي استهدفت تحقيق الأمرين التاليين: التخلّص بسرعة من عصابة شغلتها وأتعبتها وكانت أحد وجوه التحدّي الدرزي لها، وإيجاد البلبلة والتفرقة في الصف الدرزي. لذا أحدثت عند الدروز من الاستنكار والنقمة على القائمين بها وعلى السلطة ما لم تحدثه تصفية أي ثائر أو أية عصابة درزية إذا ما استثنيت تصفية فؤاد علامة بعد ذلك بالأسلوب نفسه[٣].

كان جبل الدروز وشرق الأردن حمى للعصابات العاملة ضد الفرنسيين. وأجرأ العمليات التي قامت بها إحداها انطلاقاً من شرق الأردن هي محاولة اغتيال الجنرال غورو على طريق القنيطرة في ٢٣ حزيران ١٩٢١[٤]. وأفضل ميدان لنشاط هذه العصابات هو جهات قرى مجدل شمس وحضر وعرنه ووادي القرن. وبعد أحد الحوادث التي حصلت في وادي القرن أستدعت السلطة زعماء راشيا، توفيق العريان وعلي أسعد العريان ونسيب الداود إلى دمشق لمقابلة مدير الدرك. وقد بلغ عدد المقبوض عليهم واحداً وثلاثين شخصاً منهم اثنا عشر من شيوخ ينطا، وثلاثة من بكا في جبل الدروز، وواحد من بعقلين، وستة من شبعا[٥].

---

(١) يرد في «الجريدة الرسمية للجمورية اللبنانية»: عدد ٧ كانون الثاني ١٩٢٧، منح العنصر الذي ذهب ضحية هذا الاشتباك وسام الاستحقاق اللبناني بعد مقتله بخمس سنوات.

(٢) أنظر عن منح قتلة حسن ثابت ورفيقه شامل عزام الرتب والمكافآت، «لسان الحال»: عدد ٣ آذار ١٩٢٣.

(٣) يروي المعمّرون أن عادل أرسلان كان من أشدّ المستنكرين، وعدَّ قتل حسن ثابت ورفيقه شامل عزام خيانة.

(٤) Paluel -Marmont: «Le Général Gouraud», Paris 1937, P. 87.

(٥) «لسان الحال»: عدد ١١ تشرين الثاني ١٩٢٢.

كان أفراد هذه العصابات من مناطق عدّة لبنانية وسورية، إذا ما طوردوا وتضايقوا لجأوا إلى فلسطين وشرق الأردن وجبل الدروز. لذا طالبت السلطة الفرنسية بضرورة ملاحقة البريطانيين لهم في شرق الأردن وفلسطين، ولاحقتهم هي في جبل الدروز مخترقة حرمة المضافات، معتمدة على جواسيسها، متعاونة مع السلطة المحلية التي راقبت الغرباء وطلبت إلى الأهلين عدم إيواء المشبوهين منهم مهدِّدة بالعقاب كل من لا يعلم عنهم[1]. وقد وجد الأميركيون في العصابات عموماً، وفي العصابات الدرزية خصوصاً، خير وسيلة لإقلاق راحة الفرنسيين ربما ليتوصَّلوا معهم إلى فتح باب المنطقة أمام نفوذهم وتجارتهم فاتخذوا بعد ضعفها، في مؤتمر سوق الغرب في آب ١٩٢٣، عدّة مقررات منها قرار بعث العصابات الدرزية[2].

معركة ميسلون

انعقد المؤتمر السوري في ٧ آذار ١٩٢٠، واتخذ عدّة قرارات هي: وحدة سورية الطبيعية، وتطبيق مبدأ اللامركزية مع احتفاظ لبنان بنظام خاص، وحق العراق بالاستقلال، وقيام الملكية في سورية، وإنشاء حكومة مسؤولة أمام مجلس نيابي، والمناداة بفيصل ملكاً[3]. ونظراً لتسارع الأحداث في بلاد الشام، ولما كانت قرارات المؤتمر السوري تمسّ أطماع الحلفاء، فقد سارعوا إلى عقد مؤتمر سان ريمو في نيسان ١٩٢٠ حيث اتفقوا على وضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والعراق وفلسطين مع شرق الأردن تحت الانتداب البريطاني.

وبات على غورو الذي أرسلته فرنسا مفوضاً سامياً أن يبسط سلطتها على كامل حصتها، وأن يوصل انتدابها إلى سورية. فوجَّه إنذاراً في ١١ تموز ١٩٢٠ إلى حكومة فيصل من خمسة شروط توصل، في حال الموافقة عليها، الانتداب الفرنسي سلماً، أو على الأصح استسلاماً، إلى سورية[4]. فقبل فيصل وحكومته هذه الشروط، وبوشر تسريح المجنَّدين في الجيش العربي تنفيذاً لما جاء في إحداها، فيما رفضها المؤتمر الوطني.

أرسل فيصل نوري السعيد وعادل أرسلان إلى حيفا ليطلبا وساطة الجنرال اللنبي لدى

---

(١) «البشير»: عدد ٢٥ آب ١٩٢٣.

(٢) يذكر فيكتور الزمتر في «لبنان الكبير من المسألة إلى الدولة»، ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩، أن مقررات سوق الغرب هي إفهام السنّة والشيعة والروم الأرثوذكس والدروز «أن الانتداب الفرنسي لا يهدف إلاّ لاستعبادهم وإفقارهم، وأنه سيكون الحاجز الصعب أمام استقلالهم واتحادهم بالكونفدرالية العربيّة. ولتحقيق هذه المقرَّرات يجب تشكيل عصابات درزية جديدة».

(٣) أنظر قرارات المؤتمر السوري عند ساطع الحصري: «يوم ميسلون»، بيروت، لا.ت، ص ٢٧٨ ـ ٢٨١.

(٤) أنظر في المرجع نفسه، ص ١١٨، بنود الإنذار الفرنسي والمفاوضات التي أعقبته بين الفرنسيين والحكومة العربية.

الجنرال غورو كي يوقِّف تنفيذ إنذاره، ويقبل بدء المفاوضات مع الحكومة العربية. وبالرغم من أجوبة البريطانيين غير المشجِّعة، فقد كتب عادل أرسلان كتاباً إلى فيصل يشير عليه برفض الإنذار الفرنسي[1]. «لكن آمال فيصل تلاشت حين وردته برقية من لورد اللنبي، وأخرى من لورد كرزون ينصحه بتجنُّب أي صدام مسلَّح مع الفرنسيين»[2].

ومع أن غورو تلقَّى جواباً من فيصل بقبول الإنذار، فقد تقدَّمت القوات الفرنسية من مجدل عنجر إلى ميسلون بحجة المرابطة حول ينبوع الماء الذي تحتاج إليه. فغلَّب هذا الاستفزاز الجديد، الذي يظهر تصميم غورو على دخول الجيش الفرنسي إلى دمشق فاتحاً منتصراً، فكرة المقاومة عند الحكومة العربية على قبول الإنذار، فأعادت عملية التعبئة العسكرية التي وقَّفتها. ومشى وزير الحربية يوسف العظمة إلى ميسلون مع بقية الجيش العربي لينضمَّ إلى بقايا المتطوِّعين والمجنَّدين المرابطين هناك بعد أن كان هو نفسه أعطى الأوامر بتسريح المجنَّدين وانسحاب الفرقة العربية من مجدل عنجر تنفيذاً لتعليمات الحكومة بالرغم من معارضته لها[3].

كان الحضور الدرزي في ميسلون بارزاً سواء على صعيد المجنَّدين النظاميين، أو على صعيد المتطوِّعين. طلبت قيادة الفرقة السورية ضابطين يتطوَّعان لكشف مواقع العدو في المؤخَّرة فلم يتقدَّم لتلك المهمة الخطرة إلَّا سعيد عمُّون وحسيب ذبيان[4]. واشترك فؤاد سليم في ميسلون مع المناضلين الذين قادهم في حرب العصابات، ومن بينهم العديد من الدروز «وثبت ساعة التقهقر وكاد يؤسر ونجا بأعجوبة»[5]. واشترك فيها أيضاً عشرات المتطوِّعين الدروز من راشيا وسواها[6].

إن نتيجة المواجهة الفرنسية العربية كانت معروفة سلفاً عند أعضاء الحكومة العربية وخصوصاً عند فيصل حتى لو لم يُسرّح أي جندي من الجيش العربي. ولكن تسريح الجيش

---

(١) أسعد داغر: «مذكراتي على هامش القضية العربية»، ص ١٣٨.

(٢) عادل اسماعيل: «السياسة الدولية...»، الجزء الخامس، ص ٦٣.

(٣) أسعد داغر: «مذكراتي على هامش القضية العربية»، ص ١٣٩، ١٤١، ١٤٢.

(٤) «مذكرات الأمير عادل أرسلان»، الجزء الثالث، ص ١٣٦٦. وسعيد عمون مسيحي من دير القمر والده اسكندر عمون الذي أصبح وزيراً في الحكومة العربية، وكان يعتقد أن استقلال لبنان تضمنه حماية عربية لا أجنبية. وحسيب ذبيان درزي من مزرعة الشوف كان ضابطاً في الجيش التركي والتحق بالحكومة العربية.

(٥) خير الدين الزركلي: «الأعلام» الجزء الخامس، بيروت ١٩٨٤، ص ١٦١.

(٦) في مقابلة شخصية مع النائب شبلي العريان في ٢٣ آب ١٩٨٦ ذكر أن الأمير زيد أرسل حمد صعب، وسعيد محمود وأخاه مصطفى، من دروز الشوف إلى والده توفيق العريان ليستنفر المقاتلين من أجل الذهاب إلى ميسلون والتصدِّي للفرنسيين. فحضر والده إلى ميسلون مع الرسل الثلاثة وعشرات المجاهدين واشتركوا في القتال، وأبرز الذين يتذكَّرهم شبلي العريان هم علي أسعد العريان، وسليمان سيّور، وفؤاد الحلبي، وملحم سلّوم، وسعيد ملاعب.

وإعادة تعبئته، وتردُّد فيصل بين قبول الإنذار أو رفضه واتخاذ قرار السلم أو الحرب، خلق بلبلة كبيرة واضطرابات دامية في دمشق، وعطّل كثيراً من قوى المواجهة. وانتهى الأمر بهزيمة قاسية، وباستشهاد يوسف العظمة مع مئات المقاتلين، وبدخول القائد الفرنسي غوابه إلى دمشق حيث أعلن سقوط الحكومة العربية.

ومن بين القوى التي لم يتسنّ لها الاشتراك في مواجهة الفرنسيين إلاّ بأفراد منها، دروز حوران الذين «سهّل غيابهم زحف الجيش الفرنسي نحو دمشق»[1]. لقد عقدوا اجتماعاً قُرِّر فيه مساعدة الحكومة العربية. لكن الفترة القصيرة الواقعة بين عودة هذه الحكومة إلى قرار القتال وحصول معركة ميسلون، لم توفّر لثلاثة آلاف مقاتل بقيادة سلطان الأطرش إلاّ السير إلى منتصف الطريق حيث وافاهم خبر هزيمة الجيش العربي ودخول الجيش الفرنسي إلى دمشق. فتسارع الأحداث حال دون نصرتهم للجيش العربي، كما حال انسحاب فيصل بعد ذلك من دمشق ثم من درعا دون تبلُّغه دعوة سلطان للإقامة في جبل حوران ومتابعة النضال منه ضد الفرنسيين[2].

صحيح أنه كانت تجري آنذاك مفاوضات بين فريق من دروز حوران والفرنسيين بشأن استقلال جبل حوران مقابل قبول الانتداب الفرنسي، إلاّ أن الفريق الأقوى كان لا يزال الفريق المؤيِّد للحكومة العربية، المناهض للفرنسيين، الذي استنفر ثلاثة آلاف مقاتل للتصدّي لهم.

الدروز والثورات السورية

واجه الفرنسيون المتاعب قبل احتلالهم الداخل السوري وبعده، وانشغلت جيوشهم بمواجهة الثورات والعصابات في المناطق الممتدّة من كليكيا شمالاً حيث يقاتل الأتراك ضدهم إلى حدود فلسطين جنوباً. وأهم الثورات عليهم في سورية ولبنان قبل الثورة السورية الكبرى هي ثورة الشيعة في جبل عامل، وثورة صالح العلي في جبال العلويين، وثورة الدنادشة في تل كلخ وحمص[3]، وثورة صبحي بركات في لواء الاسكندرونة، وحوادث دير الزور، وثورة إبراهيم هنانو في حلب، وثورة الحوارنة، وثورة سلطان الأطرش عام

---

(1) Meme B. Gaulis: «La Question arabe», Paris 1930 p. 173.

(2) أنظر تفاصيل هذا الموضوع في «مذكرات سلطان الأطرش»، الجزء الأول، ص ٦١ ـ ٦٢.

(3) أنظر عن ثورة جبل عامل حسن محمد سعد: «جبل عامل بين الأتراك والفرنسيين»، ١٩١٤ ـ ١٩٢٠. بيروت ١٩٨٥، ص ٩٦ وما بعدها. وعلي مرتضى الأمين: «صادق حمزة الفاعور»، بيروت ١٩٨٥. ومحمد بسام: «الاتجاهات السياسية في جبل عامل»، ص ١٠٩ ـ ١٢٥، وأنظر عن ثورة العلويين عبد اللطيف اليونس: «ثورة الشيخ صالح العلي»، سورية، لا.ت. وأنظر عن ثورة الدنادشة حسن نمر دندشي: «فيصل والدنادشة».

١٩٢٢ . وإضافة إلى ذلك كثيراً ما كان يحصل في القرى والمدن انتفاضات صغيرة ضد ممارسات الجنود الفرنسيين كما حصل في حاصبيا في مطلع كانون الثاني ١٩٢١ حين هبَّ أهلها ضدهم فاستدعى قدوم القومندان شاربانتيه إليها لمعالجة الوضع[١].

ساعد رشيد طليع صالح العلي في ثورته، وكان مبعوث فيصل إليه، وقدَّم أيضاً المساعدة لإبراهيم هنانو في خلال تسلُّمه متصرفية حلب[٢]. واشترك دروز ادلب والجبل الأعلى القليلو العدد في ثورة هنانو فأشاد هنانو بهم وعلى الأخص بآل قصَّاب وآل عز الدين وآل النجار[٣]. ووقف الدروز هناك ضد إحدى العصابات التي تعمَّدت السلب وقامت بأعمال شاذّة مخالفة لإرادة الثورة[٤]. وكان هنانو يثق بمحمد علي القصاب فائتمنه على ولديه وأودعهما في بيته كل مرّة اضطرّ فيها إلى التنقُّل في ميادين الثورة. وقد قدَّم محمد القصاب الملجأ والزاد لأربعمائة ثائر والعلف لخيولهم فتعرَّض بسبب ذلك للملاحقة والاضطهاد من الفرنسيين[٥].

وبعد فشل هنانو في ثورته قصد شرق الأردن ومرَّ في طريقه إليه بجبل الدروز. ولا يوجد في مذكرات سلطان الأطرش الذي تكلَّم عن اجتماعه به[٦] شيء مما ورد في مذكرات منشورة باسم «ضابط تركي» تتضمَّن تفصيلاً لاجتماعات عديدة عقدها الوطنيون السوريون والفلسطينيون والأردنيون في عمان بحضور هنانو لبحث المسألة السورية وكيفية قيام ثورة جديدة. تقول مذكرات «الضابط التركي»: «وقد طلب بعضهم تجديد المخابرات مع سلطان باشا الأطرش في سبيل إعلان الثورة في جبل الدروز باعتبار أن تلك المنطقة قريبة من شرق الأردن يستطيع مساعدتها. . . وكان سمو الأمير عبد الله يميل إلى إثارة هذه الثورة، وهو الذي شجَّع إبراهيم هنانو على نقل حركته من شمالي سورية إلى جبل الدروز»[٧].

والحديث عن احتمال استمرار ثورة ابراهيم هنانو باشتراك سلطان فيها، وضرورة نقل ثورته إلى جبل الدروز، يوحيان بآمال الوطنيين المعقودة على سلطان وبأهمية الجبل القريب من شرق الأردن، ذي الموقع المنيع وقدرة السكّان القتالية، في متابعة الثورة، كما يظهران تطلُّع الأمير عبد الله إلى سورية عموماً وإلى جبل الدروز خصوصاً، الذي أدّى

---

(١) من مذكرات الشيخ أحمد رضا. أنظر «العرفان»، المجلّد السادس والثلاثين، سنة ١٩٤٩، ص ١٣٤.

(٢) أمين طليع: «الشهيد رشيد بك طليع»، لبنان ١٩٨٢، ص ١٨.

(٣) «مذكرات سلطان الأطرش»، الجزء الأول، ص ٧٠.

(٤) غالب العياشي: «الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية»، بيروت ١٩٥٥، ص ٢٢٣.

(٥) أدهم الجندي: «تاريخ الثورات السورية»، ص ١٣٥.

(٦) «مذكرات سلطان الأطرش»، الجزء الأول، ص ٧٠ ـ ٧٣.

(٧) «النهار»: عدد ١٦ شباط، و٧ آذار ١٩٣٥.

إلى إرسال أسد الأطرش في محاولة فاشلة لتسلُّم الحكم باسمه في جبل الدروز في الفترة القصيرة التي قضاها هنانو في شرق الأردن في آب ١٩٢١ قبل اعتقاله وتسليمه إلى الفرنسيين لمحاكمته.

أمّا في ثورة الحوارنة التي نشبت في ١٨ آب ١٩٢١، فقد انشغل دروز جبل حوران في صراع جانبي معهم خلقته السلطة الفرنسية، وأجّجت ناره عمليات الثأر المتبادلة التي استمرّت حتى بعد خضوع الحوارنة للفرنسيين الذين، بعد أن نجحوا في استعداء الدروز والحوارنة بعضهم على بعض، ظهروا بمظهر الوسيط المصلح بينهم[١]. وهذا سيكون في ما بعد أحد أسباب ضعف إسهام الحوارنة في الثورة السورية الكبرى، ومساعدتهم للدروز فيها. وفي نطاق الاجراءات لجمع السلاح والغرامات المتخذة بعد ميسلون وثورة الحوارنة، أخذ الفرنسيون الغرامة من دير علي، وهي قرية درزية بالقرب من الكسوة، واحتجزوا شيخها ووجهاءها، وفرضوا على جرمانا، وهي إحدى قرى الدروز في الغوطة، تسليم ١٢٠ بندقية و٥٠ طلقة لكل منها[٢].

الدروز اللاجئون إلى إمارة شرق الأردن ومقاومة الانتداب الفرنسي

فيما كانت اجتماعات سكّان جبل حوران تتواصل لوضع تصوُّر استقلالهم وكيفية إنشاء حكومتهم، كانت تؤسّس في شرق الأردن إمارة برئاسة الأمير عبد الله الذي جاء من الجزيرة العربية، واستقرَّ في معان في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٠، قبل أن ينتقل إلى عمان، قاصداً طرد الفرنسيين من سورية. وقد أعلن نفسه نائب ملك سورية، وأرسل منشوراً إلى السوريين جاء فيه «كيف ترضون أن تكون العاصمة الأموية مستعمرة فرنسية؟ إن رضيتم بذلك فالجزيرة لا ترضى، وستأتيكم غضبى»[٣].

لاقت دعوة عبد الله إلى مقاومة الفرنسيين من أجل طردهم من سورية استجابة عند الكثيرين من الدروز فبدأوا يدعون له ويلتحقون به. فعمل رشيد طليع باسمه في السويداء، فيما كان حسيب ذبيان المرسل من قبله يدعو له في «المقرن الشرقي»[٤]. وكان رسله، بحسب ما تذكر الوثائق البريطانية، يعدون السكّان بإعفاء تام من دفع الضرائب عن ست سنوات،

---

(١) أنظر عن الصلح بين الدروز والحوارنة «البشير»: عدد ١٧ كانون الأول ١٩٢٠.

(٢) Message of the british Consul in Damascus on March 26, 1921. F.O. Op. Cit. 732/1/p. 481.

(٣) عبد الله بن الحسين: «حقبة من تاريخ الأردن، الآثار الكاملة للملك عبد الله»، بيروت ١٩٨٥، ص ١٥٧ - ١٥٨.

(٤) Messages of the british Consul in Damascus on March 14, 25, 1921. F.O. Op. Cit. 732/1/ p. 427 and 732/6/ p. 495.

وإحداها تذكر أن رشيد طليع أرسل منشوراً إلى قرى جبل الدروز يطلب إلى رجالها الاشتراك في الهجوم الذي سيقوم به عبد الله على الفرنسيين، وأن الفرنسيين طلبوا إلى زعماء الدروز طرده، «وأضافوا أيضاً أنهم إذا لم ينفوا رشيد طليع من السويداء، فإن هذه البلدة ستدمَّر»[1]. وقد التحق رشيد طليع بإمارة شرق الأردن في ٢٧ آذار ١٩٢١ «في جمع كبير من فرسان الجبل»[2].

ونشط فؤاد سليم في الدعاية لعبد الله بين العشائر الأردنية[3]. وعُيِّن مساعداً لرئيس فرقة الحفاظ على الأمن الكابتن بيك البريطاني[4]. وفي خلال وجود عبد الله في معان التحق به الضابط حسيب ذبيان، وشيخ قرية الهيت تركي عامر مع عدد من رجاله، وسلمان وأسد الأطرش مع عشرة من رجال كل واحد منهما[5].

لكن البريطانيين وقفوا عبد الله عن متابعة مسيرته ووعدوه بإمارة شرق الأردن فبدأ تأسيسها. وتلبية لطلب حزب الاستقلال استدعى رشيد طليع وكلَّفه تأسيس أول حكومة «بحكم سابق خبرة رشيد طليع في شؤون الإدارة، ولكونه أكثر الموجودين في شرق الأردن يومذاك اقتداراً على الاضطلاع بهذه المهمّة العسيرة وفي تلك الظروف الدقيقة»[6]، وسُمِّيت «مجلس المشاورين» وسُمِّي هو «الكاتب الإداري». وبعد فترة قصيرة استقال، وأعاد تأليف الحكومة في ٥ تموز ١٩٢١ بعد إجراء تعديلات فيها[7]. لكن تعاونه مع عبد الله لم يطل لأنه هدَّد بطرد المعتمد البريطاني من عمَّان إذا لم تعط المفوضية شرق الأردن حصته المالية المتفق عليها، فضغط هؤلاء على عبد الله ليقيله «ففضَّل رشيد طليع الاستقالة على الإقالة»[8].

وغدا عادل أرسلان على أثر عودته من أوروبا عام ١٩٢١ مستشاراً لعبد الله، ورفض عرضاً من الجنرال غورو بالعودة إلى سورية ولبنان وتسلم مطلق وظيفة كبرى يختارها[9].

---

(١) Message of the british Consul in Damascus on February 22, 1921. Ibid 732/1/P. 223.

(٢) منيب الماضي وسليمان موسى: «تاريخ الأردن في القرن العشرين»، طبعة ١٩٥٩، ص ١٤٦.

(٣) قدري قلعجي: «جيل الفداء»، ص ٤١٧.

(٤) منيب الماضي وسليمان موسى: «تاريخ الأردن...»، ص ١٥٥، وعبد الله بن الحسين: «حقبة من تاريخ الأردن»، ص ١٩٠.

(٥) Messages of the british Consul in Damascus on March 7, April 5, 21, 1921. F.O. Op.Cit. 732/1/P. 311, 483, 537.

(٦) منيب الماضي وسليمان موسى: «تاريخ الأردن...»، ص ١٤٩.

(٧) عبد الله بن الحسين: «حقبة من تاريخ الأردن»، ص ١٦٦ - ١٦٧.

(٨) أمين طليع: «الشهيد رشيد بك طليع»، ص ٣١، ٣٣، ٣٤.

(٩) رسالة عادل أرسلان إلى عارف النكدي عام ١٩٣٠. أنظر «الضحى»: عدد كانون الثاني ١٩٥٦، ص ٦ - ١٣.

وفي غمرة الضجّة التي أحدثها قدوم الأمير عبد الله إلى شرق الأردن، وفي أجواء الدعاية الناشطة له في جبل الدروز، المرافقة لاهتمام بريطاني بهذا الجبل ورصد اتجاهات زعمائه، عاد أسد الأطرش من عمّان إلى السويداء في ١٢ آب ١٩٢١ بزي جنرال شريفي مع سبعة عشر فارساً درزياً، ونزل في مضافة الطرشان مركّزاً العلم الشريفي عليها؛ مستغلاً البلبلة التي رافقت وأعقبت الانقسام الداخلي في صفوف الطرشان بسبب تشكيل الحكومة، «معلناً أنه آتٍ للاستيلاء على البلاد باسم الشريف عبد الله ولرفع رايته فيها»[١].

أمر طارىء خطير للغاية حمل المستشار الفرنسي ترانكا على مغادرة السويداء بسرعة إلى دمشق ليخبر البعثة الفرنسية بما يجري، ويطلعها على حرج الموقف. فاتصلت البعثة بباريس، والتمس رئيس مجلس الوزراء الفرنسي، وزير الشؤون الخارجية، من سفير بريطانيا أن يلفت انتباه حكومته إلى هذا الاعتداء على حقوق الانتداب الفرنسي من قبل الأمير عبد الله الذي ركّزته السلطة البريطانية نفسها في شرق الأردن[٢]. ووجّه الفرنسيون حملة عسكرية إلى جبل الدروز دخلته في الوقت الذي كانت تحلّق في سمائه ثلاثون طائرة فرنسية لإظهار القوة. وأصدر مندوب المفوض السامي الكولونيل كاترو بلاغاً خاطب فيه سكّان الجبل محدّداً الغاية من إرسال الحملة بهدفين هما: حمايتهم، وتأديب أعداء الفرنسيين[٣].

ولم تتخوّف السلطة الفرنسية من تأثير حركة أسد الأطرش في جبل الدروز فقط، بل من تأثيرها أيضاً في سائر أنحاء سورية، فاتخذت في دمشق إجراءات أمنية مشدّدة، وأذاعت بلاغات تحذّر سكّانها من الإشاعات وتهدّد مروّجيها ومصدّقيها بالعقاب[٤]. فمحاولة أسد الأطرش التي وصفتها بالبروباغنده الإنكليزية والشريفية، والتي تزامنت مع حركة رمضان شلاش الذي تصفه بـ«مبعوث عبد الله» إلى منطقة تدمر والفرات، لا تهدّد النفوذ الفرنسي في جبل الدروز وحده، بل تهدّده في دمشق وحوران أيضاً. والمعركة قائمة في نظرها ليس بينها وبين أسد الأطرش ورمضان شلاش، بل بينها وبين الأمير عبد الله. الذي تدعمه بريطانيا.

ومما يجدر ذكره أن أسد الأطرش لم ينج بنفسه ويعود إلى شرق الأردن بعد فشل مظاهرته الشريفية، بل استسلم للفرنسيين الذين نقلوه إلى دمشق في ٢٢ آب. ومن الأرجح أن تكون استقالة رشيد طليع من رئاسة حكومة شرق الأردن في منتصف آب أحد أسباب عدم

---

(١) Rapport mensuel de Délégation française de Damas. Aout 1921. F.O. Op. Cit. 732/2/p. 538.

(٢) Ibid p. 417.

(٣) أنظر نص بلاغ كاترو عند سلامة عبيد: «الثورة السورية الكبرى...»، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٤) «لسان الحال»: عدد ٢٥ آب ١٩٢١.

عودته. واستسلامه قبل وصول القوة الفرنسية يجب أن يحول دون دخولها إلى الجبل، لكن الفرنسيين كانوا مصممين على احتلال الجبل ليحصّنوا بالجند وجودهم السياسي فيه، وقد خطّطوا لهذا كما جاء في تقرير البعثة الفرنسية في زمن بعيد[1].

شجب الرؤساء الروحيون في جبل الدروز عمل أسد الأطرش، وعمّموا بعد مقابلتهم لكاترو في السويداء منشوراً يشيدون فيه بالسلطة المنتدبة، وينذرون مخالفيها بالعقاب «فكل شخص يعصي الأوامر، يعاقب هو وقريته من قبل حكومتنا الوطنية التي تساعدها بذلك الدولة المنتدبة... وكل قرية تقبل بين جدرانها الجواسيس أو تعير آذانها إلى فساد أولئك المستأجرين من قبل الشريف عبد الله، تحرم تلك القرية من قبلنا، ويحلّ عليها غضبنا، ويضحي مجلسها خاوياً، ويغلق جامعها، وتستنزل عليها العقابات الدينية والمدنية»[2].

لقد جوبه أسد الأطرش بمعارضة داخلية، وبحملة عسكرية فرنسية. ولم تقدّم له أية مساعدة فأجهضت حركته في مهدها. وكان لها عدة نتائج أبرزها تثبيت أقدام الفرنسيين في جبل الدروز أكثر من ذي قبل بدخول جندهم إليه وتدعيم نفوذهم السياسي بالقوة العسكرية، واستقرار وضع حكومة الجبل موقّتاً بعد اجتيازها هذه الأزمة وتسوية الخلاف الداخلي على تشكيلها وتوزيع وظائفها، وانتصار الفرنسيين على البريطانيين في المعركة الأولى من معارك تنافسهم المتعدِّدة على جبل الدروز بعد إنشاء دولته.

لم تنته متاعب السلطة الفرنسية المتأتية من شرق الأردن بإنهاء حركة أسد الأطرش لأنه ظلّ قاعدة انطلاق العصابات العاملة ضدها[3] وملجأ حصيناً لها كجبل الدروز تلاقي فيه العون والتشجيع من ضباطه ووطنييه، وخصوصاً من أعضاء حزب الاستقلال الملتحقين بحكومته. لذا سعت لدى البريطانيين لوقف العون لهذه العصابات، وملاحقتها في شرق الأردن. فتحوّل عبد الله بضغط منهم عن سياسة تشجيعها، وبدأ يضيِّق على الضباط والزعماء الذين اتخذوا من شرق الأردن محطة لنضالهم ومنطلقاً للعمل ضد الانتداب الفرنسي. ومن بين الذين عزلهم لهذا السبب في عام ١٩٢٣ الضابطان فؤاد سليم وحسيب ذبيان، ونصري سليم[4] بالرغم من أن لفؤاد سليم وحسيب ذبيان الفضل الأول في جمع الجيش الأردني وإحباط انقلاب سلطان العدوان عليه الذي قام بإيحاء بريطاني. وقد علّل

(١) Rapport Mensuel de Délégation française. Août 1921. Op. Cit. P. 537.

(٣) أنظر منشور الرؤساء الروحيين في «البشير»: عدد ٢٠ أيلول ١٩٢١.

Le général Catroux: «Deux missions en moyen Orient...», P. 37.

(٤) «مذكرات نصري سليم غير المنشورة»، ص ١٩.

عبد الله عزله لفؤاد سليم ورفاقه بالقول: «من استطاع جمع الجيش لي، استطاع جمعه عليّ. فلا بدَّ من طردهم»[1].

وبعد ذلك بسنة أمر عبد الله بإخراج رؤساء حزب الاستقلال من شرق الأردن وكان من بينهم عادل أرسلان وفؤاد سليم للسبب نفسه أي لأنهم استمرُّوا في تشجيع العصابات العاملة ضد الانتداب الفرنسي. فقد طلبت السلطة الفرنسية إلى حكومة شرق الأردن وضع حدٍّ لأعمال هذه العصابات، وهدَّدتها بتسليم المطلوبين إليها وإلاّ فإن جنودها سيخترقون الحدود الأردنية لملاحقتهم والقبض عليهم[2]. واتخذ عبد الله بضغط من البريطانيين أيضاً تدابير عديدة للقضاء على نشاط العصابات متهماً في خطابه الذي ألقاه في ٢٠ آب ١٩٢٤ من يشجِّعون رجالها أو يقبلون حمايتهم بأنهم يخونون أنفسهم وبلادهم، عاداً كل من يعبث بالأمن في سورية وفلسطين من دعاة الفتنة، خارجاً على القانون. فهو لا يريد أن يؤلِّب على العرب دولتين كبيرتين[3].

وقد أمر الشريف حسين باعتقال المطرودين من شرق الأردن فاحتجَّت اللجنة الفلسطينية بمصر، وأصدرت بياناً صرَّحت فيه بأنها غضَّت الطرف بالماضي «عمَّا ينزل بأهالي هذه المنطقة الفلسطينية من المظالم، وما ينصبه الأمير لأحرار سورية وفلسطين ولبنان النازلين هناك من المكائد»[4].

إن التحاق القادة والمجاهدين الدروز بالأمير عبد الله، وإسهامهم في تأسيس إمارته، هما من مظاهر رفضهم للانتداب الفرنسي، واستمرارية نضالهم ضده، لأنهم توقَّعوا أن تكون إمارة شرق الأردن وارثة الحكومة العربية، واستمراراً للثورة العربية التي بدأها الشريف حسين، وملجأ الوطنيين السوريين واللبنانيين ومنطلقاً لعملياتهم ضد الفرنسيين. وقد شجَّعوا ودعموا العصابات العاملة ضد الفرنسيين، وساعدوا سلطان الأطرش عند لجوئه إلى شرق الأردن بعد ثورته عام ١٩٢٢، وحموه. وحين ماشى عبد الله السياسة البريطانية المتوافقة مع السياسة الفرنسية، وأخذ يضيِّق عليهم وعلى هذه العصابات، تأزَّمت العلاقات معه فطرد بعضهم وغادر بعضهم الآخر شرق الأردن فيما بقي آخرون مشكِّلين نواة تجمُّع درزي في عمَّان والزرقاء والأزرق والرصيفة.

---

(١) «مذكرات الأمير عادل أرسلان»، الجزء الثالث، ص ١٣٦٨.

(٢) «لسان الحال»: عدد ١٩ آب ١٩٢٤

(٣) أنظر خطاب الأمير عبد الله في مذكراته التي صدرت بعنوان «حقبة من تاريخ الأردن»، ص ١٧٨.

(٤) أنظر نص احتجاج اللجنة الفلسطينية في «لسان الحال»: عدد ١١ أيلول ١٩٢٤.

ثورة سلطان الأطرش عام ١٩٢٢

قاد سلطان معارضة جبل الدروز للانتداب الفرنسي. وكان في تموز ١٩٢٢ في أوج النقمة عليه، مستاء من الحالة التي وصلت إليها البلاد، مهيّأ للثورة، تعتمل في داخله عواملها بحيث كان أي سبب كافياً لدفعه إليها، فجاءت قضية أدهم خنجر لتكون هذا السبب. وأدهم خنجر ثائر شيعي من جبل عامل، وأحد أفراد المجموعة المتهمة بمحاولة اغتيال الجنرال غورو. التجأ إلى شرق الأردن «واحتمى بفؤاد سليم إلى أن شعر هذا أن المخابرات البريطانية علمت بوجوده، وعزمت على أن تقبض عليه. فنصحه بالالتجاء إلى مكان آمن، وأرسله بصحبة شكيب وهّاب إلى القريّا ليحتمي بحمى سلطان الأطرش»[1]. وعند وصوله إلى القريّا في ١٧ تموز ١٩٢٢ اعتقلته السلطة، وأرسلته مخفوراً إلى سجن السويداء.

وكان سلطان آنذاك في بلدة أم الرمان فأعلمه شكيب وهّاب بما حصل فأسرع يطالب بإطلاق سراح أدهم الذي لم يكن يعرفه، ولكن قضيته تعنيه وتعني قومه لأنه جاء إلى داره ضيفاً مشهّداً[2]، وهو ليس مجرماً ليُقبض عليه، بل هو وطني ثائر يتحتّم على الوطنيين، وخصوصاً من هم في موقع القيادة كسلطان، حمايته والدفاع عنه، ولأن عمل الفرنسيين مناقض للبند الثاني من النظام الأساسي لحكومة جبل الدروز الذي ينص على وجوب انطباق إدارة الجبل على العوائد المحلية التي منها تقليد الإجارة شبه المقدّس، وهو تقليد مارسه السكّان في عهد الأتراك والمصريين واشتهروا به، وكانت ممارسته شاهد قوّة ومدعاة فخر واعتزاز.

وحين لقي سلطان صدّاً لطلبه، وتحدّياً من المستشار ترانكا[3]، استنفر سكّان «المقرن القبلي» والسويداء، فلبّى الكثيرون طلبه، وطوّقوا قلعة السويداء حيث سُجن أدهم. فعمّم قائد الدرك توفيق الأطرش في ١٩ تموز، باسم الحاكم العام سليم الأطرش الذي كان في دمشق، بلاغاً على نواحي الجبل يصف فيه مجيء سلطان ورفاقه إلى السويداء لإنقاذ أدهم بالجهالة، وينذر من يشاركهم بأشدّ العقاب، وينصح الجميع بالتزام السكينة[4].

---

(١) مقابلة شخصية مع أسعد سليم في أول آذار ١٩٨٧.

(٢) الضيف المشهّد هو الذي يعرّف الناس أنه لاجىء إلى دار امرىء وفي حمايته فيصبح لزاماً على هذا المرء أن يدافع عنه حتى لو لم تطأ أقدامه أرض الدار.

(٣) يذكر عبد الله النجار في «بنو معروف في جبل حوران»، ص ١٣٤، أن ترانكا تحدّى سلطان حين قال لأخيه علي: «إن الرجل في القلعة، ليأت أخوك ويأخذه، لقد صار في حوزة الجند الفرنسي. عندكم المحافظة على الضيف، وعند الجند المحافظة على الجاني».

(٤) أنظر بلاغ توفيق الأطرش في «الصفاء»: عدد ١٨ آب ١٩٢٢.

تابع سلطان اتصالاته بأقاربه الموالين للفرنسيين وبالرؤساء الروحيين، وأرسل برقية إلى الجنرال غورو يتوسَّل إليه إطلاق سراح ضيفه، وأخرى إلى سليم الأطرش يرجوه المساعدة، لكن جميع اتصالاته باءت بالفشل. إزاء هذا الواقع، وحين وصلت مفاوضاته مع الفرنسيين إلى طريق مسدود، اتجه ورفاقه إلى تل الحديد ليقطعوا طريق دمشق ـ السويداء، ويمنعوا بالقوة نقل أدهم. وهناك اعترضوا قوة فرنسية جاءت لنقله، وتغلَّبوا عليها، وكادوا يشتبكون مع قوة الدرك المحلي التي حضرت للفور إلى مكان الحادث لو لم يصل سليم الأطرش برفقة نسيب الأطرش من دمشق، ويتسلَّم الأسرى الفرنسيين مقابل وعد بتسليم أدهم، لكن هذا الوعد كان خدعة ولم ينفَّذ[1].

إنها المجابهة المسلَّحة الأولى منذ دخول الفرنسيين إلى الجبل، مجابهة منتصرة تجوَّل بعدها سلطان في قرى «المقرن القبلي» يهيِّج الناس ويدعوهم إلى الثورة، مشتبكاً مع جند السلطة الفرنسية الذي كان يلاحقه ورفاقه بالطائرات، ويهدم بيوتهم ويصادر غلالهم ومواشيهم وينتقم ممن يأويهم ويتعاطف معهم، متحاشياً الاشتباك مع درك جبل الدروز الذي كُلِّف أيضاً بملاحقته[2].

اتخذ سلطان من قضية أدهم مناسبة لإشعال نار الثورة فوجَّه ثلاث دعوات إليها، الأولى حين قاد المسلَّحين إلى السويداء وحاصر قلعتها[3]، والثانية من خلال أفواه البنادق في موقعة تل الحديد، والثالثة حين تجوَّل في قرى «المقرن القبلي» يحثّ الناس على الإنضمام إليه في ثورته. «طرح الصوت»[4] فلم يلبِ النداء إلاَّ إخوته وقلَّة من المجاهدين لأن الدعوة إلى الثورة ارتجالية، والأجواء ليست مهيَّأة لها بعد.

لقد انقسم الجبل إلى فريقين، فريق مع سلطان، وآخر، وهو الأقوى، ضده. الأول رأى من واجبه الوقوف إلى جانبه، وعدّ عمل السلطة الفرنسية خرقاً للعادات، وإهانة للشرف الدرزي. والثاني وقف ضده، وضمَّ الرؤساء الروحيين ورجال الحكومة، وشمل ـ باستثناء إخوته ـ سائر الطرشان. وبعض هؤلاء لم يروا ضيراً في اعتقال أدهم خنجر لأنه

---

(١) نقل أدهم بالطائرة إلى دمشق ومنها إلى بيروت حيث حوكم وأعدم.

(٢) أنظر عن تجريدة الكولونيل هوغ لملاحقة سلطان، الجنرال هونتزيجر: «الكتاب الذهبي لجيوش الشرق»، ترجمة ادوار البستاني، بيروت ١٩٣٩، ص ١٢٥ وما بعدها. وبين أوراق حسني صخر عدة تكاليف له بملاحقة الثائرين ورصد تحرّكاتهم منها رسالة سليم الأطرش إليه في ٨ آب ١٩٢٢ ورسالة أحد المسؤولين في ١٥ آب ١٩٢٢.

(٣) يذكر شبلي العيسمي في «التعريف بمحافظة جبل العرب»، ص ١٥٣، أن سلطان طلب إلى من يريد خصام الفرنسيين أن يأتي إلى السويداء.

(٤) «طرح الصوت»: نادى الناس واستنفرهم.

«محكوم عليه بدماء نحو العشرة نفوس، فضلاً عن اعتدائه على حرمة شخص فخامة الجنرال غورو صديق الجبل ومحبّ الدروز»[1]، ولأنه يجب تطبيق القانون على الجميع وفي كل الحالات، كما طُبِّق على ضيف الأمير سليم الذي اعتقله الفرنسيون في داره، ولإن مطلب إطلاق سراح أدهم كبير على سلطان والطرشان وعلى عموم الدروز. فعلى سلطان ألاّ يتمسَّك بهذا الأمر، الذي هو في نظر اثنين من أفراد هذا الفريق، أمر تافه[2].

أعلن أفراد الفريق المعارض لسلطان عن تأييدهم للسلطة المنتدبة والمحلية في اجتماع عام بحضور المستشار ترانكا دعا سليم الأطرش إلى عقده في السويداء[3]. وأرسل الرؤساء الروحيون والزمنيون إلى كاترو، باسم الطائفة الدرزية، برقيات استنكار لثورة سلطان وتجديد الولاء للسلطة المنتدبة[4]. وعمَّم الرؤساء الروحيون منشوراً يدين ثورة سلطان، ويحرم من يساعده ، ويدعو الناس إلى التعلُّق بالسلطة المحلية والمنتدبة. وطلب الحاكم سليم الأطرش إلى الناس التنصُّل من تبعة أعمال سلطان وحادثة تل الحديد[5].

إنها المرّة الثالثة التي ينقسم فيها جبل الدروز بين سلطان الثائر على السلطة، وسليم الأطرش ممثّلها. أمّا المرّة الأولى، فحين أيَّد سلطان الثورة العربية وثار على الأتراك ووقف سليم الأطرش إلى جانبهم وضد الثورة العربية. والمرّة الثانية حين عارض سلطان الانتداب الفرنسي وتعاون سليم الأطرش مع هذا الانتداب على خلق الدولة الدرزية وتأسيس حكومتها. إنه انقسام الجبل إلى فئتين: «فئة تناصر سلطان الذي يؤيِّد الوحدة العربية، وفئة تناصر الحاكم سليم الأطرش، صديق الانتداب الفرنسي»[6].

وهنا لا بدَّ من التأكيد أن بعض الذين أيّدوا سلطان في البداية، عند قدومه إلى

---

(١) منشور الرؤساء الروحيين في جبل الدروز، أنظر حنا أبي راشد: «جبل الدروز»، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٨٢ ـ ١٨٣. جواب فارس سعيد الأطرش وسلامة نجم الأطرش على رسالة سلطان إليهما.

(٣) «لسان الحال»: عدد ١٧ آب ١٩٢٢.

(٤) أوردت «الصفاء» في عدد ٢٨ تموز ١٩٢٢ البرقيات الآتي نصها: ١ ـ برقية سليم الأطرش «إني وحكومتي نبدي لسعادتكم شديد التأثّر ممّا فعل في غيابي بضعة أفراد من الفظاعة. الحركة فورية محضة، ستقوم الحكومة بواجباتها بشدّة. إخلاص الطائفة لا يتزعزع. أرجو تأكيد ذلك وعرضه لفخامة المفوض السامي مع احتراماتي»، ٢ ـ برقية الرؤساء الروحيين (علي الحناوي، وأحمد الهجري، ومحمود أبو فخر، وحسن جربوع) «بصفتنا رؤساء جبل الدروز الروحيين نؤكّد إخلاص طائفتنا لسعادتكم وللجمهورية الجليلة مع شدّة تأثّرنا مما أجرته فئة عندنا، ونقبّح أعمالهم الفورية، والدروز يقبّحون ذلك ويتبرأون منهم»، ٣ ـ برقية نسيب الأطرش «نحن دروز حوران نتبرأً من فظاعة الحركة الإفرادية التي أجراها أفراد عندنا، ومن حاكمنا ومستشارنا تتأكّدون إخلاصنا، نسترحم حصر الذنب بمرتكبيه، وعرض هذا لفخامة المندوب السامي».

(٥) رسالة سليم الأطرش إلى حسني صخر في ١٢ آب ١٩٢٢أ. من أوراق حسني صخر.

(٦) Andréa: «La Révolte Druze...», P. 48.

السويداء لتطويق قلعتها، ما أرادوا تحويل التظاهر المسلَّح لتخليص أدهم إلى ثورة دموية ارتجالية ضد الفرنسيين، وأن بعض الذين عارضوه كانوا ضمنياً يتفقون معه في احترام حق الإجارة، وربما في ضرورة الثورة على الفرنسيين، ولكنهم لا يوافقونه على التحرُّك في هذا الوقت غير الملائم.

إن وقوف الفريق الأكبر من سكان جبل الدروز وزعمائه، إضافة إلى الرؤساء الروحيين الأربعة، وجميع مسؤولي السلطة المحلية، إلى جانب الفرنسيين أدَّى إلى عزل الثوار واستفرادهم، وغدت معركتهم السياسية مع الفرنسيين معركة درزية درزية. وكادت تتحوَّل المعركة العسكرية كذلك إلى معركة درزية درزية نتيجة لإشراك الجند المحلِّي إلى جانب الجند الفرنسي في تعقُّبهم لو لم يتجنَّب سلطان الاشتباك مع الجند المحلي. وجميع هذه العوامل أدَّت إلى لجوئه إلى شرق الأردن حيث واصل مهاجمة الفرنسيين من حين إلى آخر.

أحدثت ثورة سلطان، لسبب مباشر هو الدفاع عن ضيف، صدى إعلامياً، وإعجاباً هزَّ المشاعر في العالم العربي وسواه. وعلى الصعيد السياسي نوقشت في دمشق وشرق الأردن فكرة دعمها وتحويلها إلى ثورة عامَّة ضد الفرنسيين. واستبشر بعض زعماء دمشق بها، واتصلوا بسلطان في شرق الأردن. إلَّا أن اقتراح عبد الرحمن الشهبندر بدفع مرتبات شهرية للثائرين لم ينل التأييد[1]. واقتراح شكيب وهَّاب على رئيس وزراء شرق الأردن، رضا الركابي، بضرورة اغتنام هذه الفرصة ودخول سورية لم يلق أي تجاوب[2].

وتلاقت في بادىء الأمر رغبة سلطان وبعض الزعماء والضباط في شرق الأردن مع رغبة الحكومة الأردنية التي سمحت لسلطان بدخول أراضيها حول إيقاد نار الثورة العامة، «فأوفدت الحكومة الأردنية قسماً من رجالها المعتمد عليهم لعند جلالة الملك حسين بشأن قيام الحركة وتخليص الأمة العربية من الطغاة الكاذبين»[3]. لكن متاعب الملك حسين في الحجاز مع عبد العزيز بن سعود من جهة، واتفاق السلطة البريطانية مع السلطة الفرنسية وضغطها على الحكومة الأردنية من جهة أخرى، حالا دون ذلك.

لهذا ظهر التناقض بين بعض الزعماء والضباط في شرق الأردن والأمير عبد الله وحكومته، وبرز التعاون المشترك بين عبد الله والسلطة البريطانية ضد الثورة، كما برز تعاون الجند البريطاني مع الجند الفرنسي في ملاحقة الثائرين ومنع تسلّلهم إلى جبل الدروز.

---

(١) سلامة عبيد: «الثورة السورية الكبرى...»، ص ٩٦.
(٢) أنظر حديث شكيب وهَّاب في المرجع نفسه، ص ٩٧.
(٣) أنظر رسالة سلطان الأطرش إلى هلال عز الدين في المرجع نفسه، ص ٢٨٩.

طلب المفوض السامي الفرنسي إلى المفوض السامي البريطاني إخراج سلطان من شرق الأردن أو السماح للفرنسيين بقصف معسكره بالطائرات، فأعطى المفوض السامي البريطاني والأمير عبد الله الأوامر بوقف تمرّد سلطان. «ومن الضروري أن تنفَّذ هذه الأوامر أو يصبح المفوض السامي الفرنسي مخوّلاً بقصف معسكر سلطان كما كان قد طلب»(١). إذاً كانت هناك خطة بوشر تنفيذها لإخراج سلطان ورفاقه الثائرين من شرق الأردن أو القضاء عليهم. لكن عادل أرسلان ورشيد طليع وفؤاد سليم وصبحي العميري وصبحي الخضرا وحسيب ذبيان وسعيد عمون أحبطوها(٢).

لقد أقلق الفرنسيين وجود سلطان في شرق الأردن وانطلاق عملياته منه فحاولوا القضاء عليه بالتعاون مع البريطانيين فحماه الوطنيون في شرق الأردن، وبالقتال فهزمهم في موقعتي برد وتل قميص وأسقط لهم طائرة حربية، وبالخداع فلم يقع في مكيدتهم(٣). كما أقلقتهم أيضاً مهاجمة إحدى العصابات اللبنانية وادي الحرير وقطع طريق بيروت ـ دمشق مهدِّدة بالبطش بالجنرال غورو والانتقام لهدم دار سلطان الأطرش(٤). لذا لجأوا إلى مفاوضته، وأرسلوا إليه وفداً برئاسة متعب الأطرش يغريه بالنفوذ ويعرض عليه المصالحة والعودة فرفض. ثم أرسلوا إليه بعد مدة وفداً آخر من زعماء الجبل فقبل العودة لأنه اقتنع بأن النضال داخل الجبل أجدى من النضال خارجه، وأن الثورة داخل سورية غير متوقّعة، وأن مساعدة هاشمية أردنية أو حجازية غير ممكنة في الوقت الحاضر، وأن توافق السياسة البريطانية والفرنسية قد يؤدِّي إلى القبض عليه. وعاد في ٥نيسان ١٩٢٣ في ذكرى استقلال جبل الدروز بعد أن أصبح الرمز والبطل.

استنتاجات

عبّرت المعارضة الدرزية للانتداب الفرنسي عن رفضها له بالمقاومة العسكرية، فقامت بالانتفاضات، وشكّلت العصابات، واشتركت في العصابات الوطنية العاملة على حدود «المنطقة الغربية»، وفي تلك التي ظلّت تعمل بعد نهاية الحكومة العربية في عدة أماكن متخذة من منعة جبل الدروز الطبيعية وإجارة أهله للاجئين درعاً حصينة وملجأ أميناً قبل أن يحكم

---

(١) Rapport mensuel de Délégation française de Damas. Novembre 1922, f.o. op. Cit. 732/2[2]/ p. 345, 348.

(٢) «مذكرات الأمير عادل أرسلان»، الجزء الثالث، ص ١٣٦٧.

(٣) مقابلة شخصية مع زيد الأطرش في ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٦. وهو يروي كيف نجا جميع الثوار وهو أحدهم من المكيدة التي دبّرها الفرنسيون وخدعوا فيها بعض أصدقاء سلطان.

(٤) علّقت «لسان الحال» في عدد ٧ تشرين الثاني ١٩٢٢ على عمل هذه العصابة بأنه قد تكون له صفة سياسية.

الفرنسيون قبضتهم عليه إحكاماً تاماً، ومن دعم حكومة شرق الأردن، وخصوصاً دعم السوريين واللبنانيين الملتحقين بها، مظلّة سياسية، إلى أن نزع الأمير عبد الله هذه المظلّة بضغط من الإنكليز.

اشترك مجنّدو الدروز في الجيش العربي، والمتطوّعون، في معركة ميسلون. وساعد رشيد طليع صالح العلي وإبراهيم هنانو في ثورتيهما. واشترك دروز حلب في ثورة هنانو أيضاً، ورُشّح جبل الدروز ليكون آنذاك مركزاً تستمر فيه هذه الثورة بعد إخمادها، ورُشّح سلطان الأطرش ليتبنّى استمرارها في الجبل. ولئن كان هذا لم يخرج إلى حيز التنفيذ، فإن له مدلولاً مهماً وهو وجود التخطيط في أذهان بعض القادة السوريين لجعل النضال ضد الفرنسيين مترابطاً ومنسّقاً ومتكاملاً، وتطلّعهم وتطلّع عبد الله، الذي كان يعمل لضم جبل الدروز إلى إمارته، إلى جبل الدروز ليكون مركز الثورة بحكم موقعه ومنعة أراضيه وقدرة سكّانه القتالية.

انتقل نخبة من مجاهدي دروز لبنان إلى خارجه، ليتابعوا مقاومتهم السياسية وأحياناً العسكرية ضد الانتداب الفرنسي حيث مجال العمل أمامهم أوسع بكثير مما هو داخله. وقد التحق فريق منهم بالأمير عبدالله، وأسهم في إنشاء إمارة شرق الأردن، فكان ذلك أحد إسهامات الدروز في قضايا العالم العربي، على أمل أن تكون هذه الإمارة وارثة الحكومة العربية التي التحقوا بها من قبل، وموئلاً للثورة المستمرة ضد الأجنبي. لكن الأمير عبد الله عدّل في سياسته فهادن الانتداب الفرنسي بعد أن كان مصمّماً على إخراجه من سورية، وماشى الانتداب البريطاني وكثيراً ما ساعده في وقف أعمال المقاومة ضده.

إن كفاح الدروز المسلح المتمثل بانتفاضات فورية صغيرة في لبنان الصغير، وباشتراك في عمل العصابات الوطنية وفي معركة ميسلون، والمتمثل أكثر في ثورة سلطان الأطرش عام ١٩٢٢ وفي الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥، هو صفحة مشرقة في تاريخهم في عهد الانتداب. وإلى جانب هذا ساعد بعض الدروز وقادتهم جند السلطة المنتدبة، بحكم ارتباط مصالحهم ونفوذهم بها أو بحكم وظائفهم، في ملاحقة المطلوبين الدروز والثائرين كعصابة حسن ثابت في لبنان، وسلطان الأطرش ورفاقه الثائرين في جبل الدروز الذين عدّت السلطة المحلية وأنصارها ثورتهم في عام ١٩٢٢ ثورة عليها كما هي ثورة على الفرنسيين.

الفصل الثاني

الدروز في الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ - ١٩٢٧

جبل الدروز مهد الثورة

اتخذ سكّان الجبل من موضوع عزل الحاكم كاربيه مطلباً مرحلياً سعوا إلى تحقيقه في البداية بالمفاوضات. وانتظموا في ما سُمِّي «جمعية وطنية» برئاسة سلطان الأطرش تابعت تقديم العرائض لتحقيق هذا المطلب، واستعملوا السلاح لأول مرة في وجه الفرنسيين، بعد ثورة سلطان عام ١٩٢٢، حين أطلق حسين مرشد النار على الرمز الثاني للاستبداد بعد كاربيه، الملازم موريل، وحين قاوموا الجند الفرنسي ومنعوه عن الانتقام بهدم دار حسين مرشد[١]. وفي ظل هذا الوضع المتأزّم لم يمكث رينو في حاكمية الجبل بالوكالة، في خلال سفر كاربيه في إجازة، سوى ثلاثة أسابيع عزله بعدها المفوض السامي سراي بحجّة أنه لم ينجح في تهدئة الاضطرابات، وعيّن حاكماً جديداً بالوكالة هو توما مارتان. وفي هذا دليل على ارتباك السياسة الفرنسية وفشلها.

كانت أجواء الجبل تتلبّد بغيوم الثورة نتيجة طبيعية لخمس سنوات من الاستبداد الفرنسي ولتراكم الأسباب. وقد خلق سراي السبب المباشر لها إذ أنه بعد أن رفض مقابلة زعماء الدروز في السويداء في ٥ نيسان ١٩٢٥، وتجاهل الاتفاقية الدرزية الفرنسية في دمشق حين طلبوا تنفيذها وتعيين حاكم أهلي[٢] مهدِّداً بالعقاب كل من يطالب بها، وأساء استقبالهم في بيروت في ١٧ حزيران، اعتقل بمكيدة ثلاثة زعماء منهم هم: عبد الغفار وحمد ونسيب الأطرش، معتقداً أنه بذلك يضرب المعارضة، ويرهب السكّان. ولما علم سلطان، الذي نجا مع متعب الأطرش من هذه المكيدة، بالأمر اتخذ قرار الثورة، وأطلع عليه بعض المقرّبين والرئيس الروحي علي الحناوي الذي بارك القرار باسمه وباسم زميليه أحمد الهجري وحسن جربوع[٣].

(١) انتخى عشرات المجاهدين أمام دار حسين مرشد واشترك بعضهم مع أقاربه في مجابهة الجند الفرنسي وردِّه خاسراً. حديث مسجَّل مع المجاهدين فندي صالح رضوان، وجميل سليمان رضوان.

(٢) بول كوبلنز: «سكوت سراي»، ص ٦٩.

(٣) «مذكرات سلطان الأطرش»، الجزء الأول، ص ١١٩.

ولم يبق أمام سلطان إلاَّ أن يستثير الجماهير ليقوم بضربة عسكرية. فتجوَّل في قرى «المقرن القبلي» حيث استُقبِل بالنخوات وانضمَّ إليه الكثيرون[1]. وأول عمل عسكري قام به الثوار هو إسقاط طائرة فرنسية حين كانوا في عرمان. ثم توجَّهوا إلى صلخد وأحرقوا سرايتها والأوراق الرسمية. وبعد أن اجتمعوا في العينْ في ٢١ تموز ساروا إلى بلدة الكفر وهاجموا فرقة نورمان التي أرسلها الجنرال سول لتعقّبهم فأبادوها، واتجهوا بعدها إلى السويداء لمحاصرة اللاجئين إلى قلعتها مع حاكم الجبل بالوكالة توما مارتان[2].

لم يفاجأ الفرنسيون بالثورة، وإنما أذهلهم استقطابها لعدد كبير من المجاهدين وانتصارها الكبير في الكفر، وأخافهم احتمال سقوط قلعة السويداء المحاصرة، فيصاب عندها شرفهم بإهانة أخرى مع ما ينجم عن ذلك من الحرج لهم في سائر المناطق ومن مضاعفات خطيرة، فعتّم مسؤولوهم في سورية على أخبار موقعة الكفر حتى أنهم لم يعلموا بها وزارة الخارجية الفرنسية في البداية[3]. وأرسلوا حملة كبرى بقيادة الجنرال ميشو جمعوها على عجل وحدَّدوا لها ثلاثة أهداف هي: الثأر لهزيمة الكفر، وإنقاذ الفرنسيين المحاصرين في السويداء، وإعادة بسط السيطرة الفرنسية على جبل الدروز.

علم الثوار بقدوم الحملة الفرنسية فتخلَّى معظمهم عن محاصرة قلعة السويداء، وانتقلوا إلى نبع قرّاصة في ٣٠ تموز، وهناك التقوا عبد الغفار الأطرش الذي أطلقت السلطة الفرنسية سراحه ليتوسَّط مع بني قومه لإنهاء الثورة والبدء بمفاوضات مع الفرنسيين تناقش فيها مطالب الدروز، فحاول إقناعهم بذلك، إلاَّ أنهم رفضوا وأصرُّوا على متابعة القتال[4]. وبين ٣١ تموز و٢ آب جرت معركة المزرعة حيث انهزم الثوار في مناوشات ٣١ تموز، وفي قتال صباح الأول من آب، وانتصروا بعد ذلك إذ سحقوا مؤخّرة الجيش الفرنسي في مساء الأول من آب، وأجهزوا عليه في صباح الثاني منه[5].

---

(١) اعتقد في البداية بعض من رافقوا سلطان أنه يقوم بمظاهرة مسلَّحة لا بثورة. مقابلة شخصية مع أحد مجاهدي الثورة، حسن سلّوم، في ١٣ تشرين الأول ١٩٨٦.

(٢) Bouron: «Les Druzes...», p.p. 241 - 242.

(٣) يذكر المطران نيقولاوس قاضي في «أربعون عاماً في حوران وجبل الدروز»، حريصا، لبنان ١٩٢٧، ص ٨٣، أن برقية وردته إلى باريس في ٢٤ تموز مآلها أن أبرشيته في اضطراب، وأنه قابل وزير الخارجية الفرنسية في ٢٦ تموز فطمأنه الوزير لأن المفوض السامي لم يأتهم بمثل هذه الإفادة مع التزامه إخبارهم بكل ما يجري من الأمور الخطيرة في سورية.

(٤) «مذكرات سلطان الأطرش»، الجزء الأول، ص ١٣٧، و«مذكرات الأمير عادل أرسلان»، الجزء الأول، ص ٣٥١.

(٥) للمزيد من المعلومات عن معركة المزرعة أنظر «سورية بين عهدين»، كتاب أصدرته جريدة بردى الدمشقية، (لا.ت) ص ٥٣ وما بعدها، و«مذكرات عبد الرحمن الشهبندر»، ص ٦٤ ـ ٦٧.

توسيع نطاق الثورة في سورية

حضر وفد من إقليم البلّان إلى جبل الدروز، وبايع سلطان الأطرش بالقيادة العامة في اجتماع كفر اللحف، وأبدى الاستعداد للثورة. وبناء على ذلك، وعلى رسالة وردت في ما بعد إلى سلطان من زعماء الإقليم يطلبون فيها المساعدة ويشكون تعديات الفرنسيين، ومن أجل تعميم الثورة، انعقد اجتماع عام في السويداء، اتخذت فيه قرارات عدّة من بينها قرار نقل الثورة إلى الإقليم ووادي التيم[1]. ودروز هاتين المنطقتين شديدو الارتباط بدروز حوران. وفي التاريخ أمثلة عديدة على أنه حين يثور دروز حوران يثورون هم. حصل ذلك في الثورة على المصريين بين عامي ١٨٣٧ و١٨٣٨، وفي الثورات ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر على الدولة العثمانية التي كانت ترسل الحملات إليهم وتجرّدهم من السلاح قبل أن ترسلها إلى دروز حوران لتؤمّن مؤخّرة جيوشها[2].

سلّحت السلطة الفرنسية مسيحيي وادي العجم، وحاولت نزع سلاح الدروز هناك في أواخر أيلول ١٩٢٥[3] فأبوا تسليم سلاحهم، وقاوموا جندها. وفي أوائل تشرين الأول أثار الفرنسيون حوادث بين دروز الإقليم ومسيحييه[4]، وهاجموا المجدل، ونفوا منها شيخ الإقليم كنج أبو صالح، وسلبوا مواشيها. ثم باغتوا في ٢ تشرين الثاني قلعة جندل لأنها رفضت تسليم سلاحها، وطلبوا ٢٠٠ بندقية، وأجبروا ٢٨ رجلاً على تسليم أنفسهم رهائن وأعدموهم عندما تجدّد القتال بينهم وبين الثوار. وإزاء هذا الواقع، وتلبية لطلبات نجدة أهل الإقليم الملحّة بإيقاد النار على مرتفعات جبل الشيخ، وإرسال الرسائل المحروقة الأطراف للدلالة على حرج الموقف، انتقلت حملة زيد الأطرش الموجّهة إلى دمشق من الغوطة إلى الإقليم، وأستطاعت بمساعدة ثواره تطهيره من القوات الفرنسية التي كانت تساعدها الكوكبات الشركسية[5].

أرسل فوزي القاوقجي[6] من حماه مظهر السباعي ومنير الريس إلى سلطان، فاتفقا معه

---

(١) «مذكرات سلطان الأطرش»، الجزء الأول، ص ٢٠١.

(٢) تذكر «الأهرام» في عدد ١٩ كانون الأول ١٩١٠ جمع الجند العثماني السلاح من قرى وادي التيم خلال حملة سامي باشا الفاروقي على جبل حوران.

(٣) «المقطم»: عدد ٢٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٥.

(٤) أنظر عن هذه الحوادث «البشير»: عدد ٨ تشرين الأول ١٩٢٥.

(٥) يرد في «الكتاب الذهبي لجيوش الشرق»، ص ١٦١ ـ ١٦٢، أن الشراكسة فقدوا في موقعة قلعة جندل عشرة قتلى وجرح منهم ثلاثة عشر.

(٦) فوزي القاوقجي هو أحد ضباط «جيش الشرق» الفرنسي، من مواليد طرابلس لبنان، وكان يخطّط للثورة ضد الفرنسيين.

على قيام الثورة في حماه وموعده، ودور ثوار الجبل في التمهيد لها ومساعدتها، مع الاعتراف به قائداً عاماً[1]. وبعد استكماله لاتصالاته واستعداداته، وفي فترة خلوّ شمال سورية من معظم القوات الفرنسية التي حشدت في حملة غاملان على جبل الدروز في أيلول ١٩٢٥، أعلن الثورة في حماه في ٥ تشرين الأول[2].

وحضر إلى جبل الدروز في أواسط آب ١٩٢٥ وفد دمشقي مؤلَّف من توفيق الحلبي وأسعد البكري وزكي الدروبي للتفاوض في أمر نقل الثورة إلى دمشق. فأسهم حضورهم في وقف المفاوضات الدرزية الفرنسية التي كانت تصطدم بالشروط والشروط المضادة، وتوصّلوا في ١٧ آب إلى الاتفاق مع قيادة الثورة على أن تهبّ دمشق في ٢٣ آب بعدد من المجاهدين لا يقلّ عن المئتين، وتلاقي فرسان الدروز الزاحفين إليها في العادلية ليزحفوا معاً في ٢٤ آب إلى العاصمة السورية. وفي الموعد المحدَّد وجَّه سلطان الأطرش منشوره الأول إلى السوريين، وزحف ١٥٠٠ فارس من جبل الدروز نحو دمشق. وعند وصولهم إلى العادلية هاجمتهم الطائرات الفرنسية ووقفت زحفهم ولم يتقدَّم الدمشقيون لملاقاتهم حسب الخطّة الموضوعة[3].

أعقب ذلك تشدُّد الفرنسيين في مراقبة وطنيي دمشق وزعمائهم. وفي أواخر آب حضر إلى الجبل عبد الرحمن الشهبندر، ونسيب البكري، ونزيه وسعد الدين المؤيد العظم، ويحيى حياتي، وجميل مردم، وغيرهم، وبايعوا سلطان بالقيادة العامة، وبحثوا في اجتماع كفر اللحف موضوع تنظيم حملة أخرى من الجبل وإرسالها إلى دمشق لتحريك الثورة فيها. لكن ثوار الجبل كانوا منشغلين آنذاك بالاستعداد لمواجهة حملة غاملان في الوقت الذي اعترى استعدادهم لتجهيز حملة ثانية إلى دمشق بعض الفتور نتيجة لفشل حملتهم الأولى، ولعدم تنفيذ الدمشقيين الاتفاق معهم[4].

وبعد قيام الثورة في الإقليم وحماه، انتقلت إلى غوطة دمشق، وأقدم مجاهدو جرمانا على مهاجمة المراكز الفرنسية في يلدا وبابيلا[5]. وفي ١٤ تشرين الأول أعلنت دمشق التي

---

(١) خيرية قاسمية: «مذكرات فوزي القاوقجي»، الجزء الأول، ص ٨٦. ومنير الريس: «الكتاب الذهبي للثورات الوطنية...»، ص ٢١٠.

(٢) خيرية قاسمية: «مذكرات فوزي القاوقجي، «الجزء الأول، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٣) يذكر عبد الرحمن الشهبندر في مذكراته، ص ٧١، أن الاتفاق بين قادة الثورة في الجبل وزعماء دمشق لم يبلغ خبره للوطنيين في دمشق إلاّ في ٢٠ آب «وأن تنفيذ مثل هذه الخطّة الخطيرة على هذا الوجه من السرعة هو من باب المستحيلات».

(٤) يذكر منير الريس في «الكتاب الذهبي للثورات الوطنية...»، ص ٢١١، أن الشهبندر كان يقول: «غدوت أطرق خجلاً أمام الدروز كلما ذكّروني وإخواني السوريين معي هنا بوعدنا».

(٥) حديث مسجَّل مع أحد مجاهدي جرمانا في الثورة، وهبه كرباج اللبان.

كانت مهيَّأة للثورة الإضراب العام احتجاجاً على فظاعة جريمة الفرنسيين الذين عرضوا لإرهاب الدمشقيين جثث فلاَّحين أبرياء قتلوهم بعد فشل تعقبهم للثوار في الغوطة[1]. وفي ١٨ تشرين الأول هاجم ثوار الغوطة ودمشق المراكز الفرنسية في دمشق من محاور ثلاثة، وركَّزوا على احتلال الثكنات وقصر العظم حيث كان موجوداً فيه آنذاك المفوض السامي سراي[2].

طلب سلطان إلى مشايخ حوران بعد موقعة الكفر مباشرة الاشتراك في االثورة، فأجابوا أنهم لا يستطيعون في الوقت الحاضر الاشتراك فيها، وطلبوا عدم تقدّم الثوّار إلى أراضيهم. لكن انتصارات الثورة، وتعميمها في عدّة مناطق سورية وفي لبنان، عدَّلا قليلاً في موقف الحوارنة. وفيما سمحت بعض قراهم في أواخر تشرين الثاني ١٩٢٥ للثوَّار بالتجوُّل فيها، رفض أهالي لحف اللجاه وعربانه السماح لهم بالمرور في أراضيهم لأنهم لا يريدون «عملها ساحة حرب»[3]. وأسباب موقفهم هذا وموقف الحوارنة بشكل عام من الاشتراك في الثورة عائدة إلى رواسب نزاعهم السابق مع جيرانهم الدروز، وموقف الدروز منهم خلال ثورتهم عام ١٩٢٠، ومعاناتهم خلال هذه الثورة، إضافة إلى الإغراءات الفرنسية لهم آنذاك الممثّلة بتقديم السلاح والوعد بالاستقلال الداخلي.

وواصلت قيادة الثورة اتصالها بالحوارنة، مدركة ما لاشتراكهم من أهميّة على صعيد تعميم الثورة، وانضمام منطقة كبرى إليها، وعلى صعيد آخر هو قطع طريق الفرنسيين إلى جبل الدروز. وعلّق سلطان وعبد الرحمن الشهبندر الآمال الكبيرة على فتح هذه الجبهة. وكان عقله القطامي واسطتها الرئيسة مع الحوارنة[4]. وقد أثمرت الجهود المبذولة في هذا المضمار عن هجوم على خط سكة الحديد بين إزرع وخربة الغزالة فرَّ على أثره مشايخ حوران إلى شرق الأردن.

وفي أواخر تشرين الأول ١٩٢٥ بدت حلب مهدَّدة بعمليات مشتركة يقوم بها أهلها من الداخل بالتعاون مع رجال القبائل في خارجها. لكن الفرنسيين حالوا دون تنفيذ ذلك العمل المنسَّق[5]. وفي مطلع عام ١٩٢٦ شكَّل إحسان الجابري ما سُمِّي بـ «جيش الشمال»

---

(١) Alice Poulleau: «A Damas sous les bombes», Paris 1926, p. 77.

(٢) أنظر عن الهجوم على دمشق Andréa: «La Révolte Druze...», p.p. 72 - 79.

(٣) أنظر رسالة أهالي قرى لحف اللجاه وعربانها إلى هلال عز الدين الحلبي وإبراهيم نصر عند سلامة عبيد: «الثورة السورية الكبرى...»، ص ٣٢٣.

(٤) بين أوراق عقله القطامي العديد من الرسائل والإيصالات حول موضوع اشتراك الحوارنة بالثورة منها إيصال بأموال مصروفة إلى ثوّار درعا، ورسالة فواز البركان إليه في ١٤ آب ١٩٢٦، ورسالة عبد الرحمن الشهبندر إليه في ١٥ آب ١٩٢٦.

(٥) ستيفن لونغريغ: «تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي»، ص ٢٠٣، ٢١٢.

في الأراضي التركية للمشاركة في الثورة، إلاّ أن عدم تجاوب سكّان شمال سورية معه، وإجراءات الفرنسيين، حالا دون خلق اضطرابات جدّية[1].

لم تقم الثورة في هذه المناطق الآنفة الذكر إلاّ بعد اتفاق مسبق مع قيادة الثورة في جبل الدروز. وانتقالها إليها وإلى منطقة تدمر بعد إشعال الثورة فيها بقيادة زعيم البدو، رمضان شلاش، ثم انتقالها في ما بعد إلى لبنان، شغل الفرنسيين في أمكنة عدّة، وخفّف الضغط عن جبل الدروز، وأفسح المجال أمام ثواره ليقاتلوا في غيره من الأماكن. فالثورات السابقة اقتصرت على منطقة واحدة دون تنسيق مع سائر المناطق، وهذا سهّل على الفرنسيين استفرادها وسحقها واحدة بعد أخرى. لذا كان توسيع نطاق الثورة عام ١٩٢٥ مجالاً لالتقاء القوى الوطنية في معظم المناطق السورية واللبنانية، وخرقاً للحصار الإعلامي والسياسي والعسكري الذي فرضه الفرنسيون لمنع انتقال الثورة من جبل الدروز وتعميمها، وفرصة لو أحسن استغلالها كما يجب لأدّت على الأرجح إلى إخراج الفرنسيين من المشرق العربي.

انتقال الثورة إلى لبنان

لم ينتظر بعض وطنيي لبنان لتصل الثورة إليه حتى يشتركوا فيها، بل سارعوا إلى الالتحاق بها، وخوض معاركها في سورية. وقد شكّل الدروز أكثريتهم الساحقة، وكان مجاهدوهم في وادي التيم من المسارعين إلى ذلك وإلى التسلّح، وقد بدأت الحوادث بينهم وبين الفرنسيين إثر لجوء هؤلاء إلى إقامة الحواجز لاعتراضهم، ومداهمة البيوت لمصادرة السلاح[2]. وبعد أن تمكّن الثوار بقيادة زيد الأطرش من تحرير الإقليم، اجتازوا الحدود اللبنانية تلبية لطلب دروز حاصبيا، وتنفيذاً لأحد قرارات مؤتمر الثوار في السويداء، ووصلت طلائعهم في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٥ إلى حاصبيا بقيادة حمزة الدرويش، فاستسلمت لهم حاميتها بدون قتال، «وأرسلها حسين قيس إلى مرجعيون بأمان»[3].

وفي ١١ تشرين الثاني وصلت طلائع الثوار بقيادة حمزة الدرويش إلى كوكبا بمرافقة أسقفها وبعض رجالها، وبناءً على دعوتهم. وهناك بادأهم عملاء السلطة بالقتال، وقتلوا بضعة مجاهدين منهم، ونجحوا في استفزازهم للقيام بردّة الفعل المطلوبة إذ قام الثوّار بردٍّ قاسٍ أوقعهم في مأزق سياسي حرج لأن المعركة أدّت إلى إحراق البيوت وتهجير سكّان البلدة المسيحيين. وهذا أفسح

(١) المرجع نفسه، ص ٢٠٩.
(٢) في مقابلة شخصية مع المجاهد قاسم القضماني في ٤ تشرين الأول ١٩٨٦ قال إن حوادث وادي التيم بدأت بمهاجمة المجاهدين للفرنسيين وقتل ثلاثة منهم ردّاً على مقتل أحدهم في عيحا.
(٣) بلاغ السلطة الفرنسية، أوردته «لسان الحال» في عدد ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٥.

المجال أمام الفرنسيين وحلفائهم للقيام بحملة إعلامية واسعة ضد الثورة[1]. ولم يكن في نية الثوَّار التقدُّم إلى مرجعيون بعد هذه الحادثة، لكنهم اضطُّروا إليه في ١٥ تشرين الثاني من أجل طرد العملاء الذين جنَّدتهم السلطة الفرنسية، ووقف اعتداءاتهم التي كان منها اعتداؤهم على مزرعة برغز التابعة لآل شمس[2].

آثر الثوَّار عدم التقدّم إلى جبل عامل بالرغم من دعوة وفد النبطية إليهم للتقدّم تمشياً مع مبدأ عدم دخول أية منطقة إلاَّ بعد مبادرتها إلى الثورة، واتجهوا شمالاً تنفيذاً لخطتهم الرئيسة وهي قطع طريق بيروت ـ دمشق. وهاجموا قلعة راشيا لتأمين طريق زحفهم ولمنع تعديات حاميتها على دروز راشيا. ولم يفكِّروا بالتقدم إلى لبنان الصغير لأن قادتهم استثنوه نظراً لوضعه، ولأن زعماء دروزه آثروا تحييده، ومع هذا شهد ظاهرة ثورية في بعذران قوبلت بمعارضة من أعيان الدروز ومسارعة لإنهائها، وحوادث عديدة ناتجة عن ملاحقة السلطة للملتحقين بالثورة، واضطرابات طائفية بين الدروز والنصارى.

لم تتصدَّ السلطة الفرنسية للثورة في الجنوب اللبناني بقواها وقوى السلطة اللبنانية الخاضعة لها والموافقة على جميع إجراءاتها فحسب، بل بقوى حلفائها من المسيحيين الذين استثارت خوفهم وسلَّحت المتعصِّبين منهم، والذين ساورهم القلق على الكيان اللبناني عند نشوب الثورة التي استهدفت من هم في نظرهم حماته، وأحسُّوا بالخطر أكثر عند تجاوزها الحدود اللبنانية، وعدُّوا هذا التجاوز اعتداء يجب صدّه، أو كما جاء في كتاب البطريرك الماروني الحويك إلى حاكم لبنان «غارة» يستحق الجنود الفرنسيون واللبنانيون الذين تصدُّوا لها ميدالية خاصّة بهم[3]. وقادت جريدة «البشير» حملة إعلامية لتهييج القاعدة الشعبية المسيحية، وتجمَّع المتطوِّعون المسيحيون لقتال الثوَّار من شمال لبنان إلى جنوبه، في القليعة، ووزَّعت السلطة الفرنسية عليهم ألف بندقية مع ذخائرها[4].

وانقسم شيعة لبنان إزاء الثورة بين مؤيِّدين يمثِّلهم ثائرو بعلبك والهرمل الذين هاجموا بقيادة توفيق هولو حيدر، وبالتعاون مع عصابة درزية، بعلبك واحتلُّوا سرايتها، وقطعوا الاتصال بينها وبين رياق[5]، ومتردِّدين يمثِّلهم بعض وجهاء آل عبد الله الذين تردَّدوا إزاء دخول حكومة حاصبيا بالرغم من حضورهم اجتماع تأليفها واستقبال بلدتهم الخيام للثوَّار

---

(١) يذكر المرجع نفسه في عدد ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٥ حصول معركة في كوكبا ذهب فيها ٣٢ قتيلاً من الثوار.

(٢) محمد سعيد العاص: «صفحة من الأيام الحمراء»، ص ٢٣٦.

(٣) «البشير»: عدد ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦.

(٤) المرجع نفسه: عدد ١٢، و١٤ تشرين الثاني ١٩٢٥ و١٨ كانون الأول ١٩٢٦.

(٥) المرجع نفسه: عدد ٢٢ أيار ١٩٢٦، و«مذكرات ملحم حيدر»، نقلاً عن مهيب حماده: «تاريخ علاقة البقاعيين بالسوريين»، الجزء الأول، ص ٢١٧.

بالأرهازيج والزغاريد[1]، ومعارضين يعبّر عنهم عبد اللطيف الأسعد الذي بعث برقية إلى أخيه محمود يقول فيها: «حقّقوا آمال الحكومة والأمة بخدمة الوطن اللبناني، وجرّدوا عموم رجال جبل عامل وكونوا في مقدمتهم»[2].

أحجم معظم الشيعة في الجنوب اللبناني عن التضامن مع الثوّار لمعاناتهم خلال ثورة ١٩٢٠، وللاتجاه الغالب عندهم نحو التأقلم مع لبنان الكبير في ظل السلطة الفرنسية، ولقصر مدّة الثورة السورية في الجنوب اللبناني. ثم اجتمع زعماؤهم في كانون الأول ١٩٢٥ وقرّروا «المحافظة على الحالة الحاضرة والولاء للبنان الكبير»[3]. ومقابل موقفهم هذا اعترفت السلطة بالشيعة في أوائل عام ١٩٢٦ طائفة مستقلة ووضعت تنظيماً لقضائهم[4].

وكان من الطبيعي أن يرى السنّة في الثورة فرصة كبيرة لاتحاد لبنان مع سورية، فقويت عندهم في خلالها معارضة الانضمام إلى لبنان الكبير، المتمثّلة برفض المشاركة في صياغة دستوره عام ١٩٢٦. ولم يكونوا بقلوبهم مع الثورة فقط كما ذكر كاترو[5]، بل ظهر تعاطفهم معها بادرة ثورية في جرود أكروم والضنيّة، واتجاهاً نحو المشاركة فيها في طرابلس بقيادة عبد الحميد كرامي، سارع الفرنسيون إلى انهائها[6]، كما ظهر في تصويت نائبيهم عمر بيهم وعمر الداعوق مع النائبين الدرزيين فؤاد أرسلان وجميل تلحوق ضد اقتراح عرض على المجلس النيابي يجدِّد الولاء للسلطة المنتدبة، ويدين اجتياز الثوار للحدود اللبنانية[7].

أحدث انتقال الثورة إلى لبنان تطوراً مهماً في مسارها، وكان له أبعاد عسكرية وسياسية. وتتلخّص الأولى في أن قادة الثورة استهدفوا إشغال الفرنسيين في الجنوب اللبناني والبقاع كما في سورية، وقطع طريق بيروت ـ دمشق لمنع وصول النجدات إليهم[8]، فالتغلّب عليهم في جزء استراتيجي من لبنان يسهّل التغلّب عليهم في سورية. واستهدف بعض القادة، نتيجة لانتصارات الثورة الأولية في الجنوب اللبناني، الوصول إلى جبل عامل ولبنان الصغير تمهيداً لنشوب الثورة فيهما وإمداد الجبهة بآلاف المقاتلين وتهديد بيروت وصيدا[9]. ومن جهة أخرى

---

(١) حديث زيد الأطرش، أورده محمد بسام في «الاتجاهات السياسية في جبل عامل»، ص ٢٣٤.

(٢) «البشير»: عدد ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٥.

(٣) محمد بسام: «الاتجاهات السياسية في جبل عامل»، ص ٢٢١.

(٤) ستيفن لونغريغ: «تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي»، ص ٢٠٧.

(٥) Catroux: «Rapport de 4 Fevrier 1927», p.15.

(٦) أمين سعيد: «الثورة العربية الكبرى»، الجزء الثالث، ص ٤٦٩.

(٧) «الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية»، وقائع المجلس النيابي، عدد أول كانون الأول ١٩٢٥.

(٨) حديث مسجلٌ لقائد حملة الإقليم والجنوب اللبناني، زيد الأطرش. أنظر أيضاً «مذكرات سلطان الأطرش»، الجزء الأول، ص ٢٠٣.

(٩) من المعولين على الخطة المذكورة أعلاه لنجاح الثورة، فؤاد سليم. أنظر محمد سعيد العاص «صفحة من الأيام الحمراء»، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

فإن سيطرة الثوار على وادي التيم تتيح لهم الاحتفاظ بالإقليم. وقد قدَّر سلطان هذا الأمر حقّ قدره حين طلب إرسال الخيّالة الدروز من الغوطة لنجدة الثوّار في وادي التيم لما لأهمية الحملة عليه بالنسبة إلى الإقليم[1].

أمّا الأبعاد السياسية، فقد تنبَّه لها المفوض السامي بالوكالة الجنرال ديبور حين قال في تقريره إلى حكومته: «إن معلومات غير متقاطعة تسمح لنا بالتفكير باحتمال توجُّه الثوّار نحو البقاع، ومن ثم رياق، وذلك يعطي أكثر بأكثر الطابع السياسي للانتفاضة»[2]. لقد استهدف الثوار الحدود اللبنانية التي بدت لهم مصطنعة، وأضعف من أن تشكِّل حاجزاً بين سورية ولبنان. واستهدفوا مخطَّط التجزئة الذي نفَّذه الفرنسيون لإنشاء دويلات متناحرة والحيلولة دون اتحادها، فمطلبهم هو إعادة توحيد سورية بما في ذلك على الأقل أجزاء من لبنان مع مراعاة وضع لبنان الصغير الخاص. واستهدفوا تحقيق التعاون بين سورية ولبنان لطرد الأجنبي نظراً لارتباطهما التاريخي، وقدرهما الواحد، ولكون لبنان ممر الانتداب سياسياً وعسكرياً إلى سورية، فكما حتَّم مصيرهما المشترك أن يكونا معاً تحت الانتداب، يحتِّم عليهما أن يكونا معاً في مواجهته للتحرُّر منه. كما استهدفوا جعل الثورة شأناً لبنانياً كما هي شأن سوري، وهذا البعد هو أحد العوامل التي ساعدت في تحويلها إلى شأن عربي وأكَّدت هويتها العربية.

دروز لبنان الصغير والثورة

شهدت علاقات دروز لبنان الصغير بالسلطة الفرنسية ارتياحاً تاماً في عهد المفوض السامي سراي بعد سلسلة من الإضطرابات بينهم وبين المسيحيين في عهد سلفيه غورو وويغان اتصفت بانحياز السلطة ضدهم والتزامها جانب المسيحيين[3]. وموقفهم من الثورة منذ نشوبها وحتى فترة ضعفها ذهب في اتجاهات ثلاثة هي: الوساطة لإنهائها، والعمل على منع انتقالها إلى لبنان الصغير، والإسهام فيها.

---

(1) رسالة سلطان الأطرش إلى محمد عز الدين الحلبي. أنظر الملحق رقم ٩.

(2) التقرير منشور في مجلة «المنبر»: عدد حزيران ١٩٨٧، ص ٥٦.

(3) تعبِّر «الصفاء» عن ارتياح الدروز لعلمانية سراي ورضاهم عن سياسته، وتمتدحه في أعداد كثيرة، وتشيد بالأمن المستتب في عهده، وتدعو إلى المحافظة على الهدوء من أجل إنجاح موسم الاصطياف لعام ١٩٢٥. أنظر عدد ٢٠ آب ١٩٢٥. وفي المقالة الافتتاحية في عدد ٢٣ تموز ١٩٢٥ عتب على فؤاد أرسلان الذي انضمَّ إلى حزب الاكليروس، عدوّ الحكومة وعدوّ سراي. وفي المقالة الافتتاحية في عدد ٣ أيلول ١٩٢٥ لفت الأنظار إلى وجوب التفريق بين دروز لبنان المسالمين المتعلِّقين بالدولة المنتدبة بعد أن نالهم الإنصاف في عهد المفوض السامي سراي وحاكم لبنان كايلا، ودروز حوران الثائرين. لذا يجب الاقتصار على ذكر دروز حوران لا التعميم بشكل يوحي بأن جميع الدروز ثائرون.

ا ـ **الوساطة لإنهاء الثورة**: قبل نشوب الثـورة قامت بعض الـزعامـات الدرزيـة بدور الوسيط بين زعماء جبل الدروز وسراي إذ حاول فؤاد وأمين أرسلان، بناء على تكليف من الوفد الدرزي الذي حضر لمقابلة سراي في ١٧ حزيران ١٩٢٥، تأمين لقاء مثمر معه، لكن سوء استقبال سراي للوفد أحبط محاولتهما. وبعد نشوب الثورة، وانتصارها في الكفر والمزرعة، اتخذ بعض زعماء دروز لبنان الصغير دور الوسيط بناء على طلب السلطة الفرنسية هذه المرّة، فقد أرسل سراي عبد الله النجّار في ٥ آب ١٩٢٥ لمفاوضة الثوّار حول عقد الصلح وإنهاء الثورة[١].

وذهب أيضاً بتكليف من رئيس «استخبـارات الشرق» دانـتز وفـد مؤلّف من فـريـد جنبلاط، وفريد العماد، ورشيد أمين الدين، ووهبي طليع، وقـاسم أبو شقـرا، ومحمد عبـد الصمـد، للقيام بـالمهمّة نفسهـا التي انتدب من أجلهـا عبد الله النجّـار. وتمّ تأليف الـوفـد وإرسـالـه بمـوافقـة نـظيرة جنبـلاط وعـلى نفقتهـا[٢]. لكن مهمّتـه اصـطدمت بشروط الثـوّار والفرنسيين، وتوقّفت عند حضـور الوفـد الدمشقي الـذي فاوض الثـوار على تـوسيع نـطاق الثورة، ولم تسفر مفاوضاته التي تولّاها عبد الله النجار عنه إلّا عن تبادل الأسرى[٣].

وبعـد امتداد الثـورة إلى وادي التيم أرسلت السلطة الفرنسيـة وفداً من أبـرز أعضائـه محمود وسعيد جنبـلاط لإقناع دروز حـاصبيا بـالإخلاد إلى السكينـة فكان نصيبـه الفشل[٤]. وذهب توفيق أرسلان إلى إبل السقي حيث انعقد هنـاك اجتماع بحضـور صالـح كنج وسليم نوفل لإقناع دروز وادي التيم الثائرين بالاستسلام على أساس العفو عن الحـوادث العامّـة ما عدا الحوادث الفردية[٥].

وإلى جانب هؤلاء الزعماء والوجهاء، الذين دارت اتصالاتهم ومفاوضـاتهم حول عقـد صلح منفـرد بين الـدروز الثائـرين والسلطة الفـرنسيـة، أو حـول استسـلام الثـوّار الـدروز وإخلادهم إلى الهـدوء، هناك من توسّط بين جميع الثوار والسلطة الفرنسية للوصول إلى حل

---

(١) من الأرجح أن يكون الجنرال سراي قد استجاب لطلب جريدة «الصفـاء» في كتاب مفتـوح إليه يعبّر، بحسب ما جاء فيه، عن رغبة بعض الدروز «أن يأخذ بجانب حلمه ورأيه السديد ثورة دروز حوران، وأن يرسل وفداً لبنانياً إليهم يعيد مياه الطمأنينة إلى مجاريها»، أنظر «الصفاء» عدد ٣٠ تموز ١٩٢٥.

(٢) المرجع نفسـه: عـدد ٦ آب ١٩٢٥، وسعيـد فرنسيس: «بنـو معـروف في سـاحـات المجـد»، بـيروت، لا.ت. ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٣) أنـظر عن هـذه المفـاوضـات، حنـا أبي راشـد: «حـوران الـداميـة»، ص ٤١٢ ـ ٤١٧، أيضـاً Bouron: «Les Druzes...», p.p. 244 - 245.

(٤) سعيد فرنسيس: «بنو معروف في ساحات المجد»، ص ٣٧.

(٥) «البيان» (بيروت): عدد ٢١ شباط ١٩٢٦.

وطني شامل مثل شكيب أرسلان الذي تبنّى قضيتهم في كل المحافل الدولية وفاوض المفوض السامي دي جوفنيل باسم المؤتمر السوري الفلسطيني مع نصحه الدائم للدروز بألّا يلقوا السلاح قبل الاتفاق على حلّ القضية مع الفرنسيين، وقبل البدء بجلائهم عن سورية، لأن الدروز لو فعلوا ذلك ولو تفرَّقوا «لارتكب فيهم الفرنسيون أضعاف ما ارتكبوه من الفظائع إلى اليوم»[1]. ومثل أمين أرسلان الذي سعى للصلح العام ولحل القضية السورية مرافقاً من دمشق بفوزي الغزي، ولطفي الحفار، وعفيف الصلح. لكن قرارات المؤتمر الوطني المنعقد في داما التي نقلها سلطان الأطرش إليهم، رُفضت من المفوض السامي دي جوفنيل الذي وقف المفاوضات، فأرسل عبد الغفار الأطرش رسالة إليه بواسطة أمين أرسلان وقَّعها باسم «الشعب الدرزي» محاولاً تجديد المفاوضات[2].

٢ ـ العمل على منع انتقال الثورة إلى لبنان الصغير: إن نجاح تقدُّم الثوَّار في الجنوب اللبناني قوّى احتمال تقدّمهم إلى لبنان الصغير أو نشوب الثورة فيه. لذا أنشأت السلطة الفرنسية مراكز دفاعية في المناطق المطلّة على بيروت، وعزَّزت قواها في جزين والشوف، وأحاطت سراي بيت الدين بالأسلاك الشائكة[3].

وفؤاد أرسلان، الذي كان يحظى بثقة الثوَّار الذين اشترطوا لنجاح المفاوضات مع الفرنسيين حضوره إلى جبل الدروز، أرسل محود صعب وعبد الله النجَّار إلى حاصبيا ومعهما كتاب لزيد الأطرش ينصحه فيه بعدم التقدُّم إلى لبنان الصغير[4]. فأجابه زيد الأطرش مطمئناً بقوله: «وقد تأكّدنا صدق نصحكم، وسنلبِّي رغبتكم وتوسّطكم لعدم التقدّم إلى لبنان الصغير، ولا سيما الشوف، إذ لا نحتاج لمساعدة فقوانا كافية»[5]. وكانت نظيرة جنبلاط تطلب إلى العصابات الدرزية اللبنانية الذهاب إلى جبهات القتال البعيدة بدلاً عن قتال الفرنسيين في الشوف «كي لا تعرِّض لبنان لمجزرة طائفية»[6].

---

(١) رسالة شكيب أرسلان إلى سلطان الاطرش في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٥.

(٢) ثارت تساؤلات كثيرة حول قبول أمين أرسلان، المعروف عنه وطنيته وعداؤه للفرنسيين، الوساطة بين الفرنسيين والثوَّار، ونجد في «الشورى»: عدد ٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٦، دفاعاً عنه، وأنه لم يذهب للتفاوض مع الثوَّار إلا تلبية لطلب قومه دروز لبنان بأن يقبل الوساطة، ويوفِّق بين مطالب الفرنسيين ومطالب الثوَّار، وينهي فصول القتل والخراب.

(٣) «البشير»: عدد ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٥.

(٤) لا يحتفظ زيد الأطرش بنص كتاب فؤاد أرسلان إليه، لكنه ما زال يتذكَّر مضمونه وهو استفسار فؤاد أرسلان عن حادثة كوكبا، وتخوّفه من تقدُّم الثوَّار إلى لبنان الصغير، ونصحه بعدم تقدّمهم وبحصر العمليات العسكرية في الملحقات التي ضمّت إلى لبنان. مقابلة شخصية في ١٨ كانون الأول ١٩٨٧.

(٥) أنظر كتاب زيد الأطرش عند محمد سعيد العاص: «صفحة من الأيام الحمراء»، ص ٢٢٦.

(٦) اسكندر رياشي: «قبل وبعد ١٩١٨ ـ ١٩٤١»، ص ١٠٠.

إن وضع لبنان الصغير السياسي الخاص، إضافة إلى الخوف من قيام الفتنة الطائفية فيه بين الدروز والمسيحيين، هما أهم سببين حملا قادة الثورة وفؤاد أرسلان ونظيرة جنبلاط وسواهم على منع انتقال الثورة إليه. لقد تجنّد آلاف المسيحيين للدفاع عن حدود لبنان الكبير، فكيف إذا مُسّت حدود لبنان الصغير؟ كان هذا سيعني فتنة طائفية، بتدبير وإرادة فرنسيين، بينهم وبين الدروز المرشحين لنقل الثورة إلى لبنان الصغير. تطوّع المسيحيون مع الفرنسيين لقتال الثوّار، والتحق الدروز بالثوّار لقتال الفرنسيين في جبهات القتال البعيدة عن لبنان الصغير، ومع ذلك ثارت الاضطرابات فيه فكيف إذا امتدّت الثورة إليه، وأصبح الثوّار الدروز والمسيحيون المتصدُّون للثورة وجهاً لوجه[1]؟

إزاء هذه الحقائق، ونظراً لقصر مدّة الثورة في الجنوب اللبناني ثم تراجعها عنه، ولتفاقم الاضطرابات الطائفية في الشوف، ولجسامة خسائر المناطق الدرزية الثائرة، تأكّد لقادة دروز لبنان الصغير أكثر من ذي قبل، ضرورة إبعاد الثورة عن لبنان الصغير لأن الفوائد التي ستنجم عن امتدادها إليه لا تعادل النكبات التي سيُبتلى بها، حتى أن أحد زعمائه عادل أرسلان الذي هو أحد قادة الثورة، كان مع قيامها في سورية لا في لبنان، وخطّأ امتدادها إلى وادي التيم «لأنها لم تستفد شيئاً. ويكفي أن قضاء راشيا صار كله خراباً يباباً من جرّاء تلك المعركة»[2].

وحين أصيبت الثورة بالهزائم وتراجعت عن حماه ودمشق ووادي التيم، ضعفت الحماسة لها عند الأكثرية الساحقة من دروز لبنان الصغير فيما جدّد قادتهم الولاء للسلطة المنتدبة في مطلع كانون الثاني ١٩٢٦ عند استقبال المفوض السامي دي جوفنيل لهم. وتطوّر مبدأ تحييد لبنان الصغير بمساعدة الثوار خارجه وعدم إقلاق الأمن فيه إلى مبدأ تحييد جميع دروزه عن الثورة إذ ارتفعت أصوات كثيرة تنادي بضرورة التوقّف عن الالتحاق بها أو إحضار السلاح، وعدم استقبال «الأشقياء» المخالفين لأوامر الحكومة في القرى، وإطاعة أوامر هذه الحكومة، وإيجاد السكينة التامة والأمن العام، كما جاء في مقرّرات اجتماع مشايخ العرقوب والغرب والشوف الدينيين في مجدل بعنا في ٢٨ آذار ١٩٢٦ بموافقة نظيرة جنبلاط[3].

---

(١) تذكر جريدة «الصحافي التائه» في عدد ١٨ كانون الأول ١٩٢٦ أنه في اليوم الذي انضمّ فيه تحت لواء الفرقة الأولى من القنّاصة اللبنانية مئة مسيحي، انتقل من قرى الشوف إلى جبل حوران مئة درزي للقتال فيه. أنظر أيضاً بيان مراسل شيكاغو تريبون عند لوتسكي: «الحرب الوطنية التحرّرية في سوريا»، ص ٢٩٠.

(٢) رسالة عادل أرسلان إلى أمين مجيد أرسلان. أوردتها «الشورى»: عدد ٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٣١.

(٣) رسالة أجاويد (عقّال) مجدل بعنا إلى مشايخ وعموم دروز قرية عين داره: أنظر الملحق رقم ١٣.

واجهت مبدأ منع انتقال الثورة إلى لبنان الصغير مشكلتان تغلّب عليهما أعيان الدروز بفضل إجماعهم على هذا المبدأ هما: الحوادث الفردية بين الدروز والمسيحيين، وحوادث بعذران التي نتجت أولاها بسبب قبض جنود السلطة على ثلاثة مجاهدين من آل خطار عائدين من جبهات القتال وتصدِّي أهل البلدة لهم[1]. وهذا استدعى قدوم نجدة فرنسية من بيت الدين[2]. ثم تلا ذلك تجريد حاكم الشوف العسكري الكولونيل كليمانسون حملة كبيرة على مئة ونيِّف من مجاهدي قرى الشوف، المجتمعين في بعذران في ٢ تموز ١٩٢٦ بقيادة أحمد هاني وعبد الحليم الجردي وحسين حمّاد. لكن وجهاء الدروز بادروا إلى علاج هذا الوضع الخطير فقابل قسم منهم قائد الحملة الفرنسية ونجح في وقف القصف والتقدُّم، والقسم الآخر ذهب إلى بعذران ونجح في إقناع الثوَّار بالانسحاب منها[3].

ويعود الفضل الأول في وقف الزحف الفرنسي لنظيرة جنبلاط. فكما كان مرفوضاً عندها وعند سواها من أعيان الدروز خلق الثوّار لأي اضطراب في لبنان الصغير، كان مرفوضاً عندها وعندهم قتال السلطة للثوَّار. وحين تباطأ الثوَّار بالانسحاب من سفوح جبلي نيحا والباروك، دعت نظيرة جنبلاط لاجتماع في المختاره قُرِّر فيه إيفاد شيخي عقل الطائفة حسين حماده وحسين طليع لمفاوضتهم[4].

قابل شيخا العقل وفدا من الثوَّار في عين قني فاشترط صدور العفو عن جميعهم. وعندما نقل شيخا العقل هذا الشرط إلى كليمانسون، رفضه، واشترط تسليم الثوَّار بدون قيد أو شرط، وهدَّد باستعمال القوة ضدهم، وألقت الطائرات الفرنسية على القرى مناشير تحذِّر سكّانها من إيوائهم ومساعدتهم[5]. وأمام هذا الواقع، ونزولاً عند طلب أعيان الدروز ولا سيما نظيرة جنبلاط وشيخي العقل[6]، استسلم بعض الثوَّار للسلطة، وخلد بعضهم الآخر إلى السكينة فيما غادر الآخرون لبنان والتحقوا بجبل الدروز. فظاهرتهم الثورية جاءت في وقت غير ملائم أعقب تراجع الثورة عن معظم المناطق وضعفها في جبل الدروز الذي احتلّ الفرنسيون عاصمته للمرة الثانية.

---

(١) قال سلمان البتديني الذي عاصر تلك الفترة إن أهل بعذران ناصروا أبناء خطار الثلاثة على أساس أنهم مجاهدون وطنيون لا كما تدَّعي السلطة أنهم أشقياء. مقابلة شخصية في ١٠ تموز ١٩٨٤.

(٢) «البشير»: عدد ٢ آذار ١٩٢٦.

(٣) المرجع نفسه: عدد ٨ تموز ١٩٢٦.

(٤) المرجع نفسه: عدد ١٠، و١٣ تموز ١٩٢٦.

(٥) «لسان الحال»: عدد ١٩ تموز ١٩٢٦.

(٦) صرّح شيخ العقل حسين طليع بعد حوادث بعذران أنه أعلن الحرم على كل درزي يساعد «الأشقياء»، أنظر المرجع نفسه: عدد ٢ أيلول ١٩٢٦.

٣ ـ الإسهام في الثورة: مقابل الاتجاهين الدرزيين اللذين وردت الإشارة إليهما وهما: الوساطة لإنهاء الثورة، والعمل على منع انتقالها إلى لبنان الصغير، ثمّة اتجاه الإسهام فيها الذي تجلى في ثلاث نواح هي: التحاق عشرات القادة المقيمين في لبنان الصغير وخارجه ومئات المجاهدين بجبهات القتال البعيدة[1]، ومجابهة جنود السلطة الذين كانوا يتعقّبون العائدين منهم، وتحمّل عبء الاضطرابات الطائفية التي افتعلتها السلطة الفرنسية، مع الإشارة إلى أنه مقابل تفضيل بعض الدروز أن يقاتل ثوّار لبنان الصغير خارجه هناك تفضيل عند هؤلاء الثوّار أن يقاتلوا داخله بدلاً من القتال في الجبهات البعيدة.

مراحل الثورة

١ ـ البداية المنتصرة: بدأ الثوّار بداية موفّقة إذ انتصروا في الكفر والمزرعة بالبنادق والسيوف والفؤوس، وبالإيمان والبطولة، على آلة الحرب الفرنسية الضخمة الحديثة، والخبرة العسكرية والتنظيم. وغنموا أسلحة ثقيلة حطّموا بعضها كالمصفّحات، واستعملوا بعضها في المعارك وإن على نطاق ضيق كالمدافع، بسبب حاجتهم إلى الاختصاصيين، وأسلحة فردية وذخائر كثيرة قاتلوا بها لفترة طويلة. ووجّهوا في هذين الانتصارين، باعتراف الكاتب الفرنسي دي بيبلان، ضربة موجعة لحرمة الفرنسيين وهيبتهم[2].

تأتّى عن هذين الانتصارين اللذين لم يحرز الثوّار مثلهما في ما بعد نتائج بارزة على صعيد استنفار السكّان والتحاقهم بالثورة. فالانتصار في الكفر أظهر خطأ تقديرات الفرنسيين[3]، وأسكت المعارضين، وحزم أمر المتردّدين والخائفين، وزاد من حماس الثائرين وجعلهم يرفضون عرض الصلح وإنهاء الثورة اللذين تقدم بهما عبد الغفار الأطرش بتكليف فرنسي، وأثبت إمكانية مجابهة السكّان بالسلاح البدائي والخفيف لقوى دولة عظيمة. كما جاء أبلغ دعوة لاستنفار جميع مقاتلي الجبل، فبدأت جموعهم تتوافد إلى السويداء، وتنضوي تحت لواء الثورة، وتشارك في عملية حصار القلعة ثم في معركة المزرعة. وإضافة إلى ذلك تبدو أهمية موقعة الكفر في أنها طهّرت الجبل من الوجود الفرنسي، إلاّ قلعة السويداء المحاصرة، وفي أن الثورة بدأت بها بداية حسنة أمكن بعدها ليس فقط استنفار مقاتلي الجبل، بل التطلّع

---

(١) أورد سلطان الأطرش في مذكراته، الجزء الأول، ص ١٧٠ ـ ١٧١، الكثير من أسماء هؤلاء القادة والمجاهدين وذكر الشهداء والجرحى. إلاّ أن العديد منهم لم يذكر عنده أو في الكتب التي تحدّثت عن الثورة منهم على سبيل المثال شهيدان من مزرعة الشوف هما سعيد البعيني وحسن ناصر الدين ذبيان.

(٢) De Beauplan: «Où va la Syrie» p. 73.

(٣) اعتقد الفرنسيون أنهم طوّعوا سكّان جبل الدروز وأرهبوهم وبلغ بهم الغرور حدّاً حمل، على صعيد المثال، قائد الحملة الفرنسية الموجّهة إلى الكفر، نورمان، على تحدّي سلطان الأطرش بتوجيه إهانة شخصية له، وتحدّي سكّان الجبل كلهم بالقول إن بإمكان ترجمانه أن يسوقهم بعصاه. مقابلات شخصية مع عشرات المجاهدين والمعمّرين.

إلى استنفار سكّان سهل حوران. وبهذا توافرت لها الإمكانات وانفسحت المجالات للاستمرار بزخمها سليمة من الخروقات السياسية كالتي تعرّضت لها ثورة سلطان الأطرش عام ١٩٢٢.

أمّا أهمية معركة المزرعة، فهي في تثبيت النتائج التي أسفرت عنها موقعة الكفر، وفي تأكيد أن انتصار الكفر لم يكن مصادفة أو أمراً غير متوقع، بل إن صانعيه صنعوا في المزرعة كسباً عسكرياً أهم منه على عدو يفوقهم عدداً وعدّة وتنظيماً. وتبدو أهمية معركة المزرعة أيضاً في أنها فتحت الباب واسعاً أمام دعوة ثوّار جبل الدروز لسكّان المناطق السورية الأخرى إلى الثورة، فبدأ توافد المجاهدين إليه، وبدأ البحث في تعميم الثورة، حتى أن الدعوة إليها لاقت صدى عند المجنّدين السوريين في الجيش الفرنسي فالتحق بعضهم بها[1].

لكن السوريين لم يجنوا ثمرة هذين الانتصارين الرائعين. فلا الدروز المنتصرون تعقّبوا الفرنسيين المنهزمين إلى حوران ودمشق لأنهم فضّلوا الاتصال بهما وعدم الدخول إليهما إلاّ بعد طلب من أهلهما أو حصول استجابات ثورية فيهما، ولأنهم انشغلوا في مفاوضات تعمّد الفرنسيون منها المماطلة وكسب الوقت، وهم لو تعقّبوهم لاحتلّوا دمشق، ولانتفضت سورية كلها. ولا سائر المناطق السورية سارعت إلى الثورة، وهي لو فعلت ذلك لبادر الدروز الثائرون إلى التنسيق معها أو مساعدتها، ولكان تغيّر مسار الحوادث إذ لم يبق للفرنسيين في حلب ودمشق وبلاد العلويين، وعلى الفرات، بعد أن حشدوا قواتهم لتجهيز حملة ميشو، «سوى آثار غبارهم»[2]. وقبل ذلك نقلوا قسماً كبيراً منها إلى المغرب للمشاركة في إخماد ثورة عبد الكريم الخطابي[3].

إن ضرب الفرنسيين آنذاك كان ميسّراً ومؤهّلاً للنجاح أكثر من أي وقت آخر. وكل يوم يمرّ كان يزيدهم قوّة، ويزيد من صعوبات التغلّب عليهم. والفرصة الذهبية الضائعة على السوريين كانت فرصة ذهبية للفرنسيين كي يستقدموا إمدادات ضخمة عبر مرفأ بيروت وخط بيروت ـ دمشق بلغ عددها حتى ١١ أيول ١٩٢٥، ١٧ ألف جندي[4]. وهذه الإمدادات مكّنتهم من وقف زحف الدروز نحو دمشق عند العادلية، وصدّ هجومهم على المسيفرة، واستعادة جزء من الاعتبار المفقود، [5] والوصول إلى السويداء وإنقاذ الحامية

---

(١) في مقابلة شخصية مسجّلة مع مزيد العقباني صرّح أنه التحق بالثورة مع عديدين من أمثاله المجنّدين السوريين.

(٢) بول كوبلنز: «سكوت سراي»، ص ٨٢.

(٣) Andréa: «La Révolte Druze...», p. 54.

(٤) «البشير»: عدد ١٢ أيلول ١٩٢٥.

(٥) من أجل إعادة اعتبارهم المفقود، ورفع معنويات جندهم، طاف الفرنسيون بالرايات الدرزية التي كسبوها في المسيفره في شوارع بيروت. أنظر المرجع نفسه: عدد ٦ تشرين الأول ١٩٢٥.

الفرنسية المحاصرة فيها، قبل أن تبادر أية منطقة سورية للثورة، ومن ثم الوقوف على أرض صلبة في وجه الثورة بمجموع قواها.

إلاّ أن هذا لم يقض على الثورة في الجبل، ولم يؤدِّ إلى إعادة احتلال الفرنسيين له. فقائد الحملة الفرنسية الثانية، غاملان، الذي أحرز انتصار المسيفرة في ١٦ ـ ١٧ أيلول، وانتصار السويداء في ٢٤ أيلول، لم يحتل من الجبل إلاّ بضع قرى، ولم يمكث في السويداء إلاّ ٣٦ ساعة عاد بعدها إلى حوران. وعندما أراد مجدَّداً الوصول إلى السويداء جوبه بمقاومة عنيفة في عرى والمجيمر ورساس، وفي الأماكن التي قصدها جنوده للتزوُّد بالماء مثل أم صاد وكناكر(١).

هذه المقاومة اضطرَّت الجنرال غاملان إلى الانسحاب من الجبل بحجّة حلول فصل الشتاء. بيد أن هذا السبب ليس صحيحاً على الإطلاق لأن فصل الشتاء لم يأت بعد، وهو يحلّ مشكلة التزوُّد بالماء التي كانت تكلِّف الجيش الفرنسي الخسائر الكبيرة. والسبب الحقيقي لتراجع غاملان هو تخوّفه من هزيمة بدأت تلوح بوادرها نتيجة لما حلَّ بجيشه من خسائر ولما لقيه من مقاومة خلال تنقّلاته، ولتخوّفه من أن يصبح محاصراً من مجموع الثوّار. وثمة سبب آخر هو نشوب الثورة في الإقليم والغوطة وحماه واحتمال نشوبها في دمشق.

٢ ـ **التوسُّع**: بدأ التوسُّع خارج جبل الدروز، نظرياً عندما اتصل سلطان الأطرش بمشايخ حوران ثم بزعماء دمشق من أجل المشاركة فيها، وعملياً عندما التحق العديد من المجاهدين بجبل الدروز. ثم تلا ذلك زحف الثوار نحو دمشق بناء على الاتفاق بين قادتهم وزعمائها، إلاّ أن وقف زحفهم في العادلية، واضطرارهم إلى مواجهة حملة غاملان، حصرا العمليات العسكرية موقتا في نطاق جبل الدروز. وبعد ذلك بدأت رياح الثورة تعصف في سائر المناطق. فبين مطلع تشرين الأول ١٩٢٥ ومطلع تشرين الثاني عمَّت الثورة معظم المناطق السورية، واجتازت الحدود اللبنانية، فبلغت في هذين الشهرين أوج انتشارها وقوّتها وتمدّدها العسكري الذي رافق صعودها السياسي. وفي هذه المرحلة اتخذ الثوَّار موقف الهجوم، وكادوا يسيطرون على حماه ودمشق، وطهّروا الإقليم والغوطة ووادي التيم من القوّات الفرنسية، وهدَّدوا مدينة حلب، وشنُّوا الهجمات على خطوط المواصلات الرئيسة. فاضطرَّ الفرنسيون إلى التقهقر والتجمع في المراكز المنيعة، وإلى إقامة التحصينات العسكرية حول دمشق لمنع تسلُّل الثوَّار إليها(٢).

---

(١) Andréa: «La Révolte Druze...» p.p. 65 - 66.

(٢) أنظر عن التحصينات التي أقامها الفرنسيون حول دمشق .Ibid P.82.

٣ ـ التراجع: تداخلت مرحلة تراجع الثورة مع مرحلة انتصارها وتوسّعها. فبعد تراجعها عن حماه ودمشق انتصرت في الإقليم، وامتدَّت إلى لبنان الجنوبي والبقاع. وبعد تراجعها عن جميع المناطق الثائرة، باستثناء جبل الدروز، امتدَّت إلى الهرمل والضنية وبعلبك. وفي هذه المرحلة تبرز خمس محطّات مهمّة شكّلت نقاط تحوُّل في مسار الثورة هي:

أولاً: التراجع عن حماه. ذهب بالانتصارات الأولية التي حقَّقها الثوَّار في حماه لمدة يومين عدمُ وفاء آغواتها بوعدهم لفوزي القاوقجي، ووقوفُهم ضد الثورة[١]. والتراجع عنها لا يعني عدم احتلال مدينة كبيرة تتحكَّم بخطوط المواصلات السورية بين الشمال والجنوب فحسب، بل يعني أيضاً إضعاف الاتجاه الثوري في كامل منطقة حماه وفي حلب وسواهما.

ثانياً: التراجع عن دمشق. كانت دمشق هدف الثوَّار الأول لما لها من أهمية سياسية واستراتيجية كونها العاصمة ومركز الثقل وعقدة المواصلات بين جميع الاتجاهات. وقد أخافوا الفرنسيين بمهاجمتها وسيطرتهم على بعض أحيائها بمؤازرة قواها الثائرة لمدة ثلاثة أيام، فاستعمل الفرنسيون أسلوب القصف التدميري العشوائي لهذه الأحياء «الذي لم يكن له من مبرِّر»[٢]، والذي أضرَّ بهم من الناحية المعنوية والسياسية لما لاقاه من استنكار عربي ودولي، ولكنه أفادهم من الناحية العسكرية إذ اضطرّ وجهاء دمشق من أجل وقفه أن يتعهَّدوا بدفع غرامة قيمتها عشرون ألف ليرة ذهبية، وتسليم ثلاثة آلاف بندقية، وبوقف أعمال الثوَّار[٣].

ونتيجة لهذا الموقف من زعماء دمشق، وللمعارضة التي لقيتها الثورة أصلاً من بعضهم ومن فريق من المسؤولين والموظفين والأغنياء المتعاونين مع الفرنسيين، تمَّ عزل الثورة سياسياً داخل المدينة وإبعادها عنها ومنع محاولة تجديدها فيها برفض دخول حملة زيد الأطرش إليها[٤]. فكان ذلك تحصيناً سياسياً للفرنسيين إضافة إلى تحصيناتهم العسكرية التي أنشأوها حول دمشق لمنع تسلُّل الثوَّار العاملين في الغوطة إليها.

---

(١) خيرية قاسمية: «مذكرات فوزي القاوقجي»، الجزء الأول، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٢) تصريح رئيس القسم السياسي في المفوضية الفرنسية، الكابتن بورجوا. أنظر مجلّة «الزهراء»، المجلَّد الثاني، ١٣٤٤ هـ، الجزء الخامس، عدد جمادى الأول ١٣٤٤، ص ٢٣٠.

(٣) انظر عن الغرامة المفروضة على دمشق Andréa: «La Révolte Druze...». p. 74.

(٤) لما اتجه زيد الأطرش على رأس حملة كبيرة في ٣ تشرين الثاني ١٩٢٥ إلى دمشق قابله وفد من وجهائها وطلب إليه عدم دخولها حتى لا تتعرَّض ثانية للقصف. أنظر «الصفاء»: عدد ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٥. أيضاً Alice Poulleau: «A Damas sous les bombes», p. 125.

إن تراجع الثوار عن دمشق، وقبل ذلك عن حماه، وبقاء سائر المدن السورية ساكنة، جعل الثورة محصورة في الأرياف، وأضعفها في مواجهة الفرنسيين الذين تخلّصوا بذلك من حرب الشوارع ومن قطع مواصلاتهم الرئيسة. كما أن تراجع الثورة عن دمشق أخّر إعلان الحكومة العربية السورية الشاملة.

ثالثاً: التراجع عن لبنان الجنوبي والبقاع. توقّف مدّ الثورة القوي عند قلعة راشيا. فقبل أن يكمل الثوار احتلالها وصلت نجدة فرنسية زاحفة من الشمال فيما كانت نجدة أخرى تتجه إليها من مرجعيون، فاضطرّوا إلى الانسحاب ليتقوا التطويق. وبانسحابهم تعدّل مسار الثورة لا في لبنان فحسب، بل في سورية أيضاً، لأن الانسحاب شكّل بداية العدّ العكسي في هذا المسار، وكان تراجعاً عن خطة قطع طريق بيروت ـ دمشق وحصار الفرنسيين في الداخل وقطع الإمدادات عنهم، وأضعف الاتجاه الثوري في المناطق اللبنانية.

استهدف الفرنسيون من هجومهم المضاد إعادة احتلال راشيا وحاصبيا والإقليم في وقت واحد. فبعد احتلالهم راشيا توجّهوا إلى حاصبيا فوقّفهم الثوّار بضعة أيام عند أبوابها قبل أن يتمكّنوا من احتلالها. ومقابر الفرنسيين في تللك الجهات تدلّ على خسائرهم الكبيرة في المعارك التي دارت فيها[1]. والسبب المهم الذي حمل الثوّار، وخصوصاً ثوار الإقليم، على الانسحاب من حاصبيا هو تحاشيهم تطويق الفرنسيين لهم، وتعجيلهم في العودة إلى المجدل للدفاع عنها[2].

ترك الثوّار مجموعات تعمل في وادي التيم والبقاع الغربي فظلّت تشغل الفرنسيين حتى منتصف عام ١٩٢٦، وأنزلت بهم الهزائم في عدة مواقع أهمها البيرة والرفيد، وموقعة الفالوج التي أعادت بصورة مصغّرة ما حصل في الكفر والمزرعة[3]. لكن عملها توقّف بعد أن ألزمت السلطة الفرنسية مخاتير الدروز وشيوخهم بدفع الغرامات وتحمّل مسؤولية ما يحدث في خراج قراهم[4]. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن

---

(١) اكتشفت في عام ١٩٨٧ مقبرة جماعية في عين تنورة تضمّ رفات ٧ جنود فرنسيين وثائر درزي. أنظر «النهار»: عدد ١٥ حزيران ١٩٨٧.

(٢) مذكرات فضل الله الأطرش. أنظر محمد سعيد العاص: «صفحة من الأيام الحمراء»، ص ٢٧٠.

(٣) أنظر عن موقعة الفالوج «مذكرات سلطان الأطرش»، الجزء الثاني، ص ١٧.

(٤) أنظر نصّ التعهّد المفروض على المخاتير والوجهاء الدروز عند ذوقان قرقوط: «تطوّر الحركة الوطنية في سوريا»، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

عبء القتال في العديد من المعارك التي دارت في جهات وادي التيم ألقي معظمه وأحياناً كله على مجاهدي هذه المنطقة[1].

رابعاً: التراجع عن الإقليم والغوطة. كان لا بدّ للفرنسيين من أن ينهوا الثورة في الغوطة والإقليم لينصرفوا بكل إمكاناتهم العسكرية إلى مهاجمة جبل الدروز، مهد الثورة ومركز الثقل فيها، وليؤمّنوا مؤخّرة قواتهم الزاحفة إليه. ونجحوا في تشتيت مجموعات الثوّار العاملة في الغوطة وإضعاف المتكأ الشعبي الذي تستند إليه، إذ بات أهل الغوطة يمتنعون عن استقبالها تجنُّباً لانتقام الفرنسيين منهم[2].

استعمل الفرنسيون في الإقليم كما استعملوا في وادي التيم أسلوب «الأرض المحروقة»، وهذا أدّى إلى تدمير القرى ونزوح السكّان. وقد أدرك سلطان الأطرش أهمية الإقليم، وكونه خط دفاع أول عن جبل الدروز، فأرسل حملة ثالثة إليه بقيادة عادل أرسلان لإعادة السيطرة عليه وإعادة النازحين منه الذين يضمُّون عدداً كبيراً من المقاتلين[3]. لكن هذه الحملة لم تمكث طويلاً هناك، بل عادت إلى جبل الدروز لتشارك في الدفاع عن السويداء ضد الهجوم الفرنسي الذي قاده أندريا.

خامساً: سقوط السويداء للمرة الثانية. لم ينجح الثوّار إلّا جزئياً بقطع خط سكة الحديد بين دمشق وحوران، المار بمحاذاة اللجاه، لافتقارهم إلى الديناميت الكافي[4]، ولأن حلفاء الفرنسيين من البدو عطّلوا عملهم الذي اعتبروه «من أعظم الخدمات للثورة»[5]. وبعد أن استطاع الفرنسيون تأمين حماية هذا الخط، وأمّنوا مؤخّرة قواتهم بالسيطرة على الإقليم والغوطة، وأكملوا حشد جنودهم في إزرع وبصرى الحرير، وأحكموا تطويق جبل الدروز من الشمال والغرب، انطلقت حملة أندريا المؤلّفة من

---

(١) مقابلة شخصية مع المجاهدين علي مهنا وقاسم الهبري وقاسم القضماني الذين أفادوا أن معظم عبء القتال في موقعة راشيا ألقي على مجاهدي راشيا والقرى المجاورة لها. كما أفاد النائب سليم الداود في مقابلة شخصية في ٢٣ آب ١٩٨٦ أن مجاهدي قرية حلوه انتصروا وحدهم على الفرنسيين في موقعة حلوه.

(٢) يذكر نسيب البكري في رسالته إلى سلطان الأطرش في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٦ أن أهل الغوطة لا يمكن أن يستقبلوا أية حملة جديدة من جبل الدروز بدون عراقيل إلّا إذا كانت قوية وباستطاعتها حمايتهم. من أوراق نسيب البكري المحفوظة في مركز الوثائق التاريخية في دمشق تحت رقم ١٢٠/٢٩٥.

(٣) رسالة سلطان الأطرش إلى عقله القطامي في ٣٠ رمضان ١٣٤٤. من أوراق عقله القطامي. وفي رسالة إلى حسني صخر في ٢٩ رمضان ١٣٤٤ يقول سلطان: «بعد بضعة أيام يبين صيفها من شتاها بمناسبة احتلال الإقليم. وها نحن نهتم لإقناع الجميع بذهاب قوة لا تقلّ عن ألف مقاتل من أهل الإقليم». من أوراق حسني صخر.

(٤) رسالة زيد الأطرش إلى حسني صخر في ٨ رمضان ١٣٤٤ من أوراق حسني صخر. و«مذكرات نصري سليم» الذي كان أحد الخبراء في تخريب هذا الخط الحديدي.

(٥) رسالة محمد الأشمر إلى سلطان الأطرش في ٢٠ شوال ١٣٤٤. من أوراق عقله القطامي.

عشرة آلاف جندي في ١٩ نيسان نحو السويداء فاحتلّتها بعد معركة عنيفة استماتت الثوّار فيها للدفاع عن مدينتهم وشبّهها اندريا بفردان[1].

كان احتلال السويداء ضربة موجعة للثوّار تشتّت بعدها جموعهم ليعاد تشكيلها في مجموعات متفرّقة، وقلّ عددهم بسبب كثرة قتلاهم وجرحاهم وتتالي عمليات الاستسلام، وأمّن الفرنسيون قاعدة لهم في وسط الجبل ينطلقون منها ومن مراكزهم في حوران بجولات إخماد في «مقارن» الجبل الأربعة.

٤ ـ **المعارك الأخيرة**: انتهت الثورة خارج جبل الدروز في نيسان ١٩٢٦ باستثناء عمليات محدودة في الغوطة والهرمل والضنية وبعلبك، ومحاولة لبعث الثورة في النبك والقلمون. وبعد سقوط السويداء لم تنته الثورة في جبل الدروز، بل استمرّت فيه، وإنما لم يعد بإمكان ثوّاره أن يجابهوا الفرنسيين في معارك كبيرة مثل الكفر والمزرعة والمسيفره والسويداء مع تخطيطهم بحسب ما يذكر سلطان الأطرش لما يشبه إحداها وينزل ضربة كبيرة بالعدو في «المقرن الشمالي»[2].

لم تجر عمليات إخماد الفرنسيين للثورة في الجبل بسهولة وسرعة، بل استغرقت طوال الفترة الواقعة بين نيسان ١٩٢٦ وحزيران ١٩٢٧، وكانت حرب استنزاف للثوّار الدروز كتلك التي لجأ إليها إبراهيم باشا لإخماد ثورة أسلافهم في عام ١٨٣٨، وحصل فيها معارك بالعشرات انتصر الثوّار في بعضها، وخصوصاً في اللجاه التي تحصّنوا فيها وكبّدوا الفرنسيين خسائر كبيرة[3] ولم يخرجوا منها إلّا بعد أن شحّت ذخائرهم ومؤنهم[4].

واعتمد الفرنسيون على الكوكبات الدرزية التي أنشأوها بعد نجاح الكوكبات الشركسية والأرمنية لمعرفة أفرادها بأهل البلاد وجغرافيتها[5]. واعتمدوا، لإجبار المقاتلين على

---

(١) Andréa: «La Révolte Druze...», p. 112, 125, 126.

(٢) رسالة سلطان الأطرش إلى عقله القطامي. أنظر الملحق رقم ١١.

(٣) أسقط الثوّار في معارك اللجاه بين ٢٠ آب و٦ كانون الأول ١٩٢٦، ٢١ طائرة فرنسية. أنظر مقالة عادل أرسلان في «الشورى»: عدد ٢٦ شوال ١٣٤٥ (٢٨ نيسان ١٩٢٧) ورسالته بتوقيع «التنوخي» وبعنوان «ما هي الحرب في اللجاه» في «الضحى»: عدد أيلول ١٩٥٦، ص ٢١٣ ـ ٢١٤. وقد اعترف الفرنسيون بسقوط ٨ طائرات في معارك اللجاه. أنظر «الكتاب الذهبي لجيوش الشرق»، ص ٢٥٦.

(٤) حديث مسجّل للمجاهد نجيب سعيد عز الدين.

(٥) إن رسالة أحد المجاهدين إلى سلطان الأطرش توضح فعالية الكوكبات الدرزية، فهي تتحدّث عن مجابهة إحداها بقيادة إبراهيم الأطرش لامتان. من أوراق عقله القطامي. أنظر أيضاً «الكتاب الذهبي لجمهاجمةالشرق»، ص ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩.

الاستسلام، تغريم القرى ونسف البيوت. ولجأوا إلى إفراغ الجبل من السلاح بشرائه بواسطة العملاء الذين نجحوا عند من ألجأتهم الحاجة إلى بيع سلاحهم[1].

ونتيجة للتراجع المستمر في قوى الثورة باتت الدعوة إلى الاستسلام أقوى من الدعوة إلى الجهاد، وقام بها المسؤولون الفرنسيون والوسطاء كالمطران نيقولاوس قاضي[2]، وتبنّاها أخيراً رؤساء الدروز الروحيون وبعض شيوخ الجبل بعد تناقص مقوِّمات الصمود ورسوخ الاعتقاد أن الاستمرار في الثورة نوع من الانتحار. ومع هذا لم تنطفىء جذوة المقاومة في جبل الدروز حتى بعد لجوء مجاهديه إلى الأزرق في شرق الأردن، وسكون المقاومة في سائر المناطق. لقد كان مهد الثورة ومحورها وقائدها، وكان معقلها الأخير.

٥ ـ النهاية على يد البريطانيين: منذ بداية الثورة أعلن البريطانيون موقفهم المعادي لها فطردوا زعيمين سوريين لاجئين إلى عمّان هما: حسن الحكيم وسعيد حيدر، وقبضوا على جميل مردم في حيفا، ومنعوا تظاهر أهل فلسطين وإضرابهم تأييداً للثورة. ثم جمع أحد مسؤوليهم، قائد الجيش الأردني بيك باشا، شيوخ الأردن في إربد محذِّراً إياهم من مساعدة الثورة، معلناً وقوف بريطانيا والأمير عبد الله على الحياد. وفي مطلع أيلول ١٩٢٥ اعتقلوا أحد زعماء البدو بتهمة تزويد الثوَّار بالأسلحة. وفي العشرين منه أذاعوا في عمّان بلاغاً منعوا بموجبه عبور الحدود الأردنية ليلاً، وقيَّدوه نهاراً بتدابير عديدة لمنع إيصال السلاح المشترى من السوق السوداء إلى الثوَّار[3].

وبعد تسلُّم دي جوفنيل مهمّاته خلفاً لسراي، وقبل أن يأتي إلى سورية، باشر البحث مع البريطانيين في لندن بمسألة الحدود بين منطقتي الانتداب الفرنسي والبريطاني، وقضية الموصل وأنابيب النفط منها إلى البحر المتوسط. وتوصَّل إلى الاتفاق مع المعتمد البريطاني في فلسطين، اللورد بلومر، على إنشاء خط حيفا ـ طرابلس الحديدي. ثم عقد الفرنسيون اتفاقاً سريّاً مع البريطانيين في القدس يقضي بالتعاون المشترك ضد الثورة تلاه اتفاق في درعا[4] أبرز التعاون بصورة عملية وفعَّالة بين جنودهم في ملاحقة الثوَّار والتضييق عليهم «فصاروا بين فكّي الكمّاشة»[5].

---

(١) رسالة عبد الكريم عز الدين إلى نجم عز الدين التي تتناول موضوع شراء السلاح. أنظر علي سيف الدين القنطار. «وثائق وبيانات ومناشير عن الثورة الدرزية»، عام ١٩٢٥.

(٢) أنظر نيقولاوس قاضي: «أربعون عاماً في حوران وجبل الدروز»، ص ٩٧ ـ ١٠٣، حيث يشرح المطران دوره في التوسّط ويورد الرسائل المتبادلة بينه وبين سلطان وحسن الأطرش.

(٣) أنظر عن التدابير البريطانية المذكورة أعلاه أمين سعيد: «الثورة العربية الكبرى»، الجزء الثالث، ص ٤٨٢

(٤) أنظر عن اتفاق درعا Andréa: «La Révolte Druze...», p. 236.

(٥) «مذكرات صيّاح الأطرش» عن ١٩ أيار ١٩٢٧.

كان على البريطانيين أن يتوِّجوا تعاونهم المشترك مع الفرنسيين بطرد الثوَّار من المعقل الأخير الذي تجمَّعوا فيه في شرق الأردن، الأزرق، لأن الثورة لا يمكن أن تنتهي ما داموا موجودين فيه «فوجود أربعة آلاف نسمة في الأزرق هو برهان ناطق على أن حسابات دي جوفنيل لم تكن مضبوطة»[1].

أذاع القائد البريطاني لمنطقة الأزرق بياناً في ١٣ نيسان ١٩٢٧ أعلن فيه الأحكام العرفية، وأكَّد، وللمرة الثانية، أن البقاء في الأزرق مسموح به فقط لغير المحاربين وللأولاد والشيوخ. وعلى أثره حاصر الجند البريطاني المجاهدين، ومنع عنهم الزاد والماء، وضايقهم خلال أيام أكثر مما ضايقهم الفرنسيون خلال سنتين. وأعقب ذلك منشور الكابتن كروب الذي أذاعه في ١٧ حزيران، وأنذر فيه جميع الأشخاص الذين ليس لهم وسائط معيشة ظاهرة في الأزرق العودة إلى أوطانهم ضمن مهلة ١٤ يوماً[2].

ونتيجة لهذه التدابير سهلت عملية الاستسلام التي جاء من أجلها مدير استخبارات الفرنسيين، الكولونيل أرنو، مع مستشار درعا الفرنسي، والرئيس الروحي في جبل الدروز محمود أبو فخر، يعاونهم في مهمّتهم معتمد بريطانيا في عمّان الكولونيل كوكس، وأسفرت عن استسلام عبد الغفار وعلي وأسد ومتعب الأطرش وما يقارب ألفي نسمة[3]، وعودتهم إلى جبل الدروز، وأُجبر الباقون على الانتقال إلى السعودية. ومن هذا يستنتج أن الثورة لم تنته على يد الفرنسيين في سورية وإنما على يد البريطانيين في الأزرق، الذين قاموا بما عجز عنه أولئك بموافقة الأمير عبد الله على جميع تدابيرهم.

استنتاجات

شهدت سورية ولبنان استقراراً نسبياً في أواخر عهد المفوض السامي ويغان، وبداية عهد المفوض السامي سراي، سمح للفرنسيين بنقل قسم من قواتهم الموجودة فيهما تخفيفاً للنفقات ،وتلبية لحاجتهم إلى نجدات عسكرية تسهم في إخضاع ثورة عبد الكريم الخطابي في المغرب. إلاَّ أن هذا الاستقرار كان كالهدوء الذي يسبق العاصفة لأن عوامل النقمة على سياسة الفرنسيين الاستبدادية وممارساتهم الاستعمارية كانت تدفع الناس إلى الثورة، وكان جبل الدروز مهيَّأً لها أكثر من سائر المناطق السورية.

---

(١) مقالة عبد الرحمن الشهبندر بعنوان: «الثورة السورية في عامها الثاني»، في «الشورى»: عدد ٢٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٦، أيضاً: Rapport de Catroux op. cit. p. 3. من محفوظات الدكتور منير اسماعيل.

(٢) صورة عن منشور كروب.

(٣) «المقطَّم»: عدد ٢٣ يونيو (حزيران) ١٩٢٧. وأمين سعيد «الثورة العربية الكبرى»، الجزء الثالث، ص ٤٨٦ - ٤٨٧.

بيد أن السوريين أضاعوا فرصة ذهبية ولم يقطفوا ثمرة انتصارهم في بداية الثورة. فلا الدروز المنتصرون في الكفر والمزرعة تعقّبوا الفرنسيين المنهزمين إلى حوران ودمشق، ولا سائر السوريين سارعوا إلى الثورة. وكانت أي من هاتين الخطوتين كفيلة على الأرجح بأن تؤدّي إلى الإجهاز على ما تبقّى من القوات الفرنسية في فترة ضعفها وتحطّم معنوياتها، وقبل أن تستقدم الإمدادات من فرنسا لنجدتها. ثم خلق امتداد الثورة إلى سائر المناطق السورية وإلى لبنان فرصة أخرى لزحزحة الفرنسيين، لكنها ضاعت أيضاً بخسارة معارك رئيسة ثلاث في حماه ودمشق وراشيا.

لم تشمل الثورة جميع المناطق السورية، وتمركز ثقلها في جنوب سورية، وفي أريافه بعد انحسارها عن مدينتي دمشق وحماه. وانحسارها عن هاتين المدينتين، ولا سيما عن دمشق، لم يضعفها من الناحية العسكرية والاستراتيجية بخسارة ميدانين كبيرين فيهما حرب شوارع منهكة للفرنسيين فحسب، بل أضعفها أيضاً من الناحية السياسية حيث كان من المتوقّع إعلان الحكومة السورية في دمشق لو سيطر الثوّار عليها أو على جزء منها. وإذا كان الفرنسيون قد قلقوا من نشوب الثورة في جبل الدروز وتعميمها إلى عدة أماكن سورية، فإن الذي أقلقهم أكثر هو امتدادها إلى لبنان نظراً لأبعاده العسكرية والسياسية. لقد امتدَّت إلى الملحقات التي ضُمَّت إلى لبنان عام ١٩٢٠، وقوبلت بمعارضة من أكثرية المسيحيين اللبنانيين بلغت حدّ حمل السلاح ضدها. وحظيت بتعاطف سنّي ظهر انتفاضة في أكروم والضنية، وبتعاطف شيعي ظهر بادرة ثورية في بعلبك والهرمل وقابله تردُّد ومعارضة شيعية في لبنان الجنوبي.

وقوبلت الثورة بمشاركة فعالة لدروز وادي التيم فيها أسوة بدروز الإقليم والغوطة وجبل الدروز. فبحكم موقعهم الجغرافي، وترابطهم التاريخي مع الداخل السوري، وبدافع وطنيتهم، نقلوا الثورة إلى لبنان، وربطوا مصيرهم بمصيرها متحملين معظم أعباء الجهاد والخسائر عن لبنان، مبرهنين أنهم ليسوا فقط مع إخوانهم في جبل الدروز وضد الانتداب الفرنسي، بل مع الوحدة السورية أيضاً. ومقابل هذا التأييد الكبير من دروز وادي التيم كان هناك تأييد محرج من دروز لبنان الصغير نظراً لوضعه السياسي الخاص إذ انقسموا بين متوسط لإنهاء الثورة، وعامل على تحييد لبنان الصغير عنها، ومسهم في معاركها خارجه. وبما أن الفرنسيين نجحوا فيه بسبب نشاط أجهزة مخابراتهم بإيقاظ النعرة الطائفية بين الدروز والنصارى، فقد غلب عند دروزه اتجاه تحييده لتجنيبه المزيد من الاضطرابات الطائفية.

كان جبل الدروز مهد الثورة ومحورها ومعقلها الأكبر. فيه قامت، ومنه عُمِّمت إلى

سائر المناطق، وعلى أرضه حصلت أكبر المعارك المنتصرة مثل الكفر والمزرعة كما حصلت آخر المعارك. وكان من الممكن أن تستمر الثورة حتى بعد سيطرة الفرنسيين عليه لولا التعاون البريطاني الفرنسي المشترك ضد الثوّار اللاجئين إلى الأزرق الذي أسفر عن حصار البريطانيين لهم وإجبارهم إمّا على مغادرته إلى السعودية أو الاستسلام.

الفصل الثالث

الدروز والمشروع القومي للثورة السورية الكبرى

الثورة مشروع داخلي

أراد الفرنسيون تغطية فشل سياستهم، ورفض السكان لهم الذي أدّى سابقاً إلى مسلسل من الانتفاضات والثورات ضدهم، وأدّى عام ١٩٢٥ إلى أكبر ثورة كادت تزحزحهم عن المشرق العربي. وحاولوا تصغير وزن القوى التحرّرية وتشويه مشروعها الوطني وخطف لمعان نضالها وإنجازاتها،فنسبوا قيام ثورتها السورية الكبرى واستمرارها إلى جهات خارجية، وصوّروها مشروعاً من صنع الإنكليز والأمير عبد الله ودعاة الجامعة الإسلامية والكومنترن. وركّزوا خصوصاً على الإنكليز والأمير عبد الله، واتهموهم بأنهم لم يكتفوا بخلق هذه الثورة، بل أمّنوا لها استمرارية البقاء طوال سنتين بما قدّموا لها من السلاح والمال[1]. واتهامات الفرنسيين ملقاة على عواهنها، وهي تحتاج إلى أدلّة، فهم لا يبرزون أية وثائق أو حقائق تؤكّدها، ولا يكفي أن يوردوا بعضها اعتماداً على أقوال فارس الأطرش الموالي لهم، المتهم بالخيانة، لتكون صحيحة[2].

وفي الواقع إن المال الذي اعتمدت عليه الثورة جُمع بعد نشوبها من أبناء الدول العربية فقدّم دعماً محدوداً لصمود المجاهدين في خلالها، وأمّن بعض معيشتهم بعد انتهائها. وسلاحها كان سلاح المواطنين قبل نشوبها، وسلاح الفرنسيين أنفسهم الذي كسبه المجاهدون في المعارك المنتصرة ودفعوا ثمنه دماً وقاتلوهم به. وما احتاجوا إليه، سلاحاً كان أم ذخيرة، أمّنوه من السوق السوداء[3].

---

(١) من الاشاعات التي روّجها الفرنسيون في دمشق أن الإنكليز هم الذين حرّضوا على الثورة، وأنهم يعطون للثائر ليرة ذهبية وبندقية ومئة خرطوشة وكيس طحين. أنظر Alice Poulleau: «A Damas sous les bombes», p. 54.

(٢) الكاتب الفرنسي لامازيير مثلاً يبني اتهاماته على أقوال فارس الأطرش الموالي للفرنسيين. أنظر La Mazière: «Partant pour la Syrie», p. 111 et p.p. 120 - 123.

(٣) اصطلح المجاهدون على تسمية السلاح المشترى من السوق السوداء في رسائلهم باسم «العدس» منعاً لإثارة الشبهات. رسالة إلى عقله القطامي من أحد المهتمّين بشراء السلاح في فلسطين في ٢ آب ١٩٢٦. من أوراق عقله القطامي.

والثورة لم تقم بإيحاء من البريطانيين ولم تستمر بمساعدتهم، بل هي انتهت على يدهم حين اتفقوا مع الفرنسيين على تدابير مشتركة ضد الثوّار، وضيّقوا عليهم في الأزرق ثم طردوهم منه. ومقابل عدم وجود أية مصلحة لهم في دعم الثورة، لأنه في حال نجاحها في سورية ستنتقل العدوى إلى العراق وشرق الأردن وفلسطين وسيثور السكّان فيها ضدّهم، هناك مصلحة أكيدة لهم مع الفرنسيين تُرجمت عملياً بتسوية قضايا الموصل وأنابيب نفط العراق وخط سكة حديد حيفا ـ طرابلس. وقد عبّرت صحف البريطانيين والفرنسيين عن توافق سياستيهم آنذاك حول شؤون الشرق الأوسط والمغرب العربي[١].

والدلائل على عدم تحريض الأمير عبد الله على الثورة ومساعدتها هي وقوفه ضد المتعاطفين الأردنيين معها، وإعلانه الأحكام العرفية في منطقة الأزرق أسوة بالبريطانيين[٢]، واعترافه هو نفسه بهذا الموقف المعادي الذي كان له بحسب ما جاء في رسالته إلى المندوب السامي البريطاني لشرق الأردن، شانسلور «أكبر تأثير في إخماد الثورة»[٣]. وقد كوفىء على ذلك بضمّ عدة قرى من جبل الدروز إلى شرق الأردن.

وفي غياب العنصر الخارجي لقيام الثورة يبقى العنصر الداخلي هو الوحيد والأساس، وهو وليد رفض السكّان للفرنسيين وردّة الفعل على ممارساتهم، والرغبة في الحرية والاستقلال والوحدة، التي حملت قادة جبل الدروز على التطلّع إلى قادة المناطق الأخرى، والتنسيق معاً، والتفتيش عن وسائل الخلاص من الوضع السيّء. وكان رشيد طليع، الذي استقال من رئاسة الوزارة الأردنية وترك شرق الأردن مستاء من سياسة الأمير عبد الله المنقادة للبريطانيين، على علم بأن بعض زعماء جبل الدروز عازمون على الثورة لأنهم أرسلوا إليه قبل نشوبها بستة أشهر، وهو في الإسكندرية بمصر، يسألونه رأيه في الموضوع، فسعى إلى التهيئة لذلك، ولكن مساعيه لم تكلّل بالنجاح[٤]. إن أسعد داغر الذي أشار إلى اتصال هؤلاء الزعماء برشيد طليع لم يسمّهم، إلاّ أن عجاج نويهض سمّى سلطان الأطرش الذي كان في طليعتهم لأن مكاتبات رشيد طليع إليه «كانت مطردة لا تنقطع، وهي جدّ خاصّة مكتومة لا يطّلع عليها أحد، وكل موضوعاتها تتعلّق باستيقاد نار الثورة عندما تسنح الفرصة لها»[٥].

---

(١) أنظر أقوال هذه الصحف عند لوتسكي: «الحرب الوطنية التحررية في سوريا»، ص ٢٠٤.

(٢) أنظر عن إعلان الأمير عبد الله الأحكام العرفية «المقطم»: عدد ٢٨ ابريل (نيسان) ١٩٢٧.

(٣) نص رسالة الأمير عبد الله إلى المندوب السامي البريطاني في ٣١ آذار ١٩٣٠. من وثائق زيد الأطرش. أنظر أيضاً عند ذوقان قرقوط في «تطور الحركة الوطنية في سورية»، ص ٢٩٧، مذكرة من الأمير عبد الله إلى المندوب السامي البريطاني تتضمّن الموقف نفسه من الثوّار السوريين.

(٤) أسعد داغر: «مذكراتي على هامش القضية العربية»، ص ١٦٤.

(٥) عجاج نويهض: «رجال من فلسطين»، بيروت ١٩٨١، ص ٣٥٣.

وإضافة إلى اتصال زعماء الجبل برشيد طليع، جرى اتصال بينهم وبين بعض الزعماء السوريين. فقد تمّت لقاءات في دمشق بين حمد ونسيب وعبد الغفار الأطرش ويوسف العيسمي وسواهم، وزعماء دمشق، أخذت فيها العهود والمواثيق بصورة سرية، وأقسم الحاضرون بأغلظ الإيمان على تحقيق الوحدة والاستقلال. إلاّ أن رئيس حزب الشعب عبد الرحمن الشهبندر ورفاقه اتفقوا مع زعماء الجبل بصفتهم الشخصية لا بصفتهم الحزبية «فما تمّ لم يتمّ باسم الأحزاب، بل باسم الأفراد ومن تشبّثهم، وقد غادر الزعماء دمشق إلى الجبل وإيمانهم أشدّ رسوخاً بوجوب الثورة»[1].

وحصل اتصال بين نسيب الأطرش وغيره من زعماء الجبل، وفوزي القاوقجي الذي كان يفكّر بالثورة ويخطّط لها وأسّس من أجلها «حزب الله». وقد اتفق القاوقجي مع نسيب الأطرش على جعل الجبل «معقلاً وقاعدة للثورة»، ثم اتصل مع عبد الرحمن الشهبندر ليضم حزب الشعب الذي يرأسه إلى «حزب الله» من أجل القيام بالثورة. فكان جواب الشهبندر «أن فكرة الثورة الآن خطرة ومضرّة جدّاً لمصلحة البلاد»[2]. وموقف عبد الرحمن الشهبندر هذا يعود على الأرجح إلى أن حزب الشعب الذي أسّسه عام ١٩٢٤ حديث العهد، وإلى أنه هوحوكم عام ١٩٢٢ على إثر المظاهرات الوطنية التي رافقت وداع عضو لجنة التحقيق الأميركية، كرين، وحكم عليه بعشرين شهراً ونُفي من البلاد[3].

إن اتصالات الزعماء السوريين تثبت اتفاق وجهة نظرهم على مبدأ الخلاص من الاحتلال الفرنسي، كما تثبت أن بحث زعماء الجبل مع زعماء دمشق ومع رشيد طليع وربما مع آخرين، وبحث القاوقجي معهم ومع الشهبندر، تركّز حول الثورة وضرورة قيامها وتوحيد المساعي من أجلها. إلاّ أنهم لم يتفقوا على التوقيت والتفاصيل والأساليب. فهم لم يتوصّلوا إلى ترتيب أمور الثورة وتنظيم مشروعها وتحديد خطواتها. فمتى تقوم؟ وكيف؟ ومن يقودها؟ وما هو دور كل منطقة سورية وكل قائد؟ قضايا لم تحدّد، وبعضها سابق لأوانه. وإنما كان الجميع يتطلّعون إلى جبل الدروز بأنه مقبل، بسبب تطور الأوضاع فيه، على حدث عظيم، وأنه سيكون مهد الثورة، فيما كان الجبل يسير حثيثاً نحوها، ويحضّر نفسه لها، ويأمل أن تنضمّ إليه سائر المناطق، وفي طليعتها دمشق.

مما سبق يتضح انتفاء الأسباب الخارجية في قيام الثورة، ويتضح أن سوء السياسة الفرنسية، والرغبة في توحيد البلاد واستقلالها، كانا حافزين للزعماء السوريين على التشاور

(١) «مذكرات عبد الرحمن الشهبندر»، ص ٥٥

(٢) خيرية قاسمية: «مذكرات فوزي القاوقجي»، الجزء الأول، ص ٨٣ - ٨٤.

(٣) «مذكرات عبد الرحمن الشهبندر»، ص ٣٩ - ٤٠.

وتدارس موضوع الثورة بصورة سرية. فهي تبعاً لذلك بادرة سورية ذاتية. وجبل الدروز، بحسب رأي الكاتب الفرنسي بوناردي، كان يستعدّ لها منذ سنوات[1]. وإذا كان لجهة خارجية مسؤولية في نشوبها، فإن هذه الجهة هي فرنسا بالذات لا بريطانيا ولا الأمير عبد الله وسواهما. ومعظم المسؤولين والكتّاب الفرنسيين يتفقون على أن كاربيه وسراي خلقا السبب المباشر لها، بل إن سراي نفسه حدَّد موعدها حين أساء استقبال الزعماء الدروز في بيروت ثم اعتقل ثلاثة منهم بطريقة الغدر والاستدراج[2]. وبعض الصحف الفرنسية تنسب إلى أخطائهما سبب نشوبها[3].

وقد اعترف سراي نفسه بمسؤولية الموظفين الفرنسيين عن نشوب الثورة بحجبهم الحقائق عنه، واعترف بخطئه حين قال: «لقد تركت في المراكز المهمّة وفي الجيش موظّفين وضبّاطاً يكرهونني ويحاولون الإيقاع بي. لقد كنت أعرف ذلك، ولكنني لم أتخذ بحقّهم أي تدبير ظنّاً مني أن هؤلاء إذا كانوا يكرهونني، فإنهم لا يكرهون فرنسا، وقد كنت مخطئاً في هذا الظن»[4].

الثورة ثورة سورية عربية كبرى

١ ـ الثورة ثورة سورية كبرى: الأدلّة على أن الثورة هي منذ قيامها ثورة سورية كبرى، ومشروع قومي واضح في ذهن سلطان الأطرش وسواه من القادة، هي:

أولاً: اتصال معلن الثورة وقائدها سلطان بمشايخ حوران بعد موقعة الكفر التي جرت في ٢١ تموز ١٩٢٥، وبقادة دمشق بعد معركة المزرعة التي جرت في ٢ آب، وطلبه إليهم الاشتراك في الثورة[5].

ثانياً: وقف المفاوضات الدرزية الفرنسية، وتغليب مصلحة البلاد العليا على مصلحة جبل الدروز الآنية والمناطقية، ثم اتفاق زعماء الجبل مع الوفد الدمشقي في ١٧ آب على نقلَ الثورة إلى دمشق. ربما قبل دروز الجبل تحقيق بعض المطالب الخاصّة بهم

---

(١) Bonardi: «L'Imbroglio Syrien», p. 76.

(٢) Alice Poulleau: «A Damas sous les bombes», p. 43. Bouron: «Les Druzes...», p. 237. De Beauplan: «Où va la Syrie», p. 71. Bonardi: «L'imbroglio Syrien», p. 101. De Saint Point: «La vérité sur la Syrie...», p. 29. Meme Gaulis: «La Question arabe», p. 175.

(٣) من هذه الصحف صحيفة ايكو دي باري، نقلاً عن حنا خباز: «فرنسا وسوريا»، الجزء الأول، مصر ١٩٢٨، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٤) بول كوبلنز: «سكوت سراي»، ص ١١٢.

(٥) «مذكرات سلطان الأطرش»، الجزء الأول، ص ١٣٦، ١٥٦. و«مذكرات عبد الرحمن الشهبندر»، ص ٧٠.

بواسطة هذه المفاوضات كما يفهم من سيرها، فيما لو ظلُّوا وحيدين في المعركة، ولكنهم بعد قدوم الوفد الدمشقي، وبعد تعميم الثورة، رفضوا تحقيق أي مكسب فئوي، بل لم يعودوا يطرحون على الإطلاق سوى المطالب العامة الشاملة.

ثالثاً: مجيء وفود دمشق والغوطة والإقليم وحماه ومئات المجاهدين إلى جبل الدروز، ومبايعة سلطان الأطرش بالقيادة العامة، واتخاذ خطوات عملية لتعميم الثورة[1].

رابعاً: منشور سلطان الأطرش الأول الذي يصف الثورة بأنها «ثورة سورية بعيدة الغاية خالصة لوجه الاستقلال العربي» ومناشيره الأخرى، وجوابه عن رسالة رينو وعن النشرة التي ألقتها الطائرات الفرنسية بعد موقعة المسيفرة[2]. وجميعها وزّعت قبل انتقال الثورة إلى أية منطقة سورية، وهي تدعو السوريين إلى الثورة محدّدة أهدافها متحدّثة عن الحكومة العربية وسيادة الشعب السوري ووحدة سورية وتحريرها.

خامساً: توقيع سلطان الأطرش مناشيره ابتداءً من المنشور الأول باسم «قائد جيوش الثورة السورية الوطنية العام».

هذه الأدلّة الخمسة توضح بما لا يقبل الشك أن الثورة اكتسبت صفة المشروع القومي الوطني، ولقب الثورة السورية، في الوقت الذي اقتصرت فيه مناطقياً على جبل الدروز، وقتالياً على الدروز. وجاء تعميمها في ما بعد، واشتراك المجاهدين في معارك بعيداً عن مناطقهم، ليؤكّدا هذه الصفة وهذا اللقب، ويزيداهما تألُّقاً ورسوخاً، ويعمّداهما بالدم العربي المشترك. فالثورة لم تكن ثورة درزية على الإطلاق. وتسميتها الفئوية «الثورة الدرزية» اعتماداً على أن سلطان أعلنها وقادها، وأن جبل الدروز كان اسّها ومحورها، وأن الدروز في سورية ولبنان تحمّلوا العبء الأكبر فيها، لا تحجّمها وتطيّفها فحسب، بل تنتقص من دور الدروز القومي، ومن دور سلطان بالذات الذي أرادها منذ البداية وسمّاها ثورة سورية كبرى لها أهداف وطنية وقومية. ولم تؤثّر في هويتها الوطنية قلّة عدد المسيحيين المشتركين فيها، وغلبة الطابع الإسلامي. وهي لم تكن كبيرة بمعاركها وحجم خسائرها وأهدافها وأهمية نتائجها فحسب، بل أيضاً بكبر مداها الجغرافي وكثرة المشتركين فيها قياساً على الثورات السورية السابقة إذ شملت في آن واحد معظم المناطق السورية وبعض المناطق اللبنانية على اختلاف مذاهبها وفئاتها. وبعكس سابقاتها التي سكتت عن مخاطبة السوريين خاطبتهم هي ببيانات تحدّد هويتها ومبادئها وأهدافها الوطنية التحرّرية.

---

(١) للمزيد من المعلومات، أنظر كتابي «سلطان باشا الأطرش»، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٢) أنظر مناشير سلطان الأطرش وجوابه عن رسالة رينو عند أمين سعيد: «الثورة العربية الكبرى»، الجزء الثالث، ص ٣١١ ـ ٣٢٠. ومحيي الدين السفرجلاني: «تاريخ الثورة السورية»، ص ١٥٤ وما بعدها.

٢ ـ الثورة ثورة عربية: تخاطب مناشير سلطان الأطرش السوريين بـ «السوريين» أحياناً، وبـ «العرب» أحياناً أخرى، وترد فيها عبارات «أحفاد العرب الأمجاد»، و«المواطنون العرب»، و«الاستقلال العربي»، و«الأمة العربية»، و«الدولة السورية العربية»، و«الحكومة العربية»، و«العلم العربي»، و«الثورة العربية». ومع أنها تمزج بين «الأمة السورية» و«الأمة العربية»، فإن ورود عبارة «الأمة العربية» وعبارة «الثورة العربية» إضافة إلى العبارات السابقة يؤكدان صفة أساس في الثورة هي صفة المشروع السوري العربي.

أمّا هدف أصحاب هذا المشروع، فهو في رأي رئيس الاستخبارات الفرنسية، القومندان دانتز، «ليس توحيد السوريين جميعهم من مسلمين ودروز وشيعة فحسب، وإنما العمل على أن يجعلوا سلطان الأطرش زعيماً لشعب يطالب باستقلال سورية في إطار دولة عربية موحَّدة. إن الشخصيات المعروفة في تحريضها من أجل الوحدة العربية تعمل اليوم... لقد أصبح سلطان باشا الأطرش بطل استقلال سوريا الناهضة... وستصبح حركة الجبل بداية لحركة تحرر قومية»[1].

رمت الثورة إذاً إلى وحدة العرب واستقلالهم، لكن الوحدة التي أعلنت عنها لم تكن أكثر من وحدة الدول الخاضعة للانتداب الفرنسي باستثناء لبنان الصغير الذي له وضع سياسي خاص. فالثورة معلنة ضد الفرنسيين لا ضد البريطانيين، ومن غير المفيد أن تعلن ضد بريطانيا وفرنسا معاً. وهدفها الأقرب هو توحيد سورية مع الملحقات التي ضمّت إلى لبنان لتكون نواة لوحدة أكبر هي الهدف الأبعد لأن القضية السورية «نواة للوحدة العربية»[2].

وقد غدت الثورة شأناً سورياً عربياً[3] نظراً لشمولها أجزاء من لبنان، ولاهتمام الدول العربية بها واستضافتها اللجان والهيئات العاملة لها، علاوة على لجوء المجاهدين بعد انتهائها إلى هذه الدول وخصوصاً شرق الأردن والسعودية وفلسطين، ونظراً لانضمام بعض المجنَّدين العرب في الجيش الفرنسي إليها والمساعدات التي قدَّموها للثوّار[4]. وجسَّمت آمال الشعب العربي وطموحه إلى التحرّر، إلّا أن هذا الشعب لم يستطع أن يقدم لها إلّا الدعم المالي المحدود، لأنه كان

(١) A.E. 1918 - 1929 Syrie - Liban, Vol 193, p.p. 95 - 102 نقلًا عن ذوقان قرقوط: «تطور الحركة الوطنية في سورية»، ص ٢١٨، وسعيد مراد: «الحركة الوحدوية في لبنان...»، ص ١٧٠.

(٢) نداء سلطان الأطرش إلى الأحزاب والكتل السورية المنشور في «الصفاء»: عدد ٨ آب ١٩٢٩.

(٣) M^eme Gaulis: «La Question arabe», p. 175.

(٤) يروي المجاهدون حوادث كثيرة تؤكّد مساعدة المجنَّدين العرب في الجيش الفرنسي لهم منها إطلاق الرصاص في الفضاء خلال الاشتباك معهم، وترك الذخائر لهم في أرض المعارك ليستفيدوا منها، كما يذكرون أسماء العديدين من هؤلاء الذين انضمُّوا إليهم. أنظر أيضاً منير الريس: «الكتاب الذهبي للثورات الوطنية...»، ص ٣٧٤، ٥٧٥.

عاجزاً عن تقديم أكثر من ذلك. فلقد كانت الدول العربية خاضعة للأجنبي، وبحاجة هي نفسها إلى أن تثور وتتحرّر.

مشروع الثورة الوطني في مواجهة سياسة التفرقة

كان الفرنسيون في أثناء الثورة أحوج من أي وقت مضى إلى استعمال سلاح التفرقة لتحجيمها، وتشويه وجهها الوطني، وإثارة المتاعب الداخلية لها، وتحييد بعض الفئات عن مناصرتها، وتأليب بعضها الآخر عليها. فمنذ أيامها الأولى بدأوا بنشر البيانات التحريضية ضدها مصوِّرين وجود استياء عند مسلمي جبل الدروز والمقاطعات المجاورة، وعند المسيحيين، من الدروز الثائرين[1].

وتسرَّبت إشاعات فيما كانت حملة ميشو متّجهة إلى الجبل، عن نيّة الفرنسيين إسكان الأرمن مكان الدروز[2]. وبعد يومين من هزيمة الفرنسيين في المزرعة، وخوفاً من امتداد الثورة إلى حوران، طلب وكيل المندوب السامي في دمشق زعماء حوران ووعد باستقلال منطقتهم، وإعفائها من الضريبة عن عام ١٩٢٥، والسماح لسكّانها بحمل السلاح وإعطائهم ألفي بندقية شرط أن يستعملوا السلاح ضد الدروز. لكن شيخ مشايخ حوران، اسماعيل الحريري، رفض استعمال السلاح المقدَّم ضد الدروز[3].

وبإيحاء من السلطة الفرنسية أثارت إحدى الصحف الحلبية، فيما كانت معارك الثورة على أشدِّها، مسألة ديانة الدروز وإظهار ما فيها من مخالفة مزعومة للإسلام، لتثير التفرقة بينهم وبين سائر الطوائف الإسلامية[4]. وبتحريض منها أيضاً وقف بدو اللجاه الذين سلَّحتهم ضد الثورة، وخلقوا لها المتاعب، وشغلوا عدداً كبيراً من الثوّار في ردِّ اعتداءاتهم[5].

---

(١) «لسان الحال»: عدد ٧ آب ١٩٢٥.

(٢) «سورية الشهيدة»، سلسلة فظائع ارتكبتها مدنية القرن العشرين في بلاد الشام عام ١٩٢٥. تقرير تلقته اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في مصر، ص ٢٤ - ٢٥.

(٣) حنا أبي راشد: «حوران الدامية»، ص ٣٥٠، ٤٢٧. ويؤكِّد المطران نيقولاوس قاضي ما جاء عند حنا أبي راشد حول تزويد الفرنسيين للحوارنة بالسلاح. أنظر كتابه «أربعون عاماً في حوران وجبل الدروز»، ص ٩٣. وتذكر «البشير» في عدد ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٦ أن اسماعيل الحريري قدَّم للجنرال أندريا في كانون الثاني ١٩٢٦ عريضة يطلب فيها استقلال حوران الإداري بحضور جميع المشايخ.

(٤) ردّ شكيب أرسلان على الصحيفة الحلبية واتهمها بـ«المتفرنسة الساقطة، الخائنة لأوطانها، البائعة لقومها». أنظر مقالته في «الشورى»: عدد جماد الثاني ١٣٤٤ (٣١ كانون الأول ١٩٢٥).

(٥) هناك رسائل عديدة من سلطان الأطرش تتحدَّث عن اشتباكات الثوّار مع بدو اللجاه. منها رسالة إلى حسني صخر في ٢٥ رمضان ١٣٤٤. من أوراق حسني صخر. ورسالة إلى علي عبيد منشورة عند سلامة عبيد: «الثورة السورية الكبرى...»، ص ٣٥٣.

وفي وادي العجم وإقليم البلان والقنيطرة وزّعت السلطة الفرنسية السلاح على المسيحيين والشراكسة، وخلقت اضطرابات طائفية قبل أن تصل الثورة إلى هناك. وهكذا فعلت مع مسيحيي دمشق ولبنان للحجة نفسها، أي لوقايتهم من خطر مزعوم يتهدّدهم. وبإيحائها تصدّى المتطرّفون من المسيحيين للثورة في جنوب لبنان بحجة الحفاظ على الكيان اللبناني المهدّد. وبتحريضها وتدبيرها حصلت بين المسيحيين والدروز في لبنان الصغير حوادث كثيرة كادت تتحول إلى فتنة طائفية.

إذاً إن السلطة الفرنسية صوّرت الدروز أعداء للمسلمين، وصوّرتهم وسائر المسلمين أعداء للمسيحيين، وأقامت بعض الفئات ضد الأخرى مستثيرة شعور الأقليات، زاعمة أنها في خطر. وخلقت الحواجز الفئوية والمناطقية لتعوق مسيرة الثورة الوطنية، وأوجدت الاضطرابات الطائفية لتطييفها. لذا كان على الثوّار وأنصارهم أن يواجهوا أساليب الفرنسيين هذه بمشروع وطني، وأن يقوموا بحملة إعلامية واسعة لدحض اتهاماتهم واتهامات أعوانهم، وألاّ يلجأوا إلى أي فعل أو ردّة فعل تحدث ثغرة ينفذ منها الخصم، وأن يكونوا على مستوى أهداف ثورتهم.

إن الثوار حموا المسيحيين الذين لم ينزحوا من جبل الدروز كما نزح اخوانهم المناصرون للفرنسيين[1]، بينما الفرنسيون الذين ادّعوا حماية المسيحيين اعتدوا على مسيحيي عرى لأنهم لم يقاتلوا معهم ضد الثوّار وينجرّوا في سياستهم التقسيمية الطائفية، فناشد هؤلاء بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق التدخل لمنع استمرار الاعتداء عليهم[2]. ومسلمو دمشق استاؤوا من توزيع الفرنسيين السلاح على المسيحيين فيها، وأعلنوا أن هاجسهم هو حماية المسيحيين من أي أذى وأن الحرب ليست حرباً دينية[3]. وأهل صحنايا اتفقوا مسيحيين ودروزاً على عدم دخول الثوّار إلى بلدتهم منعاً لأية محاولة من قبل عملاء السلطة لافتعال الاضطراب فيها، فاحترم الثوار هذا الاتفاق وتجنّبوا دخول البلدة[4]. ودروز إبل السقي والكفير حموا المسيحيين في هاتين البلدتين[5]. وشكيب وهّاب أطلق سراح عصابة جزين المسيحية التي جاءت لقتال الثوّار في جهات مرجعيون بعد أن وقعت في كمينٍ أعدّه لها[6].

---

(١) إن المطران نيقولاوس قاضي الذي يتهم الثوّار بالتعرّض أحياناً للمسيحيين يعترف بحماية بعض الأهالي لهم. أنظر «البشير»: عدد ٣ تشرين الأول ١٩٢٥.

(٢) رسالة مسيحيي عرى إلى بطريرك انطاكيا وسائر المشرق، أنظر الملحق رقم ١٢.

(٣) Alice Poulleau: «A Damas sous Les bombes», P. 56.

(٤) مقابلات شخصية مع معمّرين من صحنايا، و«البشير»: عدد ٢٣ أيلول ١٩٢٦، وأدهم الجندي: «تاريخ الثورات السورية» ص ٢٠٥.

(٥) «لسان الحال»: عدد ١٠ كانون الأول ١٩٢٥.

(٦) قال شكيب وهّاب لأفراد عصابة جزين الستة عشر: «يا إخواني. اذهبوا وبلّغوا جميع المسيحيين أننا لا نريد بهم =

من جهة أخرى ردَّ قادة الثورة على إعلام الفرنسيين المضلّل والمشوّه للحقائق، وعمَّموا البيانات لطمأنة المسيحيين، والخائفين على الكيان اللبناني. فمناشير سلطان الأطرش الثلاثة، ورسالته إلى بطريرك الروم الأرثوذكس، ورسالته إلى الشعوب المسيحية عموماً والشعب الأميركي خصوصاً، والبيانات الثلاثة التي أرسلها زيد الأطرش باسمه إلى اللبنانيين، ورسائل سائر القادة وتصريحاتهم، جميعها تركِّز على أن الثورة هي ثورة وطنية تستهدف فقط تحرير البلاد من الفرنسيين ولا شأن فيها للفوارق والنزعات الدينية، وأن شعارها «الدين لله والوطن للجميع»[1]

ومافعله بعض الطامعين والمعوزين والجهلة من سلب وتعديات يحصل مثله في جميع الانتفاضات الشعبية غير المنظَّمة كلياً. وما فعله الثوَّار إزاء معارضيهم حين اضطرُّوا إلى صدمهم، فعلوه باسم السياسة لا الدين، واتخذوه بحق كل من اعتدى عليهم بغضّ النظر عن طائفته. وقد نالهم الضرر من بدو اللجاه، وكوكبات الشراكسة والدروز ومؤيِّدي السلطة من المسلمين كما نالهم من مؤيِّديها المسيحيين. ولكم اضطرُّوا إلى مراعاة جانب المسيحيين أكثر من غيرهم لنزع أي مبرِّر وأية حجة للفرنسيين لصبغ نضالهم باللون الطائفي الإسلامي. فهم مثلاً طلبوا إلى دروز لبنان وسنِّييه وشيعييه أن يزيلوا بحسن سلوكهم وصبرهم كل سوء تفاهم بينهم وبين المسيحيين، وأن يتفقوا جميعاً «على الذين يسعون لتكدير العلاقات الودية من الجهلة والسفهاء الذين لا يدركون ما يصنعون»[2].

صحيح أن فترة الثورة شهدت نزوحاً مسيحياً نسب الفرنسيون ومؤيِّدوهم والصحف الموالية لهم أسبابه إلى الثوَّار، وغالوا بتضخيم أعداده، وصوَّروه مأساة كبيرة[3]. إلَّا أن أكثر المسيحيين النازحين نزحوا من مناطق القتال كأبناء سائر الطوائف بفعل العمليات العسكرية كما حصل في مناطق جبل الدروز والإقليم ووادي التيم التي نزح منها معظم سكَّانها بمن في ذلك الدروز، وكما حصل في دمشق التي غادرها ١٥ ألف شخص في الأسبوع الأول من حصول المعارك فيها وقصف الفرنسيين لها[4].

= شرّاً، وأننا لا نرغب في محاربتهم، بل نودّ مقاتلة الفرنسويين»، أنظر «مذكرات عبد الرحمن الشهبندر»، ص ١٠٤.

(١) أوردتُ هذه البيانات والرسائل في كتاب «سلطان باشا الأطرش»، ص ١٩٧ - ٢٠٨. وأنظر بيانات زيد الأطرش عند أمين سعيد: «الثورة العربية الكبرى»، الجزء الثالث، ص ٣٥٤ - ٣٥٧.

(٢) بيان زيد الأطرش الثالث، أورده محمد سعيد العاص في «صفحة من الأيام الحمراء»، ص ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٣) أنظر مجلة «المسرة»: العدد الحادي عشر، ١٩٢٥، ص ٦٣٢.

(٤) «The Manchester guardian», 31 Octobre 1925. نقلاً عن لوتسكي: «الحرب الوطنية التحررية في سوريا»، ص ٢٥٥.

تنظيم الثورة

نظَّم الثوَّار شؤونهم وشؤون بعض المناطق الثائرة في النواحي العسكرية والأمنية والإدارية والمالية والإعلامية والقضائية. ويمكن حصر الصيغ التنظيمية التي وضعوها في ناحيتين هما: قيادات الثورة، والحكومات المحلية واللجان الفرعية.

١ - قيادات الثورة: لم تقم الثورة بتدبير من أي تنظيم سياسي أو عسكري ليتولّى قيادتها أحد مسؤوليه أو أجهزته. وبعد قيامها حاول كل من حزب الشعب برئاسة عبد الرحمن الشهبندر، وحزب الاستقلال برئاسة رشيد طليع، تبنِّيها[١]. ومع هذا لم يثر موضوع القيادة العامة للثورة أية صعوبات أو إشكالات إذ كان من الطبيعي أن يتسلَّم سلطان الأطرش القيادة العامة للثوار الدروز في موقعة الكفر ومعركة المزرعة لأنه أعلن الثورة، ولأهليته، ولماضيه النضالي ضد الأتراك والفرنسيين، كما كان من الطبيعي أن يتسلَّم القيادة العامة لجميع الثوار للأسباب تلك. فبين أواسط آب و١٩ أيلول ١٩٢٥ تمّت مبايعته بها من مجاهدي المناطق السورية واللبنانية، ومن وفود مناطق دمشق والغوطة وحماه والإقليم التي حضرت إلى جبل الدروز للتفاوض في أمر نقل الثورة إلى هذه المناطق. وكان أهم مناسبات مبايعته اجتماع كفر اللحف، ثم اجتماع ريمة الفخور في أوائل أيلول الذي كلَّف فيه عبد الرحمن الشهبندر أيضاً إدارة شؤون الثورة السياسية والنطق باسمها[٢].

وبهذا يكون جميع المعترفين ضمنياً بقيادة سلطان، والمبايعين علنياً، قد سلَّموا بأهليته للقيادة العامة، وكافأوه على ماضيه النضالي ومبادرته الثورية الجديدة، ووضعوا الأمور في نصابها. وفي ٢٣ آب، أي بعد مبايعته من الوفد الدمشقي الأول، عمَّم منشوره الأول مذيَّلاً بتوقيع «قائد جيوش الثورة الوطنية السورية العام». وبعده ذيَّل جميع مناشيره وبياناته ورسائله بهذا التوقيع، أو بتوقيع «قائد الثورة العام»، أو بتوقيع «قائد جيش الثورة السورية العام»[٣].

أوجد السوريون رأساً لثورتهم تسلَّم القيادة العامة بدون منازع، وكان المرجع الأعلى لجميع الشؤون، والمنسِّق بين القيادات واللجان، والناطق الرسمي الأول، دون أن يكون له

---

(١) نجد في رسالة من رشيد طليع إلى عادل أرسلان إشارة إلى المنافسة بين حزبي «الشعب» و«الاستقلال» على تبنِّي الثورة. أنظر «لسان الحال»: عدد ٢٥ آب ١٩٢٧.

(٢) «مذكرات سلطان الأطرش»، الجزء الأول، ص ١٧٥.

(٣) إضافة إلى مناشير سلطان وبياناته المذيَّلة بتوقيعه على الصور المذكورة أعلاه، هناك عشرات الرسائل التي أحتفظُ بصور عنها موقَّعة بهذه الصور أيضاً. أنظر الملحق رقم ٩.

مركز معينّ إذ كان مركز قيادته يتنقَّل تبعاً لتنقّلاته في جبهات القتال. إلاَّ أنه لم تكن تتوافر له السلطة النظامية على القادة والعناصر لأن هؤلاء متطوِّعون لا يتقاضون راتباً، وبإمكانهم أن يدخلوا المعركة وينسحبوا منها متى شاؤوا. أمَّا معاونوه ومستشاروه، الذين اقتضى وجودهم نظراً لاتساع مناطق الثورة واعتماد مبدأ الشورى في القيادة، فهم زعماء جبل الدروز، والقادة الذين التحقوا بالثورة من سائر المناطق السورية ومن لبنان، ولا سيما الذين كانوا يرافقونه بصورة شبه دائمة. وقد كان يستشير بعضهم عبر الرسائل كما كان يحصل بينه وبين أحد قادة الثورة ورئيس المجلس الوطني في الغوطة نسيب البكري[1].

وأول اجتماع تطرَّق إلى القيادات المساعدة للقائد العام هو الاجتماع الذي عقده الثوَّار على نبع قرّاصة في ٣٠ تموز ١٩٢٥ إذ اتفقوا على «اتباع تقاليد الجبل الحربية المتوارثة، لجعل بيرق كل قرية وحدة حربية كاملة... وأن تكون قيادة الوحدة مرتبطة مباشرة بقيادة الثورة العامة»[2].

وشُكّلت في مؤتمر ريمة الفخور لجنة لقيادة الثورة من زعماء الجبل هي بمنزلة هيئة استشارية للقيادة العامة. ومع تعدُّد الانتفاضات وتعميم الثورة، واتساع مناطقها في سورية ولبنان، بات من الضروري إحداث قيادات للمناطق والحملات. قسّمت مناطق القتال إلى جبهتين كبيرتين هما: الجبهة الشمالية وتشمل جهات حماه وحمص والقلمون والنبك ودمشق والغوطة[3]، والجبهة الجنوبية وتشمل جبل الدروز وحوران والإقليم ووادي العجم ولبنان الجنوبي. وكان في كل جبهة قوَّاد حملات ومجموعات عُيِّنوا تعييناً، أو فرضوا أنفسهم بحكم أهليتهم وخبرتهم.

وقد يتناوب على قيادة الحملة أو المنطقة قائدان أو أكثر مثل قيادة حملة الإقليم التي تسلَّمها بالتسلسل كل من زيد الأطرش ومتعب الأطرش[4] وعادل أرسلان، وقيادة الغوطة التي تسلَّمها نسيب البكري ومحمد سعيد العاص ومصطفى وصفي، وقيادة الثورة في حماه التي انتقلت من فوزي القاوقجي إلى محمد سعيد العاص.

كان جميع القادة مرتبطين بالقيادة العامة التي تصدر التعليمات إليهم، وتنسِّق بينهم أنَّى

---

(١) بعض هذه الرسائل موجود بين أوراق نسيب البكري.

(٢) «مذكرات سلطان الأطرش»، الجزء الأول، ص ١٣٧.

(٣) رسالة سلطان الأطرش إلى محمد عز الدين الحلبي، أنظر الملحق رقم ٩.

(٤) وجَّه متعب الأطرش بصفته قائد حملة الإقليم ووادي التيم رسالة إلى وجوه أهل الخيام، وأخرى إلى وجوه إبل السقي بشأن تعديات بعض المسيحيين على رجال الثورة وأنصارها. أنظر نص الرسالتين في «البشير»: عدد١٩ و٢٣ كانون الثاني ١٩٢٦.

أمكنها ذلك. إلّا أن بُعد المسافات، والافتقار إلى وسائل الاتصال، وضرورة الإسراع في اتخاذ القرارات، واشتراك قادة بارزين مثل عادل أرسلان ورشيد طليع وعبد الرحمن الشهبندر ونسيب البكري وفوزي القاوقجي، حتّمت أحياناً إنهاء المواضيع والقيام بالمبادرات دون العودة إلى القيادة العامة، وخصوصاً في الفترة التي ضعفت فيها الثورة وأُجبر القائد العام سلطان على التنقّل من مكان إلى آخر على رأس مجموعة من المجاهدين ليقاتل الفرنسيين.

٢ ـ **الحكومات واللجان**: عمل الثوّار على إقامة بديل عن السلطة الفرنسية التي يحاربون، في المناطق التي سيطروا عليها، يحافظ على الأمن، ويهتم بشؤون الناس، ويموّل الثورة وينظّمها. واعتمدوا أحياناً على الجهاز الإداري القائم كما حصل في جبل الدروز عندما أبقت القيادة العامة دركه المحلي وزادت أعضاءه لمساعدتها في استنفار المجاهدين، وجمع المؤن والذخائر، وتعميم أوامر الثورة وتنفيذها[١].

وسلطان الأطرش لا يريد حكومة ملكية للبلاد، بل حكومة جمهورية، وهو، بخلاف معظم قادة الثورات في العالم، لا يريد ترؤسها، بل يريد تطهير البلاد أولاً من الفرنسيين ثم تسليمها لمجلس وطني عام يسنّ قوانين البلاد وينتخب من يشاء[٢]. وقد أعلن في منشوره الثاني إلى السوريين عن قيام حكومة عربية موقّتة تقوم بتدبير البلاد ريثما يتم طرد العدو، وأن علم هذه الحكومة هو العلم العربي المربّع الألوان الذي رُفع في قاعدة جبل الدروز، السويداء[٣].

ومع أن المنشور لم يسمّ رئيس الحكومة وأعضاءها، إلّا أن صدوره بعد مؤتمر ريمة الفخور، الذي حصل فيه توكيل عبد الرحمن الشهبندر بإدارة الشؤون السياسية للثورة والنطق باسمها، يرجح تعيين الشهبندر رئيساً لهذه الحكومة العامة التي لم يكن لها من وجود إلّا في المنشور الذي أشار إلى إعلانها، والتي ظلّ تشكيلها أحد مشاغل الثوّار وتوجّهاتهم[٤]. وقيام الحكومة العامة لم يتمّ لعدم تمكّن الثوّار من السيطرة على العاصمة السورية دمشق، ولعدم

---

(١) هناك عشرات المراسلات بين سلطان الأطرش وقائد درك جبل الدروز حسني صخر حول هذه المواضيع منها رسالته في ٢١ رمضان ١٣٤٤ (٤ نيسان ١٩٢٦) التي يقول فيها: إياك تترك رجل واحد من الذين قادرين على القتال وإرسالهم إلينا بأسرع ما يمكن»، من أوراق حسني صخر.

(٢) تصريح سلطان الأطرش في خلال الأيام الأولى للثورة، أنظر حنا أبي راشد: «جبل الدروز»، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٣) منشور سلطان الأطرش الثاني، أورده أمين سعيد في «الثورة العربية الكبرى»، الجزء الثالث، ص ٣١٢ ـ ٣١٥.

(٤) جاء في رسالة سلطان الأطرش ما يلي: «قد حرّرنا لإخواننا زيد وصياح ولعموم الرؤساء الموجودين بالغوطة والإقليم لأجل إذا ما أمكن تأليف حكومة وطنية بالمركز الذي يختاره أهل البلاد لأننا هنا بالمذاكرة مع حضرة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر». أنظر محمد سعيد العاص: «صفحة من الأيام الحمراء»، ص ٩٨.

اتفاق الزعماء السوريين على هذا الموضوع، كما لم يخرج إلى حيِّز التنفيذ أيضاً اقتراح شكيب أرسلان قيام هذه الحكومة[1].

وإذا كان متعذِّراً قيام حكومة عامة، فإنه كان ميسَّراً قيام حكومات ومجالس ولجان في مناطق الثورة ولجان عدة من أجل تلقِّي المساعدات المالية. ناب عن القائد العام في دمشق لجنة قيادة. وبعد تراجع الثورة عنها تألَّف مجلس وطني في الغوطة برئاسة نسيب البكري انبثق عنه شعبة للمالية، وشعبة للحركات العسكرية، وشعبة للدعاية والاستخبارات، ومحكمة ثورية[2]. وشُكِّلت في حاصبيا، بالرغم من قصر مدة الثورة فيها وعدم بلوغها شهراً واحداً، حكومة محلية تضم دروزاً ومسيحيين وشيعة برئاسة نسيب غبريل[3]، وعُهد إلى فضل الله الأطرش حفظ الأمن بمساعدة قوة من الدرك. وشُكل في جبل الدروز مجلس وطني في مؤتمر مفعله المنعقد في ٢٩ تموز ١٩٢٦ بناء على توصية مؤتمر شقا المنعقد في ١٥ تموز الذي قرر إنشاء حكومة وطنية ومجلساً وطنياً ولجنة إدارية ولجنة مالية وهيئة قضائية[4].

وجميع هذه الحكومات المحلية لم تنبثق بطريقة الانتخاب، بل شكَّلها الثوَّار في اجتماعاتهم بالاختيار أو بالتعيين، وهي لم تسلم من الخلافات حول تشكيلها كما حصل عند تشكيل المجلس الوطني في الغوطة[5]. وكان نشاطها محدوداً ودورها ضعيفاً لقصر مدّتها، وقلّة إمكانياتها، وانشغال القائمين بها بأمور القتال وتنقّلهم في ميادينه، وتنازع بعضهم أحياناً على مناصبها. ومع هذا تكمن أهميتها في أنها خطوة عملية مدروسة لتنظيم شؤون المناطق الثائرة، وبديل عن السلطة الفرنسية، ومثال مصغَّر عن الحكومة السورية العربية العامة التي رمى الثوار إلى إنشائها. كما تأتي مع سائر التنظيمات دليلاً على أن الثوَّار حملوا إلى جانب السلاح العسكري الوعي السياسي، وقاتلوا بالفكر كما قاتلوا بالبندقية دون أن تسلم تجربتهم التنظيمية من الأخطاء والثغرات على غرار ما يحصل في جميع الثورات والانتفاضات الشعبية.

---

(١) جاء في مذكرات هاني أبو مصلح أن شكيب أرسلان اقترح تأليف حكومة للثورة السورية من أجل تلقِّي مساعدات عسكرية ألمانية، وبوشرت تسمية أعضاءها، لكن أخاه عادل عارض ذلك، وأقنع الزعماء بالتخلِّي عنه لأسباب داخلية، ولأن هذه الحكومة تكسب الثورة أعداء داخل البلاد. أنظر أندريا: «ثورة الدروز وتمرّد دمشق»، ص ٩١ - ٩٢. حاشية للمترجم حافظ أبو مصلح.

(٢) مضبطة تنظيم الثورة في دمشق وانتخاب أعضاء المجلس الوطني. من أوراق نسيب البكري.

(٣) فيما يذكر سلطان الأطرش في مذكراته، الجزء الأول، ص ٢٢١، أن رئيس حكومة حاصبيا هو نسيب غبريل، تذكر «البشير» في عدد ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٥ أن رئيسها هو سامي شمس وأن أعضاءها من آل أبي سمرا وآل عبد الله لم يظهروا القبول ولا الرفض.

(٤) أمين سعيد: «الثورة العربية الكبرى»، الجزء الثالث، ص ٤٧٢ - ٤٧٣.

(٥) بين أوراق نسيب البكري رسائل عديدة من قادة الثورة تتناول خلافات القادة في الغوطة حول تشكيل مجلسها الوطني. منها رسالة من سلطان الأطرش إلى عادل النكدي في ١٠ تموز ١٩٢٦.

أهداف الثورة

لم يتخذ وطنيو جبل الدروز مطلب عزل كاربيه وتعيين حاكم فرنسي أفضل منه، أو حاكم أهلي، هدفاً، بل اتخذوه وسيلة للثورة[1]. فلقد كان لهم من تجربة الحكم الأهلي خير دليل على أن الحاكم الأهلي ليس إلّا حاكماً بالاسم والصورة، وأن الحاكم الفعلي هو المستشار الفرنسي. وكان لهم من تجربة حاكمين فرنسيين بالوكالة في غياب كاربيه هما رينو وتوما مارتان خير دليل على أن أي حاكم فرنسي مهما تودَّد إليهم، وبدا أخفَّ وطأة ممَّن يشكون منه، هو في النهاية ممثِّل لسياسة دولته الاستعمارية وعامل على تحقيق مصالحها. فرينو فرض شروطاً على السويداء لا تقلّ غرابة عمّا كان يفرضه كاربيه، وتوما مارتان غدر بزعماء الدروز، وقبل ذلك قامت ثورة سلطان الأطرش عام ١٩٢٢ في عهد ترانكا، سلف كاربيه في المستشارية.

ولم يسفك الدروز الدماء الغزيرة من أجل عزل كاربيه المستبد، أو من أجل تحقيق مكاسب خاصة لجبل الدروز، بل سفكوها من أجل أهداف وطنية عليا أسمى من المطالب الفئوية جمعتهم مع سائر أبناء المناطق السورية تحت لواء الثورة وهي تحقيق الوحدة والحرية والاستقلال، أو على الأقل تغيير نمط السياسة الفرنسية المتبع. فلو كان موضوع الحاكم الأهلي والمكاسب الخاصة هدفهم لقبلوا بهما حين وافق الفرنسيون عليهما في خلال المفاوضات. ولو لم تكن أهدافهم أسمى وأبعد من ذلك لما قاتلوا بعيداً عن جبلهم، وأسهموا إسهاماً فعّالاً في تعميم الثورة، واستماتوا من أجل تحقيق المطالب الوطنية العامة، ولما ثار معهم سواهم ونقلوا الثورة إلى سائر المناطق السورية. وتتلخَّص أهداف الثورة الوطنية بثلاثة هي: تحرير البلاد واستقلالها، وتوحيدها، وقيام حكومة على مبدأ سيادة الأمة.

١ ـ تحرير البلاد واستقلالها: ناشد سلطان الأطرش في منشوره الثاني السوريين باسم الوطن السوري، وباسم استقلاله، «أن يهبُّوا للمنافحة عن أوطانهم، ويحطِّموا أغلال الاستعمار في ديارهم... فالثورة هي ثورة القائم لتحرير البلاد من المغتصبين المستعمرين، هي ثورة خالصة لوجه الاستقلال العربي». ويضيف قائلاً: «فلقد أوقدنا نار هذه الثورة الاستقلالية بعد أن رزحت البلاد تحت كابوس الاستعمار أعواماً خمسةً ثقالاً. ولسنا تاركين من أيدينا سلاحاً، ولا باغين من الفرنسيين سلماً ولا اصطلاحاً، حتى نبلغ بحدّ الحسام تمام المراد وهو تخليص كامل البلاد السورية العزيزة من احتلال المحتلِّين»[2]. وبهذا تكون الثورة

(١) يذكر بول كوبلنز في «سكوت سراي»، ص ١١٣، ما يلي: «ومن يزعم بأن آل الأطرش يذعنون للسكينة في ظل حاكم نظير رينو، فهو يثبت جهله لطبيعة الدروز، ولا سيما الطرشان الذين لا يعدمون الحيل لإثارة الفتن».

(٢) أمين سعيد: «الثورة العربية الكبرى»، الجزء الثالث، ص ٣١٢ ـ ٣١٥.

قد رمت إلى الاستقلال الفوري محدّدة لبلوغه أسلوب العمل العسكري المتمثّل بمقارعة الفرنسيين في كل مكان لطردهم من جميع الأراضي السورية.

لكن عدم قدرة الثوّار على تحقيق الاستقلال الفوري حتّم على قادتهم وعلى مسؤولي الأحزاب واللجان السورية الموجودة في الخارج الدخول في المفاوضات التي بدأها المفوض السامي دي جوفنيل، وأراد منها المماطلة لكسب الوقت، واستقدام قوات جديدة، وتفتيت وحدة الثوّار، فيما أرادوا هم تحقيق الممكن والوصول إلى الاستقلال بالتفاهم مع الفرنسيين[1].

لقد كان منطقياً أن يبدي الثوار استعدادهم للتفاهم «على قاعدة سيادة سورية القومية مع المحافظة على مصالح الفرنسيين»[2]. وكان منطقياً أيضاً قبولهم معاهدة طالب بها السوريون قبل قيام الثورة تضمن شروط الاستقلال، «وتكون من نظير مع نظيره لا ضمن انتداب ولا بمقتضى وصاية»[3]. فهم حين فشلوا في تحقيق الاستقلال الفوري بهزيمة الفرنسيين، وإجلائهم بالقوة عن البلاد، قبلوا مفاوضتهم لتحقيق استقلال مشروط بمعاهدة تؤدِّي إلى إجلائهم تدريجاً. كما أن القائد العام سلطان رفض أن يفاوض أحد من غير الثوّار باسمهم لأن حق المفاوضة وتقرير مصير البلاد هو لمن هم في ميادين القتال لا لسواهم، وكل مفاوضات مع غيرهم لا شرعية[4].

٢ ـ وحدة سورية: حين نشبت الثورة كانت سورية مجزّأة إلى ثلاثة كيانات هي: دولة سورية، ودولة العلويين، ودولة جبل الدروز، مع عدم تسليم سوري بضم الملحقات إلى لبنان وعدم تسليم أبناء هذه الملحقات بواقعهم الجديد وبفصلهم عن سورية. لذا كان الهدف الرئيس الثاني للثورة هو إعادة توحيد السوريين. وبيانات الثورة التي طالبت بوحدة سورية ساحلها وداخلها لم تحدِّد أية سورية تقصد. هل سورية الطبيعية أم سورية الخاضعة للانتداب الفرنسي؟ سورية مع الملحقات أم بدونها؟

إلا أن التصريحات والمباحثات التي دارت حول هذا الموضوع، والحلول التي وضعت لإنهاء الأزمة السورية، عنت الدول السورية الثلاث وما ضمّ إلى لبنان، باستثناء وفد دمشق

---

(١) أول من تقدَّم لمفاوضة دي جوفنيل الجمعية السورية في باريس ثم تلتها اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني. أنظر «المقطم»: عدد ٢٥ و٢٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٥.

(٢) رسالة عبد الرحمن الشهبندر إلى وزارة الخارجية الفرنسية. أنظر حسن الحكيم: «عبد الرحمن الشهبندر، حياته وجهاده»، بيروت ١٩٨٥، ص ٤٣٥.

(٣) رسالة شكيب أرسلان إلى سلطان الأطرش بتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٢٥.

(٤) أنظر بيان سلطان الأطرش في «المقطم»، عدد ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٥.

الذي طالب عندما قابل دي جوفنيل بوحدة سورية بحدودها الطبيعية، وباستثناء ما جاء في منشوري زيد الأطرش، لطمأنة المسيحيين الخائفين على الكيان اللبناني، أن مسألة الحدود بين سورية الداخلية ولبنان هي من الأمور التي يصحّ البحث فيها بعد الفراغ من إنقاذ البلاد من الأجنبي، وأن الثوار لا يريدون في حركتهم الحاضرة إلّا سورية الداخلية. فلا محل إذاً لقلق أحد على مسألة الحدود[1].

إن مذكرة الجمعية السورية في باريس التي قدّمها عبد الله اليافي تتضمّن بين بنودها الستة بند إعلان الوحدة السورية[2]. ورئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، ميشال لطف الله، اتفق مع المفوض السامي دي جوفنيل على قواعد لحلّ الأزمة السورية منها أن يُفصل في مسألة الوحدة السورية في المستقبل بين أولي الشأن أنفسهم. ووفد هذه اللجنة سلّم دي جوفنيل مذكرة أشار فيها في ما يتعلّق بلبنان إلى استفتاء جميع سكّانه في الانضمام إليه أو الانفصال عنه استفتاء حراً ومباشراً. وبرنامج حكومة تاج الدين الحسني اشتمل على بند يقضي بانضمام الأقضية الأربعة (بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا) إلى سورية، أمّا سائر الملحقات، فتؤلّف مقاطعة مستقلة تنتخب نوابها وتقرّر مصيرها وعلاقاتها السياسية إذا لم يمكن الاتفاق في شأنها مع حكومة لبنان[3]. وجاء في بنود «الميثاق الوطني» الذي وردت الإشارة إليه أن لواء طرابلس وأقضية عكار وحصن الأكراد وبعلبك هي أجزاء من الوحدة السورية، أمّا بقية البلاد التي ضمّت إلى لبنان، فيستفتى أهلها في تقرير مصيرهم[4].

ومن ناحية أخرى فإن الفرنسيين وافقوا على البحث في مشروع معاهدة بينهم وبين الدول السورية ودولة لبنان الكبير، ومالوا إلى إقامة اتحاد بين هذه الدول في ظلّهم بشكل لا يمسّ استقلال لبنان. بيد أن كلام دي جوفنيل في المجلس النيابي السوري عن مشروع دول، أو مشروع «ولايات سورية لبنانية متحدة»[5]، أوجد القلق عند المجلس النيابي اللبناني فاستوضح عن مدلوله. وقد عُدّ «زلقة لسان». وبادر سولومياك إلى تفسيره بأنه عبارة عن دول سورية المتحدة على غرار ما قصده وزير خارجية فرنسا أريستيد بريان عن «دول أوروبا المتحدة»، وأن هذا لا يمسّ استقلال لبنان لأنه اتحاد مع سورية في المواصلات والشؤون الاقتصادية وفي ما يتعلّق بالمحافظة على الحدود[6].

---

(١) أنظر منشوري زيد الأطرش عند محمد سعيد العاص: «صفحة من الأيام الحمراء»، ص ٢٥٥، ٢٥٨.

(٢) «المقطم»: عدد ٢٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٥.

(٣) أمين سعيد: «الثورة العربية الكبرى»، الجزء الثالث، ص ٣٧١، ٣٧٥، ٣٧٩، ٣٨٥.

(٤) أنظر بنود «الميثاق الوطني» عند محيي الدين السفرجلاني: «تاريخ الثورة السورية»، ص ٥٢٢ ـ ٥٢٣.

(٥) أنظر نص خطاب دي جوفنيل في «البشير»: عدد ٨ شباط ١٩٢٦.

(٦) المرجع نفسه: عدد ٢٠، و٢٥ شباط ١٩٢٦.

وخلاصة القول إن قادة الثورة والحكومة السورية والمفاوضين مع المفوض السامي ـ باستثناء وفد دمشق الذي طالب بوحدة سورية الطبيعية ـ طالبوا جميعاً بوحدة سوريه والملحقات التي ضُمّت إلى لبنان أو جزء منها. وقد تُرك أمر هذه الملحقات عند بعضهم للاتفاق بين لبنان وسورية بشأنها، أو لاستفتاء يقرِّر مصيرها دون أن يكون هناك توافق في الاقتراحات في ما يجب ضمّه إلى سورية وما يجب أن يُستفتى أهله في تقرير مصيرهم. والوحدة المنشودة عند الثوّار ليست وحدة البلاد جغرافياً فحسب، بل هي أيضاً وحدة الشعب على اختلاف فئاته ومذاهبه «فليتحد الدرزي والسنّي والعلوي والمسيحي اتحاداً وثيقاً، وليؤلّف بين قلوبنا الإخاء القومي ومحبّة الوطن»[1].

٣ ـ قيام حكومة شعبية على مبدأ سيادة الأمة: يدعو المنشور الأول للثورة المواطنين إلى حمل السلاح تأييداً لمطلب سيادة الشعب وحرية الأمة، ويحدّد هذا المطلب بما يلي: «قيام حكومة شعبية تجمع المجلس التأسيسي لوضع قانون أساسي على مبدأ سيادة الأمة سيادة مطلقة». ويذكر المنشور الثاني أن الثوّار أعلنوا الحكومة العربية الموقّتة لتقوم بتدبير البلاد «ريثما يتم طرد العدو فيجتمع إذّاك مجلس تأسيسي ليعيِّن شكل الحكومة الذي تختاره الأمة»[2]. وينصّ البند الأول من «الميثاق الوطني» على تأليف حكومة وطنية بالاتفاق مع قادة الثورة، ثم يُشرع في انتخاب المجلس التأسيسي انتخاباً مباشراً بالاقتراع العام فيتولّى سنّ الدستور وتقرير شكل الحكم على أساس السيادة القومية[3]. ويُفهم من هذا أن قادة الثورة حدَّدوا ثلاث مراحل لقيام حكومة دستورية مستقلّة تؤكّد حقوق الأمّة وسيادتها المطلقة هي: تشكيل حكومة وطنية يرضون عنها، وإجراء انتخابات عامة على درجة واحدة لاختيار مجلس تمثيلي، ووضع قانون أساسي من قبل المجلس التمثيلي يحدِّد شكل الحكم في سورية.

إذاً لم تكن الثورة تمرُّداً غير محدَّد الأهداف، فمنذ بدايتها حدَّدت أهدافها، ورفعت شعارات الوحدة والتحرير وقيام الحكومة الشعبية. وأهدافها مرتبط بعضها ببعض إذ لا يمكن تحقيق وحدة سورية إلاّ بتحريرها، ولا يمكن قيام حكومة شعبية على مبدأ سيادة الأمة سيادة مطلقة مادام هناك احتلال أو وصاية أو امتيازات فرنسية.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو هل كانت للثورة أهداف اجتماعية إضافة إلى أهدافها السياسية لكي يمكن وصفها بثورة اجتماعية؟[4]. في الواقع أسهمت الأوضاع الاجتماعية في

---

(١) صورة عن المنشور الثالث لسلطان الأطرش.

(٢) أنظر نص هذين المنشورين عند أمين سعيد: «الثورة العربية الكبرى»، الجزء الثالث، ص ٣١٠ ـ ٣١٥.

(٣) محيي الدين السفرجلاني: «تاريخ الثورة السورية»، ص ٥٢٢.

(٤) يقول عمر أبو النصر عن ثورة الغوطة إنها «ثورة اجتماعية»، ويضيف «إذا كان في جبل الدروز ثورة سياسية، ففي سورية ثورة اجتماعية». انظر مقالته بعنوان «إلى جبل الدروز، ثورة اجتماعية في الغوطة»، في «لسان الحال»: عدد ٤ حزيران ١٩٢٦.

التحاق فلّاحي الأرياف وعمّال المدن بالثورة، ولكن هؤلاء لم يهاجموا الإقطاعيين والأغنياء في أي مكان سعياً للتغيير الاجتماعي، بل انضووا تحت قيادة العديد من زعماء الإقطاع. كما أنهم لم يهاجموا ممتلكات الإقطاعيين في الغوطة، ويفرضوا الخوّات على الأغنياء لنشوء حركة بينهم «معادية للإقطاعية متطوّرة وناضجة» كما تصوّر لوتسكي ووردت الإشارة إليه[1]، بل لأن بعض الإقطاعيين والأغنياء وقفوا ضد الثورة ولم يلتحقوا بها أو يقدّموا لها الدعم المالي على الأقل، لذا باتوا هدفاً لهجمات الثوّار. وهم لو ناصروها لكانوا بمنجى من إجراءات الثوّار ومضايقاتهم، فهؤلاء مثلاً لم يعتدوا على شخص نسيب البكري أو أملاكه في الغوطة، وهو من أكبر الملّاكين، لأنه كان أحد قادتهم.

وإضافة إلى ذلك عقد قادة الثورة الاجتماعات، وأرسلوا البيانات، واتخذوا الخطوات الرادعة لمنع التعديات على أي كان مهدّدين المخالفين بإنزال أشدّ العقوبات بهم كي لا تنقلب الثورة على الأجنبي إلى حركة فوضوية وصراع داخلي يستنزف إمكانيات الثوّار. فالجمعية العمومية للثوّار، المنعقدة في جبل الدروز في ٢٩ ربيع الثاني ١٣٤٤ (تشرين الثاني ١٩٢٥)، شكّلت لجنتين لإعادة المسلوبات والمنهوبات إلى أصحابها في الغوطة[2]. وسلطان الأطرش أرسل منشوراً إلى قرى الغوطة والمرج بهذا الشأن يقول فيه: «كل ثائر يطلب مالاً باسم الثورة، أو بقصد السلب، يحاكم ويعاقب أشدّ عقاب يستحقّه»[3]. وقيادة الثورة في الغوطة عمّمت بياناً يمنع النهب والسلب وطلب المال «فكل من يتجاوز على القرى يجب معاملته بالسلاح، ودمه مهدور»[4].

من هذا يتضح أن الثوّار لم يستهدفوا بعض الأغنياء والإقطاعيين لأنهم أغنياء وإقطاعيون، ولأن للفقراء بشكل عام وللثوّار بشكل خاص حصّة من مالهم، بل لأنهم اتخذوا موقف العداء من الثورة، كما أن بعض الملتحقين بالثورة فرضوا الخوّات بقصد المنفعة الشخصية، ولجأوا إلى التعدّي بقصد السلب، لذا عمد قادتها إلى منع التعديات والخوّات كي لا يسيء ذلك إلى قضيتها.

جهاد الثوار

وضعت الثورة أهدافاً كبيرة يتطلّب بلوغها وانتزاعها من إحدى الدول العظمى المنتصرة في الحرب الكبرى بذل الدماء والتضحيات الجسام. فدعا منشورها الأول السوريين

---

(١) أنظر ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٢) أنظر قرار الجمعية العمومية للثوّار عند سلامة عبيد: «الثورة السورية الكبرى...»، ص ٣٨٦.

(٣) منشور سلطان الأطرش، أورده حنا أبي راشد في «جبل الدروز»، ص ٣٠٩.

(٤) بيان قيادة الثورة في الغوطة، أورده محمد سعيد العاص في «صفحة من الأيام الحمراء»، ص ٩٩.

إلى الجهاد، ووصفها بـ «الحركة[٣]لقدّسة» و«الحرب المقدّسة»، وفي ذلك تذكير بـالجهاد الـذي دعا إليه الدين الإسلامي. ورفضت قيـادتها العـامة في البـداية إعـطاء الرواتب للمجـاهدين الذين تسلّحوا وتزوّدوا على حسابهم الخاص لأنه تخلٍّ عن مبدأ «الجهاد المقدّس» الذي قـامت عليه الثورة[١].

لم ييأس الوطنيون من فشل الثورات السابقة. ولم يعبأوا بالفارق بين قدراتهم وقـدرات فرنسا. وبعضهم قاتل بالسيوف والفؤوس والعصي إلى أن وفّر له الانتصار في المعارك سـلاحاً أفضل منها يقاتل به كما جرى في معركة المزرعـة. وهم لم يحاربـوا بالبنـدقية فقط، بـل بالكلمـة ووسائل الإعلام والفكر والتنـظيم على أسـاس وطني. فكلمة «الـوطنية» تـرد في اسم ثورتهم ومجالسهم المحلية ولجانهم، واسم الدرك المحلّي الذي أبقـوا عليه في جبـل الدروز[٢]. وقـد تجاوزوا حدود المنـاطقية والفئـوية والمـذهبية، وقـاتلوا باسم الـوطن وتحت لواء الـوطنية. ولم يحجموا عن تصفية أعوان السلطة ببادرات فردية، وعن هـدم بيوت المسيئين إليهم ومعاقبـة الخونة والجواسيس .

رفض الثـوار عقد صلح حـاول دي جوفنيـل استدراجهم إليـه لإحـلال السـلام بلون الاستسلام متشجّعاً على ذلك من التقارير التي تلقّاها من الجواسيس عن ضعف عزيمتهم بعد إصـابتهم ببعض الهزائم[٤]. وعنـدما ألحّ أمين أرسـلان وحاول أن يقنـع قادة الثـورة على إثـر اجتماعهم في داما بعدم جدوى استمرار المقاومة، أجابوه أنهم هم أيضاً لم يتـوقّعوا أن سـورية تستطيع الاستمرار في المقاومة كل هذه المدّة[٥]. وأجابوا دي جوفنيل بمقررات متصلّبة صاغها عادل أرسلان، وعلّق عليها عبد الغفـار الأطرش قـائلاً: «نـرمي الفرنسيـين في البحـر دفعـة واحدة. هذا مستحيل»[٦].

وبالرغم من هذا الجهاد المشرّف الـذي تردّد صـداه في الأوساط العـالمية وفـرنسا، وفي

---

(١) يقـول سلطان الأطرش في مـذكراتـه، الجزء الثـاني، ص ٧٩، «لم يكن بوسعنـا أن نفتـح بـاب التـطوّع في حـربنـا للفرنسيين لقاء رواتب شهرية لا نملك رصيداً ثابتاً لهـا، ونتخلّى عن مبـدأ الجهاد المقـدّس الذي قـامت الثورة عليـه أساساً».

(٢) رسائل سلطان الأطرش وقادة الثورة إلى قائـد درك حكومـة جبل الـدروز حسني صخر معنـونة بـاسم «قائـد الدرك الوطني»، منها على سبيل المثال رسالة عبد الغفار الأطرش إليه في شوال ١٣٤٤. من أوراق حسني صخر.

(٣) قطعت يدا الخائنين شفيق القزاز وسالم الشنيبلي بناء على قرار هيئة قضائية عامة وافقت عليه القيادة العامة للثورة، أنظر علي سيف الدين القنطار: «وثائق وبيانات ومناشير عن الثورة الدرزية عام ١٩٢٥».

(٤) رسالة عبد الرحمن الشهبندر إلى صديق لـه في مصر، الواردة في «الشـورى»: عدد ١٨ رمضـان ١٣٤٤ (أول نيسان ١٩٢٦).

(٥) خطاب أمين أرسلان في مصر، أنظر المرجع نفسه: عدد ٤ تشرين الثاني ١٩٢٦.

(٦) مقابلة شخصية مع زيد الأطرش في ١٨ كانون الأول ١٩٨٧.

عصبة الأمم حيث نوقشت القضية السورية[1]، وبالرغم من كبر تضحياته، فإن الثورة لم تبلغ أهدافها بتحقيق وحدة البلاد واستقلالها فوراً، وإنما جاءت خطوة تمهيدية لتحقيق ذلك فيما بعد، وكانت تجربة للقوى الوطنية ولمقدرتها على مقارعة الاستعمار، إن لم تستطع زحزحته فقد وجّهت إليه ضربة موجعة، وحملته على تجنيد أكثر من ١١٠,٠٠٠ جندي إضافي[2].

ويعود فشل الثورة إلى عدم التنسيق المسبق الواضح بين الزعماء السوريين، وعدم مقدرة الثوّار على التنظيم والتنسيق الكافيين بين وحداتهم ومناطقهم وضبط تجاوزات بعض الملتحقين بهم، ووقوف فريق من الأقليات المسيحية والشركسية والأرمنية ضدهم، واعتماد الفرنسيين على المتطوّعين من أهل البلاد لملاحقتهم، وافتقارهم إلى وسائل الإعلام الكافية وإلى السلاح الثقيل والمتفجّرات الضرورية لتخريب خطوط المواصلات، وعدم الاستجابة الفورية للثورة في المناطق السورية بعد نشوبها في جبل الدروز، وانحصارها في الأرياف وعدم قيامها إلاّ لفترة قصيرة في مدينتي دمشق وحماه، واقتصار مساعدات الدول العربية لها على التأييد والتبرعات المحدودة، وتوافق سياسة البريطانيين والفرنسيين الذي أدّى إلى إنهائها في شرق الأردن بالتدابير البريطانية الموافق عليها من الأمير عبد الله.

خسائر الثورة

أدت الثورة إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة. ومن الصعب إعطاء رقم إجمالي صحيح عن مقدار هذه الخسائر، وإنما للدلالة على ضخامتها نذكر أن بعض أحياء دمشق وحماه، وقرى عديدة في الغوطة والإقليم ووادي التيم، ومعظم قرى جبل الدروز، دُمّرت، وأن خسائر مدينة دمشق المادية من القصف الفرنسي التدميري لأحيائها بلغت ٣ ملايين جنيه استرليني[3]، وأن خسائر المناطق الثائرة بلغت حتى حزيران ١٩٢٦، ١٤ ألف قتيل[4]. وفي ما يلي تفصيل لخسائر الدروز.

تحمَّل الدروز أعباء وخسائر كبيرة موازية لحجم جهادهم الكبير. فجبل الدروز هو مهد الثورة وأسّها ومحورها وميدانها الأكبر الذي استمرَّت المعارك فيه طوال سنتين. وقرى الدروز في الإقليم ووادي العجم والغوطة ولبنان الجنوبي والبقاع ميادين لها. ولبنان الصغير

---

(١) أول اتصالات الثوّار بعصبة الأمم كان تكليف سلطان الأطرش شكيب أرسلان بعرض قضية السوريين على عصبة الأمم، أنظر رسالته إليه في «الضحى»: عدد كانون الأول ١٩٦٢، ص ٣٣٣.

(٢) أمين سعيد: «الثورة العربية الكبرى»، الجزء الثالث، ص ٦٣٧.

(٣) «Manchester guardian», 31 Octobre 1925. نقلاً عن لوتسكي: «الحرب الوطنية التحررية في سوريا»، ص ٢٤٩.

(٤) التقرير المقدَّم من وفد اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني إلى عصبة الأمم، أنظر أمين سعيد: «الثورة العربية الكبرى»، الجزء الثالث، ص ٥١٨.

الذي حيّد عنها غدا مسرحاً لاضطرابات طائفية بين الدروز والنصارى بسببها، ومع ذلك أمدَّ دروزه جبهاتها بمئات المجاهدين وعشرات القادة الذين أفادوها بخبرتهم العسكرية والفكرية.

ولم يقتصر دور الدروز ولا سيما دروز حوران، على القتال في مناطقهم، بل قاتلوا أيضاً في سواها. لقد قاتل مجاهدوهم في جهات بعلبك والهرمل والضنية. ودروز جرمانا تسلّموا أحد محاور الهجوم على دمشق[1]، وربع المقاتلين الذين انتدبوا للعمل داخلها هم من جبل الدروز، وعبء القتال في الغوطة أُلقي على عاتق مجاهدي قرى دير علي وصحنايا والأشرفية وجرمانا وسواهم من دروز سائر المناطق وعلى الأخص جبل الدروز[2]. وقد شاركت مجموعة كبيرة من الدروز في القتال مع فوزي القاوقجي في جبل الزاوية حيث استشهد منها دفعة واحدة خمسة من آل النبواني[3].

ونظراً لمشاركة دروز الجبل والإقليم الإجماعية في الثورة، ولمشاركة دروز الغوطة ووادي التيم شبه الإجماعية، ولمشاركة مئات المجاهدين من «لبنان الصغير»، ونظراً لإلقاء بعض أعباء القتال على الدروز في غير مناطقهم، ولفعالية جهادهم، وكبر خسائرهم، أطلق بعض الكتّاب على الثورة السورية الكبرى اسم «الثورة الدرزية»[4].

في مقارنة بين جبل الدروز وغيره من المناطق يقول أندريا: «قامت عصابات مسلّحة في أماكن أخرى غير جبل الدروز كلّفتنا الشهور الطويلة لملاحقتها، ولكن أهل تلك الأماكن ظلّوا هادئين. أمّا في جبل الدروز، فالأمر يختلف كلياً، إذ أن شعباً بأكمله انتصب لمقاومتنا»[5]. وهذا ما جعله يطلق على ما حصل في جبل الدروز «ثورة»، وعلى ما حصل في دمشق «تمرُّد»، متخذاً من هاتين العبارتين عنواناً لكتابه «ثورة الدروز وتمرُّد دمشق»، متمشياً في هذه التسمية مع سياسة الفرنسيين التقسيمية التي أوصلته إلى تجزئة الثورة السورية الكبرى. ويضيف أندريا قائلاً: «إن هذا الجبل على صغره أنزل بنا أضراراً لم نلاقها من غيره»[6].

---

(١) أنظر عن مشاركة دروز جرمانا في الهجوم على دمشق، أمين سعيد: «الثورة العربية الكبرى»، الجزء الثالث، ص ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٢) يذكر محمد سعيد العاص في «صفحة من الأيام الحمراء»، ص ١١٦ - ١١٧، أن بين ٣٩٠ مجاهداً في الغوطة، ٣٣٠ مجاهداً درزياً. أنظر أيضاً منير الريس: «الكتاب الذهبي للثورات الوطنية...»، ص ٣٤١.

(٣) أنظر خيرية قاسمية: «مذكرات فوزي القاوقجي»، الجزء الأول، ص ١١٢، ومذكرات فوزي القاوقجي التي أورد قسماً منها سعيد تقي الدين في «المقالات السياسية»، ص ١٧٩ - ١٨٠.

(٤) ستيفن لونغريغ: «تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي»، ص ١٩٩، ٢٠٩.

(٥) Andréa: «La Révolte Druze...», p. 23.

(٦) Ibid, p.p. 43 - 44.

إن عـدد دروز الجبل عـام ١٩٢٥ هو ٤٤,٣٤٤ نسمـة تجنّـد منهم ٧,٠٠٠، وفي أحـد المراجع ٨,٠٠٠ مقاتل[١]. وهـذا يدلّ عـلى أن جميع القـادرين على حمـل السلاح اشـتركوا في الثورة بنسبة أقل من واحد على ستة من العدد الإجمالي، بينما أغلب قواعد الثورة «لم يتجـاوز عدد المشتركين فيها واحداً على ثلاثة عشر من الرجال القـادرين»[٢]. وهكذا كـان شأن دروز الإقليم، إذ أن نسبة المشتركين منهم في الثورة هي النسبة نفسها من مشتركي جبل الدروز لأنهم ثاروا كلهم. ونسبتهم في وادي التيم والغوطة هي أدنى بقليل. وتبعاً لذلك فإن مدة ثورة دروز هذه المناطق الأقصر وعددهم الأقلّ، جعلا الأضرار التي أنزلوها بالفرنسيين أقلّ مما أنزلـه إخوانهم في جبـل الدروز، مع الإشارة إلى أن هؤلاء وأولئك قاتلوا قتالاً مشتركاً في معظم المعارك.

وكما أنزل دروز الجبل بالفرنسيين خسائر لم يلاقوها من غيرهم، أنزل الفرنسيون بهم، وبإخوانهم من سـائر المنـاطق، خسائـر بشرية ومـادية لم ينـزلوهـا بغيرهم، وغـالت وسائـل إعلامهم في تقدير هذه الخسـائر لتـبرز تفوّقهم وانتصـارهم الساحق في المعـارك فذكـرت أنها ٧٠,٠٠٠ بين قتيل وجريح[٣]. أمّا إحصاء المفوضية الفرنسية، فيـذكر دون تحـديد التـاريخ أن عدد قتلى الثورة ٦,٠٠٠ بينهم ٢,٥٠٠ من جبل الدروز[٤].

والرقم الأول مبالغ فيه، والـرقم الثاني أقـلّ من الحقيقة. وعـلى الأرجح فـإن خسائـر الدروز هي ما يقارب ٦,٠٠٠ شهيد[٥]. والـذي يعزّز صحّـة هذا الـرقم هو مـا أوردته مجلّة فينكس الفـرنسية عن خسـائـر الثـوّار. ففي شهـر أيلول ١٩٢٥ بلغت ٣,٧٣٢، وفي تشرين الأول ٦٩٨، وفي تشرين الثاني ٢,٠٥٤، وفي كـانـون الأول ١,٩٥٣، وفي كـانـون الثـاني ١٩٢٦، ٣٢٥، وفي شبـاط ٥٠٨، وفي آذار ٨٧٠، وفي نيسان ١,٠٥٤، وفي أيـار ١٦٤»[٦]. فحتى شهـر أيلول ١٩٢٥ كانت الثـورة لا تـزال منحصرة في جبـل الـدروز، وهـذا يعني أن الـ ٣,٧٣٢ شهيداً هم من سكّانه. وفي الأشهر الأخـرى، وخصوصـاً كانـون الأول ١٩٢٥، كانت المعارك محتـدمة في وادي التيم والإقليم. وفي نيسـان ١٩٢٦ كان الفـرنسيون يهـاجمون جبل الدروز. وهذا يؤدّي إلى الاستنتاج أن معـظم قتلى الثـوّار، الذين أوردت عـددهم هذه المجلّة، هم من الدروز وأن رقم ٦,٠٠٠ هو قريب من الحقيقة. يضـاف إلى ذلك أن الـدروز

---

(١) لوتسكي: «الحرب الوطنية التحررية في سوريا»، ص ٢٠٠.

(٢) ستيفن لونغريغ: «تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي»، ص ٢٠٠.

(٣) Emin Magid Arslane: «Liban Y Syria...», p. 96.

(٤) A.E. 1918 - 1929, no 552, vol 23, p. 48.

(٥) مقابلات شخصية مع سلطان وزيد الأطرش ومجاهدين ومعمّرين عديدين من جبل الدروز.

(٦) «لسان الحال»: عدد أول تشرين الأول ١٩٢٦.

تكبّدوا خسائر بشرية أخرى بين تشرين الأول ١٩٢٦ ونهاية الثورة في حزيران ١٩٢٧.

تأتي السويداء في جبل الدروز في المرتبة الأولى بعدد شهدائها، بينما تأتي عرمان في المرتبة الأولى بالنسبة إلى عدد سكّانها إذ فقدت ما ينوف على ١٣٠ شهيداً[1]. واستشهد من بلدة جرمانا ٩٥ مجاهداً عدا النساء والأطفال[2]، وعلى مقربة منها استشهد عادل النكدي[3]. وبلغ عدد شهداء قلعة جندل ٥٧ خلال يومين. وتحوّلت مجدل شمس إلى مقبرة جماعية للنساء والأطفال والشيوخ الذين لم يتمكّنوا من مغادرتها عندما احتلّها الفرنسيون في نيسان ١٩٢٦.

ونفّذ الفرنسيون ثلاث مجازر في راشيا والعقبة وحاصبيا ذهب ضحيتها في الأولى ٢٤ شهيداً، وفي الثانية ٤٣ شهيداً، وفي الثالثة ١٢ شهيداً، يضاف إليهم ٣٢ شهيداً سقطوا من العقبة خلال المعارك، فتكون هذه البلدة أول بلدة في سورية ولبنان بعدد شهدائها بالنسبة إلى عدد سكّانها القليل[4].

أمّا دروز لبنان الصغير، فقد استشهد منهم العشرات في المعارك، فيما كانت السلطة تنتظر العائدين من الجبهات لتقوم بتصفيتهم، وبلغت في تحاملها على دروز لبنان الصغير حد إعدام الأبرياء منهم في خلال الاضطرابات الطائفية بينهم وبين المسيحيين[5].

وبالنسبة إلى الخسائر المادية، فقد غدت معظم قرى جبل الدروز، وبلدات جرمانا ومجدل شمس وقلعة جندل وراشيا وحاصبيا وعيحا والعقبة، خراباً لا تزال آثاره ماثلة أمام الأعين حتى الآن نتيجة قصفها بالمدفعية والطيران أو إحراقها وهدمها بعد احتلال الفرنسيين لها انتقاماً من أهلها. وكثيراً ما كان الفرنسيون يتخذون من هدم البيوت وسيلة ضغط لإجبار المجاهدين على التسليم سامحين لجنودهم بنهبها كما جاء في رسالة الكولونيل هنري[6].

(١) رسالة المجاهد قاسم أبو خير إلى نديم ناصر الدين في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٩. من أوراق نديم ناصر الدين.

(٢) مقابلة شخصية مع سماحة شيخ عقل دروز لبنان الشيخ محمد أبو شقرا الذي كان مقيماً في جرمانا واشترك في معارك الغوطة، في ٨ أيار ١٩٨٨.

(٣) عندما نشبت الثورة ترك عادل النكدي لوزان في سويسرا حيث كان يحضّر شهادة الدكتوراه، والتحق بها. وهناك دليل آخر على نضاله ضد الفرنسيين أورده عادل أرسلان في مذكراته، الجزء الثالث، ص ١١٢٣، وهو محاولته نسف نصب أقامه الفرنسيون في مطلع عهد الانتداب في بيروت فلاحقوه لهذا السبب.

(٤) نفّذ الفرنسيون مجزرة العقبة انتقاماً لمقتل الملازم تينه على يد مجاهديها في موقعة عين الدلب ولأن هذه البلدة قاومتهم. مقابلة شخصية مع المجاهد قاسم الهبري في ٥ تشرين الأول ١٩٨٦.

(٥) أعدم حسين أبو شقرا بتهمة اشتراكه في الاضطرابات الطائفية بالرغم من الشهود على براءته. أنظر «لسان الحال»: عدد ٤ كانون الأول ١٩٢٦.

(٦) صورة عن رسالة حاكم جبل الدروز الكولونيل هنري الذي كان على رأس إحدى حملات الإخماد في جبل الدروز. من أرشيف جنيف. من وثائق وليد عدرا. و«سورية الشهيدة»، مرجع مذكور سابقاً، ص ٨، وهو يذكر أن الفرنسيين أحرقوا بلدة جرمانا وسلبوها حين طلبوا تسليم بنادقها ولم تفعل.

وفُرضت على القرى غرامات باهظة لإيوائها الثوار وتقديم العون لهم، أو لحصول حوادث في خراجها كما فُرض على كل مجاهد تقديم بندقية حربية وليرتين ذهبيتين عند الاستسلام. فأتت الغرامات ونفقات التسلّح والأضرار في البيوت والممتلكات والمزروعات على ما ادخره السكّان، وأدّت إلى إفقارهم[1].

وحمّلت السلطة الفرنسية أعيان الدروز مسؤولية قيام الثورة فغرّمتهم وصادرت ممتلكاتهم بموجب القرار رقم ٥٣ تاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٢٦ الذي أصدره المفوض السامي دي جوفنيل وجمّله بمشروع مساعدات للمتضرِّرين طبّق في نطاق ضيِّق ومحدود وبانحياز واضح نحو حلفاء الفرنسيين ومؤيِّديهم[2]. واستثنى المجلس النيابي اللبناني دروز وادي التيم من التعويض الذي أُقرّ للمتضرِّرين[3] فبُني للمسيحيين مئات البيوت المسقوف معظمها بالقرميد[4] والتي بلغت تكاليف ما بني منها حتى عام ١٩٢٧، ٢٠ مليون فرنك فرنسي دُفعت من صندوق الخزينة اللبنانية. حتى أنه أُخذ من الدروز بيوتهم المهدَّمة المجاورة لقلعة راشيا من أجل توسيع القلعة دون إعطائهم التعويض العادل[5]. وبهذا تكون السلطة عدَّت جميع المتضرِّرين الدروز متمرِّدين يجب معاقبتهم باستثنائهم من التعويض، وجميع المتضرِّرين المسيحيين منكوبين يجب مساعدتهم وإعادة بناء بيوتهم لأنهم ضحية الثورة وضحية الولاء للسلطة المنتدبة.

وإضافة إلى هذه الخسائر البشرية والمادية، رافق حوادث الثورة نزوحات درزية من مناطق القتال أهمها نزوح معظم دروز وادي التيم إلى فلسطين والإقليم بعد تراجع الثورة عن وادي التيم، ونزوحهم بعد احتلال الفرنسيين الإقليم مع أهله إلى جبل الدروز حيث تعرَّضوا في طريقهم لتعديات عملاء السلطة الفرنسية من السلوط[6]، ونزوح مجاهدي جبل الدروز والإقليم ووادي التيم ولبنان الصغير إلى شرق الأردن مع عائلاتهم بعد إعادة احتلال

---

(١) تذكر «لسان الحال» في عدد ٤ تشرين الثاني ١٩٢٦، أنه فرض على حاصبيا ٦,٠٠٠ ليرة ذهبية و٦٥ بندقية، وعلى عين قني ٥٠٠ ليرة و٦٠ بندقية، وعلى عين جرفة ٢٠٠ ليرة و٣٠ بندقية، وعلى الفرديس ٤٠٠ ليرة و٣٥ بندقية.

(٢) نص القرار وارد في «النشرة الرسمية للمفوضية العليا...»، عدد ١٥ كانون الثاني ١٩٢٦، ص ٦.

(٣) في مقابلة مع عفيف تلحوق في ٢ تموز ١٩٨٧، صرَّح أن بشارة الخوري تهجَّم على الثوَّار الدروز عند بحث مسألة التعويض على المتضررين في المجلس النيابي اللبناني فردَّ والده النائب جميل تلحوق عليه بعنف.

(٤) مقابلات شخصية مع عديدين من أهالي راشيا من بينهم مختار راشيا الوادي منذ ٤٠ سنة ميخائيل كرجي في ٥ تشرين الأول ١٩٨٦.

(٥) «الصفاء»: عدد ٧ تموز ١٩٣٢.

(٦) صور عن كتاب سلطان الأطرش وفضل الله هنيدي وحمد عزام في ٢٦ رمضان ١٣٤٤، وكتاب عبد الغفار وحسن الأطرش في ٢٧ رمضان، وكتاب مشايخ العقل في جبل الدروز في ٢٩ رمضان. وجميعها تطلب نجدة أهل الإقليم وصدّ اعتداء السلوط عليهم.

الفرنسيين الجبل، وعقب انتهاء الثورة لم يرض قسم كبير منهم بالاستسلام الذليل، بل فضّلوا النفي الذي طال عند بعضهم فبلغ عشر سنوات[1].

يتضح من هذا العرض أن جهاد الدروز كان بمستوى إيمانهم بالقضية الوطنية وبأهداف المشروع القومي الذي قاموا بالثورة وعمّموها من أجله، وأن خسائرهم هي بمستوى جهادهم، وأنه نزل بهم ما لم ينزل في أية فئة لأن الثورة بدأت في مناطقهم قبل كل المناطق واستمرّت بعدها وكانت إجماعية أو شبه إجماعية، ولأنهم قاتلوا في غير مناطقهم. وبقدر ما نالهم من خسائر، وترتّب عليهم من أعباء، بقدر ما نالوا الإعجاب بمآتيهم وتضحياتهم[2].

استنتاجات

الثورة السورية الكبرى هي مشروع قومي كبير استمدَّ أسبابه الرئيسة من رفض الانتداب الفرنسي ورغبة السكّان في التحرُّر والاستقلال والوحدة. وانبثق من إرادة داخلية لا خارجية. وكُتب بدماء المجاهدين الوطنيين الأحرار، وبتضحيات الأهالي الذين أمدُّوهم بمقوِّمات الصمود. وجاء الجهاد فيه نضالاً ومفاداة على مستوى أهدافه. وهي ثورة وطنية جمعت الوطنيين من مختلف المناطق والفئات مع غلبة الطابع الإسلامي لأن معظم سكّان المناطق الثائرة هم من المسلمين. والدلائل على هويتها الوطنية، وتجرّدها من الصبغة الطائفية التي حاول الفرنسيون إلصاقها بها، هي الأهداف الوطنية القومية التي استهدفتها وبياناتها ومناشيرها، وسلوك قادتها ومجاهديها، ومسار أحداثها. إلى جانب أن مناصبيها العداء وحاملي السلاح في وجهها هم حلفاء الفرنسيين وأعوانهم من المسيحيين والمسلمين على السواء مع غلبة مسيحية لأن السلطة الفرنسية أثارت مخاوف المسيحيين أكثر من سواهم، مدعية أن الحفاظ على حقوقهم رهن ببقائها في المشرق العربي. فبعض مسيحيي لبنان مثلاً حملوا السلاح في وجه الثورة، ووقفوا ضدها من منطلق طائفي، ومن منطلق الحرص على المصالح والامتيازات التي نالوها في ظلّ الانتداب الفرنسي.

والثورة هي ثورة سورية كبرى منذ انطلاقها من جبل الدروز، وقبل انتقالها إلى سائر المناطق. فهي ليست ثورة الدروز في مناطقهم، أو ثورة الدمشقيين والحمويين في دمشق

(١) بلغ عدد النازحين ٣,١٥٧، رسالة علي عبيد إلى نجيب العسراوي التي نشرتها «لسان الحال» في عدد ١٠ أيار ١٩٢٨.

(٢) يعرب الشريف حسين في رسالته إلى صيّاح الأطرش عن إعجابه بتضحيات الدروز وبطولاتهم في الثورة، أنظر الملحق رقم ١٤.

وحماه، أو ثورة الشيعة في جرود الهرمل، أو السنّة في جرود الضنية، إنها ثورة الوطنيين جميعاً في هذه المناطق متحدين ضد عدو واحد، هو الانتداب الفرنسي. وهي ليست ثورة الإقطاعيين من أجل مصالحهم، ولا ثورة الفلاّحين والعمّال على الإقطاعيين والأغنياء في الغوطة، بل ثورة الوطنيين من إقطاعيين وسواهم بقيادة قادة معظمهم من الإقطاعيين والزعماء التقليديين.

وهي ثورة عربية كما سمّت نفسها ببياناتها، وكما ظهر من توجُّه قادتها ومسارها وتحوّلها إلى شأن عربي. وكان من الممكن، في حال نجاحها، أن تصبح سورية آنذاك نواة لوحدة عربية، وأن تنتقل عدوى التحرير إلى منطقة الانتداب البريطاني، وأن يفشل مشروع الدولة اليهودية، وهذا أحد أهمّ أسباب التقاء الفرنسيين والبريطانيين على إنهائها. ومع هذا لم تنل إلاّ من بعض الدول العربية تأييداً اقتصر على الدعم المالي والمعنوي لأن جميع هذه الدول هي نفسها بحاجة لأن تتحرَّر من قيود الاستعمار.

سعى الثوّار إلى أن يكونوا على مستوى أهدافهم من النواحي العسكرية والسياسية والتنظيمية. ولم يبخلوا بالبذل والعطاء. ونجحوا من حيث التنظيم العسكري وإعداد الخطط الحربية وتنسيق الجهود السياسية بمقدار خبرتهم وبمقدار ما سمحت به ظروفهم وواقعهم الذي كان يتأثَّر برواسب التخلّف والفئوية والمناطقية والتقاليد. وقد منيت المناطق الثائرة بخسائر بشرية ومادية كبيرة، وتحمَّلت المناطق الدرزية العبء الأكبر لطول مدّة الثورة فيها كما في جبل الدروز، ولأن جميع سكّانها أو معظمهم ثاروا، ولأن ثائريها شاركوا في القتال في سائر المناطق. وبرهن الدروز على أن أهميتهم العسكرية والنضالية أكبر من حجمهم السكّاني. وظهروا ركيزة الثورة التي كان لهم الفضل في البدء بها وتعميمها وتعميدها بدماء آلاف الشهداء. وظهر خصوصاً ما لجبل الدروز من تأثير في تاريخ سورية حمل الفرنسيين على القول إنه خزّان المقاتلين وإن سكّانه قدر سورية في السلم والحرب[1].

خرج الدروز من الثورة مرفوعي الرأس، موفوري الكرامة، تتناقل الألسن وتخطّ الأقلام فعالهم وتذيع صيتهم في العالم العربي وخارجه. لكن لعظم تضحياتهم خرجوا أيضاً منهوكي القوى، مصابين بخسائر بشرية ومادية تفوق حجمهم السكّاني وإمكانياتهم الاقتصادية، فبات عليهم أن يداووا جراحهم، ويعيدوا بناء ما تهدَّم وما انهار من قدراتهم المادية على حسابهم.

(١) «Rapport de Catroux», Op. Cit. p. 17. et M^eme Gaulis: « la Question arabe», p. 172.

الباب الثالث

الدروز من نهاية الثورة السورية الكبرى
حتى بداية الحرب العالمية الثانية

الفصل الأول

أوضاع المجاهدين في المنفى وإسهام الدروز في القضايا العربية والإسلامية

انقسام المجاهدين بعد نهاية الثورة السورية الكبرى

١ ـ نزاعات المجاهدين: حافظ المجاهدون على وحدتهم في خلال الثورة، باستثناء حالات قليلة، وانقسموا وتنازعوا بعدها لأسباب مرتبط بعضها ببعض هي كيفية توزيع الإعانات المرسلة إليهم وتشكيل لجانها، والنزاع بين الأحزاب السورية، ونزاع سلطان الأطرش وعادل أرسلان. لقد ظهرت ملامح انقسام حزبي الشعب والاستقلال عندما بدأ دي جوفنيل مفاوضاته مع السوريين لإنهاء القتال وحلّ القضية السورية[1]. وانقسمت لجنة المؤتمر السوري الفلسطيني في مصر إلى لجنتين متعاديتين طال النزاع بينهما بالرغم من الوساطة لإنهائه[2]. فأسهم انتساب قادة الثوّار إلى أحد الحزبين، وتفضيلهما إحدى اللجنتين، في انقسامهم.

كان عادل أرسلان ومحمد عز الدين الحلبي وعلي عبيد أبرز قادة ثوّار الدروز المنضمّين إلى حزب الاستقلال الذي خاض عام ١٩٢٨ مع حزب الشعب معركة إعلامية على صفحات الجرائد، تراشق فيها أقطابهما وأنصارهما بالتهم المتبادلة عن ترك ميدان الجهاد وخذل الثورة[3]. وكثيراً ما وجّه عادل أرسلان الاتهامات القاسية إلى رئيس حزب الشعب عبد الرحمن الشهبندر، ووصفه بـ «الهارب من جبل الدروز خلال حصول المعارك فيه»[4].

---

(١) إحدى وثائق متحف دمشق الحربي رقم ٩٢، وهي رسالة إلى شخص تلقّبه بـ «الزعيم» هو على الأرجح عبد الرحمن الشهبندر، مؤرّخة في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٥ تظهر الاختلاف بين مطالب حزبي الشعب والاستقلال.

(٢) أنظر بيان لجنة الوساطة المؤلّفة من أحمد زكي وإحسان الجابري وأمين الحسيني في «البلاغ»: عدد ٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٨.

(٣) أنظر مهاجمة نزيه المؤيد العظم لحزب الاستقلال في «المقطّم»: عدد ٥ يوليو (تموز) ١٩٢٨.

(٤) رسالة عادل أرسلان إلى أمين مجيد أرسلان المنشورة في «الشورى»: عدد ١٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٣١، ومذكراته، الجزء الأول، ص ٢٧٦.

ومع أن عبد الغفار ومتعب الأطرش لم يكونا حزبيين، إلَّا أنهما أظهرا عدم الرضى عن حزب الاستقلال، ونظرا إلى مصلحة جبل الدروز الآنيّة من منظار إقليمي وطائفي.

وبالرغم من عدم انتساب سلطان الأطرش إلى أي حزب من الأحزاب، وإحجامه غالباً عن تأييد أي منها ضد الآخر حرصاً على مصلحة الثورة ووحدة الثوّار، لم يخف ميله إلى حزب الشعب ورئيسه عبد الرحمن الشهبندر الذي تظهره الوثائق الفرنسية في كتلة واحدة معه[1] وإن كانت علاقته به قد ضعفت بعض الشيء عند حضور عادل أرسلان من القدس والتحاقه بالثورة، ووجوده إلى جانبه ابتداء من أول كانون الأول ١٩٢٥ أكثر من الشهبندر[2]. ومع ذلك وافق على بيان أرسلته اللجنة العليا لقيادة المجاهدين في الصحراء يوافق على إلغاء رئاسة ميشال لطف الله للجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، ويطعن بمواقف آل لطف الله وضمناً بمواقف الشهبندر[3].

وكثيراً ما حاول المتنازعون زجّ سلطان الأطرش في خلافاتهم، واستغلال اسمه لمصلحتهم، لكنه، وإن اضطرّ أحياناً إلى اتخاذ موقف إزاءهم كتوقيعه مثلاً على البيان المشار إليه أعلاه، كان يأبى حشر نفسه في صراعهم، ويتخذ موقف الحَكَم لا الفريق، ويحاول جهده وضع حدٍّ لخلافاتهم والتوسّط بين أحزابهم ولجانهم والتوفيق بين اتجاهاتهم. ومن أجل ذلك انتدب يوسف العيسمي ممثّلاً عنه لحلّ خلافات الأحزاب السورية في مصر، وأرسل في آب ١٩٢٨ بياناً كرّر فيه ما جاء في نداء سابق وهو «مناشدة عموم الأحزاب السياسية والكتل الوطنية في الداخل والخارج توحيد الكلمة وتنظيم الصفوف»[4].

وقد أثمرت جهود سلطان من أجل التوفيق بين الأحزاب واللجان المتنازعة إذ اجتمع في النبك بدعوة منه وبرئاسته مندوبوها ومعظم قادة المجاهدين، وأصدروا عدة قرارات وطنية استنكروا فيها تعطيل الجمعية التأسيسية السورية واستمرار الفرنسيين في التعاطي مع الأزمة السورية بعقلية الفتح والاستعمار، وأيَّدوا حقوق الشعب الفلسطيني، واستنكروا أحداث فلسطين، واستهلّوا قراراتهم بإعلانهم للعالم أجمع «أن السوريين جميعاً على اختلاف أحزابهم الوطنية وهيئاتهم التأسيسية شخص واحد»[5].

وإضافة إلى الأسباب الآنفة الذكر جاءت قضية الإعانات تزيد من انقسام المجاهدين

---

(١) A.E. Levant 1918 - 1929, Syrie - Liban vol.201 p. 182.

(٢) رسالة أمين رويحة إلى محمد عز الدين الحلبي في ٢٩ أيلول ١٩٢٩، من أوراق محمد عز الدين الحلبي.

(٣) البيان منشور في «المقطّم»: عدد ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٨.

(٤) البيان منشور في «الصفاء»: عدد ٨ آب ١٩٢٩.

(٥) قرارات مؤتمر الصحراء المنعقد في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٩. من وثائق متحف دمشق الحربي. وثيقة رقم ٩٣.

الذين، منذ الأيام الأولى التي شُكِّلت فيها اللجان المعنية بها، تعدَّدت آراؤهم بشأنها[1]. فقد شكَّلوا لجاناً منهم، وعيَّنوا معتمدين في القدس لتلقِّي الإعانات التي تأتيهم من المحسنين عبر لجنة القدس، ثم عبر جريدتي «الصفاء» و«البيان»[2] وحزب سورية الجديدة ولجنة إسعاف أطفال الصحراء التي أسَّسها سامي سليم في بيروت[3]. وفي الفترة الأخيرة كان معظم الأموال يُرسل عبر جريدة «الصفاء».

لكن بعض المسؤولين عن الأموال لم يسلموا من انتقادات المجاهدين واعتراضهم على كيفية توزيعها. فمتعب الأطرش لفت نظر سلطان الأطرش في الأزرق إلى ذلك. ولمَّا لم يلق كلامه أذناً مصغية عنده، أعلم عبد الغفار الأطرش الذي عاد إلى الأزرق في شباط ١٩٢٧ بعد أن كان استسلم للفرنسيين في تشرين الأول ١٩٢٦، فاجتمعا بسلطان بحضور سائر الطرشان، وفي خلال الحديث عن الأموال وحزب الاستقلال وعلاقة المجاهدين بعضهم ببعض غمزا من قناة عادل أرسلان لأنه من أقطاب هذا الحزب الذي ينكرون. فدافع سلطان عن عادل أرسلان، وخاطبهما بعبارات قاسية وبعنف[4].

استاء عبد الغفار ومتعب من ردّ سلطان العنيف وتفضيله عادل أرسلان عليهما، ولم يطل بهما الوقت حتى استسلما للسلطة الفرنسية. وقد لامه متعب في إحدى قصائده على ثقته برئيس لجنة الإعانات في القدس، أمين الحسيني[5]، واتهم عادل أرسلان بتفريق الثوَّار، وهاجم في تصريحاته من اتهمهم بعباد المال الذين صنعوا خاتماً باسم سلطان لتلقِّي الأموال وصرفها كما يشاؤون، ثم كرَّر في مقابلة صحفية اتهامه لجنة الإعانات بسوء توزيع

---

(١) نلحظ تعدّد آراء الثوَّار في رسالة إلى عقله القطامي بتاريخ ٣ أيلول ١٩٢٦ حول اتفاق فريق منهم من أجل تشكيل لجنة لتلقِّي الأموال. من أوراق عقله القطامي.

(٢) البيان جريدة مهجرية أسَّسها سليمان بدّور، وهو درزي من بعقلين، عام ١٩١٠، وجعلها منبراً لأحرار العرب خصوصاً في القارة الأميركية، فأسهمت بقلمه وأقلامهم في نصرة قضايا العرب، وآزرت الثورة السورية الكبرى مؤازرة فعَّالة، وتابعت الاهتمام بمجاهديها وتنظيم الإعانات لهم، وشنَّت الحملات على ممارسات السلطة المنتدبة في سورية ولبنان فمنعت هذه السلطة دخولها إليهما في عام ١٩٣١. للمزيد من المعلومات عنها وعن مؤسِّسها أنظر نجيب البعيني: «رجال من بلادي»، الجزء الثاني، بيروت ١٩٨٦، ص ١٤٣ ـ ١٥٥.

(٣) حلَّت السلطة الفرنسية هذه اللجنة تعسّفاً في عام ١٩٣٥، أنظر «النهار»: عدد ٩ حزيران ١٩٣٥.

(٤) صرَّح زيد الأطرش في مقابلة شخصية في ١٩ تشرين الثاني ١٩٨٦ بأن سلطان كاد يفتك بعبد الغفار ومتعب الأطرش، وأن متعب كان على حق في بعض اتهاماته بشأن توزيع الأموال. لكن مسؤولية سوء التوزيع تتحمَّلها جهات عديدة وأشخاص كثيرون اغتنى فريق منهم من أموال الثورة.

(٥) أسَّس رشيد طليع لجنة الإعانات في القدس، وتسلَّم أمانة سرِّها عجاج نويهض. أنظر مقالة عجاج نويهض بعنوان «ثورة ١٩٢٥» في «الأنباء»: عدد ٣٠ حزيران ١٩٨٠.

الأمـوال[1]. وبالمقـابل كـان محمد سعيـد العاص يهـاجم الدروز ويتهمهم بـالاستئثار بـأموال الثورة[2].

أدَّت خلافات الأحزاب، والضجّة التي أثارتها جهات عديدة حول سوء توزيع الأموال إلى عقد عدّة اجتماعات لتنظيم الشأن المالي. ومع ذلك ظلَّ تـوزيع الإعـانات يثير الشكوى والاحتجاج، وشيَّع خصوم سلطان الأطرش عنه أنه غير راضٍ عن تشكيل اللجنة العليا[3] ولا يتقيَّد بقراراتها.

وحـين وُزِّعت الإعانـات على أنصـار سلطان الأطرش الـذين انتقلوا من الحـديثـة إلى الأزرق وعمَّان، احتجَّ بعض قادة المجاهـدين من أنصار عـادل أرسلان المـوجودين في النبـك عـلى ذلك منـطلقين في مـوقفهم هذا من أن تـوزيع الإعـانات عـلى غـير المقيمـين في النبـك والحديثة قد يحمل المقيمـين فيهما عـلى النزوح إلى عـمَّان والأزرق حيث المعيشة أسهـل ووصول الإعانات أيسر، وهذا يؤدِّي إلى نهاية الثورة التي هي في نظرهم لا تـزال قائمـة وحيَّة بـوجود الثوَّار في النبك[4]. وكذلك ظلَّت كيفية توزيع الأموال من قبل اللجان الوسيطة بين المتبرِّعـين والمجاهدين تثير الاعتراض أحياناً حتى تاريخ عودة المجاهدين إلى الوطن[5].

واضح من ذلك كيف أن المجاهدين الذين لم تخطر قضيـة المال عـلى بالهم حـين نفروا إلى الثورة، والذين وطَّنوا النفس على التضحية بما هو أثمن منه أي بالدماء والأرواح من أجل توحيد الوطن وتحريره، شُغلوا بقضية الإعانات التي زادت من انقسامهم، بل كـانت أحيانـاً سبباً له لأنها باتت المصدر المهمّ لمعيشتهم. فقـد عاشـوا عشر سنوات من الضيق والمصـابرة، فلا الغذاء كـافٍ، ولا الدواء مـوجود بـاستثناء الكينـا، ولا التعليم متوفِّـر لأبنائهم، حتى أنهم افتقروا إلى الورق لكتابة رسـائلهم[6]. وخيامهم لم تكن تقيهم تقلّبـات المناخ «ولا سيـما خيام مجاهدي الشوف التي كانت من الخيش لا تقيهم حرّاً ولا قرّاً»[7].

---

(1) «المقطّم»: عدد ٢ يوليو (تموز) ١٩٢٧.

(2) أنظر تصريحات محمد سعيد العاص في جريدة «فلسطين»: عدد ٥ آب ١٩٢٧.

(3) شكّل المجاهدون اللجنة العليا في اجتماعهم الذي عقدوه برئاسة سلطان الأطرش في شباط ١٩٢٧، أنظر «المقطّم»: عدد ٢٧ فبراير (شباط) ١٩٢٧.

(4) رسـالة تسعـة من قادة المجـاهدين إلى رئيس لجنـة إسعاف أطفـال-الصحراء سـامي سليم في ١٠ ذي القعـدة ١٣٥ هـ (على الأرجح ١٣٥٠ هـ). من وثائق أسعد سليم.

(5) يحتجّ محمد عز الدين الحلبي في رسـالته إلى نـديم ناصر الـدين بتاريـخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٥ على كيفيـة تصرّف رئيس لجنة إسعاف أطفال الصحراء، سامي سليم، بالأموال. الرسالة من أوراق نديم ناصر الدين.

(6) يذكر سلطان الأطرش في رسالته إلى صيّاح الأطرش، التي كتبها على قفا رسالة صيّـاح الأطرش إليـه، ما يـلي: «لا يوجد لدينا فلوس حتى نشتري طبق ورق فاضطررنا أن نكتب على قفاه»، من أوراق صيّاح الأطرش.

(7) رسالة أديب خير إلى شكيب أرسلان، أوردتها «الضحى» في عدد شباط ١٩٦١، ص ٤٨.

لذا كان المجاهدون بأمسّ الحاجة إلى إعانات باسم المصلحة العامّة[1] تحفظ كرامتهم وكرامة أمّتهم التي جاهدوا من أجلها، وتأتيهم من أحرار المهاجرين «ولا سيما الموحّدين من بني معروف، الرافد الأول لثوراتنا الوطنية بالمال والإعلام»[2]. وحين شحّت ناشد سلطان الأطرش المحسنين أن يزيدوها وأن يهتمّوا بإخوانهم المجاهدين «الذين ليس لهم من موارد طبيعية يسترون فيها ما يقي عوايلهم شر غائلة الجوع المدقع، ولا لهم بصر سوى ما تجود به أكفّ المحسنين داخل البلاد وخارجها»[3].

٢ ـ **النزاع بين سلطان الأطرش وعادل أرسلان**: النزاع الذي شغل المجاهدين أكثر من غيره، وساهم في انقسامهم، هو النزاع بين سلطان الأطرش وعادل أرسلان، الذي يعود إلى عدة أسباب هي: تنافسهما على الزعامة[4]، ودور «الأيدي الأثيمة» في خلق الخلاف بينهما[5]، وكيفية توزيع الأموال المرسلة إلى المجاهدين، والنزاع بين حزبي الشعب والاستقلال، والخصومة بين الأمير عبد الله والملك عبد العزيز. وهذه الخصومة وذاك النزاع انعكسا سلباً على العلاقة بينهما. ففيما كان سلطان يميل إلى حزب الشعب ورئيسه الشهبندر، وآل لطف الله، كان عادل أرسلان من أقطاب حزب الاستقلال. وفيما كان سلطان يميل إلى الأمير عبد الله أكثر من الملك عبد العزيز، كان عادل أرسلان، الناقم على الهاشميين منذ طرده من الأردن عام ١٩٢٤، وأنصاره وأخوه شكيب يميلون إلى الملك عبد العزيز[6]. يضاف إلى ذلك سببان قد يكونان أثّرا في علاقتهما وهما: موقف شكيب أرسلان، شقيق عادل، المعارض لثورة دروز حوران على الدولة العثمانية عام ١٩١٠ بقيادة يحيى الأطرش، ومنافسته الطرشان على عضوية حوران في «مجلس المبعوثان العثماني» عام ١٩١٣، وفوزه بها عليهم[7].

---

(١) رسالة محمد عز الدين الحلبي إلى عقله القطامي وقاسم أبو خير وعلي الملحم في ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٥. من أوراق عقله القطامي.

(٢) مقالة أكرم زعيتر بعنوان «من هو عباس أبو شقرا»، أوردتها «الشرق الأوسط» في عدد ٢٨ حزيران ١٩٨٨.

(٣) نداء سلطان الأطرش عام ١٩٢٩. من أوراق عقله القطامي.

(٤) يقول شكيب أرسلان إن المنافسة بين أخيه عادل وسلطان، وهما في محلٍّ واحد، كان لا بدَّ منها. أنظر رسالته إلى علي عبيد عند سلامه عبيد: «الثورة السورية الكبرى...»، ص ٤١١.

(٥) يشير محمد عز الدين الحلبي في رسالته إلى نديم ناصر الدين في ٢٨ أيلول ١٩٣٥ إلى هذه «الايدي الأثيمة» دون تسميتها، ودون ذكر الأدلّة فيقول: «كانت الأيدي الأثيمة تلعب دوراً هاماً حتى ازداد الخلاف إلى درجة الخطر». من أوراق نديم ناصر لدين. وبالمقابل يشير فؤاد الأطرش إلى هذه الأيدي ويحدِّدها ببعض الدروز دون تسميتهم، ودون ذكر الأدلّة فيقول: «إن بعض الثوّار من الدروز والذين انضمّوا للأمير عادل كانوا جواسيس لفرنسا. وقد لعبوا دوراً فعّالاً في تعميق الخلاف وفي استغلال الأمير عادل»، أنظر فؤاد الأطرش: «الدروز، مؤامرات وتاريخ وحقائق»، بيروت ١٩٧٤، ص ٣٠٢.

(٦) رسالة محمد عز الدين الحلبي إلى نديم ناصر الدين بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٣٥. ورسالة شكيب أرسلان المنشورة عند سلامة عبيد: «الثورة السورية الكبرى...»، ص ٤٠٩.

(٧) شكيب أرسلان: «سيرة ذاتية»، ص ١١٥.

ساعد عادل أرسلان سلطان الأطرش في الأمور السياسية والعسكرية، وهو الذي صاغ مقرّرات مؤتمر داما. وقد عُيِّن قائداً لحملة الإقليم الثالثة. ثم تسلَّم قيادة الثوَّار المعتصمين في اللجاه لمواجهة حملات أندريا، وهذا خلق علاقة وطيدة بينه وبينهم[1]. وبعد تراجع الثورة استمر عادل أرسلان في تعاونه مع سلطان، وكان يحضر لقاءاته مع الصحافيين الأجانب، ويترجم حديثه وحديثهم. إلَّا أن بوادر الخلاف ما لبث أن ظهرت بينهما، وبالرغم من اشتداده ظلاًّ ينفيانه وينفيه معهما أمين أرسلان وسواه أمام الأحزاب واللجان السورية والجميع، ويتظاهران بالوفاق لمدة سنتين وحتى اليوم الذي ترك فيه عادل أرسلان النبك[2] حرصاً على عدم انعكاس ذلك على قضية الثورة، وعلى استمرارية وصول الإعانات للثوَّار.

كان عند سلطان من رجاحة العقل وبعد النظر ما حمله على تفضيل عادل أرسلان على عبد الغفار ومتعب الأطرش عندما حاولا النيل منه، ومن رحابة الصدر ما جعله يتحمَّل منافسة عادل أرسلان له. إلَّا أن الطرشان وأنصارهم، وخصوصاً إخوة سلطان، لم يستطيعوا أن يتقبَّلوا وجود منافس له ينظر إليه نظرة النِّدِّ للنِّدِّ ويتحدَّاه شخصياً[3]. كل هذا دفع بشقيقه علي إلى أن يهدد بقتل عادل أرسلان إذا لم يخرج من النبك[4]. فبات يخشى حصول صدام مسلح لأن فريق عادل أرسلان استنفر واستعدّ لمعركة محتملة والتزم المجاهدون اللبنانيون، ما عدا شكيب وهَّاب، جانبه[5].

وأتى أمين أرسلان إلى فلسطين للتوسُّط وحلّ الموضوع فقابله زيد وصيّاح الأطرش في القدس، وألحَّا عليه بالإسراع في إنقاذ الموقف. وكان من رأي شكيب أرسلان خروج أخيه

---

(١) ذكر جاد الله عز الدين ونجيب سعيد عز الدين في حديث مسجل لهما أمثلة عديدة عن العلاقة الوطيدة التي أرستها رفقة الجهاد بين عادل أرسلان والمجاهدين، ولا سيما آل عز الدين. وأضاف جاد الله عز الدين أن هذه العلاقة ستستمر بعد الثورة معزَّزة بوحدة الأهداف والميول السياسية.

(٢) أنظر بيان سلطان الأطرش وعادل أرسلان المشترك الذي ينفي خلافهما في «المقطَّم»: عدد ٢١ أغسطس (آب) ١٩٢٨، وبرقية أمين أرسلان إلى ميشال لطف الله في المرجع نفسه: عدد ١٩ أغسطس ١٩٢٨. وانظر أيضاً المرجع نفسه: عدد ٢٩ أغسطس ١٩٢٨، وبيان سلطان وعادل أرسلان إلى المهاجرين في أميركا في «الشورى»: عدد أول مايو (أيار) ١٩٢٩.

(٣) يورد صيّاح الأطرش في مذكراته عن يوم الأول من كانون الأول ١٩٢٨ أن عادل أرسلان مانع في تسليم خميس نصار، قاتل قاسم صالحة، للقائد العام سلطان الأطرش. وقد نوى الطرشان وأنصارهم إحضار القاتل بالقوّة من بيت عادل أرسلان، لكن سلطان منعهم عن ذلك. وما لبث الوسطاء أن استدركوا الأمر وأحضروا القاتل إلى بيت سلطان.

(٤) مقابلة شخصية مع زيد الأطرش في ١٢ تشرين الأول ١٩٨٦.

(٥) مقابلة شخصية مع عارف وهاب في ١٧ آذار ١٩٨٦، ومع سعيد أبو كامل، أحد مرافقي عادل أرسلان، في ٢٣ آذار ١٩٨٦.

عـادل من النبك، لا بسبب تهـديد عـلي الأطـرش، فـأخـوه «ليس بـدجـاجـة يـذبحهـا ابن الأطرش»، بل اتقاء لتفاقم النزاع «والفضيحة والشماتة»، ولأنـه إذا غادر أخـوه «فشلت تلك الفئة التي بمصر في إيقاد نار الفتنة في النبـك»[1]. وجاءت الأمـراض الأربعة التي أصيب بهـا عادل أرسلان واضطراره إلى معالجتها تسهّل مهمّة ابن عمّه أمين أرسلان الـذي حضر إلى النبك وعاد برفقته في ٢ نيسان ١٩٢٩ مودّعاً بالإكرام من جميع المجاهدين وعلى رأسهم سلطان[2].

وبينما انتقل سلطان، بعد سنة من رحيـل عادل أرسـلان، إلى الحديثـة، رفض أنصار عادل أرسلان الانتقال معه مفضّلين البقاء في النبك[3]. فالنزاع بينهم استمرّ بعد مغادرة عادل أرسـلان، وهذا يـوحي بتعمّق جذوره وتعـدّد أسبابـه، وبـأن عـادل أرسـلان ليس المسؤول الوحيد عن قيام المعارضة في وجه الطرشان، مع العلم أنه المسؤول عن استقطابها وتقـويتها، وأنـه ظلّ عـلى اتصال دائم بهـا. وبالإضـافة إلى اختـلاف الميـول نحـو الأحـزاب واللجـان المتنازعة، والأمير عبد الله والملك عبد العزيز، وقضية توزيع الإعانات، هناك سبب اجتماعي طبقي سـاهم في انقسام المجـاهدين وهـو أن الذين وقفـوا إلى جـانب عـادل أرسـلان وضـد الـطرشان هم من زعـماء الصف الثاني في جبـل الدروز، وقـادة برزوا في الثـورة السـوريـة، وسيستمـرّون في موقفهم المعـارض للطرشان بشكـل أو بآخـر حتى عام ١٩٤٧ حـين ينفجـر الصراع دامياً بين الفريقين حاملاً اسم نزاع الشعبية والـطرشان. وكـما اتهم سلطان الأطرش عادل أرسلان بمعاداة الطرشـان محمّلاً إيـاه بعض مسؤولية مـا حصل بينهم وبـين سواهم من المجاهدين في النبك، اتهمه أيضاً بمعاداتهم في عام ١٩٤٧[4] حين كان وزيراً في حكومة جميـل مردم التي حصل نزاع الشعبية والطرشان في عهدها.

ونـظراً إلى أن استمرار الخـلاف بين المجـاهدين بعـد رحيل عـادل أرسلان كـان يقلق حزب سورية الجديدة في الولايات المتحدة الأميركية الذي يتابع أمورهم، ويـرسل الإعـانات إليهم، فقد أرسل سلطان إلى أمين سرّه عباس أبو شقرا وأعضائه رسالة يبـدي فيها ارتيـاحه لتحسّن حالة المجاهدين «بعد أن وقاهم الله شرّ المفسـدين الذين حـاولوا أكـثر من مرّة شـطر صفوفهم وإلحاق الحيف بهم خدمة لمصالحهم الذاتية. . . وعمّا قـريب سوف يـرى الجميع في

(١) أنظر رسالتي شكيب أرسلان إلى علي عبيد عند سلامة عبيد: «الثورة السورية الكبرى. . .»، ص ٤١٠، ٤١٦.

(٢) «الشورى»: عدد ١٧ ابريل (نيسان) ١٩٢٩.

(٣) جاء في رسالة محمد عز الدين الحلبي إلى عادل أرسلان، غير المؤرّخة، والتي تدور حول علاقات المجاهدين بعضهم ببعض ونزاعهم ما يلي: «نرغب من الآن وصاعداً أن لا نكون نحن وإياهم بموقع واحد. فإذا رحلوا إلى الحديثة إمّا نبقى في النبك أم نحفر بئر يبعد عنهم مقدار ساعة طالما تأكّدنا أنه يوجد ماء. وإنما قبل كل عمل قصـدنا استمـزاج فكر عطوفتكم». من أوراق محمد عز الدين الحلبي.

(٤) رسالة سلطان الأطرش إلى نديم ناصر الدين في عام ١٩٤٧. من أوراق نديم ناصر الدين.

مربض واحد متلاصقي أوتاد الخيام»[1]. لكن الأوتاد لم تتلاصق إذ قضى عدم زوال أسباب الخلاف من ناحية، وعدم أهلية أي مكان لاحتواء جميع المجاهدين من ناحية أخرى، ببقاء التباعد في سكنهم، وبقائه في قلوبهم وإن بصورة أخفّ بكثير من الماضي حتى عام ١٩٣٥.

وفي أيلول ١٩٣٥ عقد المجاهدون إجتماعاً اتخذوا فيه عدة قرارات لإصلاح الحال بينهم، وتأمين شؤونهم، وتنظيم وصول التبرعات إليهم نظراً لما آلت إليه حالتهم من ضيق في المعيشة وتشتيت في الآراء بسبب وجودهم في مناطق متفرِّقة، هي: الأزرق والنبك والحديثة والكرك والسلط وعمان والقدس. وبفضل هذا الاجتماع عادت الوحدة إلى صفوفهم، وشكّلوا هيئة عليا سمُّوها «اللجنة التنفيذية لإدارة شؤون المجاهدين»، وكان سلطان رئيسها ومحمد عز الدين الحلبي نائباً له، يساعدهما سبعة أعضاء[2]، وأذاعوا بياناً باتفاقهم لقي صدىً وترحيباً عند جميع السوريين، والأحزاب واللجان العاملة للقضية السورية داخل سورية وخارجها[3].

المجاهدون بين الملك عبد العزيز آل سعود والهاشميين

سمح الملك عبد العزيز للمجاهدين بالإقامة في أرضه تلبية لطلب شكري القوتلي بشرط أن يلتزموا السكينة وألّا يقوموا بأعمال مخلّة بالأمن. وبعد خروجهم من الأزرق بأربعة أشهر حضر سلطان في تشرين الأول ١٩٢٧ إلى الموقّر في شرق الأردن تلبية لدعوة الأمير عبد الله الذي كان يقوم بزيارة أحد شيوخ بني صخر، حديثة الخريشة. وقد زُعم آنذاك أنه استغلّ لقاءه بعبد الله ليطلب إليه العمل على إرجاع المجاهدين إلى الأزرق. لكنه نفى ذلك[4] كما نفاه أخوه زيد مرافقه إلى هذا اللقاء[5].

وعودة المجاهدين إلى الأزرق كانت تعني عندهم تصحيحاً لخطأ إخراجهم منه، وخطوة مهمّة نحو إعادة تحريك العمل الثوري، لذلك بحثها وفد برئاسة سلطان مع أمير كاف الأمير الحواسي في ١٧ حزيران ١٩٢٩. وعن هذا الموضوع جاء في مذكرات صيّاح

---

(١) رسالة سلطان الأطرش المنشورة في «المقطم»: عدد ٤ مايو (أيار) ١٩٣٠.

(٢) رسالة محمد عز الدين الحلبي إلى نديم ناصر الدين في ٢٨ أيلول ١٩٣٥ المشار إليها سابقاً.

(٣) أرسل شكيب أرسلان وإحسان الجابري باسم الوفد السوري الفلسطيني رسالة إلى سلطان الأطرش وسائر زعماء المجاهدين في ١٣ رجب ١٣٥٤ يعربان فيها عن سرورهما باتفاق المجاهدين. الرسالة من أوراق عقله القطامي.

(٤) بين أوراق نسيب البكري وثيقة رقم ١٦٦/٣٤١ وهي بيان موقّع من سلطان الأطرش بتاريخ ٢٨ ربيع الثاني ١٣٤٦ ينفي ما نشرته جريدتا «الأحرار» البيروتية و«الشعب» الدمشقية، والتأويل الذي أُولتاه عن مقابلته الأمير.

(٥) في مقابلة شخصية في ١٢ تشرين الأول ١٩٨٦ مع زيد الأطرش قال ما يلي: «لم نبحث موضوع عودة المجاهدين إلى الأزرق أو أي موضوع سياسي آخر، ولم يفصح الأمير عبد الله عن سبب دعوتنا، وكأني به أراد أن يوحي إلينا أنه بموافقته على طردنا من الأزرق منذ أربعة أشهر كان مغلوباً على أمره».

الأطرش ما يلي: «تكلّمنا مع الأمير الحواسي بأمور متعدِّدة وأهمّها المساعدة لعمل طريقة لأجل إعادتنا إلى منطقة الأزرق وذلك بمحاولة الضغط من قبل الملك ابن السعود حتى تكون المنطقة مركزاً لانطلاقنا ضد الافرنسيين كما كنّا سابقاً. ومن ناحية ثانية نبتعد عن الواشين الذين يوغرون صدر الملك ضدنا. لكن الأمير لم يستطع الجواب، وطلب تأجيل المسألة لبعد ردّ ابن السعود على تحاريرنا السابقة»[1].

وبما أن عبد العزيز كان يأمل في ترشيح ابنه فيصل لعرش سورية، وهذا يتطلَّب علاقة حسنة بسلطة الانتداب الفرنسي، وبما أن احتفاظ المجاهدين المقيمين في أطراف أراضيه بسلاحهم يثير قلقه، واستمرار علاقتهم بخصمه عبد الله يزعجه[2]، فقد رأى عكس ما رأى المجاهدون إذ فضّل إبعادهم أكثر عن الأزرق لا تقريبهم إليه، وإبعادهم عن الأمير عبد الله، وطلب تجريدهم من السلاح ونقلهم إلى داخل بلاده، وأرسل رسالة إلى قادة المجاهدين يقول فيها: «كل من رغب البقاء في بلادنا، والدخول في رعويتنا منكم ومن إخوانكم المقيمين معكم، عليه أن يدخل لداخلية البلاد مما يلي الجوف. وأمير الجوف يرشدكم للمنزل الحسن الذي يليق بكم ويؤمِّن راحتكم. فمن رحل إلى تلك الأرجاء فحبّاً وكرامة وأهلاً وسهلاً، ومن أبى ذلك فانَّا نرى في بقائه على أطراف الحدود ضرراً عليه وعلى البلاد، ولا نرى له إلَّا أن نعطيه مدّة شهر من تاريخ وصول كتابنا هذا إليكم ليرحل إلى حيث يشاء من الديار. وقد أمرنا أمراءنا في مراقبة إنفاذ أمرنا»[3]. وهؤلاء الأمراء الذين وكل إليهم عبد العزيز تنفيذ طلبه أرسلوا إلى المجاهدين رسائل مماثلة[4].

وبالرغم من اعتراف المجاهدين واعتراف سلطان الأطرش بفضل عبد العزيز في عدة مناسبات منها مؤتمر النبك في عام ١٩٢٨، فقد استاؤوا من موقفه الجديد غير المعهود منه، ورفضوا تنفيذ إنذاره وإنذار عمّاله. واتصل زيد الأطرش ويوسف العيسمي بمساعد وزير

---

(١) «مذكرات صيّاح الأطرش»، عن يوم ١٧ حزيران ١٩٢٩.

(٢) يقول شكيب أرسلان في رسالته إلى علي عبيد المنشورة في كتاب سلامة عبيد: «الثورة السورية الكبرى...»، ص ٤٠٩، ما يلي: «ليس من اللائق أن يكون إنسان ملتجئاً إلى ملك ومستظلاً في ظلّه وهو في الوقت نفسه مرتبط مع أعداء ذلك الملك، هذا لا يجوز».

(٣) رسالة الملك عبد العزيز بتاريخ ٨ جمادى الأول ١٣٤٨ (١٣ تشرين الأول ١٩٢٩)، من أوراق محمد عز الدين الحلبي.

(٤) رسالة عبد الله الحواسي إلى محمد عز الدين الحلبي، ورسالة ابراهيم النشمي إلى صيّاح الأطرش، أنظر الملحقين رقم ١٦ و١٧.

الخارجية السعودية، فؤاد حمزة[1]، وبفضل وساطته ووساطة مسؤولين سوريين ولبنانيين وفلسطينيين مع عبد العزيز عدل عن تنفيذ إنذاره[2].

رفض المجاهدون تجريدهم من السلاح لأنهم إن قبلوا ذلك أصبحوا عزّلاً أمام البدو وغاراتهم المحتملة في أي وقت. فقد حاول فرحان بن مشهور وسلطان بن بجّاد غزوهم[3]. وتعرَّضوا لغزو الرولا الذين سلبوا مواشيهم[4]. ورفضوا أيضاً الاستقرار داخل السعودية والعمل بالزراعة لأن ذلك قد يعني توطينهم إلى أجل غير محدود وهم لا يريدون ذلك.

إلاّ أن المجاهدين كانوا مضطرّين لوجودهم في أراضي عبد العزيز إلى مراعاته، وعدم إجراء أي اتصال بعبد الله قبل استشارته بعد أن تأكّد لهم أن ذلك يغضبه. فعندما اتصل عبد الله بسلطان طالباً لقاءه لبحث برنامج يحمله دعا سلطان المجاهدين إلى اجتماع عام قرَّروا فيه لقاءه إذا سمح بذلك عبد العزيز. ولما استشاروا الأمير الحواسي، أمير عبد العزيز على «كاف»، رفض السماح لهم بذلك، فعدلوا عن مقابلة عبد الله واعتذروا منه[5].

وأخيراً سمح الملك عبد العزيز لقسم من المجاهدين هم الطرشان وأنصارهم بالانتقال من السعودية إلى الكرك والأزرق، وبذلك أصبح معظم المجاهدين في أراضي الأمير عبد الله وأراضي الملك عبد العزيز. وقد تمَّ هذا الانتقال بعد زوال أسباب تخوُّف البريطانيين والفرنسيين من وجود المجاهدين في مناطق شرق الأردن وعلى الأخص في الأزرق، وبعد موافقتهم، إذ أن نقل المجاهدين محل إقامتهم لم يكن مرهوناً بموافقة السلطة السعودية أو الأردنية فقط، بل كان يتطلَّب موافقة السلطة البريطانية والسلطة الفرنسية. يؤكِّد هذا استشارة المندوب السامي البريطاني للمندوب السامي الفرنسي في طلب سلطان نقل إقامته من الكرك إلى الصويلح أو عيون الحمر، واعتراض المندوب السامي الفرنسي، وعدم موافقة المندوب السامي البريطاني تبعاً لذلك[6].

---

(١) رسالة فؤاد حمزة إلى زيد الأطرش ويوسف العيسمي في ٣ ذي القعدة ١٣٤٨، من أوراق زيد الأطرش. وفؤاد حمزة درزي من بلدة عبيه، لاحقه الفرنسيون لنشاطه المعادي لهم فترك لبنان. قرّبه الملك عبد العزيز آل سعود منه فتقلّب في مناصب عدّة في دولته الناشئة كان آخرها منصب وزير خارجية السعودية، للمزيد من المعلومات عنه أنظر محمود خليل صعب: «قصص ومشاهد من جبل لبنان»، ص ٨٦ ـ ٩٦.

(٢) مقابلة شخصية مع زيد الأطرش في ١٢ تشرين الأول ١٩٨٦.

(٣) مذكرات يوسف العيسمي غير المنشورة.

(٤) «الصفاء»: عدد ٢٥ حزيران ١٩٣١.

(٥) مذكرات صيّاح الأطرش عن يوم ١٨ كانون الأول ١٩٢٩. ويضيف صيّاح الأطرش قائلاً: «وهذا دليل على حسن نوايانا تجاه السعودية. فطالما نحن في بلادهم علينا أن نعمل بعلمهم ومعرفتهم».

(٦) جواب المندوب السامي البريطاني في شرق الأردن عن طلب سلطان الأطرش، والجواب بتاريخ ١٤ آذار ١٩٣٤. من أوراق عقله القطامي.

وفيما كان السوريون والفرنسيون يعملون من وجهة نظر مختلفة على عقد معاهدة بينهم، ووضع دستور لسورية، كان يُبحث أيضاً موضوع إعادة الملكية إليها. وأوفر المرشّحين حظّاً لتسلُّم العرش السوري فيصل بن عبد العزيز، وفيصل بن الحسين. والذين رشّحوا الثاني وأيّدوه، أملوا في توحيد سورية مع العراق. فشكيب أرسلان فضّله على عباس حلمي وسواه لأن العراق استقلّ على إثر توقيع المعاهدة البريطانية العراقية عام ١٩٣٠، ولأن ذلك، بحسب رأيه، عزّز الأمل باتحاد العراق مع الشام، وهو كمسلم لا يتردّد في اتحاد سورية مع العراق طرفة عين[1]. كما لم يعارض ترشيح شقيق فيصل، علي، «على شرط عدم بقاء الانتداب الفرنسي، وعقد معاهدة بين فرنسا وسورية مماثلة للمعاهدة العراقية البريطانية[2]».

أمّا المجاهدون، فقد تركوا أمر تقرير النظام الملكي أو الجمهوري للنواب السوريين. فشكل الحكم عندهم أمر ثانوي[3]. وليس المهم النظام الذي سيعتمد لسورية، ولا شخص الرئيس أو الملك، إنما المهم أن يعمل رئيس الجمهورية أو الملك لاستقلال سورية ووحدتها وتحقيق أمانيها وإعطائها حكماً ذاتياً شبيهاً بالحكم في العراق، كما جاء في رسالة سلطان الأطرش إلى أحد المرشّحين لعرش سورية علي بن الحسين الذي هو «أفضل وأولى من ينوب عنّا وعن سورية بتحقيق هذه الرغائب فيما إذا عرض الأمر عليه[4]».

ولما زار الملك فيصل عمان قابله زيد وصيّاح الأطرش وعقله القطامي في ٧ أيلول ١٩٣٢، وحدّثوه مطوّلاً «عن القضية السورية وأبعادها وضرورة الاستمرار والعمل لتحقيق رغبات البلاد في الاستقلال والوحدة». كما حدّثوه فقط الحديث نفسه في ١٠ تشرين الأول في بغداد، عندما حضروا احتفالات العراق بقبوله عضواً في عصبة الأمم، موضحين له انطلاقهم من خط سلطان الأطرش، وأنهم لا يفكّرون إلاّ بتحرير البلاد واستقلالها[5]. ومن هاتين المقابلتين، ومن رسالة سلطان الأطرش إلى علي بن الحسين، يظهر أن المجاهدين لا يهمّهم شكل الحكم المستقبلي في سورية، بل يهمّهم بالدرجة الأولى أن يعمل رئيس البلاد الذي تتفق عليه الأمّة، سواء كان ملكاً أم رئيس جمهورية، لإنالة البلاد استقلالها ووحدتها. وفي حال تقرير النظام الملكي في سورية فإن سلطان يرى في علي بن الحسين أفضل المرشحين في عام ١٩٣١.

---

(١) رسالة شكيب أرسلان إلى أحمد قدري في ١٠ حزيران ١٩٣٢. من أوراق أحمد قدري. مركز الوثائق التاريخية في دمشق.

(٢) رسالة شكيب أرسلان إلى محمد عز الدين الحلبي في ٢٤ نيسان ١٩٣١. من أوراق محمد عز الدين الحلبي.

(٣)) تصريح سلطان الأطرش لصحيفة بريطانية، المنشور في «المقطم»: عدد ٢٤ يونيو (حزيران) ١٩٢٨. وتصريحه لصحيفة فرنسية، الوارد في مذكرات صيّاح الأطرش عن يوم ١٨ تموز ١٩٢٨.

(٤) رسالة سلطان الأطرش إلى علي بن الحسين في ١٦ حزيران ١٩٣١. من أوراق زيد الأطرش.

(٥) مذكرات صيّاح الأطرش عن يومي ٧ أيلول و١٠ تشرين الأول ١٩٣٢.

كان وصول الإعاشة إلى المجاهدين في السعودية يتمّ عبر أراضي فلسطين وشرق الأردن. وعند حصول حادثات السلب على الطرقات بين هذه الدول، أو بينها وبين العراق، كانت أحياناً أصابع الاتهام توجَّه إلى بعض المجاهدين، ويُمنع وصول الإعاشة إلى الجميع إلى أن يكشف التحقيق هوية الفاعلين. فلقد منعت حكومة شرق الأردن وصول الإعاشة إلى النبك بعد مهاجمة قافلة سيارات قادمة من العراق واتهام شكيب وهّاب وحمد صعب بذلك. وحين ثبتت براءة هذين المجاهدين، وعدم علاقة سواهما من المجاهدين بذلك، وبعد مساع متعدِّدة بُذلت لدى عبد الله والمندوب السامي البريطاني في القدس، سمحت حكومة شرق الأردن بوصول المواد الغذائية إلى مجاهدي النبك على شرط أن تراقب نقلها[1].

وعلى أثر حصول حادثة اعتداء أخرى أصرَّ عبد العزيز على أخذ تعهُّد من المجاهدين بعدم قيام أي منهم بغزو أو اعتداء ليسمح بمرور الإعاشة إليهم. وفي البداية عارض عادل أرسلان إعطاء مثل هذا التعهُّد اعتقاداً منه «أن الفرنسيين طلبوا من ابن السعود موقفاً، وأراد أن يأخذ هذا التعهُّد ليطلعهم عليه». وإزاء إصرار ابن السعود عقد الثوّار اجتماعاً عاماً برئاسة سلطان وأعطوه إياه[2].

فالسلطتان: الأردنية والسعودية كانتا تأخذان المجاهدين أحياناً بجريرة غيرهم لتجبرهم على التزام السكينة، حتى أنهما استعملتا أسلوب قطع الإعاشة التي هم بأمسِّ الحاجة إليها وسيلة ضغط عليهم. وبالرغم من حاجتهم إلى رضى هاتين السلطتين من أجل ضمان بقائهم في أراضيهما، وتسهيل وصول الإعاشة إليهم، فإن سلطان لم يكترث لهذين الأمرين إذ أرسل احتجاجاً شديد اللهجة إلى عبد الله لتسليمه لاجئين سياسيين إلى الأردن إلى السلطة البريطانية. فهم يشبهون أدهم خنجر الذي كان إلقاء القبض عليه السبب المباشر لثورة سلطان سنة ١٩٢٢. وتسليمهم إلى أعدائهم جاء «مخالفاً لذمّة العرب حتى في جاهليتهم، ومخالفاً للشرع الإسلامي الذي قضى بحماية المشرك في إبّان الحرب إذا استجار حتى يبلغ مأمنه، ومخالفاً للقوانين الدولية الحاضرة ولقوانين بلاد شرق الأردن نفسها»[3].

مما سبق يستنتج أن علاقة الملك عبد العزيز السيِّئة بالأمير عبد الله، ومماشاة الاثنين السلطة البريطانية التي وافقت سياستها آنذاك السياسة الفرنسية بشأن إبعاد المجاهدين عن المنطقة القريبة من الحدود السورية لضمان عدم قيامهم بأي عمل عسكري، وحرصهما على حسن العلاقة بالسلطة الفرنسية، ورضاهما أو عدمه على المجاهدين، واستمرار علاقة بعض

---

(١) «المقطم»: عدد ٢٤ أغسطس (آب) ١٩٢٨.

(٢) رسالة أديب خير إلى شكيب أرسلان، المنشورة في «الضحى»: عدد شباط ١٩٦١، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٣) رسالة سلطان الأطرش إلى الأمير عبد الله، أنظر الملحق رقم ١٨

المجاهدين بعبد الله، عوامل أثَّرت في وضع المجاهدين السياسي وحتى المعيشي، وحدَّدت إقامتهم بعكس رغبتهم، وقيَّدت تحرّكهم، وجمَّدت نشاطهم دون أن تمنعهم عن اتخاذ المواقف المنسجمة مع مبادئهم وجوهر قضيتهم، والاحتجاج على عبد الله، ومعارضة أوامر عبد العزيز في الحالة التي تهدِّد وجودهم.

مشاركة الدروز في الأحزاب القومية والمؤتمرات الإسلامية

سمح الفرنسيون بتأسيس الأحزاب، لكنهم أخضعوها لمراقبة استخباراتهم، وحاربوا الأحزاب القومية والوطنية، وكثيراً ما عطَّلوها وأغلقوا صحفها. والمقصود بالأحزاب القومية تلك التي عملت في سورية ولبنان وخارجها من أجل توحيد الأقطار العربية، أو جزء منها، واستقلالها. بعد أن انتسب أفراد من الدروز إلى جمعية العربية الفتاة وجمعية العهد في العهد العثماني، أسهم عديدون منهم في زمن الاحتلال الفرنسي ومطلع عهد الانتداب في نشاط حزب الاستقلال الذي كان الممثِّل السياسي العلني لجمعية العربية الفتاة، والذي دعا إلى توحيد سورية واستقلالها، فكان من أعضائه البارزين أمين وعادل أرسلان وسعيد طليع وعارف النكدي وفؤاد سليم، وقد ترأَّسه رشيد طليع[1]. وساهم بعض أعلامهم في نشاط حزب الاتحاد السوري فكان شكيب أرسلان أمين سرِّه، وطعان العماد أحد أعضائه وأحد أعضاء الحزب الوطني العربي الذي نادى باستقلال الأقطار العربية بدون حماية أجنبية أو انتداب، واتخذ بونس أيرس في الأرجنتين مركزاً له وكان له فروع في معظم دول أميركا[2].
كما ساهم الدروز في الفترة الممتدّة بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٣٩ في نشاط الأحزاب الآتية:
- حزب الاتحاد السوري اللبناني: عمل على جمع سورية ولبنان في اتحاد (فدراسيون). وكان خليل سيف الدين من مؤسِّسيه وتسلَّم مديرية الأشغال فيه[3].
- حزب سورية الجديدة: أُسِّس في الولايات المتحدة الأميركية لمؤازرة الثورة السورية الكبرى، وقد ناصرها مناصرة فعَّالة بما قدَّم لها من دعم معنوي وسياسي ومادي، ودعا لوحدة لبنان وسورية. شكَّل الدروز المهاجرون نسبة كبيرة من أعضائه ولجنته التنفيذية، وكان عباس أبو شقرا أمين سرِّه[4].

---

(١) سميح شبيب: «حزب الاستقلال العربي في فلسطين» ١٩٣٢ - ١٩٣٣، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨١، ص ٥٠ - ٥١. وعجاج نويهض: «رجال من فلسطين»، ص ٣٥٤.

(٢) مسعود ضاهر: «تاريخ لبنان الاجتماعي»، ص ٢٦٧.

(٣) «البيان»، بيروت، عدد ٣٠ أيار ١٩٢٦.

(٤) منعت السلطة الفرنسية المنتدبة عباس أبو شقرا عن الإقامة في لبنان وسورية انتقاماً منه لنشاطه المعادي للانتداب الفرنسي فانتقل إلى العراق وسكن فيه. مقابلة شخصية مع حفيده إياد أبو شقرا في ١٤ أيلول ١٩٨٦.

- حزب الاستقلال العربي: شارك عجاج نويهض في تأسيسه عام ١٩٣٢. مركزه القدس. ومبادئه تتلخَّص بالعمل لاستقلال البلاد العربية، وتوحيدها، والنهوض بها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بما في ذلك فلسطين التي هي جزء طبيعي من سورية[1].
- حزب الكتلة الوطنية: تعود بداية هذا الحزب إلى مؤتمر بيروت في ١٩ تشرين الأول ١٩٢٧، الذي عقده مندوبون عن بيروت وطرابلس ودمشق وحمص وحلب للردّ على بيان المفوض السامي بونسو. كان في الأصل تجمُّعاً لشخصيات وطنية انطلقت من مبدأ وحدة العمل بين سورية ولبنان، لكن نشاطه تركّز على الأخص في سورية، وانضمَّ إليه عدد كبير من دروزها وخصوصاً في جبل الدروز حيث عملوا بقيادة محمد عز الدين الحلبي على ربط الجبل بالحكومة السورية. وضع قانونه الأساسي في مؤتمر حمص في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٢ وهو ينص على تحرير البلاد السورية، وتحقيق استقلالها وسيادتها، وتوحيد أراضيها المجزَّأة[2].
- حزب الشباب الوطني: وهو إحدى منظمات الكتلة الوطنية، مركزه دمشق. أسّس فرع له في جبل الدروز بزئاسة علي مصطفى الأطرش. برنامجه وطني وحدوي[3].
- حزب عصبة العمل القومي: أُسِّس في اجتماع قرنايل في ٢٤ آب ١٩٣٣، الذي حضرته شخصيات وطنية من لبنان وسورية ومصر والعراق. مركزه مدينة دمشق. يرمي إلى وحدة البلاد العربية واستقلالها والنهوض بها[4]. كان علي ناصر الدين أحد مؤسسيه وأحد قادته الثلاثة وأمين سرِّه العام في لبنان. انتسب الدروز إليه بأعداد كبيرة. إلّا أن استقلال سورية ولبنان عام ١٩٤٣ أضعفه[5]، كما أدّى مع الخلاف بين مسؤوله الأول في لبنان، علي ناصر الدين، ومسؤوله العام في دمشق، فهمي المحايري[6]، إلى انفصال عصبة لبنان إدارياً عن عصبة سورية.

---

(١) سميح شبيب: «حزب الاستقلال العربي...»، صفحات متفرِّقة. وأنظر مبادىء حزب الاستقلال العربي عند محمد عزة دروزه: «القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها»، الجزء الأول، بيروت ١٩٥٩، ص ٣٠٩.

(٢) أنظر نص القانون الأساسي للكتلة الوطنية عند عبد الرحمن الكيالي: «المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني»، الجزء الأول، حلب ١٩٤٦، ص ١٨٤ - ١٩٢.

(٣) تنص المادة الأولى من القانون الأساسي لحزب الشباب الوطني على أنه هيئة قومية غايتها تحرير سورية الطبيعية وتوحيدها والعمل في سبيل اتحاد البلاد العربية، وهو يؤلّف فرقاً باسم القمصان الحديدية. ملف المنظمات في مركز الوثائق التاريخية في دمشق.

(٤) ترد أهم مبادىء حزب عصبة العمل القومي على بطاقات الانتساب التي أعطيت لأعضائه عند تأسيسه. بطاقة تعود إلى عام ١٩٣٦. من أوراق أمين سر فرع العصبة في جبل الدروز سعيد أبو الحسن.

(٥) نسب النائب ناظم القادري الذي كان أحد أعضاء حزب عصبة العمل القومي ضعف هذا الحزب إلى العراقيل التي وضعت أمامه للحدّ من نشاطه، وإلى أن رجال الحكم عملوا على توطيد دعائم استقلال كل من دولتي سورية ولبنان. وهذا يتنافى مع برنامج عمل العصبة. مقابلة شخصية في ٢ تموز ١٩٨٧.

(٦) رسالة أمين السر العام لعصبة العمل القومي، فهمي المحايري، إلى أمين سر فرع العصبة في جبل الدروز، سعيد أبو الحسن، في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٥. من أوراق سعيد أبو الحسن.

- الحزب السوري القومي: أُسِّس بشكل سرِّي عام ١٩٣٢، وأعلن عن تأسيسه عام ١٩٣٥. هدفه توحيد سورية الطبيعية. من أعضائه المؤسِّسين وديع تلحوق، ومن أعضائه البارزين يوسف نويهض. انتسب إليه عدد كبير من دروز سورية ولبنان(١).
- الحزب القومي العربي: شارك في تأسيسه محمد علي حماده وفريد زين الدين، وكانا من أعضاء قيادته العليا السبعة كما يذكر أحد مؤسسيه منير الريس(٢). وكان وراء تأسيس النادي العربي في دمشق عام ١٩٣٦. وهو يقوم على مبادىء عربية شاملة، ويعمل بشكل سرِّي لتحرير أجزاء الوطن العربي. وقد وُضع منهاجه في المؤتمر السرِّي الذي انعقد في بيروت في منزل محمد علي حماده(٣).
- حركة «الكتاب الأحمر»: أُسِّست عام ١٩٣٦. من أعضائها محمد علي حماده. وهي خلايا سرية يُطلب إلى المنتسبين إليها أن يدخلوا في الأحزاب لبثّ الأفكار القومية والتقدمية. هدفها دمج الأقطار العربية اتحادياً لا وحدوياً. وهي ليست يسارية كما قد يستدلّ من اسمها. من أعضائها وطنيون ثاروا على البريطانيين في العراق وأُعدموا، ومنهم من عمل على تأمين السلاح للفلسطينيين بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٩(٤). وبعض أعضاء حركة «الكتاب الأحمر» شاركوا في تأسيس الحزب القومي العربي، والنادي العربي في دمشق.
- الجمعية العربية السورية: أُسِّست في أوروبا من الطلبة السوريين واللبنانيين الذين لم يكن ميسَّراً لهم القيام بنشاط سياسي إلاّ من خلال الجمعيات الأدبية الطلابية. وهي ذات توجّه عربي وحدوي بعكس «الجمعية اللبنانية» التي ضمَّت المسيحيين وعملت ضمن الإطار اللبناني الصرف. تسلَّم رئاستها محمد علي حماده وانتسب إليها حليم أبو عز الدين(٥).

تنادى طلاب هذه الجمعية لعقد مؤتمر في العاصمة البلجيكية بروكسل حضره مندوبون عن دول المشرق العربي بين ٢٧ و٢٩ كانون الأول ١٩٣٨، واختير حليم أبو عز الدين نائباً لرئيسه. وقد أصدر عدة قرارات تدعو إلى تحرير العالم العربي، وتأسيس نظم سياسية واقتصادية واجتماعية أعدل وأصلح من النظم الراهنة(٦).

---

(١) أنظر بشأن نشاط هذا الحزب في جبل الدروز «النهار»: عدد ١٤ حزيران ١٩٣٦.

(٢) منير الريِّس: «الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي»، ثورة فلسطين عام ١٩٣٦، دمشق ١٩٧٦، ص ١٠٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٤) المعلومات عن حركة «الكتاب الأحمر» مأخوذة من محمد علي حماده في مقابلة شخصية في ٩ أيلول ١٩٨٦، ومن صورة عن بنود «الكتاب الأحمر».

(٥) مقابلة شخصية مع محمد علي حماده في ٩ أيلول ١٩٨٦.

(٦) أنظر قرارات مؤتمر بروكسل عند حليم أبو عز الدين: «تلك الأيام، مذكرات تاريخية»، الجزء الأول، بيروت ١٩٨٢، ص ١٢٤ - ١٢٦.

أمَّا المؤتمرات الإسلامية، فتأتي في طليعتها المؤتمرات التي عقدها أبناء الملحقات اللبنانية، وعرفت بمؤتمرات الساحل، ورمت إلى أمرين اثنين هما تحقيق الوحدة مع سورية وإنصاف المسلمين. وقد شارك الدروز في المؤتمرات الآتية:

- مؤتمر دمشق في ٢٣ حزيران ١٩٢٨: تمثَّل الدروز فيه بأحد أعضاء وفد بيروت علي ناصر الدين. أكَّد على تحقيق الوحدة السورية وإعادة الملحقات إلى سورية[١].
- مؤتمر ١٨ كانون الثاني ١٩٣٢ في بيروت: وقد انتخب لجنة من ثلاثة أعضاء يمثِّلون السنَّة والشيعة والدروز، مهمتها اتخاذ الوسائل الشرعية لتأمين سير الإحصاء المزمع القيام به وإنصاف المسلمين، والمطالبة برئاسة الجمهورية[٢].
- مؤتمر بيروت في ١٠ آذار ١٩٣٦: تمثَّل الدروز فيه بعلي ناصر الدين وأمين خضر اللذين وقَّعا على مذكَّرة مرفوعة إلى المفوض السامي دي مارتيل تؤكِّد مقررات مؤتمر الساحل السابقة ولا سيما منها ما يتعلَّق بالوحدة مع سورية[٣].
- مؤتمر بيروت في ٢٣ تشرين الأول ١٩٣٦: عُقد في خلال المفاوضات لعقد معاهدة بين لبنان وفرنسا بعد نجاح المفاوضات السورية الفرنسية، وحضره أمين أرسلان وفؤاد نكد. وقد اختير أمين أرسلان عضواً في الوفد المنبثق عنه لتقديم مذكَّرة إلى المفوض السامي تطالب بإنصاف المسلمين، واعتماد اللامركزية في النظام اللبناني لتحقيق المساواة بين الطوائف، واعتماد الاتحاد لا الوحدة مع سورية كحل موقَّت قد يرضي جميع اللبنانيين، وتعترض على كيفية تشكيل الوفد اللبناني المفاوض بإقصاء طلاب الوحدة عن الاشتراك في المفاوضات[٤].

وإضافة إلى مؤتمرات الساحل شارك الدروز في المؤتمر الإسلامي العام في القدس الذي انعقد لإعلان تضامن المسلمين في العالم مع الفلسطينيين. فقد حضره شكيب أرسلان[٥] وعلي ناصر الدين وعلي عبيد وعجاج نويهض. ووقَّع الثلاثة الأخيرون بعد ارفضاضه في اجتماع عقده رجالات العرب المجاهدون في ١٣ كانون الأول ١٩٣١ على ميثاق من ثلاثة بنود يرمي إلى الوحدة، ومقاومة عمل التجزئة، ورفض الاستعمار بجميع أشكاله وصيغه[٦].

---

(١) وزَّع سامي شمس باسم دروز حاصبيا بياناً يؤيِّد قرارات المؤتمر جاء فيه: «نحتجّ بكل قوانا على كل من ينسب إلينا الرضى بالبقاء ملحقين بلبنان الكبير»، انظر «المقطم»: عدد ٢٨ يونيو (حزيران) ١٩٢٨.

(٢) «La Nation arabe», Mars - Avril. 1932 pp 47 - 48.

(٣) قرارات هذا المؤتمر واردة عند حسَّان حلَّاق: «مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة»، بيروت ١٩٨٢، ص ٤٣ - ٦٤.

(٤) قرارات هذا المؤتمر واردة في المرجع نفسه، ص ١٨٢ - ١٨٤.

(٥) سعود المولى: «الأمير شكيب أرسلان...»، ص ٢٧

(٦) أنظر عن هذا المؤتمر وذاك الميثاق، محمد عزة دروزه: «القضية الفلسطينية..»، الجزء الأول، ص ٧٩، ٣٠٦.

والاتجاه الإسلامي العربي الذي تجسَّد مشاركة في الأحزاب والمؤتمرات واللجان، ولا سيما منها اللجان والمؤتمرات العاملة للقضية الفلسطينية، والذي تجسَّد على الأخص في الدور الرائد لشكيب أرسلان، تواصل في عهد الانتداب، وتمثَّل إسهاماً في نشاط الكتلة الإسلامية التي برزت خلال الحرب العالمية الثانية، وانتساباً إلى حزب النجّادة الذي كان له فروع عديدة أهمها فروع بلدات غريفة وبتلون والورهانية والخريبة. لقد ضمَّ فرع غريفة ٧٠ عضواً سمُّوا أنفسهم فوج الفالوج، على اسم المعركة التي انتصر فيها الثوّار عام ١٩٢٦ على الجنود الفرنسيين في البقاع[١]. وضمَّ فرع بتلون ٤٥ عضواً سمُّوا أنفسهم فوج سلطان الأطرش[٢].

هذا العرض الموجز لإسهام الدروز في عهد الانتداب في نشاط الأحزاب والجمعيات والمؤتمرات واللجان القومية والإسلامية يدلّ على أنه إلى جانب الاتجاه الفئوي والكياني الضيِّق الذي عمل باختياره، أو لاضطراره، في الإطار الدرزي الصرف وفي الإطار اللبناني الصرف، أو في إطار دولة جبل الدروز، هناك اتجاه وحدوي عربي إسلامي طالب أصحابه مع سائر المسلمين، بالوحدة مع سورية، وعملوا لقضايا المسلمين وحقوقهم وللقضية الفلسطينية. فإذا كان عدم تأسيس الدروز لأي حزب درزي في لبنان دليلاً على عدم وجود قضية تعنيهم بمعزل عن الآخرين، أو مشروع سياسي خاص بهم، فإن نشاطهم أبعد من الحدود الضيِّقة شاهد على نزوعهم إلى تجاوز الفئوية والمناطقية.

نصرة الدروز للقضية الفلسطينية

١ ـ **النصرة السياسية**: عبّر العالم العربي عن نقمته واحتجاجه واستنكاره لوعد بلفور، وللمخطط اليهودي الرامي إلى اغتصاب فلسطين وتهويدها بالتعاون مع الانتداب البريطاني والعديد من الدول الغربية، بالمقالات والتصريحات والمذكرات والمظاهرات. وعمل للقضية الفلسطينية من خلال اللجان والأحزاب والمنظمات والمؤتمرات لتحريكها على الصعيدين المحلِّي والعالمي. وكان للدروز إسهام واضح فيها سواء في مجال التبرُّع بالمال الذي هو إحدى وسائل دعمها الضرورية، أم في مجال الاحتجاجات التي كانت صرخة ضد الباطل وتأييداً للحق، أم في سائر وجوه النشاط السياسي[٣].

---

(١) «البيرق»: عدد ٩ تموز ١٩٤٥، ومقابلة شخصية مع رئيس فرع النجّادة في غريفة، عارف وهاب في ١٧ آذار ١٩٨٦.

(٢) مقابلة شخصية مع رئيس فرع النجّادة في بتلون، يوسف حسن في ٣ تشرين الأول ١٩٨٧.

(٣) تحتوي امّات الصحف على عشرات البرقيات والبيانات باسم فعاليات الدروز، التي تؤيِّد الحقوق المشروعة للفلسطينيين، وتشجب جميع محاولات الاعتداء عليها. كما تورد هذه الصحف أيضاً أخبار حملات تبرّعهم بالمال منها =

إن مجاهدي الثورة السورية الكبرى، الذين اجتمعوا برئاسة سلطان الأطرش في النبك في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٩، تناولوا قضية فلسطين كما تناولوا القضية السورية التي ثاروا لأجلها، فأعلنوا استنكارهم «مقررات مؤتمر زوريخ الصهيوني الباطلة، واعتداءات اليهود على العرب»، وطالبوا بإلغاء وعد بلفور «المخالف لحقوق العرب الطبيعية والشرعية في فلسطين»، واعتبروا إلغاء هذا الوعد «وسيلة لتصفية العلائق البريطانية في الشرق الأدنى على أساس يحفظ شرف بريطانيا العظمى ويضمن السلام العالمي»[1].

وعمل شكيب أرسلان للقضية الفلسطينية بما أوتي من مقدرة سياسية وفكرية، وانتُخب نائباً لرئيس مؤتمر بلودان الذي انعقد من أجلها في ١٨ أيلول ١٩٣٧، والذي حضره محمد عز الدين الحلبي ممثلاً جبل الدروز[2]. وكانت وصاة شكيب أرسلان الأخيرة: «لا تنسوا فلسطين»[3]. وكان أخوه عادل أحد أعضاء اللجنة العربية المشكّلة من جميع الأحزاب والهيئات الفلسطينية، الموفدة إلى جنيف في آب ١٩٣٧ لحضور مناقشات لجنة الانتدابات لتقرير اللجنة البريطانية، وللاتصال بالمحافل السياسية الدولية[4].

وساعد أمين سر حزب سورية الجديدة، عباس أبو شقرا، القضية الفلسطينية بمقالاته الصحفية ونشاطه السياسي في الولايات المتحدة، فجرت محاولة صهيونية للاعتداء عليه بسبب ذلك[5]. ومثّل نجيب علم الدين، بمعية رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى، شرق الأردن في مؤتمر لندن المنعقد من أجل فلسطين في ٧ شباط ١٩٣٩، فيما مثّل فؤاد حمزة المملكة العربية السعودية، وقد أصبحا عضوين في لجنة الاقتراحات العربية البريطانية المشتركة لوضع حلٍّ للقضية الفلسطينية[6]. وكان عجاج نويهض أمين السر العام للمجلس الإسلامي الأعلى في القدس[7]. ثم غدا أمين سر الوفد الفلسطيني إلى مكّة، فمدير القسم العربي في دار الإذاعة الفلسطينية بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٤. وأصدر مجلة «العرب» للعمل من أجل قضايا العرب عموماً، والقضية الفلسطينية خصوصاً[8].

= على سبيل المثال التبرّعات التي جمعتها لجنة فلسطين في جبل الدروز. أنظر «الصفاء»: عدد ٢٥ تشرين الأول ١٩٣٨.

(١) قرارات مؤتمر النبك المعروفة بـ «قرارات مؤتمر الصحراء»، وردت الإشارة إليها سابقاً.

(٢) رسالة الكتلة الوطنية إلى محمد عز الدين الحلبي في ١٦ أيلول ١٩٣٧. من أوراق محمد عز الدين الحلبي.

(٣) رسالة عادل أرسلان إلى سعيد فيّاض في ٢٨ شباط ١٩٤٧. من أوراق سعيد فيّاض.

(٤) أكرم زعيتر: «يوميات، الحركة الوطنية الفلسطينية»، ١٩٣٥ - ١٩٣٩، بيروت ١٩٨٠، ص ٣٠٧.

(٥) مقالة لأكرم زعيتر بعنوان: «من هو عباس أبو شقرا» في «الشرق الأوسط»: عدد ٢٨ حزيران ١٩٨٨.

(٦) أكرم زعيتر: «يوميات...»، ص ٥٨٠ - ٥٨١.

(٧) المرجع نفسه، ص ٣، ٣٧، ٤٠، ٦٨، ٧٠، ٨٣، ١٤٠، ١٤٤، ٢٨٨.

(٨) بيان نويهض الحوت: «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين»، ١٩١٧ - ١٩٤٨، بيروت ١٩٨١، ص ٢٦٥.

وفيما كان إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين يجابه بمقاومة عربية شعبية ورسمية أدَّى فيها اللبنانيون قسطاً وافراً، كان بعض قادة الموارنة، المتعاطفين مع اليهود، يجدون فيه خدمة للوطن المسيحي المنشود. فقد صرَّح الرئيس اللبناني إميل إده في ٢٧ حزيران ١٩٣٧ «أن خلق جمهورية صهيونية ليس من شأنه ألّا يسرنا»[١].

وقد برز التعاطف الماروني مع جهل بعض رجال الحكم الخطر الصهيوني في اقتراح تقدَّمت به الحكومة اللبنانية إلى المجلس النيابي في عهد الرئيس إميل إده للاشتراك في معرض تل أبيب اليهودي الزراعي، وعارضه النائب مجيد أرسلان[٢] «لأن إميل إده كان يخدم الفرنسيين والحركة الصهيونية في المصادقة على المشروع. . . وتصرُّفه عمل مشبوه من إرادة الانتداب»[٣]. فأشاد أرباب الصناعة في دمشق بموقف مجيد أرسلان، وأشادت به اللجنة القومية ووفود بيروتية جاءت إلى خلدة لتهنئه على موقفه[٤].

٢ ـ تأمين السلاح للفلسطينيين بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٩: عندما قامت ثورة ١٩٣٦ في فلسطين كان الثائرون العرب بحاجة إلى السلاح الذي اتخذت السلطة البريطانية، بالتعاون مع السلطة الفرنسية، اجراءات متشدِّدة لمنع وصوله إليهم بعد أن صادرت منهم ما يملكون، وسمحت بالمقابل لليهود بحمل السلاح واقتناء كميات وافرة منه وتأسيس الشركات لشرائه من شعبي سورية ولبنان لمنع إيصاله إلى الفلسطينيين[٥]. لكن الكثيرين من هذين البلدين نقلوا بعض ما بقي عندهم من سلاح ثورة ١٩٢٥، وما استطاعوا شراءه من السوق السوداء، إلى الفلسطينيين[٦]، فردُّوا لهم الجميل الذي صنعوه حين كان معظم سلاح الثورة السورية الكبرى يشترى من فلسطين. ولا يزال عشرات المجاهدين الدروز ممَّن هرَّبوا السلاح وقاتلوا مع الفلسطينيين أحياء يروون كيفية قيامهم بذلك، واصطدامهم مع جند السلطة وملاحقته لهم وسجنهم وتعذيبهم، وهم يشيرون إلى دور مهم قام به رجال مجدل شمس هو تهريب السلاح وإرشاد مهربيه لمعرفتهم بالمسالك الأكثر أماناً من غيرها[٧].

---

(١) أكرم زعيتر: «يوميات. . .»، ص ٢٩٣، ومجلة «الأفق»: عدد ٢٨ آب ١٩٨٠، ص ١٠.

(٢) «محاضر مجلس النواب اللبناني»، جلسة ١٣ أيار ١٩٣٦، ص ٣٩٩ ـ ٤٠١.

(٣) تصريح مجيد أرسلان، أورده زياد الصغيِّر في «ثورة فلسطين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ وأثرها في لبنان»، بيروت ١٩٨٤، ص ٨٥ (هامش رقم ٢).

(٤) أكرم زعيتر: «يوميات. . .»، ص ١٠٢ ـ ١٠٣، و«الصفاء»: عدد ٦ تموز ١٩٣٦.

(٥) أنظر عن موضوع شراء اليهود للسلاح «لسان الحال»: عدد ٨ و٩ تشرين الثاني ١٩٢٩.

(٦) تذكر «النهار» في عدد ١٩ آب ١٩٣٦، أن رجال الدرك السوري قبضوا على سليمان القعساني من بعقلين وهو ينقل في سيارته ٣٠٠٠ رصاصة وبضعة مسدسات إلى عرب فلسطين، وأن البوليس صادر في القدس ٤٠٠٠ رصاصة تنقلها قافلة قادمة من جبل الدروز إلى ثوُّار فلسطين.

(٧) صرَّح النائب شبلي العريان أنه نقل بسيارته كمية من السلاح إلى دير العشائر، وأن أسعد كنج أبو صالح وابنه كمال من مجدل شمس نقلاها من هناك إلى فلسطين. مقابلة شخصية في ٢٣ آب ١٩٨٦.

كـان مهرِّبـو السلاح ينتقلون إلى فلسـطين مجموعـات لتأمـين الحمايـة لأنفسهم. وأكبر مجمـوعاتهم الـدرزية أولئـك الذين سـاروا في ليـل ١٠ ـ ١١ أيلول ١٩٣٦ من معـظم قـرى الشوف، واصطدموا بكمين في جبل نيحا أعدَّته السلطة الفرنسية لمعرفتها المسبقـة بتحركهم من أحد جواسيسها. وقد اهتمَّت هذه السلطة بالموضوع الـذي لم يعد تهـريب سلاح فقط، بـل غدا أيضاً اصطداماً مع جنودها، فاتخذت ترتيبات عدّة أدَّت إلى معرفة جميـع المهرِّبـين والقبض عليهم وزجِّهم في السجون وتعذيبهم وإهانتهم وتغريمهم بتقديم البندقيات الحربية[1].

وشملت عمليـات التفتيش عن السلاح، ومـلاحقة مهـرِّبيه والمشـتركين في القتـال إلى جـانب الفلسطينيـين، قرى الشـوفين والغـرب والشحَّار والجـرد والمتن ووادي التيم، والقرى الحدودية بـين لبنان وفلسـطين. وسقط نتيجة المـداهمات والاشتبـاكات التي حصلـت فيهـا العديد من القتلى والجرحى[2]. وقد قام الفرنسيون بهذه الاجراءات خـدمة للقضيـة اليهوديـة من جهة، ولإرهاب السكّان ومنعهم من التحرُّك ضدهم من جهة أخرى.

ولم تستطع تدابـير البريـطانيين والفـرنسيين وقف تهـريب السلاح إلى فلسطين. وقدَّم المندوب السامي البريطاني في فلسطين مذكّرة إلى السلطة اللبنانية يطلب فيها زيادة الحـاميات العسكرية على الحدود لمنع تهريب السـلاح ودخول الجـماعات المسلَّحـة إلى فلسطين[3]. وقـد قـوي التهريب نسبيـاً في عام ١٩٣٨، واتُّهم المجاهد الـدرزي حمد صعب بتـرؤُّس مجمـوعـة التهريب، وزاد في قوة اتهام السلطة له مقتل مزيد أبو حمدان، أحد أفـراد بلدته الكحلونيـة، في آب ١٩٣٨ على الحدود اللبنانية فيما كان يقوم بتهريب السلاح[4].

٣ ـ الاشتراك في ثورة فلسطين عام ١٩٣٦: عندما حصلت ثورة البرّاق في القـدس في آب ١٩٢٩ عرض المجاهد الدرزي شكيب وهَّاب على المفتي أمـين الحسيني تنظيم عصـابات مسلَّحة لتعمل ضد اليهود، لكن المفتي أجاب أنه لا يعتبر ذلك ضرورياً في الوقت الحاضر إذ كان لا يزال يؤمن بالعمل السياسي، وبوجوب تجنُّب اصطدام مباشر بين بـريطانيـا والعرب[5].

---

(١) مقـابلات شخصيـة مع العـديد ممن سجنـوا، وأعداد متفـرِّقة من النهـار بـين ١٣ و٢٤ أيلول ١٩٣٦، و«الشعب»: عدد ٢٤ أيلول ١٩٣٦. وقد منحت السلطة قائمقام الشـوف وعناصر الأمن في بيت الدين وفي مخفر المختارة مداليات استحقـاق لتدابـيرهم التي وصفتها بـ «التـدابير الإداريـة الحازمـة» ولأنهم ساعـدوا «عـلى تـوطيـد النـظام والأمن في الشوف». «الجريدة الرسـمية للجمهوريـة اللبنانية»، قوانـين ومراسيم، مجلَّد عـام ١٩٣٦، عدد ٣٣٥٢، تـاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٣٦ مرسوم E/١٠٩٤، وعدد ٣٣٥٥ تاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٣٦، مرسوم رقم E/١٠٩٥.

(٢) «النهار»، عدد ٢٤ أيلول ١٩٣٦.

(٣) المرجع نفسه: عدد ٢ كانون الأول ١٩٣٧.

(٤) المرجع نفسه: عدد ١٦، و ١٧، و ٢٣ آب ١٩٣٨.

(٥) عبد الوهاب الكيّالي: «تاريخ فلسطين الحديث»، بيروت ١٩٧٣، ص ٢٤٤.

ولما قامت عصابة «الكف الأخضر» في تشرين الأول ١٩٢٩ بقيادة أحمد طافش، وشنّت هجوماً على الحي اليهودي في صفد، تعزّزت بعدد من مجاهدي الثورة السورية الكبرى «الذين سرعان ما أصبحوا العمود الفقري لهذه العصابة الموسّعة التي شنّت هجوماً آخر على صفد في منتصف شهر تشرين الثاني»(١). وبعد ذلك اصطدمت عصابة فؤاد علامة بالجند البريطاني في فلسطين وقتلت أحد ضبّاطه، واصطدمت به كذلك عصابة اسماعيل عبد الحق(٢)، وهما عصابتان درزيتان عملتا خصوصاً ضد الانتداب الفرنسي في لبنان.

وفي نهاية عام ١٩٣٥ قامت الثورة بقيادة عز الدين القسّام، ولم تتوقّف بعد استشهاده. ولما بلغت أشدّها في عام ١٩٣٦، ازداد توافد المجاهدين من الأقطار العربية، وخصوصاً من سورية ولبنان للمشاركة فيها(٣). ووصلت في ٢٨ آب حملة فوزي القاوقجي وفيها فريق من الدروز(٤). وقسّم القاوقجي حملته إلى خمس سرايا بينها سرية بقيادة حمد صعب سمّيت «السرية الدرزية»، وكانت مؤلّفة من مجاهدي دروز سورية ولبنان في الثورة السورية الكبرى(٥). واستشهد من الدروز مجاهدون عديدون منهم ملحم سلّوم وسليم الريّس وحسين البنّا ومحمود أبو يحيى الذي وصفه القاوقجي «ببطل بني معروف الذي كان له الفضل الأول في الصمود والمحافظة على خط دفاعنا المركزي»(٦).

وبالرغم من مضايقة السلطة الفرنسية المجاهدين السوريين واللبنانيين وأهلهم(٧)، استمرّ إسهام الدروز في الجهاد من أجل فلسطين حتى عام ١٩٣٩. وفي هذا العام اشترك فريق منهم في القتال مدة ستة أشهر وفقد تسعة من أفراده(٨). وكان مناصرو الثورة الفلسطينية الدروز ينزلون في ضيافة إخوانهم دروز الجليل الذين قاتلوا هم أيضاً في هذه

---

(١) المرجع نفسه، ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٢) «النهار»: عدد ٢٤ آذار ١٩٣٧.

(٣) صرّح جميل عبد الصمد في مقابلة شخصية في ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٦ أنه التحق بثورة ١٩٣٦ مع ١٩ رجلاً من الشوف و٧٠ رجلاً من سورية.

(٤) محمد عزة دروزه: «القضية الفلسطينية...»، الجزء الأول، ص ١٣٥، وزياد الصغيّر: «ثورة فلسطين...»، ص ١١١، وهو يذكر أن الدروز هم من لبنان.

(٥) خيرية قاسمية: «مذكرات فوزي القاوقجي»، الجزء الثاني، ص ١٠، ١٧، ٢٣، ٢٦، ٥٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٧) خشي أهل المجاهد ملحم سلّوم المستشهد في فلسطين إصرار السلطة على معرفة سبب موته ومكانه، وتحاشى مختار بعقلين مراراً إعلامها بالحقيقة تجنّباً لانتقامها من أهل هذا المجاهد. سجلّات مختار بعقلين، كامل تقي الدين، عن عام ١٩٣٦، من مخفوظات سليمان تقي الدين.

(٨) «الصفاء»: عدد ١٨، و٢٥، و٢٦ حزيران ١٩٣٩.

الثورة وبعدها، وقاموا بدور أكبر من حجمهم السكّاني (١٤ ألفاً عام ١٩٤٨) بعكس ما تحاول الدعاية الاسرائيلية المضلّلة تصويره[1].

شكيب أرسلان داعية وحدة العرب والمسلمين[2]

يُعتبر شكيب أرسلان أبرز الدروز العاملين لقضايا العرب والمسلمين، وأكثرهم شهرة. ومرتكزاته وتوجهاته تكونت بشكل عام من بيئته الإسلامية الدرزية وتراثها وتاريخها، وبشكل خاص من أسرته الأرسلانية التي تتصدر الأسر الدرزية في هذا المجال. فهو سليل الأسرة التنوخية التي دافعت عن السواحل الشامية ضد هجمات البيزنطيين والصليبيين، والتي استشهد منها في الدفاع عن بيروت وحدها نحو ثلاثين أميراً.

بدأ شكيب أرسلان دوره في خدمة القضايا الإسلامية بنصرة الدولة العثمانية والليبيين ضد الإيطاليين عام ١٩١١[3]، وبمساعدة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى انطلاقاً من إيمانه بضرورة بقائها لمصلحة العرب والمسلمين، ومن عدم ثقته بوعود الحلفاءِ العربَ بشأن الاستقلال. وقد عارض المؤتمر العربي المنعقد في باريس في عام ١٩١٣ لأنه يستهدف إضعافها، ولأن لدولة العاصمة التي عقد فيها مطامع في سورية بينما الدولة العثمانية منشغلة في الحرب في البلقان[4]. وتابع هذا الدور في عهد الانتداب فأسّس في عام ١٩٢٤ جمعية اسمها «هيئة الشعائر الإسلامية». وقام مقام مكتب استعلامات إسلامي. وترأس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الإسلامي الأوروبي الذي هو فرع من المؤتمر الإسلامي العام الذي انعقد في القدس. ودعا لعقد مؤتمر إسلامي أوروبي يجمع كل مسلمي أوروبا، ويرمي إلى تعاونهم والبحث في أمورهم والسعي لترقيتهم[5].

دعا شكيب أرسلان إلى وحدة المسلمين في وجه الهجمة الأوروبية الشرسة التي تستهدفهم جميعاً. ففي رأيه «أن الافرنج ينظرون إلى الإسلام في كل محل كأنه ساكن بقعة واحدة، وهم يجسُّون نبضه في كل قطر حتى يعرفوا كيف يعاملونه في القطر الإسلامي الذي

---

(١) أنظر عن هذا الموضوع غالب أبو مصلح: «الدروز في ظلّ الاحتلال الاسرائيلي»، بيروت ١٩٧٥، ص ٥٠ ـ ٥٣.

(٢) ألَّف أحمد الشرباصي كتاباً عن شكيب أرسلان عنوانه «شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام»، بيروت ١٩٧٨.

(٣) انضمّ شكيب أرسلان مع خمسة من أعوانه من جبل لبنان إلى المعسكر العثماني وجاهد ضد الإيطاليين في ليبيا. انظر كتابه «سيرة ذاتية»، ص ٨٤، وقام بحملة إعلامية وباتصالات كثيفة لإمداد الليبيين بالمال والسلاح والرجال. وقد اتصل بدروز حوران من أجل تطوُّع ٣٠٠ شاب منهم لمساعدة الدولة العثمانية في مجاهدة الإيطاليين. أنظر رسالته إلى الشيخ حسين طربيه عند عبد الله حنا: «العامية والانتفاضات الفلاحية في جبل حوران»، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

(٤) شكيب أرسلان: «سيرة ذاتية»، ص ١٠٩.

(٥) «الصفاء»: عدد ٧ أيلول ١٩٣٣.

تحت ولايتهم»[1]. وفي رأيه أيضاً أن مصير الدول الإسلامية مرتبط بعضه ببعض، وأن سقوط أي بلد مسلم بيد الغرب يؤثّر في البلدان الأخرى. فهو يقول: «إن لم نقدر أن نحفظ صحاري طرابلس لم نقدر أن نحفظ جنان الشام»[2].

وعمل لجميع القضايا العربية فاهتمّ بقضية فلسطين، وبشؤون سورية ولبنان اللذين لم يحدث فيهما أي أمر سياسي إلّا تناوله في بحث أو رسالة أو كان له إزاءه موقف. فمصير لبنان مرتبط بمصير محيطه العربي، واستقلاله لا يمكن أن يكون صحيحاً إذا كان محاطاً بجيوش الاستعمار. وفي رأيه «أن تحرير الأقطار المحيطة بلبنان هو شرط أساسي لحريته واستقلاله، وتضامنه مع الأقطار العربية المجاورة هو الضمانة الحقيقية لكيانه»[3].

ووقف إلى جانب حركة التحرّر في المغرب العربي فناصر الثورة المراكشية ضد الفرنسيين والإسبان «يوم نسي الكثيرون أن المغرب جزء لا يتجزّأ من العالم العربي»[4]. وساعد ثورة عمر المختار على الإيطاليين عام ١٩٣١ بما كتبه عن أعمال هؤلاء واجراءاتهم التعسفية والانتقامية في ليبيا[5]. «وحمل موسوليني على التخفيف عن عرب طرابلس والسماح لثمانين ألف عربي منهم بالرجوع إلى أوطانهم بعد أن شُرِّدوا»[6]. ومن أجل إنقاذ البلاد العربية من السيطرة الأجنبية وضع مخططاً ثورياً يكون مسرحه جميع هذه البلدان، واتصل بجميع كبار زعماء القوميين العرب[7].

وبالمقالات والكتابات[8]، وبإصدار صحيفة «لاناسيون آراب» مع إحسان الجابري باللغة الفرنسية، التي هي منبر ثقافي وإعلامي وسياسي للعرب والمسلمين، وبالاشتراك في المؤتمرات واللجان العربية والإسلامية والأحزاب القومية، ساهم شكيب أرسلان في تطوير

---

(١) رسالة شكيب أرسلان إلى أكرم زعيتر في ١١ مايس ١٩٣١، انظر المحاضرة التي ألقاها أكرم زعيتر في المركز الثقافي الإسلامي في بيروت في ٢٠ آذار ١٩٧٨، ونشرتها مطابع المكتب الإسلامي بعنوان «الحكم أمانة مع رسالة خطية مهمة من شكيب أرسلان».

(٢) شكيب أرسلان: «سيرة ذاتية»، ص ٨٤.

(٣) محمد علي الطاهر: «ذكرى الأمير شكيب أرسلان»، بيروت ١٩٨٨، ص ٤٨٩.

(٤) المرجع نفسه، ص ٤٧.

(٥) أنظر رسالة شكر من عمر المختار إلى شكيب أرسلان في «لسان الحال»: عدد ٢ تموز ١٩٣١.

(٦) مقالة الشيخ أحمد رضا عن شكيب أرسلان بعنوان: «حرص الأمير على كرامته سياسة وأدباً» واردة في كتاب سعود المولى: «الأمير شكيب أرسلان...»، ص ١٦٠.

(٧) عبد الوهاب الكيّالي: «تاريخ فلسطين الحديث»، ص ٢٦٤.

(٨) كتب شكيب أرسلان عام ١٩٣٥، ١٧٨١ رسالة خاصة، و١٧٦ مقالة في الجرائد، و١١٠٠ صفحة كتب طبعت. أنظر خير الدين الزركلي: «الاعلام»، الجزء الثالث، ص ١٧٤.

حركة التحرّر في العالمين العربي والإسلامي ودافع عن حقوقهما، وكان لفترة طويلة حلقة وصل بين حركات التحرّر في المشرق العربي والمغرب العربي[1].

آمن شكيب أرسلان بالوحدة العربية ضرورة حتمية وعمل لها، وكان أول من تكلّم مع فيصل بشأنها[2]. وهو يريد وحدة عربية شاملة، ولا يقنع بالوحدة الجزئية إلّا إذا كانت مرحلية ونواة لوحدة عربية شامل[3]. ولهذا عارض مبدأ الحزب السوري القومي لأنه يخالف مبدأ الوحدة العربية الكاملة، ويدعو إلى وحدة سورية الطبيعية فقط[4]. ومن أجل إنهاء خلافات العرب، وفي سبيل اتحادهم، عمل على إنهاء النزاع بين المملكة العربية السعودية واليمن، الذي أدّى إلى الحرب بينهما في نيسان ١٩٣٤، فكان عضواً في لجنة الوساطة بين الملك السعودي وإمام اليمن.

بيد أن مفهوم الوحدة عنده يغلب عليه طابع الاتحاد. فتحقيق الوحدة الكاملة غير ميسَّر في ظل اختلاف الأنظمة وتعدّد الدول المستعمرة. ومنفّذو الوحدة الأوائل هم ملوك الدول العربية المالكون آنذاك زمام أمورها. فهو يدعو إلى تأليف ملوك العرب بعضهم مع بعض وإلى إقناعهم «بأن القضية ليست قضية تاج ولا صولجان، وإنما هي قضية الأمة العربية التي ينبغي أن يكون أمرها فوق الإمارات والولايات»[5]. وبين دعوته إلى الوحدة العربية التي ركّز عليها بعد الحرب العالمية الأولى ودعوته إلى الوحدة الإسلامية التي ركّز عليها قبل هذه الحرب تماس واضح لأن أهدافهما الرئيسة هي تعبئة الجماهير ضد الاستعمار الأوروبي، ولأن مفهوم القومية العربية اصطبغ عنده بالصبغة الإسلامية.

إن شكيب أرسلان داعية الوحدة العربية والتحرير اللذين هما أمران متلازمان يتمّم بعضهما بعضاً. وهو في نضاله من أجل العرب والمسلمين لا يعبّر عن نفسه فقط، بل يعبّر عن عروبة الدروز وإسلامهم اللذين اتسم بهما تاريخهم وأحداثهم، مركّزاً على ضرورة بقائهم سيف العروبة والإسلام. «فأبناء معروف لا يخرجون عن الجامعة العربية، ولا من الجامعة الإسلامية. ولن يقدر أحد أن يخلّ بهذه القاعدة. فمن ينكث فإنما ينكث على نفسه»[6].

---

(١) ألبرت حوراني: «الفكر العربي في عصر النهضة»، ١٧٩٨ - ١٩٣٩ بيروت ١٩٧٧، ص ٣٦٥ - ٣٦٦.

(٢) رسالة من فيصل إلى شكيب أرسلان أشار إليها شكيب أرسلان في «الشباب» القاهرية: عدد ٤ مايو (أيار) ١٩٣٨.

(٣) يذكر شكيب أرسلان رأيه الوارد أعلاه في رسالته إلى محمد عز الدين الحلبي في ٢٤ نيسان ١٩٣١. من أوراق محمد عز الدين الحلبي.

(٤) رسالة شكيب أرسلان التي يردُّ فيها على افتراءات المغرضين، المنشورة في «الصفاء»: عدد ١٥ تشرين الأول ١٩٣٦.

(٥) نداء شكيب أرسلان بعنوان «أزفت ساعة الاتحاد أيها العرب»، المنشور في «الشورى»: عدد ٢٧ أغسطس (آب) ١٩٢٥.

(٦) مقالة شكيب أرسلان بعنوان «عروبة بني معروف»، أنظر «عروة الاتحاد بين أهل الجهاد»، مجموعة مقالات لشكيب =

استنتاجات

لم يحافظ المجاهدون المنفيون على وحدتهم بعد نهاية الثورة السورية الكبرى، ،بل نشأ بينهم انقسام كان يتسع يوماً بعد يوم بسبب اختلاف الميول السياسية، وتوزيع الإعانات، والتنافس على النفوذ، وبسبب التصريحات والحملات الإعلامية التي كانت تنكأ الجراح الناجمة عن هذا الانقسام. لقد انقسموا في محنتهم، وتوزَّع بعضهم بين اتجاهات حزبية اختلفت تصوّراتها لحلّ القضية السورية، وباعدت بين رجالها المصالح والأهداف الشخصية وتضارب سياسة مسؤولي الدولة العربية الذي انعكس على علاقتهم بالمجاهدين، وانعكس سلباً على علاقة المجاهدين بعضهم ببعض. إلاَّ أن عزيمة المجاهدين لم تلن، وحماستهم الثورية لم تضعف من جراء صعوبة النفي ومرارة العيش، بل ظلُّوا يتابعون التطورات في سورية، ومسار الحوادث في فلسطين، ويرفعون أصواتهم محتجّين ومطالبين، فكانوا الغائبين عن سورية الحاضرين في آن.

تعامل الدروز مع الهزيمة المشرّفة في ظلّ التجزئة المفروضة بواقعية دون تراجع وطنييهم عن العمل لتحقيق الوحدة والتحرير والاستقلال. لكن جهادهم وجهاد سواهم اقتصر، باستثناء المظاهرات وبعض الاضطرابات، على الجهاد السياسي حتى نشوب الحرب العالمية الثانية وقيام معركة الاستقلال وإجلاء الجيوش الأجنبية عن سورية ولبنان. لقد تواصل إسهامهم في القضايا القومية والإسلامية، وتجسَّد بين عامي ١٩٢٦ و١٩٣٩ في مشاركتهم في تأسيس الأحزاب العاملة لوحدة الأقطار العربية واستقلالها وفي نشاطها، وفي اشتراك دروز لبنان بمؤتمرات الساحل التي استهدفت، بالإضافة إلى إنصاف المسلمين، اتحاد لبنان مع سورية. كما تجسَّد في نصرة الشعب الفلسطيني ومؤازرته سياسياً وفكرياً ومادياً والقتال إلى جانبه في المعارك التي خاضها ضد اليهود والبريطانيين بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٩ عادِّين قضيته قضيتهم، معبرين عن عروبتهم وتوجّههم القومي.

وبين الدروز العاملين من أجل القضايا العربية والإسلامية يقف شكيب أرسلان في الطليعة، بل يقف في طليعة سواهم من العرب والمسلمين، لأنه كان طاقة فكرية وسياسية ونضالية فريدة غطَّت جميع القضايا والمشكلات على امتداد العالم العربي والإسلامي بشكل يعجز عنه فريق عمل متخصص. لذا كُتبت عنه عشرات الدراسات المتنوعة، وقدّره العرب والمسلمون في شتى أقطارهم، ولا سيّما في المغرب، حق قدره، فسمّوا الشوارع والمؤسسات

= أرسلان جمعتها وطبعتها جريدة «العلم العربي» التي تصدر في بونس ايرس لصاحبها عبد اللطيف الخشن. آب ١٩٤١، ص ٣٦.

باسمه وسمّوا أبناءهم باسمه يتمناً. وتكمن أهميته على صعيد الدروز في كونه أحد الأدلة على عدم وجود أي انعزال فيهم، أو أية كيانية فئوية، وفي تصحيحه ما لفقه المغرضون والأجانب المستعمرون عنهم من تهم باطلة، ومفاهيم خاطئة، وفي اعتباره مثلاً أعلى يتبعونه، ومدرسة يسيرون على تعاليمها وهديها، ونموذجاً صادقاً لعروبتهم وإسلامهم اللذين هما جذورهم وهويتهم وقدرهم.

الفصل الثاني

الدروز في الجمهورية اللبنانية ١٩٢٦ - ١٩٣٩

الدروز ووضع الدستور اللبناني

أشارت فرنسا في تقريريها إلى عصبة الأمم في عامي ١٩٢٣ و١٩٢٤ إلى عزمها على تكوين لجنة فرنسية لوضع دستور كل من سورية ولبنان عملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب. وشكّلت هذه اللجنة في ١٥ حزيران ١٩٢٥ برئاسة بول بونكور، وقبل تشكيلها أرسلت الوزير المفوض أوغست برونه للاطلاع على آراء السكّان حول هذا الموضوع فقابلته وفود سورية ولبنانية عديدة من بينها وفد جبل الدروز ووفود درزية من لبنان[1].

وجاءت الثورة السورية الكبرى تسرّع خطوات الفرنسيين لإيجاد المرحلة الدستورية في لبنان. فلقد بادر دي جوفنيل بعد وصوله إلى بيروت لمكافأة اللبنانيين الذين لم يثوروا كالسوريين، ولمكافأة المجلس النيابي اللبناني على قراره الذي يشكر فرنسا لمدافعتها عن حدود لبنان وصدّها هجوم الثوّار على جنوبه، فعبّر في خطابه أمام هذا المجلس في ٤ كانون الأول ١٩٢٥ عن سعادة الجيش الفرنسي بوجود الدرك اللبناني إلى جانبه يقاتل للدفاع عن الأراضي اللبنانية ولحماية سكّانه وللمحافظة على استقلاله، ووعد بالطلب إلى الحاكم الفرنسي كايلا أن يدعو المجلس إلى دورة استثنائية ليعهد إليه بوضع الدستور لأنه لا يمكن تأجيل ذلك إلى انتخابات قادمة[2].

وبناء على تقرير لجنة بول بونكور الذي ينص على أن إقرار الدستور يجب أن يتم في المجلس النيابي، انتخب هذا المجلس في ١١ كانون الأول لجنة نيابية برئاسة موسى نمور وعضوية ١٢ نائباً سُمّيت لجنة الدستور[3]. وهذه اللجنة قرّرت استفتاء رؤساء الطوائف الدينية، والفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورؤساء النقابات، فوجّهت لهم ١٢ سؤالاً حول تشكيل الحكومة والبرلمان، وصلاحيات الوزراء ومسؤولياتهم ومسؤولية رئيس

---

(١) «الصفاء»: عدد ٤ حزيران ١٩٢٥.

(٢) خطاب دي جوفنيل المنشور في «البشير»: عدد ٧ كانون الأول ١٩٢٥.

(٣) المرجع نفسه: عدد ١٢ كانون الأول ١٩٢٥.

الدولة، وكيفية الانتخاب، واعتماد الطائفية في التمثيل الوزاري أو عدمه[1].

لم ترد الأجوبة عن الأسئلة إلاّ من عدد قليل للغاية بلغ مجموعه ١٣٢[2]، أكثريته الساحقة من المسيحيين، وأقليته من المسلمين. ولا شك في أن الدروز استفتوا ووُجِّهت الأسئلة إلى بعض فعالياتهم، إلاّ أننا لم نعثر على ما يدلّ على أنهم أجابوا عنها. واستفتاء الفعاليات لم يؤثّر عملياً في صياغة الدستور لأن لجنة الصياغة لم تنتظر الأجوبة، بل إن الرسائل لم تكن قد وصلت بعد إلى أصحابها حين بدأ مقرِّرها ميشال شيحا بوضع النصوص[3] التي اعتمد في صياغتها على مسودّة لجنة بول بونكور الفرنسية، والتي استُلهمت من الدستور الفرنسي الصادر عام ١٨٧٥.

ضمّت لجنة صياغة الدستور فؤاد أرسلان عن الدروز، لكنه استقال عندما بدأت أعمالها بداعي المرض، ثم أخذ إجازة شهر مع مقرِّرها ميشال شيحا عندما بدأ المجلس التمثيلي مناقشة مواد الدستور[4]. لقد طالب في السابق بإلحاح بوضع القانون الأساسي، لذا أبدى آراءه، بالرغم من مرضه، إن لم يكن في جميع نصوصه ففي المهم منها على الأقل كمعارضته لإنشاء مجلس الشيوخ[5]. ونظراً لاقتصار نشاطه على إبداء آرائه من فراشه في النصوص المهمّة، ولتغيّبه عن جلسات المناقشة بحيث انحصرت وجهة النظر الدرزية في زميله جيل تلحوق، ولعدم معرفة شيء حول إجابات فعاليات الدروز عن أسئلة لجنة الدستور، تبدو مشاركة الدروز في وضع الدستور ضعيفة إذا ما قيست بدورهم من خلال الثورة السورية الكبرى بالتعجيل بوضعه، وبدورهم من خلال ممثِّلهم فؤاد أرسلان بالمطالبة الدائمة به.

أثار وضع الدستور مسألة الكيان اللبناني والوحدة مع سورية. فمعظم مسلمي الملحقات رفضوا الإجابة عن أسئلة لجنته، والاشتراك في صياغته، لأنه يكرِّس نهائياً كيان لبنان الكبير وضمّ الملحقات إليه. وكرَّروا المطالبة بالوحدة مع سورية على أساس اللامركزية، ورفض الالتحاق بلبنان. وعبّروا عن موقفهم هذا بالردود والمضابط التي

---

(١) نشرت «النهار» الأسئلة الموجّهة بشأن الدستور وجواب بشارة الخوري عنها في ملحق خاص بمناسبة عيد الميلاد ورأس السنة في عام ١٩٧٤.

(٢) Le Rapport de Chible Dammous, cité par Edmond Rabbath: «La Constitution Libanaise», pp. 17 - 18.

(٣) يوسف سالم: «٥٠ سنة مع الناس»، بيروت ١٩٧٥، ص ٦٧.

(٤) Edmond Rabbath: «La Constitution Libanaise», p. 41.

(٥) «الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية»، محضر الجلسة الثانية للمجمع النيابي المكوَّن من مجلسي الشيوخ والنواب في ١٣ تشرين الأول ١٩٢٧.

وجّهوها إلى رئيس المجلس النيابي والمفوض السامي وعصبة الأمم[1].

أمّا بالنسبة إلى الدروز، فإن أكثريتهم الساحقة موجودة في جبل لبنان، وقد تكيَّفت مع تطوّره من الإمارة الإسلامية الدرزية إلى القائمقاميتين ثم إلى المتصرفية أو لبنان الصغير، كما تكيَّف معظمها بعد انحسار المدّ الوحدوي ونهاية الحكومة العربية مع لبنان الكبير منذ عام ١٩٢٠. إن موقف دروز لبنان الصغير من مسألة الاتصال والانفصال عام ١٩٢٦ لم تحدّده العرائض كسائر المسلمين، وإنما حدّده تجديد الولاء للبنان الكبير والسلطة المنتدبة بلسان زعمائهم عند مقابلتهم دي جوفنيل بعد قدومه إلى لبنان. وكانوا مشغولين آنذاك بمعالجة التسوية بين الثوّار والسلطة الفرنسية، وتسوية الحوادث مع النصارى.

وأقلية دروز لبنان من سكّان الملحقات ولا سيما راشيا وحاصبيا. وقد عاشوا عبر التاريخ مرتبطين بدمشق إدارياً واقتصادياً أكثر من دروز لبنان الصغير. وعبّروا عن توجّههم الوحدوي بمشاركتهم الفعّالة في الثورة السورية الكبرى التي استهدفت الوحدة والتحرير، والتي أدّت إلى نزوح عدد كبير منهم، وانشغال بمعالجة أوضاعهم المأساوية الناجمة عن معارك الثورة في منطقتهم. ثم وقّع عدد كبير منهم في راشيا على عريضة في ٤ حزيران ١٩٢٦ تطالب بالانضمام إلى سورية[2]. ويبدو أن هناك عرائض أسبق من هذه العريضة تتضمّن الطلب ذاته بدليل الاحتجاج الذي قدّمه نصارى حاصبيا وراشيا إلى المفوض السامي على مساعي العاملين على تجزئة لبنان وإلحاق حاصبيا وراشيا بسورية[3].

طائفة الدروز وطائفية النظام اللبناني

١ ـ **طائفية النظام اللبناني**: اعتماداً على صك الانتداب الذي ينص على وجوب احترام الدولة المنتدبة حقوق الجماعات والطوائف الدينية في سورية ولبنان[4]، وعلى النظام الطائفي الذي كان معمولاً به بموجب نظام المتصرفية والذي تعود جذوره إلى نظام القائمقاميتين، وانطلاقاً من السياسة التقسيمية القائمة على إبراز التمايز بين السكّان، وضع الفرنسيون

---

(١) أنظر مضابط المسلمين الرافضة الالتحاق بلبنان الكبير، ملحق «النهار» بمناسبة عيد الميلاد في كانون الأول ١٩٧٤، و«البشير»: عدد ٩ و٢٦ كانون الثاني ١٩٢٦. وأمين سعيد: «الثورة العربية الكبرى»، الجزء الثالث، ص ٤١٥. وأنظر مضابطهم المؤيِّدة لبنان الكبير في ملحق «النهار» الذي وردت الإشارة إليه، و«البشير»: عدد أول شباط ١٩٢٦.

(٢) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية (قسم المخابرات) ملف رقم ٤٢٩ في ٢٤ حزيران، ص ٨. نقلاً عن مهيب حماده: «تاريخ علاقة البقاعيين بالسوريين»، الجزء الأول، ص ٢١٥.

(٣) «البشير»: عدد ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦.

(٤) أنظر مواد صك الانتداب في كتاب «الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب»، الذي أصدرته جريدة «الأيام»، دمشق، لا.ت، ص ١٢٩.

دساتير وأصدروا مراسيم وقرارات، وقاموا بإجراءات عملية لتفريق السكّان في سورية ولبنان مذهبياً ودينياً ومناطقياً، فكرّسوا بذلك النظام الطائفي في لبنان، وعمّقوه في الحياة السياسية أكثر من ذي قبل. وهم قبل أن يوضع الدستور اللبناني للبنان الكبير اعتمدوا له صيغة لبنان الصغير الطائفية بتعيينهم لجنة إدارية وسماحهم بانتخاب مجلس تمثيلي على أساس طائفي، وتعيينهم موظفي إدارات الدولة على هذا الأساس.

ضمنت المادة ٩ من الدستور اللبناني حقوق الطوائف الدينية لا السياسية مع ما للأولى من تأثير في الثانية، وهي إذ تحترم جميع الأديان والمذاهب لا تسمّي أحدها ديناً رسمياً للدولة. والدستور اللبناني، لو اقتصر عليها وعلى المادة ١٢ التي تساوي بين اللبنانيين في تسلّم الوظائف بحسب الجدارة والاستحقاق، لجاء خلواً من أي نص طائفي. لكن المادة ٩٥ ألغت علمنة المادة ١٢، وكرّست دستورياً النظام السياسي الطائفي إذ نصّت على ما يلي: «بصورة موقّتة وعملاً بصك الانتداب، والتماساً للعدل والوفاق، تُمثَّل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة دون أن يؤدّي ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة»[1].

ولما بدأت مناقشة المادة ٩٥ في المجلس النيابي أصرَّ النائب جميل تلحوق، الذي بقي ممثّلاً وحيداً للدروز في جلسات المناقشة بغياب فؤاد أرسلان، على إقرارها تأميناً لحقوق الطوائف[2]. ثم أصرَّ في جلسة المجمع النيابي المؤلّف من مجلس الشيوخ والنواب على أن يتضمّن الدستور لا قانون الانتخاب مبدأ الطائفية[3]. وبعد ذلك تمسّك ممثّل الدروز في الوفد اللبناني المشكّل على أساس طائفي لعقد المعاهدة اللبنانية الفرنسية، النائب حكمت جنبلاط، بالمراسلة رقم ٦ و٦ مكرر بين رئيس الجمهورية اميل اده، والمفوض السامي دي مارتيل، التي تكرّس استمرار النظام الطائفي[4].

وتمسّك النائبين الدرزيين جميل تلحوق وحكمت جنبلاط وسواهما من فعاليات الدروز بالنظام الطائفي، وكذلك مطالبة الدروز الملتقية مع مطالبة السنّة والشيعة وسائر الطوائف

---

(١) ألغيت عبارة «وعملاً بصك الانتداب» عند إجراء التعديل الدستوري في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣، وأبقي على النص كما وضع عام ١٩٢٦. أنظر Edmond Rabbath: «La Constitution Libanaise», p. 517.

(٢) أنور الخطيب: «دستور لبنان»، الجزء الأول، مراحل الدستور نشأته وتعديلاته، المناقشات البرلمانية والوثائق، طبعة ١٩٧٠، ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٣) أشادت «الضحى» في عدد نيسان ١٩٣٧، ص ١٥٤، بتمسّك حكمت جنبلاط بالمراسلة رقم ٦ و٦ مكرر قائلة: «لقد كان نائب هذه الطائفة (الدرزية) مراعياً لمصلحة الطائفة، مقدِّراً للحالة الشاذّة في لبنان».

(٤) أنظر المراسلة رقم ٦ و ٦ مكرر في كتاب «الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب» الذي أصدرته جريدة الأيام الدمشقية، ص ٢١١.

المغبونة بضرورة تطبيقه بعدالة ومساواة، يعودان إلى المناخ السياسي والفكري الطائفي السائد في لبنان، وإلى الحرص على حقوق الطوائف ووضع حد للافتئات عليها من قبل المسيحيين بشكل عام، والموارنة بشكل خاص، المستفيدين من انحياز السلطة الفرنسية إليهم، ما دام أن النظام الطائفي هو النظام المعتمد في لبنان.

وهذا النظام الطائفي الذي تكرَّس دستورياً بالمادة ٩٥، وبعدها بالمراسلة رقم ٦ و ٦ مكرر، تكرَّس أيضاً بعدة قرارات وقوانين عزَّزت كيانية الطوائف واستقلاليتها في أمورها الشرعية، منها قانون الوصية لغير المحمَّديين في ٧ آذار ١٩٢٩، وقانون ٩ كانون الأول ١٩٣٠ الذي اعترف باستقلالية القضاء المذهبي الدرزي عن قضاء الشرع الإسلامي، والقرار رقم ٦٠ ل. ر تاريخ ١٣ آذار ١٩٣٦ الذي اعترف بالطوائف الموجودة في سورية ولبنان وتمتّعها بالشخصية المعنوية، والقرار رقم ٨٢٢ تاريخ ٢٨ أيلول ١٩٣٧ الذي حصر بقاضي مذهب حاصبيا قضايا الأحوال الشخصية لدروز دمشق. وأهمّ هذه القرارات في تعزيز أسس النظام الطائفي القرار رقم ٦٠ ل. ر مع تعديليه القرار رقم ١٤٦ ل. ر تاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٨، والقرار رقم ٥٣ ل. ر تاريخ ٣٠ آذار ١٩٣٩.

وفي ظل هكذا نظام تقوم الطائفية السياسية مقام الدين، ويصبح الحكم للطوائف أو لأمرائها لا للدولة، وهؤلاء يحكمون بالنسبة إلى عدد طوائفهم «هذا بخمسه، وهذا بسدسه، وهذا بجزئه الخامس عشر والعشرين والثلاثين»[1]. وتبعاً لذلك من الطبيعي أن يلازم الصراعَ السياسي صراع حول التوازن الطائفي وحصص الطوائف، وأن تطالب الطوائف المغبونة بحقوقها ما دام أن الوظائف توزَّع على سنن الطائفية، وأن يلتقي الدروز والسنّة والشيعة في المطالبة بحقوقهم والحدّ من استئثار المسيحيين بالمناصب والمنافع.

٢ ـ رئاسة الجمهورية: جاء انتخاب شارل الدباس رئيساً للجمهورية عام ١٩٢٦ حائلاً دون إثارة الحساسيات بين الطوائف اللبنانية لما عرف عنه من اعتدال، ولأنه من طائفة الروم الأرثوذكس، مع الإشارة إلى أن انتخاب النواب له لم يكن انتخاباً بالمعنى الصحيح، بل موافقة على تعيينه من قبل المفوض السامي[2].

وفي ما يتعلّق بالدروز فضّلوا وجود حاكم فرنسي قبل وضع الدستور وإنشاء الجمهورية اللبنانية لتصوّرهم أن الحاكم اللبناني سيكون مسيحياً وعلى الأرجح مارونياً وقد لا يتصف بالتجرُّد. وهم في عام ١٩٢٦، وفي غياب مرشّح مسلم لرئاسة الجمهورية، إضافة

---

(١) كمال جنبلاط: «حقيقة الثورة اللبنانية»، منشورات لجنة تراث القائد الشهيد، طبعة ١٩٧٨، ص ٢١.

(٢) أنظر عن انتخاب شارل الدباس، الياس الديري: «من يصنع الرئيس»، بيروت ١٩٨٢، ص ٣٩ ـ ٤٠.

إلى تعذر وصول مسلم إليها،ارتاحوا كسائر الطوائف لانتخاب شارل الدباس لأن علاقتهم بالروم الأرثوذكس بشكل عام أفضل مما هي مع الموارنة والكاثوليك، ولأنهم حذرون إزاء ازدياد النفوذ الماروني.

كان الاتجاه الغالب عند أكثرية المسلمين هو الانضمام إلى سورية، ورفض الاعتراف بالكيان اللبناني. وتبعاً لذلك لم يشارك العديد من قياداتهم في حكم لبنان الكبير منذ إنشائه عام ١٩٢٠. إلاَّ أن اتجاه المشاركة في الحكم بدأ يقوى عندهم لما أصابهم من حرمان وافتئات على حقوقهم، ولثبات الكيان اللبناني. وقد طمحوا إلى رئاسة الجمهورية، واقتُرحت آنذاك مناوبتها بينهم وبين المسيحيين. وهذا الاقتراح شبيه باقتراح شكيب أرسلان في السابق بأن يكون متصرف جبل لبنان أحياناً مسيحياً وأحياناً محمدياً. «فمسألة تبادل الرئاسة كل ثلاث سنوات بين الموارنة والمسلمين لا تحتاج إلى جدال. فمتى كان رئيس الجمهورية مسلماً يكون أكبر منصب في الحكومة لماروني والعكس»[1].

ترشَّح رئيس المجلس النيابي محمد الجسر لرئاسة الجمهورية، وكان يحظى بتأييد الأكثرية النيابية التي تضم بعض النواب المسيحيين. وترشيحه عزَّز تكتُّل الطوائف الإسلامية، فبعد مطالبة نوابها وزعمائها في مؤتمر الساحل الثالث المنعقد في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٢ بإجراء إحصاء جديد صحيح، قام المسلمون السنيون بحسب ما يذكر تقرير السكرتير العام للمفوضية الفرنسية في بيروت، تاترو، إلى وزير الخارجية الفرنسية «بحملة بين الشيعة والدروز تحثهم على تسجيل أنفسهم، وبالتالي على وضع الخلافات بين المذاهب جانباً، وإعلان أنفسهم مسلمين قبل أي شيء»[2]. وبناء على ذلك اجتمع عديد من الشخصيات الدرزية، بينهم أمين أرسلان وعارف النكدي وملحم حمادة وأمين خضر، واقترحوا أن يكتب «مسلم درزي» على الهوية بدلاً من «درزي» عملاً بنصيحة شكيب أرسلان. لكن بعض زعماء الدروز الفئويين عارضوا ذلك بإيحاء من السلطة المنتدبة، فلم يعمل بهذا الاقتراح[3].

من هذا يتضح أن هناك موقفاً سنّياً شيعياً درزياً موحَّداً من رئاسة الجمهورية يقوم على أن للمسلمين الحق بها كالمسيحيين، وأن الرئيس اللبناني يجب أن يكون أحياناً مسيحياً وأحياناً مسلماً، وما دام أن المسيحيين أخذوا رئاسة الجمهورية بين عامي ١٩٢٦ و١٩٣٢، وأنه لا مانع دستورياً يحول دون تسلُّم المسلمين الذين يشكِّلون الأكثرية لها، فيجب أن

---

(١) رسالة غير مقروءة التوقيع، مبعوثة إلى شكيب أرسلان بتاريخ ١١ تموز ١٩٢٨، أنظر الملحق رقم ١٥.

(٢) A.E. 1930 - 1940. Carton 412 - 1 vol.497, pp. 102 - 104. نقلاً عن سعيد مراد: «الحركة الوحدوية في لبنان. . .»، ص ٢٠٩.

(٣) مقابلة شخصية مع سفير لبنان حليم أبو عز الدين في ٢٥ نيسان ١٩٨٦.

تكـون هذه المـرّة من نصيبهم. كما يتضـح أن التيّـار الفئـوي الـدرزي، بـإيحـاء من السلطة المنتدبة، لم يوافق على اقتراح التيّار الإسلامي في ما يتعلّق بكتابة «مسلم درزي» عـلى الهويـة لأن السلطة المنتـدبة هي المستفيـد الأول من الفـرز الـطائفي، ومن مصلحتهـا الابقـاء عـلى انقسام السكان وخصوصاً انقسام المسلمين، ومحاربة الاتجاه الوحدوي بين صفوفهم.

عند إجراء الإحصاء عام ١٩٣٢ ضمن التزوير تفوُّق المسيحيين عـلى المسلمين، وعـلى سبيل المثال حُرم الأكراد المسلمون من الهوية اللبنانية التي أعطيت لـلأرمن اللاجئـين فرجَّـح هؤلاء كفَّة المسيحيين في بيروت[١]. وقبل حصول انتخاب رئاسة الجمهـورية، الـذي كان من المأمول أن يفوز فيه محمد الجسر، طلبت وزارة الخارجية الفرنسية من المفوض السامي بونسـو أن يستعمـل سلطته لإيصـال رئيس جمهوريـة مسيحي لأن نجـاح محمـد الجسر لن يقلّل من تصلُّب السوريين إزاء الفرنسيين، بل سيحدث مـلامة للفـرنسيين عنـد المسيحيين واعـتراضاً عليهم[٢]. وعمـلاً بذلـك حلّ المفـوض السـامي المجلس النيـابي، وعلّق الـدستـور بموجب القرارين عدد ٥٥ ل. ر، و ٥٦ ل. ر تاريخ ٩ أيار ١٩٣٢[٣] بموافقة البطريرك الماروني أنـطون عريضه[٤].

إن طمـوح الموارنـة إلى الـرئـاسـة الأولى، الـذي لم يتحقّق عـام ١٩٣٢ لأن المفـوض السامي بونسو عينّ شارل الدباس رئيساً في ٢٦ أيار لأجل غير مسمًّى، تحقّق عام ١٩٣٤ حـين عينّ المفوض السامي، دي مارتيل، حبيب السعد رئيساً لمدة سنة بموجب القـرار عدد ٣ تـاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٣٤[٥]. وهذا الطموح ينـطلق من اعتبار لبنـان وطناً مسيحيـاً[٦]، للمسيحيين بشكـل عـام، وللمـورانـة بشكـل خـاص، حق تـرؤسـه. ومن أجـل هـذا عـارض المـوارنـة إعـطاء رئاسـة الجمهوريـة لمسلم، وعملوا باستمـرار على ضـمان تفـوّق المسيحيـين العـددي بتجنيس الـلاجئين الأرمن والآشـوريين وسـواهم، وبحـرمـان الكثـير من المسلمـين الهـويـة

---

(١) Pierre Rondot: «Les Chrétiens d'Orient», Paris 1955, pp. 28 - 29.

(٢) Télégramme du Ministre des Affaires Etrangères à Haut Commissaire. Le 29 Avril 1932. من وثائق الدكتور منير اسماعيل.

(٣) «النشرة الرسمية للمفوضية العليا. . .»، مجلّد عام ١٩٣٢، ص ٩٥.

(٤) أنظر تصريح البطريرك أنطون عريضة في «النهار»: عـدد ٦ أيلول ١٩٣٦، ويوسف سـالم: «٥٠ سنة مـع الناس»، ص ٨٦.

(٥) «الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية»، مجلّد عام ١٩٣٤، عدد ٢٩١٦، تاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٣٤.

(٦) صرَّح البطريرك أنطون عريضة مايلي: «إذا قلنا لبنان «وطن مسيحي» فلا ينفي كونه وطناً لكل من يقطنه من باقي الطوائف». جريدة «صوت الأحرار»: عدد ٩ آذار ١٩٣٣. نقلاً عن محمد جميل بيهم: «النزعات السياسية بلبنان، عهد الانتداب والاحتلال»، ١٩١٨ - ١٩٤٥، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٧، ص ١٥.

اللبنانية، وبمحاولة إحصاء المهاجرين مع المقيمين، كما أنهم فضّلوا سلخ أجزاء من لبنان لبقاء ضمان هذا التفوُّق[1].

أمّا السنّة والشيعة والدروز، فقد تأكّدت لهم صعوبة الوصول إلى رئاسة الجمهورية، وارتضوا مؤقّتاً بما يعوّض عنها أي برئاسة الوزارة منذ عام ١٩٣٧، وبرئاسة مجلس النواب بعد ذلك، وركّزوا على المطالبة بحقّهم من الوظائف والتمثيل النيابي والوزاري.

٣ - حقوق الطوائف من الوظائف: تلاحقت مطالبات السنّة والشيعة والدروز بحقوقهم. وكان الغبن المشترك الذي عانوا منه من أسباب تكتّلهم على أساس طائفي وعقد المؤتمرات للمطالبة بإنصافهم. فمؤتمر الساحل المنعقد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣ مثلاً قدّم مذكرة إلى السلطة المنتدبة تقول إن المسلمين يدفعون ثلاثة أرباع الضرائب ومع ذلك فهم مغبونون من منافع الدولة ووظائفها، وأهالي الساحل والأقضية الأربعة يدفعون ٨٢٪ من واردات الخزينة في حين يُصرف منها ٨٠٪ على لبنان الصغير وتعطى المناصب العالية لأبنائه، وهذا يخالف مضمون الدستور[2].

والحرمان الذي ظهر عند الطوائف الإسلامية بشكل عام ظهر عند الشيعة والدروز أكثر من السنّة، وعند الشيعة أكثر من الدروز. فالشيعة نالوا ٤٨، ١٠٪ من أصل حصتهم الأصلية التي هي ١٩،٥٤٪، وهذا حمل ثمانية نواب منهم على الانسحاب من المجلس، ومقابلة المفوض السامي ليلفتوا نظره ونظر الحكومة الوطنية «إلى إهمال مطالبهم، والعبث بحقوقهم»[3].

فالامتيازات التي أعطيت لجبل لبنان في عهد المتصرفية هي امتيازات لقناصل الدول الأوروبية من جهة، وللموارنة من جهة أخرى. وقد تحوّلت إلى المفوض السامي الفرنسي وبقيت للموارنة في عهد الانتداب، وكانت من الناحية العملية والواقعية أكثر بكثير من الناحية النظرية والتشريعية، ولا سيا في الوظائف الكبرى. فبعد إحصاء عام ١٩٣٢ كانت حصتهم النظرية التي تفوق عددهم الفعلي ٧١، ٢٨٪، إلَّا أنهم أخذوا من الوظائف نسبة ٤٠، ٣٥٪[4]. وأخذ الموارنة أكثر من حصتهم جاء على حساب الطوائف الإسلامية وبعض

---

(١) تقدم إميل اده عام ١٩٣٠ بمذكرة إلى الفرنسيين يقترح فيها فصل طرابلس عن لبنان وضمّها إلى سورية، وإعطاء لبنان الجنوبي وضعاً استقلالياً ذاتياً تحت الإشراف الفرنسي. وبهذا يخف عدد المسلمين في لبنان ١٤٠ ألفاً، ويصبح المسيحيون ٨٠٪ من سكّانه. أنظر عصام خليفة: «الحدود الجنوبية للبنان...»، ص ٨٩.

(٢) أنظر نصّ المذكّرة عند حسّان حلّاق: «مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة»، ص ١٧٧.

(٣) «بيروت»: عدد ٤ كانون الثاني ١٩٣٨.

(٤) أنظر جدول توزيع الوظائف على الطوائف عند محمد جميل بيهم: «النزعات السياسية بلبنان...»، ص ٣٩ - ٤٠.

المسيحية. حتى أن الروم الأرثوذكس احتجُّوا على حرمانهم من الوظائف واحتكار الموارنة لها، فمن أصل ٣٥٠٠ وظيفة لكل لبنان أخذ الموارنة ١١٠٥ «وكلما وجدوا وظيفة شاغرة أسندوها إلى ماروني»[1].

يتضح إذاً أن المسيحيين عموماً والموارنة خصوصاً أخذوا زيادة عن حقِّهم من منافع الدولة ووظائفها، وأن المسلمين لم ينالوا إلاَّ جزءاً من حقوقهم. لذا كان الصراع حول التوازن الطائفي، في معظمه، صراعاً إسلامياً ضد استئثار المسيحيين وانحياز الفرنسيين إليهم. فالمسيحيون الذين شكوا في القرن التاسع عشر من طغيان الإقطاعية الإسلامية يجبهون اليوم من المسلمين بشكوى مماثلة. صحيح أن النفوذ الفعلي، والكلمة الأولى، كانا للمسؤولين والموظفين الفرنسيين، إلاَّ أن هؤلاء أعطوا للموارنة مما سمحوا به للسكّان المحليين هيمنة واضحة ونفوذاً كبيراً.

٤ ـ الإجحاف بحق الدروز والتحامل عليهم: أهملت القرى التي يسكن فيها الدروز وحدهم أو يشكِّلون أكثريتها، وهُضم بعض حقهم في التمثيل النيابي والوزاري والوظيفي. إنهم يحتلُّون المرتبة الخامسة بالعدد بعد الموارنة والسنّة والشيعة والروم الأرثوذكس، ولهم بموجب التوزيع الوظائفي $\frac{١}{١٤}$ بحسب إحصاء المقيمين و $\frac{١}{١٥}$ بحسب إحصاء المقيمين والمغتربين، لكنهم عملياً نالوا حصة أقل منها طوال عهد الانتداب هي دون عددهم الفعلي من سكّان لبنان عند إجراء إحصاء عام ١٩٢١ وإحصاء عام ١٩٣٢[2]. فمن الثمانين بالمئة من واردات الخزينة التي تصرف في لبنان الصغير، والوظائف الكبرى والكثيرة التي تعطى لأبنائه، كما جاء في مذكرة مؤتمر الساحل المنعقد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣، لا ينال الدروز الذين تسكن أكثريتهم في لبنان الصغير سوى القليل الذي لا يتلاءم مع الضرائب التي يدفعون، ومع عددهم الذي يعدون. والأمثلة الآتية تؤكد ذلك.

شقَّ أهل بعقلين طريق بعقلين ـ كفرحيم من أموالهم والتبرّعات التي جمعوها من القرى الدرزية. وميزتها أنها تقصِّر الطريق بين بلدتهم وبعض القرى المجاورة من جهة، والمناصف وبيروت من جهة أخرى. فهي تبعاً لذلك ستجعل من بعقلين ممرَّاً لقسم من الشوفيين وتفيدها، وستحوِّل هؤلاء عن سلوك طريق دير القمر حارمة إيَّاها من المنافع المتأتية عن ذلك. وقد جرت محاولات في المجلس النيابي لمنع شقّها أحبطها فؤاد أرسلان، وافتُعلت

---

(١) «النهار»: عدد ٢٥ أيار ١٩٣٤.

(٢) يقول عادل أرسلان: «إن لبنان يجب أن يبقى كما هو، وأن يُحصى سكّانه إحصاءً صحيحاً وتُصحَّح السجلات التي قُيِّد فيها أسماء الألوف من الموتى والغائبين، ورُفض فيها كل درزي أو محمَّدي، وحُذفت أسماء الدروز اللبنانيين الذين وُلدوا خارج لبنان». رسالة عادل أرسلان إلى سعيد فيّاض بتاريخ ١٨ أيار ١٩٤٧. من أوراق سعيد فيّاض.

مشكلة لمنع متابعة العمل فيها[1]، وامتنعت الدولة عن تقديم الأموال اللازمة لها. لذا استمرَّت المطالبة بإكمال شقها وتحصيبها بدعم من نواب الدروز وزعمائهم. ومع ذلك ألغي في أواخر عام ١٩٣٨ الاعتماد المخصَّص لها، ولطريق غريفة، ولطريق كفرحيم ـ جسر القاضي، والبالغ ٩٠٠٠ ليرة بحجة تلافي عجز الموازنة[2].

ورُصدت الاعتمادات اللازمة لطريق مزرعة الشوف لأجل شقِّها وتحصيبها منذ بداية عهد الانتداب، لكن صرفها أرجىء مراراً[3].

وقُدِّم من منطقة الشحَّار في عام ١٩٣٢ كتاب مفتوح إلى رئيس الجمهورية يطالب بإكمال طريق عبيه ـ كفرمتى ـ البنيه، وطريق قبرشمون ـ البنيه، ويذكر أن أهاليها شقُّوا قسماً منها ومن طريق كفرمتى ـ بعورته على نفقتهم، وأودعوا قسماً من المال تحت تصرُّف الحكومة، وأنهم يدفعون قدراً كبيراً من الضرائب لأن فيها معامل الحرير ومعاصر الزيت، وفي كفرمتى مطبعة جريدة «الصفاء»[4].

وطالب سكَّان وطى المصيطبة، وهو حي درزي في بيروت، بالاهتمام بمنطقتهم ودرء خطر السيول عنها[5].

وشكا دروز حاصبيا من التعديلات الإدارية التي قضت بنقل محكمة حاصبيا إلى صور[6].

وقام أهل بعقلين وسائر القرى الدرزية الشوفية بمظاهرات على إثر نقل المحكمة من بعقلين إلى بيت الدين، شاركهم فيها أهل دير القمر للسبب نفسه أي لنقل المحكمة من بلدتهم إلى بيت الدين[7].

---

(١) اعترض بعض المسيحيين العمال الدروز من منطقة المناصف في قرية الشواليق وقتلوا أحدهم. وعلَّقت «لسان الحال» في عدد ٩ حزيران ١٩٢٥ على هذا الحادث قائلة: «لولا تدخُّل عقلاء المناصف الدروز في الأمر لحدث ما لا تحمد عقباه».

(٢) «الصفاء»: عدد ٨ كانون الأول ١٩٣٨.

(٣) «لسان الحال»: عدد ٩ حزيران ١٩٢٥، و«البيرق»: عدد ٨ آذار ١٩٤٤.

(٤) نص الكتاب المفتوح إلى رئيس الجمهورية بتوقيع «ابن الشحَّار»، منشور في «الصفاء»: عدد أول كانون الأول ١٩٣٢.

(٥) «النهار»: عدد ٢٦ شباط ١٩٣٨.

(٦) «المقطم»: عدد ٢٤ فبراير (شباط) ١٩٢٨.

(٧) يقول شيخ عقل الدروز حسين حماده في برقيته إلى المراجع المسؤولة: «٧٠ ألف نسمة، سكَّان الشوف، يؤيِّدون طلب نوابهم إعادة مركز قائمقاميتهم ومحكمتهم البدائية ومأموريهم إلى ما كانت عليه في عهد لبنان القديم»، انظر «النهار»: عدد أول أيار ١٩٣٤.

لم يؤد الاجحاف بحقوق المسلمين وإهمال البلدات والقرى التي يسكنونها وحرمانهم من منافع الدولة إلى مطالبتهم بالإنصاف فحسب، بل أدّى أيضاً إلى اقتراح اللامركزية والحلول الطائفية كوسيلة لنيل حقوقهم. فعلى أثر تقسيم بعض بلديات الساحل إلى قسمين: مسلم ومسيحي، نشأت في بعض المناطق وعند مسؤولي الطوائف الإسلامية فكرة ترمي إلى المطالبة بقسمة سائر البلديات على أساس الطائفية. وبسبب التأثر بهذه الفكرة، ومن أجل معالجة مشكلة نقل المحكمة من بعقلين إلى بيت الدين، بذل مجيد أرسلان نشاطاً كبيراً لحمل الدروز على توقيع العرائض المطالبة بالعودة إلى ما كانت عليه الحال سابقاً أي بإحداث قائمقاميتين إحداهما للنصارى والأخرى للدروز، كما عزم على إثارة هذا الموضوع في المجلس النيابي[1].

ويبدو حرمان الدروز من الكثير من الوظائف المستحقة لهم جلياً في جميع الدوائر، «فهناك دوائر كبيرة كالمالية والصحة العامة والجمارك والبرق والبريد لا يُمثّل الدروز فيها مطلقاً علاوة على أنهم في الدوائر الحكومية الأخرى ليسوا ممثّلين تمثيلاً عادلاً يتفق في شيء مع عددهم ومكانتهم... ففي محافظة جبل لبنان حيث توجد الكثرة منهم لا يوجد موظف درزي واحد لا في الإدارة ولا في المالية ولا في القضاء»[2].

وتمثيل الدروز النيابي هو أقل من نسبة عددهم الفعلي. أمّا تمثيلهم الوزاري، فكان أحياناً معدوماً إمّا لتشكيل الوزارات من ثلاثة أو أربعة وزراء، وفي هذه الحالة يحرمون كسائر الطوائف الصغيرة، وإمّا تمشياً مع سياسة إهمالهم، وإما بسبب انقسامهم. فهم لم يمثّلوا في ١٦ وزارة شُكلت بين عامي ١٩٢٦ و١٩٣٩ إلاّ في ٦ وزارات. ولو اعطوا حقهم من الوظائف الكبرى لعوّضوا بها عن حرمانهم من بعض الوزارات.

ويتحمّل مجيد أرسلان وحكمت جنبلاط جزءاً من مسؤولية حرمان الدروز من الوزارة التي شكّلها عبد الله اليافي في أول تشرين الثاني ١٩٣٨[3] لأنهما بتنافسهما لدخولها، وعدم

(١) «الصفاء»: عدد ٢٤ أيار ١٩٣٩.

(٢) مذكّرة النادي الإصلاحي الدرزي إلى رئيس الجمهورية اللبنانية، المنشورة في المرجع نفسه: عدد ١٨ شباط ١٩٣٧.

(٣) احتجّ النائب مجيد أرسلان في خطابه في جلسة الثقة للوزارة التي شكّلها عبد الله اليافي على عدم تمثيل الدروز فيها، وطالب بحقهم في ذلك، وساءه أن يعلّق النائب مارون كنعان على مطالبته بالقول التهكّمي الآتي: «الدروز والأرمن والسريان». أنظر «محاضر المجلس النيابي اللبناني» عن عام ١٩٣٨، جلسة ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨، ص ١١ - ٢٣. وقد علّقت «الصفاء» في عدد ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٨ على تهكّم مارون كنعان قائلة: «لقد عزّ على بني معروف أن يتهكّم عليهم نائب في ندوة المجلس وينزلهم - وهم حماة لبنان، ومنّاعو حوزته، وبناة مجده التليد، وأصحاب أيامه الغرّ المحجّلة - منزلة جماعات من الغرباء نزلوا لبنان منذ بضع عشرة سنة للارتزاق».

تنازل أحدهما للآخر، خلقا مبرِّراً للسلطة المنحازة لتتجاهل حق الدروز علماً بأنه كان بإمكانها، كما جاء في احتجاج شكيب أرسلان، أن تجد الشخص الثالث الحيادي الذي يرضي الزعيمين المتنافسين وطائفتهما[1].

وفي ظل سيادة النظام الطائفي، وغياب الدولة العادلة التي تساوي بين المواطنين، فإن زعماء الدروز لم يستطيعوا آنذاك إنالة طائفتهم حقوقها، بل إن صراعهم ذهب ببعضها أحياناً. وقلّما نجد في جريدة «الصفاء» عدداً لا يلفت أنظار الدروز إلى مصالحهم، وينبِّههم إلى ما تسمِّيه المؤامرات المتسلسلة عليهم، وإلى الحرمان الذي يصيبهم من جرَّاء إهمال الدولة لهم وإهمالهم مطالبتهم بحقوقهم. ومعظم مقالاتها وكتاباتها لا تضع الملامة على الحكومة بقدر ما تضعها على «الطائفة المفكَّكة شيعاً وأحزاباً، المتهافتة في درك الشقاق»، وعلى زعمائها «الذين رأتهم الدولة لا يهمّهم إلاَّ أمر أنفسهم ولا يسعون لغير ما يأتيهم بالمنفعة ويدفع عنهم المضرّة»[2].

ولم تكتف السلطة بحرمان الدروز الكثير من حقوقهم، بل إنها تحاملت عليهم في عديد من القضايا، وتعسَّفت أحياناً عند حصول بعض الحوادث معهم، أو عند مثول متهميهم أمام القضاء[3]. وفي ملاحقة السلطة لعصابتي فؤاد علامة واسماعيل عبد الحق دليل على تعسّفها. إن فؤاد علامة هو أحد مجاهدي الثورة السورية الكبرى. بعد عودته من الأزرق ظلَّ ملاحقاً من الفرنسيين لاشتراكه في الثورة، ثم غدا ملاحقاً من البريطانيين لقيامه بعملية ضدهم وقتله أحد ضباطهم في فلسطين. لجأ إلى قطع الطرقات في لبنان لتعكير الأمن. وكان يأخذ من الأغنياء ويعطي الفقراء، ومن أجل ذلك عرف بـ«الشقي الشريف». وأطلق عليه الأجانب أسم «روبين هود لبنان»[4]. فهو يمثِّل تمرّداً معتمداً على أسلوب الشقاوة يجمع بين الهدف الوطني بمحاربة السلطة، والهدف الاجتماعي بمساعدة الفقراء.

ولمَّا أعيا السلطة أمر القبض عليه، ولمَّا لم تستطع قتله بالمطاردة لسرعة تحركاته التي حيَّرتها، قامت بتصفيته بمكيدة دبَّرها ونفَّذها الضابط الياس المدوَّر، وأشرك فيها أيادي درزيّة، فأحدث ذلك، كما أحدثت تصفية حسن ثابت بالأسلوب نفسه، نقمة عند الدروز.

---

(١) أنظر رسالة شكيب أرسلان إلى سعيد خالد في «أوراق لبنانية»، الجزء الثاني، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥، ورسالته إلى رئيس كتّاب المجلس النيابي سعيد حمدان في «الضحى» عدد نوار ١٩٦٣، ص ١٤٩.

(٢) مقالة «الصفاء» الافتتاحية بعنوان «أنتم جنيتم على أنفسكم»: عدد ١٣ شباط ١٩٣٠.

(٣) أنظر عريضة دروز المتين إلى رئيس الجمهورية في «الصفاء»: عدد أول تشرين الأول ١٩٣٦، وفيها يشكون تعديات الدرك على الأهالي وتجاوزاتهم بعد الحادثة الفردية التي حصلت في البلدة بين درزي ومسيحي. وأنظر أيضاً المرجع نفسه: عدد ١٨ تشرين الأول ١٩٣٨، وفيه إشارة إلى إعدام مجيد العسراوي وداود ملاعب ظلماً.

(٤) Monday Morning. vol. 11 No 59. 30 July August 5 1973, p. 9.

وقد أعلنت السلطة عن مقتله بأسلوب وإخراج ملتويين أقرب ما يكونان إلى المهزلة أثارا استنكار الناس والصحافة[1].

إن فؤاد علامة المعدود في نظر الناس أنموذجاً رائعاً بين أفراد العصابات، الجدير بالعطف والتأييد في حياته، والتكريم بعد تصفيته[2]، هو في نظر السلطة قاطع طريق وشقي، و«شاذ»، بحسب ما تسمّيه جريدة الصفاء، يتوجّب عليها ملاحقته، وتجوّز لنفسها استعمال جميع الأساليب للتخلّص منه. ولكن الذي حدث هو أنها لم تكتف بملاحقته وملاحقة اسماعيل عبد الحق، بل ضايقت القرى الدرزية. وهذا حمل وفداً درزياً برئاسة النائب مجيد أرسلان أن يقابل أمين سر الدولة، ومدير الداخلية، ورئيس المجلس النيابي، ويحتج على المعاملة السيّئة التي يلاقيها الأهالي في الشوف من الدرك «الذين لا يكتفون باحتلال المنازل، بل يتجاوزون ذلك إلى طلب الطعام لهم ولخيولهم في هذه الأزمة الخانقة»[3].

وبعده تقدّم النائبان مجيد أرسلان وكميل شمعون إلى الحكومة بسؤال عن سبب وجود أشخاص في السجون بسبب حوادث العصابات «وقد فُهم أن التحقيق لا يتناولهم»[4]. وشكّل دروز راشيا وفداً حضر إلى مقرّ الحكومة في بيروت للاحتجاج على ما يلاقيه الدروز في عين عطا وراشيا وغيرهما من معاملة رجال الدرك لهم أثناء البحث عن اسماعيل عبد الحق[5].

واضح أن السلطة انتقصت الدروز حقهم، وأساءت إليهم أحياناً، فلاقى ذلك عندهم احتجاجاً واستنكاراً وإظهاراً «لألم الطائفة واستيائها من هذا الوضع ومن هذه الحالة»[6] كما ورد في «الضحى». فهي لم تحرمهم فقط من المنافع والوظائف، بل ظلمتهم أيضاً بسبب أخذها أبرياءهم ومسالميهم بجريرة أشقيائهم، وتضخيمها أخطاءهم، وتماديها في التعسّف عند قمع مخالفاتهم سواء منها ذات الطابع السياسي أم ذات الطابع الشخصي. وهذا عائد إلى سياسة الانحياز ضد الدروز وسائر المسلمين الملموسة في جميع المجالات.

ممثّلو الدروز بين عامي ١٩٢٦ و١٩٣٩

تمثّل الدروز في مجلس الشيوخ الذي ألغي عام ١٩٢٧ بسامي أرسلان، وتمثّلوا في المجالس النيابية بين عامي ١٩٢٥ و١٩٣٩ كما يلي: في مجلس ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩ بفؤاد أرسلان

---

(١) أنظر عن كيفية تصفية فؤاد علامة أعداداً متفرّقة من «النهار» بين ٢٧ أيلول و١٩ تشرين الثاني ١٩٣٥.

(٢) وقفت السلطة أربعة أشخاص كانوا يجمعون التبرعات لبناء ضريح وتمثال لفؤاد علامة. أنظر المرجع نفسه: عدد ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٥. وفي مقابلة شخصية مع أحد هؤلاء الأربعة، رشيد حمد أبو شقرا، أكّد ذلك.

(٣) «النهار»: عدد ٢٤ تشرين الأول ١٩٣٥.

(٤) أنظر نص السؤال في المرجع نفسه: عدد ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٥.

(٥) المرجع نفسه: عدد ٦ آذار ١٩٣٧.

(٦) «الضحى»: عدد نيسان ١٩٣٧، ص ١٥٤.

وجميل تلحوق، وفي مجلس ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ انتخاباً بتوفيق أرسلان ورشيد جنبلاط، وبمجيد أرسلان في عام ١٩٣١ بعد وفاة والده توفيق، وتعييناً بسليم تلحوق، وفي مجلس ١٩٣٤ ـ ١٩٣٧ انتخاباً بحكمت جنبلاط وتعييناً بمجيد أرسلان، وفي مجلس ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩ انتخاباً بمجيد أرسلان وحكمت جنبلاط ونسيب الداود، وتعييناً برشيد جنبلاط. وتمثّلوا في الحكومات التي شُكلت بين عامي ١٩٢٦ و١٩٣٩ برفيق أرسلان ومجيد أرسلان وحكمت جنبلاط وسليم تلحوق[1].

وإذا كان مرشحو الدروز للنيابة بغنى عن دفع المال وشراء الأصوات في الانتخابات[2]، وبغنى عن تجشّم الكثير من مشاق الحملات الانتخابية لأن أنصارهم يثبتون على الولاء لهم[3]، فإنهم كسواهم لم يسلموا من تدخل السلطة الفرنسية التي يتوقّف على علاقتهم بها نجاحهم أو فشلهم، وأظهروا إقبالاً على النيابة والوزارة ومنافسة عليهما حتى بين الإخوة. فلقد نافس توفيق أرسلان أخاه فؤاد على النيابة عام ١٩٢٩، وفاز عليه بتأييد من السلطة الفرنسية. وعزا بعضهم سبب ترشيحه ضد أخيه الذي يحاربه الفرنسيون إلى رغبة الحفاظ على مقعد النيابة في البيت الأرسلاني[4].

ولمّا توفي توفيق أرسلان في ٥ أيلول ١٩٣١ ترشّح ابنه مجيد في الانتخابات الفرعية التي أُجريت لانتخاب خلفاً له وكبّر عمره بالاتفاق مع رئيس المجلس النيابي محمد الجسر. وقد دعمت السلطة الفرنسية ترشيحه ففاز بالتزكية بعد انسحاب منافسيه جميل تلحوق وأمين تقي الدين[5].

ظلّ مجيد أرسلان حتى وفاته في ١٨ أيلول ١٩٨٣ نائباً عن الدروز في جميع المجالس النيابية التي انتُخبت في عهدي الانتداب والاستقلال. وعاصره في عهد الانتداب وحتى عام ١٩٤٣ حكمت جنبلاط الذي كان نائباً عن الدروز بين عامي ١٩٣٤ و١٩٣٩، والذي برز لا بفضل مؤهلاته فحسب، بل بفضل تأييد من السلطة، وتأييد جماهيري أسهمت نظيرة جنبلاط إسهاماً كبيراً في تأمينه. تناوب الاثنان تسلّم الوزارة حين كانت تعطى للدروز، وعملا في إطار السياسة التقليدية فكان مجيد أرسلان من أبرز زعماء «اليزبكية» ومن أقطاب «الكتلة الدستورية» والمقرّبين إلى رئيسها بشارة الخوري، وكان حكمت جنبلاط من أبرز

---

(١) أنظر جداول النواب والوزراء عند بشارة الخوري: «حقائق لبنانية»، الجزء الأول، ص ٣٢٣ ـ ٣٣٥.

(٢) أنظر عن شراء الأصوات في زحلة «البشير»: عدد ٢، و ٤ تموز ١٩٢٥.

(٣) «أحاديث الكثير من المعمّرين.

(٤) بشارة الخوري: «حقائق لبنانية»، الجزء الأول، ص ١٦٦، وتوفيق وهبه: «لبنان في حبائل السياسة»، بيروت ١٩٥٣، ص ٢٩.

(٥) «لسان الحال»: عدد ٢٧ تشرين الأول ١٩٣١.

زعماء «الجنبلاطية» ومن أقطاب «الكتلة الوطنية» والمقرَّبين إلى رئيسها إميل اده.

كان بشارة الخوري يأمل في تأييد حكمت جنبلاط له ضد منافسه إميل اده في انتخاب رئاسة الجمهورية عام ١٩٣٦، بل كان على ما يبدو ضامناً ذلك. إلاّ أن السلطة الفرنسية لم تكتف بتحويل النائبين نجيب عسيران وبهيج الفضل عن تأييده، بل أرسلتهما إلى نظيرة جنبلاط التي نصحت صهرها حكمت جنبلاط بالتصويت لإميل اده فزار المطران أوغسطين البستاني في بيت الدين، ومدير الشؤون السياسية كيفر، وأدلى لإميل اده بصوته الذي عدّ أحد الأصوات التي رجّحت كفّته[1].

بعد عودة بشارة الخوري من فرنسا، وفي مرحلة الاستعداد للانتخابات النيابية المزمع إجراؤها في خريف ١٩٣٧ على اثر إعادة الحياة الدستورية، أجريت له استقبالات في بيروت طالب القائمون بها بحرية الانتخابات، واصطدم المتحمّسون منهم، وفي طليعتهم مجيد أرسلان وأخوه نهاد، في عاليه برجال السلطة. فصدرت مذكرات توقيف بحقّهما وحقّ كميل شمعون وهنري فرعون وإيلي خيّاط. لجأ المطلوبون وأنصارهم إلى الباروك حيث أعلنوا عصياناً مسلّحاً اصطلح على تسميته بـ «الثورة البيضاء» وأطلق على مجيد أرسلان لقب «قائد الثورة»[2].

انتهى هذا العصيان بتدخّل المفوض السامي دي مارتيل الذي فرض الائتلاف في الانتخابات بين الحكومة والمعارضة. وفاز عن الائتلاف كل من مجيد أرسلان ورشيد جنبلاط وحكمت جنبلاط في جبل لبنان. وفاز عن منطقة راشيا، التي كان عليها أن تختار، ولأول مرّة، النائب الدرزي الرابع، نسيب الداود، لكن المعركة الانتخابية فيها جرت بأجواء من التوتّر والمنافسة الحادّة، إذ كان مقرّراً أن يترشّح نسيب الداود في لائحة الائتلاف عملاً باتفاق مع أركانه. وقد أعلن ترشيحه، وباشر حملته الانتخابية، وأقنع ابن شقيقته شبلي العريان بالانسحاب لمصلحته على أن يرشّح نفسه في المرّة القادمة[3]. إلاّ أن اسمه حذف من لائحة الائتلاف، وأدخل فيها اسم منافسه مجيد جمال، فهاجم أنصاره سراي راشيا وتظاهروا بالسلاح احتجاجاً على ذلك[4].

---

(١) بشاره الخوري: «حقائق لبنانية»، الجزء الأول، ص ١٩٥، ١٩٧.

(٢) اسكندر رياشي: «قبل وبعد ١٩١٨ - ١٩٤١»، ص ١٥٦، ١٥٩.

(٣) مقابلة شخصية مع النائب شبلي العريان في ٢٣ آب ١٩٨٦ الذي أضاف يقول إنه أراد ترشيح نفسه عام ١٩٣٧ وقام بحملة دعاية، لكن قضاة المذهب ووجهاء راشيا الذين دعوا إلى اجتماع عيحا ألحّوا عليه في هذا الاجتماع أن ينزل عند طلب خاله نسيب الداود وينسحب لمصلحته. إلاّ أن مجيد جمال صرّح أنه لن يخوض معركة الانتخابات إذا رشّح شبلي العريان نفسه بينما سيخوضها في حال عدم ترشيحه.

(٤) «النهار»: عدد ١٢ تشرين الأول ١٩٣٧.

وأعقب الائتلاف في الانتخابات ائتلاف في تشكيل حكومة ترأسها خير الدين الأحدب في ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٧، وضمّت مجيد أرسلان وزيراً للزراعة فيما عارض رشيد جنبلاط الائتلاف البرلماني الحكومي «لأنه منافٍ للقاعدة المثلى المتبعة في البرلمانات الأكثر حرصاً على المصلحة العامة والسهر عليها»[1]. إلاَّ أن هذه الحكومة ما لبثت أن انهارت بسرعة. فبينما كان رئيسها يقصد بكركي ليبلغ البطريرك الماروني إحلال وزير في وزارة النافعة مكان وزيرها المستقيل سليم تقلا، كان مجيد أرسلان يقصد منزل رئيس الجمهورية بعداجتماع مع رجال الكتلة الدستورية في مكتب رئيسها، ويقدِّم استقالته، فتسقط هذه الحكومة»[2].

يستفاد من هذا العرض أن ممثِّلي الدروز في المجالس النيابية والحكومات هم زعماء الأسر الإقطاعية ذات النفوذ المزمن، الذين اختلفت نظرتهم إلى النيابة في عهد الانتداب عن نظرة آبائهم وأجدادهم إلى عضوية مجلس الإدارة في عهد المتصرفية، وأن التنافس على المقعد النيابي بلغ حدّ ترشّح الأخ ضد أخيه. لكن انتخابات النواب الدروز التي تشهد كانتخابات سواهم تدخّل السلطة، وتتأثّر بالحزبية والحساسيات والعائلية والمصالح الشخصية، تختلف عنها بأنها لا تعرف دفع الأموال.

أخذت الأسرتان: الأرسلانية والجنبلاطية الحصّة الكبرى في تمثيل الدروز لأنهما رئيستا الغرضيتين الدرزيتين: اليزبكية والجنبلاطية، ولأن السلطة حرصت على إبقاء التوازن موجوداً بينهما. ودار النواب والوزراء منهما مع سائر ممثِّلي الدروز في المجالس النيابية والحكومية في فلك التحالفات والكتل النيابية التي كانوا أعضاء فيها لا رؤساء، وخصوصاً الكتلتين المتنافستين: الكتلة الوطنية والكتلة الدستورية.

فؤاد أرسلان بين تأييد الانتداب ومعارضة ممثِّليه

كان فؤاد أرسلان مع أخيه توفيق من بين القلّة الدرزية التي طلبت الانتداب الفرنسي في استفتاء اللجنة الأميركية. وقد فهمه إرشاداً ومساعدة من دولة صديقة انطلقت منها شعارات الثورة الفرنسية[3]، كما أنه أراد المحافظة على استقلال لبنان تحت إشراف فرنسا.

---

(١) رسالة رشيد جنبلاط إلى نديم ناصر الدين في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٧. من أوراق نديم ناصر الدين.

(٢) «النهار»: عدد ١٤ كانون الثاني ١٩٣٨.

(٣) جاء في خطاب فؤاد أرسلان في المجلس النيابي: «واجبنا هو قبولنا الانتداب، والانتداب الفرنسي دون سواه، إنما كما هو مصرَّح عنه في المادة ٢٢ من صك جمعية الأمم، وكما فسَّره أعاظم رجال فرنسا». أنظر «الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية»، جلسة ٢٤ آذار ١٩٢٤. وجاء في خطاب آخر له في المجلس النيابي: «لسنا عبيد الانتداب، إنما نحن من أصدقاء دولة الانتداب، ومن أنصار الانتداب الصحيح». أنظر المصدر نفسه، الجلسة الثانية للمجمع النيابي اللبناني في ١٣ تشرين الأول ١٩٢٧.

لذا أنكر في عام ١٩٢١ على المؤتمر السوري الفلسطيني حقّ التكلُّم باسم اللبنانيين[١]. وكان شكيب أرسلان أحد أعضائه، والسكرتير العام للوفد المنبثق عنه، المتوجِّه إلى جنيف للاتصال بعصبة الأمم. وكرَّر رغبته في المحافظة على استقلال لبنان عن سورية تحت إشراف فرنسا في عريضة رفعت إلى المراجع الفرنسية[٢]. وأنكر مرّة ثانية عمل المؤتمر السوري الفلسطيني الذي تكلَّم باسمه أيضاً شكيب أرسلان، حين قدَّم في عام ١٩٢٤ احتجاجاً إلى المجلس النيابي على من «ادَّعوا تمثيل لبنان» لدى عصبة الأمم لأن تمثيله وقف على فرنسا[٣].

وحين كشف ساسة الانتداب عن وجهه الحقيقي، وبدا التعارض واضحاً أمام فؤاد أرسلان بين الانتداب كصيغة إرشاد ومساعدة وتنفيذه السيىء من قبل السلطة الفرنسية المنتدبة، وجّه إلى مسؤوليه الانتقادات يوم كان يندر من ينتقدهم أو يعارضهم آنذاك من المقيمين في لبنان[٤].

احتجَّ فؤاد أرسلان على إهمال اللغة العربية في الدوائر الرسمية، وعلى تعليم الدرك باللغة الفرنسية، واقترح اعتماد اللغة العربية[٥]. واعترض على إنشاء فرقة القنّاصة اللبنانية لملاحقة مجاهدي الثورة السورية الكبرى. وطالب بإلغاء المجلس العدلي الذي أوجده الفرنسيون، بحجة إنهاء الاضطرابات الطائفية، وأرادوا منه محاكمة مجاهدي الثورة وملاحقة الوطنيين. ولم يصدِّق، بالاشتراك مع النواب جميل تلحوق وعمر بيهم وعمر الداعوق، على قرار إدانة المجلس النيابي اجتياز الثوار للحدود اللبنانية، وشكر الدولة المنتدبة على تصدِّيها

(١) وجَّه المؤتمر كتاباً إلى رئيس عصبة الأمم ومندوبي الدول يتضمَّن مطالب السوريين التي تتلخَّص بما يلي: الاستقلال والسلطان القومي لسورية ولبنان وفلسطين، والاعتراف باتحادها في شكل ولايات (كونفدراسيون)، والغاء الانتدا ووعد بلفور، وجلاء الجيوش الأجنبية. أنظر «المنار»، المجلَّد الثالث والعشرين، الجزء السادس، أيار ١٩٢٢، ص ٤٥٧ ـ ٤٥٩. ثم وجَّه كتاباً آخر في تموز ١٩٢٢ يتضمَّن المطالب نفسها. أنظر «أعمال الوفد السوري الفلسطيني من أيار (مايو) ١٩٢٢ إلى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢»، كتاب صدر عن المؤتمر السوري الفلسطيني، اللجنة التنفيذية بمصر، القاهرة ١٩٢٣، ص ٣٩.

(٢) أنظر نص العريضة التي وقَّعها فؤاد أرسلان، وحبيب السعد، ونجيب وألفرد سرسق، وعزيز صعب، وجورج وأيوب ثابت، وهنري مشاقة، وأمين الخوري، ورفعوها إلى المراجع الفرنسية في «المقطم»: عدد ٦ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢١.

(٣) أنظر احتجاج فؤاد أرسلان الذي أقره المجلس النيابي اللبناني في جلسة ١٣ تشرين الأول ١٩٢٤ في «لسان الحال»: عدد ١٤ تشرين الأول ١٩٢٤. وأنظر عن نقمة شكيب أرسلان على المتعاونين مع فرنسا، الذين أنكروا عمل المؤتمر السوري الفلسطيني، كتابه «لماذا تأخَّر المسلمون وتقدَّم غيرهم»، بيروت، لا.ت، ص ٦٤.

(٤) قال اميل أبي صعب (رئيس تحرير الأهرام) في رثاء فؤاد أرسلان في معرض إشادته بمواقفه في مجلس النواب: «كان فؤاد أرسلان يدافع عن البقية الباقية من شرف ذلك الجبل وعزّته»، أنظر كتاب «ذكرى الأمير فؤاد أرسلان»، بيروت ١٩٣٢، ص ٥.

(٥) «الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية»، مجلس النواب، محضر جلسة أول كانون الأول، ص ٧٣.

لهم. ولعب دور زعيم المعارضة: معارضة مسؤولي الانتداب، ومعارضة الحكومات اللبنانية التي تعمل بمشيئتهم. وأسقط مع زميليه في المعارضة، محمد الجسر وموسى نمور، حكومة بشارة الخوري الثلاثية التي شكِّلت في ٥ كانون الثاني ١٩٢٨[1].

حاول فؤاد أرسلان أن يحدِّد صيغة الانتداب فطالب زملاءه في المجلس النيابي في جلسة ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٣ «التوقُّف عن كل عمل ريثما يُباشر درس تحديد الانتداب»[2]. ووجَّه في جلسة ١٨ شباط ١٩٢٤ أحد عشر سؤالاً إلى الحكومة اللبنانية حول سياستها الممالئة للسلطة المنتدبة. واحتجَّ على تعيين روبير دي كه مندوباً عن فرنسا لدى عصبة الأمم لأنه، في نظره، رمز استعماري «لا تزال قراراته شاهدة في لبنان وسورية على روحه الاستعمارية»[3]. ولم يوافق على إقرار ميزانية العدلية «لأنه لا يعترف بصحة تطبيق المادة السادسة من صك الانتداب المتعلِّقة بحقوق الأجانب»[4]، ففي رأيه أن تطبيق الانتداب عملياً مخالف لمبادئه وأصوله النظرية، ولما يجب أن يكون عليه[5].

وبسبب معارضة فؤاد أرسلان وانتقاداته بدأ الفرنسيون بمحاربته[6]، وأخيراً حاربوه بأخيه توفيق، وأسقطوه في انتخابات عام ١٩٢٩. فكتب أخوهما أمين مجيد أرسلان في جريدة «الاستقلال» التي يصدرها في بونس ايرس في الأرجنتين مقالاً ذكر فيه أن أخاه فؤاد كان حجر عثرة في طريق سياسة الانتداب الاستعمارية فعملت على إسقاطه، وأن أخاه توفيق أخطأ بقبول النيابة من يد المفوضية، وأن خسرانه لها أفضل من قبوله بها، وهو لن يكون بجرأة شقيقه وخبرته[7].

---

(١) ستيفن لونغريغ: «تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي»، ص ٢٥٥. وبشارة الخوري: «حقائق لبنانية»، الجزء الأول، ص ١٥٥، ١٦٠، ١٦٤.

(٢) «لسان الحال»: عدد ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٣.

(٣) المرجع نفسه: عدد ١٩ شباط ١٩٢٤.

(٤) المرجع نفسه: عدد ١٣ كانون الأول ١٩٢٨.

(٥) أجاب مندوب المفوض السامي سولومياك عن انتقادات فؤاد أرسلان كيفية تطبيق المسؤولين الفرنسيين الانتداب فقال: «يصرِّح الأمير فؤاد بأنه من مؤيِّدي الانتداب، ولكن لا يضيع فرصة لانتقاد أعمال المفوض السامي. إن ممثِّل الدولة المنتدبة في هذه البلاد مسؤول أمام جمعية الأمم لا أمام مجلس النواب اللبناني. لقد كنت دائماً أنير المجلس في جميع المسائل التي تعرض، ولكني لا أقبل بأن توجِّه انتقادات في هذا المجلس عندما يجري البحث في تنفيذ الانتداب». أنظر «الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية»، مجلس النواب، جلسة أول كانون الأول ١٩٢٧، ص ٦٩.

(٦) يذكر توفيق وهبه في «لبنان في حبائل السياسة»، ص ٢٩، أن فؤاد أرسلان اتهم المفوض السامي دي جوفنيل على صفحات مجلة فرنسية بأنه غضَّ النظر عن اختلاس عدّة ملايين من صندوق المصالح المشتركة. فحقد دي جوفنيل عليه واتصل بخلفه هنري بونسو وأخذ منه وعداً بمحاربته.

(٧) «لسان الحال»: عدد ١٣ آب ١٩٢٩.

أُطلق على أقوى التكتلات العشائرية الدرزية (اليزبكية والجنبلاطية والنكدية) اسم الغرضية، وأطلق عليها بعضهم، مثل شكيب أرسلان اسم «المشرب»[1]. كما سُمِّيت بالأحزاب بمعنى الفرقاء، لكنها بعيدة عن الأحزاب بمفهومها الحديث، وقائمة على أسس تقليدية وعشائرية. وهذه الغرضية تمتدّ جذورها إلى تاريخ الدروز القديم، وهي ستستمرّ معهم حتى عهد الانتداب لأن العصبية التي قامت عليها سابقاً ظلّت تؤثر في أوضاعهم الاجتماعية والسياسية. لذا لا نجد في هذا العهد، كما في ما سبقه، عشيرة درزية دون غرضية. وقلّما كانت منطقة أو حتى بلدة على غرضية واحدة إذ كانت عشائرها تتوزّع بين الأحزاب الدرزية ولا سيما بين اليزبكية والجنبلاطية.

في عهد الانتداب غدا آل أرسلان يزبكيين فقط وأهم أقطاب الفريق اليزبكي بعد أن كانوا سابقاً أحياناً مع حزب آل نكد وأحياناً مع الحزب اليزبكي[2]. وضعف دور آل نكد لعدة أسباب منها تمدُّد النفوذ الجنبلاطي والأرسلاني إلى المناصف والشحّار، وما عادوا يشكّلون على الإطلاق كالسابق «بيضة القبّان»[3]. ولم تجدِ محاولات عارف النكدي إعادة مجدهم بإعادة دورهم من ناحية والنيل من الغرضية اليزبكية والجنبلاطية من ناحية أخرى[4].

حرص المسؤولون الفرنسيون كما حرص من قبل متصرفو جبل لبنان على استمرار التوازن قائماً بين زعماء اليزبكية والجنبلاطية[5] في التمثيل النيابي والوزاري، وتسلُّم الوظائف، والمعاملات التشريفية، كما حرص هؤلاء الزعماء أيضاً عليه، وآثروا عدم الإخلال به تجنّباً للاضطرابات. وكل عمل من شأنه الإخلال بهذا التوازن أو الاستشفاف منه بادرة تحدٍّ، كان يلقى المعارضة، ويؤدّي إلى الحوادث[6].

---

(١) مقابلة شخصية مع سماحة شيخ عقل دروز لبنان، محمد أبو شقرا.

(٢) مقالة أمين ناصر الدين بعنوان «الأمراء آل تنوخ». أنظر «أوراق لبنانية»، الجزء الثاني، ص ٤٤٩.

(٣) كان آل عماد نواة الحزب اليزبكي، لكنهم أضعف من أن يوازوا آل جنبلاط مالاً ورجالاً. وبتكتّل آل عبد الملك وآل تلحوق معهم أوجدوا نوعاً من التوازن بين الحزب الجنبلاطي والحزب اليزبكي كان يخلّ به ميل آل نكد إلى أحد الحزبين.

(٤) استمرّت محاولات عارف النكدي حتى عهد الاستقلال. ففي أحد اجتماعات الدروز في عاليه للمطالبة بنائب درزي سابع، في ٢٨ آذار ١٩٦٠ - وكنت من حاضريه - غمز في خطابه الارتجالي من قناة اليزبكية والجنبلاطية، ونسب ضعف الدروز إلى انقسامهم الذي أضاع عليهم حقوقهم.

(٥) اتخذ المتصرِّف مظفر باشا المأمورين الدروز من الحزبين لإظهار تجرُّده وإنصافه أركانهما، وحاذر التشيُّع لأحدهما. أنظر لحد خاطر: «عهد المتصرفين في لبنان»، ١٨٦١ - ١٩١٨، بيروت ١٩٦٧، ص ٣٨.

(٦) قام نهاد أرسلان بجولة في عدة قرى شوفية منها المختارة هزج فيها مرافقوه له ولأنصاره من الدستوريين. فاعتبر الجنبلاطيون ذلك اختراقاً لقلب منطقتهم وتحدِّياً لهم، وجابهه جنبلاطيو بطمة بالقوّة عند وصوله إلى بلدتهم. أنظر

نالت دواعي المصلحة من وحدة اتباع الغرضية على مختلف مستوياتهم، وغيّرت صور التحالفات الزعاميّة القائمة ومواقع الزعماء فيها[1]. وكسر الوعي الاجتماعي حدّة التعصّب لها. وأضعفتها التيّارات الثقافية وحتمية التطوّر، وأوجدت إلى جانبها أحزاباً حديثة منظّمة كثيراً ما انضمّ إليها زعماء الأسر التي تتزعم الغرضيّة، واتخذوها مجالاً من مجالات عملهم السياسي لمواكبة التطوّرات وللحفاظ على النفوذ. وبعد أن تكلّمنا عن مشاركة الدروز في الأحزاب القومية في الفصل السابق، سنتكلّم عن مشاركتهم في الأحزاب والجمعيات ذات النشاط السياسي التي اقتصر عملها على الشأن اللبناني، وهذه الأحزاب والجمعيات هي:

- جمعية الاتحاد اللبناني: أُسِّست في مصر قبل عهد الانتداب وكان لها امتداد فيه. من أعضائها أمين تقي الدين وسليم أبو عز الدين وعباس المصفي. هدفت إلى استقلال لبنان بحدود موسّعة بضمان الدول.
- جمعية لبنان الكبير: برزت عام ١٩١٩. برنامجها استقلال لبنان بحدود موسّعة بضمانة فرنسية.
- جمعية التضامن الأدبي: أُسِّست في عام ١٩٢٤. مارس مؤسِّسوها السياسة عبر نشاطهم الثقافي. انتسب إليها محمد علي حماده، ومعضاد معضاد، وشريف حسين حماده، وعبد الرحمن وأسعد عبد الملك، ونسيب أبو شقرا، وفايز مكارم. اندمج معظم أعضائها بعد تعطيلها بحزب الاستقلال الجمهوري[2].
- الحزب الشيوعي اللبناني: أُسِّس في ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٤ متخذاً حزب الشعب واجهة علنية. أيّده علي ناصر الدين ونسّق معه في عام ١٩٢٥ لتأييد الثورة السورية الكبرى فأحيل إلى المحاكمة مع أعضائه وسجنوا[3].
- حزب الاستقلال الجمهوري: أُسس عام ١٩٣١. من أعضائه المؤسِّسين سامي أرسلان وفؤاد نكد. ومن هيئته الإدارية عام ١٩٣٢ فؤاد نكد وأسعد حريز وسليمان أبو عز الدين. ومراقبه العام عام ١٩٣٤ محمد علي حماده. قام هذا الحزب بدور بارز في مقاومة الفرنسيين

= بيان نهاد أرسلان عن حادثة بطمة في «النهار»: عدد ٢٧ أيلول ١٩٣٦. وانتخابات عام ١٩٣٧ اتخذت في أحد وجوهها صراعاً بين الحزب الجنبلاطي والحزب اليزبكي للوصول إلى المقعد النيابي المخصّص لدروز راشيا. أنظر «الصفاء»: عدد ٢١ تشرين الأول ١٩٣٧.

(١) سار علي جنبلاط مع أمين أرسلان ضد نظيرة جنبلاط في انتخابات عام ١٩٢٥. أنظر رسالة شكيب أرسلان إلى وهبي طليع، المنشورة في «أوراق لبنانية»، الجزء الثاني، ص ٣٦٣.

(٢) جان سرور: «جمعية التضامن الأدبي والحركات الشعبية أيام الانتداب الفرنسي»، بيروت ١٩٨٥، ص ٢١، ٢٢، ٤١.

(٣) «البشير»: عدد ٨ تشرين الأول ١٩٢٥، و ١٨ شباط ١٩٢٦.

في قضايا ومناسبات عدّة، وخصوصاً عندما احتكروا شركة التبغ والتنباك[1].

- الكتلة الدستورية[2] والكتلة الوطنية: الأولى أُسِّست عام ١٩٣٤، والثانية أُسِّست في عام ١٩٣٥. تمحور حولها النشاط السياسي، واستقطبنا النواب ومعظم الفعاليات السياسية، ومن بينهم نواب الدروز والكثير من فعالياتهم.
- حزب الجبهة القومية: أُسِّس عام ١٩٣٦. تولّى أمين تقي الدين أمانة سره، «عبّر عن الوطنية الاستقلالية اللبنانية»[3].
- جمعية العروة الوثقى: أُسِّست في الجامعة الأميركية في بيروت. ظاهرها أدبي وممارساتها سياسية.
- النادي الأهلي: شعاره رياضي وعمله سياسي. وأمين سره سعيد تقي الدين. ومن أعضائه وأعضاء جمعية العروة الوثقى مثقفون دروز[4].
- المؤتمر الوطني: هو تجمُّع لشخصيات وطنية من مختلف المذاهب برز في مرحلة تعديل الدستور اللبناني عام ١٩٤٣. تسلّم أمين الحلبي أمانة سره، وكان سامي عبد الملك وفريد طليع عضوي لجنته التنفيذية.
- حزب الاتحاد الوطني: أسّس في أول آذار ١٩٤٤. من هيئته التأسيسية محمد ناصر الدين (عميد الدعاية والنشر) ومن أعضائه نديم ناصر الدين. ركّز على استقلال لبنان التام وتعاونه مع الدول العربية[5].
- حزب الاتحاد الدستوري: أُسِّس في اجتماع دير القمر في عام ١٩٤٥. اختير مجيد أرسلان رئيساً فخرياً له[6].
- حزب النداء القومي: أُسِّس عام ١٩٤٥. من أعضائه المؤسِّسين محمد علي حماده وحليم أبو عز الدين، «وتقوم مبادئه على تكريس لبنان وطناً عربياً مستقلاً حرّاً»[7].
- حزب الشعب: هو عبارة عن تكتل نيابي مستقل عن الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية.

---

(١) المعلومات عن حزب الاستقلال الجمهوري مقتبسة من عادل الصلح: «حزب الاستقلال الجمهوري»، بيروت ١٩٧٠، ص ١٣، ٥٣، ١١٣، ١١٤.

(٢) يذكر بشارة الخوري في «حقائق لبنانية»، الجزء الأول، ص ١٨٠، ١٩٠، أن الكتلة الدستورية نشأت برئاسته، وسُمِّيت بهذا الاسم لأنها طالبت بإعادة الحياة الدستورية المعطّلة منذ عام ١٩٣٢.

(٣) سليمان تقي الدين: «المسألة الطائفية في لبنان»، ص ٢٧٣.

(٤) مقابلة شخصية مع سفير لبنان، محمد علي حمادة، في ٩ أيلول ١٩٨٦.

(٥) «مبادىء حزب الاتحاد الوطني»، ص ٥، ١٣، ومقابلة شخصية مع نديم ناصر الدين.

(٦) «الجبل»: عدد ٩ نيسان ١٩٤٥.

(٧) حليم أبو عز الدين: «تلك الأيام»، الجزء الأول، ص ١٩٤، و«القانون الأساسي لحزب النداء القومي». من وثائق حليم أبو عز الدين.

شارك كمال جنبلاط في تأسيسه، ونسب ضعفه وفشله إلى انعزالية أعضائه وانتساب معظمهم إلى الجيل القديم[1].

ـ كتلة الإصلاح: من أعضائها المؤسِّسين كمال جنبلاط ونهاد أرسلان. وهي كتلة من النواب والوجهاء.

لقد أسهم الدروز في تأسيس الأحزاب اللبنانية ونشاطها، وفي تأسيس الأحزاب القومية العربية، وفي نشاط الحركة النقابية[2]. وباستثناء اليزبكية والجنبلاطية اللتين ليستا حزبين بالمعنى الصحيح، بل غرضية، وولاء للإقطاع موروثاً، لا نجد حزباً درزياً أُسس في عهد الانتداب الذي أُسِّست فيه أحزاب ومنظمات مسيحية وسنّية وشيعية. وكل ما كان عند الدروز في تلك الفترة جمعيات عنيت بمصالحهم العامّة، أو بمنطقة من مناطقهم، أو بشأن من شؤونهم، أهمّها جمعية المعارف الدرزية[3]، والنادي الإصلاحي الدرزي[4]. ومنها جمعية التعاون الخيري الدرزي، والجمعية الدرزية الإسلامية، ولجنة إسعاف أطفال الصحراء، ولجنة الدفاع عن تربة الدروز، وجمعية الشبيبة الخيرية الدرزية، والباكورة الدرزية، وجمعية التضامن في بيروت.

قضيتان حقوقيتان اتخذتا طابعاً سياسياً

١ ـ **تربة الدروز**: ارتدت قضية تربة الدروز، الحقوقية الناجمة عن إهمال الأوقاف الدرزية والطمع بها، أهمية سياسية لارتباطها بالكرامة، ولما رافقها من تطورات. فمقبرة الدروز المعروفة بـ «تربة الدروز» في بيروت أرض وقفها أحد محسنيهم ليدفنوا موتاهم فيها بعد أن منعوا من دفنهم في مقبرة الباشورة. ومع الأيام ضاقت مساحتها الكبيرة لكثرة ما اقتطع منها تعدياً وبيعاً بطريقة غير شرعية. وقد بُني فيها حديثاً دار الطائفة الدرزية.

وفي عام ١٩٢٠ أراد الجيش الفرنسي بناء منارة عسكرية في بيروت، وأُعجب الجنرال غورو بموقع تلّة تربة الدروز الملائم لذلك وأراد شراءها. فجرى اتصال بشيخ العقل حسين

---

(١) مقدمة كمال جنبلاط لكتاب «ربع قرن من النضال»، منشورات الحزب التقدمي الاشتراكي، بيروت، لا.ت، ص 35.

(٢) يذكر جاك كولان في «الحركة النقابية في لبنان»، ١٩١٩ ـ ١٩٤٦، تعريب نبيل هادي، بيروت ١٩٧٤، ص ١٩٨، ٢٠٦، ٢٢٣، نشاط رفيق وعادل عبد الملك النقابي منذ عام ١٩٢٨.

(٣) أُسِّست جمعية المعارف الدرزية عام ١٩٠٧ في السودان، وانتقلت إلى بيروت عام ١٩١١. هدفها تعليم غير القادرين مالياً، ونشر العلم بين الدروز. أنظر «تقرير جمعية المعارف الدرزية عن ربع قرن» الذي نُشر عام ١٩٣٢، ص ٢، ٣.

(٤) أُسِّس النادي الإصلاحي الدرزي في ٨ كانون الأول ١٩٢٨. هدفه «توثيق روابط الإخاء بين أعضائه، والاهتمام بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية للدروز». قانون النادي الإصلاحي الدرزي، ص ١، ٥. وفي قانونه وفي القسم الذي وضع له ما يدلّ على النظامية ويوحي بأنه أقرب إلى الحزب منه إلى النادي.

حماده الذي انتقل إلى بيروت واتصل بقاضي المذهب سعيد حمدان[1]. وما إن شاع الخبر حتى انبرى أحد دروز بيروت ونشر مقالاً أوضح فيه أن بيع التربة «لا يجوز دينياً وأدبياً وشرعياً . . . وإن هذه المسألة تخصّ الطائفة الدرزية في بيروت فقط، وليس لأحد سواها تعلّق بالمسألة سواء كان قائمقاماً أو شيخ عقل أو حاكماً صلحاً»[2].

وإزاء معارضة الدروز المعلنة على صفحات الجرائد، ورفضهم التنازل عن شبر واحد من التربة «الذي بلّغه أحد وفودهم إلى الجنرال غورو»[3]، امتنع غورو عن شراء التربة، وأمر ببناء منارة عسكرية في مكان آخر من بيروت. لكن التربة التي صينت عام ١٩٢٠ ادّعى في عام ١٩٣٢ ورثة مستشار سفارة ألمانيا، سيور، ملكيتها، وزعموا أنها حق لهم بموجب سند «توصّل إليه سيور بالحيلة والغش»[4].

كان لا بدّ من إيراد هذا لإثبات ملكية الدروز للتربة لإنها لو لم تكن لهم، لما اتصل غورو بشيخ العقل من أجل شرائها منهم ولاشتراها من ورثة سيور. ولكنهم أيضاً لو لم يكونوا مهملين أوقافهم، لما ضاقت مساحتها مع الزمن، ولما تجرّأ سيور أن يستحصل بطريقة غير شرعية وبسهولة على سند بملكية التربة اعتمد عليه ورثته في عرض القضية على محكمة البداية المختلطة في بيروت. وقد حكمت المحكمة لمصلحتهم بالرغم من أن السندات التي أبرزوها مزوّرة، ولا تنطبق على الأرض المتنازع عليها، وبالرغم من أن الدروز أثبتوا بالشهود، وبواسطة بلدية بيروت، امتلاكهم للتربة[5]. ثم أصدرت حكماً ثانياً في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٣ أيّد الحكم السابق، وردّ دعوى الدروز على ورثة سيور[6].

اجتمع الدروز في بيروت فور صدور الحكم الأول، وقاموا بمظاهرة صاخبة كان عارف النكدي أبرز الداعين إليها والمتحمّسين فيها. وطيّروا برقيات الاستنكار إلى المندوب السامي ورئيس الجمهورية[7]. وشكّلوا لجنة سمّوها «لجنة الدفاع عن التربة»، كثّفت اتصالاتها بالمسؤولين. وغدا هذا الموضوع قضية تشغل دروز لبنان وإخوانهم في سورية وفلسطين، فهو

---

(١) «الحقيقة»: عدد ١٣ شباط ١٩٢٠.

(٢) المرجع نفسه: عدد ١٧ شباط ١٩٢٠.

(٣) مقابلة شخصية مع الدكتور سليم هشي في ٨ أيلول ١٩٨٦.

(٤) «الصفاء»: عدد ١٦ شباط ١٩٣٣.

(٥) «الشعب»: عدد ١١ شباط ١٩٣٣. وقد وصفت هذه الجريدة حكم المحكمة بـ«الحكم العجيب»، وأضافت تقول: «إن الدروز على حق في ما يدعون».

(٦) «صوت الأحرار»: عدد ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٣.

(٧) من بين هذه البرقيات برقية شيخي عقل دروز لبنان، وبرقية الجمهور المحتشد في تربة الدروز التي جاء فيها: «الجماهير المجتمعة على جبانة الدروز في بيروت تستنكر الاعتداء الفظيع على مرقد أجدادها المقدّس، وتطلب أن تنصفوها»، أنظر «الصفاء»: عدد ٩ شباط ١٩٣٣.

ليس مجرَّد قطعة أرض ذات قيمة مادية، بل أرضاً ذات قيمة معنوية تقترن بها كرامتهم لأن فيها رفات الأجداد والآباء[1]. وبعد صدور الحكم الثاني لمصلحة ورثة سيور تابعوا مظاهراتهم يومياً، وراجعت وفودهم المسؤولين الفرنسيين واللبنانيين، وأعلنوا أنهم لن يتنازلوا عن حقهم مهما كلَّفهم الأمر.

وبعد زيارات متبادلة بين شيخي العقل والمفوض السامي دي مارتيل في كانون الأول ١٩٣٣، وبعد أن لمس دي مارتيل إصرار الدروز على حقهم، وعدهم بتسوية المسألة على الوجه الذي يتفق ومصلحتهم، وأرفق وعده الشفوي بكتاب إلى شيخي العقل يؤكِّد مرّة أخرى «أن طائفة الدروز لن تحرم قطعة الأرض المستعملة كمقبرة حالية مهما كانت نتيجة المحاكمة»[2]. وعلى أثر ذلك انعقد في مطلع شباط ١٩٣٤ اجتماع عند رئيس الجمهورية حبيب السعد، حضره أوبوار، ومستشار الأوقاف الفرنسي جيناردي، وقنصل ألمانيا، وحُلَّت المسألة بإبقاء التربة بأيدي الدروز، وتعويض الدولة على ورثة سيور بمبلغ يوازي قيمتها[3].

هكذا انتهت هذه المشكلة التي شغلت الدروز سنتين، وكان سببها الرئيس إهمال أوقافهم. وقد جاءت خاتمتها بهذا الشكل بسبب تضامنهم وإصرارهم على عدم التنازل عن حقهم المقترن بكرامتهم، ولأن الأسس التي اعتمدت عليها محكمة البداية في بيروت قابلة للنقاش والدحض، ولأن السلطة الفرنسية أرادت تجنُّب المزيد من المتاعب والاضطرابات بسبب قضية غدت سياسية أكثر منها حقوقية، واغتنمت هذه المناسبة لإظهار حرصها على مصلحة الطائفة الدرزية وحقوقها.

٢ ـ القضاء المذهبي في حاصبيا: ظلَّ قاضي المذهب الدرزي في حاصبيا في عهد الانتداب، كما كان سابقاً في العهد العثماني، مرجعاً لدروز فلسطين والغوطة والإقليم بالرغم من أن قوانين دولة سورية فرضت عرض قضايا دروز الغوطة والإقليم على قاضي الشرع الإسلامي في دمشق. وليس في الأمر أية صعوبة أو أي إشكال في حال عرض القضية على أحد القاضيين، إنما الصعوبة تكمن في حال عرضها عليهما معاً، وصدور حكمين مختلفين عنهما، وهذا ما حصل بالفعل حين أصدر قاضي الشرع الإسلامي في دمشق حكماً مختلفاً عن

---

(١) وردت برقيات وعرائض من دروز سورية وفلسطين إلى المسؤولين الفرنسيين واللبنانيين تعترض على حكم المحكمة وتصرّ على عدم التنازل عن التربة مهما كانت الظروف. أنظر عريضة دروز فلسطين في المرجع نفسه: عدد ٢٣ شباط ١٩٣٣.

(٢) كتاب المفوض السامي دي مارتيل المنشور، في كتيِّب أصدرته جمعية التعاون الخيري الدرزي بعنوان: «خمسون سنة في خدمة الوقف والمجتمع الدرزي»، بيروت، لا.ت، ص ٢٥.

(٣) «النهار»: عدد ٦ شباط ١٩٣٤.

قاضي المذهب في حاصبيا الذي نظر قبله في قضية لآل كنفاني من دروز جرمانا[1].

وبسبب هذه القضية أثيرت مجدداً صلاحية قاضي المذهب في حاصبيا، واستقلالية القضاء المذهبي الدرزي. وقابلت وفود من جبل الدروز وحاصبيا وراشيا وجبل لبنان المفوض السامي، وطالبته بتطبيق النصوص التي تكفل استقلال الطوائف بشؤونها الدينية. فأصدر المفوض السامي القرار رقم ٨٢٢ تاريخ ٢٨ أيلول ١٩٣٧ الذي اعترف مجدداً بالطائفة الدرزية في سورية ولبنان، المسجّلة في القرار رقم ٦٠ ل.ر، طائفة ذات كيان معنوي تتمتّع بامتيازات قضائية، وطلب الرجوع إلى تعليمات شيخ الإسلام الصادرة عام ١٨٩٠ التي تحصر بالقضاء المذهبي الدرزي النظر في قضايا الدروز الشخصية، وتحصر بقاضي حاصبيا النظر وحده في قضايا دروز دمشق وغوطتها[2].

إلّا أن غياب القوانين المنظّمة كلياً للقضاء المذهبي الدرزي[3] أبقاه معتمداً على العرف، فكان ذلك أحد أسباب حصول مشكلة القضاء في حاصبيا عام ١٩٣٨ مع القاضي نجيب قيس، إلى جانب سبب آخر هو خلاف داخلي في أسرة آل قيس عمره خمسون سنة[4] ظهر بشكل حاد عام ١٩٣٨، وتداخلت فيه الغرضية إذ كان نجيب قيس ومعظم مؤيّديه من الحزب الجنبلاطي[5]، بينما كان معظم خصومه من الحزب اليزبكي وقد قدّموا الشكاوى ضده وقابلوا رئيس الجمهورية وأمين السر العام في المفوضية الفرنسية وطلبوا عزله[6]. ثم وجّه مجيد أرسلان سؤالاً إلى الحكومة اللبنانية عن عدم مسارعتها لإجراء التحقيق المطلوب في الشكاوى المقدّمة واصفاً الحالة في حاصبيا بأنها أصبحت لا تطاق ومن الواجب أن تتدخّل الحكومة حالاً[7].

---

(١) حليم تقي الدين: «قضاء الموحّدين الدروز...»، ص ٦٥.

(٢) أنظر نص قرار المفوض السامي عند أمين طليع: «مشيخة العقل والقضاء المذهبي الدرزي عبر التاريخ»، بيروت ١٩٧١، ص ١٥٦.

(٣) أول قانون نظّم القضاء المذهبي الدرزي جزئياً، واعترف باستقلاليته هو قانون ٩ كانون الأول ١٩٣٠ الذي هو وليد اقتراح تقدّم به النواب الدروز (مجيد أرسلان ورشيد جنبلاط وسليم تلحوق). أنظر «الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية»، محضر جلسة ١٠ نيسان ١٩٣٠.

(٤) أنظر تقرير شفيق الحلبي الذي كلّف بالتحقيق في مشكلة القضاء في حاصبيا عند حليم تقي الدين «قضاء الموحّدين الدروز...»، ص ٧٤.

(٥) مقابلة شخصية مع كاتب العدل فيصل نجيب قيس في ٢٠ آذار ١٩٨٧.

(٦) «الصفاء»: عدد ٣١ آذار ١٩٣٨.

(٧) «الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية». محاضر مجلس النواب. جلسة ١٢ نيسان ١٩٣٨.

لكن أنصار القاضي نجيب قيس عارضوا تدخُّل الحكومة في شؤون القضاء، واعتبروا الموضوع سياسياً صرفاً، كما أن فريقاً كبيراً من الدروز عارض مثلهم تدخُّل الحكومة. وحضر وفد من جبل الدروز مؤلَّف من عبد الغفار ومتعب الأطرش وطلال عامر وحسني صخر، يرافقه ثلاثون شيخاً من خلوات البيَّاضة وستة مشايخ من القرى المجاورة، وقابلوا جميعاً المفوض السامي ورئيس الحكومة اللبنانية، واحتجُّوا على تدخل الحكومة بأمور الطائفة الدينية[1].

وبعد حصول اشتباكات في حاصبيا بين الفريقين في أثناء وجود مجيد أرسلان فيها، وتوتُّر الأوضاع هناك، كلَّف المفوض السامي دي مارتيل شفيق الحلبي التحقيق في التهم المنسوبة إلى القاضي نجيب قيس على أن يعاونه كامل مزهر[2]. فانتقل شفيق الحلبي إلى حاصبيا وقام بالتحقيق المطلوب[3]. وبناء على اقتراحه من أجل تهدئة الأوضاع نُقل القاضي نجيب قيس بصورة موقَّتة إلى محكمة راشيا ونُقل القاضي سليم زاكي من محكمة راشيا إلى محكمة حاصبيا. وبناء على اقتراحاته بشأن تنظيم القضاء المذهبي استجابة لرغبة أكثرية الدروز ومسؤوليهم صدر المرسوم رقم ٢٣٩٥ تاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٣٨ الذي ينص على ضرورة معاملة القضاة والمساعدين القضائيين في المحاكم المذهبية الدرزية كسائر القضاة والمساعدين في كل ما يتعلَّق بالاختيار والترقية والتأديب، وأن تطبِّق المحاكم المذهبية القوانين والأنظمة التي تجري بمقتضاها أصول المحاكمات لدى المحاكم الشرعية[4].

استنتاجات

وضع الدستور اللبناني في أجواء الثورة السورية الكبرى، وجاءت سرعة وضعه نتيجة لها أكثر مما هي نتيجة للموجبات القانونية التي تضمّنها صك الانتداب. وكان للدروز الذين أشعلوا هذه الثورة، وأوصلوها إلى لبنان، الفضل الأكبر في التعجيل بوضعه فيما كان لدروز لبنان دور ضعيف في إعداده.

كرَّست المادة ٩٥ من الدستور، وممارسات السلطة الفرنسية وقراراتها السابقة له واللاحقة، وخصوصاً القرار رقم ٦٠ ل.ر وتعديلاته، النظام السياسي الطائفي اللبناني الذي تمتدّ جذوره إلى عهد القائمقاميتين، فكان من ناحية صورة للكثارية الموجودة، ومن ناحية

(١) «الاستقلال العربي»: عدد ٢٠ نيسان ١٩٣٨.
(٢) «النهار»: عدد ٢٧ تموز ١٩٣٨.
(٣) يوميات التحقيق التي كتبها شفيق الحلبي في صيف ١٩٣٨. من أوراق شفيق الحلبي.
(٤) حليم تقي الدين: «قضاء الموحِّدين الدروز...»، ص ٧١ و«الصفاء»: عدد ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٨.

أخرى مكرِّساً لها ومرسِّخاً أكثر من ذي قبل. وفي ظلّ هذا الواقع تمسَّك الدروز من أجل نيل حقوقهم بمبدأ توزيع الحقوق على أساس طائفي، كما نص على ذلك الدستور، كضمانة لعدم طغيان الأكثرية الطائفية على الأقلية، كما طالبوا مع سائر المسلمين بضرورة تطبيق النظام السياسي الطائفي، ما دام هو موجوداً، بعدالة ليحولوا دون تزايد هيمنة المسيحيين على الإدارة والحكم. ولم يظهروا جميعاً شكواهم من النظام السياسي الطائفي، بالرغم من علاّته، بقدر ما أظهروها من سوء تطبيقه، وعدم عدالة القيِّمين عليه، وانحياز الفرنسيين.

ولا يمكن تحميل المسلمين أية مسؤولية في ضياع بعض حقوقهم انطلاقاً من إحجام بعض قياداتهم، وخصوصاً القيادات السنّية، عن المشاركة في الحكم والإدارة، نظراً لعدم اعترافهم بلبنان الكبير في البداية لأن هذا يضيّع المناصب والوظائف على القيادات المحجمة عن تسلّمها لا على الطوائف. ويبدو أن الانتداب الفرنسي اتخذ منه حجة لتدفيع المسلمين ثمن معارضتهم، وتغطية لسياسته المنحازة للمسيحيين، لأنه بعد أن تخلّى المسلمون كلياً عن المقاطعة لم يعطهم كامل حقوقهم. فهو يتحمّل مسؤولية ضياع بعض الحقوق لأنه فضّل المسيحيين على سواهم لتعاونهم معه، وكرّس هيمنتهم التي كانت لهم في لبنان الصغير على لبنان الكبير، وكانت سلطته والسلطة اللبنانية تعمل وفق هذا المنهاج الطائفي المنحاز.

كانت مناطق الدروز الريفية منسيّة، وطرقاتهم مهملة، ومدارسهم ـ إن وجدت في القرى المسكونة بهم أو باكثرية منهم ـ مقتصرة على معلّم واحد، وحصتهم من الوظائف دون نسبة عددهم، وعددهم حسب احصاءي ١٩٢١ و١٩٣٢ دون عددهم الفعلي، حتى أن دوائر كثيرة في الدولة خلت منهم، إضافة إلى ما كان يصيب موظفيهم من إحجاف في الترقية، وحصّتهم في التمثيل النيابي أقلّ كذلك من عددهم الفعلي، وتمثيلهم في الوزارات اقتصر على بعضها. فكان لهم من المناصب والوظائف الموزّعة على أساس طائفي، والتي استأثرت بمعظم الكبرى منها أسر الصف الأول والثاني، أقلّ ممّا يستحقّون، ومن المنافع أقلّ ممّا يدفعون من الضرائب، ولا يقتصر الإجحاف بحقّهم على الحرمان من موظفين يستفيدون مادياً ومعنوياً، بل يؤدّي أيضاً إلى الحرمان من تسهيل أمورهم ومعاملاتهم في دوائر الدولة.

إن دور الدروز وأهميتهم في مركز القرار والسلطة بدأا بالتراجع منذ بدء الاحتلال الفرنسي، واستمرَّا في التراجع بعد قيام لبنان الكبير وتأسيس الجمهورية فيه. فكانوا يقارنون بين وضعهم الحاضر غير المرضي ووضعهم السابق الأفضل بكثير. وليس مردّ هذا الحاضر غير المرضي إلى تعامي غيرهم عن إنصافهم فقط، بل إلى انقسامهم، وانشغال معظمهم بالصراع الداخلي الناتج من سياسة الناطور والمختار، والصراع القائم على الغرضية الموروثة، اليزبكية والجنبلاطية، الذي أضاع عليهم بعض حقوقهم. ومردّه أيضاً إلى تقصير

بعض زعمائهم في المطالبة بحقوقهم، والحفاظ على أوقافهم التي سبّب إهمالها المشكلات والمتاعب، مثل مشكلة تربة الدروز، وتنظيم شؤونهم المذهبية الذي جعل غيابه واقع القضاء مؤسفاً، وكان أحد أسباب مشكلة القضاء في حاصبيا.

الفصل الثالث

جبل الدروز بين الدولة المستقلة والمحافظة السورية ١٩٢٧ - ١٩٣٩

إبقاء جبل الدروز مستقلاً عن سورية

منذ أن استعاد الفرنسيون السويداء للمرة الثانية، وبدأت عمليات الاستسلام، أخذت أصوات بعض زعماء تعاونوا في السابق معهم ترتفع بايحاء منهم معلنة ضرورة انفصال الجبل عن الوحدة السورية «لتبقى أمواله فيه، وتصرف في سبيل تحسينه»[١]. ثم شرع الفرنسيون يستكتبون بواسطة ضباط مخابراتهم المضابط من جميع مناطق الجبل لإبقائه منفصلاً عن سورية[٢].

كان الفرنسيون قد وضعوا متعب الأطرش بعد استسلامه تحت الإقامة الجبرية في برمانا، وأفرجوا عنه في كانون الثاني ١٩٢٨، فصرَّح بما يرضيهم قائلاً: «إن غايتنا القومية هي تحقيق ما بذلنا في سبيله جهوداً وافرة وهو استقلال الجبل استقلالاً تاماً»[٣]. فقوبل تصريحه باستنكار المجاهدين في المنفى، وصرَّح سلطان الأطرش عنهم بأنهم يولون المجلس التأسيسي السوري ثقتهم، ويطلبون الوحدة، وأصدر باسمهم بياناً يقول فيه: «ادماج جبل الدروز في الوحدة السورية كان ولم يزل في مطالب الثوّار الأساسية، ولا عبرة بالمضابط المصطنعة التي وقَّع عليها أفراد قلائل انتحلوا تمثيل الجبل تحت مؤثّرات معروفة. وكل وزارة سورية لا تصرّ على إعلان الوحدة السورية غير مخلصة للقضية السورية»[٤].

تقرّب الفرنسيون من زعماء جبل الدروز، وقاموا ببعض الإصلاحات فيه، لتسهيل

---

(١) تصريح حمزة الدرويش، أوردته «البشير» في عدد ١٧ تموز ١٩٢٦.

(٢) «المقطم»: عدد ٢٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٧، وأول مارس (آذار) ١٩٢٨.

(٣) المرجع نفسه: عدد ٢٦ مايو (أيار) ١٩٢٨.

(٤) «الشعب» (دمشق): عدد ٣ حزيران ١٩٢٨، و«المقطم»: عدد ٥ يونيو (حزيران) ١٩٢٨. وقد جاء تصريح سلطان الأطرش لمندوبة الفيغارو الفرنسية، كاندياني، وبيانه باسم المجاهدين بعد تصريح متعب الأطرش، الانفصالي لهذه الصحيفة.

إبقاءه مستقلاً عن سورية، لكنهم لم يستطيعوا إرضاء جميع الزعماء بسبب تنافسهم على النفوذ. وكان عبد الغفار الأطرش آنذاك غير راضٍ عن الفرنسيين فصرَّح «ان جبل الدروز لا يرضى عن الوحدة بديلاً». فردَّ عليه أقاربه من آل الأطرش بعريضة أشادوا فيها بإصلاحات حاكم الجبل، كليمان غرانكور، وقالوا: «بما أن جبل الدروز مستقل، والحالة متحسِّنة، لا نرغب بانضمامنا إلى الوحدة السورية»[1]. وصدر بيان وحدوي في الجبل أيَّد تصريح عبد الغفار وأكَّد «أن الدروز لا ينفكُّون عن طلب الوحدة الوطنية، وهم مصمِّمون على تأييدها في كل وقت»[2]. وأصدر المجاهدون المنفيون بياناً استنكروا فيه بادرة الزعماء الطرشان الذين ردُّوا على التصريح الوحدوي لعبد الغفار، وقالوا: «نحن نطلب وحدة البلاد بحذافيرها، ونؤيِّد الكتلة الوطنية في الجمعية التأسيسية، ولا نعترف بكل ما يصدره النفعيون في الجبل من مضابط كهذه»[3].

تأخَّر وضع الدستور السوري بسبب عدم اتفاق السوريين والفرنسيين بشأنه، ولم يحظ مشروع دستور عام ١٩٢٨ بموافقة الفرنسيين، ولم تحظ تعديلات الفرنسيين المقترحة بموافقة السوريين. وإزاء معارضة السوريين دستوراً لا يوافق كل أمانيهم ومصالحهم عطَّل المفوض السامي بونسو الجمعية التأسيسية السورية ابتداء من ١١ آب ١٩٢٨، ولجأ إلى حلِّها عام ١٩٣٠، ونشر بموجب القرار عدد ٣١١١ تاريخ ١٤ أيار ١٩٣٠ دستورا لدولة سورية شبيها بدستور ١٩٢٨[4]، أضاف عليه مادة تقيِّد المواد الست المختلف عليها. ثم أعطى دستوراً لحكومة العلويين، ودستوراً لحكومة جبل الدروز صدر بموجب القرار عدد ٣١١٤ تاريخ ١٤ نيسان ١٩٣٠، وأعلنه حاكم الجبل كليمان غرانكور في ٢٦ أيار ١٩٣٠ بحضور مشايخ الجبل ومسؤوليه[5].

جوبه نشر الدساتير برفض الوطنيين واستنكارهم. وأرسل المجاهدون من منفاهم بياناً احتجُّوا فيه على تفرُّد الفرنسيين بإصدارها. وبعث سلطان الأطرش برقية استنكار إلى عصبة الأمم[6]. أمَّا في جبل الدروز، فقد لاقى نشر دستوره تأييداً من الانفصاليين، ومعارضة من

---

(١) «لسان الحال»: عدد ٢ تشرين الثاني ١٩٢٨.

(٢) المرجع نفسه: عدد ١٩ كانون الأول ١٩٢٨.

(٣) «الشورى»: عدد ٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٨.

(٤) Claude Palazzoli: «La Syrie. Le rêve et la rupture», Paris 1977, p. 145.

(٥) نص دستور حكومة جبل الدروز وارد في كتاب «القانون الأساسي للدول المشمولة بالانتداب الفرنسي» الذي أصدرته المندوبية العامة في سورية ولبنان، ص ٣٤ ـ ٤٠.

(٦) «لسان الحال»: عدد ١١ تموز، و ٩ آب ١٩٣٠.

الوحدويين. وقُدِّمت اقتراحات بضرورة تعديل بعض مواده[1]. ولم يكتف الفرنسيون بإيجاد دولة جبل الدروز، ووضع دستور لها، بل أوحوا إلى بعض من أخذهم الغرور إلى الخيال، من الانفصاليين المتطرِّفين في نزعتهم الاستقلالية، طلب عضوية لها في عصبة الأمم. وهذا الطلب الذي بُحث في اجتماع صلخد لم تعش فكرته إلّا أياماً، وفي أذهان قلائل للغاية، ولاقى الاستهجان والاستنكار[2].

كان الفرنسيون بحاجة دائمة إلى عرائض انفصالية من جبل الدروز ليبرِّروا سياستهم التقسيمية أمام السوريين والعالم ولا سيما أمام عصبة الأمم. وقد برز عبد الغفار وحسن الأطرش، وهما أقوى زعيمين مقيمين في الجبل آنذاك، في طليعة المجارين لهم والمتعاونين معهم والعاملين للحفاظ على استقلال الجبل[3]. ففي ٤ كانون الأول ١٩٣١ زار المفوض السامي بونسو جبل الدروز، وأخذ من حسن الأطرش العريضة المؤيِّدة للانفصال التي وقَّعها الزعماء وكان من المفروض أن يقدِّمها وفد منهم في بيروت، وعلى أساسها أشار بونسو في تقريره إلى عصبة الأمم إلى السكون والهدوء في الجبل، وأشاد بموقف حسن الأطرش «الذي قام على رأس إحدى الحركات ليوطِّد حق الجبل في استقلاله»[4].

وعلى اثر نشر الصحف تقرير المفوض السامي تجدَّد الصراع الداخلي في جبل الدروز حول الوحدة والانفصال، واشتدَّ بعد عودته من فرنسا، ولدى استئناف المفاوضات بشأن عقد معاهدة سورية فرنسية. ورُفعت من جبل الدروز مضابط انفصالية جديدة، وطلب مجلسه النيابي في اجتماع ٦ تشرين الأول ١٩٣٢ استمرار استقلاله ومعاونة الدولة المنتدبة[5]. وأذاع عبد الغفار الأطرش بياناً جاء فيه «إن الأطارشة الذين تحمَّلوا عبء الجهاد في خدمة الجبل الدرزي منذ ثمانين عاماً، والذين تعرفهم البلاد أنهم ممثِّلوها الحقيقيون في المراجع الرسمية وسواها، يعلنون أنهم لا يعترفون بكل ما يشاع أنهم في صدد المفاوضة مع السوريين على أساس الانضمام، وأنهم يؤمون على طلب الاستقلال الصحيح على الطريقة اللامركزية»[6].

بعد ذلك عقد عبد الغفار وحسن الأطرش مؤتمراً في قنوات أصرَّ فيه عبد الغفار على

---

(١) «الصفاء»: عدد ١٠ تموز ١٩٣٠.

(٢) جاء في المرجع نفسه: عدد ٣١ تموز ١٩٣٠ مايلي: «أليس من الخرف ان يتكلَّم هؤلاء القوم بمثل هذه اللهجة، وينطقوا بلسان الجبل، ويقدِّموا طلبات تخجل الأطفال».

(٣) كتاب يوسف العيسمي المفتوح إلى عبد الغفار الأطرش، المنشور في «الصفاء»: عدد ٥ تشرين الثاني ١٩٣١.

(٤) التقرير الذي قدَّمه المفوض السامي إلى عصبة الأمم. مرجع مذكور سابقاً. ص ١٣.

(٥) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٦) «الصفاء»: عدد ٢٩ كانون الأول ١٩٣٢.

توقيع عريضة واحدة باسم أبناء الجبل لشكر المندوب السامي، وطلب استمرار الانفصال عن سورية. لكن حاضري المؤتمر اتفقوا على شكر المندوب السامي، وطلب الانفصال، ولم يتفقوا على العريضة الواحدة. وتم توقيع ثلاث عرائض: الأولى عن القضاء الشمالي، والثانية عن القضاء الجنوبي، والثالثة عن الهيئة الدينية[1]. وهذا يوضح أن الأكثرية آنذاك، من زعماء الجبل المقيمين، السياسيين والدينيين، منقسمون داخلياً، متّحدون حول مطلب استمرار الاستقلال.

وكان من الزعماء الزمنيين الانفصاليين، بالإضافة إلى عبد الغفار وحسن الأطرش، متعب الأطرش وحمزة الدرويش، اللذان أسّسا حزبين يصبّان في الهدف التقسيمي الذي يرمي إليه الفرنسيون على صعيد العلاقة بين الجبل والحكومة السورية، أو على صعيد العلاقات الداخلية بين سكّان الجبل. لقد أسّس حمزة الدرويش حزب الشعب من العامية عام ١٩٣٠[2]، وأعاد تأسيسه، بعد ضعفه ونهايته، عام ١٩٣٤ «للقضاء على سيادة الأطارشة وأنصارهم»[3]. ولما كان منقاداً للفرنسيين، فقد وُجِّهت التهمة إليهم بإيقاظ فتنة داخلية بين العامية والطرشان طوتها الأيام، مستفيدين من طموح قادة العامية إلى الزعامة ومن أخطاء بعض الطرشان[4]. وأسّس متعب الأطرش الحزب الوطني الحر عام ١٩٣٤، وبرنامجه يرمي إلى التفاهم مع السلطة المنتدبة والتنسيق معها لإدارة شؤون الجبل[5].

مما سبق يتضح أن سكّان جبل الدروز المقيمين انقسموا آنذاك بين أقلية وحدوية مؤيِّدة من سائر الوطنيين السوريين والحكومة السورية، وخصوصاً من المجاهدين المنفيين الذين بما عرف عنهم من وطنية ومفاداة لم ينقطعوا عن الجهاد السياسي بعد أن أجبروا على تجميد الجهاد العسكري، واستمرُّوا طوال مدة نفيهم يرسلون العرائض والاحتجاجات والبيانات، وأكثرية انفصالية، مدعومة من الفرنسيين بالغ بعضهم في تقدير عددها[6]. وقد شُغلوا جميعاً بموضوعي الاتحاد مع سورية والانفصال عنها، وفاضلوا بينهما. ففيما ادّعى

---

(١) المرجع نفسه: عدد ٢ آذار ١٩٣٣.

(٢) «الشعب»، دمشق: عدد ٣١ تموز ١٩٣٠.

(٣) تصريح حمزة الدرويش، أوردته «النهار» في عدد ١٣ كانون الثاني ١٩٣٤.

(٤) يقول شكيب أرسلان في رسالته إلى محمد عز الدين الحلبي في ٢٤ نيسان ١٩٣١: «السلطة المحتلّة تريد توسيع الشقاق كما في كل محل. والعامية منهم أناس كثيرون غير مدركين لحقائق الأمور، ومتشوِّقون للزعامة، كما أن المشايخ بينهم أناس كثيرون أسافل. فلا عجب أن يستفيد الفرنسيس من هذه الحالة». من أوراق محمد عز الدين الحلبي.

(٥) «النهار»: عدد ٧ أيلول ١٩٣٤.

(٦) صرَّح مدير داخلية حكومة جبل الدروز توفيق الأطرش ما يلي: «إذا جرى استفتاء في جبل الدروز كانت النتيجة مئة بالمئة في جانب الانفصال التام»، أنظر «العاصفة»: عدد ١٥ كانون الأول ١٩٣٣.

الانفصاليون حرصهم على مصالح الجبل واستقلاله، اتّهمهم الوطنيون المقيمون في الجبل، والمجاهدون المقيمون في النبك، والمهاجرون في أقطار العالم، بأنهم عاملون لمصالحهم لا لمصلحة الجبل الحقيقية القاضية بوحدته مع سورية، وبأنهم غير مخيّرين بل مسيّرون من السلطة المنتدبة.

أراد الفرنسيون جبل الدروز منفصلاً عن سورية فكان لهم مؤقّتاً ما أرادوا لأنهم المنتصرون القادرون على فرض إرادتهم وتنفيذ مخططهم. وكما جرى بعد هزيمة ميسلون جرى بعد فشل الثورة السورية. فعلى أثر الأولى أوجد الفرنسيون دولة جبل الدروز، وعلى أثر الثانية استمرّوا في فصل هذه الدولة عن سورية، ووضعوا لها دستوراً مقيّداً دون أن يشركوا أبناءها في وضعه كما أشركوهم في وضع النظام الأساسي لعام ١٩٢١.

جبل الدروز في ظل الحكم العسكري الفرنسي المباشر ١٩٢٧ - ١٩٣٦

١ - عشر سنوات من الحكم العسكري الفرنسي: اعترى الضعف قوى جبل الدروز الوطنية بعد فشل الثورة. ولم يضعف طرح المطالب الوطنية العامة موقّتاً، بل ضعفت أيضاً المطالبة بحاكم أهلي مع عدم توفر الإجماع على زعيم عشائري بسبب عدم تسليم عبد الغفار الأطرش لحسن الأطرش بزعامة الجبل العشائرية. وبلغ ببعضهم الحرص على إرضاء الفرنسيين أن يطالبوا بإبقاء صيغة الحكم العسكري الفرنسي التي استمرّ الفرنسيون في اعتمادها. وحين أشارت صحف دمشق، بناء على كتاب ورد من جبل الدروز، إلى مفاوضات تجري بين الدروز والفرنسيين من أجل تعيين حاكم أهلي، انبرت زعامات روحية وزمنية على رأسها أمير الجبل حسن الأطرش، وعبد الغفار الأطرش، وشيخ العقل أحمد جربوع، تعرب عن عدم علمها بذلك وتستنكره، وتشيد بالحاكم الفرنسي كليمان غرانكور، وتطالب ببقاء الحالة الحاضرة لأنها في رأيهم موافقة لرغائب القسم الأوفر من الشعب[1]. و«بقاء الحالة الحاضرة» هو بقاء الجنرال كليمان غرانكور «الذي كان حاكماً عسكرياً مباشراً على الجبل»[2].

وبعد أن انتهت مدة الحاكم ماسيت قدم إلى المفوضية الفرنسية في بيروت في أيلول ١٩٣٣ وفد من وجهاء الجبل يتقدّمهم مدير الداخلية توفيق الأطرش، وفوزي الأطرش، للمطالبة بالتجديد له[3]. ثم قدم وفد درزي في آب ١٩٣٤ للمطالبة بإبقاء الحاكم ديفيك[4].

---

(١) أنظر تصريحات هؤلاء الزعماء في «الصفاء»: عدد ٢٥ حزيران ١٩٣١.

(٢) O'Zoux: «Les Etats du Levant sous mandat français», P. 108.

(٣) «البيرق»: عدد ٢٩ أيلول ١٩٣٣.

(٤) «الصفاء»: عدد ٢٣ آب ١٩٣٤.

وبـإيعاز من الفـرنسيين قـام بعض العملاء في «المقـرن القبلي» بتـوقيع مضبـطة تطلب إبقـاء الحاكم فرنسياً مدة عشر سنوات، فعارض حسن الأطرش ذلك، واحتجَّ لدى الحـاكم الفرنسي فأجاب طلبه، وأوقف توقيع المضبطة[1].

وبذلك تستعاد نغمة طلب الحاكم الفرنسي والتجديد له كما كانت في عهد كـاربيه إنما مع عدم وجود عرائض ومساع تطالب بحاكم أهلي. فمـطلب الحكم الأهلي تـراجع بـتراجع الثورة وفشلها. والفرنسيون عيَّنوا منهم حكَّاماً عسكريين على الجبل لإعادة فرض وضع سابق رفضـه سكَّانـه وكان أحـد أسباب الثـورة، وتمشياً مـع أسلوب الحكم المـطلق الـذي يـرضي عنجهيتهم الاستعمارية. صحيح أن الوضع يتطلَّب حاكماً عسكرياً بعد ثورة داميـة، ولكنه لا يتطلَّب تعيين ثمانية حكَّام عسكريين، واستمرار الحكم العسكري عشر سنوات.

حصر الحـاكم الفرنسي بيـده كل السلطات، وتـدخَّل في جميـع الشؤون. ولم يحدّ من صـلاحياتـه، أو يغيِّر من طبيعـة حكمـه العسكـري المبـاشر، الحكـومـة الموقَّتـة التي شكَّلهـا الكولونيل هنري في نيسان ١٩٢٧، أو «الحكومة الوطنية» التي تسلَّمها بضعة مديـرين، والتي أخذ الكولونيل كاترو في ٤ آب ١٩٢٧ موافقة الزعماء الروحيين والـزمنيين عـلى تشكيلها، أو الـدستور الـذي وضع لحكـومة جبـل الـدروز عـام ١٩٣٠. فـرئيس الحكـومـة هـو الحـاكم الفرنسي، ونواب الجبل معيَّنون تعييناً، ومناصبهم أصبحت وظـائف تطلب من أجـل مرتبهـا، لأنهم تخلُّوا عن دورهم الأسـاس، وكانـوا مقيَّدي الإرادة، محـدودي الصلاحيـات، محـظوراً عليهم الاشتغال بالعمل السياسي[2].

احتكر المستشارون الفرنسيون السلطة الفعلية في جميع الإدارات، ولم يـتركوا لمـديريهـا وللقـائمقامـين سوى صـلاحيات هـامشية، فغـدا هؤلاء أداة طيِّعة بـأيـديهم. وبـدلاً من أن يستعين الفرنسيون بالموظفين المحليين القادرين على ملء الكثـير مـن الوظـائف، والذين هم أحقّ من غـيرهم بها، وتسلُّمهم لهـا يخفِّف من وطأة الأزمـة الاقتصـاديـة المستفحلة آنـذاك، استعانوا بموظفين من خارج الجبل بالرغم من معارضة الأهلين لذلك[3].

كانت أجواء جبل الدروز في ظـل هذا الحكم الفـرنسي المباشر أجـواء قمع وإرهـاب.

---

(١) المرجع نفسه: عدد ٦ كانون الأول ١٩٣٤.

(٢) تذكر «لسان الحال» في عدد ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٠ أن نواب جبل الـدروز قرَّروا الاهتـمام فقط بالإصـلاح، وترك الأمور السياسية.

(٣) في التعليق على تشغيل الموظفين من خارج جبل الدروز يذكر نجيب حرب مراسـل «النهار» في عـدد ٢٨ آذار ١٩٣٤ أن هؤلاء الموظفين «يحكمون في البلاد من غير كفاءة، ويأخذون منها ما كان أبناء البلاد أحقّ بأخذه».

لقد أرهقت السلطة الفرنسية المراسلين الصحافيين بـالضرائب والرسـوم، وكثيراً ما منعتهم من مـواصلة الجرائـد، التي يراسلونها، بـالأخبار، للتعتيم عـلى ما يجـري في الجبل. وأصـدرت القـرارات التي تقيِّد الاجتـماعات وحـرية النـاس في التعبير عن آرائهم، وخصـوصـاً القـرار عدد ١٥٧ ل.ر المتعلِّق بقمع المخالفات المعدودة إخلالاً بالنظام العام في أراضي حكومة جبل الدروز[1]. وبناء على هذا القـرار منع عبـد الغفار الأطـرش إلقاء الخـطب في مأتم جـاد الله الأطرش في صلخد تجنُّباً لانتقاد السلطة الفرنسية التي يؤيدها، وعـلى أساس أن الخـطب تثير الرأي العام على الحكومة[2]. وأقالت الحكـومة، تنفيـذاً لقرار مجلس تـأديبي، خليل نصر من دائرة المعارف لأنه رثى فواز الحلبي، بحجّة أن القانون لا يخوِّل الموظفين حقّ التدخّل في أمر لا يتعلّق بالوظيفة[3].

نقلت السلطة الفرنسية عيد استقلال جبـل الدروز الـذي كان يجـري بتاريـخ إعلانـه في ٥ نيسـان إلى ٢٤ تشرين الثاني بحجـة الاقتصاد[4]. أمّـا في الحقيقة، فلكي تـدغمه بعيـد الهدنة الذي يحتفل به الفرنسيون بذكـرى انتصارهم عـلى الألمان، متخـذة من إحضار صـك استقلال الجبل الذي وافقت عليه الحكومة الفرنسية، وقراءته في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٢ في السويداء، مبرّراً لإجراء هذا التغيير. وبعد أن ألغت نظام السخـرة عن الأهلين وحيوانـاتهم عادت إلى تطبيقه عام ١٩٣٢. وفي عام ١٩٣٤ وضع مدير الداخلية، بناء على طلب الحاكم الفرنسي، تقريراً يطلب فيه تشغيل كل مكلّف في جبل الدروز، سواء كان مواطناً أو غريبـاً، أربعة أيام سخرة في السنة. وبدلاً من أن يلغيه الحاكم إزاء الاحتجاجات الكثيرة عليـه، زاد أيام السخرة[5].

إن عهد الحكم الفرنسي بعد الثورة السورية الكـبرى شبيه بعهـد مثيله قبلها من حيث تنفيذ السياسة الفرنسية الاستبداديـة، لكنه يختلف عنه بأنـه لم يواجَـه بأيـة ثورة كـما حصل في عـامي ١٩٢٢ و ١٩٢٥ لأن الاستبداد فيـه كـان أخفّ وطـأة، ونُفّـذ بـطريقـة ذكيـة لا تجـرح الأحاسيس والكرامة بصورة مباشرة، ولأن أهلية الدروز الصدامية كانت تمرّ بفترة من الـركود بعد فشل الثورة، فلم يبدر منهم إلاّ مقاومة سياسية أقلّها من الوطنيـين والمقيمين، وأكـثرها من المجاهدين المنفيين.

---

(١) أنـظر نص القرار عـدد ١٥٧ ل.ر في «النشرة الرسميـة للمفوضيـة العليـا...»، عـدد ١٥ تشرين الثـاني ١٩٣٣، ص ٣٠١.

(٢) «الصفاء»: عدد ٦ آب ١٩٣٤.

(٣) المرجع نفسه: عدد ٣ كانون الثاني ١٩٣٥.

(٤) «Correspondance d'Orient» Vol. 1932, p. 182.

(٥) «النهار»: عدد ٣١ أيار ١٩٣٤.

٢ ـ الوضع الاقتصادي والاجتماعي: مني جبل الدروز في الثورة السورية الكبرى بخسائر بشرية كبيرة تمثّلت بآلاف القتلى وآلاف الجرحى. ومعظم القتلى من الرجال المنتجين بل من الشباب، ومعظم الجرحى منهم أيضاً، وقد حملوا بجروحهم وأعضائهم المبتورة أوسمة شرف تدلّ على إسهامهم في الجهاد الوطني، لكنهم غدوا مقعدين وعبئاً على غيرهم. ومني الجبل كذلك بخسائر مادية جسيمة نتجت من تكاليف التسلّح، ومتطلّبات معارك استمرّت سنتين، وتوقّف الانتاج الزراعي، وسلب الممتلكات، وهدم البيوت التي لم يستطع بعضهم إعادة بنائها، ودفع الغرامات التي ذهبت بما جمعه الجبل من ثروة ذهبية سابقاً وأفقدت الفلّاحين قسماً من أراضيهم وحيواناتهم وممتلكاتهم. وهذه الخسائر البشرية والمادية أحدثت مضاعفات خطيرة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

كان جبل الدروز آنذاك يعتمد كلياً على إنتاج الحبوب ولا سيما الحنطة، فهو يغتني بجود مواسمها، ويفتقر بإمحالها. وقد أمحلت مواسم عام ١٩٢٥، وفي العامين اللذين تلياه تعذّر على الفلاحين أن يزرعوا ويحصدوا كالمعتاد بسبب تتابع المعارك العسكرية، ونقصان البذار وحيوانات الفلاحة، ولأن معظمهم كان ملاحقاً من السلطة أو لاجئاً إلى الأزرق، فقلّت الحنطة وعمّت الحاجة. وكان عام ١٩٢٨ عام قحط أيضاً فمنعت حكومة الجبل تصدير الحبوب منه لتأمين حاجات سكّانه، ومع هذا لم تتأمّن حاجته إلّا بالاستيراد. وقد خلق منع تصدير الحبوب منه احتجاجاً عند تجّار حوران، وخصوصاً تجّار بصرى اسكي شام، لأن لهم ديوناً على مزارعي الجبل توقّعوا استيفاءها عند حصاد موسم عام ١٩٢٨[١].

وفي عام ١٩٣٠ جادت المواسم فأعطت إنتاجاً وافراً من الحبوب، لكن القمح كسد عند منتجيه لقلة الطلب عليه بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. وكان يؤمل من الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الذي قامت به السلطة الفرنسية، والقاضي بتقسيم أراضي المشاع بين الفلّاحين، وإعادة تقسيم الأراضي بشكل نهائي وتسوية المشاكل الناتجة منها[٢]، التخفيف من حدّة الأزمة الاقتصادية، إلّا أن شحّ الأمطار الذي أثّر في المزروعات وقطعان المواشي ذهب بنتائجه المرجوّة. ففي عام ١٩٣٣ تعرّضت للجفاف خمس قرى في وادي اللواء، وأربع قرى في «المقرن القبلي»، وأربع قرى في ناحية عاهرة (عريقة)، وزرعت قرية أمتان ما ينوف على ١٥ ألف مدّ من جميع الحبوب فتلفت جميعها[٣].

ونتيجة للفقر الضارب أطنابه هاجر من جبل الدروز عدد كبير من سكّانه اتجه أكثرهم

---

(١) أنظر عريضة تجّار بصرى في «لسان الحال»: عدد ٦ آب ١٩٢٩.

(٢) التقرير الذي قدّمه المفوض السامي إلى عصبة الأمم. مرجع مذكور سابقاً، ص ١٣.

(٣) «الصفاء»: عدد ٣٠ آذار و٢٧ نيسان ١٩٣٣.

إلى الغوطة ودمشق وفلسطين ولبنان. وأقلّهم إلى دول أميركا وإفريقيا. وبلغ مجموعهم ١٥ ألفاً، أي ربع السكّان. وبلغ عدد النازحين إلى بيروت وحدها ٤ آلاف نسمة[١]. وفيما كان أبناء الجبل يهاجرون منه، والهجرة من سائر المناطق السورية تزداد[٢]، كانت السلطة الفرنسية تستقبل ٣٠ ألف لاجىء أرمني، وتساعدهم، وتوجد لهم الملجأ الأمين[٣] دون أن تضع أي حلٍّ لمشكلة الهجرة من سورية بشكل عام، ومن جبل الدروز بشكل خاص.

وغاب عن بال بعض البيروتيين أن النازحين الدروز إلى مدينتهم، الساكنين في أكواخ التنك الحقيرة، هم ممّن استقبلوا في الحرب الكبرى أكثر من ٢٠ ألف لاجىء ومحتاج من مختلف المناطق والفئات، وانطلقوا من خلاف فردي حصل بين هؤلاء النازحين ليعلنوا أن وجودهم خطر على الأمن العام[٤].

وكان من النازحين كثيرات من النساء اللواتي اضطررن إلى العمل والتجوُّل بحرية في دمشق والقصبات اللبنانية. فُعد هذا آنذاك غير لائق بالمرأة الدرزية، وأدّى إلى الاحتجاج، وحمل الرؤساء الروحيين في الجبل على العمل لوضع حدٍّ له، فوجّهوا منشوراً إلى أئمّة القرى طلبوا فيه الإفادة عن أسماء المتغيِّبات وأسماء أوليائهن ومحل إقامتهن بموجب تحرير يُقدَّم في السويداء قبل يوم من نهاية كل شهر[٥]، وبعد سنة وجّهوا منشوراً آخر بهذا المعنى[٦]،

ومع ذلك تتابع انتقال النساء، ولم يتوقّف تشغيلهن، وتوالت تبعاً لذلك صيحات المحافظين تحثّ ذويهن على العودة إلى الأصول والتقاليد، وتهاجم أغنياء الجبل وزعماءه الذين، بدلاً من أن ينفقوا جزءاً من أموالهم للتخفيف من الأزمة الاقتصادية، .ومضاعفاتها وذيولها، ينفقون أموالهم على المظاهر الفارغة[٧].

---

(١) «النهار»: عدد ٢٦ تموز ١٩٣٤.

(٢) أنظر عن الهجرة من سورية .Robert de Beauplan: «Où va la Syrie», p. 137

(٣) Pierre Lyautey: «Le drame Oriental et le rôle de la France», p. 189, et «Dix anx de Mandat, L'œuvre Française en Syrie et au Liban», Paris 1931, p. 10.

(٤) أنظر مقالة بهيج تقي الدين التي تنتقد موقف البيروتيين في «النهار»: عدد ٥ كانون الثاني ١٩٣٥.

(٥) «الصفاء»: عدد ٨ تشرين الأول ١٩٣١.

(٦) المرجع نفسه: عدد ١٥ أيلول ١٩٣٢.

(٧) من جملة الاحتجاجات على زعماء جبل الدروز احتجاج أحد دروز لبنان، واحتجاج زعيم دروز حلب علي القصاب. أنظر المرجع نفسه: عدد ٢٢ شباط ١٩٣٤. والدليل على إنفاق زعماء جبل الدروز على المظاهر الفارغة إسرافهم في إعداد المآكل والمشارب في ذكرى استقلال الجبل. وممّا يروى في هذا المجال أن أحدهم أراد سقي الخيول من «الشرابات» التي أعدّها لتلك المناسبة ليباهي الآخرين بكرمه.

لقد حوّلت الأزمة الاقتصادية جبل الدروز من موطن جذب لمن أراد الملجأ والعمل والارتزاق إلى موطن طرد، وسحبت ذيولها على كل الصعد بما في ذلك التعليم الذي ضعف الإقبال عليه، وتشغيل الفتيان والفتيات والنساء. ولم تُجدِ تدابير الرؤساء الروحيين، وصيحات المحافظين، في وقف نزوح النساء وتشغيلهن لأن الفقر كان أقوى منها ومن ضرورة التقيُّد بالأعراف والتقاليد.

معاهدة عام ١٩٣٦ وتوحيد جبل الدروز مع سورية

١ - جبل الدروز في خلال المفاوضات لعقد المعاهدة: بالرغم من المطالبة السورية المستمرّة بمعاهدة مع الفرنسيين على غرار المعاهدة العراقية البريطانية، تأخّر التوصُّل إليها نتيجة لاختلاف تصوُّر السوريين والفرنسيين لها. فالسوريون أرادوها خطوة مهمة نحو الوحدة والاستقلال، والفرنسيون اشترطوا إبقاء الواجبات الملقاة على عاتقهم بموجب صك الانتداب كما هي بدون تعديل، وتسليم السلطات للسوريين تدريجاً. والمعاهدة التي وقّعها في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣ المفوض السامي دي مارتيل، ورئيس الحكومة السورية حقي العظم، سقطت في المجلس النيابي السوري إذ رفضت أكثرية أعضائه التصديق عليها لأنها مناقضة رغائب الأمّة، وغير ضامنة مصالح البلاد وما ترمي إليه من وحدة وسيادة واستقلال[1]، وكان الاعتراض الرئيس عليها هو في إبقائها جبل الدروز ومنطقة العلويين منفصلين عن سورية.

كان الاحتفال بأربعين ابراهيم هنانو في دمشق مناسبة لأن تعلن الكتلة الوطنية الميثاق الوطني القائم على أماني الأمّة وحقّها المشروع بالوحدة والاستقلال، ومنطلقاً لمقاومة وطنية استمرّت ٥٠ يوماً، وشهدت مظاهرات صاخبة بعد صلاة كل يوم جمعة سقط فيها العديد من القتلى والجرحى[2]، وأجبرت الفرنسيين في النهاية على القبول بالمفاوضات لعقد المعاهدة المنشودة. وكذلك كان مناسبة لبدء مرحلة جديدة من الصراع بين الانفصاليين والوحدويين في جبل الدروز.

أرسل الرؤساء الروحيّون (أحمد الهجري وأحمد جربوع وعلي الحناوي)، بإيحاء من الفرنسيين، منشوراً إلى رجال الدين في بلدة أمتان بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٦ يعدُّون فيه حضور علي مصطفى الأطرش احتفال أربعين إبراهيم هنانو وبقاءه في دمشق «عملاً غير موافق لمصلحة الجبل، ومخالفاً لأساس الدين حيث أن لا تربطه ولا رابطة مع السوريين إن

---

(١) «المقطم»: عدد ٢٢، و٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٣، ومحمد الفرحاني: «فارس الخوري وأيام لا تنسى»، بيروت ١٩٦٥، ص ٦٥ - ٦٦.

(٢) «المقطم»: عدد ٢٢ و٢٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٣٦.

كان من الوجهة الدينية والمعنوية»[1]. وأرسلوا مثل هذا المنشور إلى رجال الدين في بلدتي مجدل وساله لحرم إبراهيم هنيدي وسليمان نصار. فاستنكر محمد عز الدين الحلبي هذا المنشور باسم المجاهدين لأنه «يسيء إلى سمعة بني معروف بين بقية الطوائف العربية في حين كانوا ولا يزالون في مقدمة العاملين لإزالة التفرقة وتوحيد كلمة العرب في سورية ثم في بقية الأقطار العربية الشقيقة». وردَّ مجاهد آخر قائلاً: «يعزّ علينا أن يكون رجال الدين آلة تديرها الأهواء»[2]. وحرّم مشايخ خلوات البيّاضة على رجال الدين الاشتغال بالسياسة، ولم يستجيبوا لطلب حاكم جبل الدروز، الذي زارهم في حاصبيا مع بعض الرؤساء الروحيين ومشايخ الجبل، إلغاء هذا التحريم الذي استهدف على الأخص الرؤساء الروحيين[3].

قام علي مصطفى الأطرش بدور وطني وحدوي بارز أهّله لأن يصبح زعيماً لحزب «الشباب الوطني» في جبل الدروز ومقصداً للوحدويين[4]. لذا كان مستهدفاً ومحارباً من السلطة الفرنسية التي وضعته وسليمان نصار وآخرين تحت الإقامة الجبرية لدى عودتهم من حضور أربعين ابراهيم هنانو[5]، كما ضيّقت على غيره من «الوطنيين»[6] وقيّدت تحرّكاتهم. فاجتمع شباب الدروز في دمشق في ٢٧ آذار ١٩٣٦، وأصدروا بياناً باسم «الشباب الدرزي» يحتجّون فيه على مقاومة طلاّب الوحدة السورية في جبل الدروز، والحجز على الذين يؤمون دمشق، وإبعاد الوحدويين، ومصادرة الصحف التي تعبّر عن إرادة الوطنيين، ومنع اتصال السوريين بالجبل، وعدم السماح لفريق من تجّاره بدخول دمشق، ومنع أمين أرسلان عن الاتصال بزعمائه، وتفتيش القادمين منه وإليه[7].

بعد منشور الرؤساء الروحيين ارتفع صوت انفصالي آخر من نواب جبل الدروز، بإيحاء من الفرنسيين أيضاً، إذ استبقوا بدء المفاوضات التي سيجريها الوفد السوري في باريس بشأن

---

(١) نص منشور الرؤساء الروحيين وارد في «مذكرات الأمير عادل أرسلان»، الجزء الأول، ص ٣٠٠. وقد أوردته «الصفاء» في عدد ٩ آذار ١٩٣٦.

(٢) «الصفاء»: عدد ٢٣ آذار ١٩٣٦.

(٣) المرجع نفسه: عدد ٢١ أيار ١٩٣٦. وفيه يرد أيضاً أن الرؤساء الروحيين في الجبل منعوا وصول «الصفاء» إلى جبل الدروز لأنها حملت عليهم.

(٤) ذكر أحد هؤلاء الوحدويين، حسن حلاوي، أنه بدلاً من أن يتقيّد الناس بمنشور الرؤساء الروحيين، نقموا عليهم وازداد توافدهم إلى بيت علي مصطفى الأطرش. مقابلة شخصية في ١٩ شباط ١٩٩١.

(٥) «الصفاء»: عدد١٦ نيسان ١٩٣٦. ومقابلة شخصية مع علي مصطفى الأطرش في ١٣ تشرين الأول ١٩٨٦. وفي مقابلة شخصية مع عقاب سليمان نصّار في ١٧ تشرين الأول ١٩٨٦ قال إن السلطة الفرنسية وضعت أمام بيت والده مخفراً لمراقبة زائريه وتفتيشهم عند دخولهم وخروجهم.

(٦) تعني لفظة «الوطنيين» في كل مكان سترد فيه في هذا الفصل «الشباب الوطني» و«الكتلة الوطنية»، وهما المنظمتان اللتان انتسب إليهما معظم وحدويي جبل الدروز.

(٧) نسخة عن البيان الصادر باسم «الشباب الدرزي».

المعاهدة، وبعثوا برقية إلى وزارة الخارجية الفرنسية، بواسطة المفوض السامي، يعلنون فيها قرار المجلس المؤيِّد لبقاء الجبل منفصلاً عن سورية، وأنهم وأهل الجبل «راضون عن وضع الحكومة الحاضر والحكم المباشر». فردَّ المجاهدون المنفيون ببيان هاجموا فيه النواب الذين جاء تعيينهم «رغماً عن إرادة الشعب لكي يكونوا مطايا وآلة دسّ وتفرقة بين رجال الوطن العاملين، وحجر عثرة في سبيل المخلصين الذين يهمّهم تقدُّم الجبل وازدهاره ضمن الوحدة السورية التي هي في مقدّمة أمانينا القومية المشروعة»[1].

وقدَّم الوحدويون في ١٣ نيسان مذكَّرة إلى المسؤولين السوريين والفرنسيين تطلب ضمّ الجبل إلى سورية، وتنيب الوفد السوري في التكلم باسمه. واجتمع فريق من شباب الدروز في دمشق، وأصدر علي مصطفى الأطرش باسمهم بياناً أيّدته عشرات البيانات والبرقيات يؤكِّد ما جاء في مذكَّرة الوحدويين[2].

وجاء احتفال المعرض الزراعي في السويداء في ٢٨ حزيران ١٩٣٦ إحدى المناسبات لحصول المواجهة بين الوحدويين والسلطة. فيه برز عضو مجلس الحكومة حمزة الدرويش، وقاضي المذهب حمود جربوع، ناطقين باسم الانفصاليين الذين أبرقوا إلى وزارة الخارجية الفرنسية محتجِّين على الوفد السوري، مطالبين ببقاء الجبل منفصلاً عن سورية. وفيه أيضاً حشدت السلطة أنصارها، ومنعت الوحدويين من حضوره لتبرهن أمام المندوبين الفرنسيين القادمين من خارج الجبل أن الاتجاه السائد هو ضد الوحدة السورية. وعندما حضر «الوطنيون» المعرض في مظاهرة حاشدة لإفشال مخطط السلطة، فرَّقهم الجند بقوّة السلاح فاصطدموا معه. وهذا أدّى إلى ترويع الأهلين وسقوط عدة جرحى واعتقال المزيد من «الوطنيين»[3].

ثم كاد الاحتفال المقام في شقا، لتكريم المجاهد محمود أبويحيى، الذي استشهد في ثورة فلسطين عام ١٩٣٦، أن يتحوَّل إلى مواجهة مسلَّحة بين الوحدوين والانفصاليين. لقد جاء الانفصاليون رافعين علم دولة جبل الدروز (العلم الدرزي) فيما جاء «الوطنيون» الوحدويون رافعين العلم السوري. كان ذلك قبل إعلان النظام الأساسي للجبل وقبل انضمامه إلى الوحدة السورية. ومع ذلك أصرَّت جموع «الوطنيين» على عدم رفع أي علم في هذه المناسبة سوى العلم السوري، مهما كانت النتائج، يؤازرهم في ذلك حسن الأطرش.

---

(١) أنظر نص البيان في «الصفاء»: عدد ٣٠ آذار ١٩٣٦. وأنظر بياناً آخر مشابهاً هذا البيان عند سليمان الصباغ: «مذكرات ضابط عربي في جيش الانتداب الفرنسي»، دمشق ١٩٧٨، ص ٤٢ ـ ٤٤.

(٢) نص هذا البيان وارد في «الصفاء»: عدد ٢٥ أيار ١٩٣٦.

(٣) «النهار»: عدد الأول والثاني من تموز ١٩٣٦.

وفي النهاية انكفأ الانفصاليون أمام قوّة الوحدويين، وانسحبوا من الاحتفال[1].

من هذا يستنتج أن الصراع في جبل الدروز دار بين الانفصاليين الذين تدعمهم السلطة الفرنسية، والوحدويين الذين يدعمهم وطنيّو سورية. وقد ناضل الوحدويون على جبهتين: جبهة داخلية يقودها علي مصطفى الأطرش، وجبهة المجاهدين المنفيين. وكان الصراع يتأثّر بسير المفاوضات الجارية في باريس من أجل عقد المعاهدة السورية الفرنسية المنشودة. وكلما أحرزت المفاوضات تقدُّماً، أحرز الوحدويون انتصاراً على الانفصاليين الذين فقدوا مواقعهم يوماً بعد يوم والتحق بعضهم بالوحدويين حين تأكد أن الجبل سائر لا محالة نحو الوحدة مع سورية. آنئذ كسب الوحدويون إلى جانبهم أمير الجبل حسن الأطرش، واكتسابه حصن مواقعهم، وأضعف المعارضة الانفصالية، وأكّد انتصار التيّار الوحدوي على التيّار الانفصالي.

٢ ـ **جبل الدروز محافظة سورية**: لم ترد الإشارة إلى جبل الدروز ومنطقة العلويين في نصوص المعاهدة السورية الفرنسية التي وُقِّع عليها بالأحرف الأولى، بل في الاتفاق العسكري الملحق بها، وفي المراسلة رقم ٦ بين المفوض السامي والحكومة السورية. لقد نصَّ الاتفاق العسكري على أن تستبقي فرنسا جنودها لمدّة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ إنفاذ المعاهدة في «جبل الدروز والعلويين»[2]. وفي المراسلة رقم ٦ أبلغ المفوض السامي رئيس الوزارة السورية نقل اختصاصات السيادة التي كانت للمفوض السامي على «أراضي اللاذقية» وجبل الدروز، اللذين هما جزءان من أراضي الدولة السورية[3]، إلى الحكومة السورية.

كان توقيع المعاهدة بصورة رسمية يتطلّب، علاوة على موافقة المجلس النيابي السوري على بنودها، موافقة ممثّلي «جبل الدروز والعلويين» على نظاميهما الأساسيين. ولما كان «وطنيو» جبل الدروز غير راضين عن أعضاء مجلس حكومته، فقد اعترضوا على تمثيلهم له للموافقة على النظام الأساسي، كما أنهم مانعوا في قبول النظام الأساسي على علاّته. وأخيراً تمَّ تشكيل وفداً من خمسين شيخاً برئاسة الكولونيل تاريت قُرىء أمامه في قصر المفوض السامي وأمام وفد «الكتلة الوطنية» المؤلّف من رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي، وجميل مردم، وفارس الخوري، وشكري القوتلي، قرار انضمام الجبل إلى الوحدة السورية ونظامه الأساسي[4].

---

(١) يذكر المرجع نفسه: عدد ٢٢ أيلول ١٩٣٦ انسحاب عبد الغفار الأطرش وحمزة الدرويش وحمود جربوع وحسين الشوفي، كما يذكر شكوى حمزة الدرويش إلى السلطة الفرنسية على ما جرى.

(٢) أنظر نص الاتفاق العسكري في «الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب»، مرجع مذكور سابقاً، ص ١٨٥ ـ ١٨٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

(٤) «النهار»: عدد ٣ كانون الأول ١٩٣٦.

وهذا النظام يعدّ الجبل جزءاً من الدولة السورية، ويسمّيه «منطقة» تستفيد من نظام خاص إداري ومالي يسري فور إبرام المعاهدة السورية الفرنسية، على أن يسري عليها دستور الجمهورية السورية وقوانينها وأنظمتها العامّة[1].

وبموجب النظام الأساسي والقرارات التي صدرت تنفيذاً لبنود المعاهدة دخل جبل الدروز في الوحدة السورية، وغدا محافظة سورية تتمتّع بقدر يسير من الاستقلال الإداري والمالي الذي هو من بقايا امتيازات كان يستثنى لأجلها من بعض تدابير الدولة العثمانية[2]. وهذه الصيغة التوفيقية لم يكن بالإمكان الحصول على أفضل منها آنذاك، وهي حل وسط بين غلو حماس الوحدويين، وحذر المحافظين والاستقلاليين إزاء الدعوة إلى المركزية والمساواة.

كانت المعاهدة مناسبة لعفو عام عن المجاهدين تردّد الفرنسيون في منحه لسلطان الأطرش وعادل أرسلان وعبد الرحمن الشهبندر، ورفضوا منحه لفوزي القاوقجي[3]. ووقف بعض المسؤولين السوريين إزاءه موقفاً مريباً في نظر الشهبندر حمله على مهاجمتهم ووصف محاولاتهم لإبقاء هؤلاء القادة بعيدين عن البلاد بـ«المحاولات الخائنة»[4]، وفي رأيه أن استقلال سورية بموجب معاهدة ١٩٣٦ هو نتيجة للثورة السورية الكبرى[5]. وقد جرى للمجاهدين العائدين وعلى رأسهم سلطان استقبال في دمشق في أيار ١٩٣٧ حضره نصف مليون شخص[6] برهن على تكريم الأمّة لمن جاهدوا في سبيلها.

وكان من الطبيعي أن يرتفع علم الجمهورية السورية فوق أبنية الجبل الرسمية مكان علم حكومة جبل الدروز (العلم الدرزي) عنواناً لصيرورته محافظة تابعة للجمهورية السورية. إلّا أن بعض الانفصاليين عزّ عليهم إنزال علم حكومة جبل الدروز عن سراي السويداء، وحاولوا منع ذلك وافتعال أزمة. لكن العلم الدرزي أُنزل بصمت، وأُخذ إلى قنوات برفقة رئيس المصالح الخاصّة، وسُلِّم إلى شيخ العقل أحمد الهجري[7].

---

(١) نص النظام الأساسي وارد في «النشرة الرسمية للمفوضية العليا...»، عدد ١٥ شباط ١٩٣٧، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٢) يقول شكيب أرسلان في رسالته إلى محمد عز الدين الحلبي في ١٤ شوال ١٣٥٧ (كانون الأول ١٩٣٨) إن امتيازات جبل الدروز لا يجوز الخلل بها مع بقائه ضمن الوحدة السورية. أنظر الملحق رقم ٢٤.

(٣) نجيب الأرمنازي: «محاضرات عن سورية من الاحتلال حتى الجلاء»، مصر ١٩٥٤، ص ١٠١.

(٤) رسالة عبد الرحمن الشهبندر إلى حسن الحكيم في ١١ تشرين الأول ١٩٣٦. من أوراق حسن الحكيم. مركز الوثائق التاريخية في دمشق.

(٥) Jérôme et Jean Tharaud: «Alerte en Syrie», Paris 1937, p. 107.

(٦) «الصفاء»: عدد ٢٧ أيار ١٩٣٧.

(٧) «النهار»: عدد ٣ كانون الثاني ١٩٣٧.

مشكلة تعيين المحافظ

١ ـ **بداية المشكلة وأسبابها**: كان حسن الأطرش مؤهَّلاً أكثر من أي زعيم آخر لتسلُّم منصب المحافظ لأنه زعيم الجبل العشائري. وقد أيَّده «الوطنيون» لتنسيقه معهم، وأيَّده بعض المجاهدين المنفيين (الطرشان وأنصارهم) تأييداً مطلقاً بينما أيَّده بعضهم الآخر بتحفُّظ، إذ وافقوا على تعيينه محافظاً «إذا لم يكن هناك أسباب سياسية تضرّ بمصلحة سوريا»[1]. لكنه جوبه بمعارضة من بعض أقاربه وسواهم الذين، حين علموا أن رئيسي الجمهورية السورية والحكومة وعدا «الوطنيين» بتعيينه محافظاً، شكّلوا وفداً برئاسة عبد الغفار ومتعب الأطرش وحمزة الدرويش وحمود جربوع ومحمود كيوان، وقابلوا أركان الحكم في دمشق، وزايدوا على «الوطنيين» فطلبوا تعيين محافظ من غير أبناء الجبل بحجّة أن ذلك يربط الجبل أكثر بالوحدة السورية[2]. وكان عبد الغفار ومتعب الأطرش، اللذان لم يُذكر اسماهما لتولّي منصب المحافظ بالرغم من طموحهما إليه، يأملان بحصّة من وظائف الدولة المركزية، أو من وظائف الجبل المهمّة، لهما ولأقاربهما، وقد نالا وعداً من الوزارة السورية بتعيين توفيق الأطرش محافظاً على إحدى المحافظات السورية[3].

وتفسير موقف عبد الغفار ومتعب الأطرش من ابن عمّهما حسن الأطرش يستدعي العودة إلى التنافس بين الأطارشة على حكم الجبل الذي سلّم به لهم سكّانه منذ أن أزاحوا آل الحمدان عن المشيخة عام ١٨٦٩، باستثناء منافسة غير ناجحة من آل عامر أحياناً. ففي خلال ثورة العامية على الطرشان عام ١٨٨٩ ـ ١٨٩٠ التزم زعيم عرى، شبلي، جانب العامية في البداية طمعاً بإزاحة أخيه إبراهيم (زعيم السويداء وشيخ مشايخ الجبل وقائمقامه) عن السلطة[4].

وفي مطلع عهد الانتداب نافس زعيم السويداء، عبد الغفار، وزعيم صلخد، نسيب، وزعيم رساس، متعب، زعيم عرى، سليم الأطرش، على حاكمية جبل الدروز. وبعد شغور منصب الحاكمية بوفاة سليم الأطرش عام ١٩٢٣ نافس عبد الغفار ومتعب الأطرش خليفته في إمارة جبل الدروز، حمد الأطرش، على الحاكمية أيضاً، وهذا أدّى إلى

---

(١) رسالة محمد عز الدين الحلبي إلى نديم ناصر الدين. أنظر الملحق رقم ١٩.

(٢) «الصفاء»: عدد ١٧ كانون الأول ١٩٣٦. وفي مقابلة شخصية مع مراسل «الصفاء» آنذاك نعمان حرب، في ١٤ تشرين الأول ١٩٨٦، صرّح أن متعب الأطرش قال له ولأخيه نجيب، بعد عودته من دمشق «لقد قمنا بمناورة أبعدت حسن الأطرش عن منصب المحافظ لن ينساها طوال حياته».

(٣) تقرير نسيب البكري إلى وزير الداخلية السورية في ٧ نيسان ١٩٣٧. من أوراق نسيب البكري، وثيقة رقم ١٦/١٩١.

(٤) شبلي العيسمي: «التعريف بمحافظة جبل العرب»، ص ٦٧ ـ ٦٨.

ضياعها منه ومنها وتسليمها لكاربيه. وبعد مقتل حمد الأطرش في الثورة السورية الكبرى، بدأ التنافس بين عبد الغفار وحسن الأطرش على زعامة الجبل حين أخذ الفرنسيون يلوِّحون بتسليمها إلى أحدهما لإغرائها بالاستسلام[1]. وهذا التنافس رافقه نزاع بينهما على أملاك دار عرى عام ١٩٣٢ وقف فيه متعب إلى جانب عبد الغفار[2]، وتغيَّب الاثنان مع جاد الله الأطرش عن اجتماع عرى في تشرين الأول ١٩٣٤ الذي أجمع فيه غيرهم من الطرشان على مبايعة حسن الأطرش بالزعامة «لأن بيت عرى كان ولم يزل مقرّاً لزعامة الجبل منذ ثمانين عاماً»[3].

إن طلب عبد الغفار ومتعب الأطرش تعيين المحافظ من غير أبناء الجبل زاد في إصرار «الوطنيين» في البداية على تعيين حسن الأطرش فطالبوا في عريضتهم إلى رئيس الجمهورية السورية بتعيين درزي من الجبل محافظاً، وهاجموا من سمَّوهم «الانفصاليين» و«أخصام الجبل» الذين يرفضون تعيين محافظ درزي[4]. واتصلوا مجدَّداً بالمسؤولين السوريين لإقرار هذا التعيين. ومن الرسالة التي تلقَّاها علي مصطفى الأطرش من سلطان الأطرش، والتي يبدو منها أنه صلة وصل بين سلطان والحكومة السورية، يُفهم أن وفداً آخر من «الوطنيين» ذهب بمعية علي الأطرش وقابل رئيس الجمهورية السورية وأصرَّ على تعيين حسن الأطرش، وأن الرئيس والحكومة وافقا على ذلك، كما يفهم أن سلطان، الموجود في الكرك، فضّل تعيين محافظ من أبناء الجبل وتعيين حسن الأطرش بالذات[5]. إلَّا أن الحكومة السورية التي تباطأت في تنفيذ وعدها لـ «الوطنيين» وعدت عبد الغفار الأطرش وأنصاره بتعيين محافظ من خارج الجبل. وهذا جعل سلطان يحار في تفسير موقفها، ويأسف لتعاونها مع من سمَّاهم «الانفصاليين» ولتخلِّيها عن حسن وعلي الأطرش[6].

واضح إذاً أن منصب المحافظ قسم الجبل إلى فريقين، وأوجد الصراع مرة أخرى بين الطرشان على زعامة الجبل النظامية. وإذ وجد عبد الغفار ومتعب الأطرش أن تسليمه لأحدهما غير واردٍ على الاطلاق، أبعداه عن حسن الأطرش بإبعاده عن سكّان الجبل وبالطلب إلى الحكومة تعيين محافظ من سواهم. وبالإضافة إلى المصلحة الشخصية التي تدفع حسن الأطرش إلى المطالبة بمنصب المحافظ هناك اقتناع عنده وعند فريق كبير من السكّان

---

(١) «المقطم»: عدد ٨ فبراير (شباط) ١٩٢٧.

(٢) «الصفاء»: عدد ٦ تشرين الأول ١٩٣٢.

(٣) «النهار»: عدد ٢٣ تشرين الأول ١٩٣٤.

(٤) أنظر نص العريضة في «النهار»: عدد ١٣ كانون الثاني ١٩٣٧.

(٥) رسالة سلطان الأطرش إلى علي مصطفى الأطرش في ٢٦ كانون الأول ١٩٣٦. من أوراق علي مصطفى الأطرش.

(٦) رسالة سلطان الأطرش إلى نبيه العظمه في عام ١٩٣٧. من أوراق سعيد أبو الحسن.

بأن إدارة الجبل الداخلية يجب أن تكون بيد أبنائه رمزاً لاستقلال داخلي لا يمكن التخلّي عنه دفعة واحدة. «فالمطالبة بحقّ تولّي أحد أبناء الجبل لمنصب المحافظ لا تمسّ السيادة العامة لأن للجبل رأياً في شؤونه الداخلية»[1]. وحين لمس تعديل موقف الحكومة السورية منه فضّل إرجاء حل مشكلة المحافظ لحين عودة المجاهدين الذين يؤيّدونه علّهم، وخصوصاً سلطان الأطرش، ينهون الموضوع لمصلحته.

٢ ـ **تعيين نسيب البكري محافظاً**: حزمت الحكومة السورية أمرها، وحسمت الموضوع بقرار ناجم عن جهل لإبعاد مناورة معارضي تعيين حسن الأطرش، وتصوّر منها أن إغضابهم أصعب بكثير من إغضابه وإغضاب «الوطنيين»، فعيّنت نسيب البكري محافظاً لمدة ستة أشهر تجري فيها الانتخابات لمعرفته التامّة بأحوال الجبل وعلاقته القديمة بسكّانه. جاء هذا القرار منسجماً مع سياسة الكتلة الوطنية القاضية بالهيمنة على جميع الأمور، «وتسلُّم الحكم من بابه إلى محرابه»[2].

غيّر هذا التعيين صورة المواقف والتحالفات القائمة إذ أغاظ حسن الأطرش وبعض أنصاره لأنهم وجدوا فيه عملاً مسيئاً إليهم، منفّذاً لرغبات خصومهم، مفتئتاً على حقوق الجبل، فبدأوا بالتحوُّل نحو معارضة الحكومة السورية، ولم يرض خصومه الذين رفضوا في السابق تعيينه وطالبوا بتعيين محافظ من غير أبناء الجبل لأنه لم يقترن بإرضائهم بما وُعدوا به، أو بما توقّعوه من مناصب، فبدأوا يظهرون معارضتهم لنسيب البكري واحداً بعد آخر بينما رضي الفريق الأكبر من «الوطنيين» بقرار الحكومة السورية، وتخلّى عن حسن الأطرش لأن الاتفاق معه مرهون بتأييده هذه الحكومة.

واجهت نسيب البكري صعوبات عديدة منها قضية الموظفين من خارج الجبل المعدودين في نظر المعارضين غرباء، وإجراء الانتخابات والتشكيلات الإدارية. وإضافة إلى ذلك سرت شائعات كثيرة روّجتها الاستخبارات الفرنسية عن زيادة الضرائب والرسوم، وإحداث وظائف وتعيينات جديدة، في الوقت الذي طالب فيه مؤتمر شهباء بتخفيض الضرائب بنسبة ٥٠٪. كل هذا أحدث بلبلة كبيرة، واضطرّ نسيب البكري إلى زيارة قنوات ليوضح الأمور لشيخ العقل أحمد الهجري، وإصدار قراراً يعفي المزارعين من الأموال

---

(١) تصريح حسن الأطرش، أوردته «النهار» في عدد ١٢ كانون الثاني ١٩٣٧.

(٢) عبد الرحمن الكيّالي: «المراحل...»، الجزء الرابع، ص ٤٣٧. ومحمد الفرحاني: وفارس الخوري...»، ص ٧١. وهناك رسالة من زكي الخطيب إلى نديم ناصر الدين في ٣٠ نيسان ١٩٣٧ تؤكّد أيضاً استئثار لكتلة الوطنية بالحكم. من أوراق نديم ناصر الدين.

المتأخِّرة منذ عام ١٩٣٢[١]، وتعميم بلاغاً ينفي الإشاعات المروّجة[٢].

وازدادت الأمور سوءاً، وتأزّم الموقف أكثر حين قام المعارضـون بمظاهـرة مسلّحة أمـام دار عبد الغفار الأطرش في السويداء قادهـا قاضي المـذهب حمود جـربوع، ثم تـوجَّهوا بعـد انضمام عبد الغفار ومتعب الأطرش إليهم إلى مدخل السويداء لإكمال مظاهـرتهم أمام نسيب البكـري الذي سيعـود من دمشق حيث كان يجـري اتصالات مـع الحكومـة السوريـة بشـأن الوضع المتدهور[٣].

وبـالرغم من تفضيـل سلطان الأطرش تعييـن حسن الأطرش أوعـز بضرورة مساعـدة الحكـومة السـورية، وتسهيـل أعمالهـا حرصـاً على مصلحـة البلاد العليـا، وأرسل إلى نسيب البكري مهنِّئاً طالباً إليه «احترام عوائد الجبل وتقاليده التي لا يجهلها»[٤]. وقد أبرقت الحكومة السورية إليـه طالبـة توسُّـطه لإنهاء الأزمة المستجـدّة في الجبل فـطالب بعودة نسيب البكـري الممتنـع عن العودة إلى الجبـل، وطلب إلى حسن الأطـرش الـذي جـاء إلى الكـرك لمقـابلتـه مساعدة نسيب البكري، «ونصحه بالتزام الهدوء التام والتعاون مع الحكم الـوطني الذي هـو أولى ثمرات الجهاد»[٥]. ثم أذاع باسم عموم المجاهدين، الذين استنكروا حـركة المعـارضة، وعدّوها حركة انفصاليـة، بياناً قال فيه: «إن الوحدة السـورية هي غـايتنا الأسـاسية، وفيهـا مصلحـة الجبل الحقيقيـة، والوحـدة يجب أن تظلّ بنـظرنا فـوق المطامـع الخاصـة والتنـافس المحلّي، والمجاهدون يستنكرون كل خروج على هذا المبدأ»[٦].

إلاّ أن طلبـات سلطان ونصائحـه لم يُعمل بهـا إذ أن حسن الأطـرش دعـا الـطرشـان وأنصـارهم بعد عـودته من الكـرك إلى اجتماع في عـرى قُـرِّر فيـه التمسُّـك بتعيينـه محـافـظاً «واستقلال الجبل مالياً وإدارياً، ومحاسبة المحافظ نسيب البكري على الأمـوال التي أنفقها من الخـزانة العـامة»[٧]. وهـذا يعني أن التصلُّب في موقف الـطرشان غـدا أقـوى من تـوجُّهـات سلطان وتأثيـره، وهو ناتج من الحرص عـلى النفوذ والتشبُّث بـزعامـة الجبل النـظامية، ومن حدّة الصراع الداخلي مع خصومهم المتصلِّبين الرافضين حسن الأطـرش والمصرِّين على عـودة المحافظ نسيب البكري.

---

(١) «النهار»: عدد ١٩ آذار ١٩٣٧.

(٢) أنظر نص البلاغ في المرجع نفسه: عدد ٢٧ آذار ١٩٣٧.

(٣) المرجع نفسه: عدد ٢٨ آذار ١٩٣٧.

(٤) رسالة سلطان الأطرش إلى نسيب البكري بتاريخ ٢١ كانون الثـاني ١٩٣٧. من أوراق نسيب البكري، وثيقـة رقم ٢٨/٢٠٣.

(٥) مقالة أكرم زعيتر بعنوان «سلطان الأطرش في أربعينه»، في «الشرق الأوسط»: عدد ١٨ أيار ١٩٨٢.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) أنظر مقررات مؤتمر عرى في «الصفاء»: عدد ٨ نيسان ١٩٣٧.

واجتمعت «الهيئة الوطنية» في ٢٧ آذار ١٩٣٧ في السويداء، وردّت على الدعوة إلى اجتماع عرى ببيان مسهب من أجل مقاطعته، وبقصد أن يطّلع الشعب على تستّر الداعين إليه بمبدأ تعيين المحافظ من أبناء الجبل لتحقيق مطامعهم الشخصية، وعلى المؤامرات من قبل «بعض الموظفين الأجانب والمستعمرين ومن قبل أذنابهم الذين كانوا نقمة هذا الجبل ومبعث شقائه وبؤس سكّانه». وختم «الوطنيون» بيانهم بشكر «إخوانهم المجاهدين وفي مقدمتهم عطوفة القائد العام على موقفهم المشرف من دسيسة الانتخابات وما تبعها من طلب المحافظة لبعض الطامعين فيها»(١). وتلا اجتماع «الهيئة الوطنية» اجتماعات لأهالي عديد من القرى قرّروا فيها تجديد تأييدهم لنسيب البكري والحكومة السورية، واحتجّوا بشدّة على المظاهرة المسلّحة التي قادها عبد الغفار الأطرش وأعوانه(٢).

وبعد مفاوضات مع الحكومة السورية عاد نسيب البكري إلى الجبل فقوبل بالترحيب والابتهاج والخطب من قبل «الوطنيين»، وبالتلويح بالعصيان المدني وبالإعلان عن عدم الاستعداد لدفع الضرائب من قبل المعارضين الذين قاموا بمظاهرات مسلّحة في السويداء ترأسها قاضي المذهب حمود جربوع وسار فيها، بحسب اتهامات «الوطنيين»، بعض مستخدمي الاستخبارات يطلقون العيارات النارية بقصد الإرهاب(٣). وكاد الأمر يصل بين الفريقين إلى الصدام المسلّح، فاستدعى ذلك حضور سلطان الأطرش، عقب عودته مباشرة من منفاه، إلى السويداء، والإقامة في دار المحافظة مدّة شهر، والدعوة إلى عقد اجتماع في ١٧ حزيران ١٩٣٧ «لأن الحالة الحاضرة في البلاد غير طبيعية، لا تطمئن لها النفوس، والموقف يتطلّب الإسرع في العمل لإزالة هذا التبلبل»(٤).

ولم تنته المشكلة بانتهاء مدة نسيب البكري، بل برزت آنئذ أقوى من السابق لأن التطرّف بلغ مداه عند الفريقين المتنازعين. «فالوطنيون» كثّفوا اجتماعاتهم، وقرّروا التجديد لنسيب البكري، أو تعيين محافظ جديد من خارج الجبل «لأن الإرشاد والنصح والعناية التي ينتظرها الجبل من أمّه سورية تكون على أتمّها في عهد مثل هذا المحافظ، بينما أنه يتعسّر ذلك في عهد محافظ من أبناء الجبل إذ يكون رأيه حفظ مركزه ومركز عائلته»(٥). وحزب «هيئة

---

(١) نسخة من بيان الهيئة الوطنية.

(٢) رسالة ممثّلي القرى في ناحية ملح، الذين اجتمعوا في ٢٩ آذار ١٩٣٧، إلى رئيس الجمهورية السورية ورئيس الحكومة. من أوراق نسيب البكري. وثيقة رقم ٢٠٠/٢٥.

(٣) رسالة «الهيئة الوطنية» إلى نسيب البكري. أنظر الملحق رقم ٢١.

(٤) نصّ دعوة سلطان لاجتماع السويداء وارد عند سليمان الصبّاغ: «مذكرات ضابط عربي...»، ص ٥٩.

(٥) مقررات اجتماع أهالي «المقرن الشمالي الشرقي». أنظر الملحق رقم ٢٢. وبين أوراق نسيب البكري مقرّرات مماثلة صادرة عن أهالي مناطق أخرى من الجبل منها قرار سكّان عاهرة (عريقة) بتاريخ ٣ آب ١٩٣٧، وقرار ناحية عاهرة الصادر عن اجتماع صلاخد في ٤ آب ١٩٣٧. وثيقة رقم ٢٠١/٢٦.

الدفاع الوطني»، الذي أسَّسه عبد الغفار الأطرش ووضع برنامجاً له هو الدفاع عن استقلال الجبل الإداري والمالي، ولبس المنتسبون إليه قمصاناً ملوَّنة ليميِّزوا أنفسهم عن أعضاء حزب «الشباب الوطني» الذين يلبسون القمصان الحديدية، واصل اجتماعاته، وأصرَّ على تعيين حسن الأطرش. فبعد اجتماع قنوات دعا إلى اجتماع في قرية السجن في ٥ آب ١٩٣٧ وصفه بالاجتماع الأخير الذي سيدلي فيه حسن الأطرش بتصريحاته بعد عودته إلى الجبل وفيه «سيكشف الستار عن مصير البلاد وتتحقَّق الأماني»، وأكَّد أن نسيب البكري سيغادر السويداء في ٦ آب[1].

ولما لم يستطع سلطان الأطرش التوفيق بين الفريقين، واتقاءً لخلاف دموي محتمل في أية لحظة، تظاهر بقبول اقتراح «الوطنيين» أن يكون هو المحافظ على شرط أن ينصرف الناس إلى قراهم. وبهذا أنقذ، كما قال، الدروز من مذبحة[2]. فالحل الوحيد إذاً عند الجميع هو في تعيين سلطان الأطرش محافظاً، وعند بعضهم في ذلك أو في تعيين أي شخص حيادي[3].

٣ ـ حلّ المشكلة: شارك نسيب البكري «الوطنيين» في اتهامهم خصومهم بأنهم بمطالبتهم بمحافظ من أبناء الجبل، وبتعاونهم مع الفرنسيين، يسيرون بالجبل نحو الانفصال، وطلب في برقيته إلى رئيس الحكومة صرف النظر عن توكيله مجدَّداً بالمحافظة، فهو لا يمكن أن يقبل بها بالوكالة أو بالأصالة. وطلب تعيين محافظ من خارج الجبل لأن تعيين أحد أبنائه في هذا المنصب سيقابل بالثورة[4]. وقد استبقته الحكومة السورية مدّة عشرة أيام في منصبه دون أن تعلن تجديد مدّته، أو إصدار قرار بوكالته، طالبة إليه تسيير أمور المحافظة بحذر دون القيام بأعمال أساسية أو إصدار مقررات قانونية خشية أن تكون موجبة للنقد القانوني ريثما تتخذ قرارها النهائي[5].

خالفت الحكومة السورية رأي نسيب البكري، وعيَّنت محافظاً درزياً بالوكالة من أبناء

---

(١) دعوة «هيئة الدفاع الوطني» إلى أهالي عتيل في مطلع آب ١٩٣٧. من أوراق نسيب البكري، وثيقة رقم ١٩٨/٢٣.

(٢) حديث سلطان الأطرش لمراسل «البيان» سلمان جابر، أنظر «البيان»: عدد ٢٠ أيار ١٩٣٩.

(٣) اقترح صيَّاح الأطرش تعيين أي شخص حيادي لحل المشكلة. أنظر حديثه لجريدة «الأيام»: عدد ٢٣ أيار ١٩٣٧.

(٤) جاء في برقية نسيب البكري: «تعيين محافظ درزي أو توكيله يقابله الشعب بالثورة. القرى مستعدّة للحضور للسويداء بالبيارق. التردُّد ضعف. العبث بمصلحة الشعب خيانة وطنية. نطلب وفداً يزور القرى ليطَّلع على رغبة الشعب. الجبل بين الاتجاه نحو القومية الصحيحة والانفصال. الأولى حياته والثاني موته. على حكومتكم مسؤولية ما يحدث. نطلب الإسراع بإصدار المرسوم». من أوراق نسيب البكري. وثيقة رقم ٢١٣/٣٨.

(٥) برقية وزير الداخلية إلى نسيب البكري في ٢٧ تموز ١٩٣٧. من أوراق نسيب البكري، وثيقة رقم ٢١٢/٣٧.

الجبل هو توفيق الأطرش ريثما تنتهي الانتخابات التي أرجئت، والتي كان من المقرَّر أن تبدأ في ١٥ آب ١٩٣٧ وتنتهي في ١٥ أيلول. وقد رأت في هذا التعيين حلاً وسطاً قد يرضي الفريقين، فهي لم تعيِّن حسن الأطرش الذي يطالب به المعارضون من أنصار «هيئة الدفاع الوطني» وسواهم، ولم تعيِّن محافظاً من خارج الجبل يطالب به «الوطنيون». لكن هذا التعيين لقي معارضة من بعض الطرشان الذين فضَّلوا تعيين حسن الأطرش، ومعارضة أشدّ وأقوى من «الكتلة الوطنية» التي أعلنت في مؤتمر صلخد العصيان المدني، وعدم دفع الضرائب، وعدم التعاون مع إدارة محلية في الجبل يرأسها أحد الطرشان[1].

ولتسوية هذا الوضع المتأزِّم اقترحت الحكومة السورية حلاً لم يرض سلطان، فهو «غير موافق، غير جائز، يتنافى مع المصلحة والحالة الراهنة»[2]. وأبدى شكيب أرسلان رغبته في التوسُّط إذا قبل الطرشان بذلك. وحضر وفد درزي من جبل لبنان ووادي التيم والإقليم ضمَّ مشايخ خلوات البيَّاضة، واجتمع بالفريقين لتقريب وجهات نظرهما، ووضع حلاً يقضي بتعيين محافظ من غير أبناء الجبل لمدة أربعة أشهر تجري فيها الانتخابات والتشكيلات الإدارية، وإذا لم يتم ذلك خلالها تجدَّد مدّة المحافظ، وبعد ذلك لا تعارض «الكتلة الوطنية» في الجبل تعيين حسن الأطرش محافظاً إذا أرادت الحكومة السورية تعيينه[3].

ثم تدخَّل المفوض السامي بالأمر، وقابل زعماء الفريقين، وتوصَّل معهما إلى اتفاق على أساس الحل الذي وضعه الوفد الدرزي الوسيط. وبعد مشاورته مع الحكومة السورية عيَّنت الحكومة بهيج الخطيب محافظاً لمدّة ستة أشهر، وعند انتهاء مدّته عيَّنت حسن الأطرش محافظاً دون أن تلقى أية معارضة[4].

وبهذا حلَّت مشكلة المحافظ لا باتفاق داخلي بين أبناء الجبل، أو باتفاق بينهم وبين الحكومة السورية، وإنما بتوسُّط درزي من خارج الجبل وضع حلاً أتمَّته السلطة الفرنسية. وهذه المشكلة أوجدتها نزاعات الزعماء على النفوذ والمركز الأول، وانقسامهم إلى فريقين يعارض أحدهما كل ما يؤيِّده الآخر، وخوف كل فريق أن تجري الانتخابات في ظل محافظ ليس من حزبه فيخسر فيها، واستغلال السلطة الفرنسية لكل هذا لتعوق مسيرة الجبل نحو

---

(١) أنظر عن معارضة «الكتلة الوطنية» «النهار»: عدد ٢٤ آب ١٩٣٧.

(٢) برقية سلطان الأطرش في ٣١ آب ١٩٣٧. من أوراق نسيب البكري. وثيقة رقم ٣٩/٢١٤.

(٣) رسالة «الكتلة الوطنية» في السويداء إلى محمد عز الدين الحلبي بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٣٧. من أوراق محمد عز الدين الحلبي.

(٤) عُيِّن حسن الأطرش محافظاً بموجب المرسوم رقم ١٤٩ تاريخ ١٥ شباط ١٩٣٨. أنظر «الجريدة الرسمية للجمهورية السورية»: عدد ١٧ شباط ١٩٣٨، ص ٢١٣.

الوحدة، وتوجد العقبات أمام الحكومة السورية وتحول دون إشرافها الكامل على الجبل. مع الإشارة إلى أن هذه الحكومة لم تسلم من الخطأ بالعدول عن تعيين حسن الأطرش محافظاً بحسب ماوعدت،وهي لو عيَّنته لكان الصراع حول منصب المحافظ فقد حدَّته، ولتحوَّل إلى صراع داخلي بين الطرشان الطامحين إلى هذا المنصب بدلاً من تحوُّله إلى صراع أعمّ وأشمل دخل فيه «الوطنيون» فريقاً. لقد كانت الأضرار الناتجة من تعيين محافظ من خارج الجبل تفوق بكثير الحسنات المتأتية منه، أي ربط الجبل بالعاصمة ربطاً محكماً، ونفي أية صفة استقلالية عنه.

الانتخابات

كما أثارت قضية المحافظ نزاعاً بين السكّان، هكذا أثارت قضية الانتخابات النزاع بينهم، بل إن هاتين القضيتين تلازمتا بعضهما مع بعض. فبينما أصرَّ «الوطنيون» على إجراء الانتخابات بإشراف محافظ من غير أبناء الجبل، وتركوا للحكومة السورية أمر تعيينها، أصرَّ المعارضون على أن تجري بإشراف محافظ من الجبل هو حسن الأطرش، وتأجيل موعدها لحين عودة المجاهدين المتوقّع إصدار العفو عنهم ليتسنّى لهم الاشتراك فيها، وهدَّدوا بمقاطعتها، واتصلوا بالكولونيل تاريت طالبين تأجيلها ونقل رغبتهم تلك إلى المفوض السامي[1].

عقدت الأقليات المسيحية اجتماعاً في خربا، ووقَّعت على عريضة تؤيِّد الحكومة السورية، وتطالب بمقعد نيابي في البرلمان السوري، وبالمساواة في الوظائف على أساس النسبة العددية[2]. وتقدَّم زعماء الجبل وفعالياته من جميع الفئات والطوائف بعريضة إلى مندوب المفوض السامي لدى محافظة جبل الدروز طالبين أن يكون له ستة نواب (أربعة عن الدروز، ونائب عن المسيحيين، ونائب عن البدو) بحيث يتلاءم هذا العدد مع تعداد الطوائف والسكّان البالغين ٦٥ ألفاً خلاف المكتومين، بينهم ١٧,٠٠٠ منتخب إضافة إلى ١٥ ألفاً من العرب الرحل. «ولما كان هذا الحق مكتسباً، لا يمكن التسليم بالتنازل عنه ولا عن قبول الإجحاف بأقليات المسيحيين ولا خلافهم المقيمين في هذه المحافظة»[3].

ويفهم من هذا أن سكّان الجبل طالبوا بحصتهم الكلية من عدد النواب في المجلس السوري، وأن كل طائفة طالبت بحصتها الخاصة. وقد وافقت الحكومة السورية على ذلك، لكنها جعلت عدد النواب الدروز ثلاثة بدلاً من أربعة، أي عن كل قضاء من أقضية الجبل الثلاثة نائب درزي.

---

(١) «النهار»: عدد ٢٨ آذار ١٩٣٧.

(٢) «الاستقلال العربي»: عدد ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٧.

(٣) عريضة زعماء جبل الدروز وفعالياته. أنظر الملحق رقم ٢٣.

أرجئت الانتخابات سابقاً تجنباً للصدام، وبسبب عدم الاتفاق على موعدها وعلى المحافظ، وبسبب عدم ملاءمة الأجواء لإجرائها. وبعد عودة المجاهدين بعدة أشهر، باشر بهيج الخطيب، الذي عُين محافظاً برضى الفريقين، إجراء الانتخابات، وحاول إيجاد قائمة ائتلافية تلافياً لأية حوادث قد تنتج من احتقان الأجواء وتشنُّجها. ولم يترشَّح زعيم الحركة الوطنية في الجبل في خلال فترة غياب المجاهدين، علي مصطفى الأطرش، لأن الطرشان فضلوا سواه مرشَّحاً عنهم لكونه «وطنياً»، ولأن «الوطنيين» فضلوا سواه مرشَّحاً عنهم لكونه طرشانياً.

وجرت الانتخابات في كانون الأول ١٩٣٧ بدون حوادث تذكر، وفاز فيها زيد الأطرش عن قضاء صلخد، وسليمان نصار عن السويداء، ومحمد عز الدين الحلبي عن شهباء، وعقله القطامي عن الأقليات، وعوده السرور عن عشائر الجبل. وانتُخب تسعة أعضاء لمجلس الإدارة الذي يعاون المحافظ هم متعب الأطرش، ومحمد أبو عسلي، وجاد الله سلام، وعبد الكريم نصر عن السويداء، حسين عز الدين الحلبي، ومحمد قفطان عزام عن شهباء، قاسم أبو خير، وحسين الشوفي، وأسعد العيد عن صلخد. وجميعهم دروز باستثناء أسعد العيد روم أرثوذكس[1].

الموظفون الغرباء

أثار تسلُّم غير أبناء الجبل الوظائف التي يمكن ملؤها من قبل سكّانه اعتراض الجميع منذ عام ١٩٢١. ونظر الانفصاليون إليه من الزاوية السياسية، وفسَّروه مخالفة لعوائد الجبل ونظامه الأساسي الذي ينص على استقلاله الإداري والمالي، حتى أنهم مانعوا في تسلّم من عدُّوهم غرباء وظائف لا يتوافر اختصاصها في أبناء الجبل، وفريق منهم يضمّ بعض الطرشان أراد تسلُّم المناصب العليا[2].

كان عقد الراية عرفاً أقوى من أحكام المحاكم. وهو ينهي الخلاف من جذوره مهما كبر وكثر قتلاه. وليس من الضروري أن يسقط الحق العام بوجود الحكم النظامي، إلاَّ أنه في مجتمع جبل الدروز العشائري، الحديث العهد بالحكم النظامي، يُفترض فيه ذلك. وقد وعد الحاكم الفرنسي، في عام ١٩٣٥، بعدم تدخل المحاكم الصلحية إلاَّ في القضايا التي يصعب حلّها عن طريق الصلح[3]. وانطلاقاً من هذا المفهوم لعقد الراية، ومن النظرة السياسية للموظفين الغرباء، قاد عبد

---

(١) «الجريدة الرسمية للجمهورية السورية»: عدد ١٤ نيسان ١٩٣٨، ص ٣٥٤.
(٢) يتحدَّث محافظ الجبل نسيب البكري في تقريره إلى وزير الداخلية بتاريخ ٧ نيسان ١٩٣٧ عن رغبة عبد الغفار الأطرش تعيين، ابن أخيه توفيق قائداً للدرك، وعن رغبة متعب الأطرشس .تعيين ابنه هايل قائداً للدرك في الجبل، وعن سعي الطرشان إلى تسلُّم المناصب الرئيسة. من أوراق نسيب البكري. وثيقة رقم ١٦/١٩١.
(٣) «النهار»: عدد ١٧ نيسان ١٩٣٥.

الغفار الأطرش، وعلي فارس الأطرش، وعبد الكريم الأطرش، وحمود جربوع، مظاهرة مسلّحة بمناسبة إصدار حكم قضائي في دعوى عقدت فيها الراية[1]، وعارضوا التعيينات القضائية التي خلت من موظفين من داخل الجبل، ووجّهوا لبعض القضاة والموظفين الكتلويين الذين هم في نظرهم غرباء تهديدات وإنذارات بوجوب التوقف عن العمل[2].

وبهذه الطريقة تمّ طرد الموظفين الذين هم من سائر المناطق السورية ومن لبنان، وبينهم دروز اكتسبوا جنسية دولة جبل الدروز قبل صيرورته محافظة[3]. وبعد ذلك أحلّ الفرنسيون مكانهم موظفين غرباء آخرين معلّلين ذلك بعدم إمكان قبول سكّان الجبل لموظفين «سوريين» ولعدم وجود موظفين «دروز» يتمتّعون بالكفاية المطلوبة، ونظراً للحاجة الملحّة[4].

إن الذين طالبوا بأن تكون الوظائف التي يمكن ملؤها من أبناء الجبل محصورة بهم كانوا يطالبون بحقوق مشروعة ومقبولة. أمّا الفرنسيون والانفصاليون، فقد استغلّوا موضوع الموظفين الغرباء لمآرب سياسية، وقاموا بطرد المنتمين إلى حزب «الكتلة الوطنية» الحاكم كخطوة من خطواتهم لإعادة فصل جبل الدروز عن سورية.

إعادة فصل جبل الدروز عن سورية

في الوقت الذي كان رئيس الوزراء السوري جميل مردم يقصد باريس ليطالب بتصديق معاهدة عام ١٩٣٦ في المجلس النيابي الفرنسي، كان زعماء الانفصاليين في جبل الدروز عبد الغفار ومتعب الأطرش وحمود جربوع يوجّهون رسالة باسم «الشعب الدرزي ومجلس جبل الدروز الإداري إلى الجنرال كليمان غرانكور الذي رفعها إلى وزير الخارجية الفرنسية، فأطلع الوزير رئيس الوزارة السورية عليها. وهي تطلب الاهتمام بمطالبهم المرفوعة بتاريخ ٢٣ كانون الثاني و٩ آذار ١٩٣٨ إلى مندوب فرنسا في عصبة الأمم روبير دي كه، والنائب الفرنسي فيكلس غرا (المنتدب من قبل لجنة الشؤون الخارجية الفرنسية إلى سورية). وهذه المطالب تتلخّص بانفصال جبل الدروز انفصالاً تامّاً عن سورية، وفي حال

---

(١) «الاستقلال العربي»: عدد ١٣ كانون الأول ١٩٣٨.

(٢) مقابلة شخصية مع توفيق أبو عياش في ٩ تشرين الأول ١٩٨٦ وهو درزي من جديدة الشوف (لبنان)، وكان حاكم صلح في صلخد في أواخر عام ١٩٣٨، ومن الذين تلقّوا إنذاراً من أحد الطرشان بوجوب ترك الوظيفة.

(٣) احتجّت «الصفاء» في عدد ١٤ نيسان ١٩٣٩ على هذا الطرد وطلبت إلى أبناء جبل الدروز أن يعدُّوا الجواسيس غرباء فقط.

(٤) تذكر «البيان» في عدد ١٣ أيار ١٩٣٩ في معرض تعليقها على كثرة الموظفين الغرباء الجدد ما يلي: «باتت دوائر الحكومة على اختلافها مستعمرة للموظفين الكسروانيين والأرمن وغيرهم».

عدم إمكان ذلك الاكتفاء بالانفصال السياسي، وتعيين حاكم للجبل مع برنامج يفصل صلاحياته وصلاحيات المجلس الإداري، وإعلان استقلال جبل الدروز تحت وصاية فرنسا. وتلفت الرسالة إلى المادة التاسعة من النظام الأساسي لجبل الدروز الموضوع عام ١٩٢١، التي تتعهّد فيها الدولة المنتدبة بأن لا تجبر حكومة جبل الدروز على الدخول في الوحدة السورية «بعد التأكّد من عدم إمكان الاتفاق مع السوريين»(١).

وعن دوافع إرسالها، وإيراد هذه المطالب فيها وفي غيرها من العرائض الانفصالية، صرّح عبد الغفار الأطرش بأنها كامنة في الخلاف مع حكومة دمشق بشأن المحافظ، واشتراك الدروز في الوظائف العامّة، وموضوع الضرائب(٢). والمطالب التي جاءت فيها أكّدها بعد عدة أيام من إرسالها وفد درزي ضمّ موقعيها وآخرين انتقلوا إلى بيروت على نفقة محافظة الجبل حيث قابلوا المفوض السامي لهذا الغرض.

بيد أن هذه البادرة الانفصالية جوبهت بمعارضة الوحدويين الذين رفعوا العرائض إلى المفوض السامي، وعمّموا البيانات، وطيّروا البرقيات، وأدلوا بالتصريحات، وجميعها تستنكر موقف الانفصاليين، وتؤيّد الاستمرار في الوحدة السورية(٣). ووصل الأمر بهم وبالانفصاليين إلى الاشتباك في عدة أماكن. وقاد عبد الغفار الأطرش وحمود جربوع مظاهرة مسلّحة في السويداء احتجّ الوحدويون عليها وعلى سكوت المحافظ حسن الأطرش عنها، وانسحب ممثّلوهم من مجلس المحافظة(٤).

وجاء خطاب شكري القوتلي في المجلس النيابي السوري، في خلال مناقشة أحداث «جبل الدروز والعلويين»، يزيد الموقف تأزّماً. لقد طلب إلى الحكومة السورية «أن تتخذ منتهى الحزم لتأتي بعبد الغفار الأطرش بالسلاسل والقيود»(٥). فأجابه النائب زيد الأطرش، محمّلاً الحكومة مسؤولية ما يحصل لائماً إياها على سياستها التي ستؤدّي إلى «خسارة كل أمل في الوحدة والاستقلال»، خاتماً حديثه بالطلب إلى شكري القوتلي أن يقوم بنفسه بتنفيذ ما طلب إلى هو مستحيل التنفيذ قائلاً: «إن عبد الغفار باشا هو الآن في السويداء. فليتفضّل شكري القوتلي، وليأتِ به مكبّلاً بالسلاسل والقيود»(٦).

---

(١) أوردت نص الرسالة جريدة «Le Monde»: 3 Septembre 1938. نقلاً عن «النهار»: عدد ٩ أيلول ١٩٣٨.

(٢) «النهار»: عدد ١٥ أيلول ١٩٣٨.

(٣) أنظر نص العرائض والبيانات في المرجع نفسه: عدد ٢٧ أيلول ١٩٣٨، و«الاستقلال العربي»: عدد ٧ تشرين الأول ١٩٣٨.

(٤) «النهار»: عدد ٢٢ كانون الأول ١٩٣٨.

(٥) «الصفاء»: عدد ٣٠ كانون الأول ١٩٣٨.

(٦) المرجع نفسه والعدد نفسه.

وكـلام القوتـلي سرّع حركـة الانفصال، إذ تجمهـر الانفصـاليـون في دار عبـد الغفـار الأطرش في السويداء حيث تُلي عليهم خطاب شكري القوتلي فهاجوا، وخرجوا بمظاهرة إلى السراي، وطلبوا إلى المسؤولين إبلاغ الحكومة السورية أن الجبـل قطع كـل علاقـة بسوريـة، وأنهم لا يسمحـون بعـد اليـوم بـرفـع العلم السـوري، وأبـرقـوا إلى رئيس المجلس النيـابي مستنكرين، معلنين الانفصـال[1]. وحين سئـل حسن الأطرش في مصر عن أسبـاب الحركـة التي يقودها عبـد الغفار الأطرش وبعض الزعماء، أعادها إلى أخطاء الحكومة السورية[2].

وذهب المفوض السامي غبريال بيو إلى السويداء في ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٩ تنفيذاً لوعده الفريق الانفصالي بأن يستفتي بنفسه سكان الجبل بشأن الوحدة والانفصال. ولكي تظهر السلطة الفرنسية أن الانفصاليين هم الأقوى، اتخذت بالتعاون مع السلطة المحلية تدابير عديدة لمصلحتهم وسمحت لهم بحمل السلاح وإطلاق الرصاص، وكلّفتهم افتعال الاحتكاك مع الوحدويين لخلق الحوادث[3]. وهذه الأجواء المتوتّرة التي تنذر بنشوب القتال حملت وجهاء الاقليم على الحضور إلى الجبل للاتصال بالفريقين وتلطيف الأجواء، كما استـدعت وضع حـلٍّ لكيفية استقبـال المفوض السامي لأن كل فريق يريد أن يستقبله على حدة[4].

شاهد المفوض السامي بيو مظاهرات الجموع المحتشدة التي كان هناك توازن بين فريقيها (الوحدوي والانفصالي) أوجدته السلطة الفرنسية بتدخُّلها لمصلحة الفريق الانفصالي وسمع أقوالها وخطبها وهتافاتها[5]. وبين اتجاهيها المتعارضين وقف سلطان الأطرش، العائـد من المنفى منذ سنة وسبعة أشهر، الموضوع تحت ما يشبه الإقامة الجبريـة، وغير المتـدخِّل في الأمـور إلاّ عند اشتداد الأزمات، موقفاً وسطاً متصفاً بالحذر والحيـطة، منبعثاً من رغبـة توفيقيـة[6]. واستفتاء بيو هذا هو استفتاء صوري لأن الفرنسيين كانوا يعملون بقوة على إحياء مشروعهم التقسيمي

---

(١) جاء في البرقية: «مس كرامة زعيم الجبل الدرزي المفدّى هاج الدروز. والجبل يحتجّ على هذا التحـدّي. جواباً على تبجُّح القوتلي تنقطع علاقاتنا وكل صلة لنا بسورية». أنظر المرجع نفسه: عدد ٣١ كانون الأول ١٩٣٨.

(٢) «الشباب»، (القاهرة): عدد ٢٩ مارس (آذار) ١٩٣٩.

(٣) أنظر عريضة جبل العرب إلى المفوض السامي بيو في «الاستقلال العربي»: عدد ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٩.

(٤) وضع علي مصطفى الأطرش حلاً لمشكلة كيفية الاستقبال الجماهيري الأول للمفوض السـامي بيو، وهـو أن يتجمّع الدفاعيون» (دعاة الانفصال) في ساحة السويداء العامّة، ويتجمّع «الشباب الوطني» (دعـاة الوحـدة) في دار سلامـة رضوان عند مدخل السويداء الغربي حيث يستقبلون هم أولاً المفوض السامي. مقابلة شخصيـة مع علي مصطفى الأطرش في ١٣ تشرين الأول ١٩٨٦.

(٥) صرَّح أحد مجاهدي الثورة السـورية الكـبرى، نايف مـرشد رضـوان، أنـه صعد إلى سيـارة المفوض السـامي مرة، واستوقفه مرتين في خلال تنقُّله في الجبل شـاهراً مسـدسه صـائحاً بـه في المرات الثـلاث: «Dis. vive la Syrie» أي «أهتف، لتحيي سورية»، وكان المفوض السامي يجيب في كل مرة «Vive la Syrie». شريط مسجَّل بصـوت نايف رضوان. وقد أكَّد حصول ذلك عشرات المعمرين في الجبل الذين شاهدوه وسمعوه.

(٦) علَّل سلطان الأطرش حيطته التي أثارت التساؤل والتعجُّب عند بعض المقيمين والمغتربين بالكـلام الآتي: «إن الذي =

الرامي إلى إعادة فصل «جبل الدروز والعلويين» عن سورية، كما كانوا يتحلّلون شيئاً فشيئاً من معاهدة ١٩٣٦ التي حققت الوحدة السورية.

وبالرغم من التنازلات التي قدّمها رئيس الوزراء السوري جميل مردم في اتفاقه مع وزير الخارجية الفرنسية جورج بونيه[١]، وصدور بيان مشترك عنهما بالموافقة على تصديق المعاهدة قبل ٣١ كانون الثاني ١٩٣٩[٢]، نجح اليمين الفرنسي في الجمعية الوطنية في الحؤول دون إبرام المعاهدة، إذ وجه النقد للحكومة، وعدّ استقلال سورية ولبنان بموجب المعاهدة بداية ضعف فرنسا، وأن انسحاب الجيش الفرنسي من سورية سيؤدّي إلى اقتسامها بين تركيا وإمارة شرق الأردن والعراق، واتخذ من المبالغ التي أنفقتها فرنسا في سورية ولبنان في فترة الانتداب ومن موضوع حماية الأقليات حجّة لإبقاء الجيوش الفرنسية في البلدين[٣].

ولم يُجدِ تمسُّك السوريين بالمعاهدة لأن الفرنسيين أعلنوا أنها لا توافق مصالحهم، وتحلّلوا منها، وباشروا الغاء مفاعيلها على صعيد الوحدة السورية. وأصدروا نظاماً أساسياً جديداً لجبل الدروز بموجب القرار عدد ١٣٣ ل.ر يعطي المحافظ ومجلس المحافظة صلاحيات أوسع، ونظاماً قضائياً بموجب القرار عدد ١٣٦ ل.ر يجعل القضاء في جبل الدروز تحت الإشراف الفرنسي الكامل. كما أصدروا القرار رقم ١٣٨ ل.ر الذي يجعل ممثّل المفوض السامي في «جبل الدروز والعلويين» الحاكم الفعلي والمرجع الذي يجب أن يصادق على قرارات المحافظ ومجلس المحافظة لتصبح نافذة[٤].

بهذه القرارات الثلاثة، وما أعقبها من خطوات تنظيمية، تمّت عودة الإشراف الفرنسي الكامل المباشر على شؤون جبل الدروز، وفصله عن الحكومة السورية، بحيث لم يبق ما يربطه بها سوى تعيين المحافظ الذي يختاره مجلس «منطقة جبل الدروز» كما يسميه النظام الأساسي الجديد، وبعض العلاقات المالية الواهية.

= يفكّر بأن يضرب كفّاً، يجب أن يحتاط كي لا يأكل بدلاً منه أربع كفوف». أنظر حديثه لمراسل جريدة «البيان» في عدد ٢٠ أيار ١٩٣٩. كما علّلها المقرّبون منه برغبته في تسوية الموضوع بين الانفصاليين والوحدويين، وإزالة أسباب التفرقة. أنظر «الاستقلال العربي»: عدد ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٩.

(١) محمد الفرحاني: «فارس الخوري...»، ص ٧٥.

(٢) Pierre Vienot: «Le Traité Franco - Syrien». Paris 1939, pp. 11 - 12.

(٣) عادل اسماعيل: «السياسة الدولية...»، الجزء الخامس، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(٤) نصوص هذه القرارات الثلاثة منشورة في «النشرة الرسمية للمفوضية العليا...»، عدد ١٥ تموز ١٩٣٩، ص ٢٢٦ ـ ٢٣٥.

استنتاجات

عاد الفرنسيون بعد إجهازهم على الثورة السورية الكبرى يحكمون جبل الدروز حكماً عسكرياً مباشراً، ولكن بمرونة واضحة تخفّف من وطأته. وأبقوا على وضعه الانفصالي، وأعطوه طابعاً دستورياً حين وضعوا له دستوراً في عام ١٩٣٠ بدون إشراك أهله، في أجواء من الصراع بين الانفصاليين والوحدويين. وقد رافق سوء الوضع السياسي الناتج من عودة الحكم العسكري الفرنسي المباشر، سوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي، إذ عانى الجبل من أزمة اقتصادية نتجت عن خسائر الثورة السورية الكبرى، البشرية والمادية، وإمحال المواسم، وأدّت إلى الهجرة وتشغيل النساء.

تابع وطنيو سورية نضالهم السياسي من أجل تحقيق ما عجزوا عنه في نضالهم العسكري فتمكّنوا من جني إحدى ثمرات جهادهم في الثورة السورية الكبرى وهي عقد معاهدة مع الفرنسيين عام ١٩٣٦ تحقق الاستقلال على مراحل، وتحقّق الوحدة السورية. وقد نالت هذه المعاهدة، والوضع السياسي الجديد الذي أحدثته، تأييد الأكثرية الساحقة من أبناء جبل الدروز فتوجّهوا نحو الحكومة السورية للتنسيق معها والقيام بالخطوات العملية التي تربط الجبل بالعاصمة. وكان المفروض أن يتجنبوا، وأن تتجنب ما يخلق الصعوبات والمتاعب والمعارضة. لكن مناورة خصوم حسن الأطرش جازت على الحكومة السورية فلم تنفّذ وعدها بتعيينه محافظاً، بل عيّنت نسيب البكري لا من قبيل إيجاد مخرج للأزمة القائمة بين حسن الأطرش وخصومه فحسب، بل من قبيل تنفيذ خطوة من خطوات هيمنة الكتلة الوطنية على الحكم أيضاً، وهذا أفقدها تأييد حسن الأطرش وأنصاره، ولم يكسبها تعاون خصومه، وكان منطلقاً لمعارضة اتخذت من منصب المحافظ والموظفين الغرباء والضرائب وسائل للعمل على إعادة فصل الجبل عن سورية بالتعاون مع الفرنسيين.

وكان من الممكن أن تعوّض الكتلة الوطنية عن عدم تعيين حسن الأطرش محافظاً بإشراك أحد أبناء الجبل في تأليف الوزارة، أو إسناد عدد من الوظائف المهمّة إلى بعضهم. وهي لو فعلت ذلك، ولو كافأت سلطان الأطرش بالسماح بإقامة تمثال له في دمشق اكتتب له المهاجرون في البرازيل، لحالت دون تكاثر معارضيها[1].

---

(١) ترد في رسالة فخري البارودي إلى نديم ناصر الدين في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٧ إشارات إلى كيفية إقامة تمثال لسلطان. من أوراق نديم ناصر الدين. وفي مقالة سلمان جابر بعنوان «تضارب سياسة الفرنسيين والشاميين وأثرها في جبل الدروز» في «الصفاء»: عدد ١٦ أيار ١٩٣٩، يرد سبب ممانعة الحكومة السورية في إقامة هذا التمثال وهو أن دمشق ستصبح غابة تماثيل.

تمحور الصراع السياسي في جبل الدروز بين تاريخ تحوّله إلى محافظة سورية في أواخر عام ١٩٣٦، وعودته «منطقة» مستقلة إدارياً ومالياً عن سورية، حول عدة قضايا هي: منصب المحافظ، والانتخابات، والتشكيلات الإدارية، والموظفون الغرباء، وحول قضية اساسيّة هي مصير جبل الدروز بين بقائه متّحداً مع سورية، أو انفصاله عنها. وكان التطرُّف سيِّد الموقف بين «الوطنيين» الوحدويين، و«الدفاعيين» الانفصاليين، في تصريحاتهم وخطبهم وبياناتهم وتصرُّفاتهم. واستعملوا أسلوب الغاية والنكاية. وسار كل فريق منهم، في بعض المواضيع التي من الممكن الاتفاق عليها، في الاتجاه المعاكس للفريق الآخر. وفي أجواء هذا الصراع المبني على أساس حزبي، وأساس عشائري لا يخلو من البعد الاجتماعي الطبقي، لم تعد تسمع الأصوات الحيادية والمعتدلة. ولولا بادرات إنقاذية من سلطان الأطرش، ووساطات من دروز الإقليم ولبنان، لتفجّر الصراع السياسي حوادث دامية. وهذا الصراع هو في أحد وجوهه الرئيسة صراع على النفوذ توسّل فيه الانفصاليون مساعدة السلطة المنتدبة، وتوسّل فيه الوحدويون مساعدة الحكومة السورية.

وبالرغم من تحوُّل جبل الدروز إلى محافظة تابعة للحكومة السورية، ظلّ الفرنسيون عملياً مهيمنين على سياسته، ويتدخّلون في جميع شؤونه. وقد اشترطوا في المعاهدة أن يكون وجودهم في أراضيه وأراضي «العلويين» مدة خمس سنوات بعد إبرام المعاهدة استثناء عن سائر الأراضي السورية التي لا يحقّ لجندهم البقاء فيها إلاّ في قاعدتي المزّة والنيرب. وبدأ التعارض بين سياستهم وسياسة الحكومة السورية في جميع الميادين حتى في تعيين يوم الأحد عطلة رسمية في الجبل علاوة على يوم الجمعة بخلاف جميع المناطق السورية، وبخلاف ما كان متبعاً قبل عام ١٩٣٨ حين كان التعطيل يوم الأحد يشمل فقط المسيحيين اللبنانيين الموظفين ولغاية الساعة العاشرة.

الباب الرابع

الدروز في مرحلة استقلال سورية ولبنان

الفصل الأول

الدروز من بداية الحرب العالمية الثانية إلى احتلال الحلفاء سورية ولبنان ١٩٣٩ ـ ١٩٤١

الدروز والفرنسيون في أوائل الحرب

تذرَّع الفرنسيون بنشوب الحرب العالمية الثانية وظروفها فاستمرُّوا بوقف الحياة الدستورية في سورية، الذي بدأ بحلِّهم المجلس النيابي وبوقف تطبيق الدستور في ما يتعلّق بسير السلطة التنفيذية في ٨ تموز ١٩٣٩[١]. ووقفوا الحياة الدستورية في لبنان في ٢١ أيلول محتجِّين بمساوىء الحكم النيابي[٢]. فاقتصر الأمر على مجلس للمديرين في سورية، ومجلس للأمناء في لبنان، صلاحياتها محدودة في الشأن السياسي والاهتمام بالمواطنين الذين بات همّهم الأول تأمين لقمة العيش.

كان من المفترض أن يحدث وقف الحياة الدستورية في سورية ردَّة فعل عند السوريين فيقوموا بالمظاهرات، ويرفعوا أصوات احتجاجهم. إلّا أنّ شيئاً من هذا لم يحدث «فلم يرتفع في البلاد أي صوت بالاحتجاج على ما جرى، ولم تسر في الأسواق أية مظاهرة، ولم تغلق الأسواق على عادتها في أحوال أقل شأناً في حياة البلاد ومستقبلها. ولم يكن سبب هذا الوجوم قبول الناس بما حصل أو ارتياحهم إليه، بل تفرّق الكلمة، والنقمة كانت استفحلت ضد الكتلة الوطنية من جرَّاء تصرُّفات وزارة جميل مردم غير الحميدة، وتسلُّط أتباعه على الناس وضربهم»[٣].

وهذا الكلام من مسؤول سوري عاصر تلك الفترة هو خالد العظم، قد يكون فيه بعض التجنّي على الكتلة الوطنية لأنه صادر عن أحد خصومها، إلّا أنه يدلّ على أن الكتلة الوطنية لم تستطع الاحتفاظ بكامل الدعم الجماهيري، الذي كسبته في عام ١٩٣٦، حتى عام

---

(١) خالد العظم: «مذكرات خالد العظم»، الجزء الأول، بيروت ١٩٧٣، ص ١٩٩.

(٢) أنور الخطيب: «دستور لبنان...»، الجزء الأول، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧.

(٣) «مذكرات خالد العظم»، الجزء الأول. ص ١٩٩.

١٩٣٩، لأن رجالها استأثروا بالحكم، ولم يسلموا من الأخطاء في السياسة الداخلية، وعجزوا عن الحؤول دون سلخ لواء الاسكندرونة، واتهموا بالتخلي عن الوحدويين في لبنان. صحيح أن أسباب عدم توحيد سورية وتحقيق استقلالها المرحلي لا تعود إليهم بل إلى إحجام فرنسا عن إبرام معاهدة عام ١٩٣٦، إلّا أن عدم توحيدها انقص من تأييد الشعب لهم لانه حال دون تحقيق أمانيه القومية في فترة حكمهم.

ولم يحدث وقف الحياة الدستورية في لبنان أية ردة فعل أيضاً. وفي البداية لم يتعرَّض المفوض السامي بيو لرئيس الجمهورية إميل اده، لكنه قلَّص صلاحياته، ونقل بعض الموظفين من أنصاره، وأقال آخرين دون أن يتمكّن إميل اده من استبقائهم[١] فلازم بيته، ثم استقال مع أمين سر الدولة في نيسان ١٩٤١. وإذا كانت الحكومات اللبنانية تملك في فترة السلم والاستقرار قدراً يسيراً من الحرية والصلاحيات في معالجة الشؤون، فإنها في زمن الحرب ستفقد كل حريتها وصلاحياتها، وستغدو أسيرة إرادة الفرنسيين كلياً إذ «سهل جعل الحكومة اللبنانية جزءاً من المفوضية الفرنسية حتى لم يعد لها أي كيان خاص»[٢].

أبدت أكثرية الدروز في بداية الحرب، كما أكثرية السكّان، تعاطفاً مع الحلفاء وخصوصاً مع فرنسا، آخذة بالمقولة السائدة آنذاك وهي أن حرب الحلفاء ضد دول المحور هي حرب الديموقراطية ضد الفاشية. فقد أعرب سكّان جبل الدروز عن تأييدهم «الديمقراطية» والدفاع في جانب الجيش الفرنسي. وعيَّنت السلطة ثلاثين شاباً في الحرس السيَّار في السويداء على أن يُعيِّن مثل هذا العدد في صلخد وشهباء[٣]. وعند زيارة المفوض السامي بيو إلى الجبل رحّب به المحافظ حسن الأطرش، «وأعرب عن تأييد الشعب الدرزي للديموقراطية وولائه للدولة الفرنسية»[٤].

وأعلن نجيب شمس باسم دروز حاصبيا وراشيا عن تأييدهم «الديمقراطية» كدروز جبل لبنان وجبل الدروز[٥]، فيما جذبت انتصارات هتلر ووهج عظمته فريقاً من الدروز فتمنوا فوزه نكاية بالفرنسيين[٦].

---

(١) بشاره الخوري: «حقائق لبنانية»، الجزء الأول، ص ٢٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

(٣) «الاستقلال العربي»، عدد ١٠ أيلول ١٩٣٩.

(٤) المرجع نفسه: عدد ٧ نيسان ١٩٤٠.

(٥) يذكر نجيب شمس في مقالته بعنوان «دروز سورية ولبنان يؤيِّدون فرنسا» المنشورة في جريدة «حرمون»: عدد ٢ آذار ١٩٤٠، ما يلي: «كان الدروز في طليعة المتطوِّعين للدفاع في جانب الحلفاء. فقد نادى زعماؤهم بالانضواء تحت علم فرنسا. ودعا رجال دينهم إلى التطوُّع في صفوفها. وأقبل فتيانهم في التجنُّد وهم مسيَّرون بعقيدة مكينة لا إبهام فيها ولا تدجيل. وها (أنا) أرسل كلمة دروز الجنوب فأعلن أننا في حاصبيا وراشيا (قرَّرنا) السير على الطريق التي سلكها إخواننا في لبنان وجبل الدروز».

(٦) يحدِّث المعمَّرون أن بعض الناس أحبُّوا هتلر ولقبُّوه «أبو علي»، وكانوا يتمنُّون أن تأتي جيوشه وتطرد الفرنسيين الذين =

كانت السلطة الفرنسية قد أعادت فصل جبل الدروز عن سورية في الأول من تموز ١٩٣٩، ولاحقت الوطنيين الوحدويين واضطهدتهم في خلال فترة الصراع بينهم وبين الانفصاليين، واستمرّت بعد ذلك في سياستها القمعية وزجّهم بالسجون، ونقلت بعضهم إلى سجن قلعة الحميدية في دمشق. وبعد هزيمة فرنسا واحتلال ألمانيا لها عام ١٩٤٠، تابعت حكومة فيشي إزاءهم وإزاء استمرار فصل جبل الدروز عن سورية السياسة نفسها المعتمدة سابقاً. وحين طالبوا المفوض السامي بيو أثناء زيارته للجبل في تشرين الأول ١٩٤٠ بالإفراج عن المعتقلين، أجاب «إني أقدّر هذا الشعور حق قدره، ولكن يوجد سجون مفاتيحها في يدي، وسجون مفاتيها في فرنسا»[1]. وحين احتجّ بعضهم على تصريح خلفه المفوض السامي دانتز أن تعليمات المفوضية لا تقرّ أي تعديل أو تغيير إزاء وحدة سورية واستقلالها، اعتُقلوا[2].

واعتقلت السلطة الفرنسية عادل أرسلان على إثر حصول الهجوم الألماني على فرنسا، فاحتجّ سفراء حكومات العراق ومصر والسعودية على اعتقاله. ومن الدروز الذين اعتُقلوا أيضاً عارف النكدي وعلي ناصر الدين وهاني أبو مصلح. وبعد أن أُطلق سراح عادل أرسلان وعارف النكدي، وُضعا تحت الإقامة الجبرية في دمشق. ثم مُنع عادل أرسلان من متابعة التجوُّل في الشوف بأمر من المفوض السامي بيو، ومُنع حضور الوفود الدرزية لتهنئته[3]. وقد بادرت السلطة إلى التحقيق مع أهل كفرنبرخ فور ورود تقرير إلى ضابط استخبارات بيت الدين من أحد جواسيسه يقول فيه «إن الأمير كان في كفرنبرخ للتحريض، وأن الدروز كانوا يهزجون ويهتفون لألمانيا»[4]. وقد أُعيد اعتقال عارف النكدي الذي لم يعرف سبب اعتقاله في المرة الأولى «بحجّة أنه يريد أن يجعل من الدروز مسلمين»[5].

وهذا يوضح مدى مضايقة السلطة الفرنسية للوطنيين، فهي ترمي الدروز منهم في

= يكرهونهم. والكثيرون منهم وُضعوا في السجن عقاباً لهم على تصريحاتهم التي كانت تصل إلى السلطة بواسطة رجال الاستخبارات

(١) سعيد الصغيّر: «بنو معروف الدروز. . .»، ص ١٩٣.

(٢) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٣) «مذكرات الأمير عادل أرسلان»، الجزء الأول، ص ٣١٣. وهو يذكر أن من أسباب منع الفرنسيين تجوّله في الشوف «تنفيذ رغائب امرأة» لا يسمّيها، وهي على الأرجح نظيرة جنبلاط، ويضيف قائلاً: «ضابط استخبارات بتدين والمطران [أغوسطين] البستاني لهما دخل في هذا الكيد لنا».

(٤) المصدر نفسه ص ٣١٧، وقد علق عادل أرسلان على عمل الفرنسيين بما يلي: «ما كنت أحسب الفرنساويين في هذه الدرجة من الجنون، فهم يحاولون بهذه الأعمال أن يوهموا اللبنانيين أنهم لم يُغلبوا، وأن فرنسا ما زالت دولة قوية لا حدّ لقوّتها الغاشمة».

(٥) المصدر نفسه، الجزء الثاني ص ٦٤٠.

السجون لمطالبتهم بوحدة سورية واستقلالها، وبحجّة أنهم يريدون جعل الدروز المسلمين مسلمين، وبحجّة موالاتهم الحقيقية أو المزعومة لألمانيا. وهي تخشى تجمُّعات السكّان، وتعاقب من يهتف لهتلر وألمانيا أو من يُتهم أنه «نازي».

محاولات زعامات درزية استغلال تناقض مصالح الدول الكبرى

تنامت حركات التحرر في العالم العربي، وعملت لاستقلاله عن الدول الأوروبية التي سيطرت عليه بالاحتلال أو الانتداب، معتمدة أحياناً على تناقض مصالح هذه الدول. وقادها رجال طليعيون من مختلف الأقطار العربية من بينهم زعماء دروز يأتي في طليعتهم شكيب ارسلان الذي كان قد عوّل في السابق على مساعدة إيطاليا التي كانت تعمل لتعزيز نفوذها في الدول العربية على حساب النفوذ الفرنسي والبريطاني. وقد اتُّهم في عام ١٩٢٦ بأنه طلب الانتداب الإيطالي بدلاً من الانتداب الفرنسي، فكذّب ذلك[1].

وفي عام ١٩٣٥، وبعد اجتماع شكيب أرسلان بموسوليني مع وفد يمثّل المؤتمر الثاني للطلبة الشرقيين المنعقد في روما في ذلك العام، نشرت «الجامعة الإسلامية» التي تصدر في فلسطين، ونقلت عنها عدة صحف عربية، نص كتاب مزوَّر زعمت أنه أرسله إلى مفتي فلسطين أمين الحسيني يذكر فيه أنه قابل موسوليني، وأنهما اتفقا على الدعاية لإيطاليا في البلاد العربية. فأنكر الكتاب المزوَّر الذي أحدث ضجَّة كبيرة، واتهم الصهيونية بأنها وراء ذلك، وكذَّب ما جاء فيه، وهاجم وأنصاره وعارفوه مزوِّريه الذين أرادوا النيل منه والمسّ بجهاده من أجل العرب والمسلمين[2].

كان شكيب أرسلان يعمل لإنهاء الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان لا لإحلال الانتداب الإيطالي مكانه، وكان يعتقد أن ذلك لا يتحقَّق إلاّ بمساعدة دولة أوروبية، لذلك وجَّه نظره إلى إيطاليا. وموقفه منها كان يتطوَّر تبعاً لسياستها نحو الدول العربية. فهو يعوِّل على مساعدتها للعرب من أجل تحقيق استقلالهم عن بريطانيا وفرنسا، ويتحاشى من معاداتها.

---

(١) «لسان الحال»: عدد ٢ تشرين الثاني ١٩٢٦.

(٢) أنظر نص الكتاب في «النهار»: عدد ١٨ نيسان ١٩٣٥، وتكذيب شكيب أرسلان له في المرجع نفسه: عدد ٢١، و٢٧ نيسان و٢، و١٠، و١٧ أيار ١٩٣٥. وفي رسالة إلى سلمان جابر يعلّق شكيب أرسلان على ذلك قائلاً: «لم يقع هذا الأمر بغتة حتى نقول إنها حادثة جرت بعدم تروٍ، بل كان كيداً مدبراً بليل بقوا مدة طويلة يهيّئونه ويستعدّون له. فالقتل الأدبي الذي حاولوه كان عن تصوُّر وتصميم، ومع العلم بأنهم إنما يأتون إفكاً وزوراً ويحاولون قتل رجل خدم الإسلام بمجرَّد الحمية خمسين سنة، ومع العلم أن هذا الكيد هو دسيسة يهودية أجنبية قام بتنفيذها شخص مضى عليه ١٥ سنة وهو يخدم اليهود ويؤازرهم على قومه». أنظر صورة هذه الرسالة عند محمد يوسف شيّا: «شكيب أرسلان: مقدمات الفكر السياسي». بيروت ١٩٨٣، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٨. ويتهم عادل أرسلان عبد الرحمن الشهبندر بأنه وراء تزوير هذا الكتاب ومقصده النيل من أخيه شكيب والحاج أمين الحسيني. أنظر «مذكرات الأمير عادل أرسلان»، الجزء الأول ص ٩٣ ـ ٩٥. أمّا مزوِّر الكتاب فهو فخري النشاشيبي بحسب ما جاء عند عجاج نويهض في كتابه «رجال من فلسطين»، ص ١٦٩، ومقصده كذلك النيل من شكيب أرسلان والحاج أمين الحسيني.

لكنه حين تسيء إليهم، كما حصل عند تفاقم أعمالها الانتقامية والاستبدادية في ليبيا في عام ١٩٣١، لا يتورَّع لحظة عن مهاجمتها. وضرورة الاعتماد عليها يفسِّرها كلامه الآتي: «ضاقت علينا الأرض بما رحبت. انكلترا ضدنا وفرنسا ضدنا، تركيا ضدنا، الأجانب كلهم ضدنا. ثم نثير عداوة إيطاليا من جديد، ونستحيي من موسوليني لأنه سبق له مساعدة لقضيتنا»[١].

وكان أخوه عادل يشاركه الرأي في حاجة الأمّة العربية إلى تعضيد من دولة أوروبية أو عدّة دول، فهو يقول في ٢٥ نيسان ١٩٣٥ «أحبّ أن تقوم إيطاليا فتقول علناً إنها تطلب إلغاء الانتدابات»[٢].

وبما أن شكيب أرسلان كان يكره بريطانيا وفرنسا، ويعتبرهما «زعماء الاستعمار ومصدر استعباد الشعوب»[٣]، فقد كان يرى في هتلر غضباً ونقمة صبّهما الله عليهما، فهو يقول فيه: «فلا تظننَّ هتلر إلاَّ آلة إلّهية قد هيَّأها العزيز الجبَّار للانتقام من أولئك الطواغيت الذين استعبدوا ثلث العائلة البشرية»[٤]. كما كان يعتقد أن ألمانيا قد تكون مخلِّصة للعرب وللمسلمين منهم. وقد زار عاصمتها برلين في أيلول ١٩٣٩، بعد نشوب الحرب العالمية الثانية، فكانت زيارته هذه بحسب مايذكر أخوه عادل أرسلان «فرصة لجريدة البشير ولمذيع بيروت العربي ولمذيع باريس الافرنسي ولعدد من صحف الدعاية الافرنسية للطعن فيه. وقد قال مذيع بيروت إن كلًّا من سلطان الأطرش وعبد الغفار الأطرش وحسن الأطرش ومحمد عز الدين قد صرَّح بقصد النشر والإذاعة أن الأمير شكيب الأرسلاني لا يمثِّل أحداً لا في حوران ولا في لبنان، وأنه ذاهب إلى برلين لأغراض شخصية»[٥].

إنشدَّ العرب إلى الألمان في الحرب العالمية الثانية أكثر من انشدادهم إلى الطليان نظراً لوعد الألمان لهم بالاستقلال، ولما رأوه من مطامع الطليان الذين حاولوا منافسة الألمان على النفوذ. وهذا كان شأن المسلمين في لبنان، فبعد حضور اللجنة الألمانية الإيطالية لتطبيق شروط الهدنة مع الفرنسيين، قامت اللجنة الإيطالية في بيروت بدعاية واسعة فيما كان السفير الألماني فون هنتش يؤكِّد أن هتلر يريد استقلالاً كاملاً قاطعاً للدول العربية، ويدحض الدعاية الإيطالية التي جذبت المسيحيين ولم يتأثَّر بها الدروز وسائر المسلمين[٦].

---

(١) رسالة شكيب أرسلان إلى أكرم زعيتر، وردت الإشارة إليها سابقاً.

(٢) «مذكرات الأمير عادل أرسلان»، الجزء الأول، ص ٩٣.

(٣) «عروة الاتحاد...»، مصدر مذكور سابقاً، ص ١٠٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٥) «مذكرات الأمير عادل أرسلان»، الجزء الأول، ص ٢٨٧.

(٦) يقول اسكندر رياشي في «قبل وبعد ١٩١٨ ـ ١٩٤١»، ص ٢٦٨، ما يلي: «أخذ الدعاة يفدون على النورمندي وبأجمعهم من المسيحيين، ولم نلاحظ أننا شاهدنا مسلماً أو درزياً واحداً دخل تلك اللوكندة يومئذ وقابل أو أظهر رغبته بمقابلة القومسيون =

كان العراق البلد الوحيد الذي ثار على البريطانيين مغتنماً فرصة الحرب للتحرُّر منهم بمساعدة الألمان. وفي البداية نجحت الثورة التي قادها رشيد عالي الكيلاني. والتجأ الملك فيصل الثاني مع الوصي عليه عبد الآله إلى شرق الأردن. لكن القوات البريطانية والأردنية تمكَّنت من القضاء على هذه الثورة. وكان فوزي القاوقجي آنذاك في العراق يساعد بمجموعة من المتطوِّعين السوريين والفلسطينيين والعراقيين واللبنانيين هذه الثورة، وقد استشهد رفيقه المجاهد الدرزي حمد صعب بالقصف البريطاني الجوي[1].

ولم يكتف الألمان بالتطلُّع نحو العراق، ومساعدة ثورة رشيد عالي الكيلاني، بل تطلَّعوا أيضاً إلى خلق المتاعب للبريطانيين في شرق الأردن انطلاقاً من جبل الدروز. وحاول الجنرال دانتز إقناع ممثِّل ألمانيا في سورية رودولف ران بالسكوت والاكتفاء بهبوط الطائرات الألمانية القادمة لمساعدة ثورة الكيلاني في مطار حلب، وعدم تحريك جبل الدروز. وفي رسالته إلى الجنرال هونتزيجر يشير إلى اتصالات بريطانية بجبل الدروز، ومحاولة ألمانية للاتصال به إذ يقول: «أرجو أن أتمكَّن من إقناع ران إذ بدأ يتحدَّث عن الذهاب إلى جبل الدروز وإثارته وتحريك الثورة العربية»[2].

تعدَّدت المشاريع الوحدوية للمشرق العربي. فمقابل المشاريع المطروحة من الأمير عبد الله ونوري السعيد وبريطانيا ضمن إطار التحالف والاتفاق مع بريطانيا، هناك مشاريع وحدوية بالتفاهم مع ألمانيا سعى لتنفيذها بعض قادة العرب قبل احتلال الحلفاء لسورية ولبنان وبعده، وأسهم عادل أرسلان في جزء من المساعي الجارية بشأنها. وقد سعت ألمانيا للتقرُّب من العرب، وكلَّف وزير خارجيتها ريبنتروب الوزير المفوض غروبا بالتفاوض مع رشيد عالي الكيلاني. لكن مشروع المعاهدة بين ألمانيا والكيلاني لم يحظ بموافقة مستشار السفارة الإيطالية مليني فطوي إلى حين[3]. ثم عاود الألمان الاهتمام بالموضوع وشكَّلوا لجنة في وزارة الخارجية لمتابعته اقترحت حكومة عراقية برئاسة رشيد عالي الكيلاني وحكومة سورية برئاسة المفتي أمين الحسيني أو أحد أعوانه، وأن يبدأ تنظيم الجيش العربي بعد دخول القوات الألمانية للبلاد العربية، كما قدَّمت اللجنة عدة مقترحات بشأن تنظيم البلاد العربية[4].

= الطلياني، بل كنا نرى أن المسلمين والدروز يتحاشون حتى الدخول للنورمندي مع أنه فندق عام يدخله جميع الناس».

(١) خيرية قاسمية: «مذكرات فوزي القاوقجي»، الجزء الثاني، ص ٩٦.

(٢) ميشال كرستيان دافيه: «المسألة السورية المزدوجة، سورية في ظل الحرب العالمية الثانية»، ترجمة جبرائيل بيطار. دمشق ١٩٨٤، ص ١٦٥.

(٣) أنظر نقاط مشروع المعاهدة بين ألمانيا والكيلاني عند علي محافظة: «موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية»، ص ٣٩٢.

(٤) أنظر مقترحات اللجنة الألمانية في المرجع نفسه، ص ٣٩٣.

إلاّ أن تردُّد الألمان بإعطاء تصريح علني باستقلال الدول العربية ووحدتها نتيجة حرصهم على مصالح حلفائهم الإيطاليين في الدول العربية، وتجنُّبهم إغضاب حكومة فيشي التي ضمنوا مصالحها في سورية ولبنان بموجب اتفاقية الهدنة، أثارا حذر الوطنيين السوريين واللبنانيين، وجعلهم يقفون منهم، بالرغم من وجود المصلحة المشتركة والعداء المشترك ضد البريطانيين والفرنسيين الأحرار، موقف الريبة والشك بنيّاتهم. وقد انتقد عادل أرسلان ممثِّلهم في سورية رودولف ران، واتهمه بالتأثُّر بآراء السلطة الفرنسية المعادية للحركة الوطنية[1].

واضطرَّ عادل أرسلان لعلاقته بالألمان أن يلجأ إلى تركيا هرباً من البريطانيين والفرنسيين الأحرار عند احتلالهم سورية ولبنان. ولحق به ابن عمّه أمين مصطفى أرسلان للسبب نفسه، وهذا يدلّ على أنَّ أمين أرسلان، الذي أظهر خصومته للفرنسيين في المناسبات الوطنية وعند كل فرصة سانحة، أبدى هو الآخر تطلُّعاً نحو ألمانيا للتخلُّص بمساعدتها من احتلالهم[2].

تواصلت الاتصالات العربية الألمانية من أجل عقد معاهدة تحالف. لكن عادل أرسلان امتنع عن الذهاب مع المفتي أمين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني إلى برلين للتفاوض مع الألمان لأنه لم يكن واثقاً مثلهما بأن معاهدة التحالف جاهزة، ولا تحتاج إلاّ إلى مذاكرة مختصرة وتوقيع[3]. ومع ذلك، وبالرغم من تعثُّر المفاوضات العربية الألمانية وعدم إقرار الاقتراحات المقدّمة، ظلَّ يأمل في الاستفادة من التعاون مع ألمانيا، وبادر مع اسحق درويش، ومحمد عزة دروزه، ومعين الماضي، وحسن سلامة، ومحمود زايد، إلى الاجتماع بمستشار السفارة الألمانية في تركيا، غرانوف، في أول تموز ١٩٤٢، ورجوا إليه أن تصدر الحكومة الألمانية والحكومة الإيطالية بياناً علنياً يؤكِّد العلاقات الودّية بين دولتي المحور والأمّة العربية، ويعترف بحق الأمّة العربية بالحريّة والاستقلال والوحدة[4].

وفي السعودية كان فؤاد حمزة الذي يعمل بصفته وزيراً لخارجيتها لا بصفته درزياً من

---

(١) المرجع نفسه، ص ٣٨٤.

(٢) يذكر اسكندر رياشي في «قبل وبعد ١٩١٨ - ١٩٤١»، ص ٢٧٥، أن عادل أرسلان طلب إبلاغ أمين أرسلان بالبقاء في لبنان لأنه ليس عليه شيء يخشى منه. لكن أمين أرسلان غادر لبنان مع ابنه محمد، وقال غاضباً «وهل يكون ابن عمّي عادل صديق الفوهرر أكثر مني». وقد أكّد محمد أمين أرسلان في مقابلة شخصية في ٣٠ حزيران ١٩٨٨ حصول ذلك، وأن والده كان يردِّد أمامه أنه وسائر القيادات العربية تطلّعوا نحو ألمانيا وتوسّلوا مساعدتها لتحقيق استقلال الدول العربية ووحدتها.

(٣) «مذكرات الأمير عادل أرسلان»، الجزء الأول، ص ٣٣٧.

(٤) علي محافظة «موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية»، ص ٣٩٥.

لبنان، يسجِّل موقفاً معادياً لبريطانيا، متقرِّباً من الألمان، وذلك حين سهَّل الاتصال بين خديوي مصر المخلوع عباس حلمي وألمانيا سنة ١٩٤٠ من أجل تشكيل حكومة مصرية في المنفى لمناهضة بريطانيا[١].

مما سبق يتضح أن نخبة من قادة الدروز هم شكيب وعادل وأمين أرسلان وفؤاد حمزة، الذين لهم مواقف سابقة معادية للانتداب ولا سيما الفرنسي حكم لأجلها على بعضهم بالسجن والإعدام، كانوا ضد الحلفاء. واغتنم عادل وأمين أرسلان نشوب الحرب العالمية الثانية لتحقيق استقلال الدول العربية ووحدتها، ومثَّلوا تيَّاراً درزياً يرى في تناقض مصالح الدول الكبرى أو في مساعدة إحداها وسيلة سريعة لتحقيق هذا الاستقلال وتلك الوحدة. بيد أن الآمال المعقودة على ألمانيا تلاشت لأسباب عديدة أهمّها فشل ثورة رشيد عالي الكيلاني المدعومة منها، واحتلال الحلفاء لسورية ولبنان، وبداية تراجع الجيوش الألمانية على الجبهات في شمال إفريقيا وفي الاتحاد السوفياتي.

أزمة حرمان دروز لبنان من الوزارة عام ١٩٤١

تمثَّلت في وزارة أحمد الداعوق التي شُكِّلت في ١٠ نيسان ١٩٤١ الطوائف الكبرى باستثناء الطائفة الدرزية التي اعتبرت عدم تمثيلها إساءة وإجحافاً فقامت تطالب بإزالتها. ففي اليوم الذي صدر فيه مرسوم تشكيل الوزارة طلب وفد درزي برئاسة مجيد أرسلان وحكمت جنبلاط مقابلة الجنرال دانتز، وقدَّم عريضة احتجاجية باسطاً له «ما يشعر به الدروز من مسٍّ لكرامتهم، وافتئات على حقِّهم»[٢].

كانت الحجّة التي برَّر بها المسؤولون الفرنسيون عملهم هي أنهم عيَّنوا شفيق الحلبي محافظاً لمدينة بيروت بموجب التشكيلات الإدارية التي صدرت في وقت صدور مرسوم تشكيل الوزارة. وهذا المنصب هو في عرفهم كافٍ للدروز، ويغنيهم عن حقِّهم في الوزارة. إلَّا أن الدروز أزعجهم هذا التبرير وأساء إليهم، فطيَّروا البرقيات، وأضربت مناطقهم استنكاراً لما حصل، وسارت مظاهرات في قصباتهم أهمّها مظاهرتا كفرحيم وبعقلين[٣].

أعقب مظاهرة أهل «المناصف» في كفرحيم تحرّش موظفي الاستخبارات الفرنسية بأبناء هذه البلدة، فردَّ هؤلاء باعتراض فرقة من الجند الفرنسي واشتبكوا معها وانتصروا عليها وجرحوا بعض أفرادها وأسروا عدّة عناصر منها، وقطعوا طريق الشوف[٤]. فاعتبرت السلطة

(١) المرجع نفسه، ص ٣٥٣.

(٢) «الصفاء»: عدد ١٢ نيسان ١٩٤١.

(٣) المرجع نفسه: عدد ١٧، و٢٣ نيسان ١٩٤١.

(٤) مقابلة شخصية مع أحد المشتركين في حادثة كفرحيم، هاني أبو خزام، في ٢ شباط ١٩٩٠.

الفرنسية عملهم ظاهرة ثورية لا يجوز السكوت عنها، وقرّرت إرسال قوّة كبيرة للانتقام منهم. علم الدروز بخطة الفرنسيين فعزموا على المقاومة بتشجيع من مجيد أرسلان وحكمت جنبلاط، وانتقل مسلّحون كثيرون إلى كفرحيم، وباشر غيرهم شراء السلاح من أجل الانتقال إليها[1].

تابع مجيد أرسلان وحكمت جنبلاط ونظيرة جنبلاط معالجة الوضع الخطير مع الفرنسيين، وتوصّلوا معهم إلى حلٍّ يحفظ هيبة السلطة ولا ينتقص من كرامة الدروز، وهو أن تتقدّم القوّة الفرنسية إلى كفرحيم دون أن يعترضها أحد أو أن تعترض أحداً. وأُبلغ الدروز المتجمهرون في كفرحيم بذلك فالتزموا به، وأسهم في إقناعهم وعد مجيد أرسلان لهم بأنه إذا أخلَّ الفرنسيون بالاتفاق المعقود، ولاحقوا أحداً أو عاقبوه، فإنه هو نفسه سيحمل السلاح ويقاتل إلى جانبهم[2]. وقد جُمعت بضع عشرات من السلاح القديم المعطَّل، وقُدِّمت للسلطة تنفيذاً لمطلبها القاضي بجمع قطع السلاح التي أُطلقت منها النار على جنودها.

ولما كان يُخشى أن يسيء مسيحيو الشوف تفسير التحرُّك الدرزي ضد الفرنسيين، وخصوصاً بعد قطع طريق الشوف، ذهب وفد من «المناصف» إلى دير القمر لتوضيح موقف الدروز، وأن قطعهم الطريق ليس موجَّهاً ضد أحد، وإنما هو موجَّه فقط ضد السلطة الفرنسية[3].

في تلك الأثناء سرت شائعة في الشوف روَّجها المغرضون عن تعارض موقف نظيرة جنبلاط مع موقف صهرها حكمت جنبلاط إزاء ما يجري. وتصوير موقفها على غير حقيقته ساءها، وحملها على استنكاره والقول في إحدى رسائلها «أنا وصهري سياسة واحدة ليس سياستين، ونحن الذين نطالب بحقوق الطائفة أكثر بكثير من غيرنا»[4].

أثار عدم تمثيل الدروز في وزارة أحمد الداعوق مطالبة مزدوجة عندهم تقضي بضرورة تمثيلهم في أية وزارة، وإزالة الإجحاف المزمن بحقوقهم على صعيد الوظائف والترقيات[5].

---

(١) مقابلة شخصية مع أحد المشتركين في حادثة كفرحيم، سعيد غنَّام، في ٢ كانون الثاني ١٩٨٧.

(٢) مقابلة شخصية مع أحد المشتركين في حادثة كفرحيم، محمود أبو ضرغم، في ٢ كانون الثاني ١٩٨٧.

(٣) تذكر «الصفاء» في عدد ٢٣ نيسان ١٩٤١ أن الوفد الدرزي أبلغ أعيان دير القمر الذين استقبلوه بالحفاوة «أن الدروز في حركتهم التي يقصدون بها المطالبة بحقِّهم، لا يمكن أن يسيئوا إلى إخوانهم المسيحيين الذين تربطهم بهم أوثق روابط الوطنية والجوار».

(٤) رسالة نظيرة جنبلاط إلى نجيب الغصيني. أنظر الملحق رقم ٢٥.

(٥) تذكر «البيرق» في عدد ٢٠ نيسان ١٩٤١ أنه لا يوجد أي موظف درزي كبير أو صغير في المراكز الإدارية الآتية: بعبدا، وجديدة المتن، وبيت الدين. كما لا يوجد قاض درزي في محاكم الاستئناف المركزية.

وقد استجاب الفرنسيون لذلك فوعدوا بتمثيلهم في أول وزارة تُشكَّل بعد وزارة أحمد الداعوق، وباشروا فوراً إنصافهم على صعيد الوظائف والترقيات وإن بشكل محدود للغاية[1].

والسؤال الذي يطرح هو لماذا أحدث حرمان الدروز من الوزارة عام ١٩٤١ استنكاراً شديداً عند قياداتهم، وهياجاً في مناطقهم شبَّهته الصحف الصادرة آنذاك بالثورة، في فترة الحكم العسكري الفرنسي المتشدِّد في الحرب العالمية الثانية أكثر من أي وقت مضى، ولم يحدث حرمانهم قبل ذلك من الوزارة في ثلاث عشرة وزارة إلاَّ اعتراضاً ضعيفاً عند تشكيل إحداها عام ١٩٣٧ مع العلم أن بعضها فاق وزارة أحمد الداعوق بوزير أو وزيرين؟ والجواب عن ذلك يعود إلى ظهور الاتفاق بين زعمائهم الذين تجاوزهم المسؤولون وأهملوهم، وإحساس الجميع أكثر من ذي قبل بمصلحة الطائفة العامة، وإيمانهم بأن الحرمان من الوزارة الذي حصل عام ١٩٣٨ بسبب تنافس زعيميهم مجيد أرسلان وحكمت جنبلاط، وسواه، يجب ألاَّ يتكرَّر ثانية. ويعود أيضاً إلى عدم وجود مجلس نيابي يتمثَّلون فيه كما في السابق، وتراكم الإجحاف بحقِّهم على صعيد الوظائف والترقيات، وتصريح المسؤولين الفرنسيين أن منصب محافظ لمدينة بيروت كافٍ للدروز ويغنيهم عن الوزارة. وهذا التصريح اعتبروه مسّاً بكرامتهم، وعزَّ عليهم أن يتحوَّلوا إلى فئة مغبونة مستضعفة لا تستأهل وزيراً في بلاد كانوا حكَّامها فترةً طويلة.

الدروز وحملة الحلفاء على سورية ولبنان

١ ـ حملة الحلفاء على سورية ولبنان: بعد الاجتياح الألماني لفرنسا انقسمت مستعمراتها ومناطق انتدابها بين حكومة فيشي التي عقدت الهدنة مع الألمان وحكومة فرنسا الحرّة التي أصرَّت على متابعة الحرب ضدهم. وغدت سورية ولبنان تابعين اسماً لحكومة فيشي، وفعلاً للجنة الألمانية الإيطالية التي جاءت إليهما لتطبيق شروط الهدنة. لذا كان الجنرال ديغول يخطِّط للسيطرة عليهما وطرد الفيشيين منهما، ويتخوَّف من أن يقعا تحت سيطرة الألمان في حال عدم طرد الفيشيين، أو تحت سيطرة البريطانيين في حال تلكؤ الفرنسيين الأحرار عن خوض الحرب لطرد الفيشيين[2]. وبما أن قواته لا تستطيع وحدها استرجاع سورية ولبنان، وبما أنه لا يستطيع التحرُّك بدون القوات البريطانية، كان يلحّ على البريطانيين من أجل تجهيز حملة مشتركة. إلاَّ أن إلحاحه لم يلق آذاناً مصغية في البداية،

---

(١) رقِّي الموظفان بهيج تقي الدين وفؤاد عبد الملك تنفيذاً للوعد الفرنسي. أنظر المرجع نفسه: عدد٢١، و٢٢، و٢٤ نيسان ١٩٤١.

(٢) الجنرال ديغول: «مذكرات ديغول، النفير»، ترجمة عبد اللطيف شرارة، بيروت، باريس ١٩٨٣، ص ٢١٠.

وجميع خططه مع البريطانيين، وخططه للتفاهم مع قوات فيشي في سورية ولبنـان، لم تؤدِّ إلى نتيجة إيجابية[1].

لكن الـبريطانيـين غيَّروا مـوقفهم على أثـر تطورات الحـرب الخطيرة في حـوض البحـر المتـوسط، فلقد احتلَّت جيـوش المحور البلقـان وكريت وتقـدَّمت من ليبيـا إلى مصر مهـدِّدة الوجود البريطاني في حوض النيل. وبسبب هـذا التوسُّـع بات الخـطر الألماني الإيـطالي يتهدَّد قناة السـويس التي هي الممر الحيـوي للبريطانيـين إلى الهند، ويتهـدَّد كامـل المشرق العـربي عـبر البحـر المتوسط وتـركيا، وخصـوصاً بعـد قيـام ثـورة رشيـد عـالي الكيـلاني في العـراق ضـد البريطانيين ومساعدة الألمان لها باستعمالهم مطار النيرب في سورية، ومطار رياق في لبنان[2].

كان جبل الدروز، بحكم موقعه في منطقة تقاطع النفوذ البريطاني مـع النفوذ الفـرنسي الفيشي على حدود سـورية مـع شرق الأردن وليس بعيداً عن حـدود العراق، الممـر المحتمل للخـطر الألماني الـذي يهدِّد شرق الأردن انـطلاقاً من العـراق، أو للزحف الـبريـطاني الـذي سينطلق من شرق الأردن إلى سوريـة. وقد خشي أمـير شرق الأردن، عبد الله، من احتـمال تغلغل النفوذ الألماني من العراق إلى بلاده إبَّان ثورة الكيلاني، فأرسل في ١٨ أيـار ١٩٤١ إلى الجنرال البريطاني ويلسن عدة ملاحظات من بينها توصيـة باحتـلال جبل الـدروز لكي تكون التحكيمات البريطانية المقامة من إربد إلى سال ذات جدوى في الدفـاع عن بلاده ضـد الخطر الخارجي. «فهذه التحكيمات لا تكون ضامنة النتيجة إلاَّ إذا كان جبل الدروز في يـد الجيش الـبريطاني. فـإنه إذا كـان هذا الجبـل على حـالـه في أيـديهم، ففي إمكـان الأعـداء دخـول البلاد»[3].

وبالمقابل كان الفرنسيون الفيشيون يتوقَّعون هجوماً بريطانياً على سوريـة ولبنان يكـون جبل الدروز إحدى نوافذه. فالجنـرال دانتز أرسـل رسالـة إلى الجنرال هـونتزيجـر في ٢٥ أيار ١٩٤١، أي قبل أسبوعين من هجوم الحلفاء على سورية ولبنان، يعرب فيهـا عن تخوُّفـه من احتمال هجوم بريطاني قوي للسيطرة عـلى سوريـة، ويشير إلى الاتصـالات الممهِّدة لـه قائـلاً «لبريطانيا اتصالات خاصة مع جبل الدروز في سورية، وفي دمشق نفسها، وحتى في لبنـان، فإننا نجد القسم الأعظم من الأهالي ـ عدا المسلمين ـ مؤيِّدين لبريطانيا لرغبتهم في الاستقرار المالي»[4].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢١٢، ٢١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢١٧، وفيه يذكر ديغول ما يلي: «رأت وزارة لنـدن أن من الأفضل في هـذه الظروف أن تنحـاز إلى وجهة نظري، وكان انقلابها مباغتاً وتاماً».

(٣) عبد الله بن الحسين: «حقبة من تاريخ الأردن»، ص ١٩٧.

(٤) ميشال دافيه: «المسألة السورية المزدوجة»، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

ويـذكر عـلي مصطفى الأطـرش أن عارف سليم[1] حضر إلى جبـل الدروز مـوفداً من ضابط الاستخبارات البريطاني، الكومودور باس، وأنه قابله وعرض عليه الاجتماع بهذا الضابط البريطاني. فأعلم سلطان الأطرش بذلك فوافق عليه. وفي المقابلة السرية التي تمّت بـين علي الأطرش وباس اتفق الاثنان على حياد جبل الدروز، أي على عـدم تصدِّي كـوكباتـه لقوات الحلفاء مقابل عدم دخول هذه القوات إلى سورية منه[2]. ولم تكن الضرورة العسكرية على ما يبدو تقضي بدخول الحلفاء إلى سورية من جبل الدروز. ولم يكن في جبل الدروز سوى عدد قليل من الضباط الفيشيـين الذين استبقـوا ليشرفوا عـلى الكوكبـات الدرزيـة. ولعلَّ هـذين الأمرين هما اللذان حملا الضابط البريطاني على وعد علي الأطرش بعدم الدخول من الجبل.

مهَّد الحلفاء لهجومهم ببيان ألقته الطائرات البريطانية فجر الثامن من حزيران ١٩٤١، موقَّع من الجنرال كاترو باسم فرنسا الحـرَّة، يعد السـوريين واللبنـانيين بـالاستقلال بمـوجب معاهدة تعقد بين ممثّليهم وكاترو[3]. وضمن سفـير بريـطانيا في القـاهرة بـاسـم حكومتـه هذا الوعد[4]، فكان هذا التاريخ أحد تواريخ الاستقلال المنقـوص لسوريـة ولبنان. وبـدأ الحلفاء زحفهم من فلسطين وشرق الأردن على ثلاثة محاور هي: محور الساحل، ومحـور مرجعيـون، ومحور درعا. وإذا كـانت الخطة العسكـرية لا تقضي بـدخولهم إلى سـورية من جبـل الدروز فإنهم لم يستثنوه من انتشار قواتهم إذ دخل إليه البريطانيون في ١٠ تموز قبـل يومـين من انتهاء القتال مع الفيشيين، وحصل اشتباك قصير بينهم وبين الفيشيين خلال تقدُّمهم إلى السـويداء ذهب ضحيته أحد ضبَّاط الكوكبات الدرزية[5].

كانت أولى الاستجابات لإعلان الحلفاء الاستقـلال هي تداعي مجمـوعة من الضبّـاط اللبنانيين العاملين في القوات الفرنسية، بعد توقُّف القتال بين الحلفاء والفيشيين، إلى اجتـماع في ٢٦ تموز ١٩٤١ أعلنوا على أثره البيان التالي: «نحن الموقِّعين بذيله ضبَّاط القطع اللبنانيـة نتعهَّـد مقسمين بشرفنـا أننا لن نقبـل بالخـدمة إلاَّ في سبيـل لبنان، وتحت رايتـه، على أن لا تكون لنا علاقة إلاَّ مـع حكومتـه الوطنيـة، وأن نعمل لأجـل تحقيق هذه الأمنيـة إلى ما شـاء الله. وكل منا يسلك غير هذا الطريق يعتبر خائناً ويشهر»[6]. وقَّع البيان ٤١ ضابطاً من بينهم

(١) عارف سليم هو ضابط درزي في الجيش الأردني، من جباع الشوف من أعمال لبنان.

(٢) مقابلة شخصية مع علي مصطفى الأطرش في ١٧ تشرين الأول ١٩٨٦.

(٣) نص البيـان وارد عند بيـار زياده «التـاريخ الـدبلوماسي لاستقـلال لبنان مـع مجموعـة من الوثـائق»، طبعة ١٩٦٩، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٤) نص تصريح السفير البريطاني وارد في المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٥) سليمان الصبّاغ: «مذكرات ضابط عربي. . .»، ص ٦٧.

(٦) نص البيان وارد عند بيار زياده: «التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان»، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

الليوتنان الدرزي داود حماد الذي هو من أكبر الضبّاط الدروز آنذاك[١]. ولهذا البيان أهمية لأنه جاء تعبيراً عن رغبة اللبنانيين بالاستقلال، وتجاوباً مع نداء كاترو وتأكيد البريطانيين له، وهو فوق كل هذا إعلان موقف حياد بين البريطانيين والفرنسيين الأحرار في تنافسهم على لبنان، ودعم لأية حكومة وطنية ستشكّل في المستقبل وتأخذ على عاتقها تحقيق الاستقلال المنشود.

٢ ـ أضرار الحرب: لم يدخل السوريون واللبنانيون ـ إلاّ من كانوا في الجيوش المتقاتلة ـ في الصراع العسكري الذي دار على أرضهم بين الحلفاء والفيشيين، وإنما كانت أراضيهم ومدنهم وقراهم مسرحاً له. ومقابر الفرنسيين الجماعية في مناطق الشوف وعاليه وجزين ووادي التيم وسواها تشهد على عنفه[٢]. وقد خلت بيروت التي أُعلنت مدينة مفتوحة، والمنطقة الساحلية الواقعة إلى الجنوب منها، من معظم السكّان الذين انتقلوا إلى الأماكن الآمنة. ولجأ أبناء المنطقة الساحلية إلى قرى الشوف التي لم تتحوّل إلى ساحة حرب، أو التي انحسرت عنها المعارك.

وكان لدروز هذه القرى فضل كبير في إيواء اللاجئين المسيحيين أثنت عليه جريدة «البشير» قائلة: «حمل النسيم من الشوف الأشمّ إلى أقصى الأنحاء اللبنانية رعشة الأفئدة الصادقة لدى ما أبداه الدروز من مروءة وسخاء إزاء جحافل اللاجئين من نساء وشيوخ وأطفال غادروا منازلهم في مهبّ العاصفة ولاذوا إلى حمى بني كل مكرمة وطنية... إن البلاد تسجّل لهم هذه المأثرة الغالية على صفحات القلوب بأحرف ذهبية لا زوال لها، وترسل صوتاً واحداً إلى كل زاوية من زوايا الشوف هاتفة بمجامع القلوب: عاش بنو معروف»[٣]. وأذاعت الحكومة اللبنانية صباح ٢٧ حزيران بلاغاً رسمياً ذكرت فيه أنها «تعرف أن الدروز ركن كبير من أركان لبنان، وأن حجر الزاوية في بناء الوطن اللبناني هو هذه الألفة المتمسّكة عراها بين الدروز والمسيحيين والتي جاءت المحن الحاضرة خير دليل عليها. لذلك تتقدّم بالشكر الجزيل من أبناء جميع القرى التي رحبّت باللاجئين وتخصّ بالشكر القرى الدرزية الكريمة»[٤].

وعمل دروز الشوف هذا شبيه بعمل دروز حوران في الحرب الكونية الأولى. وهو ينمّ على قِرىً عربيٍّ، وشعور وطني صادق، وتعاطف إنساني يهزأ بالفئوية والمناطقيّة. إنه أبان

(١) مقابلة شخصية مع داود حمّاد.

(٢) بين وثائق مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت تصاميم عديدة لمقابر الفرنسيين الجماعية في أماكن الاشتباكات.

(٣) «البشير»: عدد ٢٧ حزيران ١٩٤١.

(٤) «الصفاء»: عدد ٢٨ حزيران ١٩٤١.

العلاقات بين الدروز والمسيحيين بالشكل الذي يجب أن تكون عليه، وأعاد إلى صورتها التي شوَّهتها الاضطرابات الطائفية، بتدخُّل من الأجنبي، الصفاء والإشعاع.

قُتل نتيجة المعارك بين الحلفاء والفيشيين المئات من اللبنانيين والسوريين، وتهدَّمت نسبة كبيرة من البيوت، وتضرَّرت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية. وهذا استدعى تشكيل لجان سورية ولبنانية لإحصاء الخسائر البشرية وتقدير الأضرار المادية ليصار إلى التعويض عنها. وأصدرت الحكومة اللبنانية مرسوماً رخَّصت بموجبه لخزينة الدولة دفع سلفات من أصل الاعتماد المخصَّص للتعويض على ضحايا الحرب الذين توفُّوا بين ٨ حزيران و١٢ تموز[1]. وأُلفت في كل قضاء لجنة للتعويض من القائمقام، ومن مهندس يمثِّل دائرة الأشغال العامة، ومهندس يمثِّل دائرة الاقتصاد الوطني، كانت تعقد اجتماعاتها لدرس الطلبات المقدَّمة من كل قرية بحضور مختارها، معتمدة على نتيجة الكشف الميداني، ثم يصار إلى تقدير المبلغ المتوجِّب دفعه[2].

وقدَّم أحد الموظفين المكلَّفين إجراء مسح الأضرار في الشوفين وإقليم الخروب والساحل تقريراً بخسائر خمس وخمسين قرية بيَّن فيه أن الأضرار الزراعية هي بقيمة ٦،٥٥١،٣٣٢ غرشاً، وأضرار الأبنية والممتلكات هي بقيمة ٤،٩٨٩،٥٧٥ غرشاً، إضافة إلى أضرار مختلفة بقيمة ٧٧١،٥٥٢ غرشاً، وأن عدد القتلى ٣٣ قتيلاً، والجرحى ٣٥ جريحاً[3].

ويبدو أن قيمة التعويض لم ترض بعض المتضرِّرين، وأن بعضهم الآخر لم تلحظ أسماؤهم فكانوا يقابلون أولي الشأن، ويقدِّمون العرائض مطالبين بإنصافهم. وظلَّت قضية التعويض تثار من حين إلى آخر حتى عام ١٩٤٥ حين تقدَّم النائب جورج عقل بسؤال إلى الحكومة اللبنانية في ١٦ تشرين الأول يطلب فيه التعويض عن الأضرار المادية وخصوصاً الأبنية المهدَّمة[4].

أزمة الرغيف ودور جبل الدروز في التخفيف منها

بقيت ذكرى المجاعة التي حصلت في الحرب العالمية الأولى ماثلة في أذهان السوريين

---

(١) «البيرق»: عدد ٢٣ تموز ١٩٤٣.

(٢) في مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت آلاف الطلبات المقدَّمة إلى لجان التعويض وهي ذات نموذج واحد. منها على سبيل المثال طلب مقدَّم من بهيجة (أرملة عباس عبد الصمد) إلى المفوض السامي الجنرال كاترو للتعويض عن زوجها المقتول في عماطور، رقم ١٧٤٣. وطلب مقدَّم من حسن ومحمد الفطايري للتعويض عن أملاكهما المتضرِّرة في جديدة الشوف.

(٣) وثائق مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت، علبة رقم ٩، ملف ٩. وثيقة رقم ١١٦٥.

(٤) «البيرق»: عدد ١٧ تشرين الأول ١٩٤٥.

واللبنانيين، وخصوصاً في جبل لبنان الذي فقد مئة ألف شخص فيها هلك من سورية عام ١٩١٧ عُشر سكّانها من الجوع والأمراض[١]. وما ان اندلعت الحرب العالمية الثانية حتى انصرف همّ الأكثرية الساحقة من السكّان إلى كيفية تأمين معيشتهم، وشُغلوا بهذا عن الأمور السياسية المحلية التي ضعف الاهتمام بها. وكان أمام الوزارات السورية واللبنانية مشكلة كبيرة هي تأمين الإعاشة للناس. لذا ضمّت بين وزرائها من يهتم بالأعاشة والتموين. ولقد أدّى ارتفاع أسعار الخبز في دمشق إلى إضراب عام في أوائل عام ١٩٤١، وإلى تشكيل حكومة جديدة برئاسة خالد العظم في ٣ نيسان خلفت حكومة المديرين[٢]. وأدّى عدم تأمين الرغيف في لبنان إلى إسقاط وزارة أحمد الداعوق على إثر مظاهرات صاخبة في بيروت.

ويعود سوء الوضع المعيشي في لبنان إلى انقطاع وصول البضائع الناتج من شلل الحركة التجارية الخارجية، وإلى احتكار التجّار للمواد الغذائية بالتواطؤ مع بعض كبار مسؤولي السلطتين المحلية والمنتدبة[٣]. فارتفعت الأسعار، والتهم الغلاء مداخيل الناس، وباتت المناطق المنتجة للقمح كمنطقة راشيا بحاجة إليه[٤].

وبما أن لبنان بحاجة إلى القمح، وسورية تملك فائضاً منه، كان لا بدّ من تعاون بينهما لحلّ أزمة الرغيف بالتنسيق مع قيادة الحلفاء فيهما. أُنشيء مكتب للقمح[٥] من قبل مجلس الميرة الدولي المؤلّف من مندوب فرنسا الحرّة في الشرق، الجنرال كاترو، والوزير المفوّض البريطاني في الشرق، الجنرال سبيرس، ورئيس وزراء سورية. وهذا يظهر اهتمام الحلفاء بقضية الاعاشة لا بناءً على اعتبارات إنسانية فقط، بل على اعتبارات سياسية أيضاً انطلق منها البريطانيون خصوصاً للتقرُّب من السكّان، ومن أجل إحلال نفوذهم مكان النفوذ الفرنسي، لأنهم قادرون على معالجة هذا الموضوع المعيشي أكثر من الفرنسيين.

وأرسل الرئيس اللبناني ألفرد نقاش محافظ مدينة بيروت، شفيق الحلبي، إلى سورية

---

(١) لوتسكي: «تاريخ الأقطار العربية الحديث»، ترجمة عفيفة البستاني، بيروت ١٩٨٠، ص ٤٣٩. ويذكر أنطوان يمين ان سبعين ألفاً من سكّان بيروت وجبل لبنان ماتوا من التيفوس، وأن الناس أكلوا أعشاب الحقول وثمر السنديان ولحوم الدواب وجثث الموتى. أنظر Antoine Yammine: «Quatre ans de misère. Le Liban et La Syrie pendant la Guerre», Le Caire, 1922, p. 48, 68.

(٢) «مذكرات خالد العظم»، الجزء الأول، ص ٢٠٩.

(٣) الياس البواري: «تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان»، ١٩٠٨ - ١٩٤٦، الجزء الأول، بيروت ١٩٨٠، ص ١٩٩.

(٤) «حرمون»: عدد ١٨ آذار و١٢ أيلول ١٩٤١.

(٥) أنشيء مكتب القمح بموجب القرار عدد ٢٢٩ ف.ل تاريخ ٢١ نيسان ١٩٤٢. أنظر «النشرة الرسمية للمفوضية العليا...»: عدد ٣٠ نيسان ١٩٤٢، ص ١٠٧.

من أجل نقل كميات من القمح إلى لبنان للغذاء والبذار[1]. فأرسل رئيس جمهوريتها تاج الدين الحسني جواباً إلى ألفرد نقاش يقول فيه «إن سورية تشعر دائماً بأنها معنية بلبنان مثلما هي معنية بنفسها، وثقوا يا صاحب الفخامة أن قضية الإعاشة والتموين ما زالت تحتل المكان الأول من مشاغلنا. وقد أنشأنا لها وزارة مخصوصة للتدليل على عظم مبلغها من الخطورة والشأن. نرجو الله أن يوفّقنا إلى نتائج حسنة لتكون مساهمتنا في تموين لبنان بالغة أقصى حدودها. فلا فرق عندنا بين لبنان العزيز وبين أية منطقة من الوطن السوري»[2].

واستمر الاهتمام السوري بقضية إعاشة اللبنانيين طوال الحرب العالمية الثانية من خلال مجلس الميرة ووزارة الإعاشة. وألف مجلس أعلى للميرة ضمَّ من سورية محمد عطا الأيوبي رئيساً، ومن لبنان رفيق أرسلان عضواً، إضافة إلى عضوين فرنسيين. وفي ١٤ أيلول ١٩٤٤ شكّل خالد العظم الوزارة السورية، وتسلّم وزارة الإعاشة. وعُين عارف النكدي مديراً عاماً لوزارة الإعاشة[3].

تطلّعت الحكومة والشعب اللبنانيان في تلك الأزمة إلى جبل الدروز الذي لم يكن عند سكّانه هاجس تأمين الحنطة لأنهم آنذاك أغنياء بها وموسمهم منها أفضل موسم منذ إحدى وعشرين سنة، بل كان هاجسهم تأمين المواد الأولية الأخرى. لذا ألّفوا لجنة لتأمين هذه المواد برئاسة المستشار الإداري الفرنسي[4]. عُقدت الاجتماعات المتتالية في جبل الدروز من أجل نقل كميات القمح الفائضة عنه إلى لبنان. وأُلزم الجميع بالتصريح عن الفائض لديهم[5]. فتذمّر بعضهم من هذا القرار لأنهم غير قادرين على تحديد الفائض بالضبط بسبب حاجة مضافاتهم التي هي فنادق ومطاعم مجانية إلى كمية يجهلون مقدارها الحقيقي، وخصوصاً أن عدداً لا بأس به من اللبنانيين لجأ إليهم خلال الحرب.

وفي مطلع آب ١٩٤٢ انتقل سلطان ويوسف وصياح الأطرش وعقله القطامي إلى دمشق، وقضوا فيها عدة أيام مع وزير الدفاع السوري حسن الأطرش، من أجل الإجازة بنقل كمية من القمح إلى اللبنانيين الذين انتقل وفد منهم إلى السويداء للغرض نفسه، فأُبيح نقل ٥٣٩ طناً[6]. وفي أواسط آب زار مجيد أرسلان جبل الدروز من أجل استمرار إرسال

(١) رسالة الرئيس اللبناني ألفرد نقاش إلى الرئيس السوري تاج الدين الحسني في ٢٩ أيلول ١٩٤١، ورسالته إلى رئيس الوزراء السوري خالد العظم في ١٥ أيلول ١٩٤١. من أوراق شفيق الحلبي.

(٢) رسالة تاج الدين الحسني إلى ألفرد نقّاش. من أورراق شفيق الحلبي.

(٣) «مذكرات خالد العظم»، الجزء الأول، ص ٢٨١.

(٤) «الاستقلال العربي»: عدد ١٠ أيلول ١٩٣٩.

(٥) المرجع نفسه: عدد ١٦ آذار ١٩٤١.

(٦) «الجبل»: عدد ١٠ آب ١٩٤٢.

القمح إلى لبنان. ولما كان لا بدّ من مسؤول يمثّل لبنان في جبل الدروز من أجل الميرة، فقد إنتُدب أمين محمد طليع ليكون ممثلاً للحكومة اللبنانية فيه[1].

من هذا العرض يتضح أن مسؤولي لبنان وسكّانه عوّلوا على جبل الدروز في الحرب العالمية الثانية أن يقوم بدور مشابه لما قام به في الحرب العالمية الأولى، وأن أبناء الجبل قاموا فعلاً بهذا الدور. فمسؤولوه وزعماؤه كثّفوا اتصالاتهم من أجل تسهيل نقل القمح منه وبيعه لمكاتب الميرة بأسعار هي دون أسعار التجارة الحرّة، واستنهضوا الهمم والمروءة والنخوة[2]. وسكّانه باعوا القمح لطلابه ولمكاتب الميره بالأسعار الرسمية واستقبلوا في مضافاتهم عدداً من اللبنانيين اللاجئين إليهم.

وبفضل إسهام جبل الدروز في الإعاشة، إضافة إلى التدابير المتفق عليها بين سورية ولبنان بمساعدة الفرنسيين وعلى الأخص بمساعدة البريطانيين الذين كان لهم قسط كبير في تأمين القمح من الخارج، ونجاح حكومة سامي الصلح في تأمين الرغيف، وتبرعات المحسنين ومن بينهم كمال جنبلاط[3]، تمّ تجاوز الحرب العالمية الثانية بدون حصول مجاعة في لبنان كما حصل في الحرب العالمية الأولى.

الحكم المزدوج وتأثيره في جبل الدروز

طمأن البريطانيون حلفاءهم الفرنسيين الأحرار بأن ليس لديهم نية الحلول مكانهم في سورية ولبنان في الفترة التي ستفصل بين طرد الفيشيين ونيل البلدين الاستقلال بحسب ما جاء في رسالة وزير الدولة في الحكومة البريطانية، ليتلتون، إلى الجنرال ديغول الموجود آنذاك في بيروت[4]. إلّا أن التضارب بين سياستي البريطانيين والفرنسيين الأحرار إزاء سورية ولبنان بدأ منذ أن انفرد البريطانيون بعقد اتفاقية عكا مع الفيشيين في ١٤ تموز ١٩٤١. «فنص الاتفاق كان يوازي انتقال سورية ولبنان للبريطانيين على نحو خالص وبسيط. فليس فيه كلمة واحدة على حقوق فرنسا سواء في الحاضر أو في المستقبل، ولا أي ذكر لدولتي المشرق. فقد تخلّت فيشي عن كل شيء ووضعته في يد دولة أجنبية»[5]. كما جاء في مذكرات ديغول.

وكلام ديغول يلقي مسؤولية انتقال سورية ولبنان إلى تحت السيطرة البريطانية الفعلية،

---

(١) مقابلة شخصية مع أمين محمد طليع.

(٢) أنظر بهذا الشأن بيان محافظ جبل الدروز في «البيرق»: عدد ٩ نيسان ١٩٤٣.

(٣) يذكر كمال أبو مصلح في «كمال جنبلاط»، بيروت ١٩٨٤، ص ١٢٩، أن كمال جنبلاط وزّع محصول قراه على المحتاجين خلال الحرب العالمية الثانية.

(٤) «مذكرات ديغول، النفير»، ص ٢٣٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

لا الاسمية، على الفرنسيين الفيشيين الذين تخلُّوا، بتوقيعهم على اتفاقية عكا، عن حقوق فرنسا في المشرق إذ لم يكن همّهم سوى انتقال جنودهم وموظفيهم والرعايا الفرنسيين إلى فرنسا. وهذا أضعف وجود فرنسا العسكري والبشري إزاء الوجود البريطاني، وأفقد ديغول القدرة على ايجاد التوازن في القوى مع البريطانيين.

غدا الحكم في سورية ولبنان حكماً مزدوجاً، أي حكما بريطانياً فرنسياً. هيمن البريطانيون عسكرياً بفضل قواتهم الكثيفة التي كان لها الفضل الأكبر في طرد الفيشيين، واحتفظوا بالقيادة العليا وسلطة التوجيه الاستراتيجي ضد العدو المشترك، اللتين تركهما الفرنسيون الأحرار لهم. وتدخّلوا في جميع الشؤون. وتقرّبوا من السكّان بواسطة الخدمات التي قدّموها لهم في مجال الإعاشة، وبواسطة ما أوجدوه من سيولة نقدية من خلال نفقات جيوشهم ومشاريعهم التي يأتي في طليعتها إنشاء الخط الحديدي، ومن خلال التعامل بالجنيه الاسترليني بديلاً عن الفرنك الفرنسي، الذي حقّق أرباحاً كبيرة للتجّار. وتركوا للفرنسيين القيادة المحلية، وشؤون الإدارة والأمن وقمع الحركات الوطنية التحررية.

سبّب تدخُّل البريطانيين في شؤون سورية ولبنان، وانكشاف نيّاتهم للحلول مكان الفرنسيين، استياءً شديداً عند الجنرال ديغول منذ الأيام الأولى للحكم المزدوج فاتهمهم ببذل جهدهم طوراً على نحو خفي، وطوراً بفظاظة للحلول مكان الفرنسيين في دمشق وبيروت[1]. وهذا الواقع الجديد حفل بالمنافسة البريطانية الفرنسية التي برزت في نواحٍ عديدة ومناسبات شتّى، وكادت تؤدّي إلى الصدام العسكري، وكانت حلقتها الأولى، التي تلت انفراد البريطانيين بعقد اتفاقية عكا، الصراع في جبل الدروز، منطقة الاحتكاك الدائم بين البريطانيين والفرنسيين منذ عام ١٩٢٠.

كان الاتفاق قد تمّ بين مندوب فرنسا الحرّة كاترو، والقائد البريطاني ويلسن، أن لا تدخل قوات الحلفاء جبل الدروز إلى أن يُتخذ في شأنه قرار مشترك[2]. إلّا أن البريطانيين أخلّوا باتفاقهم مع كاترو، ودخلوا جبل الدروز في ١٠ تموز ١٩٤١ مخالفين اتفاقاً آخر بين كاترو وويلسن على دخوله معاً يوم الأول من آب، ممهّدين لذلك بإيفاد أمال الأطرش (أسمهان) التي كانت قد غادرته لتعيش في مصر، للاتصال بزعمائه، والسعي لديهم للتحوّل عن الفرنسيين[3].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢٣. وانظر أيضاً عن إتهام مشابه وجّهه الجنرال كاترو للبريطانيين: Général Catroux «Dans La bataille de Méditerraneé», paris 1949 p. 173.

(٢) «مذكرات ديغول، النفير»، ص ٢٤٠.

(٣) اتُّهمت اسمهان بأنها عميلة للبريطانيين، وأنها قبضت المال منهم ووزّعته على بعض زعماء الجبل لكسب تأييدهم. =

نتج من وجود البريطانيين المشفوع بالدعاية وبذل المال، تحوُّل عند العديد من زعماء الجبل نحوهم إذ أجابوا الجنرال كاترو حين استدعاهم إلى دمشق «لقد ولّى زمن فرنسا»[1]. وأصبح الحكم مزدوجاً. وغدا إلى جانب ممثِّل فرنسا، المقيم في دار المندوبية الفرنسية، ممثِّل بريطاني مقيم في ما سُمِّي «المقر» ينافسه في جذب الأنصار، ويعمل على إحلال النفوذ البريطاني مكان النفوذ الفرنسي.

صحيح أن فئة من الدروز مالت إلى البريطانيين، وأن فئة ظلَّت على ولائها للفرنسيين، إلاّ أن الذين كان يهمهم الاستقلال لم يميلوا إلى أي فريق منهم، وابتعدوا عن محاور تنافسهم وصراعهم، ولم يرضوا بالانتقال من تحت سيطرة فرنسية إلى سيطرة بريطانية. وفي ذكر الموقف الآتي لسلطان الأطرش ما يثبت ذلك. انقسمت الكوكبات الدرزية، والتحق ست منها بالبريطانيين وثلاث بالفرنسيين الأحرار. وكان السؤال المهم الذي سأله ديغول عندما زار جبل الدروز في تموز ١٩٤١ هو هل تبقى هذه الكوكبات منقسمة على نفسها، أم أن الست ستلتحق بالثلاث، أم تلتحق الثلاث بالست؟ ولكلٍ وضع دلالته في ما يتعلَّق بواقع الجبل السياسي ومصيره بين أن يكون منقسماً على نفسه وتابعاً لسيطرة بريطانية فرنسية مشتركة، أو أن يصبح تابعاً للبريطانيين، أو أن يبقى تابعاً للفرنسيين. وكان جواب سلطان الأطرش هو أن الكوكبات الست ستلتحق بالثلاث على أن تحقِّق فرنسا وعدها باستقلال البلاد[2].

في اليوم الذي وصل فيه ديغول إلى سورية فُتِّش ونُهب مقر المندوب الفرنسي في السويداء، وطُرد منها، ورُفع العلم البريطاني مكان العلم الفرنسي. ولما احتجَّ الجنرال كاترو على التصرُّف البريطاني أجابه الجنرال ويلسن معلِّلاً ذلك بضرورة الحفاظ على الأمن، زاعماً «أن الدروز مشاكسون، وعلى الجيش البريطاني السهر على الأمن في تلك المنطقة»[3]. وعندما أرسل كاترو احتجاجاً ثانياً، «أهمله ويلسن ولم يردّ عليه»[4].

عدّ الفرنسيون طرد مندوبهم، وإنزال علمهم أمام مرأى من الأهالي، إهانة يترتَّب عليهم إزالتها، وإعادة الاعتبار المفقود بسببها، علاوة على إنقاذ النفوذ المهدَّد بالزوال.

= للبريطانيين فحقَّقت بعض النجاح. أنظر «مذكرات خالد العظم»، الجزء الأول، ص ١٤٦، ومنير تقي الدين: «لبنان ماذا دهاك»، بيروت ١٩٧٩، ص ٣٤ (هامش رقم ٢)، وسعيد الصغيِّر: «بنو معروف الدروز»، ص ١٩٤.

(١) ميشال دافيه: «المسألة السورية المزدوجة»، ص ٢٩٤.

(٢) من مذكرات هاني قطيني الذي نقل جواب سلطان الأطرش إلى المسؤولين الفرنسيين. نقلاً عن بحث لعطا الله الزاقوط غير منشور عن انقلاب ٢٩ أيار ١٩٤٥، ص ٢١.

(٣) ميشال دافيه: «المسألة السورية المزدوجة»، ص ٣٠٤.

(٤) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

فأصدر الجنرال كاترو أمراً بموافقة ديغول للعقيد مونكلار أن يتوجَّه فوراً إلى السويداء، ويستعيد مقرّ المندوب الفرنسي وسرايا الخيَّالة الدروز. وأحيط ويلسن علماً بذلك فوجَّه رسالة إلى ديغول تنطوي على بعض التهديد وناشده أن يقف الرتل الفرنسي[1]، وأنذر مونكلار بوجوب التوقُّف. لكن ديغول كان مصرّاً على إعادة السيطرة على جبل الدروز معلِّقاً استمرار تعاونه مع البريطانيين على بقاء حقوق السيادة لفرنسا في سورية ولبنان، وكرامة الجيش الفرنسي «أعزّ من أن تنال بسوء»[2].

وإزاء هذا الإصرار الفرنسي تخلَّى البريطانيون عن فكرة السيطرة المباشرة على جبل الدروز، وغادرت قوَّاتهم مقر المندوب الفرنسي في ٣١ تموز ١٩٤١، مكتفين بالإشراف العسكري العام الذي كان يؤهلهم للتدخل في أي مكان وأية مناسبة. ودخل مونكلار إلى السويداء. وبعد فترة قصيرة انسحبت القوات البريطانية من الجبل بكامله، وغادر معها بعض عناصر الكوكبات الدرزية، وشكَّلوا نواة الكتيبة الدرزية التي قاتلت مع الجيش البريطاني في معارك إفريقيا الشمالية وأوروبا الجنوبية.

استنتاجات

فيما كان لبنان وسورية يناضلان لبلوغ الاستقلال، كان الفرنسيون، الفيشيون والأحرار على السواء، يتشبَّثون بالبقاء فيهما، والإيطاليون والبريطانيون يطمحون إلى الحلول مكانهم، والألمان يعملون على خلق المتاعب للحلفاء واعدين باستقلال الدول العربية ووحدتها وإنما متحفظين بإصدار تصريح علني رسمي بذلك مراعاة لمصالح حلفائهم الإيطاليين ولحكومة فيشي الموالية لهم. وقد جذبت دعاية ألمانيا وانتصاراتها عدداً كبيراً من زعماء الدول العربية الذين أملوا بتحقيق الوحدة والاستقلال بمساعدة ألمانية. وقامت ثورة رشيد عالي الكيلاني التي كانت من ناحية دلالة على اغتنام الوطنيين للحرب العالمية الثانية فرصة للتحرير، ومن ناحية أخرى دلالة على المد التوسعي للنفوذ الألماني في البلدان العربية، كما جاءت نهايتها دليلاً على انحساره. وكان من أبرز الشخصيات الدرزية التي توجَّهت نحو الألمان، وعوَّلت على مساعدتهم عادل وأمين أرسلان اللذان حاولا الاستفادة من تناقض مصالح الدول الكبرى من أجل تحرير البلدان العربية ووحدتها كما حاول ذلك من قبل شكيب أرسلان.

وعد الفرنسيون الأحرار السوريين واللبنانيين بالاستقلال، وضمن البريطانيون وعدهم، وطمأنوا حلفاءهم الفرنسيين الأحرار بأن لا نية عندهم للحلول مكانهم، وبأنهم

---

(١) «مذكرات ديغول. النفير»، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

يحترمون حقوقهم ومصالحهم. لكن الوقائع أثبتت عكس ذلك إذ أخلَّ البريطانيون بالتزامهم كما أخلُّوا باتفاقهم مع الفرنسيين بشأن الدخول المشترك إلى جبل الدروز فكاد يقع الصدام العسكري بينهم. وفي هذا دلالة على تضارب المصالح. ففيما عمل البريطانيون على بسط هيمنتهم على سورية ولبنان في فترة الحكم المزدوج، تشبَّث الفرنسيون بحقوقهم المزعومة في هذين البلدين.

إن عدم تمثيل دروز لبنان في الوزارة التي شُكلت في ١٠ نيسان ١٩٤١ أثار أزمة بخلاف ما كان يحصل في السابق عند عدم تمثيلهم في الوزارات. والسبب في ذلك عائد إلى تراكم الإجحاف بحقهم، وإلى نظرة الاستخفاف التي نظر الفرنسيون من خلالها إليهم حين صرَّحوا أن منصب المحافظ كافٍ لهم. وهذا زاد في نقمتهم واتحادهم. وكاد احتجاجهم العنيف يؤدِّي إلى صدام مع الفرنسيين لو لم يتدارك هؤلاء الموضوع، ويعدلوا عن استعمال القوّة، ويعدوا الدروز بتمثيلهم في الوزارات المقبلة، ويسرعوا بترقية بعض موظفيهم.

انشغل السكَّان في الحرب العالمية الثانية بأمورهم المعيشية وأُلِّفت وزارات خاصة للإعاشة ومجلس للميرة (مكتب القمح) بالتعاون بين سورية ولبنان والحلفاء لمعالجة أزمة الرغيف التي تفاقمت وبلغت حد إسقاط الوزارات بعد المظاهرات الاستنكارية لغلاء الرغيف أو لفقدانه. وقد سجَّل دروز لبنان وجبل الدروز مأثرتين إذ استقبل دروز الشوف آلاف النازحين من نصارى الساحل من جرَّاء العمليات العسكرية بين الحلفاء والفيشيين، وقدَّم إخوانهم في جبل الدروز للبنان آلاف الأطنان من القمح بأسعاره الرسمية عدا عن استقبال أعداد من اللاجئين إليهم هو في الواقع أقل من عدد اللاجئين إليهم في الحرب الكونية الأولى.

الفصل الثاني

الدروز واستقلال سورية ولبنان

الدروز في انتخابات عام ١٩٤٣

جبه الفرنسيون بإلحاح بطلب إعادة الحياة الدستورية إلى سورية ولبنان. ففي خلال الاستقبالات التي جرت لديغول فيهما، والتي أعلن فيها عن استعداده لمنح الاستقلال «كان السؤال الوحيد المكرَّر من قبل كافة شخصيات المدن ومخاتيرها، لدى مقابلة ديغول لهم، ما هو تاريخ الانتخابات؟ وكان هو يتملَّص من الإجابة»[1]. والاجتماع العفوي الذي تلا خطاب البطريرك الماروني أنطون عريضة في بكركي بمناسبة الاحتفال بعيد الميلاد في ٢٥ كانون الأول ١٩٤١، والذي ضمَّ أبرز الشخصيات التي حضرت الاحتفال، انتهى بالتوقيع على برنامج وطني يتضمَّن ست نقاط تركِّز على استقلال لبنان الفعلي، وحريته بالتعاقد مع الدول الأجنبية، وسنّ قوانين دستورية تكفل الحريات الخاصة والعامة، وتسليم الأحكام فعلاً إلى أبناء البلاد، وإجراء انتخاب حرّ تتمثّل فيه الطوائف اللبنانية والمناطق تمثيلاً عادلاً، وتشكيل حكومة تنال ثقة المجلس المنبثق عن الانتخاب[2]. وكان من بين موقِّعي هذا البرنامج ثلاثة زعماء دروز جميعهم من الكتلة الدستورية وهم مجيد أرسلان ورشيد وعزت جنبلاط.

في تلك الفترة برزت «الكتلة الإسلامية» من بين القوى اللبنانية المتعدِّدة التي تطالب بحقوق المسلمين وبإجراء الانتخابات على أساس إحصاء جديد للسكّان. وهي تجمّع لفعاليات إسلامية ترأسه محمد جميل بيهم، وتسلَّم أمانة سرِّه المحامي أمين الحلبي (الدرزي)، وحظي بتأييد من الدروز[3]. طالبت «الكتلة الإسلامية» بحقوق السنّة والشيعة والدروز،

---

(١) ميشال دافيه: «المسألة السورية المزدوجة»، ص ٣٦٠.

(٢) توفيق وهبه: «لبنان في حبائل السياسة»، ص ١٠٠ ـ ١٠٢.

(٣) يعرب شيخ عقل الدروز حسين حماده في رسالته الجوابية إلى محمد جميل بيهم عن سروره «بأن تكون الطوائف الإسلامية جميعاً ممثَّلة في هذه الكتلة، وأن تكون غايتها منْ وراء ذلك العمل على إقامة المساواة بين أبناء البلاد والسير بهم إلى ما فيه خير الأمّة وصلاحها». أنظر هذه الرسالة عند حسّان حلّاق: «المؤرِّخ العلّامة محمد جميل بيهم»، بيروت ١٩٨٠، ص ١٧٠.

وقدّمت إلى رئيس الوزراء سامي الصلح مذكّرة بتاريخ ٨ تشرين الأول ١٩٤٢ تتضمّن ما يلي: «إن المسلمين لا يزالون يترقّبون بفارغ صبر إبلاغهم حقّهم في سائر نواحي جهاز الحكم بلبنان ومرافقه»، وإلى رئيس الجمهورية ألفرد نقاش مذكّرة بتاريخ ٢١ تموز ١٩٤٢ تطلب إنصاف المسلمين من الوظائف والمنافع العامة، ومذكّرة بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٤٣ تشتمل على عدة مطالب من بينها إجراء إحصاء جديد، والشروع في الانتخابات، وتوفير الوسائل الكافية لإجرائها بحريّة كاملة[١].

وإلى جانب هذا الإلحاح السوري واللبناني كان هناك إلحاح بريطاني على ديغول لإجراء الانتخابات، إلاّ أنه كان يمانع في ذلك متذرّعاً بظروف الحرب[٢]. ولمّا لم يعد بإمكان الفرنسيين تأجيلها وافقوا مجبرين على مباشرتها، فكانت موافقتهم بداية هزيمتهم. وجرت الانتخابات أولاً في سورية في تموز ١٩٤٣ وفازت فيها الكتلة الوطنية التي استعادت ما فقدته سابقاً من التأييد، ونجحت في إقامة أول حكم استقلالي وإلغاء الانتداب. وفاز في جبل الدروز حسن الأطرش ويوسف عبد الغفار الأطرش وعلي مصطفى الأطرش وحسن عامر عن الدروز، وعقله القطامي عن المسيحيين[٣].

أمّا في لبنان، فلم يخل الأمر من متاعب أثارها الرئيس اللبناني أيوب ثابت الذي أسند إليه الجنرال كاترو، بعد إقالته الرئيس اللبناني ألفرد نقاش ورئيس الحكومة سامي الصلح، سلطات رئيس الدولة، رئيس حكومة الجمهورية اللبنانية، حاصراً بحكومته مهمّة الإشراف على الانتخابات التي اعتبرها الجنرال البريطاني سبيرس «خطوة كبيرة نحو الاستقلال التام»[٤]. لقد أصدر أيوب ثابت في ١٧ حزيران ١٩٤٣ مرسومين تشريعيين رقمهما ٤٩ و٥٠ بشأن الانتخابات محدِّداً عدد النواب المسلمين بـ ٢٢ نائباً وعدد النواب المسيحيين بـ ٣٢ نائباً، أي بفارق عشرة نواب بينهم، معتمداً في ذلك على حسبان المهاجرين، وهم في أكثريتهم مسيحيون، في عداد المنتخبين[٥].

---

(١) صور عن المذكرات الثلاث. من وثائق الدكتور منير اسماعيل.

(٢) ديغول: «مذكرات ديغول، الوحدة»، ترجمة عبد اللطيف شرارة، بيروت، باريس، ١٩٨٢، ص ٢٨.

(٣) أعاد المرسوم التشريعي رقم ٨٦ العمل بأحكام القانون المؤرّخ في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٧، القاضي بتخصيص مقعد نيابي لطوائف الأقليات ومقعد نيابي للعشائر. أنظر «الجريدة الرسمية للجمهورية السورية»: عدد ٢٤، تاريخ ٢٤ حزيران ١٩٤٣، ص ٦٠٥، إلاّ أنه انتُخب فقط نائب عن طوائف الأقليات.

(٤) أنظر نصوص القرارات بإعادة الحياة الدستورية إلى لبنان، ونداء الجنرال كاترو بشأن الانتخابات، وقرار تكليف أيوب ثابت، وبيان الجنرال سبيرس، في «البيرق»: عدد ٢١ آذار ١٩٤٣.

(٥) التوزيع الطائفي للنواب بحسب مرسوم أيوب ثابت هو على الشكل الآتي: ١٨ للموارنة، ٦ للروم الأرثوذكس، ٣ للروم الكاثوليك، ٣ للأرمن، ٢ للأقليات المسيحية، ١٠ للسنّة، ٩ للشيعة، ٣ للدروز.

وبدلاً من أن يجد المسلمون تصحيحاً للأوضاع، أو على الأقل العمل بالقواعد المتبعة سابقاً في توزيع المقاعد النيابية، إذا بمرسوم أيوب ثابت يزيد من الإجحاف بحقهم، ويخلّ بالتوازن بينهم وبين المسيحيين بنسبة كبيرة، فتنادوا لعقد مؤتمر في بيروت في نادي جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية جسَّد وحدتهم، وحضره الدروز انسجاماً مع واقعهم وسياستهم العامة، ولأن الغبن الذي يتناول السنّة والشيعة من مرسوم أيوب ثابت يتناولهم، وينقص عدد نوابهم من أربعة إلى ثلاثة، وكان على رأس الحاضرين عنهم مجيد أرسلان[1] وبهيج تقي الدين. ومن أقوال الخطباء يظهر أن المرسوم لا يعني افتئاتاً على حقوق المسلمين فحسب، بل يعني أيضاً صبغ لبنان العربي، الذي يجب أن يتساوى فيه جميع أبنائه، بالصبغة المسيحية وجعله وطناً مسيحياً تنتفي عنه صفة العروبة والإسلام[2].

وهذا بعض ما جاء في كلمة بهيج تقي الدين التي ألقاها باسم الدروز، ونيابة عن مجيد أرسلان: «لا طوائف محمّدية، وإنما هم كلهم طائفة واحدة إسلامية. وإن بني معروف (الدروز) الذين جبلت أرض هذا الوطن بدمائهم ذوداً عن حياضه على ممرّ الأجيال، والذين يبلغ عددهم مائة ألف رغم أرقام الإحصاء الرسمية الخاطئة، قد أتوا إلى هذا المؤتمر ليعلنوا أولاً أنهم جنود الإسلام، ثم ليحتجُّوا على الإجحاف اللاحق بالمحمّديين عموماً وليطالبوا بإزالته... إن بني معروف يودُّون أن يعيشوا مع إخوانهم جميعاً في ألفة وأخوّة تامّتين. ولن تكون ألفة ما لم يشعر كل فرد أنه في هذا الوطن غير مغبون الحقوق، وأن لبنان ليس إلاّ وطناً قومياً عربياً يتساوى فيه الجميع»[3].

قدَّم المجتمعون مذكَّرة إلى المندوب السامي هللو، وإلى الحكومة اللبنانية، وممثّلي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة والعراق ومصر وسائر الدول الحليفة، يطلبون فيها إلغاء مرسوم أيوب ثابت حتى تعود الطمأنينة والثقة إلى النفوس، وتأمين إجراء إحصاء شامل لجميع المقيمين على أراضي الجمهورية اللبنانية، ومن بينهم المكتومون والأكراد والبدو، واتخاذ هذا الإحصاء العام أساساً لتوزيع المقاعد النيابية على الطوائف والمناطق اللبنانية، وتعيين معدل انتخابي يكون أساساً مسبقاً توزَّع بموجبه المقاعد النيابية، وتأجيل البت بقضية المهاجرين التي وقع عليها الاعتراض، وضمان سلامة الإحصاء والانتخابات[4].

لقد اتخذ أيوب ثابت قراره بتأييد من بعض موظفي المندوبية العامة، وإميل اده،

---

(١) هدَّد مجيد أرسلان أيوب ثابت بالقتل إذا لم يتراجع عن مرسومه، أنظر اسكندر رياشي: «رؤساء لبنان كما عرفتهم»، بيروت ١٩٦٠، ص ١٠٥.

(٢) أنظر أقوال الخطباء عند محمد جميل بيهم: «النزعات السياسية بلبنان...»، ص ٥٧ - ٥٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ٥٨.

(٤) مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي. من وثائق الدكتور منير اسماعيل.

والقائلين بجعل لبنان وطناً قومياً مسيحياً تضمن سلامته واستقلاله فرنسا[1]. وعقد مؤيِّدوه من المسيحيين مؤتمراً ردُّوا فيه على مؤتمر المسلمين، وطالبوا بتنفيذ مرسومه. واتهم المتطرِّفون منهم البطريرك الماروني الرافض لتوزيع المقاعد النيابية الجائر والمتنافي مع مقررات مؤتمر بكركي في ٢٥ كانون الأول ١٩٤١ «بخيانة الطائفة المارونية، وبالتواطؤ مع المسلمين ضد المسيحيين، وبأنه كان أداة طيِّعة بيد الإنكليز، وأن هذا يفسِّر عداءه للفرنسيين»[2].

وفي الواقع كان موقف البطريرك الماروني عاملاً مهمّاً في إفشال مخطط التهييج الطائفي الذي قام بتنفيذه أيوب ثابت بتشجيع من المتعصِّبين ومن موظفي المندوبية العامة، وفي المساعدة على إنهاء الأزمة. كما ساعد على تهدئة الخواطر اللجنة القومية المؤلَّفة من فهيم الخوري وعلي ناصر الدين وقسطنطين يني ومحمد علي بيهم[3].

وحين لم يستمع أيوب ثابت إلى أصوات المعارضين والمعتدلين ويتراجع عن مرسومه، واتقاء لانعكاس المنازعات والمشاحنات بين المسلمين والمسيحيين على مصالح الفرنسيين، وكي لا يستغل ذلك البريطانيون الذين كانوا مع الدول العربية يؤيِّدون مطالب المسلمين[4]، قام السفير الفرنسي هللو بخطوة إنقاذية فاقال أيوب ثابت في ٢١ تموز، وعينَّ مكانه بترو طراد الذي أصدر مرسوماً حدَّد عدد النواب بـ ٥٥ نائباً، ٣٠ للمسيحيين و٢٥ للمحمّديين على أن يجري إحصاء عام لأهالي لبنان في مهلة لا تتجاوز سنتين[5].

أيَّد المسلمون خطوة هللو ومرسوم بترو طراد، وأيَّدهما الجنرال سبيرس الذي أبدى أسفه لتأخّر الانتخابات في لبنان عن سورية[6]. وعارضهما بعض المسيحيين بالرغم من تكريس زيادة عدد نواب المسيحيين على عدد نواب المسلمين بنسبة ستة إلى خمسة لا تتفق والواقع والإحصاء الحقيقي لعدد المقيمين في لبنان. إلّا أن الفريق المسيحي المعارض ما لبث أن قبل بهذا التوزيع الذي غدا قاعدة أساساً من قواعد النظام السياسي الطائفي حتى عام ١٩٨٩.

أراد دروز لبنان مراعاة التوزيع الجغرافي في توزيع عدد نوابهم لتتمثّل جميع مناطقهم.

---

(١) جورج حنا: «من الاحتلال إلى الاستقلال»، ص ١٨٥.

(٢) مسعود ضاهر: «لبنان، الاستقلال الصيغة والميثاق»، بيروت ١٩٨٤، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٣) نسخة من نداء اللجنة القومية الصادر في ٣٠ نيسان ١٩٤١.

(٤) عبَّر عن الدعم العربي رئيس وزراء مصر، مصطفى النحّاس، الذي أرسل رسالة إلى المندوب السامي هللو يطلب فيها وجوب إنصاف المسلمين. أنظر نص الرسالة عند يوسف مزهر: «تاريخ لبنان العام»، الجزء الثاني، ص ١٠٧٣.

(٥) أنظر عن كيفية توزيع عدد النواب على الطوائف القرارين رقم ٣١٢ و٣٢٣، تاريخ ٣١ تموز و٧ آب ١٩٤٣، المنشورين في «النشرة الرسمية للمفوضية العليا...»، مجلّد عام ١٩٤٣، ص ١٤٩ ـ ١٥١.

(٦) روبير أبيلا: «أطوار الحكم في لبنان»، ص ٤٠.

فعندما تسرَّبت أنباء عن زيادة عدد مقاعد جبل لبنان، وعن أن حصتهم منها ستكـون ثلاثـة نواب، طالب دروز المتن بأن يكون النـائب الثالث منهم. وبعـد تعيين حكـومة بـترو طراد، قابل وفـد من زعماء الـدروز، مؤلَّف من كمال جنبـلاط وجميل تلحـوق وعلي مـزهر، أركـان الحكومة في ٢٩ تموز١٩٤٣، وطلب أن تصان مقاعد الدروز الأربعة، وأن تعتمد الحكومـة في النظام التمثيلي إمَّا الأساس الراهن، وإمَّا أسـاس عام ١٩٣٧ كـما جرى في سـورية عـلى إثر الانتخابات التي حصلت بعد توقيع المعاهدة السورية الفرنسية[1].

ترشَّح في لائحة الكتلة الدستورية مجيد أرسلان وعزت جنبلاط وبهيج تقي الدين عن جبل لبنان، ونسيب الداود عن راشيا. وترشَّح في لائحة الكتلة الوطنية كمال جنبـلاط وجميل تلحوق وعلي مزهر عن جبل لبنان، ومجيد جمال عن راشيا. وكان كمال جنبلاط حديث العهد بالسياسة، وقد خاض معركة الانتخابات مع إميل اده على أسس سيبني عليها نهجه السياسي التقدمي.

كان تصريح إميل اده سابقاً عن ترحيل المسلمين إلى مكّة، والدروز إلى جبل حوران، لا يزال ماثـلاً في أذهان الـدروز عموماً وهم مستاؤون منـه. وكان دروز البـاروك خصوصاً مستاءين منه بسبب نـزاع بلدتهم معه عـلى حرج البـاروك. لذلـك أراد التقرُّب من الـطائفة الدرزية في المعركة الانتخابية فأرسل أعوانه ليبثّ الدعاية بين أبنائها، وبعث كتـاباً إلى شيخ العقل حسين حماده يعلمه بتأليف قائمـة الكتلة الوطنيـة طالبـاً تأييده[2]، وأرسل إلى المسؤول عن جريدة «الصفاء» نديم ناصر الدين كتاباً يقول فيه إنه يحترم الدروز، وأن اتفاقه مع كمال جنبلاط دليل قاطع على ما يضمره لهم «من محبَّة صادقة وولاء دائم»[3].

جرت الانتخابات في المحافظات النيابية على دورتـين في ٢٩ آب و٥ أيلول. واختلفت بالتعبئة لها، وبشعارات الاستقلال، والقضايا المصيريـة المتداولـة فيها، والتـدخُّل الـبريطاني إضافة إلى الفرنسي، والتأثير العربي، عن أية معركة انتخابية سابقـة. ولأول مرة لا يستـطيع الفـرنسيـون أن يتـدخَّلوا تـدخُّـلاً فعَّـالاً لمصلحتهم إلاَّ في جبـل لبنـان لضعف وجـودهم العسكري، ولوجود المنافس الـبريطاني المتفـوِّق عليهم. كما أنـه لأول مرة لا يُجـاز لهم تعيين نواب كما كان يحصل في السابق، ففقدوا عـدداً من النواب في المجلس النيـابي كانـوا يضمنون إيصـالهم بالتعيـين. وفي الواقـع جرت المعـركة الانتخـابية لا بـين الدستـوريـين والكتلويـين فحسب، بل بين الجنـرال كاتـرو، ممثِّل فـرنسا الحـرّة في سوريـة ولبنان، ومؤيِّـد الكتلويين،

(١) «البيرق»: عدد ٣٠ تموز ١٩٤٣.
(٢) أنظر جواب شيخ العقل حسين حماده عن كتاب إميل اده في المرجع نفسه: عدد ٢٥ آب ١٩٤٣.
(٣) رسالة إميل اده إلى نديم ناصر الدين، أنظر الملحق رقم ٢٨.

والجنرال سبيرس، ممثّل بريطانيا العظمى، ومؤيّد الدستوريين، أي أنها دارت في أحد أوجهها الرئيسة بين النفوذ البريطاني والنفوذ الفرنسي. لقد سعت بريطانيا بعد طرد الفيشيين لإحلال نفوذها مكان النفوذ الفرنسي بشتى الوسائل، وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهي من أجل ذلك عملت في انتخابات عام ١٩٤٣ على استقطاب اللبنانيين، وأوحت لزعمائهم أن زوال الانتداب الفرنسي واستقلال لبنان يتمّان عبر التحالف معها[1].

فازت الكتلة الوطنية في جبل لبنان حيث الأكثرية مسيحية، وحيث استطاع الفرنسيون إثارة خوف هذه الأكثرية من ترك لبنان بدون حماية في حال إلغاء الانتداب الفرنسي، والتدخُّل لمصلحة مؤيِّديهم. فإذا كان كاترو قد وعد بالحياد، فإن هللو وأركان المفوضية لم يتقيَّدوا بهذا الوعد، وتدخَّلوا بشكل سافر ضد الدستوريين[2]. وفازت الكتلة الدستورية في سائر المحافظات حيث رُفعت شعارات التعاون مع الدول العربية التي أيّدت هذه الكتلة، وفي طليعتها مصر وسورية، ضمن إطار المحافظة على سيادة لبنان واستقلاله، وحيث انفسح المجال للبريطانيين لمساعدة مرشحيها. وتوافرت لها الأكثرية في المجلس النيابي، وجاء فوزها في أحد جوانبه فوزاً للجنرال سبيرس على الجنرال كاترو.

أمَّا عند الدروز، فجاءت نتائج الانتخابات مناصفة بين الكتلتين إذ فاز مجيد أرسلان في جبل لبنان ونسيب الداود في راشيا عن الكتلة الدستورية، وفاز كمال جنبلاط وجميل تلحوق في جبل لبنان عن الكتلة الوطنية. وهذا يعني أن نجاح الكتلة الوطنية في جبل لبنان تحقَّق على الصعيد الدرزي كما على صعيد المحافظة كلها لا لقوّة هذه الكتلة المؤيّدة من الفرنسيين ومن أكثرية سكّان جبل لبنان المسيحية فحسب، بل لكثرة أنصار النائبين كمال جنبلاط وجميل تلحوق، ولوجود مرشّح درزي عن المتن معهما هو علي مزهر فيما خلت لائحة الكتلة الدستورية من مرشّح درزي عن هذا القضاء.

دروز لبنان والاستقلال والميثاق الوطني

١ ـ **حكومة الاستقلال:** بعد الانتهاء من مرحلة الانتخابات النيابية بدأت مرحلة انتخاب رئيس الجمهورية. وكان أقوى المرشّحين بشارة الخوري وإميل اده اللذين أثّرا بخصومتهما وتنافسهما، وبالكتلتين اللتين ترأساهما، في مجرى السياسة اللبنانية طوال عهد الانتداب. ولم تنفع المناورات التي قام بها إميل اده المؤيّد من الفرنسيين لإبعاد منافسه بشارة

(١) مال مجيد أرسلان، وهو أحد أقطاب الكتلة الدستورية، إلى البريطانيين. وقد صرح نجيب شاهين الغصيني في مقابلة شخصية في ٧ تشرين الأول ١٩٨٦ أن مجيد أرسلان أرسل الوجيهين الدرزيين عارف يونس وأمين غنّام إلى والده للمشاركة في إقناع نظيرة جنبلاط بالتحوُّل نحو البريطانيين، لكنها ابت ذلك.

(٢) بشارة الخوري: «حقائق لبنانية»، الجزء الأول، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

الخوري المؤيَّد من البريطانيين، كما لم يجده إظهار تقرُّبه من العرب ومن سورية[1].

وبدا أن أكثرية النواب تؤيِّد بشارة الخوري، وقد اجتمع في بيته في ٢٠ أيلول ١٩٤٣ أربعون نائباً من أصل ٥٥ نائباً بينهم مجيد أرسلان ووقَّعوا وثيقة ترشيحه[2]، وبذلك ضمن الأكثرية النيابية قبل حصول الانتخاب. وفي ٢١ أيلول اجتمع المجلس النيابي وانتخبه بأكثرية ٤٤ نائباً من بينهم النائبان مجيد أرسلان ونسيب الداود. أمَّا النائبان كمال جنبلاط وجميل تلحوق، فقد تغيَّبا عن الجلسة مراعاة منهما لتحالفهما السابق مع إميل اده في الانتخابات النيابية. إلَّا أن مسيرتهما معه لم تستمر بعد ذلك سوى ستة عشر يوماً بسبب موقفه من تعديل الدستور.

كلَّف بشارة الخوري رياض الصلح، الذي خاض الانتخابات في لائحة الكتلة الوطنية، تشكيل الحكومة فشكَّلها من خمسة وزراء من بينهم مجيد أرسلان وزيراً للدفاع الوطني، والصحة والإسعاف العام. وبما أنها أخذت على عاتقها تحقيق الاستقلال، فقد حظيت بتأييد شعبي عام وبتأييد أفراد القوَّات الخاصة اللبنانية المعروفة بـ «القنَّاصة»[3]. وفي ٧ تشرين الأول مثلت أمام المجلس النيابي من أجل نيل ثقته. وألقى رياض الصلح بيانها الوزاري واعدا بالقيام بالخطوات العملية التي تؤدِّي إلى الاستقلال الحقيقي وتعديل الدستور قائلاً إنه يقدِّم للنواب وثيقة استقلال لا فاتورة حساب[4]. فنالت ثقة النواب الحاضرين بالإجماع ما عدا ألفرد نقاش الذي امتنع عن التصويت، وأعطاها جميع النواب الدروز الثقة، وقال النائب كمال جنبلاط:

«ها نحن نجابه أحداثاً جديدة ومنها استقلال هذه البلاد وضمانة الدول لهذا الاستقلال. أنتم لا تدركون تماماً أهمية هذا الواقع من وجهة الحقوق الأساسية والدولية. فإنه لأول مرّة في تاريخ لبنان يعترف أهل لبنان الكبير بلبنان مسلمه ومسيحيّه ودرزيّه

---

(١) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص ٢٥٨، حيث يذكر بشارة الخوري أن مجيد أرسلان اتصل به للاجتماع بالنائبين عبد الحميد كرامي وعادل عسيران، وأن هذين النائبين أرادا التوغل في التعاون مع الدول العربية كتوحيد العلم والجيش والتمثيل الخارجي مع سورية، لكنه رفض ذلك، فقالا له: «إن زميلك إميل اده يقبل بذلك كله، فقال: وعده كمرشّح شيء وتنفيذ الوعد كرئيس شيء آخر. أمَّا أنا فسأفعل ما أقوله».

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠٨.

(٣) قال العميد كامل زين الدين في مقابلة شخصية في ١٤ آب ١٩٨٧ إنه وقَّع مع قائد كتيبة «القنَّاصة» الأولى، جميل لحود، وضبَّاط آخرين، وثيقة بوضع أنفسهم تحت تصرُّف الحكومة، وَحَمَلَها إلى رئيس الحكومة رياض الصلح.

(٤) أنظر البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح عند يوسف قوزما الخوري: «مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية، مناقشاتها في مجلس النواب»، ١٩٢٦ - ١٩٨٤. المجلَّد الأول، مؤسسة الدراسات اللبنانية ١٩٨٦، ص ١٢٦ - ١٣٠.

وشيعيّه. فإنني، والعزّة تملأ نفسي، أحيّي هذه البادرة وهذا العهد الجديد، أحيّي لبنان وأحيّيه بصفته العربية لأن العروبة وحدها كانت تكفل لهذه البلاد الوحدة القومية والاستقلال والشأن. وعلى هذا الأساس سأعطي الثقة للوزارة الصلحية مترفّعاً عن روح الحزازات والعنعنات، مؤثراً مصلحة البلاد الكبرى على كل مصلحة. عاش لبنان ذو العزّة والكرامة»[1].

٢ ـ **الميثاق الوطني**: تعود جذور الميثاق الوطني إلى بيان كاظم الصلح أحد المشتركين في مؤتمر الساحل المعقود في آذار ١٩٣٦، الذي اعترض فيه على قراراته، وحلّل الأسباب التي حدت بالمسيحيين إلى إنشاء الكيان اللبناني المنفصل عن سورية بالتعاون مع فرنسا والأسباب التي تحدو بالمسلمين إلى الاتحاد مع سورية، ودعا إلى مؤتمر للمفكّرين يجتمعون فيه ليضعوا «صيغة فكرية وبرنامجاً سياسياً قومياً يخرجون به الوطنية اللبنانية الانفصالية، والوطنية «الوحدوية» الاتصالية، من عالم الإبهام والتنافر، فيوفّقون بينهما لخيرهما معاً»[2]. ومنهم من يرد جذور الميثاق الوطني إلى مؤتمر بكركي لمطارنة طائفة الموارنة في ٦ شباط ١٩٣٦ حيث تطرّق البطريرك الماروني إلى العلاقات الودّية بين لبنان وسورية، وإلى الحفاظ على لبنان بحدوده الحاضرة[3].

وُضعت أسس الميثاق الوطني في عام ١٩٤٣. وهو يتركّز على استقلال لبنان التام الناجز دون الالتجاء إلى حماية من الغرب أو اتحاد مع الشرق. وفيه اعتراف بعروبة لبنان وتعاونه مع الدول العربية. وبموجبه توزّعت الرئاسات الثلاث على الطوائف الكبرى، الثلاث فاعترف للموارنة برئاسة الجمهورية، وللسنّة برئاسة الحكومة، وللشيعة برئاسة المجلس النيابي[4].

---

(١) محاضر المجلس النيابي اللبناني، جلسة ٧ تشرين الأول ١٩٤٣، ص ٢٤، و«الجبل»: عدد ١٣ تشرين الأول ١٩٤٣.

(٢) بيان كاظم الصلح الذي أصدره في آذار ١٩٣٦ بعنوان «كرّاس مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان».

(٣) من القائلين بهذا الرأي أدمون رباط، أنظر كتابه: «La Formation historique du Liban politique», p. 408.

(٤) يمكن استخلاص مبادىء الميثاق الوطني من البيان الوزاري الذي ألقاه رئيس الحكومة رياض الصلح في جلسة الثقة في ٧ تشرين الأول ١٩٤٣، ومن خطب بشارة الخوري كخطابه الذي جاء فيه «وكما أردنا الاستقلال تجاه الغرب فقد أردناه كذلك تجاه الدول العربية الشقيقة»، أنظر «مجموعة خطب»، لبشارة الخوري، أيلول ١٩٤٣ ـ كانون الأول ١٩٥١، بيروت ١٩٥١، ص ٢٦ ـ ٢٧. وقد عالجت الميثاق الوطني عشرات المقالات، وبعض الكتب التي صدرت حاملة عنوانه منها كتاب باسم الجسر «ميثاق ١٩٤٣. لماذا كان وهل سقط» بيروت ١٩٧٨، وكتاب مسعود ضاهر: «لبنان. الاستقلال الصيغة والميثاق». وكتاب اميل البستاني: الميثاق الوطني ولبنان المستقبل بيروت ١٩٦٠. وكتاب يوسف الحاج: «الطائفية البنّاءة أو فلسفة الميثاق الوطني»، بيروت ١٩٦١.

ما هو دور الدروز في هذا الميثاق؟ وكيف جاءت موافقتهم عليه؟ بالنسبة إلى السؤال الأول، من المعروف أن الميثاق الوطني وُضع بالتعاون بين رئيس الجمهورية الماروني بشارة الخوري، ورئيس الوزارة السني رياض الصلح، أي أنه وضع بين قطبي الطائفتين الكبيرتين في لبنان، اللتين شكّلتا القطبين الاساسيين في المعادلة السياسية اللبنانية آنذاك، باسم جميع الطوائف. لذلك لم يقم الدروز، شأنهم في ذلك شأن سائر الطوائف، بأي دور إلاّ ما كان من علاقة وثيقة بين بشارة الخوري ومجيد أرسلان تحمل على الاعتقاد أن الأول استشار الثاني أو أعلمه بأفكاره حول الميثاق الوطني.

وبالنسبة إلى الجواب عن السؤال الثاني فسيقتصر فقط على موافقة الدروز على الميثاق الوطني حين وضعه وإبّان مرحلة الاستقلال والجلاء، أي بين عامي ١٩٤٣ و١٩٤٦. وموافقة زعمائهم عام ١٩٤٣ تظهر في ناحيتين هما: وجود وزير الدفاع مجيد أرسلان في حكومة رياض الصلح التي ضمّنت بيانها الوزاري بعض مبادىء الميثاق، وإعطاء نواب الدروز الآخرين (كمال جنبلاط، وجميل تلحوق، ونسيب الداود) الثقة لهذه الحكومة على أساس بيانها الوزاري. ثم أن مجيد أرسلان صرّح عن رأيه في الوحدة بين سورية ولبنان فقال لصحافي سوري: «أنتم تدافعون عن استقلالكم، ونحن ندافع عن استقلالنا. ونحن مع التعاون الوثيق مع الدول العربية وخصوصاً مع سورية»[1]. وهذا يعني الموافقة العلنية الصريحة على أحد بنود الميثاق القاضي باستقلال لبنان عن الشرق والغرب.

ويلتقي كمال جنبلاط مع واضعي الميثاق حول عروبة لبنان لأن العروبة، كما ورد في خطابه في جلسة الثقة لحكومة رياض الصلح، تكفل وحدها للبنان الوحدة القومية والاستقلال والشأن، لكنه يختلف عنهم في مفهوم العروبة لأن الميثاق الذي وضعوه جمّد في رأيه الفكرة العربية في لبنان «ضمن مفهوم غامض لصيغة لبنان العربية»[2]. كما يلتقي معهم في تركيز الميثاق على مبدأ استقلال لبنان عن الشرق والغرب، وعدم اتحاده مع الدول العربية في مطلع عهد الاستقلال فقط حين كانت تطرح بعض المشاريع الوحدوية المشبوهة مثل مشروع سورية الكبرى إذ يقول: «نريد ألاّ نسمع في الوقت الحاضر إلاّ نغمة لبنانية استقلالية صرفة من فم وفدنا المسافر إلى مصر، وأن يفهم كل عضو من أعضاء المؤتمر العربي، وكل أجنبي، وكل لبناني، أننا لا نرضى أن ندخل مع الدول العربية بأي وحدة ولا اتحاد سياسي في الوقت الحاضر. أقول في الوقت الحاضر. وإننا لا نفهم بمشروع الوحدة العربية إلاّ التعاون المجرَّد إلى أقصى حدٍّ ممكن مع الدول العربية»[3]. والوحدة العربية

---

(١) «البيرق»: عدد ٢٣ شباط ١٩٤٤.

(٢) كمال جنبلاط: «في السياسة اللبنانية...»، ص ١٣٤.

(٣) خطاب كمال جنبلاط في المجلس النيابي قبل سفر الوفد اللبناني إلى مصر لحضور اجتماعات الوحدة العربية التي أدّت =

المرجوَّة، في نظره، لن تكون دينية «كالامبراطورية العباسية أو الأموية الماضية. الوحدة العربية ستكون قومية وإمَّا لن تكون»[1].

يُفهم من أقوال كمال جنبلاط أنه في مرحلة الاستقلال والجلاء بين عامي ١٩٤٣ و١٩٤٦ مع استقلال لبنان عن الشرق والغرب، وأنه معارض لاتحاده مع الدول العربية آنذاك فقط لتجنُّب زجِّه في المشاريع الوحدوية المشبوهة، لكنه مع عروبة لبنان الحقيقية الواضحة وغير الغامضة، وتعاونه مع جميع الدول العربية. والوحدة العربية المنشودة آجلاً ليست الوحدة الدينية التي تخيف المسيحيين، وإنما الوحدة القومية. وموقفه وموقف مجيد أرسلان من استقلال لبنان التام المطلق عن الغرب والشرق يعبِّر عن الاتجاه شبه العام في الأوساط اللبنانية حتى في الأوساط التي كانت تنادي سابقاً بالوحدة مع سورية[2]. فبعد وضع الميثاق الوطني وتحقيق الاستقلال اللبناني ساد أكثر من ذي قبل اتجاه تقديم استقلال لبنان وحمايته على كل الاتجاهات.

إن الميثاق الوطني اتفاق شفوي، ودستور غير مكتوب أثَّر في تاريخ لبنان المعاصر كدستوره المكتوب. أسهم عام ١٩٤٣ في عدم إضاعة فرصة استقلال الدولة، ولم يسهم بعد ذلك في بناء دولة الاستقلال. إنه في الأصل ميثاق بين زعماء طائفتين أو بين بورجوازية الموارنة والسنّة انضمّ إليه زعماء سائر الطوائف، أو التقوا مع بعض مبادئه، ومن بينهم زعماء الدروز. تخلّى بموجبه الوحدويون، وأكثريتهم من المسلمين، عن المطالبة بالإنضمام إلى سورية مقابل تخلِّي الانفصاليين الخائفين على كيان لبنان، وأكثريتهم من المسيحيين، عن طلب الحماية الأجنبية. وهو في النهاية ميثاق طائفي لا ميثاق وطني، ركَّز النظام السياسي الطائفي في لبنان أكثر مما ركَّزه الدستور اللبناني وقرارات السلطة وممارساتها في عهد الانتداب بدليل أن الدستور خلا من أي نص يحصر إحدى رئاسات الدولة الثلاث بطائفة معيَّنة، وبدليل أن هذه الرئاسات كانت من قبل الميثاق الوطني مشتركة بين بعض الطوائف الكبيرة فغدا كل منها بموجبه محصوراً بطائفة معيَّنة.

= إلى قيام الجامعة العربية، أنظر «الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية»، محاضر المجلس النيابي لعام ١٩٤٣ - ١٩٤٤. جلسة ٢٣ أيلول ١٩٤٤، ص ٣٤.

(١) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٢) جاء في خطاب عبد الحميد كرامي في جلسة ٢٣ أيلول ١٩٤٤ ما يلي: «إن للبنان استقلالاً معترفاً به ونحن الذين حاربنا لبنان في الماضي لأنه لم يكن عربياً، ونحن الذين طلبنا الوحدة السورية، أتينا اليوم إلى هذه الندوة نعترف باستقلال لبنان، ونناضل في سبيل هذا الاستقلال ضد أي كان لأن لبنان أصبح الآن عربياً. أنظر «محاضر المجلس النيابي اللبناني» من ٢٠ أيلول ١٩٤٣ إلى ١٩ تشرين الأول ١٩٤٤، ص ٣٥.

دروز لبنان في معركة الاستقلال، تشرين الثاني ١٩٤٣

١ ـ **توحّد الدروز في معركة الاستقلال:** كان أمام الحكومة اللبنانية أحد الأمرين الآتيين: إمّا أن تقبل بالتفاوض مع الفرنسيين وتعقد معهم معاهدة يطلبونها وتمنحُ لبنان استقلالاً مشروطاً، وإمّا أن تسير في طريق تعديل الدستور وتحقيق الاستقلال من جانب واحد مع ما يترتّب على ذلك من احتمال التصادم معهم. وقد اعتمدت الخيار الثاني، وعملت بسرعة في إنجاز خطواته، وعرضت مشروع التعديل على المجلس النيابي فوافق عليه في جلستي ٧ و٨ تشرين الثاني، ونشره رئيس الجمهورية في عدد خاص من الجريدة الرسمية، وأصبح معمولاً به ابتداء من ٩ تشرين الثاني[١].

حضر جميع نواب الدروز جلستي تعديل الدستور ووافقوا على تعديله. وموقفهم هذا تتمّة لإعطائهم الثقة لحكومة رياض الصلح بغضّ النظر عن أي انتماء لتكتّل حزبي أو نيابي، وعن أية مصلحة شخصية. في الانتخابات النيابية وانتخاب رئيس الجمهورية كانوا كتلويين ودستوريين. وفي القضايا المصيرية، وابتداء من جلسة الثقة للحكومة الصلحية، غدوا كلهم في صفٍّ واحد ويجمعهم مطلب وطني هو الاستقلال. ولذا انسحب كمال جنبلاط وجميل تلحوق من الكتلة الوطنية، واستنكر كمال جنبلاط موقف رئيسها إميل اده المعارض للاستقلال التام غير المشروط بمعاهدة[٢].

عارضت المفوضية الفرنسية بإيحاء من «لجنة التحرير الوطني» الفرنسية، ومركزها الجزائر، جميع اجراءات تعديل الدستور، وحاولت الحؤول دون المضي بها. وعدّها المندوب العام هللو مؤامرة على فرنسا مدبّرة ومقصوداً تنفيذها حتى النهاية، ومؤامرة على لبنان[٣]. وبالرغم من وعده بعدم القيام بأية ردّة فعل[٤] فاجأ الجميع بإصداره في ١٠ تشرين الثاني القرار رقم ٤٦٤ الذي يعدّ تعديل الدستور غير شرعي، ولاغياً لا مفعول له، ويحلّ المجلس النيابي، ويقف تطبيق الدستور إلى ما بعد اجراء انتخابات جديدة، ويكل السلطة التنفيذية إلى رئيس دولة، رئيس حكومة، يعيّنه المندوب العام، ويؤازره وزراء دولة يعيّنهم المندوب

---

(١) عُدِّلت المواد ١، ١١، ٥٢، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١٠٢. أنظر «محاضر المجلس النيابي اللبناني». جلسة ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ بعد الظهر، ص ٤١. وفي ٧ كانون الأول ١٩٤٣ عُدِّل البند الخامس من الدستور المتعلّق بالعلم اللبناني. أنظر عن هذا التعديل وتعديل ٨ تشرين الثاني، أنور الخطيب «دستور لبنان...»، الجزء الأول، ص ٢٩٩ ـ ٣٢٦.

(٢) مقدمة كمال جنبلاط لكتاب «ربع قرن من النضال»، ص 35.

(٣) نسخة من خطاب هللو من راديو الشرق صباح ١١ تشرين الثاني. وهي إحدى النسخ التي وزّعت في حينه.

(٤) اللايدي سبيرز: «قصة الاستقلال في سورية ولبنان»، ترجمة منير البعلبكي، بيروت ١٩٤٧، ص ٨١.

العام أيضاً ويكونون مع الرئيس مسؤولين أمامه. وعينّ هللو بموجب القرار رقم ٤٦٥ إميل اده رئيساً للحكومة[١].

وأصدر هللو أمراً باعتقال أركان الدولة فاعتقل الجند الفرنسي ليل ١٠ ـ ١١ تشرين الثاني رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورئيس الحكومة رياض الصلح، والوزراء كميل شمعون وسليم تقلا وعادل عسيران، والنائب عبد الحميد كرامي، ونقلهم إلى قلعة راشيا. وفي الحديث عن اعتقالهم وعدم اعتقال الوزيرين حبيب أبو شهلا ومجيد أرسلان يذكر كميل شمعون ما يلي: «إن أوامر الاعتقال استثنت حبيب أبو شهلا الصديق القديم لإميل اده أملاً باكتسابه، والأمير مجيد أرسلان خوفاً من إثارة اضطرابات قوية بين أعوانه الكثيرين من الدروز»[٢].

والسبب الذي ذكره كميل شمعون عن عدم اعتقال مجيد أرسلان أكّده كاترو لسفير لبنان في موسكو، خليل تقي الدين، عند التقائهما في العاصمة السوفياتية عام ١٩٤٧ حين قال له: «لم نعتقل الأمير مجيد أرسلان لأننا آثرنا عدم معاداة الدروز، وعدم إثارتهم كما فعلنا في عام ١٩٢٥»[٣]. ومن هذا يُفهم أن عدم اعتقاله وحبيب أبو شهلا ليس مصادفة أو نتيجة لتجنّبهما الجند الفرنسي، فالمخابرات الفرنسية كانت بالتأكيد تعرف مكان إقامتهما، وتراقب تحرّكهما الذي يجري علناً، وإنما هو استثناء مقصود للأسباب التي ذكرت أعلاه لم يأت بالنتيجة المرجوّة.

زادت تدابير هللو من وحدة اللبنانيين. وابتداء من ١١ تشرين الثاني عمَّ الإضراب جميع المناطق، وأُقفلت المحال التجارية، ولم تنفع حراب الفرنسيين في فتحها بالقوة. وقامت مظاهرات ضخمة في بيروت وسائر المدن شاركت فيها النساء من مختلف الطوائف، وتصدّرتها سيدتان درزيتان هما نظيرة زين الدين[٤] ونجلا صعب رئيسة الاتحاد النسائي اللبناني[٥]. واختفت، إلاّ من أفواه الفرنسيين وعملائهم، التصنيفات الفئوية والمناطقية. ولم ينجح العملاء في إيقاد نار الفتنة الطائفية بين الدروز والمسيحيين في جبل لبنان. ولم يعطِ الدروز أي بعد طائفي لمقتل أحدهم تحت بلدة دير القمر، ولم يقوموا بأية ردّة فعل انتقاماً

---

(١) «النشرة الرسمية للمفوضية العليا...»، مجلّد عام ١٩٤٣، ص ١٩٠، وأنور الخطيب: «دستور لبنان...»، الجزء الأول، ص ٣٢٧ ـ ٣٣٣.

(٢) Camille Chamoun: «Crise en Moyen Orient», Paris 1963, p 115.

(٣) مقابلة شخصية مع سفير لبنان خليل تقي الدين في ٦ أيار ١٩٨٧.

(٤) ذكرت اللايدي سبيرز في «قصة الاستقلال في سورية ولبنان»، ص ٩١، أن نظيرة زين الدين تصدَّرت المظاهرات النسائية.

(٥) محمد خليل الباشا: «معجم أعلام الدروز»، المجلّد الثاني، ص ٨٩.

له، لأنهم علموا أنه قتل بيد عملاء السلطة، ووعوا أبعاد المؤامرة. وفشل هؤلاء العملاء كذلك في إيقاد نار الفتنة بين المسلمين والمسيحيين في بيروت، والعبث بالصداقة العربية الأرمنية[1].

لم يكن عند الدروز أحزاب ومنظمات خاصّة بهم ليعملوا من خلالها. لكن المرحلة العصيبة كانت خير جامع ومنسِّق لجهودهم وجهود سواهم فانصهروا في بوتقة العمل الوطني الموحّد والانتفاضة الاستقلالية، واسهم المسؤولون منهم، والمنتسبون إلى المنظمات والأحزاب اللبنانية وغير المنتسبين، في العمل السياسي والعسكري، وكل ما من شأنه أن يخدم قضية الاستقلال. ومن أبرز الهيئات الوطنية التي تمثَّلوا فيها هيئة «المؤتمر الوطني»[2] الذي انعقد في ١٢ تشرين الثاني، وأصدر بلاغاً وصف نفسه فيه أنه يمثل جميع المذاهب والمناطق والنزعات، ودان عمل الفرنسيين واستنكر اجراءاتهم، واعتبر أن السلطات الشرعية الدستورية هي وحدها دون سواها صاحبة الحق في التكلُّم والمفاوضة باسم لبنان[3].

أنهى إميل اده حياته السياسية بغلطة كبيرة إذ قبل السير بعكس التيَّار الاستقلالي الجارف، وتسلَّم حكومة لا شرعية من يد المندوب العام الفرنسي، وباشر تشكيل الحكومة مراهناً على أصدقائه وحلفائه السابقين، متوقِّعاً اشتراكهم فيها، ومراهناً بالتالي على تحالفه السابق مع كمال جنبلاط في الانتخابات وعلى العلاقة التي كانت قائمة بين السلطة المنتدبة ونظيرة جنبلاط. لكن كمال جنبلاط رفض الاشتراك في حكومة إميل اده، وسعى لإسقاطها، واشترك في عمل لجان المقاومة الوطنية[4].

ثم حضر كمال جنبلاط مع حليفه جميل تلحوق، ومع خصميه في الانتخابات النيابية مجيد أرسلان ونسيب الداود، جلسة مجلس النواب في منزل صائب سلام حيث أعطوا الحكومة الوطنية الثقة معبِّرين بذلك عن توحُّدهم وتوحُّد طائفتهم حول المشروع الوطني الاستقلالي. فالانتداب قسّم اللبنانيين، وقسَّم كذلك الدروز، والاستقلال وحَّدهم. وفي هذا يقول كمال جنبلاط إن الجمهور استقبله وجميل تلحوق بالهتافات المدوية وبكاء الفرح «لعلمهم أن انضمامه إلى الحركة الوطنية يعني في الواقع وحدة الدروز في مطالبتهم باستقلالهم

---

(١) نقولا هوفهانسيان: «النضال التحرُّري الوطني في لبنان»، ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨، تعريب بسام أندويان، بيروت ١٩٧٤، ص ٨٧.

(٢) أنظر ص٢٦٣.

(٣) بيان المؤتمر الوطني وارد عند بيار زيادة: «التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان»، ص ٢٥٩.

(٤) قال كمال جنبلاط: «اشتركت فعلاً في لجان المقاومة في بيروت مع السيد حميد فرنجية وغبريال المر، وكنا نواصل العمل في بيروت لاتخاذ التدابير اللازمة في سبيل التخلُّص من الحكومة التي فرضها الفرنسيون على لبنان»، أنظر تصريحه في «الصفاء»: عدد ٢٤ أيار ١٩٤٦.

المنشود، وقطع كل أمل بنجاح الحركة المعاكسة. فوحدة الدروز خاصة، والوحدة اللبنانية بصورة عامة، هي التي كان لها التأثير الفعّال في إرجاع الأمور إلى نصابها في لبنان»[1].

وبعد أن أحجم من اتصل بهم إميل اده من النواب والوزراء عن دخول الحكومة، ألّفها من سبعة مديرين وخمسة محافظين، من بينهم عن الدروز مدير الزراعة حليم النجّار، ومحافظ مدينة بيروت شفيق الحلبي. رفض حليم النجّار الاشتراك في الحكومة كما رفض أربعة مديرين غيره، وأعلن رفضه في ١٦ تشرين الثاني[2]. أمّا شفيق الحلبي، المشهور عنه تعاونه مع الفرنسيين منذ عام ١٩١٨، فقد قبل الاشتراك في حكومة اده، فقوبل عمله بالسخط والاستنكار، وبعد عودة الحكومة الشرعية إلى ممارسة أعمالها عزلته وسائر الموظفين الذين قبلوا مثله التعاون مع إميل اده.

٢ ـ الحكومة الوطنية في حماية الدروز: وجّه رئيس المجلس النيابي صبري حماده دعوة إلى النواب صباح ١١ تشرين الثاني للاجتماع. وانصرف مدير المجلس العام خليل تقي الدين، وبعض موظفيه، إلى الاتصال بأكبر عدد ممكن من النواب[3]. فلم يتمكّن من الحضور إلى بناء المجلس النيابي إلاّ رئيس المجلس وستة نواب، والوزيران مجيد أرسلان وحبيب أبو شهلا اللذان نجوا من الاعتقال. ووقّعوا جميعاً على مذكرة احتجاجية باسم جميع النواب تدين اجراءات الفرنسيين، واعتقالهم أركان الدولة، وتعتبر أن الدستور قائم وأن البرلمان يمثّله تمثيلاً شرعياً، ورفعوها إلى ممثّلي دول الحلفاء والدول العربية، ووضعوا علماً جديداً محرّراً من الألوان الفرنسية.

ثم انتقلوا إلى دار الرئيس بشارة الخوري حيث تعرّضوا لاعتداء الفرنسيين. لكن بعض مرافقيهم تمكنوا من تأمين حمايتهم[4]. وهناك صدر المرسوم رقم واحد للحكومة الوطنية الشرعية بتاريخ ١١ تشرين الثاني، الذي يقضي بتوزيع مراكز الوزراء المعتقلين على الوزيرين مجيد أرسلان وحبيب أبو شهلا، ويجعلهما مجلس وزراء يتسلّم موقّتاً صلاحيات رئيس

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) أنظر إعلان حليم النجّار الذي يرفض فيه الاشتراك في حكومة اده، منير تقي الدين: «لبنان ماذا دهاك»، ص ٣١٧.

(٣) يوسف سالم: «٥٠ سنة مع الناس»، ص ١٦٣.

(٤) يذكر منير تقي الدين في «لبنان ماذا دهاك»، ص ٨٠ (هامش رقم ٣) أن الفرنسيين الذين ركّزوا المدافع الرشّاشة على سطوح المنازل المجاورة بيت الرئيس بشارة الخوري، أطلقوا النار على الحشد الموجود في هذا البيت الذي يضم الوفد الحكومي والنيابي، فتصدّى لهم هو وأديب البعيني وأطلقا النار عليهم وأرديا أحدهم قتيلاً. أنظر أيضاً اللايدي سبيرس: «قصة الاستقلال في سورية ولبنان»، ص ١٠٢، وجريدة «علامة استفهام» (؟): عدد ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٣.

الجمهورية على أن يقوم موقتاً نائب رئيس مجلس الوزراء حبيب أبو شهلا مقام رئيس مجلس الوزراء[1].

وانعقد في منزل صائب سلام في ١٢ تشرين الثاني جلسة نيابية بحضور الحكومة الوطنية الشرعية، لأنه لا مانع دستورياً من عقد جلسات النواب خارج المجلس النيابي في أي مكان من بيروت. فاطّلع النواب من الحكومة على تدابيرها، ومنحوها الثقة بالإجماع. واعتبروا حكومة إميل اده باطلة، وباطلاً كل قرار تتخذه، وأن الدستور لا يزال قائماً. وأرسلوا قرارهم هذا الذي يتضمّن أيضاً احتجاجهم على إجراءات الفرنسيين إلى الدول الحليفة والدول العربية[2].

إن حكومة وطنية شرعية مؤلّفة من وزيرين، ممنوحة ثقة جميع النواب الذين حضروا جلسة ١٢ تشرين الثاني، لا تزال طليقة، ويمكنها ممارسة السلطة التنفيذية نيابة عن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وسائر الوزراء المعتقلين. لكن السؤال المهم، بعد أن تعذّر إيجاد حماية لها في كل من السفارة البريطانية والمصرية والعراقية، هو أين تمارس عملها بمنجى من تدابير الفرنسيين؟ كان من رأي رئيس المجلس النيابي صبري حماده أن يذهب إلى الهرمل، ويعتصم في تلك المنطقة الحصينة البعيدة بين أنصاره. لكن رأي الأكثرية غلب رأيه، وهو أن تذهب الحكومة إلى مكان يجمع بين توفير الحماية لها والقرب من العاصمة لتكون على اتصال مباشر بمجريات الأمور، وأن يبقى رئيس المجلس النيابي معها لأنه يمثّل السلطة التشريعية، وهذا المكان هو بشامون، فذهبت إليه بناء لرأي مجيد أرسلان[3].

فور وصول الحكومة إلى بشامون استضافها بيت حسين الحلبي، وتولّى حراستها أكثر من ثلاثين شاباً مسلّحاً. ولدى سماع سكّان القرى المجاورة والبعيدة بقدومها توافد المسلّحون، وأكثريتهم الساحقة من الدروز، لحمايتها والانخراط في حرسها الوطني. يقول مجيد أرسلان: «عندما وصلنا إلى بشامون «طرحنا الصوت» فلبّى نداءنا ألوف الرجال الذين شكّلوا قوة مقاومة نواتها خمسمائة مزوّدون بالبنادق والذخيرة. وكان هناك أكثر من ألفين من الرجال المدرّبين تدريباً حسناً، والذين كانوا ينتظرون وصول الأسلحة لهم»[4]. واتخذت الحكومة مستشاراً سياسياً هو خليل تقي الدين، ومستشاراً عسكرياً هو فوزي الطرابلسي.

---

(١) نص المرسوم وارد عند بيار زيادة: «التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان»، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٢) قرار الحكومة وارد عند منير تقي الدين: «لبنان ماذا دهاك»، ص ٣٠٨.

(٣) أنظر عن تنقّلات الحكومة، المرجع نفسه، ص ٨٣ ـ ٨٤.

(٤) الياس عبود: «أوراق مضيئة للأمير الفارس، الأمير مجيد أرسلان. قاهر اتفاقية سايكس بيكو»، طبعة ١٩٨٤، ص ١١٧.

وأنشأت من المتطوّعين والملتحقين بها من رجال الدرك حرساً وطنياً تسلّم وزير الدفاع مجيد أرسلان قيادته العليا، وسُلِّمت قيادته الميدانية لأديب البعيني[1].

كانت الحكومة الوطنية استمراراً للشرعية، وقامت على الصعيد العسكري بتنظيم المقاومة المسلّحة والتصدّي لهجمات الجند الفرنسي، وعلى الصعيد السياسي بإصدار عدة بلاغات تؤكّد حصر مرجعية شؤون الدولة والتكلّم باسم اللبنانيين بها. فقد أصدرت من بشامون بلاغاً في ١٣ تشرين الثاني إلى عموم مأموري الجمهورية اللبنانية وموظفيها أن يمتنعوا عن تأدية أعمالهم ومأمورياتهم، وأن لا يطيعوا للحكومة غير الشرعية أمراً ولا يعترفوا بها، وأن يكفّوا عن العمل إلى أن تتولّى الحكومة الشرعية السلطة الفعلية. وبلّغت في اليوم نفسه أمين صندوق الخزانة اللبنانية والمدير العام لمصرف سورية ولبنان بعدم دفع أي مبلغ إلّا بالاستناد إلى أمر منها، وعدم التقيّد في هذا الموضوع بأوامر حكومة إميل اده. وأصدرت في ١٩ تشرين الثاني بلاغاً إلى الشعب اللبناني تعلن فيه أنها ماضية في الجهاد حتى تتحقّق أماني البلاد الوطنية كلها، وهذه الأماني تنحصر في أمرين اثنين هما إطلاق سراح المعتقلين، وعودة الحياة الدستورية[2].

وبين مساء ١٥ ومساء ١٦ تشرين الثاني قام الجند الفرنسي بخمسة هجومات على بلدة بشامون تصدّى لها الحرس الوطني[3]. وأذاعت الحكومة الوطنية، التي انتقلت عندما بدأت المعركة إلى سرحمول، البلاغ الحربي رقم واحد تاريخ ١٧ تشرين الثاني الذي يعلن عن نبأ الهجوم الفرنسي وتصدّي الحرس الوطني له وسقوط شهيد من عين عنوب هو سعيد فخر الدين. وهذا البلاغ مذيّل بتوقيع «وزير الدفاع الوطني والقائد العام لقوات الحرس الوطني» مجيد أرسلان. ومنه ومن تقرير أديب البعيني[4] الذي صدر أيضاً في حينه يتأكّد أن معركة

---

(١) يوسف مزهر: «تاريخ لبنان العام»، الجزء الثاني، ص ١١٦٤. وجبران جريج: «حقائق عن الاستقلال أيام راشيا»، بيروت ١٩٨٢، ص 34. وفي مقابلة شخصية مع رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، جبران جريج، في ٣١ تشرين الأول ١٩٨٥ صرّح أن القيادة الميدانية سُلّمت لأديب البعيني نظراً لخبرته العسكرية في الدرك اللبناني.

(٢) أنظر نصوص هذه البلاغات عند منير تقي الدين: «لبنان ماذا دهاك»، قسم الملاحق. صفحات متفرقة. وبيار زيادة: «التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان»، ص ٢٧٥.

(٣) للمزيد من المعلومات عن الحرس الوطني أنظر «علامة استفهام»: الأعداد بين ١٣ و٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣.

(٤) تقرير أديب البعيني، من أوراق وليم صعب، ومما جاء فيه: «وفي اليوم الثاني هاجمت قوة الجيش قرية بشامون بخمس مصفحات حربية مؤهّبة بعتادها الحربي. فعندما تأكّدوا رجال الحرس سوء نية الافرنج أُمروا من مدرّب الحرس بإطلاق النار على العدو فهبّوا شبه الأسود وهاجموا العدو بإطلاق العيارات النارية من بنادقهم فأردوا الاثنان الذين كانوا يرفعون الحجارة. منهم اندفع أحد المجاهدين سعيد فخر الدين وتأهّب ليلقي قنبلة يدوية على التنك. تعرّض بعمله هذا لرصاص المترليوز الذي كان وراء السنسال فأصيب من العدو وخرّ شهيداً والقنبلة في يده من شدّة المقاومة، تمكّن العدو من الهرب تحت حماية رصاص التنك الذي كان يضرب من أول عينعنوب إلى أن كشفه مترليوز الحرس وقتل ثلاثة من رجاله فولّى هارباً».

نشبت طوال يومين بين قوات الحرس الوطني والقوات الفرنسية هي الوحيدة في مرحلة الاستقلال بين ١١ و٢٢ تشرين الثاني استشهد فيها مجاهد درزي واحد هو الشهيد الوحيد في هذه المرحلة، وقتل ثلاثة عشر جندياً فرنسياً. كما يتأكّد أن الحرس الوطني هو الذي وقف زحف القوات المصفّحة الفرنسية لا التدخل البريطاني الذي ظهر في مجالات أخرى.

حضر حسن الأطرش وشكيب وهاب من جبل الدروز إلى بشامون. وكان مجيد أرسلان يعوّل على مساعدة جبل الدروز في حال اشتداد الأزمة[1]. وكان الدروز يهدّدون بالزحف إلى بيروت، والأنباء تصل بين الفينة والفينة إلى المفوضية البريطانية عن قرب زحفهم، لكن الجنرال سبيرس كان ينجح في وقفهم. وهذا الكلام الذي أوردته زوجة الجنرال سبيرس[2] التي عايشت تلك الفترة، وكانت على صلة مباشرة بحوادثها، يحمل في طيّاته ثلاث دلالات هي: اتصال الحكومة الوطنية عبر وسطاء بالمفوضية البريطانية وإعلامها بتحرُّكاتها، وتأثير المفوضية البريطانية في سير الأمور المتمثّل هنا في منع الدروز من الزحف إلى بيروت، والتأكيد على أن معظم الثائرين الموجودين في بشامون هم من الدروز وأنهم مهيّأون وقادرون عسكرياً على الزحف إلى بيروت.

فسياسة الفرنسيين لم تجدِ إذاً في تجنُّب إثارة الدروز ضدهم بعدم اعتقال مجيد أرسلان فقد كانوا بمجاهديهم وبما لديهم من إمكانيات مع الحركة الاستقلالية، واستقبلوا الحكومة الوطنية في بشامون وحموها موفّرين للشرعية ملجأ أميناً تستمر فيه، ومناخاً ملائماً لممارسة أعمالها.

٣ ـ انتصار الاستقلال: تعارضت السياستان: البريطانية والفرنسية إزاء استقلال لبنان. فالفرنسيون، ومن موقع الضعف، يحاولون منحه مشروطاً بمعزل عن البريطانيين بموجب اتفاق ثنائي يضمن استمرار نفوذهم ومصالحهم. والبريطانيون، ومن موقع القوة لأنهم محتفظون بالقيادة العسكرية العليا في سورية ولبنان، ومعنيون بحفظ الأمن فيهما، يريدون من استقلال لبنان إزاحة الفرنسيين للحلول مكانهم، لذا قدّموا للشرعية اللبنانية تأييداً كبيراً تمثّل مباركةً من الجنرال سبيرس للحكومة الوطنية، وموافقة على اجراءاتها واجراءات المجلس النيابي، وتأكيداً من الجيش البريطاني على احترام استقلال لبنان، وإدانة لاعتقال الفرنسيين للحكومة الوطنية[3]، وتهديداً من رئيس الوزارة البريطانية تشرشل بإلغاء الاعتراف بلجنة التحرير الوطني الفرنسية وبوقف تسليح قواتها في حال إصرار ديغول على

---

(١) يوسف مزهر: «تاريخ لبنان العام»، الجزء الثاني، ص ١١٧٦.

(٢) اللايدي سبيرز: «قصة الاستقلال في سورية ولبنان»، ص ٩٨ ـ ٩٩.

(٣) منشور المركز العام للجيش التاسع البريطاني، أورد نصّه حليم أبو عز الدين في «تلك الأيام»، الجزء الأول، ص ١٨٦.

عدم إطلاق سراح المعتقلين «فعمل الفرنسيين العنيف يخالف تمام المخالفة ميثاق الأطلسي»[1].

وإزاء هذا التأييد البريطاني، وتألُّب الأكثرية الساحقة من اللبنانيين ضد الفرنسيين وقد وحَّدهم هللو أكثر من ذي قبل، وجد الفرنسيون أنفسهم في موقف حرج. وجاء كاترو إلى بيروت في ١٦ تشرين الثاني موفداً من ديغول[2] وباشر مفاوضاته. وعبثاً حاول بمفاوضة بشارة الخوري إيجاد حل للقضية إمّا بإقالة حكومة رياض الصلح التي اتهمها الفرنسيون بالعداء لهم وحمَّلوها مسؤولية ما جرى، أو بإرجاء دورة المجلس النيابي أربعة أشهر. كما لم تسفر مفاوضاته مع رياض الصلح عن حلٍّ يخرج الفرنسيين من ورطتهم[3].

وقابل القائد الفرنسي روجيه مجيد أرسلان بعد أن ركب سيارة غير سيارته، وسار بحماية شكيب وهاب بناء على طلب خليل تقي الدين «لأنه لا يجوز أن تجتاز سيارة تحمل العلم الأجنبي أرضاً تحت سيطرة القيادة العامة والحكومة الشرعية للبلاد»، وطلب إلى مجيد أرسلان أن يقابل كاترو. لكن مجيد أرسلان رفض، وطلب إليه التوجُّه إلى راشيا «لأن الكلمة الأولى هي لرئيس البلاد»[4].

ركَّز الفرنسيون إذاً على إيجاد حكومة بديلة عن حكومة رياض الصلح أو وقف الحياة النيابية لأربعة أشهر، وحاولوا إيجاد شرخ بين بشارة الخوري ورياض الصلح، ثم بين الحكومة الوطنية والمعتقلين في راشيا. لكنهم فشلوا في هذه الأمور، كما فشلوا في معالجة الأزمة مع المسؤولين اللبنانيين بمعزل عن البريطانيين الذين كانوا يمسكون بزمام الأمور ويراقبون تطور الأوضاع. لقد قدم وزير الدولة البريطاني، كايزي، إلى بيروت في ١٩ تشرين الثاني وللمرّة الثانية بعد قدومه إليها في الثاني عشر منه، وسلَّم بحضور سبيرس إلى الجنرال كاترو إنذاراً بوجوب قبول مؤتمر ثلاثي لبناني بريطاني فرنسي طلبه البريطانيون سابقاً، وإطلاق سراح المعتقلين في مهلة ٣٦ ساعة، وإلَّا فإن البريطانيين يعلنون الحكم العرفي للحفاظ على الأمن، ويستولون على السلطة بالقوة، ويرسلون قواتهم لتحرير المسجونين[5].

---

(1) Winston Churchill: «L'étna Se referme, Mémoires sur la deuxième Guerre», TV Paris 1950, pp. 185 - 186.

(٢) سمّى المجلس البلدي لمدينة بيروت أحد شوارعها باسم ديغول في حزيران ١٩٤٣. أنظر الملحق رقم ٢٦. وعندما وصل كاترو إلى بيروت في تشرين الثاني وجد صور ديغول ممزَّقة. وهذا أحد الادلة على حلول العداء لديغول مكان التقدير.

(٣) أنظر عن هذه المفاوضات، بشارة الخوري: «حقائق لبنانية»، الجزء الثاني، ص ٤٥ ـ ٤٧.

(٤) من مذكرات مجيد أرسلان، أنظر «الجبل»: عدد ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٥.

(٥) «مذكرات ديغول» الوحدة، ص ٢٧٦.

لم يعد أمام الفرنسيين إلاّ الإذعان للأمر الواقع فأطلقوا سراح المعتقلين صباح ٢٢ تشرين الثاني. وسارت في بيروت مظاهرات كبيرة لاستقبالهم، كما سارت مظاهرة كبيرة على رأسها سامي الصلح وضعت العلم اللبناني على سطح مجلس النواب مكان العلم القديم[١]، أعقبتها مظاهرات أخرى بعد انتقال مجيد أرسلان وأفراد الحرس الوطني وحشد درزي كبير من بشامون إلى بيروت[٢].

صحيح أن الوطنيين في لبنان وسورية اعتمدوا على البريطانيين، وصحيح أن معركة الاستقلال في لبنان حُسمت بإنذار بريطاني للفرنسيين، فكان الكيان اللبناني هبة من الفرنسيين عام ١٩٢٠ واستقلاله هبة من البريطانيين عام ١٩٤٣. بيد أن دور اللبنانيين المهم كان في حسن استغلال تناقض المصالح البريطانية والفرنسية، وفي اتحادهم وصمودهم على الصعيد الرسمي والشعبي ومظاهراتهم، وعلى الأخص في الحكومة الوطنية وتصدّي حرسها للفرنسيين، الذي عنى أن هناك استعداداً أكيداً للقتال. ولو لم يكن اللبنانيون هكذا، ولو لم يقفوا على أرجلهم، لما استطاع البريطانيون مساعدتهم.

إعادة جبل الدروز إلى الوحدة السورية

تأرجح وضع جبل الدروز من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٤٢ بين المحافظة التابعة للحكومة العربية، والمحافظة التابعة لسورية في عهد الانتداب الفرنسي مع احتفاظها بقدر يسير من الاستقلال الإداري والمالي، وبين الدولة المستقلة عن سورية والمرتبطة بها بالجنسية والعلاقات الاقتصادية فقط. بيد أنه ابتداء من مطلع عام ١٩٤٢ سيتم توحيد جبل الدروز مع الوطن الأم توحيداً نهائياً على مراحل.

بعد طرد الفيشيين، ودخول الحلفاء إلى سورية ولبنان، صدر عن المندوب السامي كاترو في تموز ١٩٤١ تأكيد آخر لاستقلال سورية بحدودها الطبيعية أعلن فيه أن جبل الدروز سيبقى في نطاق الجسم السوري، وأن حركة الانفصال لن يكتب لها النجاح. وهذا ما أكّده أيضاً العقيد الفرنسي مونكلار عند وصوله إلى السويداء في ٣١ تموز، «فقوبل هذا التأكيد بالرضى والاستحسان من حزب الكتلة باستثناء طلاب الانفصال»[٣]. وفي الثاني والعشرين من أيلول صرّح كاترو، بمناسبة تعيينه تاج الدين الحسني رئيساً للجمهورية

(١) سامي الصلح: «مذكرات سامي بك الصلح، صفحات مجيدة من تاريخ لبنان»، ١٨٩٠ - ١٩٦٠، بيروت ١٩٦٠، ص ٨٠.

(٢) «البيرق»: عد ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٣، و«الديار»: عدد ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٣.

(٣) سعيد الصغيّر: «بنو معروف الدروز»، ص ١٩٤.

السورية، أن كلًّا من منطقتي جبل الدروز والعلويين جزء متمِّم لدولة سورية يطلق عليه اسم محافظة تتمتَّع بنظام خاص مالي إداري[1].

وتلا ذلك إصدار كاترو في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٢ القرار رقم ٢٢ ف.ل، بناء على نص استقلال سورية الصادر عنه بتاريخ ٢٧ أيلول ١٩٤١. وهذا القرار ينص على أن المنطقة المدعوة حالياً «منطقة جبل الدروز»، والمستقلّة استقلالاً إدارياً، هي جزء متمِّم لدولة سورية، ويطلق عليها اسم «محافظة جبل الدروز»، وتتمتَّع بنظام خاص إداري ومالي تحدّد أساليبه في نظام أساسي خاص تدار بموجبه المحافظة، وتدار أيضاً وفاقاً لدستور الجمهورية السورية وقوانينها وأنظمة إدارتها العمومية[2].

وهذا النظام الأساسي الذي أُلحق بقرار الجنرال كاترو هو نفسه النظام الأساسي الذي أصدره المفوض السامي بعد عقد المعاهدة السورية الفرنسية في عام ١٩٣٦ مع اختلاف بسيط هو أن نظام ١٩٣٦ يسمِّي جبل الدروز منطقة عليها محافظ، ونظام ١٩٤٢ يسمِّيه محافظة عليها محافظ يلقَّب بـ «المحافظ الممتاز»[3]، وقد أعيد إعطاؤه من جديد تلبية لطلب زعماء الدروز وفي طليعتهم حسن الأطرش الذي أكَّد للجنرال ديغول عندما زار جبل الدروز في تموز ١٩٤١، وأكَّد لكاترو في ١٥ كانون الأول ١٩٤١ في دمشق، وجوب إعادة نظام جبل الدروز الذي أعطي له في عام ١٩٣٦ بموجب المعاهدة السورية الفرنسية بدون زيادة أو نقصان[4].

وألغي النظام الأساسي القضائي القديم لجبل الدروز بموجب القرار عدد ٧٦ ف.ل، الصادر في ٦ شباط ١٩٤٢[5]. وألغيت مديرية العدلية، ورُبطت جميع المحاكم ما عدا المحاكم المذهبية الدرزية بوزارة العدلية السورية بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٩ أس، تاريخ ١٦ نيسان ١٩٤٢. وعُيِّن زيد الأطرش قائداً لسرية الدرك السيَّار في دمشق. وتمَّ توحيد الدرك في جميع المحافظات السورية، وبلَّغ رئيس الوزارة السورية جميل الألشي ذلك إلى زعماء جبل الدروز عند زيارته الجبل فقوبل هذا التدبير بارتياح عظيم. وقد نصّ المرسوم رقم ٥٥ تاريخ ١٤ آذار ١٩٤٣ على إلحاق دوائر الدرك والشرطة والبرق والبريد بالدوائر المركزية في العاصمة السورية، وعلى أن تمنح خزينة الجمهورية السورية خزينة

---

(١) يوسف الحكيم: «سورية والانتداب الفرنسي»، ص ٣٢١.

(٢) «النشرة الرسمية للمفوضية العليا...»، عدد ٣١ كانون الثاني ١٩٤٢، ص ١٨.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) رسالة حسن الأطرش إلى كاترو، مركز الوثائق التاريخية في دمشق، وثيقة رقم ٢٩٠١.

(٥) «النشرة الرسمية للمفوضية العليا...»، لعام ١٩٤٢، ص ٤١.

محافظة جبل الدروز، اعتباراً من أول كانون الثاني ١٩٤٣، إعانة سنوية مقدارها ستون بالمئة من نفقات الدوائر المذكورة[1].

وتمثَّل جبل الدروز في الوزارات السورية إذ تسلَّم عبد الغفار الأطرش وزارة الدفاع الوطني في الوزارة التي شكَّلها حسن الحكيم في ٢٠ أيلول ١٩٤١، وظلَّ فيها إلى حين وفاته في ١١ آذار ١٩٤٢. ثم تسلَّم حسن الأطرش وزارة الدفاع في الوزارة التي شكَّلها حسني البرازي في ١٢ نيسان ١٩٤٢، وفي الوزارة التي شكَّلها جميل الألشي في ٨ كانون الثاني ١٩٤٣ تاركاً منصب «محافظ الجبل الممتاز» لتوفيق الأطرش الذي تسلَّمه بالوكالة ثم بالأصالة.

بهذه التدابير، وبانتخاب نواب عن جبل الدروز للبرلمان السوري عام ١٩٤٣، تحوَّل الجبل إلى محافظة سورية. ولم يبق إلاّ إلغاء بعض النواحي الإدارية والمالية التي هي آخر مظهر من مظاهر الاستقلال ليتم ربطه كلياً بالسلطة المركزية في دمشق. وبتعيين عبد الغفار الأطرش وزيراً للدفاع، وبعض أبناء الجبل في وظائف الدولة المركزية، أرضت الحكومة السورية سكَّان الجبل لأنها مثَّلتهم تمثيلاً عادلاً متلافية خطأ حكومة الكتلة الوطنية في عام ١٩٣٧ حين لم تشرك أحداً منهم في الوزارة، أو تعيِّن أحداً في وظائف الدولة الكبرى، وحين عدلت عن تعيين حسن الأطرش وعيَّنت على الجبل محافظاً من غير أبنائه فكان ذلك أحد أسباب العودة إلى النغمة الانفصالية، وإحدى الذرائع التي تذرَّع بها الانفصاليون للعمل مع الفرنسيين على إعادة فصل جبل الدروز عن سورية.

استنتاجات

وعد الفرنسيون الأحرار السوريين واللبنانيين بالاستقلال، وضمن البريطانيون هذا الوعد، لكن تنفيذه ظلَّ يتطلَّب القيام بخطوات أساسية أولاها إعادة الحياة الدستورية واجراء الانتخابات. وكان قبول الفرنسيين اجراء الانتخابات في ظروف غير ملائمة بداية هزيمتهم لأنها أوصلت إلى كل من البرلمان السوري والبرلمان اللبناني أكثرية وطنية انبثق عنها حكومتان وطنيتان عملتا على إنهاء الانتداب الفرنسي، وتحرير الدستور من المواد التي تقيِّده وتنص على حقوق الدولة المنتدبة وصلاحياتها.

أحسن السوريون واللبنانيون استغلال فرصة ضعف الفرنسيين في الحرب العالمية الثانية، ومنافسة البريطانيين لهم، وتناقض مصالح الفريقين، فحقَّقوا بسهولة، وبالسياسة، وبصدام محدود مع الفرنسيين، ما عجزوا عن تحقيقه في الثورات التي قاموا بها. وجاء إحجام

---

(١) «الجريدة الرسمية للجمهورية السورية»، العدد ١١، تاريخ ٢٥ آذار ١٩٤٣، ص ٢٩٢ - ٢٩٣.

الفرنسيين عن إبرام المعاهدتين اللتين عقدوهما مع سورية ولبنان عام ١٩٣٦ لمصلحة البلدين لأنهما حققا في عام ١٩٤٣ استقلالاً بدون معاهدة أو اتفاق يضمن للفرنسيين مكاسب اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو ثقافية كما كانوا يتوخون، لكنه استقلال يتطلّب ليكون كاملاً تسلُّم المصالح وإجلاء الجيوش الأجنبية.

ما هو دور دروز لبنان وسورية في تلك المرحلة؟ إن دور دروز لبنان ظهر في العمل السياسي والعسكري معاً بينما ظهر دور دروز سورية في العمل السياسي من أجل إلغاء الكيان المصطنع «دولة جبل الدروز» وإعادة الجبل إلى الوحدة السورية التي هي أحد شروط استقلال سورية الحقيقي التام، وقد تم ذلك بتدابير عديدة مدروسة، وبدون أخطاء كما حصل بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩. انقسم دروز لبنان كسواهم حول قبول الانتداب، إلاّ أنهم اتفقوا على إلغائه عام ١٩٤٣، وتكتّلوا مع سائر المسلمين لإلغاء مرسوم أيوب ثابت الجائر الذي يزيد من غبن المسلمين في التمثيل النيابي ويؤدّي، في حال العمل به، إلى إضفاء الصبغة المسيحية على لبنان على حساب الصبغة العربية والإسلامية. وانقسموا في الانتخابات بين كتلويين ودستوريين، إلاّ أنهم توحّدوا حول مطلب الاستقلال فأعطى نوابهم الثقة لحكومة رياض الصلح، وكانوا مع تعديل الدستور، ووقفوا جميعاً ضد حكومة اميل اده المفروضة من الفرنسيين، ومع الحكومة الوطنية، أي أنهم توحّدوا حول العمل الوطني. ولم يكونوا شركاء في وضع الميثاق الوطني، إلاّ أنهم انضمُّوا إلى ركب الموافقين عليه، واتفقوا مع واضعيه على التركيز على استقلال لبنان عن الشرق والغرب على الأقل في مرحلة الاستقلال كما عند كمال جنبلاط الذي سيكون عنده معارضة مستقبلية له عند تكشّف معايبه بتكريسه النظام السياسي الطائفي، وبغموض مفهومه للعروبة.

ويبدو إسهام دروز لبنان في المعركة العسكرية أكبر منه في المعركة السياسية، وهذا يأتي دليلاً على أن دورهم العسكري هو أكبر من دورهم السياسي في لبنان كما في سورية. إن الخوف منهم منع الفرنسيين من اعتقال الوزير مجيد أرسلان فكان ذلك خدمة لقضية الاستقلال لأنه سهّل قيام حكومة وطنية جسّدت الشرعية اللبنانية، ولأنه أفضى إلى تأسيس الحرس الوطني في بشامون، الذي كان تعبيراً عن الإصرار على مواجهة الفرنسيين والتصدّي لهم بقوّة السلاح كما جرى في ١٥ و١٦ تشرين الثاني ١٩٤٣.

الفصل الثالث

من الاستقلال إلى الجلاء ١٩٤٣ ـ ١٩٤٦

الدروز في لبنان المستقل

١ ـ **بدء مسيرة كمال جنبلاط**: كان كمال جنبلاط في الخامسة من عمره عند مقتل والده في عام ١٩٢١ فتسلّمت والدته نظيرة جنبلاط زمام الأمور. ومع أنها لم تكن نائبة أو وزيرة، فقد فاقت معظم الوزراء والنواب في النفوذ، وقامت بدور سياسي مهم، وعلى الأخص في ما يتلعق بدروز بلاد الشام. واعتمدت في تلبية طلبات أصحاب الوظائف والمصالح على صهرها النائب والوزير، حكمت جنبلاط، ابتداء من عام ١٩٣٤، وعلى مسؤولي السلطة المحلية، ومسؤولي السلطة المنتدبة الذين كانوا يحسبون حساباً لرأيها[1]، ويغتنمون المناسبات لإظهار احترامهم وتقديرهم لها ولولدها كمال[2]. واستطاعت بذكائها وخبرتها وتعاطيها الشأن السياسي أن تحافظ على مكانة البيت الجنبلاطي في المختارة، ذي الجذور العميقة في تاريخ سورية ولبنان، حتى يكبر ابنها كمال، فبقي في أيامها، كما كان في السابق، مكان الاجتماعات الدرزية، ومحوراً أساسياً من محاور السياسة اللبنانية يحسب حسابه ولا يمكن تجاهله أو تجاوزه، وملتقى كبار رجال السياسة، ومقصد الزوّار والمسؤولين الأجانب[3].

قامت سياسة نظيرة جنبلاط على ركائز ثلاثة هي: النهج التقليدي ذي الصبغة الإقطاعية الذي هو استمرار لنهج الزعماء الجنبلاطيين السابقين، وموالاة الانتداب الفرنسي، والتحالف مع أعوانه. وبالرغم من حرصها على مصلحة الدروز، وخدمة قضاياهم، أسهمت بسيرها في ركب السياسة الفرنسية المارونية في الإبقاء على ما سمّاه وليد جنبلاط «رواسب المورنة

---

(١) Clément Grandcourt, Le général: «Au Levant. Histoires de Brigands, histoires vraies», paris 1936, p. 130.

(٢) عندما أقيمت في بعبدا حفلة لتعليق الأوسمة على صدور مستحقّيها انحنى الجنرال ويغان راكعاً أمام الفتى كمال جنبلاط البالغ من العمر ٧ سنوات، وعلّق على صدره وسام الاستحقاق اللبناني. أنظر «المعرض»: عدد ٢٢ شباط ١٩٢٥.

(٣) يقول اسكندر رياشي في «قبل وبعد ١٩١٨ ـ ١٩٤١»، ص ٩٩، إن الصحافيين والمسؤولين الأجانب اعتبروا أن الذي يزور لبنان ولا يزور بكركي والمختارة، يكون مثل الذي يذهب إلى روما ولا يزور البابا.

التاريخية التي حصلت بعد تسوية ١٨٦٠ التي كانت على حساب الدروز»[١]. حتى أن حكمت جنبلاط دار في فلك هذه السياسة لأنها وصاحبتها مصدران من مصادر نفوذه. بيد أن سياسة نظيرة جنبلاط التي استمرَّت طوال عهد الانتداب، والتي عايشها كمال جنبلاط حتى كبر دون أن يتأثَّر بها، واجهت على يده تغييرات جذرية. «فكمال جنبلاط هو الذي غيَّر تاريخ البيت الجنبلاطي، وهذا البيت تمورن على أيام الست نظيرة التي حافظت على مصلحة الدروز، لكن الخط السياسي لم يكن خطاً سياسياً عربياً إسلامياً، بل كان خطاً سياسياً انعزالياً. وكمال جنبلاط هو الذي حاول أن يخرج الدروز من القوقعة المارونية ويدخلهم في الصراع العربي الإسلامي»[٢].

بويع كمال جنبلاط بالزعامة في ٥ حزيران ١٩٤٣ يوم مأتم حكمت جنبلاط[٣] فآلت إليه على أساس إقطاعي وراثي، واستمدت قوّتها في البداية من الولاء الموروث، ثم بعد ذلك مما بدأ يطرحه من مبادىء اشتراكية وأفكار اجتماعية إصلاحية خرج بها على الإقطاع الذي تحدَّر منه، ومن نهج سياسي سار عليه هو أبعد من حدود الفئوية والمناطقية[٤]. ففي حفلة التأبين المقامة تكريماً لحكمت جنبلاط في الجامعة الأميركية في بيروت في ٧ تموز ١٩٤٣ قال ما يلي: «هذه الذكرى قسم عليّ وعهد، عهد قطعته بيني وبين ربي، وقسم بيني وبينك. سنتمم ما بدأت. ونبني فوق ما أسَّست. ونشيد بإذن الله على سواعدنا العالم الذي يضمن للعامل حقّه، وللفلاّح جهده، ويوحي للغني واجبه، وللزعيم إيمانه، ويكفل للبلاد الكرامة والعمران»[٥].

وبعد شهر ونصف من ذلك التاريخ كرَّر مبادئه تلك خلال التحضير للحملة الانتخابية حين طلب في خطابه أمام الجماهير المحتشدة في جبيل تأييد إميل اده على أساسها وعلى أساس معالجة مشاكل الوطن في ضوء المصلحة العامة، والوطنية الصادقة، ورذل سياسة الأنصار والمحاسيب، والقيام بمشاريع التنمية، وتعديل الدستور بشكل يجعل السلطة ثابتة قادرة على أن تتمشّى على منهاج عمومي والوزارات ثابتة لا تسقط بعد وقت قصير من تأليفها ولأسباب واهية[٦].

(١) حديث للوزير وليد جنبلاط وارد في شريط تلفزيوني بعنوان: «حياة النحل».

(٢) المرجع نفسه.

(٣) هتف المشيِّعون في مأتم حكمت جنبلاط «مات الزعيم، عاش الزعيم». أقوال العشرات ممّن حضروا المأتم. وأنظر أيضاً «البيرق»: عدد ٦ حزيران ١٩٤٣.

(٤) سيقتصر الحديث فقط على أعمال كمال جنبلاط ومساعيه الإصلاحية بين عامي ١٩٤٣ و١٩٤٦، وسيتم الاستشهاد بتصريحاته وأقواله في هذه الفترة التي تتناولها الدراسة، لأن الحديث عن برامجه الإصلاحية ونضاله، وأفكاره ومآتيه بعدها يتطلَّب مجالاً أوسع فهي تشكِّل مواضيع دراسات عدّة متنوِّعة.

(٥) «البيرق»: عدد ٩ تموز ١٩٤٣.

(٦) أنظر خطاب كمال جنبلاط في المرجع نفسه: عدد ٢٥ آب ١٩٤٣.

ولما عارض اميل اده مسيرة الاستقلال، وتكشفت انعزاليته، ألغى كمال جنبلاط تحالفه معه، وانسحب من الكتلة الوطنية التي يرأسها فاصماً عرى علاقة بينها وبين والدته، منذ نشوئها. ولم ينضم إلى الكتلة الدستورية، وإنما اكتفى بتأييدها مرحلياً في معركة الاستقلال عام ١٩٤٣، وبالاتفاق معها في القضايا المصيرية، وفي ما عدا ذلك عارضها لأنها أظهرت عجزاً عن بناء دولة الاستقلال. وشارك في تأسيس حزب الشعب وكتلة الإصلاح. وقبل أن يؤسّس الحزب التقدمي الاشتراكي طبّق مبادئه بادئاً بنفسه حين وزّع قسماً من أملاكه، التي هي جزء يسير مما كان لعائلته، على بعض سكّان قضاء جزين، واقليم الخروب[1].

باشر كمال جنبلاط نهجه الإصلاحي منذ أن بدأ عمله السياسي نائباً ثم وزيراً. فكان، وهو أصغر النواب عمراً، (٣٦ سنة في عام ١٩٤٣) قدوة في العمل النيابي بمناقشاته واستجواباته وأفكاره. وكان قدوة في العمل الوزاري حين تسلّم في كانون الأول ١٩٤٦ مقاليد ثلاث وزارات هي وزارة الاقتصاد والزراعة والشؤون الاجتماعية[2]. قدّم مشروعاً لمكافحة الغلاء وتخفيض سعر الخبز ٣٠٪ عن سعر الإعاشة[3]. واهتمّ بمسألة توسيع زراعة القمح وتحريج الجبال. وشنّ حملة على حكومة رياض الصلح التي وهبت باسم الشعب اللبناني للحكومة البريطانية ملايين الأمتار على الساحل اللبناني وفي أغلى أراضيه لمرور الخط الحديد[4]. وهاجم أرباب النظام الذين شوّهوا بتجاوزاتهم وانحرافهم وجه الاستقلال وهاجم النظام اللبناني المبني على أساس طائفي لا يتلاءم وروح العصر ومصلحة البلاد العليا. فالأزمة التي يعاني منها لبنان بعد تحرّره من سلطة الانتداب هي، على حدّ قوله، «أزمة حكم، أزمة نظام. وهي فوق ذلك أزمة أخلاق وكفاءة، ولا يمكن تلافيها بإبدال رجل برجل ولا وزارة بوزارة، ولا موازنة بموازنة»[5].

أهمّ خطوة إصلاحية قام بها كمال جنبلاط بين عامي ١٩٤٣ و١٩٤٦ هي تقديم مذكرة إصلاحية في أيار ١٩٤٦ إلى رئيس الجمهورية بشارة الخوري بعد أن حاول مراراً تنبيهه «إلى ضرورة القيام بعمل سريع لإنقاذ لبنان من الهاوية، وتخليص البلاد من الأزمة المتجهة نحوها»[6]. وسبب تقديم المذكرة الإصلاحية من أربعة نواب إلى رئيس الجمهورية

---

(١) مانعت نظيرة جنبلاط (والدة كمال جنبلاط) في توزيع املاكه، واستطاعت أن تحافظ على بعضها بتحويلها عن اسمه. مقابلة شخصية مع محمد قاسم البعيني الذي كان مشرفاً على بعض هذه الأملاك.

(٢) تتوسّع «البيرق» في عدد ٢٨ كانون الأول ١٩٤٦ في وصف جهود كمال جنبلاط، وإبطاله دور السماسرة والمرتزقة، وانتظام العمل في الوزارات الثلاث التي تسلّمها.

(٣) المرجع نفسه: عدد ٣٠ كانون الأول ١٩٤٦.

(٤) المرجع نفسه: عدد ١٦ شباط ١٩٤٦.

(٥) أنظر نص خطاب كمال جنبلاط في المرجع نفسه: عدد ٢٢ كانون الأول ١٩٤٥.

(٦) حديث كمال جنبلاط المنشور في «الصفاء»: عدد ٢٤ أيار ١٩٤٦.

مباشرة، وعدم تقديمها عبر المجلس النيابي، يوضحه كمال جنبلاط بأنه عائد إلى إخفاق المجلس النيابي في مهمته[1].

وتتلخّص مطالب المذكرة بتعديل الدستور، وتحديد صلاحيات رئيس الجمهورية وفصل سلطته عن سلطة الحكومة لتتمكّن الحكومة من القيام بمسؤولياتها، وبجعل السلطة الإجرائية مسؤولة أمام الشعب، وأخذ ثلث الوزراء من خارج المجلس على أن يختار رئيس الحكومة الوزراء من حزب الأكثرية. كما تعالج المذكرة قضية العمّال والفلاّحين فتطالب بإنشاء مجلس استشاري للمهن والنقابات، وإنشاء مكتب لتشغيل العمّال، ووضع برنامج لإنعاش الأرياف يتناول تحديد ملكية الأرض وتقسيم الملكيات الكبيرة، وتوزيع الأملاك المهملة والفائض من أملاك الإقطاعيين الأغنياء على من لا عمل ولا ملكية لهم، ووضع مشاريع إنتاجية كالري والكهرباء لتحويل لبنان إلى مصنع في الشرق الأوسط[2].

كان تقديم المذكرة سبباً لحصول مشادّة بين مجيد أرسلان وكمال جنبلاط في جلسة المجلس النيابي في ٩ أيار ١٩٤٦ حين هاجم مجيد أرسلان موقّعيها بعنف فردّ كمال جنبلاط بالمثل منتقداً رجال العهد، وأبى أن يسحب كلامه بناء على طلب رئيس المجلس، ثم انسحب من الجلسة غاضباً بعد تقديم اقتراح بوجوب خروجه، ووقف المجلس أعماله[3]. وأعقب ذلك استقالة وزارة سامي الصلح في ٢٢ أيار بعد أن عاشت ٤١ يوماً فقط. وهذا يدلّ على عمق الأزمة السياسية والاقتصادية التي مرّت بها البلاد، وعلى عظم تأثير مذكّرة الإصلاحيّة.

وما إن شاع نبأ المذكرة الإصلاحية وما جرى بشأنها في المجلس النيابي حتى تقاطرت الوفود والبرقيات من مختلف الفئات والمناطق تعلن التأييد لأصحابها ولما جاء فيها[4]. لكن الأمر لم يخلُ من التعصّب التقليدي. لأن أنصار مجيد أرسلان وقفوا إلى جانبه لا انطلاقاً من معارضة المذكرة الإصلاحية، بل بدافع التحزّب الذي حملهم على تأييده في نزاعه مع كمال جنبلاط[5]. وتوسّطت وفود وزعامات عدّة من لبنان وسورية، بينهم عادل أرسلان وحسن الأطرش وعلي مصطفى الأطرش ويوسف عبد الغفار الأطرش لإنهاء النزاع بينهما، فتوصّلت إلى تحقيق مصالحتهما[6].

---

(١) أسباب تقديم المذكرة الإصلاحية واردة في بيان كمال جنبلاط، المنشور في «البيرق»: عدد ١٢ أيار ١٩٤٦.

(٢) «الصفاء»: عدد ١١ أيار ١٩٤٦.

(٣) بشارة الخوري: «حقائق لبنانية» الجزء الثاني ص ٢٣٨ وهو يلوم مجيد أرسلان على تصرفه. و«الصفاء»: عدد ١١ أيار ١٩٤٦.

(٤) تلقت «الصفاء» خلال عشرة أيام، ١٦٢ برقية تأييد للمذكرة الإصلاحية. أنظر عدد ٢٢ أيار ١٩٤٦.

(٥) فيما بعث مجيد جمال، وقاضي المذهب في راشيا يوسف زاكي، برقية تأييد للمذكرة الإصلاحية، أراد النائب نسيب الداود، الذي هو من أنصار مجيد أرسلان، الرد على هذه البرقية. أنظر «وادي التيم»: ملحق عدد ٢٥ أيار ١٩٤٦.

(٦) «البيرق»: عدد ١٣، و١٧ أيار ١٩٤٦.

عزم كمال جنبلاط على الاستقالة من مجلس النواب رغبة منه في استفتاء الأمّة والرجوع إلى رأيها، لكنه عاد عن عزمه، وجمّد المذكرة الإصلاحية «خشية أن تشكّل ضغطاً على الحكومة فتدفعها في تيّار الرضوخ لمطلب تقدّمت به آنذاك السياسة البريطانية بشأن توقيع معاهدة دفاع مشترك مع لبنان على غرار المعاهدة العراقية البريطانية. وقد يفيد الاستعمار، ولو بشكل غير مباشر، من المحاولات الأكثر تجرُّداً وصفاء ليمارس ضغوطه لغاياته السياسية خاصة عندما لا يكون في الحكم أشخاص مبدئيون»[1]. لكن كمال جنبلاط ظلّ متمسِّكاً بمبادىء الإصلاح التي آمن بها، فهو، إن كان قد أرجأ المطالبة بتحقيق ما جاء في المذكرة الإصلاحية لسبب خارجي، عاد وطالب به بعد زوال هذا السبب. فلقد صرَّح بعد مصالحته مع رئيس الجمهورية بأنه لا يمكن حصول تفاهم بينه وبين أي مسؤول، مهما علت منزلته، إلاّ على أساس تحقيق الإصلاح[2]. وعلى ضوء ما تقدَّم نستخلص الأمور الآتية:

١ ـ عيوب النظام السياسي الطائفي المكرَّس بدستور ١٩٢٦ وبميثاق عام ١٩٤٣، وأخطاء المسؤولين في الحكم والإدارة وتجاوزاتهم، وتقصير المجلس النيابي في القيام بدوره وتوجيه أعمال الحكومة وخدمة المصلحة العامة.

٢ ـ محاولة كمال جنبلاط الإصلاحية انطلاقاً من مبادئه المتطوِّرة، وإيمانه بمصلحة العمَّال والفلاَّحين، ونظرته إلى الإصلاح من زاوية الوطنية ومصلحة البلاد العليا. ومعارضة رئيس الجمهورية وأكثرية الوزراء والنواب محاولته لأنها لا تنتقد أخطاءهم وتطعن في ممارساتهم فحسب، بل ترمي إلى زعزعة أسس النظام الذي تسمح عيوبه بتحقيق مكاسبهم، وتطرح بديلاً عنه فيه إضعاف لدورهم وتحجيم لنفوذهم.

٣ ـ إن تقديم كمال جنبلاط للمذكرة الإصلاحية، ومعارضة مجيد أرسلان لها، شكَّلا مفترقاً رئيساً في مسيرتها السياسية، ورسما بوضوح النهج الذي سيسير كل منهما عليه في عهد الاستقلال. فالأول سلك طريق معارضة الحكم معظم حياته السياسية، والثاني سلك طريق الموالاة شبه الدائمة له.

٤ ـ تحوُّل مطالبة الدروز لنيل حقوقهم كطائفة إلى المطالبة على يد كمال جنبلاط بإصلاح النظام ثم بتغييره وتحقيق المساواة، وتعميم المنافع التي يستفيدون منها كمواطنين أسوة بغيرهم.

إذاً قبل وفاة شكيب أرسلان في ٩ كانون الأول ١٩٤٦ الذي خطَّ بدوره الإسلامي والعربي صفحة مشرقة من تاريخ الدروز، بدأت تبدء حياة كمال جنبلاط السياسية صفحة

---

(١) مقدمة كمال جنبلاط لكتاب «ربع قرن من النضال»، مرجع مذكور سابقاً، ص 36.

(٢) تصريح كمال جنبلاط، المنشور في «البيرق»: عدد ٧ أيلول ١٩٤٦.

أخرى مشرقة، ودور كبير ازداد تفعيلاً وتأثيراً في مجريات الأمور مع تواصل عطائه ونضاله[1]. إن أشهر الزعماء الجنبلاطيين بعد انتقال آل جنبلاط من حلب هم علي جنبلاط المؤسِّس الحقيقي لزعامتهم في الشوف الذي جمع بين المشيخة الزمنية والرئاسة الدينية، وبشير جنبلاط الذي كان نـدّاً للأمير بشير الشهابي الثاني وحاول جمع دروز المشرق العربي تحت سلطته، وسعيد جنبلاط الذي كان أبرز زعيم درزي في منتصف القرن التاسع عشر، ونسيب جنبلاط الوحيد الذي تسلّم منصب القائمقامية المنحصر في الأسرة الأرسلانية طوال عهدي القائمقاميتين والمتصرفية. إلّا أن أحداً من هؤلاء لم يبلغ ما بلغه كمال جنبلاط لأنهم عملوا في الحقل المحلي وفي الإطار الدرزي الصرف، بينما عمل هو في الحقل الوطني وفي الميدان العربي والإنساني الأوسع.

والدور الرائد المجدِّد الذي رسمه كمال جنبلاط لنفسه من أجل بناء المجتمع المتطوِّر الفاضل، ودولة الاستقلال، أراده من جميع المواطنين، وأراده أولاً من قومه الدروز لأنهم ركيزة التأييد الشعبي الذي سيعتمد عليه. فهم «سيف لبنان»[2]. وهم «أكبر قوّة اجتماعية وسياسية وعسكرية في الشرق العربي على الإطلاق». ودورهم يجب أن ينطلق من مرحلة تحرير الأرض إلى مرحلة تحرير الأنفس والبلاد «من كل أثر في الداخل للاثرة والاستغلال والفوضى والاستخفاف بالتبعات... وتوطيد هيبة الحكم، وسيطرة النظام والقانون، وتشييد هذا الاستقلال على أسس من الإصلاح ثابتة الأركان». ورسالتهم يجب أن تكون «رسالة الرحابة الإنسانية والقومية الصحيحة التي تفصل بين الدين والدولة والحزازات الصغيرة. فأول صوت دوّى لإلغاء الطائفية السياسية في لبنان، ولتعديل الدستور، والإصلاح الشامل، كان صوتاً درزياً»[3].

٢ ـ العفو عن الدروز الموجودين خارج لبنان: من بين المسائل التي شُغل الدروز بحلِّها، مسألة العفو عن بعض محكوميهم الموجودين في جبل الدروز، الذين كانت قد صدرت بحقِّهم أحكام غيابية في عهد الانتداب الفرنسي لنضالهم ضده، وإثارة المتاعب له. فالمشروع الذي تقدَّمت به الحكومة اللبنانية إلى المجلس النيابي لإصدار أول عفو في العهد الاستقلالي لم يشملهم بالرغم من مطالبة كمال جنبلاط بذلك، ومطالبته مع النائب أحمد الحسيني بأن يكون العفو شاملاً الجميع حتى المعتقلين لدى المراجع العسكرية[4].

---

(١) عبَّر كمال جنبلاط عن أهمية دوره فأشار إلى ناحية منه، وهي عزل الرئيس بشارة الخوري وإيصال كميل شمعون إلى الرئاسة، فقال أمام الملك سعود في البرامية مشيراً إلى كميل شمعون بيده «قلنا لذاك زل فزال، وقلنا لهذا كن فكان».

(٢) خطاب كمال جنبلاط في جبيل، أنظر «البيرق»: عدد ٢٥ آب ١٩٤٣.

(٣) خطاب كمال جنبلاط في السويداء، انظر «الجبل»: عدد ٢٦ نيسان ١٩٤٦.

(٤) أنظر خطاب كمال جنبلاط في «البيرق»: عدد ٤ كانون الثاني ١٩٤٤.

وعدم العفو عن المحكومين الدروز اللبنانيين حملهم على تدارس وضعهم، والتضامن والسعي لإنهاء قضيتهم. فعقدوا اجتماعاً في ٢٢ أيار ١٩٤٤ في السويداء حضره نحو مئة رجل مثّلوا جميع اللبنانيين المقيمين في جبل الدروز، واعتبروا أنفسهم عائلة كبيرة، وكتبوا وثيقة معزّزة بالعهود الصريحة بأن يكونوا يداً واحدة وكلمة واحدة في السرّاء والضرّاء[1]. ثم اتصلوا مراراً بزعماء الجبل والمسؤولين اللبنانيين ليصار إلى إصدار عفو عنهم. وسعى سلطان الأطرش لمساعدتهم، وأرسل كتاباً بهذا الصدد مع طلال متعب الأطرش إلى رئيس الجمهورية اللبنانية بشارة الخوري، ورئيس الحكومة عبد الحميد كرامي. وانعقد اجتماع في ديوان رئيس الجمهورية حضره رئيس الحكومة، ووزير العدلية، ومدعي عام الاستئناف، ومدير الداخلية، ونواب دروز لبنان الأربعة (مجيد أرسلان، وكمال جنبلاط، وجميل تلحوق، ونسيب الداود)، وطلال الأطرش، قُرِّر فيه إيجاد مخرج شكلي لمشكلة هؤلاء المحكومين، وهو أن يسلّموا أنفسهم إلى القضاء اللبناني ليحاكمهم صورياً ثم يصدر رئيس الجمهورية العفو عنهم[2].

إن قضية المحكومين الدروز الموجودين خارج لبنان هي سياسية أكثر منها حقوقية، حتى أن الجانب الحقوقي مرَّ عليه الزمن. ومعظمهم لوحقوا لأسباب سياسية غير شخصية، وحوكموا غيابياً في العهد الانتدابي. فكانت قضيتهم بهذا التدبير الشكلي بادرة حسنة في العهد الاستقلالي تلافى بها النقص الذي حصل في أول عفو عام صدر عنه.

٣ ـ استمرار الإجحاف بحق الدروز: نجح الساسة الذين تسلّموا الحكم إثر انتخابات عام ١٩٤٣ في تحقيق استقلال الدولة، وتوفير استقرار وقتي، وفشلوا في تحقيق دولة الاستقلال فبنوا بدلاً عنها دولة الطوائف والانحياز. فعمّت الشكاوى، ووجد الكثيرون معاملة سلطة دولة أجنبية منتدبة، اتهموها بالظلم والاستغلال، أفضل في حالات كثيرة من سلطة دستورية منبثقة عنهم. «إن أسلوب الحكم في عهد الاستقلال لم يتغيّر عن أسلوب الحكم في عهد الانتداب، بل ساء وانحطّت قيمه لأن الانتداب، مهما قيل فيه، كان يشكّل رقابة تحول دون شتى التجاوزات في الإدارة، في القضاء، في المصالح العامة، وكان يحاول العودة إلى القانون وحكمه»[3].

إن رئيس الجمهورية بشارة الخوري الذي قاد مسيرة استقلال لبنان، وكانت له مواقف مأثوره، وقع أحياناً أسير بعض اعتبارات فئوية وشخصية أساءت إليه كاستغلال أخيه سليم

---

(١) «الجبل»: عدد ٢٤ أيار ١٩٤٤.

(٢) «البيرق»: عدد ١٦ أيلول ١٩٤٥ و«الجبل»: عدد ٦ شباط ١٩٤٦.

(٣) من مقدمة كمال جنبلاط لكتاب «ربع قرن من النضال»، مرجع مذكور سابقاً، ص 34.

الملقب بـ «السلطان» لوجوده على رأس الدولة. وقد دشّن عهده بالانحياز حين مانع بتأييد من المطران مبارك في إنزال عقوبة الاعدام بابن بلدته سليم الحران، قاتل رئيس حرسه على باب قصره، أديب البعيني، بالرغم من أن المغدور قُتل في مهمة المحافظة على حياته، وبالرغم من إلحاح الشخصيات والوفود الدرزية من لبنان وسورية عليه بوجوب تطبيق القانون إحقاقاً للعدالة، وتلافياً للجوء إلى الأخذ بالثأر ومحاذيره[1]. ثم أصدر عفواً عنه بعد سنة ونصف لاقى احتجاجاً واستنكاراً[2] في وقت كانت تفرض فيه مثل هذه العقوبة من أجل مخالفة بسيطة. فأثارت سياسته المنحازة وتجاوزه القانون النقمة، وأدّتا إلى حوادث آلت إلى اضطهاد آل البعيني أنفسهم فشكوا واحتجُّوا، وأصدروا بياناً حمَّلوا فيه الحكم مسؤولية ما جرى، وأعلنوا «أن الحكومة تضطهدهم وقوى الأمن تحتلّ بيوتهم وتعتقل مشايخ الدين وتستجوب النساء المحصنات»[3].

واحتجّ أهل نيحا على سوء معاملة القائمقام لهم وتهديدهم وتوعُّدهم لأنهم طالبوا بحقوقهم[4]. وأضربت حاصبيا احتجاجاً على إهانة حاكم صلح محكمتها أحد رجال الدين[5]. وطالب أهل جنوب قضاء راشيا بالمدارس وإصلاح الطرقات وإيصال المياه إلى قراهم[6]. واحتجّ أهل بعقلين على استمرار نقل مركز القائمقامية من بلدتهم إلى بيت الدين الذي حصل في عام ١٩٤٠، ونقل المحكمة البدائية إلى بعبدا، وجعل مدة محكمتهم ستة أشهر ثم قسمتها مناصفة بين بلدتهم ودير القمر، وضمّ قرى عديدة كانت تابعة لبعقلين إلى دير القمر بحجة التنظيم الإداري. واحتجُّوا أيضاً على تحويل المبلغ المخصَّص لطريق بعقلين ـ كفرحيم كل سنة إلى مكان آخر «فكأن بعقلين بنت الجارية وليست بنت الست، وكأن هناك مؤامرة عليها تدبِّرها أيدٍ خفيّة»[7].

ومن أجل إنصاف الطائفة الدرزية قدَّم وفد يمثِّل عشرات القرى مذكَّرة إلى المسؤولين يقول فيها «نجد أنفسنا مدفوعين بتيَّار الطائفية الجارف الذي طغى على جميع دوائر الدولة في

---

(١) زار وفد درزي برفقة النواب مجيد أرسلان وكمال جنبلاط وجميل تلحوق رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس مجلس الوزراء رياض الصلح، وطلبوا إعدام القاتل، أنظر «الجبل»: عدد ١٤ كانون الثاني ١٩٤٤.

(٢) استنكر منير تقي الدين ذلك وعدّه من تجاوزات القانون. أنظر كتابه: «الجلاء»، بيروت ١٩٥٦، ص ٧٠ (هامش رقم١). واستنكره عادل أرسلان وحمَّل بشارة الخوري مسؤولية ردَّات الفعل. أنظر مذكَّراته، الجزء الثاني، ص ٦١٢ ـ ٦١٣.

(٣) «الجبل»: عدد ٢٣ آب ١٩٤٦.

(٤) «الصفاء»: عدد ١١ نيسان ١٩٤٦.

(٥) المرجع نفسه: عدد ٢٢ أيار ١٩٤٦.

(٦) المرجع نفسه: عدد ٢٤ تموز ١٩٤٦.

(٧) المرجع نفسه: عدد ٣١ تموز ١٩٤٦. مقالة بعنوان «بعقلين، صيحة آلامها».

هذا العهد الآخذ بالطائفية، مكرهين للدفاع عن حقوق الدروز المهضومة بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخهم. . . جرت العادة ألّا يقلّد الوزير الدرزي إلّا وزارة ثانوية كالصحة والزراعة في حين أن الوزارات المهمّة كالداخلية والعدلية والأشغال العامة والخارجية تُلقى مقاليدها إلى ماروني رغم أن رئاسة الجمهورية للموارنة، أو إلى سنيٍّ رغم أن رئاسة مجلس الوزراء للسنّيين، أو إلى شيعي أو إلى كاثوليكي في حين أن الكاثوليك أقلّ عدداً من الدروز»[1].

وبعد صدور مراسيم التعيينات في السلك الخارجي وليس فيها إلّا اسم درزي واحد، وصدور ترقيات استثنائية لم يراع فيها شرطا الأهلية والطائفية، قدّم كمال جنبلاط استجواباً إلى الحكومة جاء فيه: «لقد كان أيسر شيء على الدروز أن يتغاضوا على سبيل مصلحة عامة أو تضحية وطنية منشودة، وهم من أقرب بني قومنا إلى تفهُّم الوطنية اللبنانية الصحيحة، والترفُّع عن الطائفية السياسية الذميمة. ولكنهم رأوا أن التعيين والترقّي لا يقومان إطلاقاً على فكرة الجدارة والأهلية»[2]. وصادف آنذاك وجود عادل أرسلان في لبنان فاستاء من إجحاف هذه المراسيم والترقيات بحق الدروز، وسمع من الوفود الزائرة الشكاوى، فقابل مع مجيد أرسلان رئيس الجمهورية بشارة الخوري، وقدّما إليه مذكّرة تتضمّن من بين مطالبها إنصاف الدروز، وإنشاء المدارس في قضاء راشيا[3].

أمّا إنصاف الدروز بإسناد رئاسة الحكومة بالوكالة إلى جميل تلحوق (وزير التموين والزراعة) في فترة تغيُّب رئيس الحكومة عبد الحميد كرامي لحضور جلسات الجامعة العربية في آذار ١٩٤٦[4]، وتعيين وزيرين في حكومة رياض الصلح التي شُكّلت في ١٤ كانون الأول ١٩٤٦ من أصل تسعة وزراء، هما إنصاف موقّت، علماً بأن إنصافهم في حكومة الصلح جاء على حساب الشيعة الذين نالوا وزيراً واحداً ولم يُعطوا آنذاك رئاسة مجلس النواب كما جرى العرف وفقاً لميثاق ١٩٤٣، وهذا حمل ثلاثة نواب منهم على الاستقالة هم عادل عسيران ورشيد بيضون وكاظم الخليل[5].

من هذه الأمثلة يتضح عدم إنصاف الدروز في عهد الاستقلال ـ ولا سيما منهم من اعتبرهم المسؤولون خصومهم ـ واستمرار شكاواهم من الغبن وسوء المعاملة، كما كان حالهم في عهد الانتداب مع الفارق الآتي وهو أن انحياز السلطة المحلية ضدهم تستّر في عهد

---

(١) نصّ المذكّرة منشور في «الجبل»: عدد ٣ تشرين الأول ١٩٤٥.
(٢) «البيرق»: عدد أول كانون الأول ١٩٤٥.
(٣) المرجع نفسه: عدد ١١ كانون الثاني ١٩٤٦.
(٤) ملحم تلحوق: «آل تلحوق في لبنان»، ص ٦٦، و«الأحد»: عدد ٢٤ آذار ١٩٤٦.
(٥) «محاضر المجلس النيابي اللبناني»، جلسة ٢١ كانون الأول ١٩٤٦، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

الانتداب بالدولة المنتدبة، فظلّ القسط الأكبر من المسؤولية عن الانحياز على عاتق السلطة المنتدبة، بينما انحصر الانحياز في عهد الاستقلال في السلطة المحلية التي تتحمّل كامل المسؤولية، فلا هي عاملتهم على أساس الجدارة والأهلية، ولا هي عاملتهم على أساس التوزيع الطائفي. وبهذا أضافت إلى علل النظام السياسي الطائفي في لبنان علّة أخرى ناتجة من سوء تطبيقه ومن عدم المساواة بين الطوائف على أساسه.

٤ ـ **اختيار شيخ العقل عام ١٩٤٦**: عاصر شيخ عقل الدروز الجنبلاطي حسين طليع، وشيخ عقل الدروز اليزبكي حسين حماده، الانتداب الفرنسي طوال عهده. الأول عارضه ثم ماشاه بعد مماشاة معظم القيادات السياسية الدرزية له، وبرز في مجال التقوى أكثر بكثير من مجال التعاطي بالشؤون السياسية. والثاني أيده منذ البداية وكان من أبرز انصاره الدروز. ولأنه واكب الأحداث والقضايا وحضر في المناسبات أكثر من زميله، وكان أوفر منه علماً، ومن عصبية عشائرية قوية، بزّه في المجال السياسي[1].

تبع شيخا العقل القيادة السياسية، فنسّق الشيخ حسين حماده مع الزعامات اليزبكية وعمل غالباً بإيحاء منها، وهكذا كان شأن الشيخ حسين طليع مع الزعامات الجنبلاطية. ونتيجة لهذا ولوجودهما معاً في المنصب الروحي ذاته بسبب الثنائية الحزبية، فإن عوامل التباعد والتنافس كانت غالبة على عوامل التقارب والتنسيق بينهما[2]. وكان كل منهما لا يستطيع التحرُّر أحياناً من الغرضية المسمّى على أساسها شيخاً لفريق معينٍ إذ تدفعه للمطالبة بمصلحة مزعومة لهذا الفريق، وإبداء الحرص عليها[3]. وبالرغم من وجود التنسيق بينهما أحياناً كانا لا يجتمعان في بلدتيهما بعقلين أو جديدة الشوف، وإنما يجتمعان في مكان وسط هو بلدة السمقانية. وصلاحيات أي منهما كصلاحيات أسلافهما لم تشمل فقط الفريق الذي ينتمي إليه، بل جميع دروز لبنان، كما كان أحياناً بعض دروز سورية وفلسطين يعودون إليهما في بعض الأمور.

---

(١) ولّى الأمير بشير الشهابي الثاني حسين حماده، جدّ الشيخ حسين حماده المشار إليه أعلاه، على بعقلين وإقليم الخروب والمناصف، أنظر نص توليته في «أوراق لبنانية»، الجزء الثاني، ص ١٩٧، والجزء الثالث، ص ٤٧٤.

(٢) يذكر المعمّرون الثقات أن شيخي العقل حسين طليع وحسين حماده ما كانا يجتمعان في بلدتيهما جديدة الشوف وبعقلين، وإنما كانا يجتمعان عند الضرورة في مكان وسط بينهما هو بلدة السمقانية.

(٣) يقول شيخ العقل حسين حماده في رسالته إلى مجيد أرسلان بشأن انتخابات عام ١٩٤٣ وحقوق اليزبكيين فيها، في معرض حديثه عن تباين الأفكار بين العائلات اليزبكية: «إن هذه المشادّة لا يقصد بها عدم تقدير منزلتكم، وصلتكم العريقة بالعائلات اليزبكية التي كانت ولم تزل تدين لعائلتكم بالاحترام الوافر والتقدير الكامل، معترفة بالدور الخطير الذي قامت به طوال قرن كامل في خدمة السياسة الدرزية عامة واليزبكية خاصة، ولا نزاع في أن وجودكم ضمانة لصيانة حقوق اليزبكيين». أنظر «الجبل»: عدد ٢ تموز ١٩٤٣.

ولم يكن لشيخي العقل في لبنان مقر رسمي، أو راتب من الدولة، أو قانون يحدِّد صلاحياتهم وكيفية اختيارهم، شأنهم في هذه الأمور شأن مشايخ العقل في سورية والرئيس الروحي في فلسطين. وإذا كان العرف السائد في جبل الدروز يقضي باختيار شيخ العقل من عشائر أربع هي: آل الهجري وآل جربوع وآل الحناوي وآل أبو فخر، وابتداء من عام ١٩٢٩ من العشائر الثلاث الأولى[1]، فإن العرف في لبنان هو في إمكانية اختيار أي درزي مؤهَّل لمنصب شيخ العقل بحسب الطريقة العرفية القائمة على إشراك أبرز الفعاليات الدينية والسياسية، وعلى الأخص تلك التي هي من حزبه. أمَّا الشروط التي يجب أن تتوافر في المرشَّح، فغير مكتوبة وإنما متعارف عليها، وأهمّها الشخصية القوية والتقوى والصلاح.

في عهد الانتداب لم يحصل أي اختيار لمشيخة العقل. وفي عام ١٩٤٦ شغر منصب شيخ العقل اليزبكي بوفاة الشيخ حسين حماده. فبات على الدروز أن يختاروا تبعاً للعرف المتبع خلفاً له من اليزبكيين. وترشَّح ابنه الشيخ رشيد والشيخ محمد عبد الصمد. وحصل، بحسب ما ذكر عادل ارسلان، أخذ ورد وانقسام في صفوف الدروز، وخصوصاً اليزبكيين[2]. وانعقدت اجتماعات عدّة أهمّها اجتماع عاليه الذي قُرِّر فيه اختيار الشيخ محمد عبد الصمد[3].

إلَّا أن نتيجة اجتماع عاليه لم ترض بعض زعماء اليزبكية فعقدوا اجتماعاً في بيروت، حضرته شخصيات من آل العماد وآل نكد وآل عبد الملك وآل القاضي وآل ناصر الدين وغيرهم، قُرِّر فيه اختيار الشيخ رشيد حماده. وقابل وفد منهم رئيس الجمهورية بشارة الخوري من أجل إصدار مرسوم بتعيينه. لكن الرئيس لم يشأ التدخُّل في أمر هو من حق الدروز، ولا دخل للحكومة به إلَّا أخذ العلم[4]. فإقرار تعيين شيخ العقل الذي كان من صلاحية الأمير في عهد الإمارة، والقائمقام الدرزي في عهدي القائمقاميتين والمتصرفية، غدا من صلاحية رئيس الجمهورية بعد تأسيس دولة لبنان الكبير.

ولما تأخَّر رئيس الجمهورية بإصدار المرسوم الذي يعيِّن بموجبه الشيخ محمد عبد الصمد شيخ عقل بحسب ما وعد عادل ارسلان، واصل عادل ارسلان مسعاه لديه، وأقنعه بضرورة الإسراع في إصدار هذا المرسوم «لأن تأخيره الاعتراف بالشيخ محمد عبد الصمد، الذي انتخبته أكثرية الدروز خلفاً لشيخ عقلهم حسين حماده المتوفى، يسبِّب له ولحكومته

---

(١) لم يتم اختيار شيخ عقل من آل أبو فخر بعد الشيخ محمود أبو فخر. أنظر «الصفاء»: عدد ٣ تموز ١٩٣٠.

(٢) رسالة عادل أرسلان إلى نديم ناصر الدين، أنظر الملحق رقم ٣٠.

(٣) «الأحد»: عدد ٢١ نيسان ١٩٤٦.

(٤) «الصفاء»: عدد ٣١ تموز ١٩٤٦.

وحزبه وجع رأس»[1]. فاعترف به، وأصدر مرسوم تعيينه، وبعث إليه ببرقية تهنئة[2].

إن رأي عادل أرسلان كان الكلمة الفصل التي حسمت الموضوع. والفريق المعارض لتعيين رشيد حماده استمرَّ على معارضته له حين ترشَّح مرّة أخرى عام ١٩٥٤ بعد وفاة شيخ العقل محمد عبد الصمد. وكان انقسام الدروز بشكل عام، والفريق اليزبكي بشكل خاص، بينه وبين الشيخ علي عبد اللطيف سبباً في اختيارهما معاً، وفي إحداث ثلاثية مشيخة العقل في لبنان بصورة استثنائية إذ غدا هناك شيخان يزبكيان وشيخ جنبلاطي. وإذا كان الدروز في عهد الانتداب غير مسؤولين عن ثنائية مشيخة العقل لأنهم ورثوها، فهم في هذا العهد وفي ما بعده مسؤولون ـ حتى وفاة الشيخ رشيد حماده ـ عن الإبقاء على تعدديتها التي أضعفتها، وعن غياب القانون المنظِّم لكيفية اختيارها الفضلى الذي سمح بتسييس الأمور، وأدّى إلى المتاعب.

الدروز في سورية المستقلّة

١ ـ **إلغاء الاستقلال الإداري والمالي لجبل الدروز**: بعد أن تمثَّل جبل الدروز في الوزارات السورية ابتداء من أيلول ١٩٤١، وفي المجلس النيابي السوري في انتخابات تموز ١٩٤٣، وبعد الغاء نظامه الأساسي ونظامه القضائي اللذين أعطيا له عام ١٩٣٩، والعودة إلى نظامه الأساسي الذي وضع له عام ١٩٣٦ وجعل منه محافظة سورية، وبعد إلحاق دوائر الدرك والشرطة والبرق والبريد بالإدارة المركزية في دمشق، لم يبق إلاَّ إلغاء استقلاله الإداري والمالي بشكل كامل، ومن أجل ذلك تحتَّم على وطنييه أن يقوموا بآخر جولاتهم لإلغاء ما تبقّى من مظاهر الانفصال الذي بات رمزاً أكثر منه واقعاً ملموساً.

اجتمعت لجنة آل الأطرش في ٦ كانون الثاني ١٩٤٣، واتفقت على التعاون مع الحكومة السورية وتسهيل مهمتها[3]. وتعاهد علي مصطفى الاطرش وصيّاح الأطرش وحسين الشوفي على ما يلي: «شعارنا الأسمى رفع مستوى الأمة العام، وتوجيه الوطن السوري التوجيه الصادق نحو حريته واستقلاله الناجز باعتباره جزءاً لا يتجزَّأ من الوطن العربي الكبير، غاية غاياتنا. مرحلتنا الأولى ستكون بالعمل الجدِّي المثمر على دمج الجبل الدرزي دمجاً نهائياً بالوطن السوري دون البقاء على شيء من الامتيازات الخاصة الضارّة»[4]. هذا التعهُّد وذاك الاتفاق سيسهِّلان ربط جبل الدروز كلياً بالوحدة السورية. والتعهُّد الذي كُتب

(١) «مذكرات الأمير عادل أرسلان»، الجزء الثاني، ص ٦٤٠ ـ ٦٤١.

(٢) أنظر نص برقية التهنئة في «وادي التيم»: عدد ١٦ آب ١٩٤٦.

(٣) محضر جلسة لجنة آل الأطرش.

(٤) تعهّد علي مصطفى الأطرش وصيّاح الأطرش وحسين الشوفي. من أوراق علي مصطفى الأطرش. الملحق رقم ٢٧.

في مرحلة الانتخابات السورية، ووقّعه علي مصطفى الأطرش المرشّح فيها، يعني أن التيار الوحدوي خاض الانتخابات على أساس توحيد الجبل مع سورية، وإلغاء ما تبقّى من امتيازاته، وأنه يعمل للوحدة السورية كمرحلة أولى، وللوحدة العربية كمرحلة ثانية.

وبرز حزب جديد هو «هيئة الشعب الوطنية»، الذي قاده زعماء الصف الثاني وبعض المثقّفين، وانضمَّ إليه عدد كبير من ابناء الجبل، وعمل لهدفين رئيسين: اجتماعي يقضي بإنصاف الطبقة الشعبية والحدّ من هيمنة آل الأطرش واستئثارهم بالنفوذ والمناصب والمنافع، وسياسي يقضي بدمج الجبل كلياً بالوحدة السورية. عقد هذا الحزب اجتماعين في السويداء في ١٩ و٢٠ نيسان ١٩٤٤ هما حلقتان من سلسلة طويلة لاجتماعات عقدها الوحدويون، وقد أُقرّ فيهما استمرار المطالبة بإلغاء النظام الإداري والمالي وتحقيق الوحدة الكاملة[١].

وتلاحقت البيانات والمناشير مطالبة زعماء الجبل بالإسراع في حسم موضوع الوحدة الكاملة مع سورية، والمساهمة في خدمة القضية العربية[٢]. وقام الوحدويون بالمظاهرات، وهاجموا دور الحكومة. فأخذ الأمن يسوء، وتخلّى حسن الأطرش عن النيابة ليتسلّم منصب محافظ الجبل، ودعا إلى اجتماع في عرى في ٩ أيار ١٩٤٤ انقسم حاضروه بين مؤيِّد لإلغاء امتيازات الجبل، ومصرّ على إبقائها. وأخيراً اتفقوا على تشكيل وفد منهم لمفاوضة ممثّلي طلّاب إلغاء الامتيازات الذين لم يحضروا اجتماع عرى، والذين عقدوا بدورهم اجتماعين في السويداء والمشقوق وشكّلوا وفداً للمفاوضة[٣].

انعقد الاجتماع بين الفريقين في السويداء في ٧ حزيران بحضور سلطان الأطرش، وانتهى بالاتفاق على إلغاء الامتيازات بشكل ناجز وبصورة نهائية، وتشكيل وفد لمقابلة الحكومة السورية، وإعلامها بذلك، والطلب إليها المساعدة على تنفيذه واتخاذ ما يلزم من ترتيبات[٤]. وسهولة التوصُّل إلى هذا القرار توحي بأن الفريق الانفصالي في الجبل بات أضعف بكثير من الفريق الوحدوي، وزاد ضعفه بغياب التدخل الخارجي، حتى أن بقاياه لم تعارض الاتحاد الشامل مع سورية، بل بحثت في كيفيته. وتلا ذلك عدة اجتماعات لملاحقة تنفيذ قرار السويداء حضرها عارف النكدي الذي قدم إلى الجبل لتذليل ما تبقّى من صعوبات.

وبدعوة من المحافظ حسن الأطرش اجتمع مجلس محافظة الجبل في ٧ أيلول ١٩٤٤،

---

(١) «الجبل»: عدد ٢٣ نيسان ١٩٤٤.

(٢) من هذه البيانات بيان بتوقيع «جماعة العروبة في الجبل»، في ١٥ آذار ١٩٤٤. الملحق رقم ٣١.

(٣) «الجبل»: عدد ١٤، و١٧ أيار ١٩٤٤.

(٤) المرجع نفسه: عدد ٩ حزيران، و١٦ تموز ١٩٤٤.

واتخذ قراراً بالإجماع بإلغاء الاستقلال الإداري والمالي للجبل ودمجه نهائياً بسورية الأم على أن تبقى أحكام الشرع الدرزي مطبَّقة في المحاكم المذهبية بدون مساس[1]. ووافق مجلس النواب السوري على ذلك بموجب القانون رقم ١٣٣ تاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٤٥ على أن تطبّق جميع القوانين والأنظمة السورية في الجبل اعتباراً من أول كانون الثاني ١٩٤٥[2]. وأزيل في تموز ١٩٤٥ آخر مظهر من المظاهر الانفصالية حين هدم حسن الأطرش ومرافقوه الذين استقبلوا رئيس الوزارة السورية بالوكالة، جميل مردم، ووزير الداخلية صبري العسلي، نصب الحدود لدولة جبل الدروز الذي ظلّ قائماً طوال عهد الانتداب. واحتفل برفع العلم السوري بصورة رسمية في ٢ آب. وبهذا عاد الجبل كما كان في عهد الدولة العثمانية والحكومة العربية جزءاً إدارياً تابعاً لدمشق.

٢ ـ علاقة جبل الدروز بالحكومة السورية: أصبح لأبناء الجبل ما لسائر السوريين من حقوق، وعليهم الواجبات نفسها، وشؤونهم كلها هي الشؤون السورية العامّة، وليس لهم ما يخصّهم إلاّ النهوض بجبلهم كمنطقة ريفية مهملة، والاهتمام بأوضاعه العمرانية والاقتصادية والاجتماعية. لذا قُدِّمت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٣ إلى رئيس الجمهورية السورية ورئيس الوزارة والوزراء مذكرة باسم «شباب العروبة في الجبل»، وقدّمت مذكرة أخرى إلى محافظ الجبل. والمذكرتان تتضمّنان مطالب الجبل، وتقدِّمان مقترحات بالإصلاح في المعارف والعدلية والزراعة والأشغال العامة والعمران والصناعة والتجارة والبلديات والإعاشة[3].

وصرّح رئيس الجمهورية شكري القوتلي في مقابلته وفداً من الجبل زار دمشق في أيلول ١٩٤٤ عن تقصير الحكومة إزاء الجبل معلِّلاً ذلك بالسعي وراء وحدة الصف[4]، إلاّ أنه بعد مضيّ ١٥ شهراً تقدَّم نواب الجبل في كانون الثاني ١٩٤٦ بتقرير رفعه النائب علي مصطفى الأطرش يطالب بوضع حدٍّ لسياسة الإهمال وعدم الاكتراث بمواصلات الجبل[5]. وبعد أن وعدت الحكومة السورية في خلال مرحلة التنسيق بينها وبين قيادات الجبل، التي سبقت معركة الجلاء في أيار ١٩٤٥، بدفع رواتب المجنَّدين في الكوكبات الدرزية، وحفظ رتبهم ورواتبهم وتعويضاتهم، لم تتقيَّد كلياً بهذا الوعد، إذ بدأت بتسريح بعضهم دون سواهم من المناطق السورية فبلغ ما سرَّحته منهم حتى ٢٣ كانون الأول ١٩٤٥، ٢٠٠ جندي من أصل ١٧٠٠. وهذا أثار نقمة سلطان الأطرش وسائر الزعماء فاحتجُّوا على هذا التدبير أمام رئيس

---

(١) سعيد الصغيِّر: «بنو معروف الدروز»، ص ١٩٦.

(٢) «الجريدة الرسمية للجمهورية السورية»، عدد ١٨ كانون الثاني ١٩٤٥.

(٣) نسخة عن المذكّرة المقدَّمة إلى رئيس الجمهورية السورية. من وثائق هاني أبو صالح.

(٤) «الجبل»: عدد ٢٧ أيلول ١٩٤٤.

(٥) المرجع نفسه: عدد ١٨ كانون الثاني ١٩٤٦.

أركان حرب الجيش السوري، عبد الله عطفه، لدى زيارته الجبل طالبين إليه الكفّ عن التسريح مهما كانت أسبابه وبواعثه[1].

وجاءت مناسبة الاحتفالات بعيد الجلاء عن سورية في أيار ١٩٤٦، في وقت شهد استياء سلطان الأطرش من الحكومة السورية لاعتقالها بعض الوطنيين[2]، لتتوزّم العلاقات بين الحكومة السورية وسكّان جبل الدروز بسبب عدم دعوة الحكومة مجاهدي الجبل لحضور هذه الاحتفالات. وفُسّر عدم دعوتهم تفسيرات عدّة منها أن بعض زعماء الجبل يؤيّدون إقامة الملكية في سورية، ويؤيّدون الملك عبد الله ومشروع سورية الكبرى، ومنها أن الجبل يطلب الانضمام إلى شرق الأردن، ومنها أن منظّمي الاحتفالات نسوا دعوة زعمائه ومجاهديه[3]. ساءت هذه التفسيرات سكّان الجبل كما ساءهم عدم دعوة مجاهديهم، لكنهم لم يتركوا هذه المناسبة الوطنية، التي لهم الدور البارز في الوصول إليها، تمرّ دون إقامة الاحتفالات في السويداء، التي أعقبتها دعوة سلطان زعماء المجاهدين للاجتماع في بلدته القريّا حيث وضعوا الخطط لمواصلة العمل في سبيل الأهداف الوطنية والانتصار لوحدة الوطن[4].

إذاً هناك مطالب خاصّة بجبل الدروز تنحصر فقط بالاهتمام بأوضاعه، والنهوض بمرافقه، وإزالة أسباب تخلّفه في جميع النواحي. وعلى ضوء تلبية ذلك، وتفهّم المسؤولين السوريين هذه الأمور واستعدادهم لتنفيذها، وحسن تعاطيهم مع سكّان الجبل وخصوصاً مع مجاهديه وتقديرهم القدر الذي يستحقّون، تسير العلاقة بين الجبل كمنطقة ريفية، والعاصمة كمركز، بشكل حسن، أو هي تضطرب وتتشنّج في الحالة المعاكسة. فعلاقات جبل الدروز بالحكومة السورية لم تعد تتمحور حول الاتصال والانفصال إذ أن نغمة الانفصال زالت كلياً، والاتصال غدا أمراً ثابتاً ونهائياً، بل باتت تتمحور حول أوضاعه التنموية، وإنالته حقوقه من منافع الدولة ووظائفها.

٣ ـ **ثورة سلطان الأطرش على المراسيم الاشتراعية**: أصدرت الحكومة السورية في تشرين الأول ١٩٤٦ عدة مراسيم اشتراعية أثارت نقمة السوريين في جميع المناطق،

---

(١) «البيرق»: عدد ٢ شباط ١٩٤٦.

(٢) جاء في برقية سلطان الأطرش إلى رئيس الجمهورية السورية ورئيس الوزراء بتاريخ ١٧ أيار ١٩٤٦ بشأن اعتقال أمين سر عصبة العمل القومي، فهمي المحايري، ما يلي: «الشعب يقلق من هذه الأعمال والتصرّفات القاسية، إننا نعتبرها انتهاكاً للحرية المقدّسة ولحرية الدستور، يجب إخلاء سبيله». من أوراق سعيد أبو الحسن.

(٣) رسالة علي عبيد المنشورة في «البيرق»: عدد ١٨ أيار ١٩٤٦. وفي مقابلة شخصية مع زيد الأطرش في ١٢ تشرين الأول ١٩٨٦ صرّح أن حكومة دمشق برّرت للمجاهدين عدم دعوتهم بنسيان اللجنة المكلّفة تنظيم الاحتفالات لذلك.

(٤) أنظر عن اجتماع القريّا «البيرق»: عدد ٢١ حزيران ١٩٤٦.

وخصوصاً المرسوم رقم ٥٠ الذي أُعتبر مقيِّداً للحريات العامة بما منحه لوزير الداخلية من سلطات تؤهِّله أن يصبح دكتاتوراً، ومقيِّداً لحرية الصحافة بما حوى من مواد تتعلَّق بشروط عملها وبحق السلطة في تعطيلها. لقد كان هذا المرسوم في رأي أحد وزراء الحكومة السورية التي وضعته، خالد العظم، خطيئة سياسية ارتكبها رئيس الوزارة سعد الله الجابري فأفادت المعارضين، وأكسبتهم تأييداً شعبياً قوياً[1].

احتجّ السكّان في جميع المناطق، وأبرقوا إلى الحكومة مستنكرين، وتظاهروا في المدن، وخصوصاً في دمشق حيث قام الطلاّب بمظاهرات صاخبة قُتل فيها طالب درزي من سكّان جرمانا برصاص الشرطة، وهذا اضطرّ وزير المعارف عادل أرسلان إلى أن يذهب باسم الحكومة لتعزية أهله وتطييب خاطرهم في نطاق التدابير التي اتخذتها الحكومة اتقاء للمضاعفات، ومنعاً لتفاقم الأزمة[2]. وتألّفت جبهة معارضة للحكومة هي «جبهة الدفاع عن الدستوروالحريات العامة». وعمّم سلطان الأطرش في ٦ تشرين الثاني منشوراً على السوريين هاجم فيه بعنف الحكومة السورية، وتناول الأوضاع السيِّئة في عهدها، وطلب إلى المجلس النيابي عدم التصديق على المراسيم التي أصدرتها، وهذا بعض ما جاء فيه:

«وجدنا أنفسنا اليوم تجاه أعمال وتصرُّفات لا يجوز السكوت عليها، بل يعتبر السكوت عليها من باب الغباوة، وإن لم نقل من باب الخيانة... نسيت الحكومة أنها من الشعب وللشعب، وراحت تعمل كل شيء إلاّ ما فيه مصلحة الشعب. فالغلاء استحكم في كل مكان، وكذلك الفقر والفوضى وفساد الأخلاق. وارتكابات الموظفين عمّت جميع دوائر الحكومة. وصارت المحسوبية هي القاعدة الأساسية للتوظيف. وامتلأت دوائر الحكومة وثكنات الجيش بأنصار الاستعمار وربيبي دوائر الاستخبارات وأعوان المستشارين. وبقيت البلاد مهملة بلا عمران ولا مشاريع إنسانية. لقد خرجت الحكومة بإصدارها هذه المراسيم، وبصورة خاصة المرسوم رقم ٥٠، عن جادة الصواب، وخرجت على إرادة الشعب الذي تحكم باسمه، وخرجت عن النطاق المعقول الذي جعله الدستور حرزاً يحول دون طغيان السلطة التنفيذية واستبدادها بشؤون البلاد»[3].

شبّهت الصحف منشور سلطان الأطرش هذا بمناشيره التي عمّمها في الثورة السورية الكبرى. وفي الواقع أنه دعوة إلى الثورة على الحكومة لمنع إقرار المراسيم الاشتراعية كما

---

(١) «مذكّرات خالد العظم»، الجزء الأول، ص ٣٢٤.

(٢) مقابلة شخصية مع شيخ عقل دروز لبنان محمد أبو شقرا الذي رافق عادل أرسلان في زيارته لذوي الطالب الشهيد.

(٣)) «البيرق»: عدد ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦.

كانتت مناشيره السابقة في عام ١٩٢٥ دعوة إلى الثورة على الفرنسيين. ولتطويق ذيول هذه الأزمة أوفدت الحكومة السورية وزير العدلية والاقتصاد، خالد العظم، برفقة نواب جبل الدروز للتفاوض مع سلطان، فألحَّ سلطان على وجوب احترام إرادة الأمّة ومقررات مجلس النواب، وطالب باستقالة الوزارة، أو عدولها عن مراسيمها الاشتراعية[1]. وقد نتج من هذه الزيارة، ومن إصدار الحكومة السورية قانوناً يلغي أحكام المراسيم المعترض عليها، إذابة الجليد القائم بينها وبين سلطان وسكّان الجبل. وزاد اهتمام الحكومة بشؤون الجبل للتعويض عن تقصيرها السابق، وخصَّصت مبلغ مليوني ليرة لمشاريعه في موازنة عام ١٩٤٧[2].

إن سلطان الأطرش ما كان يتدخّل في السياسة الداخلية بين الفرقاء إلاّ في الأمور المهمّة والمصيرية. والمراسيم الاشتراعية التي أصدرتها الحكومة السورية، وعلى الأخص المرسوم رقم ٥٠، بدت له موضوعاً خطيراً لا يجوز السكوت عنه فاحتجّ بعنف، وكان احتجاجه أقوى الأصوات الوطنية المعارضة لها، وأسهم إسهاماً كبيراً في وقف العمل بأحكامها الجائرة.

الدروز ومشروع سورية الكبرى

مشروع سورية الكبرى الذي عمل أمير شرق الأردن، عبد الله، على تنفيذه خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، هو امتداد لمشروع إقامة الملكية في سورية عندما بُحث النظام الذي سيعتمد لها بعد نهاية الثورة السورية الكبرى، وكان عبد الله أحد المرشّحين للعرش السوري. وهذا المشروع يقوم على توحيد سورية ولبنان والأردن وفلسطين. وإذا تعذّر توحيدها جميعاً، يُبدأ بتوحيد سورية وشرق الأردن مع التهيئة لضمّ فلسطين على أن يُعطى اليهود، بحسب ما جاء في أحد بنود مشروع سورية الكبرى المقدَّم من المؤتمر الوطني الذي دعا إلى عقده الأمير عبد الله في ١٥ ـ ١٦ آذار ١٩٤٣، إدارة لا مركزية في فلسطين لحفظ حقوقهم[3].

انقسم السوريون واللبنانيون إزاء مشروع سورية الكبرى بين أكثرية ساحقة معارضة، وأقلية ضئيلة مؤيِّدة متّهمة بالطمع في المناصب وبالتبعية للاستعمار. فالمشروع في نظر معارضيه يحمل في ثناياه أهدافاً استعمارية لأن الدولة التي تدعو إلى ضمّ سورية ولبنان، المستقلّين عن فرنسا بدون معاهدة معها تقيِّدهما، هي دولة شرق الأردن التي يعمل أميرها عبد

---

(١) المرجع نفسه: عدد ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦.

(٢) يذكر سعيد الصغير في «بنو معروف الدروز»، ص ٢٠١، (حاشية رقم ٢)، أن حكومة جميل مردم المتهمة بتدبير حوادث ١٩٤٧ في جبل الدروز لم تصرف المبالغ المخصصة لمشاريع الجبل.

(٣) «الكتاب الأردني الأبيض»، عمّان، طبعة ١٩٤٧، ص ٦٨ ـ ٧٠.

الله لمشروع سورية الكبرى بقوّة أكثر من ذي قبل بعد تتويجه ملكاً في ٢٥ أيار ١٩٤٦، والتي تؤيِّدها المملكة العراقية، وكلتاهما موقّعة على معاهدة مع بريطانيا فيها ملاحق اقتصادية وعسكرية وثقافية تحدّ من استقلالها الفعلي[١].

ومشروع سورية الكبرى عنى لبنان حين عرض انضمامه إلى سورية، أو على الأقل فصل الأقضية الأربعة عنه. لذا لقي معارضة كبيرة من أوساطه الرسمية والشعبية والإعلامية. وكان الدروز مسؤولين وجماهير ضده لا من منطلق معارضة الوحدة مع سورية، والتمسُّك باستقلال لبنان عنها عملاً بمبادىء «الميثاق الوطني» السائدة، والقاضية باستقلال لبنان عن الشرق والغرب فحسب، بل لأنهم أيضاً ضد خلفيات مشروع سورية الكبرى وأهدافه. فعندما أثير في المجلس النيابي اللبناني صوَّت نواب الدروز الأربعة إلى جانب القرار الإجماعي الذي يتمسَّك بكيان لبنان وشكله الحاضر، في جلسة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٦[٢]. ورفض حزب الشعب، الذي شارك كمال جنبلاط في تأسيسه، هذا المشروع[٣]. وأصدر النائبان كمال جنبلاط وجورج عقل بمناسبة ذكرى وعد بلفور بياناً استنكرا فيه هذا الوعد، وكل مشروع يؤدِّي مباشرة أو بصورة غير مباشرة «لخدمة أو حلّ معضلة الصهيونية على حساب الدول العربية، وفي طليعة هذه المشاريع مشروع سورية الكبرى الذي يرفضه لبنان»[٤].

وعنى هذا المشروع سورية لأنه يحمل اسمها ويستهدفها بالدرجة الأولى، ويطلب ضمّها إلى بلد أصغر منها بدلاً من أن تضمّه إليها. وعنى جبل الدروز أكثر من أية منطقة سورية لمجاورته إمارة شرق الأردن، واتصاله المباشر بها، وتأثُّره أحياناً بسياستها وبالسياسة البريطانية المهيمنة عليها منذ إنشائها في عام ١٩٢١، اللتين عملتا سابقاً على ضمِّه إليها.

ولَمَّا بدأ عبد الله يعمل لمشروع سورية الكبرى عام ١٩٤٦ أجرى اتصالات بزعماء جبل الدروز. ويذكر عادل أرسلان أن حسن الأطرش قال له في ٢٥ آذار ١٩٤٦، أي في الفترة التي كان فيها نواب الجبل وسكّانه ناقمين على إهمال الحكومة السورية شؤون الجبل ومتطلباته: «إن الاستياء في جبل الدروز يكاد يؤدِّي إلى ثورة، وأن الأمير عبد الله يوزِّع الألقاب والأموال فهو قادر الآن على زعزعة الحكومة السورية. والطرشان حسب عادتهم قسمان: أحدهما يؤيِّد الأمير وهو واثق أن الإنكليز من ورائه»[٥]. وفي أواخر عام ١٩٤٦ نشط

---

(١) أنظر مقالات الصحف السورية واللبنانية التي تهاجم مشروع سورية الكبرى في كتاب «هذه هي سورية الكبرى». نشرته مجلة الدنيا، دمشق لا.ت.

(٢) «صوت الأحرار»: عدد ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٦.

(٣) فؤاد الخوري: «النيابة في لبنان» طبعة ١٩٨٠، ص ١٦٦.

(٤) «البيرق»: عدد ٣ تشرين الثاني ١٩٤٥.

(٥) «مذكرات الأمير عادل أرسلان» الجزء الثاني، ص ٦٠٠.

المسؤولون الأردنيون لإنجاح مشروع سورية الكبرى، وأوعزوا إلى بعض السوريين بأن يذيعوا في سورية ومصر أن الجيش الأردني سيزحف بدباباته على حوران وجبل الدروز ويحتلّها، ثم يزحف إلى دمشق[1].

يفهم من هذا أن عبد الله استغلّ فرصة نقمة السوريين على المراسيم الاشتراعية ليعرض مشروع سورية الكبرى بقوّة مدعوماً من البريطانيين الذين يعملون لإحلال نفوذهم بصورة أو بأخرى مكان النفوذ الفرنسي، وأن جبل الدروز وحوران هما النافذتان الرئيستان لإطلالته على سورية، وأن أقلية طرشانية هي جزء من أقلية سورية أيّدت مشروعه فيما عارضته الأكثرية في جبل الدروز[2] بمن في ذلك نواب الجبل الذين صوّتوا ضده في المجلس النيابي السوري. ونطقت جريدة «الجبل» باسم سكّان الجبل أسوة بجرائد سائر المحافظات فقالت بعد تحليل أسباب المشروع، وظروف عرضه، وخطر نتائجه: «إن مشروعاً كهذا إنما يعيد إلى القيد الذين تحرّروا منه، ويفسح للصهيونية في الوقت عينه مجال الانتشار والامتداد، أو في الأقل يضمن لها دولة يهودية على أساس تقسيم فلسطين تشمل السواحل الفلسطينية من النقب إلى حدود لبنان. لهذا يعارض الأحرار القوميون مشروع سورية الكبرى بشكله المقترح. وليس لقضية نظام الحكم أو لقضية الأشخاص أية قيمة في نظرهم»[3].

ومؤيّدو عبد الله القلائل في جبل الدروز، الذين لم يسمّهم عادل أرسلان، هم بلا شك إمّا مدفوعون بإغراءات منه، أو بالنقمة على الحكومة السورية من جرّاء إهمالها شؤون الجبل، وإمّا جاهلون لخلفيات مشروعه. ومعارضو عبد الله لم يعارضوه لأنهم ضد المشاريع الوحدوية، بل لأن مشروعه في نظرهم من صنع السياسة البريطانية التي تتستّر خلفها المطامع الصهيونية.

الدروز وجلاء الجيوش الأجنبية عن سورية ولبنان

١ ـ رفض الضمانة الأجنبية والمطالبة بتسلّم الجيش: إن الخوف على لبنان المعتبر في نظر البطريرك الماروني «ملجأ وحيداً للمسيحيين يضمن استقلاله بالاتكال على فرنسا لحمايته من كل اعتداء»[4] جعله يعارض اتفاق المصالح المشتركة الذي وقّعت عليه الحكومتان: السورية واللبنانية في دمشق في أول تشرين الأول ١٩٤٣[5]، ويطالب ببقاء الجيوش الفرنسية

---

(١) «هذه هي سورية الكبرى». مرجع مذكور سابقاً، ص ١٢١.

(٢) أنظر مثلاً عن هذه المعارضة البيان الموزع باسم المجاهدين في «البرق»: عدد ٢١ كانون الأول ١٩٤٦.

(٣) «الجبل»: عدد ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٦.

(٤) Pierre Rondot: «Les institutions Libanaises». Paris 1949 p. 105.

(٥) أنظر عن اتفاق المصالح المشتركة «الوثائق والنصوص المختصة بالعلاقات الاقتصادية والمالية بين سورية ولبنان» تشرين الأول ١٩٤٣ ـ ١٤ آذار ١٩٥٠، ص ٧ ـ ٩.

أو بعقد معاهدة مع فرنسا لضمان استقلال لبنان. كما كان مطلب الضمانة الفرنسية لاستقلال لبنان وراء الفتنة التي أثارها أنصار النائب يوسف كرم، إذ أتوا بعد فوزه في الانتخابات الفرعية بمظاهرة استفزازية إلى بيروت في ٢٧ نيسان ١٩٤٤ اندسَّ فيها رجال المخابرات الفرنسية وتعالت الهتافات لفرنسا وديغول. لكن الفتنة فشلت، ومُنع المتظاهرون من اقتحام المجلس النيابي، وصمد الاستقلال.

وقف الوزراء والنواب الدروز ضد هذه الفتنة التي كادت تودي بالاستقلال الطري العود، وتؤدِّي إلى بقاء الحماية الفرنسية. «وحضر جمع درزي غفير إلى ساحة المجلس النيابي بينهم عشرات المسلَّحين الذين أخذوا يطلقون النار على الفرنسيين المتمركزين على سطوح الأبنية المجاورة للمجلس»[1]. وأرسل الدروز اللبنانيون الموجودون في السويداء برقية إلى رئيس الجمهورية اللبنانية والوزراء والنواب والمؤتمر الوطني يؤيِّدون فيها استقلال لبنان، ويدينون محاولة الاعتداء عليه[2].

نجح لبنان وسورية في تسلُّم المصالح من الفرنسيين باستثناء الجيش، وقد أظهرا تعاوناً وثيقاً أربك الفرنسيين الذين اشترطوا لتسليمهما الجيش، والجلاء عن أراضيهما، عقد معاهدة معهما تضمن لهم مكاسب معيَّنة مثلما اشترطوا ذلك من قبل لإعادة الحياة النيابية ؛وقبول تعديل الدستور اللبناني. فهم كانوا ينظرون إليهما منطقة نفوذ واحدة لا يمكن أن ينسحبوا منها عسكرياً إلاَّ بموجب معاهدة. وبالمقابل اشتدَّت مطالبة السوريين واللبنانيين بتسلُّم الجيش تمهيداً لجلاء الفرنسيين عن بلديهم.

قام الطلبة اللبنانيون في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٥ بمظاهرات كبيرة في بيروت مطالبين بتسلُّم الجيش. وأضربت بيروت إضراباً شاملاً. وأعقب ذلك عرض موضوع تسلُّم الحكومة اللبنانية للجيش في المجلس النيابي وسط أجواء المطالبة الفرنسية بالمركز الممتاز كشرط للجلاء، فتكلَّم النائب مجيد أرسلان قائلاً: «إذا كنا نريد أن نعطي مركزاً ممتازاً لأحد عندنا، فلنعط هذا المركز لشهدائنا وأبطالنا وعباقرتنا. أمَّا أن نعطي مركزاً ممتازاً لدولة أجنبية، أيَّاً كانت، تريد أن تستعبدنا، وتحطِّم استقلالنا، وتهدِّدنا في كل ساعة، فذلك لن يكون»[3].

---

(١) مقابلة شخصية مع النائب سليم الداود في ٢٣ آب ١٩٨٦ الذي كان شاهد عيان لما جرى إذ كان برفقة والده النائب نسيب الداود.

(٢) «الجبل»: عدد ٣ أيار ١٩٤٤، وقد جاء في البرقية «أثارنا عمل المارقين ضد كرامة الوطن المفدى واستقلاله الغالي، وملأنا موقفكم الحازم فخراً واعتزازاً. الشباب اللبنانيون بالسويداء يعرضون أنفسهم متطوعين لإفتداء استقلال الوطن والمحافظة عليه بالمهج، ويطالبون بإنزال العقوبة بالخونة دون أقل شفقة أياً كانوا، واستئصال الخيانة من جذورها. عاش لبنان حراً مستقلاً».

(٣) خطاب مجيد أرسلان، أوردته «الجبل» في عدد ٩ شباط ١٩٤٥.

وتكلّم النائب كمال جنبلاط فقال: «نحن اليوم لا نريد أن نفتح الشام وحلب ونحرِّر البلدان الشقيقة كما كان يفعل أجدادنا، فليطمئن جيراننا، ولكن نريد ألّا نجعل من لبنان مقرّاً للاستعمار أو ممرّاً إليها. وإني أقترح التصويت العلني على شكر الحكومة وتأييدها في مطالبتها بالجيش»[1].

إن النائبين مجيد أرسلان وكمال جنبلاط هما أكبر زعيمين ومسؤولين درزيين آنذاك، وكلامهما في المجلس النيابي يعبّر عن موقف الدروز المجمعين على إنهاء الاحتلال الأجنبي وإجلاء جيوشه، وتسلُّم الحكومة اللبنانية الجيش، وعدم إعطاء أية ضمانة أو أي مركز ممتاز لمطلق دولة أجنبية.

وكانت المطالبة في سورية بتسلُّم الجيش تجري كما في لبنان على الصعيد الشعبي كما على الصعيد الرسمي. وفي هذا المجال وُزِّعت في جبل الدروز بيانات تدعو إلى تسلُّم الحكومة السورية له وتنظيمه وتقويته «بحيث يصبح موضع فخرنا وحامي استقلالنا وأمجادنا» كما جاء في أحدها[2].

وفيما كان اللبنانيون والسوريون يطالبون بتسلم الجيش وجلاء الجيوش الأجنبية عن أراضيهم، أنزل الفرنسيون في ٦ أيار ١٩٤٥ قوات جديدة في لبنان وسورية بحجة أن الحرب لا تزال دائرة مع اليابان في الشرق الأقصى. وقدَّم الجنرال بينه بحضور وزير الخارجية اللبنانية إلى الحكومة السورية في ١٨ أيار مذكرة تعترف باستقلال سورية ولبنان على أساس صيانة المصالح الجوهرية لفرنسا فيهما، وهي مصالح ثقافية واقتصادية واستراتيجية[3]. ففرنسا إذاً تريد إعطاء سورية ولبنان استقلالاً مشروطاً باتفاق يضمن مصالحها الجوهرية. لكن البلدين رفضا إعطاءها أية ضمانة إذ إجتمع في ١٩ أيار رئيسا جمهوريتيهما، وصدر عن حكومتيهما بلاغ يستنكر إنزال القوات الفرنسية الجديدة بدون موافقتهما، ويعلن عدم الدخول في المفاوضة مع الجانب الفرنسي، ويؤكد توحيد الجهود والمساعي للدفاع عن السيادة والاستقلال[4]. وإزاء هذا الرفض السوري واللبناني لجأ الفرنسيون إلى استعمال القوة فاعتدوا على حماه، وأدلب، وجسر الشغور، ودير الزور، وقصفوا في دمشق معظم الأحياء ومبنى مجلس النواب.

---

(١) خطاب كمال جنبلاط، أورده المرجع نفسه.

(٢) بيان موزع باسم «جماعة العروبة في الجبل» وردت الإشارة إليه سابقاً.

(٣) أنظر نص مذكرة بينه في «النهار»: عدد ٢٢ أيار ١٩٤٥. أيضاً «أربع سنوات من العهد الوطني» كتاب أصدرته هيئة من الكتاب والمؤرخين، دمشق ١٩٤٧، ص ٤٣ - ٤٤.

(٤) «النهار»: عدد ٢٢ أيار ١٩٤٥. أيضاً: «قصة الجلاء عن سورية ولبنان» كتاب أصدرته وزارة الثقافة والإرشاد القومي في سورية، دمشق ١٩٦٢، ص ٥٧ - ٥٨.

٢ ـ **تنسيق جبل الدروز مع الحكومة السورية**: تمّ التنسيق بين حسن وزيد الأطرش ونائب رئيس الوزراء السوري، وزير الخارجية والدفاع الوطني، جميل مردم. وتباحث الثلاثة في قيام جبل الدروز بحركة ضد الفرنسيين، وطلب جميل مردم منهما إزاحة القوات الفرنسية من الجبل لكي يتأمن اتصال دمشق مع شرق الأردن[١]. لقد كان على ما يبدو يريد فتح الطريق إلى شرق الأردن لتلقي المساعدات منه، أو للانتقال إليه عند الضرورة، لأنه عندما اشتدت الأزمة الناشئة من قصف الفرنسيين لدمشق في ٢٩ أيار ١٩٤٥ فكّر مع بعض أعضاء الحكومة السورية بالانتقال إلى عمان. حتى أن وزير بريطانيا المفوض عرض على رئيس الجمهورية شكري القوتلي نقله إلى شرق الأردن يومذاك، لكن القوتلي رفض هذا العرض[٢]. كما أن جميل مردم أراد طرد الفرنسيين من جبل الدروز أولاً ليقينه أن ضربهم فيه وطردهم منه يضعفهم، ويسهّل عملية طردهم من سائر المناطق السورية.

كانت عصبة العمل القومي أقوى تنظيم حزبي في جبل الدروز إذ استقطبت الآلاف من شبابه[٣]، وغدت باعضائها المدنيين والعسكريين قوة جاهزة للتحرك ضد الفرنسيين بالتنسيق مع مسؤولي العصبة في دمشق[٤]. وبدأ محازبوها وسائر الوطنيين بتقديم أنفسهم متطوعين للدفاع عن دمشق حين بات الخطر يتهددها، فسارت قافلة كبيرة من السيارات تحمل المئات منهم بالرغم من محاولات فرنسية متعددة لوقفهم عند مرورهم في حوران. لكن رئيس الجمهورية السورية ورئيس الوزراء طلبا إلى حسن الأطرش ونواب الجبل أن يعيدوا هؤلاء المتطوعين الذين وصلوا إلى الصنمين وغباغب، فعادوا إلى جبل الدروز بمظاهرة صاخبة[٥]. وكان ذلك عن حكمة من المسؤولين السوريين تجنباً لمجزرة قد تقع لأن الكوكبات الشركسية أعدت كميناً للفتك بالمتطوعين الدروز بناء على بلاغ القائد الفرنسي أوليفا روجيه[٦].

جوبه الفرنسيون عندما اعتدوا على دمشق في ٢٩ أيار بمقاومة نظامية وشعبية. وقاتل جنود الجبل النظاميون، والمتطوعون، ودروز الغوطة ودمشق والمقيمون فيهما من دروز لبنان، إلى جانب القوات السورية النظامية، ودافعوا عن سوق الحميدية وقلعة الحميدية، ومنعت

---

(١) مقابلة شخصية مع زيد الأطرش في ١٩ تشرين الأول ١٩٨٦.

(٢) «مذكرات خالد العظم» الجزء الأول، ص ٢٩٩.

(٣) بلغ عدد المنتسبين إلى حزب عصبة العمل القومي ٢٨٥٢ منتسباً بينهم ٥٦٩ من العسكريين جنوداً وضباطاً. بيان باسماء المنتسبين عن عام ١٩٤٥. من أوراق سعيد أبو الحسن.

(٤) حديث مسجل مع سعيد أبو الحسن.

(٥) «الجبل»: عدد ٢٣ أيار ١٩٤٥.

(٦) أنظر بلاغ أوليفا روجيه في «قصة الجلاء عن سورية» مرجع مذكور سابقاً، ص ١٤١.

إحدى مجموعاتهم المتطوعة، المتمركزة في الدرويشية بقيادة الشيخ محمد أبو شقرا، الجنود الفرنسيين ليوم كامل عن التقدم شبراً واحداً[1].

وعندما أصبح متعذراً إجتماع النواب والوزراء السوريين الذين كانت السلطة الفرنسية تلاحقهم، استدعى خالد العظم نواب جبل الدروز إلى منزله حيث عرض فكرة انتقال الحكومة السورية إلى السويداء. ووافقت الحكومة على إرسال انذاراً يوجهه النائب يوسف هلال الأطرش إلى القائد الفرنسي هذا نصه: «إن مدافعكم تطلق على المدينة بدون تقدير، وأن جنود الدروز يتولون الدفاع عن مراكزهم في دار الحكومة. ولهذا فإني أعلمكم بأن كل جندي يقتل منهم بقذائف مدافعكم، فإننا مضطرون لقتل ضابط فرنسي في مقابله من ضباطكم الأسرى عندنا في السويداء. فاقتضى اعلامكم»[2]. لم يعطِ هذا الإنذار الفائدة المرجوة منه ليقين الفرنسيين أن الدروز لا يمكن أن يغدروا بأسير عندهم، لكنه أظهر للفرنسيين الترابط والتنسيق الكاملين بين الحكومة السورية وجبل الدروز.

٣ ـ طرد الفرنسيين من جبل الدروز: بالإضافة إلى تنسيق الحكومة السورية مع حسن وزيد الأطرش، وتنسيق أمانة سر عصبة العمل القومي العامة مع أمانة سر العصبة الفرعية في جبل الدروز، بشأن طرد الفرنسيين، تم التنسيق بين قوى ثلاث في جبل الدروز هي: حسن الأطرش، وعصبة العمل القومي، وبعض ضباط الكوكبات الدرزية، وتم الاتفاق على القيام بانقلاب على الفرنسيين لطردهم من الجبل سلِّمت قيادته إلى حسن الأطرش[3]. دُرست خطة الإنقلاب ليل ٢٨ ـ ٢٩ أيار بسرية تامة. وأُلِّفت فرقتان هجوميتان باسم «الفرقة الفدائية» و«فصيلة الموت»، وعُيِّنَ موعد التنفيذ في صباح اليوم التالي. وفي هذا اليوم سقطت مراكز الفرنسيين بسرعة، وأُسر ضباطهم وأُخذوا إلى دار حسن الأطرش، ثم غادروا جبل الدروز باستثناء ضابط أقام في داره دون أن تراق نقطة دم واحدة نتيجة لحسن التنظيم، وعنصر المفاجأة، ولإنضمام ضباط الكوكبات الدرزية وعناصرها إلى الوطنيين[4].

وعن جبل الدروز وسواه من المناطق السورية جاء في مذكرات ديغول ما يلي: «استطاعت القوات الفرنسية مع القوات الخاصة في ٢٧ مايو السيطرة على الفوضى في كافة

---

(١) «الكفاح»: عدد ٢ حزيران ١٩٤٥. ومقابلة شخصية مع شيخ عقل دروز لبنان الشيخ محمد أبو شقرا الذي كان على رأس المجموعة قبل تسلمه مشيخة العقل.

(٢) «الجبل»: عدد ١٦ حزيران ١٩٤٥.

(٣) مقالة سعيد أبو الحسن بعنوان «أسرار آن لها أن تنشر عن ٢٩ أيار في جبل العرب» في «الأماني»: عدد أيلول ١٩٦٥، ص ٥.

(٤) مقابلات شخصية مع العديد من منفذي انقلاب ٢٩ أيار وشهود عيان له.

المناطق السورية ما عدا جبل الدروز حيث لم يكن لنا فيه سوى بعض المراكز المنعزلة»[1].
فالفرنسيون إذاً حققوا انتصاراً عسكرياً محدوداً في دمشق بالأسلوب نفسه الذي استعملوه في خلال الثورة السورية الكبرى، أي بقصف هذه المدينة قصفاً عشوائياً، وانهزموا في جبل الدروز حيث راهنوا على ولاء كوكباته لهم.

قد يسأل المرء نفسه عن أسباب الاستعدادات والاحتياطات والسرية التي لجأ إليها منظّمو الانقلاب ما دام أنهم ومنفّذيه يفوقون الفرنسيين بعشرات الأضعاف لأن عدد هؤلاء هو بضعة عشر ضابطاً. والجواب عن هذا التساؤل هو أن الخوف من الفرنسيين لم يكن بمقدار الخوف من بعض ضبّاط الكوكبات الدرزية التسع وعناصرها الذين يبلغ عددهم ١٧٠٠، والذين أحسن الفرنسيون إعدادهم، وأجروا بواسطتهم مساعدتهم وصلاتهم بالجبل، وسمّوهم «المجتمع الدرزي»[2].

بيد أن عناصر «المجتمع الدرزي» عكسوا توقّعات المتخوّفين، وتخلّوا عن الفرنسيين، وانضمّوا إلى الوطنيين. ولا شكّ في أنه كانت هناك أقلّية أُكرهت على السكوت، وأسقط في يدها أمام الأكثرية من زملائها، وأمام عنف المفاجأة ودقّة التنظيم اللذين أحسن منظّمو الانقلاب استعمالها. ولم يجد بعض أفراد هذه الفئة أمامهم إلاّ التخلّي عن قوّات الجبل التي ستلتحق بالقوّات السورية. وهذا حمل حسن الأطرش على إصدار بلاغ يعدّ كل جندي انفصل عن قوّات الجبل، وكل جندي لم يلتحق بها، مطروداً من السلك العسكري[3].

إن تلبية ضبّاط الكوكبات الدرزية وجنودها نداء الواجب والوطنية حالت دون اقتتالهم مع إخوانهم، وجعلت مراهنة الفرنسيين عليهم خاسرة، وجاءت دليلاً على أن دروز الجبل الذين اختلفوا حول الانتداب الفرنسي منذ عام ١٩٢١ اتفقوا على إنهائه وإجلاء جيوشه شأنهم في ذلك شأن دروز لبنان.

٤ ـ جلاء الجيوش الأجنبية عن سورية ولبنان: إزاء صمود سورية في أيار ١٩٤٥، ومساعدة الجامعة العربية لها، وتدخّل البريطانيين لمصلحتها، انهزم الفرنسيون. فمرّة أخرى برز التنافس بينهم وبين البريطانيين على سورية ولبنان، ومرّة أخرى تدخّل البريطانيون ضدهم حين أنذرهم تشرشل بوجوب الانسحاب إلى الثكنات[4]«فانسحبوا إليها، وأخذ

---

(١) الجنرال ديغول: «مذكرات ديغول (الخلاص)» ترجمة خليل هنداوي وابراهيم مرجانه، بيروت، باريس ١٩٨٢، ص ٢٧٣.

(٢) أكّد لي حقيقة الخوف من بعض ضبّاط الكوكبات الدرزية وعناصرها بعض منظّمي انقلاب ٢٩ أيار والمشاركين فيه وهم: سعيد أبو الحسن، وجادالله عز الدين، وهاني أبو صالح، وعلي سيف الدين القنطار.

(٣) أنظر بلاغ حسن الأطرش في «الجبل»: عدد ٤ حزيران ١٩٤٥.

(٤) «مذكّرات ديغول. الخلاص»، ص ٢٧٦.

الجيش البريطاني على عاتقه حفظ الأمن في جميع الأراضي السورية واللبنانية. وأبلغ المعتمد البريطاني حسن الأطرش بذلك في ٣١ أيار ١٩٤٥، فأذاع حسن الأطرش بياناً يعلم سكّان جبل الدروز به ويطلب إليهم الخلود إلى السكينة، وعدم الإتيان بأي عمل يخلّ بالأمن[١].

تضامن السوريون واللبنانيون في معركة الجلاء، وظهرت وحدتهم الداخلية في أبهى صورها، وبدون أية ثغرة ينفذ منها الأجنبي. فبينما وُجِد من يفضّل الانتداب البريطاني ابتداء من عام ١٩١٨، لم يوجد ابتداء من عام ١٩٤٣ من يريد الجيش البريطاني بديلاً عن الجيش الفرنسي، فبقاء القوات البريطانية مرفوض كبقاء القوات الفرنسية، وجلاؤهما الكامل معاً مطلب الجميع. وحين زار الكولونيل سترلنغ جبل الدروز في ٢٥ تشرين الأول ١٩٤٥، في إطار العمل لإحلال النفوذ البريطاني مكان النفوذ الفرنسي، جوبه بطلب جلاء جميع الجيوش الأجنبية عن سورية ولبنان[٢]. وتخلّى المسيحيون اللبنانيون عن طلب بقاء الجيوش الفرنسية ضمانة لاستقلال لبنان لأن خوفهم عليه زال بفضل اعتراف السوريين والدول العربية به، وضمان الجامعة العربية له.

في نهاية عام ١٩٤٥ عاد توافق المصالح بين بريطانيا وفرنسا يوفّق بين سياستيهما إزاء سورية ولبنان. فأفضى ذلك إلى توقيع اتفاق بينهما في ١٣ كانون الأول ١٩٤٥ ضمّنتاه عزمهما على التدارس معاً شروط تجميع قواتها تجميعاً منظّماً تمهيداً لجلائها، كما جاء فيه أن من مصلحتهما «أن تؤمّنا سلامة لبنان وسورية ضمن نطاق التعاون الدولي»[٣]. وهذا الاتفاق لا يحدّد للجلاء تاريخاً معيّناً، ويربط تأمين سلامة لبنان وسورية بنطاق تعاون دولي غير واضح، قد يتنافى مع مصلحتهما.

وكان واضحاً أن البريطانيين والفرنسيين سيتباطأون في تنفيذ الاتفاق، ومباشرة الجلاء. وبعد التأكّد من مماطلتهم قدّمت الحكومتان: السورية واللبنانية شكوى مشتركة ضدهم إلى مجلس الأمن الدولي في ٤ شباط ١٩٤٦ وافقت عليها وفود الدول العربية، واستعمل المندوب السوفياتي عند بحثها في مجلس الأمن حق النقض ضد اقتراح أميركي لا يحدّد موعداً لجلاء البريطانيين والفرنسيين لأنه لم يُعمل باقتراحه تعديلاً يطلب الجلاء الفوري[٤]. فكان ذلك أهمّ نصرة سياسية دولية لاستقلال سورية ولبنان العاجل. وقدّم النائب كمال جنبلاط وزميلاه جورج عقل ويعقوب صراف، اقتراحاً إلى المجلس النيابي أن يوجّه كلمة شكر إلى

---

(١) أنظر بيان حسن الأطرش في «البيرق»: عدد ٩ حزيران ١٩٤٥.

(٢) المرجع نفسه: عدد ٢٧ تشرين الأول ١٩٤٥.

(٣) أنظر نص الاتفاق الفرنسي البريطاني في «النهار»: عدد ٢٢ كانون الأول ١٩٤٥.

(٤) رزق رزق: «لبنان وبلاد السوفيات»، ١٩١٧ - ١٩٨٧، بيروت ١٩٨٧، ص ١١٤ - ١١٦.

الاتحاد السوفياتي والدول الأخرى التي أيَّدت لبنان، فصوَّت المجلس عليه[1].

وحين لم يتوصَّل مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار حاسم بشأن شكوى سورية ولبنـان، وكان ديغول المشهور بتصلُّبه إزاء قضيتها قـد استقال، دخـل الوفـدان السوري واللبنـاني، اللذان يتابعان الشكوى المشتركة، في مفاوضات مباشرة مع البريطانيين والفرنسيين، أدَّت إلى انـتزاع وثيقـة الجلاء منهم دون إعـطاء أي مركـز ممتاز لهم. وبـدأ الجـلاء في ٢٨ نيسان، وتمَّ في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦ حين جلا آخر جندي فرنسي عن لبنان.

استنتاجات:

تعاون السوريون واللبنانيون في توطيـد دعائم استقـلالهم المأخـوذ عام ١٩٤٣، وتسلّم المصالح المشتركة، وإجلاء الجيوش الأجنبية، فحقَّقوا إجلاء البريطانيين والفرنسيين معـاً عام ١٩٤٦ كما دخلوا معاً عـام ١٩١٨. ولولا تعـاونهم لتعثَّرت طـريقهم إلى الاستقلال النـاجز، ولوجد الأجنبي ثغـرة ينفذ منهـا للإبقـاء على سيـطرته مـدّة طويلة، أو للحصـول على اتفـاق يضمن له امتيازات معيَّنة.

في هـذه المرحلة الاستقـلالية ظهـر الـدروز الـذين انقسمـوا حـول قبـول الانتـداب، وانقسمـوا طوال عهـده، متفقين عـلى إنهاء بقـايـاه العسكـريـة سـواء في ذلـك الـبريـطانيـة والفرنسية. ففي كل مرّة كانت تثار فيها قضية الامتيازات كانت تُواجَه منهم بـالرفض عـلى شتّى الصعد. وفي أحداث أيار ١٩٤٥، التي أعقبت إنزال قوات فرنسيـة جديـدة في سوريـة ولبنان قامت باعتداءات على المدن السـورية، أسهم الـدروز في ثلاثـة مجالات هي: التنسيق مع الحكومة السورية، والدفـاع عن مدينـة دمشق، وطرد الفـرنسيين من جبـل الدروز قبـل جلائهم من أية منطقة سورية أو لبنانية.

لم تقتصر أحداث أيار على المواجهة بين الفرنسيين والسوريين، بل تدخَّـل البريـطانيون فيها طرفاً ثالثاً لأن لهم القيادة العسكرية العليـا، وعلى عـاتقهم مسؤولية حفظ الأمن العـام. وكـان تدخُّلهم ضـد الفرنسيين إحدى المحـاولات من أجل إحـلال نفـوذهم مكـان النفـوذ الفرنسي. ومن محاولاتهم هـذه مشروع سوريـة الكبرى الـذي عملوا له بـالتعاون مـع الملك عبـدالله. لكن هذا المشروع جُـوبه بمعـارضة رسميـة وشعبية وإعـلامية في سـوريـة ولبنـان، وبمعارضة من الدروز ناتجة من التنبُّه لخلفياته وأهدافه ولأنه مشروع وحدوي مشبوه.

رافق تـوحيد جبـل الدروز بـأمِّه سـورية استقـلالها التـام كما رافق فصله عنهـا سابقـاً فرض الانتداب الفـرنسي عليها. وهـذا يؤكِّد أن العنصر الخـارجي هو الأسـاس في استقلال

---

(١) نقولا هوفهانسيان: «النضال التحرّري الوطني في لبنان»، ص ١٠١.

الجبل وإنشاء دولته. وكان على سكّانه أن يقوموا بإلغاء آخر مظهرين من مظاهر الانفصال ليتحقّق توحيده بسورية كلياً هما: إلغاء ما تبقّى من استقلاله الإداري والمالي، وإزالة نصب الحدود الذي أقيم بينه وبين دولة سورية. إلّا أن علاقات سكّانه بالحكومة السورية لم تشهد الارتياح المطلوب لأنها اتُهمت بالتقصير في تكريم رجالاته وإنصافه وتنميته، ولأنها أصدرت المراسيم الاشتراعية الجائرة ولا سيما المرسوم رقم ٥٠ الذي يقيّد الحريات العامّة وينال من حرية الصحافة في أول عهد استقلالي أمل السكّان التعويض فيه عما فقدوه من الحريات العامة في عهد الانتداب. هذه المراسيم أخرجت سلطان الأطرش عن صمته وحياده اللذين اتبعهما غالباً بين الفرقاء في السياسة الداخلية، ودفعته إلى تعميم منشور شبيه بمناشيره الثورية السابقة، يطعن فيها، ويهاجم الحكومة السورية.

إن حقوق الدروز في لبنان المستقل ظلّت كما كانت في عهد الحكم الفرنسي غير مصونة من الهضم. وهذا جعل أصواتهم ترتفع شاكية، ومطالبتهم تستمر وتتدرج في إطارين هما: إطار تحقيق مطالبهم ونيل حقوقهم الخاصة، وإطار تحقيق المطالب العامّة عن طريق الإصلاح الشامل والجذري الذي سار فيه كمال جنبلاط، والذي يستفيد منه عموم محرومي المناطق والفئات، وينهض بالبلاد في شتّى المجالات، ويعصرن الإدارة ويحوّل المجتمع الطائفي إلى مجتمع مدني.

خاتمة

الدروز عرب خلَّص، ومذهبهم أحد المذاهب الإسلامية، وعروبتهم وإسلامهم سبقا إعلان درزيتهم. وفي ضوء هذه المقولات الثلاث يُقرأ تاريخهم القديم والحديث، فهو ترجمة لحقيقة مذهبهم الذي هو أحد المذاهب الإسلامية، ولقدرهم كجزء من شعب عربي مسلم. إنهم سيف العروبة والإسلام، ودورهم العربي والإسلامي الذي بدأ مرابطة في سواحل بلاد الشام للدفاع عنها ضد هجمات البيزنطيين والصليبيين، استمرّ مشاركة في فتوحات الدولة العثمانية، ونصرة لها، ووقوفاً إلى جانبها في صراعها ضد أعدائها في الداخل والخارج، وتجلّى في عهد الانتداب إسهاماً في القضايا الإسلامية والوطنية والقومية، وكان من الناحية العسكرية أكبر من عددهم وعوَّض عن تدنٍّ دورهم في الاقتصاد ومركز القرار والسلطة. وواقعهم في هذا العهد استمرار لتاريخهم خلال نيِّف وتسعمائة سنة.

عاش الدروز عصبية مذهبية في مناطقهم الجبلية المنيعة، وأسّست بعض أسرهم إمارات ومشيخات تبعت للدول الإسلامية المتعاقبة على حكم بلاد الشام، لكن أياً من أمرائهم ومشايخهم، بمن في ذلك الأمير فخر الدين المعني الثاني الذي بلغوا أوج عظمتهم في عهده، لم يسع لإنشاء كيان خاص بهم. وكذلك لم يكن عندهم بعد نهاية الدولة العثمانية أي مشروع سياسي خاص بهم، بل كان مشروع أكثريتهم هو المشروع العربي الذي أيّدوه وناصروا الحكومة العربية المنبثقة عنه. وحين أنشأ الانتداب الفرنسي لهم، ضمن إطار سياسته الاستعمارية التقسيمية، وفي فترة ضعف القوى الوطنية، وبعد نهاية الحكومة العربية، دولة في جبل الدروز (جبل العرب) لم يرض وطنيوهم الوحدويون بها، وكانت عرضاً طارئاً وكياناً مصطنعاً.

ومن تتبّع سياسة الفرنسيين إزاء الدروز يتبيّنَّ أنها اعتمدت على الاتجاه الفئوي عند بعضهم، وعملت على طمس هويتهم الإسلامية والقومية وإظهارهم أقلية دينية، وسارت في سياقين اثنين أولهما أقلمتهم مع الغلبة المسيحية في لبنان، التي رافقت إضعافهم وإعطاءهم أقل من حقوقهم، وثانيهما مدرزتهم في سورية بخلق دويلة لهم ذات طابع مذهبي درزي لا تمتلك الحد الأدنى من المقوّمات الاقتصادية والبشرية والإدارية، ولا تستطيع الحفاظ على استقلالها المزعوم عن سورية إلّا بالاعتماد على الحماية الفرنسية.

وفيما كان فريق من الدروز يعمل مختاراً أو مجبراً على الصعيد الدرزي أو المحليّ الصرف، وبدافع عند بعضه من الشعور الفئوي والمناطقي، بسياسة متّسمة بالانعزالية والواقعية والظرفية، كان هناك فريق آخر هو الأقوى عند انتفاء المؤثّرات الخارجية، يعمل بدافع من الشعور الوطني والقومي العربي والإسلامي أبعد من حدود العشيرة والطائفة والمنطقة والقطر، متجاوزاً هذه الحدود الضيِّقة إلى إطار الوطن العربي والعالم الإسلامي الكبيرين معتبراً الدروز ومناطقهم جزءاً من كل. وهذا الفريق عبّر عن نفسه واتجاهه في جميع المناسبات القومية وفي شتّى المجالات معتمداً لا على مقدرته الفكرية والسياسية فحسب، بل على سند قوي من البيئة العربية الإسلامية التي انطلق منها وأخذ تطلُّعاته من تاريخها وتراثها ومن مناخها الفكري. ولم تنتقص أعماله شيئاً من درزيته، بل جاءت منسجمة معها ومع مصالح الطائفة الدرزية الحقيقية، ودلائل جديدة على مسيرة خطها الصحيح.

تراجع شأن دروز لبنان في عهد الانتداب عمّا كان عليه في جبل لبنان في عهد المتصرفية. لقد انقلبت المعادلة من درزية مارونية في «لبنان الصغير» إلى سنّية مارونية في «لبنان الكبير». وأضحى الدروز الطائفة الخامسة في العدد ودون ذلك في التمثيل ونيل الحقوق. فبكبر لبنان صغروا، وبسبب سياسة الانحياز ضدهم وضد سائر المسلمين ظُلِموا وغُبِنوا. وعبثاً حاولوا أن ينالوا حقوقهم كاملة، وأن يأخذوا لهم في ظل نظامه السياسي الطائفي موقعاً رسمياً يوازي عددهم ودورهم العسكري وأهميتهم التاريخية.

وليس مردّ الغبن اللاحق بدروز لبنان إلى تحامل السلطة وافتئاتها على حقوقهم فحسب، بل إلى انقسامهم وتقصير بعض زعمائهم وتقاعسه عن المطالبة بحقوقهم، وتغليبه المصلحة الخاصة على المصلحة العامة. فإذا كان انحياز السلطة وعدم تطبيقها النظام السياسي الطائفي بعدالة ومساواة بين الطوائف، وإهمالها المناطق الريفية التي يسكن معظم الدروز فيها، يعطيان قادة الدروز مبرِّراً بشأن تخلُّف مناطقهم والإجحاف بحقوقهم، فإنه ليس لهم ولقادة دروز سورية مبرر في عدم ترتيب أمور البيت الداخلية كتنظيم مشيخة العقل والقضاء المذهبي، وإنشاء مجلس مِلّي يهتم بالأوقاف والمدارس التابعة لها، والقيام بما من شأنه أن يعوِّض عن تقصير الدولة.

إن ثنائية مشيخة العقل في لبنان هي مظهر من مظاهر انقسام دروزه الحزبي بين يزبكيين وجنبلاطيين، وثلاثية أو رباعية مشيخة العقل في سورية هي مظهر للانقسام الدرزي العشائري والمناطقي في جبل الدروز. وهذه التعدّدية ليست مظهراً للانقسام الدرزي فحسب، بل هي أيضاً أحد عوامل تكريسه. والانتداب الفرنسي والبريطاني كرَّس تقسيم مشيخة العقل التي هي وارثة الإمامة إلى مشيخة عقل في لبنان، ومشيخة عقل في

سورية، ورئاسة روحية في فلسطين. والانقسام الدرزي الحزبي العشائري الموروث أبقى على تعدّديتها في سورية ولبنان وأسهم في إضعافها. فوجود بضعة مشايخ عقل في كل من سورية ولبنان إلى جانب مفتي واحد لكل من الطائفة السنّية والشيعية، وبطريرك واحد لكل طائفة مسيحية، أضعف شأن الدروز وتمثيلهم الروحي أمام الآخرين.

ومقابل ذلك قوي شأن دروز جبل الدروز في سورية لا بإعطائهم دولة من قبل الفرنسيين، بل بجهودهم للقضاء على هذه الدولة، وتوحيد الجبل مع سورية، وتحرير سورية من المحتل. وهذه الجهود تجلّت في الثورة السورية الكبرى التي فجّروها وتحمّلوا مع إخوانهم دروز سائر المناطق السورية، ولبنان، معظم أعبائها وجهادها، وفي جهاد الوطنيين ضد الفرنسيين وأعوانهم الانفصاليين يوم كان يلقى كل صوت وحدوي معارض إسكاتاً، وأثمرت عودة الجبل إلى الوحدة السورية. واختفت أخيراً الأصوات التي تنادي بـ «الشعب الدرزي» وباستقلال جبل الدروز، وحلّت مكانها كلياً أصوات العروبة، وبيانات مذيّلة بتوقيع «جماعة العروبة في الجبل» و«شباب العروبة في الجبل». كما حلّ اسم جبل العرب مكان اسم جبل الدروز ليصبح الجبل اسماً على مسمّى.

وفي كل من سورية ولبنان تمحور النشاط السياسي، بما في ذلك الحزبي منه، حول الزعامات الدرزية التقليدية، وجاء دليلاً على صفة المجتمع الدرزي الإقطاعي العشائري. فالتوزيع الإقطاعي الذي عرفته المقاطعات المسكونة بالدروز في الإمارة الشهابية بعد موقعة عين دارة في عام ١٧١١، والذي عرفته المقاطعات المسكونة بالدروز في ولايتي سورية وحلب في العهد العثماني، ظلّ قائماً إلى عهد الانتداب واستمرّ طواله مع تعديل طفيف في حجم النفوذ، وتعديل مهم في مساحة الأرض اللذين تشغلها كل أسرة إقطاعية. وقد تركّز النشاط حول الزعامة الطرشانية في جبل الدروز، والزعامتين الأرسلانية والجنبلاطية في لبنان. وظلّ تمثيل الدروز في المجالس النيابية والوزارية وفي الوظائف الكبرى حكراً على زعماء الإقطاع. وبهذا استكمل الإقطاع الدرزي تحوُّله إلى إقطاع سياسي. ونتج عن استئثار الزعامات التقليدية بتمثيل الدروز حرمان كفايات درزية عالية من الوصول إلى النيابة والوزارة والوظائف الإدارية الكبيرة، وكان هذا الاستئثار المشفوع بتحقيق المكاسب أحد أسباب التوتير الاجتماعي في جبل الدروز، كما كان مع ضيق التمثيل الدرزي في لبنان أحد أسباب هجرة الكفايات الدرزية منه والعمل في ميدان العالم العربي والإسلامي الأكبر.

اختلف الدروز وانقسموا حول قبول الانتداب، واتفقوا وأجمعوا على إنهائه. وكان لهم دورهم في هذا الإنهاء، وإجلاء الجيوش الأجنبية، وتحقيق استقلال سورية ولبنان. ووضعهم في هذين البلدين في مطلع عهد الاستقلال بين عامي ١٩٤٣ و١٩٤٦ هو وضع العاملين على

النهوض بها، وإرساء دعائم استقلالها، وتأكيد عروبة لبنان، والإسهام في القضـايا الـوطنية والقومية، ونيل حقوقهم الكاملة كمواطنين لهم ما لغيرهم. وتواصلت احتجاجاتهم في لبنـان عـلى الحرمـان المزمن الـذي يعانـون منه وسـائر المسلمـين، واستمرَّت جهـودهم ومسـاعيهم لإزالته. وسارت مطالبتهم في اتجاهين، فمنهم من طالب بحقوقهم كطائفة، ومنهم من طالب بالإصلاح الشامل الذي يستفيدون منه كما يستفيد سواهم من المواطنين. والاتجـاه الثاني هـو من صنع كمال جنبلاط الذي بنى وفقاً له برامجه الإصلاحية على مبادىء اجتماعية اشتراكية من أجل بناء دولة الاستقلال والمجتمع المدني المتطوِّر.

فهرس الملاحق

١٦ ـ رسالة عبد الله الحواسي إلى محمد عز الدين الحلبي بشأن إقامة المجاهدين في المملكة العربية السعودية.
١٧ ـ رسالة ابراهيم النشمي إلى صيّاح الأطرش بشأن إقامة المجاهدين في المملكة العربية السعودية.
١٨ ـ بيان من سلطان الأطرش يحتجّ فيه على تسليم الأمير عبد الله لاجئين سياسيين عرب إلى شرق الأردن للبريطانيين.
١٩ ـ رسالة من محمد عز الدين الحلبي إلى نديم ناصر الدين تتعلّق بتعيين المحافظ على جبل الدروز عام ١٩٣٧، وبالوضع في الجبل.
٢٠ ـ رسالة من عقل لبكي إلى رئيس حزب الوحدة اللبنانية تتعلّق بنشاط هذا الحزب.
٢١ ـ احتجاج «الهيئة الوطنية العامة» في جبل الدروز على تصرّفات الانفصاليين، وتأييدها الحكومة السورية.
٢٢ ـ عريضة من أهالي «المقرن الشمالي الشرقي» في جبل الدروز إلى الحكومة السورية تطلب تعيين محافظ من خارج الجبل.
٢٣ ـ مطالبة سكّان جبل الدروز بستة نواب في المجلس النيابي السوري عام ١٩٣٧.
٢٤ ـ رسالة شكيب أرسلان إلى محمد عز الدين الحلبي حول وضع جبل الدروز في الوحدة السورية عام ١٩٣٨.
٢٥ ـ رسالة نظيرة جنبلاط إلى نجيب الغصيني حول إشاعة روّجها المغرضون عن اختلاف في السياسة بينها وبين حكمت جنبلاط عام ١٩٤١.
٢٦ ـ رسالة شكر من ديغول إلى شفيق الحلبي (محافظ بيروت) على تسمية شارع في بيروت باسمه.
٢٧ ـ تعهد علي مصطفى الأطرش وصيّاح الأطرش وحسين الشوفي وفارس حمزة.
٢٨ ـ رسالة من إميل اده إلى نديم ناصر الدين يطلب فيها تأييد الدروز له في انتخابات عام ١٩٤٣.
٢٩ ـ عريضة من معلّمي مدارس جبل الدروز إلى وزير المعارف السوري تطلب إلحاق معارف محافظة جبل الدروز بالحكومة السورية عام ١٩٤٣.
٣٠ ـ رسالة من عادل أرسلان إلى نديم ناصر الدين بشأن اختيار شيخ عقل للدروز عام ١٩٤٦.
٣١ ـ بيان من «جماعة العروبة» في جبل الدروز في ١٥ آذار ١٩٤٤ يوضح النهج الواجب اعتماده في السياسة الداخلية والخارجية.

طلب ناظر الخارجية العثمانية شكيب أفندي إلى قائمقام النصارى في جبل لبنان حيدر اسماعيل أبي اللمع جلب وجوه نصارى المتن ودروزه لمصالحتهم. من وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات رقم ٥٦٣٧٦.

خصوصي

بلغنا حصول معروض ضدنا بواسطة الامير توفيق
و محمد سامي بكه نكد ختمه قسم من اهل المناصف وتقدم
لقونسلاتو الانكليز ومعناه اننا نضغط على الاهالي
حتى لا يقولوا رفضنا المبعوثان بتاتا وان هذا
ذنب عظيم ولو كنا نقدر ان نضغط على الاهالي لما
امكن هؤلاء ان يشتكوا علينا علنا الى مركز اجنبي
و كيف نضغط على من لا ثقة لنا به ولا نواجهه ولا
يواجهنا وان كانت شكواهم على حساب غيرهم ففيرهم
اولى بتقديم الشكوى وعسى ان تكثر هذه الشكوى منا
ولو كانت غير صحيحة لأنها على كل حال تثبت صداقتنا لدولتنا
و تنفعنا اكثر مما تضرنا اما معروض آخر فلم يبلغنا
فان كان عندكم علم بشيء افيدونا وان كنا لا نخشى هذا
البأس بحوله تعالى لاننا عارضون جميع اعمالنا على محكه
كل نقد ومتى رجعت المسئلة الى المعروضات يهون الله

رسالة من شكيب أرسلان ينفي فيها حصول كتابة معروض ضده. من محفوظات شوقي حمادة.

صوفر في ٢٨ محرم ١٣٣٤

اخي المحترم

فهمنا اعذاركم المقبولة من جهة الذهاب في الوفد ولم
يكن مقصدنا سوى القيام بواجب إعلامكم نأمل
منكم تنشيط اهالي كفرمتى لارسال بضعة شبان
منهم معنا في هذه الخطرة التي فيها من الشرف وبياض
وجه الطائفة ما فيها وليكن حضورهم سريعاً
لان الجمهور اجتمع و الحركة الى الشام تبتدئ بعد
بكرة ولا يكلف المجاهد لشيئاً وكل لوازمه من كيس
الدولة وان شاء الله يفتح الله مصر ويكونون غانمين
فوق المأمول ودام بقاكم

اخوكم
شكيب
ارسلان

كتـاب شكيب أرسلان لتنشيط أهـالي كفرمتىً من أجـل التجنُّد في الجيش العثماني في خلال الحرب العالميـة الأولى. من أوراق نديم ناصر الدين.

TERRITOIRES ENNEMIS OCCUPES
ZONE OUEST

No. 4102

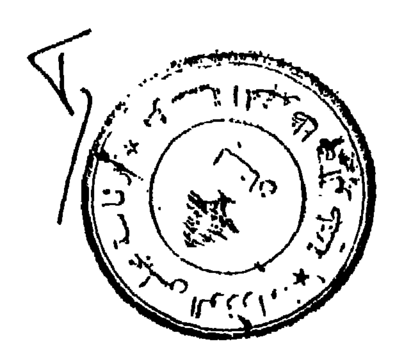
N O T E

J'ai l'honneur de vous prier de vouloir bien me faire hater l'estimation du village de MAZRAAT-EL-CHOUF.

Vous voudrez bien egalement me faire savoir ce qui a ete fait à ce sujet ~~dans ces travaux, qu'il serait necessaire de terminer le plus tot possible~~.

BEYROUTH, le 24 MARS 1920

P.LE DELEGUE ADMINISTRATIF
ET P.O. Le Delegue Administratif Adjoint.



T r a n s m i s

A Mr.l'Administrateur du LIBAN

استعلام الحاكم الإداري الفرنسي عن الوضع في مزرعة الشوف عام ١٩٢٠ بعد الحادثة التي حصلت فيها عام ١٩١٩. من وثائق مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت. رقم ٤١٠٢، علبة رقم ١٠/١.

عريضة

مرفوعة إلى مقام حضرة صاحب الفخامة الجنرال غورو المعظم المعتمد السامي
للحكومة الجمهورية الفرنسوية الفخيمة

مولاي الجنرال

ان مقدم هذه العريضة نسيب بن سعيد نكد المقيم في قرية عبيه من
قضاء الشوف بلبنان يتشرف بان يعرض لفخامتكم ما يأتي

حيث كنا نعلم ان حقيقة حال عائلتنا النكدية ربما كانت غير معلومة
تماماً لشريف علومكم فخامتكم اتطفل الان بتقرير حقيقة الواقع لديكم مستلفتاً
نظر فخامتكم الكريم إلى الحادثة المستثناة التي استوقفت مؤخراً هذه العائلة المنكودة
الحظ. ان عائلة نكد التي هي احدى العشائر الخمس الدرزية في جبل لبنان
تفتخر بصدق اخلاصها في جميع ادوار حياتها لانها احدى الاحزاب المنقسمة في الجبل
وتكون في جميع الاطوار المختلفة لم تبرح معروفة بصدقها وخدمتها للوطنية اللبنانية
وحكومته المستقلة دون تعصب لطائفة مخصوصة او حزب معين بل كانت
مساعي افرادها دائماً في سبيل التأليف بين العناصر المختلفة والاحزاب المتناقضة.
حتى انه في الحادثة الاخيرة التي وقعت بلبنان منذ ستين عاماً حين كان النزاع بين الطوائف اللبنانية يتسم
على اشده كان اسلافنا ينصرون الى جهة اخوانهم النصارى وقد بذلوا معظم
جهدهم في سبيل حمايتهم كما يدريهم المسيحيون. فانني اتقدم بهذه العريضة

عريضة نسيب سعيد نكد إلى الجنرال غورو وفيها مطالبة بحقوق آل نكد. من وثائق نديم حمزة.

قاسم بن بكر قد حمى بلده بصحبه اجلاء بالوف من السكان فلم يسفك فيها قطرة
دم واحدة سنة الستين التي كما يشهد اهل هذه البلدة انفسهم
وذلك بفضل صيانته لها واتقائه كل مدة اندفاع الفتنة

ان خدمات هذه العائلة في جانب الوطن العزيز
وجبلهم كافة كانت دائماً معروفة لدى حكامه المستقلين ولذلك
لم تخل وظائف الجبل في وقت من الاوقات (الا في الاونة الاخيرة) من
من ثلاثة او اربعة من بني بكر في وظائف عالية كانوا يقومون
بواجباتهم فيها بكل حيادة وحمية دون تعصب لطائفة مخصوصة
او حزب مخصوص. فمن الوظائف التي شغلوها في لبنان رئاسة محكمة
الجزاء الاستئنافية وعضوية هذه المحكمة (وقد بقيت هذه الوظائف
الحيوية بايديهم قليلاً) ورئاسة محكمة الشوف ومديرية مال الشوف
ومديرية المناصف فضلاً عن وظائف اخرى كثيرة في
جميع الادارات اللبنانية من ملكية وعدلية وادارية وعسكرية
وبالجملة فان هذه العائلة كانت في كل الادوار صادقة
لسائر عيال الجبل المرموقة من جهة الحكام ولذلك كانت محبوبة لدى
الحكومة لا تزال لا تنقص عهداً ما اخلصته والحمد لله لا مزدوجة ولا تأجيل.
ولكنها منذ سنة فلم توزع وظائف منذ تشكيلات لبنان الى هذا اليوم

في ذلك الدور المهم في تاريخ لبنان .

اما الوظيفة الرسمية التي كانت لمشايخة الخازن فهي مدبرية المناصفة منذ [illegible] السنوات التي كان افرادنا فيها [illegible] على عهد تشكيلات المتصرفية وبعدها [illegible] الانقطاع الى ان نزعت منهم بحجة [illegible] الاشتراك [illegible] وتولاها غيرهم .

فلا يخفى على [illegible] ان لما تشكلت متصرفية لبنان [illegible] يتكون [illegible] عائلات من جبال لبنان [illegible] وفي مدبرية [illegible] [illegible] تمكنت [illegible] [illegible] لم يحصل [illegible] فقد [illegible] فقد نزعت منا هذه المدبرية كما نزعت [illegible] الجزاء الاشتغال فيه ولم [illegible] بسيط [illegible] الكسروانية [illegible] لسائر عيال الجبل التي لا تزال تتمتع [illegible] بجميع الوظائف التي كانت لها .

لا ندعي ان مشايخة الخازن [illegible] مدبرية المناصفة [illegible] او غيرها [illegible] [illegible] السوابق كما تقدم [illegible] [illegible] ولم [illegible] المدبريات [illegible] المدبريات [illegible] دليلاً على [illegible] [illegible] اذا كانت الفكرة مصروفة الى تعميم [illegible] المدبريات [illegible]

اصبح بلا شك ليس لنا ما يقال . اما اذا كان هذا الحرمان سوف يبقى محصوراً بنا فقط

فلا نظن ان ذلك يقضي لدى فخامتكم من وقع الاكتساب فان المبادئ الفرنسوية

القاضية بتعميم المساواة بين عموم الرعية تأبى ان نعامل فريق واحد معاملة خاصة

دون سائر ملته مع كونه لا يتميز عنها اهلية ولا جدارة ولا اهمية

اذلاً ولا يخفى ذلك من الاسباب التي تجعله مساوياً لفريقه الآخر معنوياً ومادياً

واذا كان تركيزنا مهم كل ذلك لطائفة لبنانية دون غيرنا بسبب توجيه

بعض التهم الى الشخص الذي كان فيما يتولى مديرية الداخلية فليس لكم ما ينكر

منهم يا فخامة الجنرال بيان الحال وان الصدق الفرنسوي الذي هو قدوة

الحكومات المتمدنة لا يجيز انه يؤاخذ بريئاً عن مسيء وان تهمة واحداً او اثنين

منهم تطال بطائفة اجمعا وهذه الصفوف من ذوي البها نفصل عن الجنرال

غورو الذي من تصفح صفحات اشغال العاطل في جانبه معارضة المتوالية

بناءً على ذلك نتجاسر برفع حقيقة الحال الى مقام فخامتكم العالي مستلفتين

نظركم الى هذه الطائفة التي قد اتخذ القوم عزلها من كل وظائف الجبل دليلاً

على عدم ثقة اولياء الامور بها وان عواطف الجنرال غورو التي شملت كل قريب

وبعيد ترفضها ان تكون عائلة هذا منها تخص بواطل وحكومته محرومة من

التفات رجال الدولة المحامية بلادها او ان تعامل معاملة استثنائية

خلافاً لسائر ملة الطوائف في الوقت الذي كنا نعلل انفسنا انا سوف .

تكون في مقدمة صدر مطوبيه ببقاء رجال الحكومة الفرنسية الحرة فيه لنا مصدر الشرف

شرفنا الانتماء الى صداقتهم زمان الدولة العثمانية . ومنذ صدور صك الانتداب التي حملتها

الدولة الفرنسية ببيروت لعهد الكومندان ديكرسي القنصل العام تلقى ممثلها ... اسم

تلك واولاد ... في عهد المتصرفية الى زمان الثورة ...

وان العاطفة الفرنسوية التي انقذت عهدي ناصيته من نكبات

انتقامات الدولة التركية سنة ١٨٦٠ تحركت ... ايام تقسيم الولايات

سنة ١٩٢٠ فلما انقضت ... ابوابه ... راجيا شمول ...

بالنظارة السعيدة . ولما كانت ... ولسنة ...

شأنه الحكومة التي ... بالتصدير ... الكرم ... في العمومية

في لبنان وبيروت بحيث تستطيع ... والتقسيم ...

والدولة المعظمة التي ... تكرم ...

ولنا ... في الانتظام شفقتنا بالتوظف لنفسه ... الحاكم

وفقا لما يجب ... وعندهم ... تبالتكم . وعلى ...

لما اتصفتم به من التوفر على اجراء العدل والمساواة والنصح ...

الدروز التي ... الحكمية ...

يتمتع به سائر المواطنين ...

... محمد ... وامانة ...

وإذا صدر أمر بتحويل ترعة المتول بناءً على فخامتكم العالي أرجو به كبير شكري مشغلاً لها

منحرجة منه أن تشتغل بعملي مساعي فخامتكم كتابةً

وإن كان سوء الحظ قد قضى على هذه العائلة المنكودة الحظ بالحرمان دائماً

فنهاية الرجاء أن تصدر أوامر بترتيب راحتنا في سياسة الجبل العالي لإدرار المقرر

كي نرفع صرائير ونتخلص من شكايات سياسية وحتى كنا نطالب معاشية إلى قرب

انتظار فخامتكم ونكل أحوال الأمر لفخامتكم وله الأمر

وتفضلوا يا فخامة الجنرال بقبول تأكيدات اعتباري واحترامي

الفائقين لذات فخامتكم العلية حفظ الله شريف وجودكم مولاي

٢٥ آذار ٩٢٠

الخاضع المطيع

نسيب سعيد نكد

Nasib Nakad
Aley. Liban

25/3/20

لجانب رئيس الكومسيرة العليا سعادة المفوض [illegible] الأفخم

نقدم واجبات احتراماتنا لمقامكم السامي لنبدي [illegible] وصلنا
اعلانا وجوابا [illegible] تذكرة من مدير اللجاه تاريخ ١٢ [illegible] والشكايات التي
[illegible] انهم لا يعتدون على حدود العرب [illegible] على وجه الشكر
[illegible] طراد [illegible] في صور في بيوتهم [illegible] سعادتكم ان
فيه [illegible] بيننا الدروز وبين عربان اللجاه [illegible] الدروز والحوارنة في
[illegible] ذريعة الكمسيون [illegible] ان العرب [illegible]
[illegible] وعندما كنا [illegible] سعادتكم في [illegible]
[illegible] كنا اعرضنا لكم [illegible] ان طراد [illegible]
[illegible] صور [illegible] الاستشارة [illegible]
[illegible] العرب من صور وجهة اللجاه [illegible] الدروزية الذي [illegible]
في استقلال [illegible] مستقبلا في [illegible] الآن الذي اعرضناه لسعادتكم
وفي هذا التاريخ [illegible] في صور كل يوم [illegible]
[illegible] الدروز على العرب لان الدروز [illegible]
الذي مجاورين اللجاه [illegible]
[illegible] المعهود ما بينكم [illegible] دولة [illegible]
[illegible] والسلام عليكم

كتاب زعماء دروز «المقرن الغربي» في جبل الدروز إلى كاترو بشأن تعديات بدو اللجاه. من أوراق عقله القطامي.

جناب الوطني الغيور والصحافي الكبير الأمير ناصر الدين الأفخم

ان الدعوة التي وجهتموها على صفحات صحافتكم الى جميع افراد الطائفة الدرزية لعقد مجلس ملي قد لاقت منا الارتياح
وبناء عليه قد كاشفنا في الامر نخبة من اعيان الطائفة وادبائها فاتفقنا واياهم على [illegible] الدعوة [illegible]
[illegible] جديدة [illegible] بجميع الاعيان [illegible] ومشاركتنا في العمل [illegible] بقاءكم

بيروت ٢٦ نيسان [illegible]

فؤاد

أخوك
نسيب
جنبلاط

دعوة فؤاد أرسلان ونسيب جنبلاط لأعيان الدروز بشأن اختيار مجلس مليٍّ للطائفة الدرزية، من أوراق نديم ناصر الدين.

ETAT DU GRAND LIBAN

SANDJAK DU LIBAN-SUD

No.

دولة لبنان الكبير

سنجق جنوبي لبنان

عدد

Saida, le ....

الى قواد مخافر جندرمة لبنان الكبير وسوريا

عهد الى النعمان افندي ابو شقرا ضابط الجندرمة اعمال مسألة

هامة فعليكم اجراء كافة التسهيلات والمعاونات

الجدية السريعة له في ٢٨ شباط ٩٢٢ متصرف لبنان الجنوبي

توفيق

SANDJAK DU LIBAN SUD

كتاب متصرف لبنان الجنوبي توفيق مجيد أرسلان إلى قوّاد مخافر جندرمة لبنان الكبير وسوريا لتسهيل مهمّة الضابط نعمان أبو شقرا. من أوراق نعمان أبو شقرا.

القيادة العامة

للثورة الوطنية السورية

جبل الدروز

رقم ٢١

تاريخ ١٤/٠٩/٢٥

حضرة الأخ المجاهد محمد بك عز الدين الحلبي المحترم

بالنظر الى لزوم توسيع الثورة وضبط اعمالها وربط مناطقها بعضها ببعض والى لزوم جمع الاعمال [illegible]
في الجبهة الشمالية تحت يد واحدة عينا سعادة القائد مقام الباهر محمد بك العسلي قائد فرقة [illegible]
سابقاً قائداً عاماً للجبهة الشمالية بما فيها الغوطة وحمص وحماة والنبك وتوابعها واعطيناه [illegible]
التامة لانتخاب المراكز والضباط [illegible] لتوسيع نطاق الثورة واخراجها [illegible]
الى الاوقات بها وحيث الوصول الى هذه الجهة يوجب سوق عدد كبير من المجاهدين خطر [illegible]
هاجيا رأينا ان ترسلوا الخيالة الدروز الموجودين في الغوطة ويبقى بعضهم المشاة
قليل من الخيالة لتأمين الارتباط والأولى بهمتكم اتمام ذلك حسب المرغوب والجميع يقدرون اهمية [illegible]
لجنة الاقليم وجمهور [illegible] لاسباب لا تخفى عليكم والسلام عليكم ورحمة الله

قائد جيش الثورة السورية

العام

[illegible]

كتاب سلطان الأطرش إلى محمد عز الدين الحلبي بشأن توسيع نطاق الثورة السورية الكبرى. من أوراق محمد عز الدين الحلبي.

حضرات الاخوان المجاهدين الكرام فؤاد باشا ابو الشرات والعمري [illegible]

وحنا مقدم وعقله القطامي والشيخ محمد الاكس والشيخ [illegible]

الخليلي والسيد جميل شاكر والشيخ خلف العقيل وسائر المجاهدين

المجتمعين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد اليوم اجتمعنا بعطوفة القائد العام نقل لنا مكتوبكم فشكرنا همتكم العالية ولكن اسفنا لعدم وجودنا في اللجاه لنوافيكم [illegible] الكريمة لاننا كنا مشغولين في تعقيب الحملة التي رجعت من صلخد بطريق القرى الشرقية ولم نترك نقطة ومرحلة الا هجمنا عليها حتى تلك الحملة الجبارة ان خسائرها بلغت الثلث والآن نقترح عليكم ان تخلوا اللجا وتجعلوها وزناً لكم ففي ذلك فوائد كثيرة اولاً قطع الخط ثانياً اشراك عرب اللجاه في الثورة ثالثاً امداد اخواننا هناك واشتراكنا في جميع الوقائع التي تحصل معكم في حوران وقومنا التي في اللجاه كافية لكل عمل وسنكون جميعنا هناك بعد يومين. ويوجد عند ثوارنا عصابة المجاهدين الشوافنة واولاده الذين هم بقية [illegible] وقد اصبحنا اليوم كتلة واحدة تحت ادارة عطوفته فنرجو منكم قبول اقتراحنا لاجل نجاح القضية والسلام عليكم ورحمة الله [illegible] ربيع الاول

اخوكم [illegible] اخوكم [illegible] اخوكم فضل الله عزام اخوكم [illegible] اخوكم علي [illegible]

رسالة من مجاهدين في الثـورة السوريـة الكبرى إلى إخـوانهم المجاهـدين حول المعـارك مع الفرنسيين. من أوراق عقله القطامي.

جناب الأخ الفاضل عقله بك القطامي المحترم

سلاماً وتحية. وبعد أخذت كتابكم الكريم رقم ٢٠ محرم سنة [illegible] وكل ما جاء به صار معلومنا فنشكر لكم غيرتكم وأعمالكم الجليلة العائدة للمصلحة [illegible] للاستقلال ان سوريا للسوريين وإخواننا الحوارنة من زمن وهم أبناؤها البررة فكلهم بدوره مقيم بواجب [illegible] بخدمة وطنه الخدمة الصادقة وإنا عموماً لمصرون على تخليص البلاد من نير الاستعباد ومن براثن العدو الجائر فلذلك يلزم علينا أن نصبر ونصابر وإن الله مع الصابرين ولا يضيع أجر المحسنين وفقنا جميعاً لما به خير البلاد وإحراز [illegible]. [illegible] قوة [illegible] العدو [illegible] فمن الواجب والضروري مساعدة بعضنا بعضاً [illegible] العدو [illegible] عسكرية [illegible] وبلدان كافة دروز المقرن [illegible] الشمالي والمقرن القبلي أيضاً وكل ذلك [illegible] لمقاومة العدو [illegible] [illegible] فلم نتمكن من [illegible] المذكور [illegible] [illegible] المشار إليه [illegible] القوة اللازمة [illegible]. [illegible] الحالة على غاية ما يرام في الجبل حتى [illegible] موجوداً في الجبل [illegible] الثورة [illegible] [illegible]. [illegible] حقيقة ما توصلوا إليه إخواننا [illegible] القضية [illegible] سوريا [illegible] إخواننا المجاهدين [illegible] بهمتكم [illegible] والسلام

٢٥ محرم ٤٥

[illegible]

كتاب سلطان الأطرش إلى عقله القطامي حول أمور تتعلّق بالثورة السورية الكبرى. من أوراق عقله القطامي.

بغبطة السيد مولانا الحبر كيريوس كيريوس غريغوريوس بطريرك الانطاكي

سيادة [illegible] ادام الله [illegible]

لغبطتكم ايها الاب الجليل . نعرض نحن ابناءكم مسيحيين قرية
عرى حيث لا يخفى عن غبطتكم احوال هذه السنة وما قامت به
الوطنية تجاه المطالبة بحقوقهم وحقوق الوطن المقدس
اما نحن فبقينا في اشغالنا كل هذه المدة ونحن امانيين
على جميع اموالنا وارزاقنا وعيالنا بعناية المولى تعالى وهمة
سعادة الامير حسن وآل الاطرش ..
الا في يوم ٢٢ نيسان كانت حادثة مرور الحملة العسكرية
على بلدتنا دخلت جواسيس الجيوش البلد ونحن عمومنا على [illegible]
موجودين مع عموم اعيالنا فما كان من افراد العسكر الا قبضوا علينا
وقتلوا منا دخيل ابو جرجس السمان و[illegible] ابو سليمان [illegible] وقصدهم
قتلنا والفتك فينا لولا لطف الباري تعالى منع ذلك اما [illegible]
ما تركوا شيئا في بيوت الفقراء منا حتى لنا حالة يرثى لها
من الاحوال التي اوجدوها معنا . والان بحيث اصبحت البلاد
ساحة حرب وليس لنا عند احد من مرور العسكر في جوارنا
نرجو من غبطتكم المطالبة في حقوقنا مع جمع تعويضات الجيش واعطاء
الناحية الكافي حقوقنا من اجل [illegible] . ودمتم لنا [illegible] سيدنا [illegible]

[illegible]

كتاب مسيحيي عرى إلى البطريرك الانطاكي وسائر المشرق بشأن تعديات الفرنسيين عليهم في خلال الثورة السورية الكبرى. من أوراق عقله القطامي.

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible] حفظهم رب العالمين ::

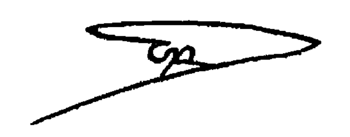
السلام عليكم [illegible] في ٢٨ [illegible] حصل اجتماع [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مقررات مؤتمر الدروز في مجدل بعنا التي تقضي بضرورة التوقُّف عن الإسهام في الثورة السورية الكبرى.
من وثائق منير عطاالله.



عدد خصوصي
١٧٦

حضرة الوطني الغيور امير اللواء صياح باشا الأطرش المحترم حفظه الله

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . اما بعد فقد هزت الاسلاك البرقية في انحاء العالم أجمع تنقل البطولة الخارقة والشجاعة النادرة التي اتيتموها أبناء معروف فكانت محل الاعجاب وموضع المباهاة لاستعادتكم ما لاجدادكم الكرام من الشهرة والمكانة والشرف في سبيل المجد المادي والمعنوي فما سبقتم على ابناء عمكم بعد تفريع رداء ذلك الفخر وكسيتموهم كساء السؤدد والمجد فغنمتم عليهم تلك الحلل المجيدة فلا عدمتكم البلاد ولا عدمتكم الأمة حيثما كانت واينما كنتم .

نهنئكم نهضتكم هذه ايها الاسود البواسل فانتم بها شرفتم الاخلاق العربية والشهامة العدنانية فشفتم المروءة والفضيلة والشعور العربي وحفظ حقوق الجار رغم تحملكم ما تحملتم من الاضطهاد والبغي التي لا تستحملها بل تضجر منها الجبال فجزاكم الله خير الجزاء ولا شك ان عملكم هذا لا يبقى مخلدا بيانه شرف غير شكر الله والثناء جل جلاله على هذه المأثرة السامية ثبتكم الله بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة وايدكم بتيسيره ولطفه وعنايته .

لقد تناولت مضبطتكم التي يتدفق من بين سطورها ذاك الشمم العربي والوفاء والمروءة وذاك الاخلاص الصادق والمحبة الحرة فاشكر الله الذي جعل في هذه الامة من يدرك الحقيقة ويكتشف الغاية فيبذل النفس والولد والمال في سبيل الاستقلال وسعادة البلاد فبارك الله فيكم وحياكم وجعل التوفيق حليف اعمالكم ايها الحماة الابرار .

كما أبديتموه نحوي من الاخلاص والولاء والصدق والوفاء ما كان الا ليزيدني ثباتا على ثباتي وشجاعة فوق شجاعة ومعرفة لابناء معروف فوق معرفة ومهما حولت الاوضاع وتبدلت الظروف فانا حيث انا وفي الموقف الذي تعهدوني فيه لا تزلزلني الحوادث ولا ترهبني النوازل ، ولهذا المقتضى كلفنا ولدنا المخلص محمد رضا باشا الصلح ابلاغكم رأيي في الموضوع فتلقوه منه مشافهة ولا تقطعوا اخباركم اخباركم حياكم الله وبياكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ومع اعتمادي في شعور نجابة اخلاقكم أوصيكم
الدائم بالمحافظة على كافة حقوق اخوانكم من اهل
والطوائف السائرة معكم فذلك مما يستلزم
دوام السعادات والشرف المادي والمعنوي

كتاب الملك حسين إلى صياح الأطرش، وفيه إشادة بتضحيات الدروز في الثورة السورية الكبرى. من أوراق صياح الأطرش.

[illegible] في ١١ تموز ١٩٢٨

سيدي الامير الجليل

ان الصديق بيهار اخبرني منذ بضعة ايام انه سعى سعيه في وزارة الخارجية ضد مشروع انشاء البنك اللطفللاوي الذي حدثتكم عنه في كتاب سابق [illegible] في الوزارة انهم سيفاوضون بيشوف. وقد اتصل بي صباح اليوم ان الخارجية فصلت على ما يقول بيهار اذ ان [illegible] بين الفرنسويين المتعلقين بلطف الله [illegible] لا تترك مانعا من تعاونهم مع هذا الانشاء المعروف، فذهبنا الى بيهار وقلنا له [illegible] وان المسألة دخلت في دور جديد فتأثر جدا ووعد بالذهاب مع الاستاذ [illegible] وغيره من كبار رجال العمل اللازم،
والذي عرفته ان البنك سيكون اسمه: Banque Commerciale pour le Liban et la Syrie
وسأطلعكم على ما يجري بشأنه.

بعد ان يئس اولاد لطف الله من اجتماع الدكتور [illegible] وجهوا جهودهم لمقاومته في الجمعية وقد جاءني [illegible] ويقول ان بعض اعضاء الجمعية (واظنه يقصد الشرتوني) [illegible] وانه لا يستبعد ان يكون نيابة لطف الله [illegible] لأنه [illegible] في المدة الوقتية بفتور، فاتفقنا مع الدكتور على طريقة لمعالجة [illegible]، ثم [illegible] في الدورة هذا بيان من الجمعية ضد [illegible] لطف الله وجماعته، وبالفعل وضعت صورة البيان [illegible] عندهم اجتماع [illegible]. وفي هذا الاجتماع [illegible] الدكتور [illegible] وقال ان [illegible] ضروري جدا وانه يجب ان يتمادى في هذا [illegible] بعد [illegible]، و[illegible] انه غير [illegible] عن الحد، وهذا [illegible] في [illegible] لا [illegible]، [illegible] الكتلة اللبنانية الصغيرة كانت طيبة ولكنا [illegible] في سبيل الوطنية الحقيقية.
وسأطلعكم على نتيجة معالجتي للدكتور.

ثم بحثت معه ايضا فكرة الاتفاق بين المسلمين والموارنة فحبذها واستحسنها جدا، وقد ذهبت الى [illegible] المطران عواد والمطران عبدالله الخوري والمطران [illegible] وال يوسف السودا في هذا الموضوع، وبالطبع ان مسألة تداول الرئاسة كل ثلاث سنوات بين الموارنة والمسلمين لا تحتاج الى جدال، فهي [illegible]. اما مسألة العدد فرأيي فيها هو المقبول والمتبع، ومتى جاءت الاجوبة اطلعكم على مضمونها وعندئذ تشيرون بما يجب عمله، وقد [illegible] انه متى كان رئيس الجمهورية [illegible] يكون اكبر منصب في الحكومة [illegible] للماروني، وبالعكس.

هذا ما لدي الآن، وسأكتب غدا تفصيل اجتماعي بالدكتور [illegible] والمطران [illegible]

[illegible]

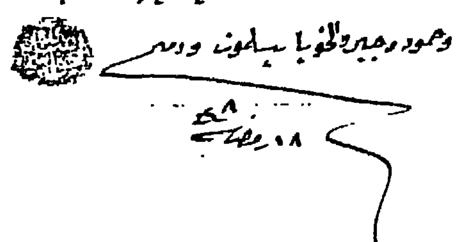
رسالة مجهولة التوقيع إلى شكيب أرسلان في ١١ تموز ١٩٢٨ تتناول بعض الشؤون في لبنان. من وثائق عاطف بو عماد.

بسم الله

من عبد الله بن محمد الحواسي إلى صاحب السعادة الأكرم محمد باشا الحلبي دام [illegible]

سلام وتحية. الخط الكريم وصل وما ذكرت كان معلوم. من طرف اخبار نجد والملك فرحنا من
من فضل الله علينا احسن ما يكون من جهة دعوى الشاغبين انخفضت ولا بقي لها، وناصركم والله الحمد.
ومن خصوص انتم فحنا نحب لكم ان كل شي ييسر اولك الأمر عند الله ثم عند صاحب الجلالة ورجال
الشيخ الأفندي [illegible] الخطوط الذي رفعت للملك [illegible]. جميعاً الملك اما الذين فهم اما
ينزلون الجوف ولا يرحلون حيث شاؤوا. والأمر خالص [illegible] للأمر الذي تحبون وتطلبوه. وما
من خصوص ابن مساعد توجه للجوف وجانا خبر انه [illegible] بعد ما ينزل الجوف [illegible].
في هالطرف. وأما الذين [illegible] فالذي يحب يدخل [illegible] للجوف فهو معه رخصة وأما الذي يبي
[illegible] فلا جانا له رخصة قطعياً . . .

ومن طرف [illegible] الي عند ابن سعدون جانا من ابن مساعد خبر يقول ان جانا [illegible]
[illegible] وتكلمنا ولد سعدون. وان [illegible] على ابن سعيد [illegible] فهو [illegible] ودعوا ابن
سعدون ما [illegible] ولا [illegible] عليها. هذا بيان ما [illegible] السلام [illegible] منا [illegible]
ومحمد [illegible] يسلمون ودمتم



١٨ رمضان [illegible]

رسالة عبد الله الحواسي إلى محمد عز الدين الحلبي بشأن إقامة المجاهدين في المملكة العربية السعودية. من أوراق محمد عز الدين الحلبي.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحق

حضرة صاحب السعادة صياح الأطرش

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اما بعد فيما انكم لاجئون الى بلادنا فانا نريد صالحكم لذلك
فقد قررت حكومة جلالة الملك ان نخبركم احد امرين وهو اما تدخلوا بجماعتكم الى داخل بلادنا
قرب الجوف حيث يمكنكم الاشتغال بالزراعة وغيرها من اسباب المعيشة والذي لا يريد الدخول
الى ذلك المكان فما عليه الا مغادرة بلادنا والخروج من حدودنا خلال شهر من
تاريخ وصول كتابنا هذا اليكم وتقبلوا فائق الاحترام

النشمي

رسالة ابراهيم النشمي إلى صياح الأطرش بشأن إقامة المجاهدين في المملكة العربية السعودية. من أوراق صياح الأطرش.

صاحب السمو العالي الامير عبدالله المعظم

اوهشنا ونحن عرب قد جاهدوا باموالهم وانفسهم وفي جوار أمة عربية كريمة محالفة لدولة عظيمة عريقة في دستوريتها وحافظتها على الشرائع الدولية هي دولة بريطانيا العظمى أن يسلم ابناؤنا ورجالنا الآمنون المؤمنون في جوارهم الى السلطة التي تحمل الغل عليهم وتعاملهم معاملة الاعداء الألداء لمحض اخلاصهم لوطنهم العربي ودفاعهم عن حقوقه المشروعة : لقد كان بسرنا كثيراً ان يعاقب المجرمون وان يؤخذ البرئ ويعاقب المحسن بجريمة المسئ فقد رفع الشرع الديني والمدني وزر من لا وزر له فقال الله في كتابه المنزل العزيز (ولا تزر وازرة وزر اخرى) ونصت سائر الشرائع الدولية في العصر الحاضر على عدم جواز تسليم اللاجئين السياسيين اومن اصطبغت جرائمهم بصبغة سياسية وانه ليحزننا كثيراً ان تنتهك حرمة هذه الشرائع بين سمع الامة العربية وبصرها ومن قبل حكومة عربية حليفة لدولة ما كان لنفوذها ان ينتشر في الشرق لولا مزية العدل الذي لايقوم ملك في العالم على غير اساسه : لقد كان تسليم ابنائنا الى اعدائهم مخالفاً لذمة العرب حتى في جاهليتهم ومخالفاً للشرع الاسلامي الذي قضى حتى بحماية المشرك في أبان الحرب اذا استجار حتى يبلغ مأمنه ومخالفاً للقوانين الدولية الحاضرة ولقوانين بلاد شرق الاردن نفسها ولانا قبل سموكم ان الغرض من التسليم المحافظة على الأمن العام فان الشرائع هي التي تكفل هذا الامن وما احسب هذه الدعوى الا كلمة حق اريد بها الباطل ولايخفى دراية سموكم السامية ان من دلائل الضعف العبث بمحارم البلاد وقضائها بعدم سوق المجرمين الى المحاكم الوطنية المحلية بل تسليمهم من لا حرية له فيسلم النعاج الى جزارها والى سلطة لاغرض لها عند المسلمين الا الانتقام والقضاء على الآمال العربية والحقوق القومية المشروعة :

عفا الله عن حكومة سموكم فقد أساءت بعملها وخرقها حتى حرمة شرائع بلادكم النبلاء والبلاد العربية كافة ولم تكن العين البريطانية في مثل هذا العمل الجائر بالعين النافذة التي تبصر الحق فتدعم اركانه وتشد سلطانه) وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول فائق احترامي وتعظيمي

القائد العام للثورة السورية الوطنية

الحديثة وادي السرحان في ٢٢ كانون ثاني ٩٢٨

نسخة الى دولة المعتمد البريطاني في شرق الاردن
" " فخامة رئيس المجلس التشريعي الاردني
" " فخامة رئيس وزراء حكومة شرق الاردن

بيان من سلطان الأطرش يحتجّ فيه على تسليم الأمير عبد الله لاجئين سياسيين عرب إلى شرق الأردن للبريطانيين. من أوراق عقله القطامي.

حضرة الأخ الأديب الكريم الأمير نديم ناصر الدين المحترم

تحية واحتراماً. وبعد فبيد التكريم أخذت كتابكم
الحاوي درر ألفاظكم المنتقاة ومعاني [illegible] العالية [illegible]
الكريمة فلا زلتم أهلاً للفضل والوطنية في أعمالكم المبرورة.
لقد أطلعت الإخوان الكرام من وجوه [illegible] على
كتابكم الكريم وصدف وجود الأمير حسن الأطرش عندنا لما
جاء مؤخراً لأجل الحبالات [illegible] المجيد تجاه
قضية البلاد [illegible] وصدق وطنيتكم [illegible] وحيث كان
الأخ [illegible] ذهب [illegible] مع الأمير حسن والأخ [illegible]
[illegible] مع [illegible] الأخ [illegible] باشا [illegible]
[illegible] الباشا [illegible] وإن كنت [illegible]
[illegible] ولما عاد [illegible] على رأي [illegible]
فقال إنه الباشا [illegible] يجيب على الكتاب ولذا [illegible]
أجاب [illegible] أما [illegible] في الجواب [illegible]
[illegible] وما حدث مؤخراً في الجبل [illegible]
[illegible] إلى [illegible] الى [illegible]
يرغبون [illegible] الجبل [illegible] إذا لم [illegible]
[illegible] أما [illegible]

رسالة من محمد عز الدين الحلبي إلى نديم ناصر الدين تتعلّق بتعيين المحافظ على جبل الدروز عام ١٩٣٧، وبالوضع في الجبل. من أوراق نديم ناصر الدين.

الجيل في معركة سوريا فالمجاهدون ربوا فقوي عندي ذلك ثم انهم
حاربوا لتحقيق استقلال سوريا ووحدتها ولكن البعض في الجيل
استكانوا في هذه الغاية وتطرفوا بالعمل والمطالبة الجائرة حتى
قصد الناس ان دون الجيل شهرة انما هم كجيل في مصالح
بحث فيها نحو دفعها بشبكة لبعض لأنها مدحة تزيد
دوامه انها من الدروس مع السوريين ومدحة ثانية تزيد
ان تنكسر همة الشباب في الجيل شكل عن مرض ثم كان الخطأ
حصل من اخوانها مبشرين باهمالهم المذاكرة مع المجاهدين
من طلب الامر لحل هذه القضية بصورة ترضي الجميع ولكنهم
تعرضوا ان ليس هناك من يتم وانما قطعة الاكتساب
وشارع معا لقضايا الامة كانت تشغل الدائرة الحديثة
عن الامور الثانية ولكنهم والقصد من صحة وطنية
اخوانهم المجاهدين والزعماء والمخلصين في الجيل واخيرا حملت
الشعلة للطبقة من بعد وعلى المجاهدين فقط كلما علمتم وحفظت مكانة
الشباب في الجيل وخصوصا الوطنية صدرت دستورا برقيات من المحافظ
ومن الجيل شرعة تعود الى السلف مرتين . لهذا ماذا
ان شاء الله عليكم في الحلوب حيث كان من بايتك منها النبي
على صفحات الجرائد بيان المجاهدين لربما نظرا بالعلماء يخوضه
امور قد لا تكون مقبولة ان كان في الجيل ام في دمشق

واعتقد انكم توافقونا على ذلك والامر الاول مما يشير
في الجبل يصير حينئذ وعلى كل حال الامور مرهونة باوقاتها
والتجارب علمتنا ان الامور تعلم قبلاً .
هنا لا شيء جديد نخبركم به سوى كثرة الامطار والثلوج
وانقطاع الفرج مثلا . وقد اشغلت انباء عمومية
الانشقاقات التي حصلت الاتراك في مؤتمر السياسة
الدولية التي لم تعد تضبط معالمها حولاً وقوة حلت
واصبح للمصالح الحقة والعلاقة . الى نعود عموماً بخير
وسنعلم نتائجه . سلامي لحضرة الدكتور احمد [illegible]
اشتاقكم الاتصال دينكم ومع اسرة الصفا [illegible]
لشمس ومن هنا كل اخوتنا سلمهم عنكم وقدم تحيته
اذا حدث شيء جديد نخبركم والسلام عليكم

المخلص
محمد عز الدين [illegible]

عمان [illegible] ٩٤٩

عن معامل القرية في ٢٠ كانون الأول ١٩٤٦

سيدي رئيس عام حزب الوحدة اللبنانية المحترم.

بعد اهدائكم التحية الحزبية مع تقديم افضل العواطف - ابدي اخذت رسالتكم رقم ١٢ الجاري وعليها أجيب:

كم كنت اتمنى ان اكون حاضراً الاجتماع في داركم العامرة في بعلشميه، لكن العذر الوحيد هو قوة تمنعني لأني لم ازل في طور النقاهة وبقاية الضعف حيث اني لا اتمكن من الصعود بسهولة - . . . .

لهذا اراني معذوراً سلفاً . . . . . .

ثم انني اهنئكم باني لمست كل الفروع التابعة لنا في الغرب تحفظ بولاء افرادها وكفوئي باعمالهم بانهم دون ريب سيتبعون مقررات الرئيس العام -

فارجوك اذاً ان تتكرموا بافادتي عن الامور الآتية:

أ - في صادف في بيروت الاخيرة كيف كان مركز الحزب منها وهل اشترك بها ام لا ؟؟؟!

- ماذا كانت حدود خطابكم في المجلس . . . . . .

- لماذا الجرائد تذكر دوماً «الكتائب» ولا تذكر الا عرضاً المنظمات الباقية؟!

- الافادة عن مقررات اجتماع ١٩ الجاري مفصلاً -

حتى اذا وصلت اليّ هذه الايضاحات اتمكن من اعلانها على أمراء الفروع . .

اختم اسطري راجياً ان اتشرف بمقابلتكم عن قريب، وان تعود اعمال الحزب لما كانت عليه سابقاً بفضل همتكم واشرافكم.

مكرراً فائق احتراماتي وافضل عواطفي

المخلص

[signature]

رسالة من عقل لبكي إلى رئيس حزب الوحدة اللبنانية تتعلّق بنشاط هذا الحزب. من وثائق عاطف بو عماد.

ان التدهور الاقتصادي [illegible] للجدود والسكينة والذي تكررت اجتماعاته السلمية
العامة أكثر من مرة يرى نفسه مضطراً أمام تلك الحوادث المنبوذة التي يثيرها بعض الافراد بقصد
افساد راحة الاهالي الآمنين واضطراب حبل الأمن بالبلاد وعرقلة سير الأمور الاعتيادية والحكومية
ان يطلب لفت انظار حكومتيه الصديقتين المعظمتين سوريا وفرنسا الى قمع هذه الحركات الرجعية التي اقلقت
راحة الأمة الصابرة على مضض والتي من شأنها ان توفر سائر الحيوية وتحبط الكبير والصغير لا
سيما وتحركاتها تدار من اكف بعض الموظفين على مرأى ومسمع من حكومتنا الدستورية وحليفتنا الحرة دون ان
ما توقفاه ويفرض الواجب على من بيده تأمين راحة الشعب الذي كاد ان ينفذ صبره من جراء أعمال تلك اليد
المشلولة في البلاد عرفها وعرفها العالم أجمع بالأنانية وحب الذات وعبادة النفس حتى ولو كلف الامر للقضاء
على الأمة جمعاء في سبيل درهم تتقاضاه لنفسك تجارة.

فالشعب الذي يعتقد برجوع الأشياء الى مجاريها منذ عودة المحافظ الممتاز الى مقر عمله يستهجن اثارة
مثل هذه الامور المثيرة للعواطف والمقلقة بآن واحد والتي يعدها تحدياً صريحاً لكرامته وطمأنينته ورغبته التي
ابداها [illegible] ويستغرب بعد ان سمع تصريحات سعادة مندوب المفوض السامي في السويداء الطيبة للوفد
الذي تشرف مؤخراً بمقابلته باسم الشعب والحرص الذي لمسه بسعادته على مشاركة حكومتنا المعظمة على تنفيذ نصوص
المعاهدة المقدسة وتوطيد علائق المودة والاخلاص بين الأمتين الكريمتين الصديقتين السورية والفرنسية
ان يرى بعض [illegible] رجال الاستخبارات في السويداء كداود عزة وخليل ابو لطيف يسيرون مسلحين على رأس المظاهرة
التي كان يقودها أحد موظفي الحكومة محمود جربوع ويطلقون العبارات النابية بقصد الارهاب عابثين بكرامة الأمة
وهيبة الحكومة السورية المفداة المؤيدة تأييداً مطلقاً من كافة طبقات الشعب.

فإننا بدافع الحرص على كرامة حكومتنا المعظمة وعلى سمعة رجالات حليفتنا الحرة وعلى راحة عيالنا ورغبتنا
الأكيدة باستتباب الامن والراحة نتقدم بهذا الاحتجاج الصارخ الى ممثلي الحكومتين الكريمتين طالبين وضع حد
لمثل هذه المشاغبات الممقوتة والضرب على أيدي مثيريها وتطبيق اقصى العقوبات القانونية بحق كل موظف
يستخدم [illegible] المشاغبين يوم أمس والعمل على إبعاد الموظفين عن الحركات السياسية بصورة حازمة وتفضلوا
بقبول فائق الاحترام والتقدير. ٢٦ نيسان ٩٣٧

الهيئة الوطنية

احتجاج «الهيئة الوطنية العامة» في جبل الدروز على تصرفات الانفصاليين. من وثائق مركز الوثائق التاريخية في دمشق. رقم ٣٦/٢١١.

ان اهالي المقرن الشمالي الشرقي من كافة الطبقات قد عقدوا اجتماعاً عاماً حضره جميع الزعماء والاعيان والشيوخ والشبان وقد درسوا فيه الموقف السياسي في الجبل بمناسبة دعايات المعارضين لهذا العهد الوطني المبارك هنا وهناك وبمناسبة انتهاء مدة المحافظ الحالي السيد نسيب البكري ومحاولات البعض منهم لاقامة محافظ منهم طمعاً بالرواتب والمناصب فقد قرر المجتمعون جميعهم باتفاق الرأي بالاجماع أن يتخذوا هذا القرار ليرفعوه الى الوزارة الوطنية الموقرة والى سعادة المندوب المعاون بالسويداء مؤيدين فيه ضرورة بقاء محافظ سوري من غير ابناء الجبل لانه اضمن لحسن العلاقات بين الجبل والام سورية والحكومة المركزية ولان الوحدة في ظل محافظ يمثل الحكومة الوطنية اقوى وابرز تمثيل وتختاره هي تكون مضمونة لان الارشادات والنصح والعناية التي ينتظرها الجبل من الام سورية تكون على اتمها في عهد مثل هذا المحافظ بينما انه ينحصر ذلك في عهد محافظ من ابناء الجبل اذ تكون غايته حفظ مركزه ومركز عائلته ولاسيما ان البلاد لا يمكن ان تخضع لحكم عائلي اقطاعي. وان المصلحة الوطنية العامة هي فوق مصلحة العائلات والافراد. والدروز حريصون على المصلحة السورية العامة التي بذلوا من اجلها الرخيص والغالي.

وقد اجمعوا كلهم على ابلاغ المراجع المسؤولة ان تعيين محافظ من ابناء الجبل تقابله ابناء البلد وعامة بروح الاستنكار لان من شأنه ان يذهب بمصلحة هذه المنطقة وتقدمها في سبيل منافع اصحاب الغايات والمآرب النفسانية الذاتية. وان البلد برمتها تؤيد الحكومة الدستورية الموقرة في كل مقرراتها والله الموفق لصالح الامة والبلاد. حرر في ... آب ١٩٣٧

نايف العلي   شاهين الصفاقي (?)   [illegible]

منصور ابو حسون   فريد القضماني   ابراهيم ابو يحيا   [illegible]

حسين صالح الدين   شبيب الحمداوي   ابو عقل   [illegible]

فوزي عامر   جابر   سلوم   [illegible]

هلال النجم   جابر غانم   [illegible]

عريضة من أهالي «المقرن الشمالي الشرقي» في جبل الدروز إلى الحكومة السورية تطلب تعيين محافظ من خارج الجبل. من وثائق مركز الوثائق التاريخية في دمشق.

لفخامة مندوب المفوض السامي لدى محافظة جبل الدروز الأفخم

[illegible] الكاثوليك الذين [illegible] هيئة ومستوى [illegible]

لما كان عدد السكان في محافظة جبل الدروز [illegible] ولما كان [illegible]

لم [illegible] وكان من هذا العدد [illegible] ثلث [illegible] منطقة

في هذه المنطقة [illegible] من عرب الرحل . [illegible] والحالة هذه [illegible]

جبل الدروز مشتركاً [illegible] منهم [illegible] للدروز ونائب للمسيحيين ونائب للعرب الرحل ولما

كان هذا العدد مكتسباً [illegible] التنازل عنه [illegible] الى [illegible]

باجتماع [illegible] المسيحيين [illegible] المقيمين في هذه المحافظة . لذا [illegible] لفخامتكم هذه

[illegible] باسم [illegible] لسكان [illegible]

الجبل [illegible] وطلبنا هذا [illegible] والعدل والمنطق [illegible] مصالحنا

[illegible] ان تتنازل [illegible] هذا الحق [illegible] القبول فائق الاحترام [illegible]

السويداء ١٠ تشرين [illegible] ١٩٤٧

عريضة سكّان جبل الدروز إلى مندوب المفوض السامي للمطالبة بستة نواب للجبل في المجلس النيابي السوري . من محفوظات هاني أبو صالح .

سعادة الأخ الأجل محمد باشا عز الدين الحلبي النائب المحترم دام بقاه

كتابكم عندي من زمن طويل والله يعلم كم هممت بتسريح جوابه ولكن المكاتيب تهطل علينا من كل جهة كالامطار وعلينا اشغال اخرى علمية ومطالعات لابد منها وكتب تحت الطبع فهذا قد كان سبب التقصير والابطاء في الجواب والعذر عند كرام الناس مقبول ولقد تأملت جوابكم المفيد وفهمت ما فيه وحمدت مساعيكم التي لاتستغرب من مثلكم فانه لايليق بالطائفة الدرزية التي هي أصفى طوائف سورية عروبة واثبتها نسباً ان تجحد العروبة وتفضل عليها الاجانب كلا هذا لايليق بل هو موجب الخجل فالجامعة العربية لابد منها ومن تقديمها على كل اعتبار وكل سعي بخلاف ذلك يسجل على الدروز بسوء الاحدوثة ويحط من شأنهم في نظر الامة العربية جمعاء وكون جبل الدروز تابعاً للشام ليس معناه ان هناك سادة وهنا عبيداً بل معناه انها مملكة واحدة وكون مرسيلية تابعة باريز عاصمة فرنسة ليس معناه ان اهل مرسيلية هم عبيد لاهل باريز وكون همبورغ تابعة برلين لايحط من قدر همبورغ وكل الدنيا هي هكذا يكون للمملكة عاصمة وهذه العاصمة تتبعها مدن وبلدان لا لان العاصمة هي الحاكمة على تلك البلدان فالحاكم الحقيقي بعد الله تعالى هو الامة بمجموعها ونحن امة عربية تنقسم الى اقسام وفروع وامصار وقرى وفي سورية مركز هذه الامة دمشق لا على ان اهلها مميزون على الآخرين بل لانه من العادة ان يكون المصر الكبير مركزاً للحكومة فاما قضية امتياز جبل الدروز بادارة خاصة لاتشبه غيرها مع كونه من جملة اضلاع المملكة العربية السورية فهذا لا

رسالة شكيب أرسلان إلى محمد عز الدين الحلبي حول وضع جبل الدروز في الوحدة السورية في كانون الأول ١٩٣٨. من أوراق محمد عز الدين الحلبي.

نزاع فيه ولابد منه وطالما تكلمنا بضرورته ومن قبل الاستقلال بزمن طويل كنا نقول
إن امتيازات جبل الدروز لا يجوز الخلل بها مع بقائه من ضمن الوحدة السورية وفرنسة
نفسها لا تجهل هذا الأمر ولم تجهله وقررت ان بلاد الدروز كبلاد العلويين يلزم بقاؤها
ضمن المملكة السورية التي مركزها دمشق وفي هذه النوبة بالرغم من جميع المعاكسات والدسائس
تجدد هذا القرار ولابد ان يكون قد بلغكم كون المعاهدة السورية الافرنسية قررتها فرنسة
مع جميل بك مردم وقد تبادل هو وناظر الخارجية الامضاء على ملحقات لا تخالف المعاهدة
الاصلية ولا تنقض الاستقلال السوري هكذا فهمت من جميل بك وان كنت لم اطلع
على نص الملحقات وعلى كل حال ستأتي المعاهدة والملحقات الى المجلس السوري وتتناقشون
فيها ويتضح كل شيء فمن كان منتقداً فعليه ان يعمل خيراً مما عمله جميل مردم نعم اذا وجد
ان المعاهدة أردفت بملحقات ناقضة للمواد الاساسية التي بُنيت عليها فهذا لا يجوز
قبوله اياً كان الموافق عليه فاما قضية فلسطين فمع الاسف توجب الخوف الشديد
فانكلترة وان تظاهرت بالميل الى حل المسألة فهي تضمر خلاف ما تظهر على عادتها
ومن حيث اني كتبت امس مقالة الى صحف الشام عن الموقع الذي وصلت اليه
القضية الفلسطينية فيمكنكم ان تطالعوا هذه المقالة في الصحف فاستغني عن
اعادة الكلام مع الشغل الكثير الذي يساورني هذا وقد قرأت اليوم في الصحف
انك تأهلت من جديد فسألت الله لك التوفيق والهناء والرفاء والابناء وان
شاء الله اكون في الشام في الثلث الاول من كانون الثاني واهنئك شفاهاً
ونحظى بمجالسك سلم لي على الجميع وعلى الاخ سليمان بك نصار ودم لنا

اخوكم
شكيب
ارسلان

ازكى سلامي واوفر اشواقي
الى الاخ القديم الوفي
الحلبي

حضرة الصديق المخلص الأستاذ نجيب أفندي المحترم دام بقاه

لقد تلقيت كتابكم وفهمت مضمونه وشكرت لحضرتكم ما أبديتموه فيه من اهتمامكم بما أشاعه أصحاب الغايات ضدي [illegible] والذين ليس لهم [illegible] قولاً [illegible] أنني أنا وصهري بك [illegible] واحدة لسنا سياسيين ونحن الذين نطالب بحقوق الطائفة أكثر من غيرنا [illegible] خدمة [illegible] وتأكدت استعداداتهم لإرضاء الطائفة الدرزية، فالذين يسعون ضد [illegible] كما يجب فينبغي إفهام الجمهور [illegible] لهم [illegible] سياسي شخصي معروف عند العقلاء والمفكرين فأنا درزية أكثر من الدروز الذين يتمسكون بالغايات أو التشفي بأرباب أصحاب الغايات الذين يؤكدون تماماً معرفة الدروز لخدماتي وإن لم يجدوا أحداً أمامهم في النهضة الدرزية [illegible] أكثر [illegible] عند ما [illegible] تماماً [illegible] الذين يخدمون الطائفة [illegible] في سبيل [illegible] دون أن ينال [illegible] ولكن ظهر أن البعض يريدون ترويج [illegible] إشاعات لتنفيذ مآربهم [illegible] الذين [illegible] على [illegible] الطائفة [illegible] القديم ويقصدون انقسام الطائفة قسمين [illegible] من ناحية [illegible] ما أراد أن يقوله المتقولون والله يجازي كل إنسان بحسب نواياه [illegible] وأكرر لحضرة الصديق الكريم والدكم المحترم [illegible] شكري وامتناني [illegible] وفي الختام أتمنى لحضرتكم مزيد التوفيق دام [illegible] بقاكم

نظيرة
جنبلاط

رسالة نظيرة جنبلاط إلى نجيب الغصيني حول إشاعة روجها المغرضون عن اختلاف في السياسة بينها وبين حكمت جنبلاط عام ١٩٤١. من أوراق نجيب الغصيني.

Alger, le 22 juillet 1943.

LE GENERAL DE GAULLE.

No. 737/CAB.

Monsieur le Président,

Je viens de recevoir votre lettre du 10 dans laquelle vous voulez bien me faire savoir que le Conseil Municipal de Beyrouth a donné à l'un des emplacements de votre belle ville le nom de Place du Général de Gaulle.

Je vous demande d'être l'interprète de ma reconnaissance auprès de l'assemblée que vous présidez et de la population de Beyrouth.

Ni la France ni nous-mêmes n'oublierons l'étape que nous avons parcourue

---

رسالة شكر من ديغول إلى شفيق الحلبي (محافظ بيروت) على تسمية شارع في بيروت باسمه. من أوراق شفيق الحلبي.

ensemble à un moment particulièrement important de la vie de notre pays.

Dans ces moments délicats et difficiles, j'ai toujours trouvé un réconfort à sentir la ferveur de l'amitié du Liban et de la France.

Croyez, je vous prie, Monsieur le Président, aux assurances de mes sentiments de sympathie et de ma haute considération.

C. de Gaulle

Monsieur l'Administrateur
du Municipe de Beyrouth,
Président du Conseil Municipal,
<u>BEYROUTH</u>.

نحن الموقعين ادناه علي مصطفى الاطرش وصياح الاطرش
وحسين الشوفي وفارس حمزة نتعاهد امام الله والوطن
المقدس بأن نسلك من الآن وصاعداً الطريق الرشيد
يداً واحدة معتبرين مجموعتنا هذه نواة صالحة لحياة
سياسية تخدم الامة والوطن بمنتهى الصدق والاخلاص
دون ما انشقاق ولا اختلاف بشتى الحالات والظروف
شعارنا السعي برفع مستوى الامة العام وتوجيه الوطن
السوري التوجيه الصادق نحو حريته واستقلاله التام
باعتباره جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير غاية
غاياتنا. في مرحلتنا الاولى نتساهم بالعمل الجدي المثمر
الى دمج الجبل الدرزي دمجاً نهائياً بالوطن السوري
دون البقاء على شيء من الامتيازات الخاصة الضارة
وان يستمر التعاون بيننا بدون ان يكتم احدنا عن اخوانه
امراً من الامور الطارئة كيفما كان نوعه. وان
نتساعد في مختلف الازمات مساعدة لا تعرف
الكلل. واننا ونحن نشعر باهمية تأثير الفوضى
الاجتماعية القائمة في جبلنا سنضع حالاً بايدينا
[illegible] لاصلاح الحياة الدرزية الاجتماعية
لتأتي ملائمة لتطور الوطن العربي ومتفقة مع
العلم والتي يجب ان تقوم على اساس المساواة
التامة بين المواطنين وعليه نقسم ونوقع ٨ تموز ٩٤٢

تعهد علي مصطفى الأطرش وصيّاح الأطرش وحسين الشوفي وفارس حمزة. من أوراق علي مصطفى الأطرش.

سعادة الأمير نديم ناصر الدين الأفخم

صاحب جريدة "الصفاء" الغراء

بمناسبة المعركة الانتخابية الحالية اود ان أوضح لجريدة "الصفاء" الغراء ان الطائفة الدرزية الكريمة كانت ولا تزال دعامة رئيسية في بنيان الاستقلال اللبناني وقد كنت على اتصال بأعيان الدروز وأعلامهم وجاء اتفاقي مع الزعيم كمال بك جنبلاط دليلاً قاطعاً على ما اضمره للدروز من محبة صادقة وولاء دائم

وتفضلوا يا سعادة الامير الكريم بقبول فائق الاحترام

الداعي

بيروت في ٢٠ آب ١٩٤٣

اميل اده

رسالة من اميل اده إلى نديم ناصر الدين يطلب فيها تأييد الدروز له في انتخابات عام ١٩٤٣. من أوراق نديم ناصر الدين.

دولة وزير المعارف في الجمهورية السورية الأفخم

لنا الشرف نحن الموقعين ادناه المعلمات والمعلمين في مدارس محافظة الجبل ان نتقدم لدولتكم بمناسبة عودة الحياة الدستورية للبلاد السورية وبمناسبة التطورات العالمية عامة والامة خاصة طالبين تحقيق هذه الفكرة التي طالما املنا وبذلنا من اجلها :

ان اصلاح الامة ورقيها وسيادتها لا يتم الا بتوجيه نشئها توجيهاً صحيحاً وان هذا التوجيه لا يتحقق الا عن طريق المدرسة . ولما كان نظام المعارف في هذه المحافظة لا يزال يختلف اختلافاً بيناً عنه في المحافظات السورية كافة ويجعل المعلمين - رغم نباهتهم - يشعرون بيأس مرير يبعث في التلاميذ - مهما اجتهدوا في اخفائه - شيئاً من روح الاستسلام والضعف . وذلك لما يلقاه المعلم هنا من حرمان وعدم تقدير ومقاومة فعلية لكل فكرة او عمل من شأنهما رفع المستوى الثقافي وشد اواصر الصداقة بين ابناء الوطن الواحد .

لذلك رأينا من الواجب ان نلفت انظاركم الى هذه الناحية غير مقترحين لحكومة للعمل على ربط معارف هذه المحافظة بالوزارة واخضاعها اخضاعاً تاماً للانظمة المركزية بكل ما فيها من شؤون معنوية وادارية ومادية . وتقبلوا الاحترام

في [illegible] ايلول ١٩٤٣

عريضة من معلمي مدارس جبل الدروز إلى وزير المعارف السوري تطلب إلحاق معارف محافظة جبل الدروز بالحكومة السورية عام ١٩٤٣ . من محفوظات هاني أبو صالح .

بيروت ٢٦ أيار ١٩٤٦

أخي الأجل المحترم

أخّرني عن الإجابة على كتابكم شواغل كثيرة فأرجو أن لا تؤاخذوني بذلك. الصديق الذي ذكرتموه في صدد مشيخة العقل هو على ما وصفتم لكنني أرى الكثرة لا تميل إلى ترشيح أحد من أمثاله ولا يخفى أنهم كثر ومنهم من هم بين الطالبين الساعين فترجيح أحد على الآخرين فيه المشكلة [illegible] بعد أن شغل جانب الدين أكثر ما نظروه. ولما كانت عوامل الانقسام كثيرة والمصلحة تقتضي باجتناب زيادتها فإني مضطر إلى مراعاة بعض الأحوال غير متأثر بشيء من مؤثرات الصداقة الشخصية أو ما إليها [illegible] الليلة [illegible] القصور وأرجو أن تكونوا قد [illegible] في هذه [illegible] الليلة وأن تكونوا استصوبتموه ... عسى أن تكون صحتكم على ما أتمنى لكم وأن تكونوا بعد ما [illegible] جاهزاً للطبع. شكيب على عزمه في أمر المجيء وقد سبقته كتبه لكني [illegible] أضحى في ١٧١٥ [illegible]

[illegible] التحيات [illegible] وتقبلوا الشكر لفضلكم العظيم وودكم القديم والله يحفظكم بخير وعافية ودمتم سالمين

عادل أرسلان

رسالة من عادل أرسلان إلى نديم ناصر الدين بشأن اختيار شيخ عقل للدروز عام ١٩٤٦. من أوراق نديم ناصر الدين.

بيان

الى الشعب الكريم في الجبل

من « جماعة العروبة »

لقد برهنت الحوادث على أن مصلحة الوطن العامة بحاجة الى من يهتم بها . ولقد دلت التجارب على أن كل عمل غير منظم مصيره الفشل او الانحلال قبل بلوغ الهدف ، لذلك اصبح من واجب جميع المشتغلين بالقضية الوطنية أن يتنادوا وينظموا صفوفهم ليتمكنوا من خدمة وطنهم باكثر ما يكون من القوة والنظام والاستمرار . وهذه « جماعة العروبة » تفتح باب التنظيم على مصراعيه وترحب بكل مخلص يغار على المصلحة العامة ويتفانى في سبيلها . وميدان العمل الوطني واسع يقتضي تعاون الجميع وتساندهم . واول ما يجب ان نعمل له في السياسة الوطنية في الجبل ، هو الغاء هذا الاستقلال الاداري المالي الذي يقف حائلاً بيننا وبين كل اصلاح وتقدم ، حتى صارت جميع المحافظات السورية ، بفضل الوحدة المركزية ، في حال احسن من حالتنا رقياً وثروة وعمراناً . فيجب ان نعمل لتحسين حالة الجبل الثقافية والزراعية والصناعية والمحافظة على حقوق الفلاح وتقدمه .

اما في السياسة الوطنية السورية والسياسة القومية العربية العامة فنساهم مساهمة فعالة في خدمة القضية العربية التي يجب ان تستقر في نفوسنا وافهامنا كقضية قومية رئيسية علينا ان نغذيها بالافكار والاعمال والاموال والنفوس . وهذا يقتضي مكافحتنا لكل حزبية ضيقة تخالف المصلحة العامة ولكل نزعة انفصالية ولكل استثمار او استغلال او استبداد او استئثار او نفعية او انتهازية او تواطؤ مع الاجنبي ضد مصلحة البلاد . ولتكن امنيتنا جميعاً ان تتسلم حكومتنا الجيش وتنظمه وتقويه بقيادة رئيس جمهوريتنا المحبوب بحيث يصبح موضع فخرنا وحامي استقلالنا وامجادنا ، وبحيث تصبح لنا كلمة فعالة نقولها مع البلاد العربية المتضامنة في كل قضية تهم هذه البلاد اجمالاً وتفصيلاً . ونختم هذا البيان بتحية عربية نوجهها الى جميع الاقطار العربية العزيزة شعوباً وحكومات وتحية ملوك العرب وامرائهم ورؤساء حكوماتهم لموقفهم المشرف من قضية لبنان وقضية فلسطين ولتحقيقهم حلم العرب بالاتحاد العربي . تحيى العروبة !

السويداء في ٢١ ربيع الاول ١٣٦٣ و ١٥ - ٣ - ١٩٤٤

جماعة العروبة في الجبل

بيان من «جماعة العروبة» في جبل الدروز يوضح النهج الواجب اتخاذه في السياسة الداخلية والخارجية. من محفوظات هاني أبو صالح.

المصادر والمراجع

المصادر

أولاً: الوثائق غير المنشورة

وثائق من مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت

أ ـ وثائق وبيانات ومناشير جمعها علي سيف الدين القنطار ووضعت بعنوانين هما: مراسلات سرية عن ثورة سلطان الأطرش، على هامش الثورة ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧، ووثائق وبيانات ومناشير عن الثورة الدرزية عام ١٩٢٥. ميكروفيلم رقم ٤١٠، وميكروفيلم رقم ١١٤.

- شكوى مقدَّمة إلى المفوض السامي الفرنسي عن أخطاء الفرنسيين في جبل الدروز قبل الثورة السورية الكبرى.
- رسالة عبد الكريم عز الدين إلى نجم عز الدين.
- قرار الهيئة القضائية العامة للثورة السورية الكبرى بقطع يد خائنين.

ب ـ G. T. Brit. Foreign Office. Correspondance relating to the Middle east 1920 - 1922.

1 - Messages and Telegrams of the british Consul Palmer in Damascus to foreign Office.
   - Message on Janury 20, 1922 Co 732/6/p. 105.
   - Message on March 26, 1921 Co 732/1/p. 481.
   - Message on March 14, 1921 Co 731/1/p. 427.
   - Message on March 25, 1921 Co 732/1/p. 495
   - Message on February 22, 1921 Co 732/1/p. 223.
   - Message on March 07, 1921 Co 732/1/p. 311.
   - Message on April 05, 1921 Co 732/1/p. 537.
   - Message on April 21, 1921 Co 732/1/p. 483.
   - Message on March 1921 Co 732/1/p. 340.
   - Telegram No 13 to Jerusalem Co 732/2/p. 489.
2 - Rapports de Délégation française de Damas. Section politique.
   - Rapport mensuel. Octobre 1921 Co 732/6-6'p. 49 - 50.
   - Rapport mensuel. Aout 1921 Co 732/2/p. 537 - 538.
   - Rapport mensuel. Novembre 1922 Co 732/7²/p. 345, 348.

وثائق من متحف دمشق الحربي

- رسالة غير مقروءة التوقيع إلى شخص تلقّبه بـ «الزعيم» في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٥، رقم ٩٢.
- قرارات مؤتمر الصحراء أو بيان مجاهدي الثورة السورية الكبرى في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٩، رقم ٩٣.

وثائق من المركز الوطني للمعلومات والدراسات في بعقلين

- وثيقة تذكر أن الدولة العثمانية علّقت إعلانين في الشام يهدّدان بإنزال العقاب بكل من يتعرّض للدروز، رقم ٥١٩٢٥.
- رسالة ناظر الخارجية العثمانية شكيب أفندي إلى قائمقام النصارى في جبل لبنان حيدر أبو اللمع، رقم ٥٦٣٧٦.

وثائق من مركز الوثائق التاريخية في دمشق

أ ـ أوراق نسيب البكري

- رسالة نسيب البكري إلى سلطان الأطرش في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٦، رقم ١٢٠/٢٩٥.
- رسالة سلطان الأطرش إلى عادل النكدي في ١٠ تموز ١٩٢٦.
- بيان من سلطان الأطرش في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٤٦.
- تهنئة سلطان الأطرش نسيب البكري بمنصب المحافظ في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ رقم ٢٨/٢٠٣.
- برقية سلطان الأطرش في ٣١ آب ١٩٣٧ رقم ٣٩/٢١٤.
- مضبطة تنظيم الثورة في دمشق وانتخاب أعضاء المجلس الوطني في خلال الثورة السورية الكبرى.
- رسائل عديدة تتناول خلافات قادة الثورة في الغوطة حول تشكيل مجلسها الوطني.
- تقرير نسيب البكري إلى وزير الداخلية السوري في ٧ نيسان ١٩٢٧، رقم ١٦/١٩١.
- برقية نسيب البكري إلى رئيس الحكومة السورية في عام ١٩٣٧، رقم ٣٨/٢١٣.
- برقية وزير الداخلية السوري إلى نسيب البكري في ٢٧ تموز ١٩٣٧، رقم ٣٧/٢١٢.
- رسالة ممثّلي القرى من ناحية ملح في جبل الدروز إلى رئيس الجمهورية السورية ورئيس الحكومة في ٢٩ آذار ١٩٣٧، رقم ٢٥/٢٠٠.
- رسالة الهيئة الوطنية في جبل الدروز إلى نسيب البكري في ٢٦ نيسان ١٩٣٧، رقم ٣٦/٢١١.
- مقرّرات أهالي عاهرة (عريقة) في ٣ آب ١٩٣٧.

- مقررات ناحية عاهرة في اجتماع صلاخد في ٤ آب ١٩٣٧، رقم ٢٠١/٢٦.
- مقرّرات اجتماع أهالي «المقرن» الشمالي الشرقي في جبل الدروز في ٣ آب ١٩٣٧، رقم ٢٠٥/٣٠.
- دعوة «هيئة الدفاع الوطني» إلى أهالي عتيل في آب ١٩٣٧ رقم ١٩٨/٢٣.

ب - وثائق متفرقة

- رسالة عبد الرحمن الشهبندر إلى حسن الحكيم في ١١ تشرين الأول ١٩٣٦ (من أوراق حسن الحكيم).
- رسالة شكيب أرسلان إلى أحمد قدري في ١٠ حزيران ١٩٣٢ (من أوراق أحمد قدري).
- رسالة حسن الأطرش إلى الجنرال كاترو في عام ١٩٤١، رقم ٢٩٠١.
- القانون الأساسي لحزب الشباب الوطني (ملف المنظمات).

وثائق من مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت

- تصاميم عديدة لمقابر الفرنسيين الجماعية في لبنان، علبة رقم ٩، ملف رقم ٩.
- طلب مقدّم من بهيجة (أرملة عباس عبد الصمد) إلى المفوض السامي الجنرال كاترو للتعويض عن زوجها المقتول خلال المعارك بين الحلفاء والفيشيين، رقم ١٧٤٣، علبة رقم ٩، ملف رقم ٩.
- طلب مقدّم من حسن ومحمد الفطايري للتعويض عن أملاكهما المتضرّرة في خلال المعارك بين الحلفاء والفيشيين، علبة رقم ٩، ملف رقم ٩.
- تقرير عن أضرار المعارك بين الحلفاء والفيشيين في الشوفين وإقليم الخروب والساحل، رقم ١١٦٥، علبة رقم ٩، ملف رقم ٩.

- Les Changements dans le Territoire Ennemi occupé à Partir de 19 Janvier 1919 No 744 Carton No 1/10.
- Lettre de Délégué administratif adjoint à L'administrateur du Liban. Le 24 Mars 1920 No 4102 Carton No 1/10.
- Arrêt de Gouraud No 318. Délimitant L'Etat du grand Liban.

وثائق من السادة الآتية أسماؤهم

أبو الحسن، سعيد

- رسالة سلطان الأطرش إلى نبيه العظمة في عام ١٩٣٧ قبل عودة سلطان من المنفى.
- برقية سلطان الأطرش إلى رئيس الجمهورية السورية ورئيس الوزراء في ١٧ أيار ١٩٤٦.

ـ بطاقة انتساب إلى حزب عصبة العمل القومي صادرة في عام ١٩٣٦.
ـ جدول بأسماء المنتسبين إلى حزب عصبة العمل القومي عن عام ١٩٤٥.
ـ رسالة فهمي المحايري إلى سعيد أبو الحسن في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٥.

أبو شقرا عائد (أوراق والده نعمان أبو شقرا).
ـ كتاب متصرف لبنان الجنوبي، توفيق أرسلان، إلى قوّاد مخافر جندرمة لبنان الكبير.

أبو عز الدين، حليم
ـ القانون الأساسي لحزب النداء القومي.

أبو صالح، هاني
ـ بيان «جماعة العروبة في الجبل» في ١٥ آذار ١٩٤٤.
ـ مذكرة «شباب العروبة في الجبل» إلى رئيس الجمهورية السورية في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٣.
ـ عريضة سكان جبل الدروز التي تطالب بستة نواب للجبل في المجلس النيابي السوري عام ١٩٣٧.
ـ عريضة معلمي مدارس جبل الدروز المرسلة إلى وزير المعارف السوري بتاريخ أول أيلول ١٩٤٣.

اسماعيل، منير
ـ رسالة شيخي عقل دروز جبل لبنان وقاضي المذهب إلى زعماء دروز حوران في ٢٢ ربيع أول ١٣١٨.
ـ مطالب الطائفة الإسلامية في صيدا، المقدّمة إلى لجنة التحقيق الأميركية.
ـ مذكرة الكتلة الإسلامية في لبنان في ٢١ تموز ١٩٤٢.
ـ مذكرة الكتلة الإسلامية في لبنان في ٨ تشرين الأول ١٩٤٢.
ـ مذكرة الكتلة الإسلامية في لبنان في ٢٤ شباط ١٩٤٣.
ـ مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي المنعقد في بيروت في ٦ تموز ١٩٤٣.

- Rapport du Lt Colonel Catroux. le 4 Fevrier 1927.
- Arrêt du Colonel de De Piépape (Administrateur en chef des Territoires Occupés) Zone nord No 1/19. Le 7 Novembre 1918.
- Arrêt du Consiel administratif du Mont - Liban dans sa séance du 5 Décembre 1918.
- Télégramme du Ministre des affaires étrangères à Haut Commissaire. Le 20 Avril 1932.

الأطرش، زيد
- رسالة سلطان الأطرش إلى علي بن الحسين في ١٦ حزيران ١٩٣١.
- رسالة الأمير عبد الله إلى المندوب السامي البريطاني في ٣١ آذار ١٩٣٠.
- رسالة فؤاد حمزة إلى زيد الأطرش ويوسف العيسمي في ٣ ذي القعدة ١٩٤٨.

الأطرش، سلطان
- رسالة شكيب أرسلان إلى سلطان الأطرش في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٥.

الأطرش، عبدي (أوراق والده صيَّاح الأطرش).
- رسالة الشريف حسين إلى صيَّاح الأطرش في خلال الثورة السورية الكبرى.
- رسالة سلطان الأطرش إلى صيَّاح الأطرش في ٢٦ تموز(؟).
- رسالة ابراهيم النشمي إلى صيَّاح الأطرش في عام ١٣٤٨ هـ.

الأطرش، علي مصطفى
- رسالة سلطان الأطرش إلى علي مصطفى الأطرش في ٢٦ كانون الأول ١٩٣٦.
- تعهّد علي مصطفى الأطرش وصيَّاح الأطرش وحسين الشوفي في ٨ تموز ١٩٤٣.

برغشة، يوسف
- صك تولية السلطان سليم الأول بدر الدين خطار برغشة على وادي التيم في أواسط شهر ذي الحجة ٩٢٣.

بو عماد، عاطف
- رسالة غير مقروءة التوقيع مبعوثة إلى شكيب أرسلان في ١١ تموز ١٩٢٨.
- رسالة من عقل لبكي إلى رئيس حزب الوحدة اللبنانية تتعلّق بنشاط هذا الحزب.

تقي الدين، سليمان
- سجل مختار بلدة بعقلين كامل تقي الدين عن عام ١٩٣٦.

الحلبي، أمين (أوراق والده شفيق الحلبي)
- رسالة رئيس الجمهورية اللبنانية ألفرد نقاش إلى رئيس الجمهورية السورية تاج الدين الحسني في ٢٩ أيلول ١٩٤١.
- رسالة رئيس الجمهورية اللبنانية ألفرد نقاش إلى رئيس الوزراء السوري خالد العظم في ١٥ أيلول ١٩٤١.
- رسالة رئيس الجمهورية السورية تاج الدين الحسني إلى رئيس الجمهورية اللبنانية ألفرد نقاش.

- يوميات تحقيق شفيق الحلبي في مشكلة القضاء في حاصبيا في صيف ١٩٣٨.

- Lettre du Général De Gaule au Président duConseil Municipal de Beyrouth No 737 CaB.

الحلبي، جاد الله عز الدين (أوراق محمد عز الدين الحلبي)
- رسالة سلطان الأطرش إلى محمد عز الدين الحلبي في ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٥.
- رسالة أمين رويحه إلى محمد عز الدين الحلبي في ٢٩ أيلول ١٩٢٩.
- رسالة الملك عبد العزيز آل سعود إلى مجاهدي الثورة السورية الكبرى في ٨ جماد الأول ١٣٤٨.
- رسالة عبد الله الحواسي إلى محمد عز الدين الحلبي في ١٨ رمضان ١٣٤٨.
- رسالة شكيب أرسلان إلى محمد عز الدين الحلبي في ٣٤ نيسان ١٩٣١.
- رسالة شكيب أرسلان إلى محمد عز الدين الحلبي في ١٤ شوال ١٣٥٧(كانون الأول١٩٣٨).
- رسالة الكتلة الوطنية في جبل الدروز إلى محمد عز الدين الحلبي في ١٦ أيلول ١٩٣٧.
- رسالة محمد عز الدين الحلبي إلى عادل أرسلان حول علاقات مجاهدي الثورة السورية الكبرى بعضهم ببعض ونزاعاتهم.

حمادة، شوقي
- رسالة شكيب أرسلان التي ينفي فيها حصول كتابة معروض ضده.

حمزه، نديم
- عريضة نسيب النكدي إلى الجنرال غورو في ٢٥ آذار ١٩٢٠.

سليم، أسعد
- رسالة تسعة من مجاهدي الثورة السورية الكبرى إلى سامي سليم في ١٠ ذي القعدة؟ ١٣٥.
- رسالة سلطان الأطرش إلى أمين الأعور في ١٣ آذار ١٩٧٤.

صخر، مأمون (أوراق والده حسني)
- رسالة توفيق الأطرش إلى حسني صخر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢.
- تعيين سليم الأطرش حسني صخر مسؤولاً لتعقُّب الفارِّين في خلال ثورة سلطان الأطرش في ٨ آب ١٩٢٢.
- رسالة سليم الأطرش إلى حسني صخر في ١٢ آب ١٩٢٢.
- رسالة ترانكا إلى حسني صخر في ٢٧ أيلول ١٩٢٢.
- رسالة كاربيه إلى حسني صخر في ٢٧ أيار ١٩٢٤.
- تكليف أحد المسؤولين في حكومة جبل الدروز لحسني صخر تعقُّب الفارِّين في خلال ثورة سلطان الأطرش في ١٥ آب ١٩٢٢.

ـ رسالة سلطان الأطرش إلى حسني صخر في ٢١ رمضان ١٣٤٤ .
ـ رسالة سلطان الأطرش إلى حسني صخر في ٢٥ رمضان ١٣٤٤ .
ـ رسالة سلطان الأطرش إلى حسني صخر في ٢٩ رمضان ١٣٤٤ .
ـ رسالة زيد الأطرش إلى حسني صخر في ٨ رمضان ١٣٤٤ .
ـ رسالة عبد الغفار الأطرش إلى حسني صخر في شوال ١٣٤٤ .

صعب، وليم
ـ تقرير أديب البعيني عن الاشتباكات بين الحرس الوطني والفرنسيين في بشامون بين يومي ١٥ و١٦ تشرين الثاني ١٩٤٣ .

عدرا، وليد
ـ رسالة الكولونيل هنري (حاكم دولة جبل الدروز) إلى زوجته. من أرشيف جنيف.

عطاالله، منير
ـ كتاب أجاويد (مشايخ) مجدل بعنا إلى مشايخ وعموم دروز قرية عين دارة في ٢٨ آذار ١٩٢٦ .

الغصيني، نجيب
ـ رسالة نظيرة جنبلاط إلى نجيب الغصيني في نيسان ١٩٤١ .

فياض، حليم
ـ كتاب عادل أرسلان إلى سعيد فياض في ٢٨ شباط ١٩٤٧ .
ـ كتاب عادل أرسلان إلى سعيد فياض في ١٨ أيار ١٩٤٧ .

القطامي، سليم وسلطان (أوراق والدهما عقله)
ـ بلاغ كاترو إلى سكّان جبل الدروز في عام ١٩٢١ بشأن متابعة تشكيل حكومتهم.
ـ رسالة سليم الأطرش إلى عقله القطامي عدد ١٨١٠ عام ١٣٣٩ هـ.
ـ التشكيلات الأساسية لحكومة جبل الدروز (النظام الأساسي لعام ١٩٢١).
ـ رسالة زعماء «المقرن الغربي» في جبل الدروز إلى كاترو في ١٨ كانون الثاني ١٩٢١ .
ـ رسالة فواز البركان إلى عقله القطامي في ١٤ آب ١٩٢٦ .
ـ رسالة عبد الرحمن الشهبندر إلى عقله القطامي في ١٥ آب ١٩٢٦ .
ـ إيصال بأموال مدفوعة إلى ثوار درعا في الثورة السورية الكبرى.
ـ رسالة سلطان الأطرش إلى عقله القطامي في ٣٠ رمضان ١٣٤٤ .
ـ رسالة سلطان الأطرش إلى عقله القطامي في ٢٥ محرم ١٣٤٥ .
ـ رسالة من مجاهدين في الثورة السورية الكبرى إلى إخوانهم المجاهدين في ١٦ ربيع الأول ١٣٤٤ .
ـ احتجاج سلطان الأطرش على الأمير عبد الله في ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٠ .
ـ نداء سلطان الأطرش إلى المحسنين في عام ١٩٢٩ .

- رسالة محمد الأشمر إلى سلطان الأطرش في ٢٠ شوال ١٣٤٤ .
- رسالة مجاهد في الثورة السورية الكبرى غير مقروءة التوقيع إلى سلطان الأطرش في خلال الثورة .
- رسالة من أحد المعنيين بشراء السلاح في الثورة السورية الكبرى غير مقروءة التوقيع إلى عقله القطامي في ٢ آب ١٩٢٦ .
- رسالة مسيحيي عرى إلى بطريرك انطاكية وسائر المشرق في ٢٨ نيسان ١٩٢٦ .
- رسالة غير مقروءة التوقيع إلى عقله القطامي في ٣ أيلول ١٩٢٦ بشأن تشكيل لجنة لتلقِّي الأموال المرسلة إلى الثوَّار.
- رسالة شكيب أرسلان وإحسان الجابري إلى سلطان الأطرش وسائر زعماء المجاهدين في ١٣ رجب ١٣٥٤ .
- جواب المندوب السامي البريطاني في شرق الأردن عن طلب سلطان الأطرش بشأن تغيير محل إقامته في ١٤ آذار ١٩٣٤ .
- رسالة محمد عز الدين الحلبي إلى عقله القطامي وقاسم أبو خير وعلي الملحم في ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٥ .

ناصر الدين، نديم
- رسالة عبد الكريم عامر إلى نديم ناصر الدين في ٢٨ أيار ١٩٣٧ .
- رسالة عادل أرسلان إلى نديم ناصر الدين بشأن إعطاء معلومات عن الثورة السورية الكبرى.
- رسالة عادل أرسلان إلى نديم ناصر الدين في ٢٦ ايار ١٩٤٦ .
- رسالة مجلس المحاكمة الكبير في متصرفية جبل لبنان إلى حسين ناصر الدين في ١٠ تشرين الأول ١٨٦٢ .
- رسالة شكيب أرسلان إلى نديم ناصر الدين في ٢٦ حزيران ١٩٣٢ .
- رسالة شكيب أرسلان إلى نديم ناصر الدين في ٢٩ رمضان ١٣٥١ .
- رسالة شكيب أرسلان لتنشيط أهالي كفرمتّى من أجل التجنّد في الجيش العثماني في ٢٨ محرّم ١٣٣٣ .
- رسالة قاسم أبو خير إلى نديم ناصر الدين في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٩ .
- رسالة محمد عز الدين الحلبي إلى نديم ناصر الدين في ٢٨ أيلول ١٩٣٥ .
- رسالة محمد عز الدين الحلبي إلى نديم ناصر الدين في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٥ .
- رسالة محمد عز الدين الحلبي إلى نديم ناصر الدين في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٧ .
- رسالة محمد عز الدين الحلبي إلى نديم ناصر الدين في ٢١ حزيران ١٩٣٨ .
- رسالة سلطان الأطرش إلى نديم ناصر الدين حول حوادث جبل الدروز في عام ١٩٤٧ .

ـ رسالة رشيد جنبلاط إلى إدارة جريدة «الصفاء» في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٧.
ـ رسالة زكي الخطيب إلى نديم ناصر الدين في ٣٠ نيسان ١٩٣٧.
ـ رسالة فخري البارودي إلى نديم ناصر الدين في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٧.
ـ رسالة اميل اده إلى نديم ناصر الدين في ٢٠ آب ١٩٤٣.
ـ رسالة فؤاد أرسلان ونسيب جنبلاط إلى أمين ناصر الدين في ٢٦ نيسان ١٩٢١.

وثائق متفرّقة

ـ الفتوى الصادرة عن رئيس لجنة الفتوى بالأزهر، محمد عبد اللطيف السبكي، بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٨.
ـ وثيقة مجدل الشور في ١٥ شعبان ١٣٠٦.
ـ برقية السلطان عبد الحميد إلى زعيم الشراكسة أشحوذ بك.
ـ رسالة علي بن الحسين إلى محمد الزغيّر في جماد الأول ١٣٣٦.
ـ رسالة الأمير فيصل إلى خليل المغوّش في ٢٥ ربيع الأول ١٣٦٦.
ـ رسالة الأمير فيصل إلى خليل المغوّش بدون تاريخ.
ـ قرار مجلس الإدارة رقم ٥٦١ تاريخ ٢٠ أيار ١٩١٩.
ـ مذكرة أعضاء مجلس الإدارة السبعة في ١٠ تموز ١٩٢٠.
ـ عرائض يطلب موقّعوها الانضمام إلى لبنان الكبير والحماية الفرنسية هي:
عريضة نادي حرمون المسيحي في راشيا في ٢٧ تموز ١٩١٩.
عريضة جمعية القديس نيقولاوس الأرثوذكسية في راشيا في ٢ تموز ١٩١٩.
عريضة الجمعية الخيرية للشبان الأرثوذكسيين في راشيا في ١ آب ١٩١٩.
عريضة قومسيون الملّة الأرثوذكسية في ٢٧ تموز ١٩١٩.
عرائض ثلاث من أهالي راشيا.
عريضة من عين عرب.
ـ احتجاج حزب الاستقلال على «غبطة بطريرك الطائفة المورانية الذاهب إلى باريس» بتاريخ ٧ آب ١٩١٩.
ـ عريضة الخوري اسبر أبو معروف في ٢٩ تموز ١٩١٩.
ـ رسالة المطران أوغسطين البستاني إلى نظيرة جنبلاط في ١٤ حزيران ١٩٢٣.
ـ عريضة هلال عز الدين الحلبي ضد كاربيه، المقدَّمة إلى مندوب المفوض السامي في آذار ١٩٢٥.
ـ منشور كروب إلى الثوّار الموجودين في الأزرق في ١٧ حزيران ١٩٢٧.
ـ منشور سلطان الأطرش الثالث إلى السوريين.
ـ كتاب سلطان الأطرش وفضل الله هنيدي وحمد عزام في ٢٦ رمضان ١٣٤٤ لنجدة أهل الإقليم.

ـ كتاب عبد الغفار وحسن الأطرش في ٢٧ رمضان ١٣٤٤ لنجدة أهل الإقليم.
ـ كتاب مشايخ العقل في جبل الدروز في ٢٩ رمضان ١٣٤٤ لنجدة أهل الإقليم.
ـ البيان الصادر عن «الشباب الدرزي» المجتمع في دمشق في ٢٧ آذار ١٩٣٦.
ـ بيان الهيئة الوطنية في جبل الدروز في ٢٧ آذار ١٩٣٧.
ـ عريضة زعماء جبل الدروز وفعالياته في ٢٠ تشرين الأول ١٩٣٧.
ـ نسخة من خطاب هلّلو الذي أذاعه من راديو الشرق في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣.
ـ نداء اللجنة القومية في ٣٠ نيسان ١٩٤١.
ـ محضر جلسة لجنة آل الأطرش في ٦ كانون الثاني ١٩٤٣.
ـ خطاب عارف النكدي في عاليه في ٢٨ آذار ١٩٦٠.
ـ قسم النادي الإصلاحي الدرزي.
ـ بنود «الكتاب الأحمر».
ـ حديث لوليد جنبلاط مسجّل على شريط تلفزيوني (فيديو) عن الدروز بعنوان: «حياة النحل».

Affaires étrangères françaises (A.E)

- Télégramme du général Gouraud. Le 25 Mars 1920. 1918 - 1929, No 704/6, V. 125, p. 169 - 197.
- Rapport du Commissariat française en Syrie et au Liban 1918 - 1929, V. 201, p. 182.
- Rapport du Commissariat française en Syrie et au Liban 1918 - 1929, No 553, V. 23, p. 48.

ثانياً: الوثائق المنشورة

١ ـ بالعربية

ـ أرسلان، شكيب: «روض الشقيق في الجزل الرقيق»، ديوان الأمير نسيب أرسلان مع السجل الأرسلاني، وتعليق الأمير شكيب عليه. مطبعة ابن زيدون، دمشق ١٩٣٥.
ـ الأيام (جريدة دمشقية): «الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب»، لا تاريخ.
ـ الجمهورية الفرنسية، وزارة الخارجية الفرنسية: «التقرير الذي قدّم إلى عصبة الأمم عن حالة سوريا ولبنان مع بيان العميد»، لا. ت.
ـ الجمهورية اللبنانية: «الوثائق والنصوص المختصّة بالعلاقات الاقتصادية والمالية بين سوريا ولبنان»، تشرين الأول ١٩٤٣ ـ ١٤ آذار ١٩٥٠، لا. ت.
ـ الحكيم، حسن: «الوثائق التاريخية المتعلّقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي»، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦. دار صادر، بيروت ١٩٧٤.

ـ الخازن، فيليب وفريد: «مجموعة المحرّرات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان»، ثلاثة مجلّدات. دار الرائد اللبناني، بيروت ١٩٨٣.
ـ خوري، يوسف قزما: «مجموعة البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب»، ١٩٢٦ - ١٩٨٤. مؤسسة الدراسات اللبنانية، بيروت ١٩٨٦.
ـ رستم، أسد: « الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا»، خمسة أجزاء. المطبعة الأميركية، الجامعة الأميركية في بيروت ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤.
ـ «المحفوظات الملكية»، أربعة أجزاء. الجامعة الأميركية، بيروت ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣.
ـ زعيتر، أكرم: «يوميات الحركة الوطنية الفلسطينية»، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨٠.
ـ زيادة، بيار: «التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق»، طبعة ١٩٦٩.
ـ «سورية الشهيدة. سلسلة فظائع ارتكبتها مدنية القرن العشرين في بلاد الشام»، تقرير تلقّته اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بمصر ١٣٤٤/١٩٢٥.
ـ عارج، سمعان: «مجموعة وثائق»، نشرتها جريدة «صدى لبنان»، لا.ت.
ـ قرألي، الأب بولس: «علي باشا جانبولاد»، دار المكشوف. بيروت ١٩٣٩.
ـ كرم، جورج: «قضية لبنان»، دار المنهل للنشر، بيروت ١٩٨٥.
ـ النهار: «ملحق خاص بمناسبة عيد الميلاد ورأس السنة»، تاريخ كانون الأول ١٩٧٤. الأسئلة التي قرّرت لجنة إعداد القانون الأساسي (الدستور اللبناني عام ١٩٢٦) توجيهها إلى بعض مفكّري البلاد للإجابة عنها خطياً وجواب الشيخ بشارة الخوري عنها، وقرار أعيان الطائفة الإسلامية، وردّ مفتي بيروت وقاضيها، وردّ مفتي طرابلس وقاضيها، ومضبطة الأعيان والمسؤولين في طرابلس، وقرار مجلس بلدية بعلبك بشأن الإجابة عن أسئلة الدستور اللبناني.
ـ نوار، عبد العزيز سليمان: «وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث»، ١٥١٧ ـ ١٩٢٠. منشورات جامعة بيروت العربية، بيروت ١٩٧٤.

٢ ـ بالأجنبية

- Arida, Antoun Butros: «Le Liban et la France», Documents publiés par le Patriarche maronite. Beyrouth 1936.
- Conseil municipal de Zahlé: «Le Béquaa au Libanais». L'argument historique. II arguments économiques. Zahlé.imp. «Zahlé el Fetat», 1913.
- Ismail, Adel: «Le Liban. Documents diplomatiques et consulaires. Les sources françaises». 1975 - 1988. 36T.

ثالثاً: المخطوطات

- ابن سباط: «تاريخ ابن سباط». مخطوطة الجامعة الأميركية في بيروت.
- الأشرفاني، محمد: «مخطوطة محمد الأشرفاني».
- الأطرش، صيّاح: «مذكِّرات». محفوظة عند ولده عبدي.
- جنبلاط، رشيد: «مذكِّرات». محفوظة عند ولده جمال.
- الحلبي، محمد: مخطوطة شعرية تتحدَّث عن دروز حلب في مطلع القرن التاسع عشر.
- ضاهر، سليمان: «مفكّرات».
- العقيلي، يوسف: «مخطوطة يوسف العقيلي».
- العيد، ناصر الدين: «مخطوطة ناصر الدين العيد».
- الكاتب، عز الدين: «مخطوطة عز الدين الكاتب».
- مخطوطة شعرية مجهولة المؤلّف تتحدَّث عن انتقال دروز حلب بعد ثورة علي باشا جنبلاط عام ١٦٠٧.
- مخطوطة مجهولة المؤلّف تتحدَّث عن دروز الأشرفية في عام ١٧٦٩.

رابعاً: الكتب

١ - بالعربية

- أبكاريوس اسكندر: «نوادر الزمان»، لندن ١٩٨٧.
- ابن الأثير: «الكامل في التاريخ»، الجزءان التاسع والعاشر. دار صادر. بيروت ١٩٧٩.
- ابن الحسين، عبد الله (الملك): «حقبة من تاريخ الأردن. الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين»، الدار المتحدة للنشر. بيروت ١٩٨٥.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: «مقدمة تاريخ ابن خلدون»، منشورات الأعلمي. بيروت، لا.ت.
- ابن العديم، كمال الدين: «زبدة الحلب من تاريخ حلب»، الجزء الأول. تحقيق سامي الدهان. دمشق ١٩٥١.
- ابن القلانسي (أبو يعلى حمزة التميمي): «تاريخ دمشق»، تحقيق سهيل زكار. دار حسان. دمشق ١٩٨٣.
- ابن يحيى، صالح: «تاريخ بيروت»، تحقيق فرنسيس هورس اليسوعي وكمال سليمان الصليبي، دار الشرق. بيروت ١٩٦٧.
- أبو شقرا، يوسف: «الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية»، طبعة ١٩٥٢.
- أرسلان، عادل: «مذكرات الأمير عادل أرسلان»، تحقيق يوسف ايبش. الدار التقدمية للنشر. بيروت ١٩٨٣.

ـ أرسلان، شكيب: «سيرة ذاتية»، دار الطليعة. بيروت ١٩٦٩.
ـ الأطرش، سلطان: «مذكرات سلطان الأطرش»، جزءان. مطبعة الشرق العربية. القدس ١٩٧٩.
ـ الانطاكي، يحيى بن سعيد: «كتاب التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق»، تأليف البطريرك افتيشيوس المكنّى بسعيد بن بطريق. تحقيق لويس شيخو. مطبعة الآباء اليسوعيين. بيروت ١٩٠٥ ـ ١٩٠٩.
ـ الجزائري، محمد سعيد: «مذكراتي عن القضايا العربية والعالم الإسلامي»، دار اليقظة العربية. دمشق ١٩٦٨.
ـ حرفوش، الأب ابراهيم: «دلائل العناية الصمدانية في ترجمة معلي منار الطائفة المارونية، غبطة مار الياس بطرس الحويك»، جونيه، لبنان ١٩٣٥.
ـ الخالدي، أحمد بن محمد: «تاريخ الأمير فخر الدين المعني»، تحقيق أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني بعنوان «لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني»، منشورات الجامعة اللبنانية. بيروت ١٩٦٩.
ـ الخوري، بشارة: «حقائق لبنانية»، ثلاثة أجزاء. منشورات مجلّة «أوراق لبنانية»، بيروت ١٩٦٠.
ـ داغر، أسعد: «مذكراتي على هامش القضية العربية»، دار القاهرة للطباعة. القاهرة. لا.ت.
ـ الشدياق، طنوس: «كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان»، تحقيق فؤاد أفرام البستاني. منشورات الجامعة اللبنانية. بيروت ١٩٧٠.
ـ الشهابي، حيدر: «الغرر الحسان في تاريخ حوادث الزمان»، دار الآثار. بيروت. طبعة ١٩٨٠ المأخوذة عن طبعة مصر عام ١٩٠٠.
ـ الشهبندر، عبد الرحمن: «مذكّرات الزعيم الشهيد الدكتور عبد الرحمن الشهبندر. ثورة سورية الكبرى»، دار الجزيرة. عمان. لا.ت.
ـ الصلح، سامي: «مذكرات سامي بك الصلح. صفحات مجيدة من تاريخ لبنان»، ١٨٩٠ ـ ١٩٦٠. منشورات مكتبة الفكر العربي ومطبعتها ١٩٦٠.
ـ العاص، محمد سعيد: «صفحة من الأيام الحمراء»، مطبعة دار الأيتام الإسلامية في القدس. القدس ١٩٣٥.
ـ العظم، خالد: «مذكرات خالد العظم»، ثلاثة أجزاء. الدار المتحدة للنشر. بيروت ١٩٧٣.
ـ قاسمية، خيرية: «مذكرات فوزي القاوقجي»، جزءان. دار القدس. بيروت ١٩٧٥.

- القاضي، نيقولاوس: «أربعون عاماً في حوران وجبل الدروز»، حريصا. لبنان. مطبعة القديس بولس ١٩٢٧.
- «الكتاب الأردني الأبيض»، عمّان ١٩٤٧.
- كرد علي، محمد: «خطط الشام»، ثلاثة أجزاء. دار العلم للملايين. بيروت ١٩٧٠.
- المحامي، محمد فريد بك: «تاريخ الدولة العلية العثمانية»، دار الجيل. بيروت ١٩٧٧.
- المحبي، محمد أمين بن فضل الله: «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر»، الجزء الثالث. مكتبة خياط. بيروت، لا.ت.
- مؤلّف مجهول: «مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا»، تحقيق أحمد غسان سبانو. دار قتيبة. دمشق. لا.ت.
- النجّار، عبد الله: «بنو معروف في جبل حوران»، المطبعة الحديثة. دمشق ١٩٢٤.

٢ - المترجمة إلى العربية

- أنطونيوس، جورج: «يقظة العرب»، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. دار العلم للملايين. بيروت ١٩٧٨.
- بازيلي: «سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية»، ترجمة يسر جابر، دار الحداثة. بيروت ١٩٨٨.
- بركهاردت، جون لويس: «رحلات في سورية»، ترجمها سلامة عبيد بعنوان «جبل حوران في القرن التاسع عشر»، مكتبة حرب للطباعة والنشر. لا.ت.
- بتكوفيتش، قسطنطين: «لبنان واللبنانيون»، ترجمة يوسف عطاالله. دار الهدف. بيروت ١٩٨٥.
- تشرشل، تشارلز: «بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي»، ١٨٤٠ - ١٨٦٠. ترجمة فندي الشعار. دار المروج. بيروت ١٩٨٤.
- ديغول، شارل: «مذكرات ديغول»، «النفير والوحدة»، ترجمة عبد اللطيف شرارة، و«الخلاص» ترجمة خليل هنداوي وابراهيم مرجانة. منشورات بحر المتوسط وعويدات، ١٩٨٢ - ١٩٨٣.
- ده سان بير، بيجيه: «الدولة الدرزية»، ترجمة حافظ أبو مصلح، طبعة ١٩٦٧.
- روبنسون، ادوار: «بحث توراتي عن فلسطين والأقاليم المجاورة»، ترجمة أسد شيخاني، بعنوان «يوميات في لبنان»، منشورات وزارة التربية الوطنية في لبنان. بيروت ١٩٤٩.
- غيز، هنري: «بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن»، تعريب مارون عبود، الجزء الثاني. منشورات وزارة التربية الوطنية في لبنان. بيروت ١٩٥٠.
- فوستنفلد، ف: «فخر الدين أمير الدروز». ترجمة بطرس شلفون. بيروت ١٩٨٦.

ـ المندوبية العامة في سوريا ولبنان: «القانون الأساسي للدول المشمولة بالانتداب الفـرنسي»، فرنسا. المندوبية العامة في سوريا ولبنان. لا. ت.

٣ ـ بالأجنبية

- Andréa, Le Général: «La Révolte Druze et L'Insurrection de Damas», 1925 - 1926, Paris 1937.
- «Anniversaire de la proclamation du Grand Liban 1925».
- Bordeaux, Henri: «Dans La Montagne des Druzes», Paris 1926.
- Carbillet, G: «Au Dgebel Druse. Choses vues et vecues», Paris 1929.
- Catroux, Le Général: «Deux missions en Moyen Orient», 1919 - 1922. Au Levant avec Gouraud 1920 - 1922, Paris 1957.
  - «Dans La Bataille de Méditerranée. Egypthe, Levant, Afrique du Nord», 1940 - 1944. Paris.
- Chamoun, Camille: «Crise en Moyen Orient», Paris 1963.
- Churchill, Winston: «L'étna se referme. Mémoires sur La Deuxième Guerre», TV Paris 1950.
- De Testa, Baron: «Recueil des Traités de La porte Ottomane avec Les puissances étrangères», T III Paris 1892 - 1894.
- Grandcourt, Clément Le Général: «Au Levant. Histoires de Brigands, histoires vraies», Paris 1936.
- Jounblatt, Kamal: «Pour le Liban». Propos recueillis par philippe Lapousterle. Stock. France 1978.
- Lawrence, Thomas Edward: «Les Sept piliers de la Sagesse», Paris 1938.
- Perrier, Ferdinand: «La Syrie sous le gouvernement de Méhémet Ali Jusqu'en 1840»,. Paris 1842.
- poulleau, Alice: «A Damas sous les bombes», Paris 1926.
- Tharaud, Jerôme et Jean: «Alerte en Syrie», Paris 1937.
- Volney, C: «Voyage en Egypthe et en Syrie», Paris 1959.

خامساً   النشرات الرسمية

- «الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية».
- «الجريدة الرسمية للجمهورية السورية».
- «العاصمة».
- «محاضر مجلس النواب اللبناني».
- «محاضر مجلس النواب السوري».
- «النشرة الرسمية للأعمال الإدارية في المفوضية العليا للجمهورية الفرنساوية».
- «Haut Commissariat de La Réublique française en Syrie et au Liban».

المراجع

أولاً: مقالات في المجلات والصحف

- أبو الحسن، سعيد: «أسرار آن لها أن تنشر عن ٢٩ أيار في جبل العرب»، مجلة «الأماني»: عدد أيلول ١٩٦٥.
- أبو عز الدين، سليمان: «توطّن الدروز في حوران»، مجلّة «الكلية»: عدد تشرين الثاني ١٩٢٥.
- أبو النصر، عمر: «إلى جبل الدروز. ثورة اجتماعية في الغوطة». جريدة «لسان الحال»: عدد ٤ حزيران ١٩٢٦.
- أرسلان، شكيب: «أصل بني معروف»، مجلة «الضحى»: عدد شباط ١٩٦١.
- «بنو معروف بأجمعهم عرب صراح». جريدة «الشورى»: عدد أول أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٥.
- أرسلان، عادل: «ما هي الحرب في اللجاه»، جريدة «الشورى»: عدد ٢٦ شوال ١٣٤٥ (٢٨ نيسان ١٩٢٧).
- اسماعيل، منير: «المجادلات الفخر الدينيية»، الملحق الأدبي لجريدة «النهار»: عدد ٢٩ تشرين الأول ١٩٧٢.
- تقي الدين، رشيد: «البيان في ربع قرن»، جريدة «البيان»: عدد ٢٦ آذار ١٩٣٥.
- جابر، سلمان: «تضارب سياسة الفرنسيين والشاميين وأثره في جبل الدروز»، جريدة «الصفاء»: عدد ١٣ أيار ١٩٣٩.
- زعيتر، أكرم: «سلطان الأطرش في أربعينه»، جريدة «الشرق الأوسط»: عدد ١٨ أيار ١٩٨٢.
- «من هو عباس أبو شقرا»، جريدة «الشرق الأوسط»: عدد ٢٨ حزيران ١٩٨٨.
- الشهبندر، عبد الرحمن: «الثورة السورية في عامها الثاني»، جريدة «الشورى»: عدد ٢٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٦.
- ناصر الدين، أمين: «الأمراء آل تنوخ»، مجلّة «أوراق لبنانية»، المجلّد الثاني، الجزء التاسع، أيلول ١٩٥٦.
- النكدي، عارف: «بنو معروف في مئة عام»، مجلّة «الضحى»: عدد كانون الثاني ١٩٦٠.
- نويهض، عجاج: «ثورة ١٩٢٥»، جريدة «الأنباء»: عدد ٣٠ حزيران ١٩٨٠.
- «الشهيد فؤاد سليم»، مجلّة «الأماني»: عدد ١٩ أيار ١٩٧٣.

- Cartoux, Lt. Colonel: «Le Mandat français en Syrie, son application à L'état de Damas», Paris, «Revue politique et parlementairc», 10 Fevrier 1922.
- Eddé, Toufic: «La France notre mère». «Correspondance D'Orient», 10 Octobre 1918.

ثانياً: أبحاث ومذكرات غير منشورة

- أبو شقرا، نعمان «مذكرات». محفوظة عند ولده عائد.
- اسماعيل، منير: «المردة والجراجمة والموارنة».
- الزاقوط، عطا الله: «بحث عن انقلاب ٢٩ أيار ١٩٤٥ في جبل العرب».
- سليم، نصري: «مذكرات».
- العيسمي، يوسف: «مذكرات».

ثالثاً: الكتب

١ ـ بالعربية

- أبو اسماعيل، سليم: «الدروز»، مطابع فضول. بيروت. لا.ت.
- أبو شقرا، سامي: «مناقب الدروز في العقيدة والتاريخ»، لا مكان للطبع وتاريخه.
- أبو صالح، عباس، وسامي مكارم: «تاريخ الموحِّدين الدروز السياسي في المشرق العربي»، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء. بيروت ١٩٨٠.
- أبو عز الدين، حليم سعيد: «تلك الأيام. مذكرات تاريخية»، دار الآفاق الجديدة. بيروت ١٩٨٢.
- أبو عز الدين، سليمان: «ابراهيم باشا في سورية»، المطبعة العلمية. بيروت ١٩٢٩.
- أبو مصلح، غالب: «الدروز في ظل الاحتلال الاسرائيلي»، منشورات مكتبة العرفان. بيروت ١٩٧٥.
- أبو مصلح، كمال: «كمال جنبلاط»، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر. بيروت ١٩٨٤.
- أبي راشد، حنا: «جبل الدروز. سلطان باشا الأطرش»، طبعة أولى. مطبعة زيدان. مصر ١٩٢٥. وطبعة ثانية، منشورات مكتبة الفكر العربي ومطبعتها. بيروت ١٩٦١.
  - «حوران الدامية»، منشورات مكتبة الفكر العربي ومطبعتها. بيروت ١٩٦١.
- أبيلا، روبير: «أطوار الحكم في لبنان من مطلع الانتداب حتى الآن»، منشورات الأنباء. بيروت ١٩٤٣.

- الاتحاد اللبناني في الاسكندرية: «استقلال لبنان والاتحاد اللبناني في الاسكندرية»، مطبعة الهلال. مصر ١٩٢٢.
- أرسلان، شكيب: «لماذا تأخّر المسلمون وتقدَّم غيرهم»، منشورات مكتبة الحياة. بيروت. لا.ت.
- الأرمنازي، نجيب: «محاضرات عن سوريا من الاحتلال حتى الجلاء»، دار الكتاب العربي بمصر ١٩٥٤.
- اسماعيل، عادل: «السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨»، الجزء الرابع والخامس. دار النشر للسياسة والتاريخ. بيروت ١٩٦٤، ١٩٧٠.
- اسماعيل، عادل ومنير: «الصراع الدولي حول المشرق العربي»، الجزء الأول، دار النشر للسياسة والتاريخ. بيروت ١٩٩٠.
- الأسود، ابراهيم: «تنوير الأذهان في تاريخ لبنان»، الجزء الأول. بيروت ١٩٢٥.
- الأطرش، فؤاد: «الدروز. مؤامرات وتاريخ وحقائق»، بيروت ١٩٧٤.
- آل صفا، محمد جابر: «تاريخ جبل عامل»، دار متن اللغة. بيروت. لا.ت.
- الأمين، علي مرتضى: «صادق حمزه الفاعور»، دار آسيا. بيروت ١٩٨٥.
- الباشا، محمد خليل: «معجم أعلام الدروز»، مجلّدان، الدار التقدمية. بيروت ١٩٩٠.
- بردى (جريدة دمشقية): «سورية بين عهدين». لا.ت.
- البستاني، اميل: «الميثاق الوطني ولبنان المستقبل»، بيروت ١٩٦٠.
- البشعلاني، الخوري اسطفان: «لبنان ويوسف بك كرم»، مكتبة صادر. بيروت ١٩٢٥.
- البعيني، حسن أمين: «جبل العرب. صفحات من تاريخ الموحِّدين الدروز»، دار النهار للنشر، دار عويدات. بيروت ١٩٨٥.
- «سلطان باشا الأطرش. مسيرة قائد في تاريخ أمّة»، منشورات الإدارة المدنية في الجبل. لبنان ١٩٨٥.
- البعيني، نجيب: «رجال من بلادي»، الجزء الثاني، مؤسسة دار الريحاني للطباعة والنشر. بيروت ١٩٨٦.
- البواري، الياس: «تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان»، ١٩٠٨ - ١٩٨٠. الجزء الأول، دار الفارابي. بيروت ١٩٨٠.
- بو عماد، عاطف: «الأسرة النكدية»، الدار التقدمية. بيروت ١٩٨٩.
- بولس، جواد: «لبنان والبلدان المجاورة»، بيروت ١٩٧٣.
- بيهم، محمد جميل: «العهد المخضرم في سورية ولبنان»، ١٩١٨ - ١٩٢٢. دار الطليعة. بيروت ١٩٦٨.
- «عروبة لبنان. تطوّرها في القديم والحديث»، بيروت ١٩٦٩.

- «النزعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال»، ١٩١٨ - ١٩٤٥. جامعة بيروت العربية ١٩٧٧.
- تقي الدين، حليم: «قضاء الموحِّدين الدروز في ماضيه وحاضره»، بيروت ١٩٧٩.
- تقي الدين، سعيد: «المجموعة الكاملة. الجزء الرابع، (المقالات السياسية)، والجزء السادس، (ملحق أنا والتنين)»، دار النهار للنشر. بيروت ١٩٧٠.
- تقي الدين، سليمان: «المسألة الطائفية في لبنان. الجذور والتطور التاريخي»، دار ابن خلدون. بيروت. لا.ت.
- تقي الدين، منير: «الجلاء»، دار بيروت. بيروت ١٩٥٦.
- «لبنان ماذا دهاك»، مكتبة الحياة. بيروت ١٩٧٩.
- تلحوق، ملحم: «آل تلحوق في لبنان»، طبعة ١٩٨٥.
- جدعون، الياس وجرجي: «الدليل السوري اللبناني الفلسطيني»، بيروت. مجموعة ١٩٢١ - ١٩٢٥.
- جريج، جبران: «حقائق عن الاستقلال أيام راشيا»، مؤسسة فكر للأبحاث والنشر. بيروت ١٩٨٢.
- الجسر، باسم: «ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان وهل سقط»، دار النهار للنشر. بيروت ١٩٧٨.
- جمعية التعاون الخيري الدرزي في بيروت: «خمسون سنة في خدمة الوقف والمجتمع الدرزي»، لا مكان للطبع وتاريخه.
- جمعية المعارف الدرزية: «تقرير جمعية المعارف الدرزية عن ربع قرن»، أيلول ١٩٣١.
- جنبلاط، كمال: «في السياسة اللبنانية. أوضاع وتخطيط»، منشورات لجنة تراث القائد الشهيد. طبعة ١٩٧٨.
- «حقيقة الثورة اللبنانية»، منشورات لجنة تراث القائد الشهيد. طبعة ١٩٧٨.
- الجندي، أدهم: «تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي»، مطبعة الاتحاد. دمشق ١٩٦٠.
- الحاج، كمال يوسف: «الطائفية البنَّاءة أو فلسفة الميثاق الوطني»، مطبعة الرهبانية اللبنانية. بيروت ١٩٦١.
- الحداد، حكمت ألبير: «لبنان الكبير»، دار مارون عبود. لبنان ١٩٨٧.
- الحركة الثقافية. انطلياس: «دراسة عن التحوّل السياسي في تاريخ لبنان الحديث»، مجموعة محاضرات. طبعة ١٩٨٤.
- حريق ايليا: «التحوّل السياسي في تاريخ لبنان الحديث»، الأهلية للنشر والتوزيع. بيروت ١٩٨٢.
- حزب الاتحاد الوطني: «مبادىء حزب الاتحاد الوطني»، لا مكان للطبع وتاريخه.

ـ الحزب التقدمي الاشتراكي: «ربع قرن من النضال»، مطبعة البيان. بيروت لا. ت.
ـ حسين، محمد كامل: «طائفة الدروز»، دار المعارف بمصر، ١٩٦٠.
ـ الحصري، ساطع: «يوم ميسلون»، دار الاتحاد. بيروت. لا. ت.
ـ الحكيم، حسن: «عبد الرحمن الشهبندر. حياته وجهاده»، الدار المتحدة للنشر. بيروت ١٩٨٥.
ـ الحكيم، يوسف: «سورية والعهد الفيصلي»، دار النهار للنشر. بيروت ١٩٨٠.
ـ «سورية والانتداب الفرنسي»، دار النهار للنشر. بيروت ١٩٨٣.
ـ حمادة، مهيب: «تاريخ علاقة البقاعيين بالسوريين»، الجزء الأول. طبعة ١٩٨٢.
ـ حمزة، نديم: «التنوخيون»، دار النهار للنشر. بيروت ١٩٨٥.
ـ حنا، جورج: «من الاحتلال إلى الاستقلال. لبنان في ربع قرن»، طبعة ١٩٤٦.
ـ حنا، عبد الله: «الحركة العمالية في سوريا ولبنان»، ١٩٠٠ ـ ١٩٤٥. دار دمشق. دمشق ١٩٧٣.
ـ «العامية والانتفاضات في جبل حوران»، ١٨٥٠ ـ ١٩١٨. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق ١٩٩٠.
ـ الحوت، بيان نويهض: «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين»، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت ١٩٨١.
ـ حوراني، ألبرت: «الفكر العربي في عصر النهضة»، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩. دار النهار للنشر. بيروت ١٩٧٧.
ـ حلّاق، حسّان علي: «المؤرّخ العلاّمة محمد جميل بيهم»، ١٨٨٧ ـ ١٩٧٨. دار النهار للنشر. بيروت ١٩٨٠.
ـ «مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة»، الدار الجامعية. بيروت ١٩٨٢.
ـ خاطر، لحد: «عهد المتصرفين في لبنان»، ١٨٦١ ـ ١٩١٨. منشورات الجامعة اللبنانية. بيروت ١٩٦٧.
ـ خباز، حنا: «فرنسا وسوريا»، الجزء الأول. مطبعة علم الدين. مصر ١٩٢٨.
ـ الخطيب، أنور: «دستور لبنان»، الجزء الأول. مراحل الدستور، نشأته وتعديلاته. المناقشات والوثائق البرلمانية. طبعة ١٩٧٠.
ـ خليفة، عصام كمال: «الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي»، ١٩٠٨ ـ ١٩٣٦. طبعة ١٩٨٥.
ـ الخوري، اميل وعادل اسماعيل: «السياسة الدولية في الشرق العربي»، الجزء الأول. دار النشر للسياسة والتاريخ. بيروت ١٩٥٩.

- الخوري، بشارة: «مجموعة خطب»، أيلول ١٩٤٣ - كانون الأول ١٩٥١. بيروت ١٩٥١.
- الخوري، فؤاد: «النيابة في لبنان»، طبعة ١٩٨٠.
- دروزه، محمد عزة: «القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها»، جزءان. المكتبة العصرية. بيروت ١٩٥٩.
- الدنيا (مجلة): «هذه هي سورية الكبرى»، لا مكان للطبع وتاريخه.
- الدوري، عبد العزيز وآخرون: «تفسير التاريخ»، منشورات مكتبة النهضة. بغداد. لا.ت.
- الدويهي، البطريرك اسطفان: «تاريخ الأزمنة»، تحقيق الآباتي بطرس فهد. دار لحد خاطر. بيروت ١٩٨٣.
- الديري، الياس: «من يصنع الرئيس»، المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت ١٩٨٢.
- «ذكرى الأمير فؤاد أرسلان»، المطبعة الأدبية. بيروت ١٩٣٢.
- الراسي، سلام: «المؤلفات الكاملة. الجزء الأول. لئلا تضيع»، مؤسسة نوفل. بيروت ١٩٧٧.
- رزق، رزق: «لبنان وبلاد السوفيات»، ١٩١٧ - ١٩٨٧. دار الفارابي. بيروت ١٩٨٧.
- رستم، اسد: «آراء وأبحاث»، منشورات الجامعة اللبنانية. بيروت ١٩٦٧.
- رياشي، اسكندر: «قبل وبعد ١٩١٨ - ١٩٤١»، مطابع دار الحياة. بيروت ١٩٥٣.
- «رؤساء لبنان كما عرفتهم»، منشورات المكتب التجاري. بيروت ١٩٦٠.
- الريحاني، أمين: «النكبات»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت ١٩٨١.
- الريس، منير: «الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي. الثورة السورية الكبرى»، دار الطليعة. بيروت ١٩٦٩.
- «الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي. ثورة فلسطين عام ١٩٣٦»، «مطبعة ألف باء»، الأديب، دمشق ١٩٧٦.
- الزركلي، خير الدين: «الأعلام»، الجزء الثالث والجزء الخامس. دار العلم للملايين. بيروت ١٩٨٤.
- زعيتر، أكرم: محاضرة ألقيت في المركز الثقافي الإسلامي في بيروت في ٢٠ آذار ١٩٧٨، ونشرتها مطابع المكتب الإسلامي بعنوان «الحكم أمانة مع رسالة خطية مهمّة من شكيب أرسلان».

ـ زين، زين نور الدين: «الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان»، دار النهار للنشر. بيروت ١٩٧٧.
ـ سالم، يوسف: «٥٠ سنة مع الناس»، دار النهار للنشر. بيروت ١٩٧٥.
ـ سرور، جان: «جمعية التضامن الأدبي والحركات الشعبية أيام الانتداب الفرنسي»، بيروت ١٩٨٥.
ـ سعد، حسن محمد: «جبل عامل بين الأتراك والفرنسيين»، ١٩١٤ ـ ١٩٢٠. دار الكاتب. بيروت ١٩٨٥.
ـ سعيد، أمين: «الثورة العربية الكبرى»، ثلاثة أجزاء. منشورات دار إحياء الكتب العربية بمصر. عيسى البابي الحلبي وشركاه. لا.ت.
ـ السفرجلاني، محيي الدين: «تاريخ الثورة السورية»، دار اليقظة العربية. دمشق ١٩٦١.
ـ السودا، يوسف: «في سبيل الاستقلال»، دار الريحاني للطباعة والنشر. بيروت ١٩٦٧.
ـ شبيب، سميح: «حزب الاستقلال العربي في فلسطين»، ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣. مركز الأبحاث. منظمة التحرير الفلسطينية. طبعة ١٩٨١.
ـ الشرباصي، أحمد: «شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام»، دار الجيل. بيروت ١٩٧٨.
ـ شيا، محمد شفيق: «شكيب أرسلان. مقدمات الفكر السياسي»، معهد الإنماء العربي. بيروت ١٩٨٣.
ـ الصالح، صبحي: «النظم الإسلامية»، دار العلم للملايين. بيروت ١٩٦٨.
ـ الصباغ، سليمان: «مذكرات ضابط عربي في جيش الانتداب الفرنسي»، مطبعة كرم. دمشق ١٩٧٨.
ـ صدقة، نجيب: «قضية فلسطين»، دار الكتاب. بيروت ١٩٤٦.
ـ صعب، محمود خليل: «قصص ومشاهد من جبل لبنان»، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء. بيروت ١٩٨٠.
ـ صعب، نجيب: «القرى الدرزية في اسرائيل والجولان»، مطبعة جنين التجارية ١٩٧٨.
ـ الصغيّر، زياد: «ثورة فلسطين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ وأثرها في لبنان»، دار الحوار للنشر والتوزيع. بيروت ١٩٨٤.
ـ الصغير، سعيد: «بنو معروف الدروز في التاريخ»، مطبعة الاتقان. بيروت ١٩٥٤.
ـ الصلح، عادل: «حزب الاستقلال الجمهوري. من المقاومة الوطنية أيام الانتداب الفرنسي»، دار الطليعة. بيروت ١٩٧٠.
ـ الصلح، كاظم: «مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان»، بيروت. آذار ١٩٣٦.
ـ الصليبي، كمال سليمان: «تاريخ لبنان الحديث»، دار النهار للنشر. بيروت ١٩٦٧.

- ضاهر، مسعود: «تاريخ لبنان الاجتماعي»، ١٩١٤ - ١٩٢٦. دار الفارابي. بيروت ١٩٧٤.
- «لبنان. الاستقلال الصيغة والميثاق»، دار المطبوعات الشرقية. بيروت ١٩٨٤.
- الطاهر، محمد علي: «ذكرى الأمير شكيب أرسلان»، الدار التقدمية. بيروت ١٩٨٨.
- طليع، أمين: «مشيخة العقل والقضاء المذهبي الدرزي عبر التاريخ»، المطبعة الأنطونية. بيروت ١٩٧١.
- «الشهيد رشيد بك طليع»، طبعة ١٩٨٢.
- طليع، سعيد: «ذكرى استقلال سوريا»، مطبعة ابراهيم ويوسف بولادي بمصر ١٩٢٠.
- عبود، الياس: «أوراق مضيئة للأمير الفارس الأمير مجيد أرسلان. قاهر اتفاقية سايكس - بيكو». طبعة ١٩٨٤.
- عبيد، سلامة: «الثورة السورية الكبرى على ضوء وثائق لم تنشر بعد»، دار الغد. بيروت ١٩٧١.
- العطار، نادر: «تاريخ سورية في العصور الحديثة»، ١٥١٦ - ١٩٠٨. مطبعة الإنشاء. دمشق ١٩٦٢.
- العلم العربي (جريدة): مجموعة مقالات لشكيب أرسلان جمعتها وطبعتها جريدة«العلم العربي» التي تصدر في بونس ايرس لصاحبها عبد اللطيف الخشن بعنوان «عروة الاتحاد بين أهل الجهاد»، آب ١٩٤١.
- عمار، يحيى حسين: «تاريخ وادي التيم والأقاليم المجاورة»، ينطا. لبنان ١٩٨٥.
- العودات، هيثم: «الانتفاضة العامية الفلاحية في جبل العرب»، مطبعة الحجاز. دمشق ١٩٧٦.
- عوض، عبد العزيز محمد: «الإدارة العثمانية في ولاية سورية»، ١٨٦٤ - ١٩١٤. دار المعارف بمصر ١٩٦٩.
- عوض، وليد: «أصحاب الفخامة رؤساء لبنان»، الأهلية للنشر والتوزيع. بيروت ١٩٧٧.
- العياشي، غالب: «الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية»، بيروت ١٩٥٥.
- العيسمي، شبلي وآخرون: «التعريف بمحافظة جبل العرب»، وزارة الثقافة والإرشاد القومي في الجمهورية العربية السورية. دمشق ١٩٦٢.
- غرايبه، عبد الكريم: «سورية في القرن التاسع عشر»، ١٨٤٠ - ١٨٧٦. القاهرة. جامعة الدول العربية. معهد الدراسات العربية العالية. طبعة ١٩٦٢.
- الفرحاني، محمد: «فارس الخوري وأيام لا تنسى»، مطابع الغد. بيروت ١٩٦٥.

- فرنسيس، سعيد: «بنو معروف في ساحات المجد»، مطبعة دار الكتب. لبنان. لا. ت.
- قاسمية، خيرية: «الحكومة العربية في دمشق»، ١٩١٨ - ١٩٢٠. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت ١٩٨٢.
- «قانون الأحوال الشخصية لطائفة الموحِّدين الدروز»، منشورات مطابع زين الدين. القريّة. لبنان.
- قرقوط، ذوقان: «تطور الحركة الوطنية في سورية»، دار الطليعة. بيروت ١٩٧٥.
- قطمة، محمد خالد: «قصّة الدولتين الدرزية والمارونية»، بيروت ١٩٨٥.
- قلعجي، قدري: «جيل الفداء»، دار الكاتب العربي. بيروت، لا. ت.
- كوثراني، وجيه: «بلاد الشام. السكّان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين»، معهد الإنماء العربي. بيروت ١٩٨٠.
- «الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي»، ١٨٦٠ - ١٩٢٠. معهد الإنماء العربي. بيروت ١٩٧٨.
- «المسألة الثقافية في لبنان. الخطاب السياسي والتاريخ»، منشورات بحسون الثقافية. بيروت ١٩٨٤.
- الكيالي، عبد الرحمن: «الجهاد السياسي»، المكتبة العصرية. حلب ١٩٤٦.
- «المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني»، الجزء الأول، مطبعة الضاد. حلب ١٩٤٦.
- الكيالي، عبد الوهاب: «تاريخ فلسطين الحديث»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت ١٩٧٣.
- الماضي، منيب وسليمان وموسى: «تاريخ الأردن في القرن العشرين»، طبعة ١٩٥٩.
- محافظة، علي: «موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية»، ١٩١٩ - ١٩٤٥. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٨٥.
- مراد، سعيد: «الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين»، ١٩١٤ - ١٩٤٦. معهد الإنماء العربي. بيروت ١٩٨٦.
- مزهر، يوسف: «تاريخ لبنان العام»، جزءان. بيروت. لا. ت.
- المعلوف، عيسى اسكندر: «دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف»، بعبدا ١٩٠٧ - ١٩٠٨.
- مكارم، سامي: «مسلك التوحيد»، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء. بيروت ١٩٨٠.
- المؤتمر السوري الفلسطيني. اللجنة التنفيذية بمصر: «أعمال الوفد السوري الفلسطيني من أيار (مايو) ١٩٢٢ إلى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢»، المطبعة السلفية. القاهرة ١٩٢٣.

ـ موسى، سليمان: «الحركة العربية»، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤. دار النهار للنشر. بيروت ١٩٧٧.
ـ المولى، سعود: «الأمير شكيب أرسلان. بنو معروف أهل العروبة والإسلام»، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء. دار العودة بيروت ١٩٩٠.
ـ النادي الإصلاحي الدرزي: «القانون الأساسي للنادي الإصلاحي الدرزي»، لا مكان للطبع وتاريخه.
ـ النجار، عبد الله: «مذهب الموحِّدين الدروز»، لا مكان للطبع وتاريخه.
ـ نخلة، رشيد: «كتاب المنفى»، المكتبة العصرية. بيروت ١٩٥٦.
ـ «النكدي، عارف، فقيد العروبة الخالد»، ١٨٨٧ ـ ١٩٧٥. كتاب يؤرِّخ لعارف النكدي. مطابع قدموس الجديدة. لبنان. لا.ت.
ـ نويهض، عجاج: «رجال من فلسطين»، منشورات فلسطين المحتلّة. مطابع الكرمل. بيروت ١٩٨١.
ـ هشي، سليم حسن: «علي باشا جنبلاط»، دار لحد خاطر. بيروت ١٩٨٦.
ـ هيئة من الكتّاب والمؤرِّخين: «تاريخ أمّة في حياة رجل (شكري القوتلي)، أربع سنوات من العهد الوطني». دمشق ١٩٤٧.
ـ وزارة الثقافة والإرشاد القومي في سوريا: «قصّة الجلاء عن سوريا»، دمشق ١٩٦٢.
ـ وهبة، توفيق: «لبنان في حبائل السياسة»، مطابع الدنيا. بيروت ١٩٥٣.
ـ يزبك، يوسف ابراهيم: «ولي من لبنان. سيرة العارف بالله الأمير السيد جمال الدين عبد الله التنوخي»، طبعة ١٩٦٠.
ـ اليونس، عبد اللطيف: «ثورة الشيخ صالح العلي»، دار الثقافة والإرشاد القومي في سوريا. دار اليقظة العربية. لا.ت.

٢ ـ المترجمة إلى العربية

ـ أبو عز الدين، نجلاء: «الدروز في التاريخ»، ترجمة نجلاء وفريد أبو عز الدين. دار العلم للملايين. بيروت ١٩٨٥.
ـ أندريا، الجنرال: «ثورة الدروز وتمرّد دمشق»، ترجمة حافظ أبو مصلح. المكتبة الحديثة. بيروت ١٩٧١.
ـ بولياك، أ. ن.: «الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان»، ترجمة عاطف كرم. منشورات وزارة التربية الوطنية في لبنان. بيروت ١٩٤٨.
ـ حجار، جوزيف: «أوروبا ومصير الشرق العربي. حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية»، ترجمة بطرس الحلاق. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت ١٩٧٦.

ـ دافيه، ميشال كرستيان: «المسألة السورية المزدوجة. سوريا في ظل الحرب العالمية الثانية»، ترجمة جبرائيل بيطار. دار طلاس. دمشق ١٩٨٤.
ـ رنسيمان، ستيفن: «تاريخ الحروب الصليبية»، الجزء الثاني. ترجمة السيد الباز العريني. دار الثقافة. بيروت ١٩٦٨.
ـ زامير، مائير: «الكيان المسيحي اللبناني»، وجهة نظر صهيونية في نشوء لبنان الحديث. ترجمة سليم فارس. دار المروج. بيروت ١٩٨٦.
ـ سبيرز، اللايدي: «قصّة الاستقلال في سوريا ولبنان»، ترجمة منير البعلبكي. دار العلم للملايين. بيروت ١٩٤٧.
ـ سميليا نسكايا، أ: «الحركات الفلاحية في لبنان»، النصف الأول من القرن التاسع عشر. تعريب عدنان جاموس. دار الفارابي. بيروت. دار الجماهير دمشق ١٩٧٢.
ـ الصليبي، كمال سليمان: «بيت بمنازل كثيرة. الكيان اللبناني بين التصور والواقع»، ترجمة عفيف الرزاز. مؤسسة نوفل. بيروت ١٩٩١.
ـ كوبلنز، بول: «سكوت سراي»، ترجمة فريدريك زريق، مطبعة ابن زيدون. دمشق ١٩٣٦.
ـ كولان، جاك: «الحركة النقابية في لبنان»، ١٩١٩ ـ ١٩٤٦. تعريب نبيل هادي، دار الفارابي. بيروت ١٩٧٤.
ـ لوتسكي فلاديمير: «تاريخ الأقطار العربية الحديث»، ترجمة عفيفة البستاني. دار الفارابي. بيروت ١٩٨٠.
ـ «الحرب الوطنية التحررية في سوريا»، ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧. ترجمة محمد دياب، دار الفارابي. بيروت ١٩٨٧.
ـ لونغريغ، ستيفن هامسلي: «تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي»، ترجمة بيار عقل. دار الحقيقة. بيروت ١٩٧٨.
ـ ماريتي، جيوفاني: «تاريخ فخر الدين أمير الدروز الكبير»، تعريب الأب بطرس شلفون. الدار اللبنانية للنشر الجامعي. بيروت ١٩٨٥.
ـ هوفهانسيان، نقولاي هـ: «النضال التحرري الوطني في لبنان»، ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨. تعريب بسام اندويان. دار الفارابي. بيروت ١٩٧٤.
ـ هونتزيجر، الجنرال: «الكتاب الذهبي لجيوش الشرق»، ١٩١٨ ـ ١٩٣٦. ترجمة ادوار البستاني. المطبعة الكاثوليكية. بيروت ١٩٣٨.

٣ - بالأجنبية

- Aboussouan, Bénoit: «Le problème publique syrien». Paris 1925.
- Arslane, Emin Magid: «liban Y Syria»[1].
- Bagh, Adib Souleiman: «La région de Djolan. Etude de géographie régionale». Paris 1958.
- Bénoit, pierre: «La chatelaine du Liban». Paris 1924.
- Bonardi, Pierre: «L'imbroglio syrien». Paris 1927.
- Bouron, N: «Les Druzes. Histoire du Liban et de la montagne Houranaise». Paris 1930.
- Brémond, Edward le général: «Le Hedjaz dans la Guerre mondiale». Paris 1931.
- Chevallier, Dominique: «La société du mont Liban à L'époque de la révolution industrielle en Europe». Librairie Orientale. Paris 1971.
- Dahadah, Najib: «Evolution historique du Liban». Mexico 1964.
- De Beauplan, Robert: «Où va la Syrie». Paris 1929.
- De Saint Point, Victoria: «La Vérité sur la Syrie par un Témoin». Paris 1929.
- Dib m^gr.^, Pierre: «L'Eglise Maronite». T III, Histoire civile. Beyrouth 1962.
- «Dix ans de Mandat. L'Œuvre française en Syrie et au Liban». Paris 1931.
- Gantaut - Biron: «Comment la France S'est installée en syrie». Paris 1922.
- Gaulis, M^eme^ B.G.: «La question arabe». Paris 1930.
- Grousset, René: «Histoire de Croisades et du Royaume france de Jerusalem». Paris 1934.
- Hitti, Philip Khûri: «The Origins of the Druze people an Religion». New York. Columbia University. Press 1928.
- Howard, N. Harry: «The King - Crane Commission». Beirut 1963.
- Ismail, Adel: «Histoire du Liban du XVII Siècles à nos jours». T IV 1840 - 1861. Beyrouth 1958.

---

(١) عثرت على نسخة واحدة من هذا الكتاب المطبوع باللغة الإسبانية. ولم استطع معرفة باقي عنوانه، ومكان طبعه وتاريخه لأنه ممزّق الغلاف.

- Joffre, Alphonse: «Le Mandat de la France sur la Syrie et le grand Liban». Lyon 1924.
- Jouplain (paul Noujaim): «La Question du Liban. . études d'histoire diplomatique et de droit international.» 1961.
- Karam, Georges: «L'opinion publique libanaise et la question du Liban», 1918 - 1920. publication de L'université libanaise. Beyrouth 1981.
- La Mazière, pierre: «partant pour la Syrie». Paris 1936.
- Lohéac, Lyne: «Daoud Ammoun et la création de L'état libanais». Paris 1978.
- Lyautey, Pierre: «Le drame oriental et le rôle de la France». Paris 1923.
- Mascle, Joseph: «Le Djebel Druze». Beyrouth 1944.
- Norman, N. Lewis: «Nomads settlers in Syria an Jordan», 1800 - 1980. Cambridge Middle East Library. London.
- O,Zoux, Raymond: «Les états du Levant sous Mandat français». Larosse. Paris 1931.
- Palazzoli, Claude: «La Syrie. le rêve et la rupture». Paris 1977.
- Paluel - Marmont: «Le général Gouraud». Paris 1937.
- Rabbath, Edmond: «La Formation historique du Liban politique». Beyrouth 1973.
  - «L'évolution politique de la Syrie sous Mandat». Paris 1928.
  - «La Constitution Libanaise». Beyrouth 1982.
- Ristelhueber, René: «Traditions françaises au Liban». Paris 1918.
- Rondot, Pièrre: «Les Chrétiens d'Orient». Paris 1955.
  - «Les institutions Libanaises». Paris 1949.
- Roux, F. Charles: «France et Chrétiens d'Orient». Paris 1939.
- Samné, Georges: «La Syrie». Paris 1920.
- Sfer, Abdallah: «Le Mandat Français et les traditions françaises en Syrie et au Liban». Paris 1922.
- Soueid, Yassine: «Histoire militaire des Muqâta A - S Libanais à L'époque des deux Emirats. TI. L'Emirat Ma'nite 1516 - 1697. Publication de L'université Libanaise. Beyrouth 1985.
- Vienot, Pierre: «Le traité Franco - Syrien». Racroi. F. Jalloux. Paris 1939.

- Yammine, Antoine: «Quatre ans de misère. Le Liban et la Syrie pendant la Guerre». Le Caire 1922.

رابعاً: رسالات جامعية غير منشورة

ـ بسام، محمد سعيد: «الاتجاهات السياسية في جبل عامل»، ١٩١٨ ـ ١٩٢٦. أطروحة دكتوراه في التاريخ. قدّمت إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة القديس يوسف في بيروت ١٩٨٣.

ـ الدندشي، حسن نمر: «فيصل الأول والدنادشة»، رسالة مقدّمة لمدرسة العلوم السياسية بالجامعة اللبنانية في بيروت للحصول على درجة الليسانس في العلوم السياسية عام ١٩٥٦.

ـ الزمتر، فيكتور: «لبنان الكبير من المسألة إلى الدولة»، أطروحة دكتوراه في التاريخ قدّمت إلى جامعة القديس يوسف. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. فرع الآداب العربية. بيروت ١٩٨١.

ـ كوثراني، وجيه: «سوريا من الولاية العثمانية إلى الدولة المنتدبة»، أطروحة دكتوراه في التاريخ قدّمت إلى جامعة القديس يوسف في بيروت. كلية الآداب والعلوم الإنسانية عام ١٩٨٥.

- Ismail, Mounir: «Le Liban sous les Mutaçarrifs situation interrieure et politique internationale», 1861 - 1915, Thèse de Doctorat. Université de Paris, Sorbone.

خامساً: المجلات

الأفق، الأماني، أوراق لبنانية، الزهراء، الضحى، العرفان، الكلية، اللطائف، المجلة البطريركية، المسيرة، المنار، المنبر، Correspondance d'Orient, Monday Morning, La Nation arabe.

سادساً: الجرائد

الأحد، الاستقلال العربي، ألف باء، الأنباء، الأهرام، الأيام، البرق، البشير، البلاغ، البيان (نيويورك)، البيان (بيروت)، البيرق، بيروت، الجبل، حرمون، الحقيقة، الحياة، الديار، السفير، الشباب، الشرق الأوسط، الشعب (عين زحلتا)، الشعب (دمشق)، الشورى، الصحافي التائه، الصفاء، صوت الأحرار، العاصفة، العاصمة،

علامة استفهام، فلسطين، الفيحاء، الكفاح، لسان الحال، اللواء، المراقب، المصور، المعرض، المقطم، النهار، الهدى، وادي التيم.

سابعاً: المقابلات الشخصية

- أبو الحسن، سعيد: أمين سر عصبة العمل القومي في جبل العرب.
- أبو خزام، هاني: أحد المشتركين في حادثة كفرحيم عام ١٩٤١.
- أبو شقرا، إياد: صحافي.
- أبو شقرا، رشيد: صاحب معلومات.
- أبو شقرا، محمد: شيخ عقل دروز لبنان.
- أبو صالح، نزيه: عميد كلية الميكانيك والكهرباء في دمشق.
- أبو صالح، هاني: أحد المشتركين في انقلاب ٢٩ أيار ١٩٤٥ في جبل العرب.
- أبو ضرغم، محمود: أحد المشتركين في حادثة كفرحيم عام ١٩٤١.
- أبو عز الدين، حليم: سفير لبناني.
- أبو عياش، توفيق: حاكم صلح صلخد في عام ١٩٣٨.
- أبو كامل، سعيد: أحد مجاهدي الثورة السورية الكبرى.
- أرسلان، محمد أمين: صاحب معلومات.
- الأطرش، زيد: قائد حملة الإقليم في الثورة السورية الكبرى، ونائب سوري.
- الأطرش، سلطان: قائد الثورة السورية الكبرى العام.
- الأطرش، عبدي: طبيب.
- الأطرش، علي مصطفى: زعيم «الشباب الوطني» في جبل العرب عام ١٩٣٦، ونائب سوري.
- الأطرش، غالب: صاحب معلومات.
- البتديني، سلمان: صاحب معلومات.
- البعيني، حسين يوسف: صاحب معلومات.
- البعيني، محمد قاسم: معاصر حادثة مزرعة الشوف عام ١٩١٩.
- البعيني، يوسف علم الدين: أحد المشتركين في حادثة مزرعة الشوف عام ١٩١٩.
- تقي الدين، خليل: سفير لبناني.
- تقي الدين، فريد أحمد: طبيب.
- تلحوق، عفيف جميل: صاحب معلومات.
- جريج، جبران: رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي.
- جنبلاط، خالد: وزير لبناني.

ـ حرب، نعمان: صحافي في عهد الانتداب.
ـ حسن، يوسف: رئيس فرع حزب النجّادة في بتلون عام ١٩٤٤.
ـ حماده، أنور: صاحب معلومات.
ـ حماده، قحطان: نائب لبناني.
ـ حماده، محمد علي: سفير لبناني.
ـ حمّاد، داود: أحد ضبّاط الجيش اللبناني.
ـ حلاوي، حسن: أحد المواطنين الوحدويين الذي عاصر فترة الانتداب حتى عام ١٩٣٦.
ـ الداود، سليم: نائب لبناني.
ـ رضوان، جميل سليمان: أحد مجاهدي الثورة السورية الكبرى.
ـ رضوان، فندي صالح: أحد مجاهدي الثورة السورية الكبرى.
ـ رضوان، نايف مرشد: أحد مجاهدي الثورة السورية الكبرى.
ـ زين الدين، كامل: عميد في الجيش اللبناني.
ـ سلّوم، حسن: أحد مجاهدي الثورة السورية الكبرى.
ـ سليم، أسعد: صاحب معلومات.
ـ طليع، أمين محمد: قاض.
ـ عبد الباقي، فايز: ضابط لبناني.
ـ عبد الصمد، جميل: أحد المجاهدين في ثورة فلسطين عام ١٩٣٦.
ـ عبد الملك، عبد المجيد: صاحب معلومات.
ـ العريان، شبلي: نائب لبناني.
ـ عز الدين، جاد الله: مهندس.
ـ عز الدين، نجيب سعيد: أحد مجاهدي الثورة السورية الكبرى.
ـ العقباني، مزيد: أحد مجاهدي الثورة السورية الكبرى.
ـ عماد، فايز: صاحب معلومات.
ـ الغصيني، نجيب: صاحب معلومات.
ـ غنّام، سعيد: أحد المشتركين في حادثة كفرحيم عام ١٩٤١.
ـ القادري، ناظم: نائب لبناني.
ـ القاضي، رشيد: عضو في المكتب الدائم للمؤسسات الدرزية.
ـ القصّاب، عادل: عقيد في الجيش السوري.
ـ القضماني، قاسم: أحد مجاهدي الثورة السورية الكبرى.
ـ القنطار، علي سيف الدين: أحد المشتركين في انقلاب ٢٩ أيار ١٩٤٥ في جبل العرب.
ـ قيس، فيصل نجيب: كاتب عدل.

- كرجي، ميخائيل: مختار بلدة راشيا الوادي.
- اللبَّان، وهبي: أحد مجاهدي الثورة السورية الكبرى.
- محمود، نعيم: عنصر في جيش الحكومة العربية.
- مهنا، علي: أحد مجاهدي الثورة السورية الكبرى.
- ناصر الدين، نديم: مسؤول جريدة الصفاء وعامل في الحقل السياسي في عهد الانتداب.
- نصَّار، عقاب سليمان: صاحب معلومات.
- نصر، مرسل: رئيس المحكمة الاستئنافية الدرزية العليا.
- نصر الله، حسين: صاحب معلومات.
- الهبري، قاسم: أحد مجاهدي الثورة السورية الكبرى.
- هشي، سليم حسن: دكتور في التاريخ.
- وهَّاب، عارف: رئيس فرع حزب النجّادة في غريفة عام ١٩٤٤.

المحتويات

تصميم وخط الغلاف : زهير كركي